



عليها مرحوليس يعقوبس ساريس

کَفْتَر طَطْبُوس قَطْمِير

هَذَا كِتَابُ
وَقَعَاتِ الْمَفْتِينَ الشَّهِيرِ مَجْمُوعُهُ قَدَرِي أَغْزَى

اشتراک
۱۸۹۳

مجموعه فقهیه

كتاب نظرية كتاب الصدوق كتاب الزكوة

كَمَا الصَّوْمُ

کتابخانه

کتابت

کتابت المکتبہ

کمالیہ

۱۲۸

...

11

في الكلام المرفوع

فانكاو

73

في الاولياء وال...

في الجواهر

كتاب الرضاع

کتاب الطلاق
فقط

في هذا الموضع

113

...

طاهر والمريض

في النملين

في المصنفين

311
A

في الحقيقة

في بقعة المظلمة

في الحضانة

في العنبر

五

عن المريض

211-113

فلا اله الا انت

في الحديث

406

تالاب

في الملف رقم ٢٠٠٠
الطابق

في خلق الفعل

كتاب الجود
والسخاء

سایه چای
۶۲

لا اله الا الله

في جنات الرقيق

نمایند که در این کتاب

18

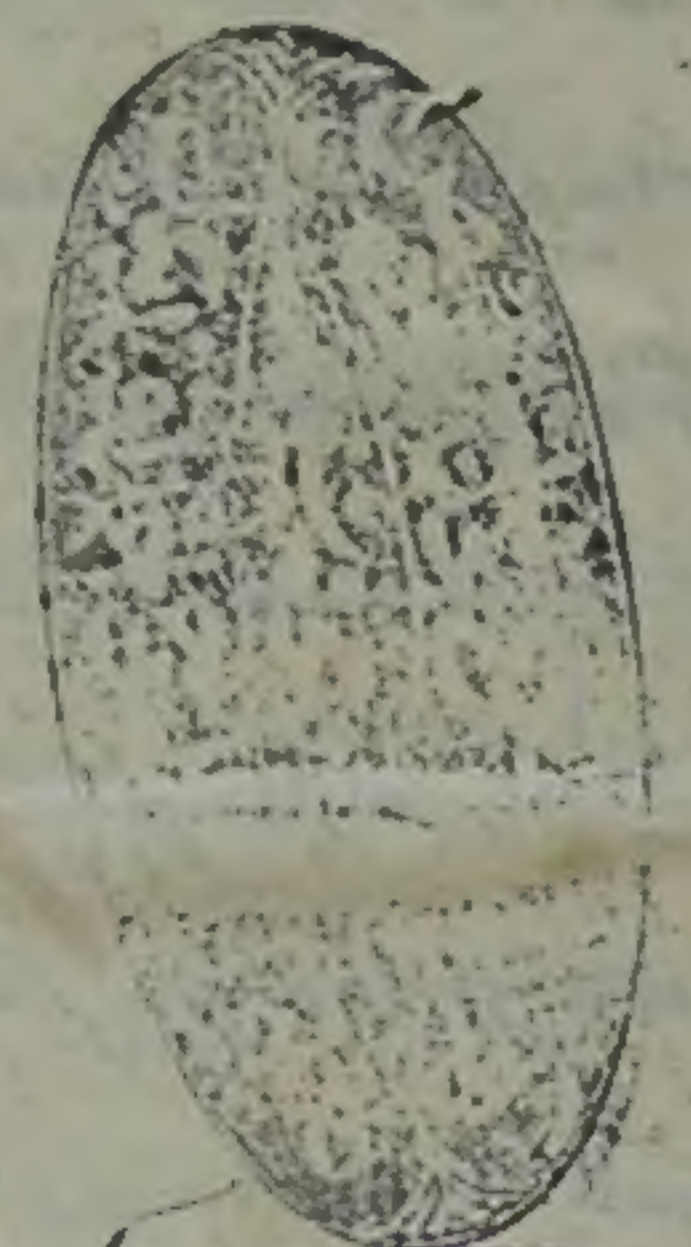
3. الف

كتاب المعامل ٧٠ كتاب المقفول ٧١ كتاب اللقيط ٧١ كتاب اللقيط ٧٢ كتاب القف ٧٢
 ٢. وكتاب الرهن ٨٤ في رهن النقي ٨٥ كتاب البيوع في الجناب ٨٨ في صناديق ٩٠
 ٢. ما ينفذ في البيع الفاسد في النجاسة في البيع بالوفاء في الاقاله ٩٥
 ٢. في السلم ٩٨ كتاب الهف ٩٨ كتاب النفقة ٩٨ كتاب الهبة ٩٨
 ٢. في القفول ١٠٩ كتاب الجارات ١١٠ في اجارة النطير ١٢٠
 ٢. صناديق الميراث ١٢٢ كتاب العارية ١٢٢ كتاب الودعة ١٢٥ كتاب الرهن ١٢٧
 ٢. كتاب الزكوة ١٣٧ كتاب المحاذون ١٣٨ كتاب النكاح ١٣٩
 ٢. في النكاح ١٤١ كتاب النكاح ١٤١ كتاب النكاح ١٤١ كتاب النكاح ١٤١
 ٢. كتاب الشركة ١٥٧

كتاب الاقرار ١٨٤ مديانات ١٩٠ كتاب الشهادات ١٩٢ تزيج البنات ٢٠٦
 العمل بالبنين ٢١١ كتاب الصلح ٢١٢ صلح الوصي ٢١٥ صلح عن الودعة ٢١٦ فصل التخرج ٢١٦
 استخلاص التركة ٢١٧ كتاب القضاء ٢٢١ كتاب القضاء الى القاضي ٢٢٣ حيطان ٢٢٣

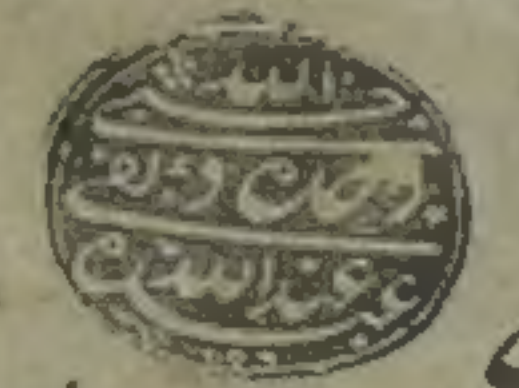
كتاب القسمة ٢٢٦ كتاب الفرائض ٢٢٦ كتاب الوصايا ٢٢٦

ان المكتوب اذا خفت كان الترجيح لظاهر الرواية
 بحرايق في الرضا



صاحب الدار ملا محمد
 الاصم اسمه محمود واشتهر بمولاه خسر
 وخسر وكان عبده

ملك القصر
 المصطفى



ملك القصر
 المصطفى



ملك القصر
 المصطفى

274

**هذا كتاب واقعات المفتين
الشهير بمجوعه قدرى افندي**

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير
عبد القادر بن يوسف ناو القدير لما استخذه مني بمراتبه في
الزمان قبل هذا الزمان في تسويد أسئلة الناس و
تصويرها ومقابلة الفتاوى وإماتتها بعد تبينها
وتحريرها. أجله في العلماء الأعلام وأعزته في شيوخه من
الاسلام الذين هم سلكوا مسالك الزهد والتقوى
واجابوا السائلين عن وقايهم بما عليه الفتوى جمعت
اشياء للخدمة المسائل الواقعة في الكتب المعبرية والفتاوى
المدونة وجعلتها مرتبة على الكتب كسائر المدونات
والكتب وسيتها بعد الحج والتدوين بواقعات المفتين
ثم بعد حين ومضى سنين قابلت كل مسئلة باصلها
وذكرت بيانيها وفصلها. تسهيدا للمراجعة لطالب المقابلة
وطرحت منها المكررات. وابقيت ما هو المنقول من المتداول
والحققت مسائل مهمات من المعبريات طاب لبارئها
الاجور والحسنات وبعد تلك المقابلة قابلت فتنة اخرى وافقت

المعتمدين بالبحر



منها ايضا مسائل الحق افندي والمستوفى في الاخوان الذين
عنه هم نسخ الاولى او الثانية ان يصح نسخهم ويقابلوا
بهذه النسخة الثالثة حرره تعالى اجابني المذكور
وبين يوسف في التطبيق كما هو المأمول **كتاب الطهارة**
الماء الذي يتوضأ به ثلثة الماء الجاري والماء الراكد و
ماء البئر واوقاها الماء الجاري ان كان قوي الجري كجوز الاغتسال
فيه والوضوء منه ولا يتنجس وقوع النجاسة فيه ما لم يظهر اثر
النجاسة فيه بلون او طعم او ريح وماء النهر والقناة اذا اقل
بعدرة فاغترق انسان بقرب العذرة جازيها طاهر ما لم
يتغير طعم او لونه او ريح بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع عن اعلاه
لا يتغير حكمه جربه بانقطاع الاعلى كجوز التوضؤ بما يجري فيه
حقيقا يخرج الماء خراصديها ويدخل في الاخرى فوضوء
الناس فيها بينهما جاز وماء الحفرة التي اجتمع فيها ماء
الماء اذا جرى على الجيفة او فيها ان كان الماء كثير الاكثين
فيه الجيفة فالماء طاهر وان كانت تسعين لقلة الماء
فالماء نجس قاضيا في اول الطهارة والماء المستعمل
هو ما ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القرية وهذا
عند ابو يوسف وقبل هو قول ابو حنيفة رحمه الله ايضا وقال محمد
لا يصير مستحلا الا باقامة القرية لانه القرية الاستعمال بالقبول

شروط الطهارة

شروطها ثمانية شرط وجوب وهي تسعة
السلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث
وجود الماء المطلق الطهور الكافي
والقدرة على استعماله وعدم الحيض
وعدم النفاس وتحت خط المكلف
بصين الوقت وشروط صحة
او صاف وهي اربعة مباشرة الماء
المطلق الطهور لجميع الاعضاء
وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس
وعدم التلبس في حالة التطهير
بما ينقصه في حق غير المعذور
بذلك استباه والنظائر
في اذ كتاب الطهارة

تفسير الماء المستعمل

خرج من اذنه قبح لو خرج بوج
 نقص لانه يكون من اجراحة
 والا فلا ينقص كما في عينيه
 رعد او تمش بفتح الميم ضعف
 البصر مع كبد الان الدمع في اكثر
 الاوقات ان خرج منها الدمع
 ينقص وان استمر صارت
 صاحب عذر وسيا في سائر
 اي بالخير غر بفتح الغين
 المحجة وسكون الراء عرق
 في الغين سقي ولا ينقطع
 در غز في كتاب الطهارة
 في الورق الساتت حكما

نجاسة الاثام اليه وانزالا بالقرب او يوسف روح بقول اسفا
 الغرض مؤثر ايضا ويثبت الفسا وبالا ودين ومنه يستعمل
 الصحيح انه محاذ ليل العضو صار مستحلا لانه سقوط حكم الاتمال
 قبل الانفصال للضرورة والضرورة بعد اية الطهارة
 وقبل الاجتماع في مكان شرط لانه صورة الثياب عنه يتغير
 فتحققت الضرورة كانه في الطهارة ^{في اليد اليمنى} بقوله لو كان على عضو من اعضاء
 وضوء قرحه نحو الدمل وعليه بجلدة رقيقة فتوضاء وتر
 الماء على ظاهر الجلدة ثم ترع الجلدة ولم يغسل ما تحته او صلى فانه
 صلوة قاضية في باب الوضوء والفرقة في الملوحة لها كرم
 وسجود تنقضي الطهارة والصلوة فرضا كان او نفلا ولا
 تنقضي الطهارة خارج الصلوة ولو قرأ في سجدة التلاوة
 او في صلوة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تبطل الطهارة والفحش
 يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الطهارة ولا
 الطهارة والفرقة في ذلك صوت مسموع بدت لهنة او
 لم تبدروا الحسن عن ابي حنيفة روح والضحك ما تبدوا لهنة
 وليس له صوت والفرقة عامدا كان او ناسيا تنقضي الوضوء
 ولا تنقضي طهارة الغسل وان كان في الصلوة وتبطل التيمم
 كما تبطل الوضوء من المزبور في فضل فيما ينقص الوضوء ولو غسل
 جنب واصل فترقعه بل تبطل ويعيد الوضوء ^{في غير} في خفي

لا يثبت

باليد لانه ثابت في ضم الغسل فاذا لم يبطل المتغير لا يبطل
 المتغير والصحيح انه يعيد الوضوء لانه عادة واجبة عقوبة
 كذا في المحيط ابن الرهام في نواقض الوضوء الصبي كالبالغ
 في نواقض الوضوء الا الفرقة اشباه في احكام الصبي
 الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء بعد الوقت
 وهو فرض اشباه في القاعدة الثالثة عشر وفراية بنية
 يعز فان لم ينزل لا يغسل عليه وعليه غسل الآلة ان كان
 متوضاء ولو انزل كان عليه الغسل ولا يجد ولا كفارة عليه
 ان كان صائغا في رمضان قاضية في التفرغ الماء الذي
 يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم
 من المزبور في فضل في النجاسة التي يقبب الثوب الثوب
 يظهر بالفرق من المني الا في مستثنين ان يكون الثوب
 جديدا او امنى عقب بول لم ينزل بالياء وقد ذكرناه
 في شرح الكنز الابوال كلها نجسة الابوال الخفاش
 فانه طاهر واختلف الصحيح في بول الهرة وحرارة
 كل شئ كبول وجره البع كسر قينة الدماء كلها نجسة
 الا دم الشربة والدم الباقي في اللحم المنزول اذا قطع و
 الباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم
 قلب النشاة وعالم يسلم من يذ الانسان على الخنا ودم

بهيمة

نبي ادم نجس في فتح القدير

الدهن النجس لو جعل صابوناً

22

والا يفتقر الى الشئ في صحيحه خفيف والراس على الصحيح لانها راس بعدا على اصلنا لان الشئ المشتري الا انما هو عاؤه او وسيله
الى التبرع على اشتراطها في كماله نعم ولم يوجد فيما نحن فيه وبهذا نلزم ضعف ما في جوامع الفقهاء ان الشئ شرط في صحيحه خفيف
المطهر في صحيحه خفيف

والله اعلم بالصواب

نية المقدي في حامي القدي

زينة المنقود

القبلة حتى يكون جانبا عند الكل والامام كالنفرد ولا يشترط انية
الامامة فان نوى الصلوة ولم ينو الصلوة لله تعالى كان شارعا
في النقل الكل في الاصل خلاصة في الفصل الثاني من كتاب
الصلوة ولو نوى ان القبلة محراب سجده لا يجوز صلوة لان
المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلوة
لا ينوب عن نية القبلة فانما في باب الاذان رجل منى
القنوت ولم يتذكر حتى رفع راسه في الركوع فانه لا يفت
لان القنوت الذي بين الركوع والسجود ليس له حكم القيام
ويسجد له في اخر الصلوة في المنزلة في فصل فتم
يصح الاقتداء به اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان يفرغ
المقتدى من التشهد فانما يقتدى بيمينه في التشهد ثم يقوم وكذا
لو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد
ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون
بعد التشهد او قبل ان يصلي على النبي فانه يسلم مع الامام
من المحل المزبور ولو رفع الامام راسه في الركوع والتسجود
قبل ان يسمع المقتدى ثلثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام
لازم متابعة الامام فترى ان يجوز الصلوة مالم يسمع ثلثا ولو رفع
الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع
لان القنوت ليس بوقت ولا مقدار من المحل المزبور
المقتدى ينسئ التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه
ان يعود وتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤذنه جواب فتم
ادرك في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع الشوق
في التشهد امامه فانه يتشهد تبعا للتشهد امامه كذا هذه القعدة
في باب القعدة والذكر فيها واذا فاتته ركعتان في الصلاة بغيرها
قبل طلوع الشمس لا بعد ارتفاعها عند ابرهينة واجب بوضوءهما

الى القبلة
بل هو علامة
منه

فلا تترك السنة
بتم التسليم
العلماء
المقتدى

وفي المبر اذا قال المؤذن حي على الفلاح قاموا واذا قال قد قامت الصلوة
كبروا فتاوى الحسابية في الفصل الاول من الباب الخامس من كتاب الصلوة

وقال محمد بن ابي ابي القاسم اذا ارتفعت الشمس الى
وقت الزوال ويقترب بها للفرص الى وقت الزوال وفيما
بعده اختلاف المشايخ واما سائر السنن سواء اقلها
بعد الوقت وهذا باختلاف المشايخ في فضلها
تبعا للفرص في كثير من الاحكام في باب ادراك الفريضة
وقضى اي السنة التي قبل الطهر في وقت قبل شق
بيان لشئين احدهما القنوت والثاني محل ورجح في
فتح القدير تقدم الركعتين في موضعها فقصدا بلا
ضرورة انتهى وحكم الرابع قبل الجمعة كالاربع قبل الفجر
كما لا يخفى في البحر الرائق في باب ادراك الفريضة ملخصا
يكبره ان يرفع الموعود الى وجهه عودا او شيئا ليس عليه
فانه كان لا يخفض راسه اصلا لا يجوز وان خفض راسه
والخفض للسجود اذ يدرك الركوع جاز عن الاتمام في الارض
وقبل جاز عن الاصل وان كانت الوسادة على الارض
جاز عن السجود وقالوا اذا سجد على لينة او اوت من
يجوز ولو على لبنين لالا في الارتفاع كبر بركعة في صلوة
المرض ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين كرهه قاضي
فضل فيما يقف الرجل اذا قعد بركة وادرك مقصده طرعا
احدهما مسيرة ثلاثة ايام ولياليها والاخر دونها فسلوك
الطريق الا بعد كان مسافرا عند المسافر اذا جاوز
عمره مصره فلما سار بعض الطريق تهكرا شيئا في طنة
ففرم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطن
اصليا له بان كان مولده يسكن فيه او لم يكن مولده و
لكن تامل به وجعله دارا يصير مقبلا بمجر والفرم الى الوطن
لانه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسير ثلاثة ايام

فان لم يجد ما يغزه لم يغزه والا فليغزه
وقانه كل انسان ساقدا وصاف
بقدمه وقال المحامدي وعامة المشايخ
سبعة ايام ويمكن الجمع بينهما بغير
سبعة ايام من كل طرف تحت ساق
ومنه ونصف من طرف الاربع بحرا

حكم الاربع قبل الفجر
الجمعة كالاربع قبل

وتكلموا ايضا في معنى الكراهة الى الغيم قال بعضهم
يكبره لانه سنة اليهود وفي بعضهم كبره لان في
المقعدة عظام الموتى وعظام الموتى الى اسرارهم
وهذا اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حاجز
او سدة او اذا كان لا يكرهه ويصلي على فاضل واذا
لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع سدة فاما كبره
استغفار هذه المواضع في سجود الحائض او في سجود
البيوت فلا يكرهه اذ ليس بمن احد البيوت حكم المصلي
الا ترى انه يدخل البيوت اجنبا من غير اذنه وياتي
فيه اهله وبنوه ويشتري من غير اذنه حتى لا يلزم
فخيره في اخر الفصل من من الصلوة في
النية هي الارادة والمقعدة فيها عمل
للارادة وتوان يعلم اي صلوة يصلي
والتلفظ بها مستحب تنوير الجار
في سيرة الصلوة

المسافر اذا علم الاقامة لا يصير مقبلا
ولونواها يصير مقبلا من العظام
في سيرة

ولو دخل المسافر مصر على ان يخرج غدا او بعد غدا ولم ينو الاقامة وتبع على ذلك سنيين قصه
لان ابن عمر قصه في الزيجان سنة الفجر كان اقام بها ولم ينو الاقامة وعلقه بن قيس
اقام بخوار زم ستمين فقص الصلوة جوار الفتاوى سلمه في العاصم

وَأَمَّا صَلَوةُ الْجَمْعَةِ فَالْكَلَامُ فِيهَا يَقَعُ فِي مَوَاضِعَ فِي بَيَانِ رُضِيَّتِهَا وَفِي بَيَانِ مَا يَنْقُصُهَا وَفِي بَيَانِ كَيْفِيَةِ الرُّضِيَّةِ
وَفِي بَيَانِ شَرَايِطِهَا وَفِي بَيَانِ حُكْمِهَا إِذَا قُضِيَتْ أَوْ خَرَجَ وَقْتُهَا وَفِي بَيَانِ مَا يَسْتَحِبُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَالْجَمْعَةُ رُضِيَ لَا يَسُحُّ تَرْكُهَا وَيُفَرِّجُ جَانِبَهَا وَالذَّلِيلُ عَلَى رُضِيَّةِ الْجَمْعَةِ

الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ الْآيَةُ قِيلَ هِيَ الْخُطْبَةُ وَذَلِكَ حَتَّى لَا تَأْتِيَ السَّجَى إِلَى الْخُطْبَةِ مِنْ حَيْثُ أَنْتَاجِبُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ مَنْ مَنَقَطَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ لَمْ يَحِبَّ عَلَيْهِ السَّجَى إِلَى الْخُطْبَةِ مِنْ حَيْثُ يَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا السُّنَّةُ فَالْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْضَى عَلَيْكُمْ الْجَمْعَةَ فِي مَقَامٍ هَذَا فِي يَوْمٍ هَذَا فِي مَقَامٍ هَذَا مِنْ تَرْكِهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدَ حَيَاتِي اسْتَحْفَافُهَا وَتَجَوُّدُهَا عَلَيْهَا وَتَهَادُّهَا كَقَبُولِهَا أَمَّا عَادِلُ أَوْ جَارٍ فَلَا جَمْعَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا بَارِكُ لَهُ فِي أَمْرِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ لَا إِلَّا الزَّكَاةُ لَا إِلَّا الْحَجُّ لَا إِلَّا الصَّوْمُ لَا إِلَّا الْإِيْتَابُ فِي تَرْكِهَا يَأْتِي اللَّهُ عَلَيْهِ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جَمْعٍ تَهَاوَنَ طَلَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ وَمِثْلُ هَذَا الْوَعْدُ لَا يُلْحَقُ إِلَّا بِتَرْكِ الرُّضَى عَلَيْهِ جَمَاعُ الْأُمَّةِ بِدَائِعِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ

وَلَيْهَا وَابْعُدُ مَقَامَيْنِ مَكْنُونَةٍ إِلَى الْوَطَنِ وَبِهَا وَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا إِلَى السَّفَرِ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْضَى الصَّلَاةُ فَاصْتِمَانًا فِي بَابِ صَلَاةِ السَّافِرِ وَتَقْبِيرُ حُجَّازَةِ عَمْرٍاءِ الْمَعْرُوفِ الْجَانِبِ الَّذِي خَرَجَ وَلَا تَقْبِيرُ حُجَّازَةِ الْخِيَّ بَعْدَ إِثْرِهِ الْجَانِبِ الْأُخْرَى فَكَانَ فِي الْجَانِبِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَنْقُصَةً عَنْ الْمَعْرُوفِ فِي الْقَدَمِ كَانَتْ مُنْقُصَةً بِالْمَعْرُوفِ لَا يَقْضَى الصَّلَاةُ حَتَّى يَكُونَتْ تِلْكَ الْمَكْنُونَةُ تَقْبِيرُ حُجَّازَةِ الْفَنَاءِ إِنْ كَانَ بَيْنَ الْمَعْرُوفِ وَفَنَاءِ أَوَّلِهِ قَدْ غَلَوَتْ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا حُزْرَةٌ تَقْبِيرُ حُجَّازَةِ الْفَنَاءِ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حُزْرَةٌ أَوْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا قَدْ غَلَوَتْ تَقْبِيرُ حُجَّازَةِ عَمْرٍاءِ الْمَعْرُوفِ وَلَا تَقْبِيرُ حُجَّازَةِ الْفَنَاءِ لِلْمَعْرُوفِ الْمَرْبُورِ وَبَعْدَ مَا دَفِنَ الْمَيِّتَ لَا يَسُحُّ إِذَا جَاءَهُ بَعْدَهُ طَوْلُ أَوْ قَصْرُ الْأَبْعَدِ وَالْعَدْرُ مَا قَلْنَا يَمْنَى إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ مَغْفُورَةً أَوْ اخْتَلَتْ بِالْشَفَقِ الْجَمْعُ الْفَنَاءُ فِي أَوَّلِ الْجَانِبِ الْمَغْفُورِ سَأَلْتُ أبا الفضل الكَرَّمَاتِي وَعَلَى بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّنُوفِ فِي هَذِهِ الرِّجَالِ مَا هُوَ فَقَالَ لَا صَلَاةَ الْخَنَازَةِ إِلَّا فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ أَوْ لَهَا قَالَ وَكَانَ يَشِيرُ إِلَى الْمَعْنَى وَهُوَ أَنْ يَدُ اسْتِغْفَارَ لِمَيِّتٍ فَيَنْتَقِلُ لِلشَّفَقِ أَنْ تَجَارَ أَقْرَبَ الْمَوَاضِعِ إِلَى التَّوَضُّعِ لِيَكُونَ شَفَاعَتُهُ أَدْعَى إِلَى الْقَبُولِ لِمَا تَارَ خَانِدَةً أَوْ أَمَّا الْفَصْلُ السَّابِعُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَعِنْدَ الزَّوَالِ لَاتُوا بَعْدَ ذَلِكَ فَاصْتِمَانًا فِي فُضُولِ غَسَلِ الْمَيِّتِ وَلَا يَأْتِي بِالرُّكُوبِ فِي الْجَنَازَةِ وَالْمَشْيُ أَفْضَلُ وَيَكُونُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَنَازَةُ رَاكِبًا وَيَكُونُ الْمَنْزِعُ وَالصَّبْرُ وَشَقُّ الْجَبُوبِ وَلَا يَأْتِي بِالْبِكَاءِ بِرِسَالِ الدَّعْوِ فَإِنْ كَانَ مَعَ الْجَنَازَةِ نَائِيَةً أَوْ صَائِيَةً زَجَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَزَجَرْ فَلَا يَأْتِي بِالْمَشْيِ مَعَهَا وَيَكُونُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالرُّكُوبِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ

جَنَازَةٌ

يَذْكُرُهُ نَفْسُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَجَدَّاهُ كَانُوا لِحُجَّازَةِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَمُشِي مَعَهَا اسْتَغْفِرُكَ اللَّهُ غُفْرَانَهُ لَكُمْ وَلَا يَرِجُ عَنْ الْجَنَازَةِ قَبْلَ أَنْ يَغْفِرَ أَنْ يَهْلِكَ فِي الْحِمْلِ الْمَرْبُورِ وَيَسْتَحِبُّ لِلْقَبْلِ وَالْمَيِّتِ دَفْنُهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ مَقَابِرُ أَوْ تَحْتَ الْقَدَمِ وَكَذَا أَنْ تَقْلَ قَبْلَ الدَّفْنِ إِلَى قَدْرِ سَبِيلِ أَوْ صِلِينَ فَلَا يَأْتِي بِهِ وَكَذَا لَوْ مَاتَ فِي غَيْرِهِ بَلَدَهُ يَسْتَحِبُّ تَرْكُهُ وَإِنْ تَقْلَ إِلَى مَقَابِرِ فَلَا يَأْتِي بِهِ لِمَا رَوَى أَنْ يَغْفِرَ عَنْ مَاتَ بِجَمْعٍ فَتَقْلَ إِلَى الشَّامِ وَدُوسَى وَمَنْ تَقْلَ تَابُوتَ يُوسُفَ عَنْ مَاتَ بِجَمْعٍ فَتَقْلَ إِلَى الشَّامِ بَعْدَ زِيَارَةِ وَسْعَدِينَ إِلَى وَتَقَاصِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ فِي حَنْظَلَةٍ عَلَى أَرْبَعَةِ فَرَاسِجٍ خَرَّاقَتُهُ وَتَقْلَ عَلَى غَنَاقِ الرِّجَالِ إِلَى الْكَلْبَةِ ثُمَّ الْحِمْلُ الْمَرْبُورُ فِي الْحُجَّةِ قَالَ خُصَمَاءُ بَنِي شَهَابٍ الْبَيْنِ الزَّمْرِيُّ إِذَا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ وَلَهُ بَنَاتٌ فَانْزِلْهَا فِي سَقْفِهَا لَا يَأْتِي بِهِ مِنْ مَوَاضِعَ وَأَنْ كُنْ أَسْتَهْلِكُ مَدَارَهَا صَلَّى عَلَيْهِ وَدَفِنَ وَحْدَهُ أَنْ دَفِنَ مَعَ أُمِّهِ جَارَ بَنَاتِهِ وَأَنْ يَجْعَلَ عِظَامُهُ فِي نَاحِيَةٍ ثُمَّ دَفِنَ غَيْرُهُ قَدْ تَرَكَا بِالْجَمْعِ الْقَالِيْنَ وَيُوجَدُ مَوْضِعٌ فَارَغًا يَكُونُ ذَلِكَ نَاحِيَةً فِي الْبَلَدِ وَهِيَ أَيْ جِهَةُ الْكَعْبَةِ تَعْرَفُ بِاللَّيْلِ قَالَهُ لِبَلِّ الْأَمْعَارِ وَالْقَوِيُّ الْحَارِبُ الَّذِي يَغْفِرُهَا الْعِمَامَةُ وَالسَّابِقُونَ حِينَ فَتَحُوا الْبِلَادَ ثُمَّ النِّقَاطُ لَوْ أَجِدَ بَاشًا فِي بَابِ هَذِهِ الْفَقْلَةِ الْمُسَمَّيَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ حَسَنَ بِالْإِتِّفَاقِ وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي وَجُوبِهَا فَغَنَدُهُ لَا يَجِبُ كَوُجُوبُهَا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَغَنَدُهُمَا يَجِبُ كَمَا فِي الْأُولَى كَذَا فِي الْكُفَايَةِ مِنْ يَعْقُوبَ بِأَشَارَةِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَتَكْرَهُ أَمَامَةَ الْأَعْمَى فِي الْحَبْطِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فِي الْبَصَرِ أَفْضَلُ مِنْهُ فَهُوَ أَوْ خَلْفَهُ جَوْهَرَةٌ شَرْحُ الْقُدْرِيِّ جَوْزُ أَكْثَرِ أَمَّةٍ خَرَّاسَانِ أَمَامَةَ الْعَبْسِيِّ فِي التَّرَاوُجِ كَالْبَالِغِ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا أَيْزُ الْعَرَّاقِ وَعَنْ نَفْسِي بَكْبِي وَحَمْدِ ابْنِ مِقَاتِلَ بِجَوْزِ أَفَافِي عَشْرِينَ فِي التَّرَاوُجِ خَاصَّةً وَالنَّسْفِاقِي

وَإِذَا أَصَارَ الْمَيِّتَ تَرَاوُجَ الْقَبْرِ يَكُونُ دَفْنُهُ غَيْرُهُ فِي قَبْرِهِ لَأَنَّ الْحَرَمَةَ حَجَّ

الْكُفَّةِ

حَدَّثَنِي

بالجواز والحرى بعد الجواز في باب قيام شهر رمضان
 في كتاب الصلوة يذكر المصنف ان يقع في التراويح فكل
 فاذ اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه نظرا للكمال في
 الصلوة والنسبة بالمناقبين من المحيط البركة في الثالث
 عشر في كتاب الصلوة في الكافي قال عام من صلى سنة الفجر في بيته
 توسع له رزقه وتقل المنازعة بينه وبين ابيه ويختم بالايام
 تا واخيه في الفصل الحادي عشر في كتاب الصلوة واذا انتهى
 الى الامام وهو ركع فليقف حتى رفع الامام راسه من الركوع
 او لم يقف بل كبر وركع مع الامام راسه الى عده هو الى القيام
 اقرب لا يصير المقتدى مدركا لتلك الركعة بل يكون مستوفيا بها
 في شرح منتهى المعلى لابرهم الجلي في الرابع عشر في كتاب الصلوة
 العشاء وحده فله ان يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة
 في الفرض ليس لهم ان يصليوا التراويح جماعة لانها تنبع للجماعة
 لو لم يصلي التراويح مع الامام فله ان يصلي الوتر معه **ع** اذا لم يصلي
 الفرض معه لا ينعى في التراويح **و** لا في الوتر وكذا اذا لم ينعى في
 بعض التراويح مع الامام فله ان لا ينعى في الوتر **ع** اذا صلى
 معه شيئا من التراويح يصلي الوتر معه وكذا اذا لم يذكر شيئا
 منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره ولم يصلي الوتر معه وهو
 القصر في باب التراويح يذكر ثلث السورة في الاخير
 من النطق بعد او ان سرها فقله السهو ولو ضمها في اخر
 الفرض ساهيا لا يسجد عليه الفتوى استباه في كتاب
 الصلوة ذكره الاقناء في صلوة الرغائب والبركة وليلة
 القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة رهن بالجماعة كذا في
 التمرار في كل الركعة يحصل فضيل الجماعة في صلوة اي القصر
 في واه الا في الجملة فلا تقع بثلاثة هو من ركعة في احكام

رفع

مطل
 من لم يصلي التراويح مع الامام

الصلوة

الصلوة **كتاب الزكوة** لا زكوة في اللؤلؤ والجواهر كاللؤلؤ
 والياقوت والزمرد وامثلهما كذا في الكافي الا ان يكون لتجار
 كذا في التمار في ثمانية درر من رقيق صدقة التوام وما
 يجمع في ثمار التجار التي ليست بملوكة كاشجار الجبال
 يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان لا ينطبع عليه
 كالذريع من الكحل والزجاج والياقوت والغير وزج والزمرد
 لاشي فيه ولا شي فيها يستخرج من البحر كالعنب واللؤلؤ والتمرك
 في ما ضيق في فصل في العشر في الزكوة الى المذبح او في دفع
 الى الفقير تميزا في الفصل الثاني في كتاب الزكوة ولا في العشر
 في بلاد ونة كالوز والهليلج والكندر وغير ما يجب في الثمار
 والعسل الذي اخذ من الجبال ويصرف العشر الى من يصرف اليه الزكوة
 وفي قبب السكر عشر وفي الحناء اختلاف وفي البصل والنوم
 روايتان عن محمد رحمه وفي صنيع القباغ زكوة وفي شئنا الفصل
 والصلوات لا زكوة في مختارات النوازل في اول الزكوة لا
 يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقنب والعنبر
 والقنب الفارس ولا في نسق النخل ولا في الطرفاء ولا في الدب
 والشجرة القطن والبارنجان ويجب في نذر القنب مئزر
 المصنوع في ما ضيق في فصل العشر في كتاب الزكوة اذا كانت
 القطة فللسلطان ان يجبرها بالاستيفاء الخراج وبلاك الحاج
 بعد الحصاد لا يسقط وقبل الحصاد انما يسقط اذا كان
 باعثة لا بدفع كالحرق والغرق واكمل الجراد والحرق والبرد
 واما اذا اكلته الامة فلا لانه يمكن الحفظ عن الامة غالبا
 لا عن غيره **ع** اذا ملك الكل انما اذا بقي البعض ان مقدار
 فقيرين ودرهمين فقيرين درهم ولا يسقط شي وان اقل يجب
 نفسه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها ذراعه ما

بلغ

ما ينطبع كالذهب والفضة والخماس
 والحديد يجب فيه الخمس وان كان صمغ

مطل
 غنم

في الزكاة في العشر والخارج من كتاب الزكاة في الخارج الوظيفه اذا ملك
 الخارج قبل الحصاد باقعة لا يمكن دفعها كالمرفق والفرق والبريد
 الخارج فان ملكه على ما يمكن الاضطرار عنه كالمال الدواب ونحو ذلك
 لا يسقط لانه ملكه بتقديره وفي ارض العشر اذا ملكه الخارج قبل
 الحصاد يسقط وان ملكه بعد الحصاد ما كان من قبيل ربح الارض
 يسقط وما كان من قبيل الاكراه يبقى في ذمة رب الارض لان ربح
 الارض بمنزلة المتاجرة فكأن العشر على صاحب الارض وفي الخارج المقاسمة
 بمنزلة العشر لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المعنى
 اذا ملكه كل الخارج فان ملكه الاكثر يبقى البعض ينظر الى ما بقي ان
 يبقى مقدار ما يبلغ قفزين ودرهمين يجب قفزين ودرهم ولا يسقط
 الخارج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخارج وانما يسقط الخارج
 بملك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخارج ويجعل كل من الاول لم يكن وكذا الكرم اذا
 ذهب ثماره باقعة ان ذهب البعض وبقي البعض اذ يبقى ما يبلغ
 عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
 درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب ما قيمته في فصل
 العشر والخارج من كتاب الزكاة ولا يجل الاكل في الفل قبل ادائه
 وكذا اقل او ما العشر الا اذا كان على ما كان على اداء العشر بزيادة
 في العشر والخارج وفي الاكراه والطحاوي يجب العشر والخارج في
 ارض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط العقل في صفة
 البعض القتاوي لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب
 الخارج لانه مؤنة فاشبهه في الفصول والشجرة والتمرة ان كانت
 في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الارض لانه المسكن مع
 في الزكاة ما يمتنعها عقولا الارض من الحمل المزبد ترك السلطان الخارج
 والعشر لرجل جاز في الخارج دون العشر عند ابراهيم وقال
 محمد لا يجوز فيها لانهما في كفاة المسلمين ولا يرد نصفه لانه حقا

في الزكاة في العشر والخارج من كتاب الزكاة في الخارج الوظيفه اذا ملك
 الخارج قبل الحصاد باقعة لا يمكن دفعها كالمرفق والفرق والبريد
 الخارج فان ملكه على ما يمكن الاضطرار عنه كالمال الدواب ونحو ذلك
 لا يسقط لانه ملكه بتقديره وفي ارض العشر اذا ملكه الخارج قبل
 الحصاد يسقط وان ملكه بعد الحصاد ما كان من قبيل ربح الارض
 يسقط وما كان من قبيل الاكراه يبقى في ذمة رب الارض لان ربح
 الارض بمنزلة المتاجرة فكأن العشر على صاحب الارض وفي الخارج المقاسمة
 بمنزلة العشر لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المعنى
 اذا ملكه كل الخارج فان ملكه الاكثر يبقى البعض ينظر الى ما بقي ان
 يبقى مقدار ما يبلغ قفزين ودرهمين يجب قفزين ودرهم ولا يسقط
 الخارج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخارج وانما يسقط الخارج
 بملك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخارج ويجعل كل من الاول لم يكن وكذا الكرم اذا
 ذهب ثماره باقعة ان ذهب البعض وبقي البعض اذ يبقى ما يبلغ
 عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
 درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب ما قيمته في فصل
 العشر والخارج من كتاب الزكاة ولا يجل الاكل في الفل قبل ادائه
 وكذا اقل او ما العشر الا اذا كان على ما كان على اداء العشر بزيادة
 في العشر والخارج وفي الاكراه والطحاوي يجب العشر والخارج في
 ارض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط العقل في صفة
 البعض القتاوي لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب
 الخارج لانه مؤنة فاشبهه في الفصول والشجرة والتمرة ان كانت
 في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الارض لانه المسكن مع
 في الزكاة ما يمتنعها عقولا الارض من الحمل المزبد ترك السلطان الخارج
 والعشر لرجل جاز في الخارج دون العشر عند ابراهيم وقال
 محمد لا يجوز فيها لانهما في كفاة المسلمين ولا يرد نصفه لانه حقا

في الزكاة في العشر والخارج من كتاب الزكاة في الخارج الوظيفه اذا ملك
 الخارج قبل الحصاد باقعة لا يمكن دفعها كالمرفق والفرق والبريد
 الخارج فان ملكه على ما يمكن الاضطرار عنه كالمال الدواب ونحو ذلك
 لا يسقط لانه ملكه بتقديره وفي ارض العشر اذا ملكه الخارج قبل
 الحصاد يسقط وان ملكه بعد الحصاد ما كان من قبيل ربح الارض
 يسقط وما كان من قبيل الاكراه يبقى في ذمة رب الارض لان ربح
 الارض بمنزلة المتاجرة فكأن العشر على صاحب الارض وفي الخارج المقاسمة
 بمنزلة العشر لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المعنى
 اذا ملكه كل الخارج فان ملكه الاكثر يبقى البعض ينظر الى ما بقي ان
 يبقى مقدار ما يبلغ قفزين ودرهمين يجب قفزين ودرهم ولا يسقط
 الخارج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخارج وانما يسقط الخارج
 بملك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخارج ويجعل كل من الاول لم يكن وكذا الكرم اذا
 ذهب ثماره باقعة ان ذهب البعض وبقي البعض اذ يبقى ما يبلغ
 عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
 درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب ما قيمته في فصل
 العشر والخارج من كتاب الزكاة ولا يجل الاكل في الفل قبل ادائه
 وكذا اقل او ما العشر الا اذا كان على ما كان على اداء العشر بزيادة
 في العشر والخارج وفي الاكراه والطحاوي يجب العشر والخارج في
 ارض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط العقل في صفة
 البعض القتاوي لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب
 الخارج لانه مؤنة فاشبهه في الفصول والشجرة والتمرة ان كانت
 في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الارض لانه المسكن مع
 في الزكاة ما يمتنعها عقولا الارض من الحمل المزبد ترك السلطان الخارج
 والعشر لرجل جاز في الخارج دون العشر عند ابراهيم وقال
 محمد لا يجوز فيها لانهما في كفاة المسلمين ولا يرد نصفه لانه حقا

في الزكاة في العشر والخارج من كتاب الزكاة في الخارج الوظيفه اذا ملك
 الخارج قبل الحصاد باقعة لا يمكن دفعها كالمرفق والفرق والبريد
 الخارج فان ملكه على ما يمكن الاضطرار عنه كالمال الدواب ونحو ذلك
 لا يسقط لانه ملكه بتقديره وفي ارض العشر اذا ملكه الخارج قبل
 الحصاد يسقط وان ملكه بعد الحصاد ما كان من قبيل ربح الارض
 يسقط وما كان من قبيل الاكراه يبقى في ذمة رب الارض لان ربح
 الارض بمنزلة المتاجرة فكأن العشر على صاحب الارض وفي الخارج المقاسمة
 بمنزلة العشر لان الواجب من الخارج وانما يفارق العشر في المعنى
 اذا ملكه كل الخارج فان ملكه الاكثر يبقى البعض ينظر الى ما بقي ان
 يبقى مقدار ما يبلغ قفزين ودرهمين يجب قفزين ودرهم ولا يسقط
 الخارج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخارج وانما يسقط الخارج
 بملك الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخارج ويجعل كل من الاول لم يكن وكذا الكرم اذا
 ذهب ثماره باقعة ان ذهب البعض وبقي البعض اذ يبقى ما يبلغ
 عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
 درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب ما قيمته في فصل
 العشر والخارج من كتاب الزكاة ولا يجل الاكل في الفل قبل ادائه
 وكذا اقل او ما العشر الا اذا كان على ما كان على اداء العشر بزيادة
 في العشر والخارج وفي الاكراه والطحاوي يجب العشر والخارج في
 ارض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط العقل في صفة
 البعض القتاوي لا يجب عليهم العشر لانه قربة كالزكاة ويجب
 الخارج لانه مؤنة فاشبهه في الفصول والشجرة والتمرة ان كانت
 في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الارض لانه المسكن مع
 في الزكاة ما يمتنعها عقولا الارض من الحمل المزبد ترك السلطان الخارج
 والعشر لرجل جاز في الخارج دون العشر عند ابراهيم وقال
 محمد لا يجوز فيها لانهما في كفاة المسلمين ولا يرد نصفه لانه حقا

في الخارج فيصير تركه وهو صدقة والعشر حق الفقراء على
 الخلوص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اختيار قبل فصل الحرفة بشرح
 من كتاب السير وان ارض الخراجية او ارض ركانه الخارج على
 رب الارض تحاكم دفعها خراطة الا اذا كان كرم او رطابا او
 شجرة مستغنى فانه اجارة ذلك وانما ربحه باطلا ولو اوجار أرضه
 العشرية كان العشر على رب الارض عند ابراهيم حنيفة وعندهما على
 المتاجرة وان ارضه العشرية فزادها المستعير فعن ابي
 حنيفة فيها رواية فلام في الفصل العاشر من كتاب الزكاة
 وكذا في الثانية وان استأجر او استعار راضيا يصالح للمزادة
 فغير من المتاجرة او المستعير فيها كرم او جعل فيها رطابا كان الخارج
 على المتاجرة والمستعير في قول ابراهيم حنيفة ومحمد رحمهما الله لانهما
 صارت كرم ما كان خارج الكرم على جعل ما كرم ما قيمته في فصل
 العشر والخارج من كتاب الزكاة لانه ربح له ارض عشرية اوجارها
 كان العشر على صاحب الارض في قول ابراهيم حنيفة رحمه الله قل الاجر
 او اكثر وفي قول ما فيه يكون في الخارج ما قيمته في فصل
 الارض من السير والعشر على المستعير مسلما وان كان غيرا فعلى رب

الارض عند الامام وعندهما هو كالاجارة بشرح في العشر والخارج
 من كتاب الزكاة قال بيت المال على اربعة انواع الصدقات
 واما في معناها كالعشر والخارج فيصرف الى المصارف التي ذكرتها
 تعالى اما الصدقات للفقراء الآية والسنة ما اخذ من ثلث
 وتجارة اهل الذمة فحمل الرباجات والجسور والقناطر والائمة
 القضاة المقايضة بالحق والناث محسن الغنائم والمعادن
 فيصرف الى ما ذكرته قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من ثمره الاية والربح
 ما اخذتم تركه لا وارث له فيصرف الى دفن الاموات ونفقة المفقين
 والقبيلة وادوية الرض عيالهم ومنه هو عاين عن الكتب

بيت المال على اربعة انواع

من عليه الخراج اذا لم يؤد حتى يمضي عليه
 سنون لا يؤخذ بما مضى عند
 الحنيفة وهو على الاختلاف
 في الجزية كما في آخر زكوة في الفناوي

من المأثور دين العباد ما لا يجوزها الا الزكاة الا المأثور قبل
 اذا كان الزوج لا يريد ادائه بكرة اعطاء نقاب لفقرتها الا
 اذا كان مديونا او صاحب عيال لو فرقه عليهم لم يحق كفاها
 بكرة نظرا لاقراية او اوجوج او من دار الحرة الى دار الاسلام
 او الى طالع علم او الزنا او كانت زكاة محلة للشباب
في كتاب الزكاة انفق على اقربيه بنيت الزكاة جاز الا اذا حكم
عليه بنفقته من المأثور المأثور العبد ليس مفرقا للمنفقة فالتراخي
 الا اذا كان مديونا او فقيرا او كان مكيافا المأثور في احكام العبد
كتاب الصوم اذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم
 التاسع والعشرين انهم راوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم
 ان كانوا في هذه المحضر ينبغي ان لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحجة
 وما كانا حقا عليهم وان جازوا اخر مكان بعد صارت شهادتهم
 في قاضيهم في الفصل الاول في كتاب الصوم بضرورة الهلال في الزكاة
 البه كما يفعله اهل بلد على ان قاضي بلد كذا اشهد عنده شهادته
 بضرورة الهلال في ليلة كذا انفق القاضي بشهادتهما جاز لهما انفق
 ان يقضي بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة في المأثور
 يشترط لوجوب الاداء في يوم رمضان الصحة والاقامة والظاهرة
 عن الحيض والنفاث من انقطاع دم الحيض لا الاغتسال منها لما
 قالت عائشة رضي الله عنها كنا نحض فتومر بقضاء الصوم
 ومن الصلوة لا الجنابة باليمين لا يشترط لوجوب ادائه الطهارة
 عن الجنابة لقوله تعالى قال لا يزالون وابتغوا
 ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض
 من الخط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر التا في غايه الخطرات
 الثلث يحصل جوزه في الصوم مع الجنابة بالضرورة فاذا
 خرج جوزه معها صح ما يروى انه لا الصوم لا يخرج من فحواها

ال

وقد شهد على ان قاضي بلد كذا اشهد عنده شهادته
 الهلال في ليلة كذا انفق القاضي بشهادتهما جاز لهما انفق
 من اهل البلد قصر قضايتهم
 ومن اهل البلد قصر قضايتهم
 ومن اهل البلد قصر قضايتهم

اللفظ

شرح

باب ما يكره في الصوم

في شرح المأثور المأثور بالجملة للقيام في جنة باب ما يكره
 للصائم التحدث من دون الله ويستحب تعجيل الافطار
 وتأخير السحرة والكبرياء ان الفوطا في فم من على ظن ان
 الفوطا لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم
 تغرب لا يفطر ولا يفطر لا فقهنا عليه ولو كان الكبرياء ان اكل
 قبل الغروب فم في الكفارة عليه وبكرة الذوق للصائم لا يابس
 له يذوق العمل والطعام ليشرب ولا يابس للمرأة ان ترفع
 الطعام لصيتها اذا لم يجد منه بد اخر المأثور من جاسع
 او اكل بمسا او دخل الذباب او الدخان او الغبار حلقه او
 بقي بلل بعد التفضية فابتلع مع البرق او دخل الماء في اذنه
 وان كان بفعله او طعن بريح فوصل الى جوفه وبقي الزج فيه
 او دخل الحماط في انفه من راسه فاستنثه فدخل حلقه لم يفطر
 وجنزة اول باب ما يفطر وما لا يفطر الصوم في السفر
 الفضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشركوا معه في
 الزاد واختاروا الفطر صوم يوم لشكر مكرهه الا اذا نوى
 تطوعا او واجبا او على الصحيح والافضل فطره الا اذا خاف
 صوما كان بصومه او كان منقبا للصوم القليل والمكثرو
 ام الولد تطوعا الا باذن المولى لا الصوم المرأة تطوعا الا باذن
 المستأجر الزوج او كان مسافرا لا الصوم الا بغير تطوعا الا
 باذن المستأجر اذا قصر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا
 كان طاعة وليس بواجب وكان من جنس واجب على الحقيقة
 فطما يصح النذر بالمعاصي ولا بالوجبات فلو نذر حجة
 الاسلام الاجرة واحدة ولو نذر صلوة سنة غني الفرائض
 لاشي عليه وان غني مثلها لزمته ويكمل المغرب ولو نذر
 شيادة المريض لم يلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات

في ولا كفارة عليه ولو كان الكبرياء ان اكل
 ان الشمس قد غربت

في شرح المأثور المأثور بالجملة للقيام في جنة باب ما يكره
 للصائم التحدث من دون الله ويستحب تعجيل الافطار

والجماع في الذكر كالقيل هو الصوم والمأثور
 لانه بالاقاوم الصوم ولو نذر
 كرفع مع القضاء والتعزير والحد
 كما لو نذر الصلوة لاسباب
 شرح القدوري المراهدي
 في الصوم

الصوم في يوم انت يكونه
 الا اذا نوى تطوعا او واجبا

ولا فضل في الصوم
 الفضل
 ولا فضل في الصوم
 الفضل

فقد

وبالصلوة لم تفرغ من شهاه في كتاب الصوم ولو صام اهل بلدة
 ثلثين يوما للرواية واهل بلدة اخرى تسعا وعشرين يوما للرواية
 فعلم من صام تسعا وعشرين فعليه قضاء يوم ولا غيره لا خلاف
 للطايع في ظاهر الرواية اهل بلدة راوا اهل مال رمضان فصاموا تسعا
 وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين ان
 اهل بلدة كذا راوا اهل مال رمضان في ليلة كذا قبل يوم فقاموا
 وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك
 الليلة ولا السماء لصحبة لا يباح لهم الفطر غدا ولا يترك التراويح
 في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرواية ولا على شهادة
 غيرهم وانما حكموا برواية غيرهم فلا يثبت الي قولهم فخرانه ان
 المكثفين في اوائل كتاب الصوم **باب رجل خرج الحج**
 ومات في الطريق واوصى بانه يحج عنه انه فسر شيئا قالوا على فسر
 ان لم يغفر عنه ابره حنيفة رحمه الله يحج عنه من بلده اذا كان ثلث
 ماله وفي كذا كذا ان كان له وطنان في حوضين يحج عنه من
 اقربهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحج عنه من
 حيث مات وان جاوز اما حوز وهو الوصي المكاني الذي مات
 عنه ثم امر رجل بالحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قوله جميعا
 ولو قال الميت الوصي ادفع اكمال الحج عنه عني لم يكن للوصي
 ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي
 ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع اكمال الى
 وارث الميت ليحج عن الميت فان اجاز الورثة وهم كذا جاز
 وان لم يجز والا يجوز لان هذه بمنزلة البرع بالمال المأخوذ
 بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق مع مال الميت
 الى بغداد والالكوفة والى المدينة واذا اقام ببلدة يتفق نوالى مكة حج
 من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم يرحل ويتفق من مال الميت ليكون

رواية لا خلاف في ان
 وانما حكمنا روية عندنا شاهدان عندنا
 علم برأى بلده على ان قاضيه كذا عندنا شاهدان
 البهائم في ليلة كذا وقضى القاضي بها وصحها
 ان يغفر شها ونها لان فقهاء القضاة في العموم
 لا يثبتون روية غيرهم في

العبادة المالية تعقل النيابة مطلقا
 والبدنية مطلقا والركبة منها تعقل
 النيابة عند الحج والبدنية تحضة
 كالصلوة والصوم والاعتكاف
 وقراءة القرآن والركوة من الغفار
 في باب الحج عن الغير من كتاب الحج
 والنيابة لا يجري في العبادة البدنية
 در في باب الشهادة على الشهادة
 من كتاب الشهادات

ولو قراء بعض القرآن في سائر الصلوات
 في مكان الصوم مثل من التراءة في التراويح
 فلا بأس به لان يكون لهم ثواب الصلوة
 لا ثواب الحنم وقد ذكرنا ان السنة
 هي الحنم في التراويح في مصابح الرواة
 في التراويح من باب التراويح في صلاة فاقه

الحاج في الميت لو فرض في الطريق
 ليس له ان يدفع المال الى غيره
 عن الميت الا اذا قبل له وقت
 الدفع اصنع ما شئت في
 كان له ان يدفع الى غيره مرض
 او لم يحضر **باب ما مضى**
 في الفصل الرابع

اما مور متفقان مال الامر في الطريق ويكره ضمانا لما
 اتفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة فمات
 يوما لا لا مقيم وروى ابن سبابة عن محمد بن حمران اذا اقام
 اما مور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت
 لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك ينفق على نفسه قالوا في زماننا
 ان اقام اكثر من ثلثة عشر يوما كونه نفقة من مال الميت لانه
 لا يمكن من الخروج بدون القافلة وان اقام بعد خروج القافلة
 لا كونه نفقة في مال الميت فاضمان في فصل الحج عن الميت
 المرأة اذا لم تجد محرما لا يخرج الى الحج الا ان تبلغ الوقت الذي
 يخرج عن الحج فيبعث من الحج عنها اما قبل ذلك لا يجوز للحج لغيرهم
 وجود المحرم فان بعثت رجلا من اهل داره عدم المحرم الا ان ماتت
 فذلك جابر كما لم يرض اذا حج عنه رجلا ودام المرض الى ازمات
 هذا اذا كان الامور عاجزا عن الحج في زواله كالمريض والحبس
 ويخو ذلك فان كان لا يبرح من زواله كالمريضة والعمى جاز ان
 يترغبره بالحج من محل الربور اما مور بالحج اذا استأجر خادما
 ليخدمه قالوا ينظر ان الامور حتمه كخدمته نفقة فنفقة الخادم لا يكون
 من مال الامور وان كان لا يخدم نفقة فنفقة الخادم تكون من مال
 الامر لانه ما دوز بذلك لانه من محل الربور واختلف عبادة
 من شايخنا رحمهم الله في اما مور بالحج اذا حج قال الامام فتواهم زاد
 عند اصحابنا اصل الحج عن المأمور وللامر ثواب النفقة وقال
 الامام الترخي اصل الحج يقع عن الامر والليل عليه لا يفسق
 الحج عن المأمور ويحتاج الى اسناد الاحرام الى الامر وهذا
 الحج الغرض في التطوع اذا ارغفه بحجة التطوع جاز ويبر للامر
 نوار النفقة في طريق الحج فلامدة في الثالث من كتاب الحج والذي
 يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب

صورة

عليه ملك الراد والمراحم والسمه فهو مكره كراهية ثم حكم عليه ان يهاجم
 في آخر باب الخلفين **باب الخلفين** اذا باع الكسبي ولدوه من مسلم
 في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجوز على الرد وعن يونس
 انه يجوز اذا غلب المسلمون اذا دخل دارا بائنا مع ولده فباع الولد
 لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احد
 ابنه او اخاه فاشترى منه لا يبرأ البسب لكنهم اذا ادوا جوار هذا البسب
 ملكه بغير مينة المفتي في كتاب السير والعصر ان ان اخذه كره
 ملكه وان اخذه به وهو طابع لا يملكه سواء كان الباسير جوارا له
 او لا **باب الخلفين** في فصل في معاملة المسلم المستقام من اهل الحرب
 في دارهم من كتب السير واذا دخلت حربية بائنا فترجعت
 ذميا صارت ذميتها من قبل الجاهل الجامع الصفرا غلبتها اذا تروعت
 ذميا يصير ذميتها بحري عليها احكام اهل الذمة بعد ذلك من غير المنع
 من الخروج الى دارهم واشد الخراج منها حيا فاشترى به ذلك واذا
 تزوج حربية ذميا لا يصير ذميا وذلك لان المرأة تابعة لزوجها
 المقام والزوج ليس يتابع لها فيه فتكون المرأة ذميتها لا تلتزم المقام
 في دارنا ومن الزوج ووضح الفقيه ابو الليث في شرحه لجامع الجوهري
 بقوله لا يبرأ من الزوج والمرأة اذا كانتا مسافرين فتوفي الزوج
 صارت المرأة حرة ولو نزلت المرأة الاقامة لا يصير الرجل مقبلا
 في غاية البياض المستأمن لا يخرج الى الغزو بلا اذن والديه واذا رجعها
 لا يخرج وان له جذا ووجدت من فاذا اب الاب وام الام ولم تاجدها
 الاقوان له الخروج ونفسه في التجارة يخرج بلا اذنهما لان الجهاد
 يتعلق بالزوج لا بهما ولت العلة على التحاق الخروج الى العالم اول
 الا اذا كان الطريق نحو فاشترى طرا اذنها ما اذا كانا حكر
 محتاجين الى خدمة فانه محتاجين لا يخرج وان عليه من لا يخرج
 الى الغزو بلا اذنه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذنه والابن وان
 كفل بجمال لا يخرج الا باذنها وان كفل لا يذنه لا يخرج الا باذنه
 بالكتابين نسخة

باب الخلفين
 اذا باع الكسبي ولدوه من مسلم
 في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجوز على الرد وعن يونس انه يجوز اذا غلب المسلمون اذا دخل دارا بائنا مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احد ابنه او اخاه فاشترى منه لا يبرأ البسب لكنهم اذا ادوا جوار هذا البسب ملكه بغير مينة المفتي في كتاب السير والعصر ان ان اخذه كره ملكه وان اخذه به وهو طابع لا يملكه سواء كان الباسير جوارا له او لا

وكذلك في بيعون من اطار سبع الخمر
 والخنازير ونكاح المحارم في هذا
 المصلا في الاظهار معنى الاحتجاب
 بالمسلمين ومقصودهم حصل
 بدون الاظهار **سير الكهبر**
 في باب ما يكون لاهل الحرب
 من احداث الكنائس

باب الخلفين
 اذا باع الكسبي ولدوه من مسلم
 في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجوز على الرد وعن يونس انه يجوز اذا غلب المسلمون اذا دخل دارا بائنا مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها مسلم دخل دار الحرب فاشترى من احد ابنه او اخاه فاشترى منه لا يبرأ البسب لكنهم اذا ادوا جوار هذا البسب ملكه بغير مينة المفتي في كتاب السير والعصر ان ان اخذه كره ملكه وان اخذه به وهو طابع لا يملكه سواء كان الباسير جوارا له او لا

الطالب فانه يترتب له النظر والابادة من السير الوا الى اذا
 ومب لرجل نواج ارضه قال الناطق لا بسوا ان يقبل لانه حق جبانة
 المسلمين فلا يجوز له ان يقتل به ومثا يحن جوزوا ذلك
 لمصر والخراج او الجزية ان يجعل نواج ارضه له وهو النظر الذي
 يقبله السلاطين للائمة وعن ابي يوسف في النواذر اذا
 ترك السلاطين حق في الخراج قاضيا في فصل
 في اهل الذمة من كتب السير ولومات الجند في اثناء السنة
 قبل خروج العطاء لم يستحق ورثة منها شيئا وكذا كتب
 العطاء قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من الصلح
 معين المفتي في الوقف ادامات المدرس في اثناء السنة
 قبل جنى العلة وقبل ظهور ما من الارض وقد باشره او
 عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة العلة الى مدة مباشرة والى
 مباشرة من جاب بعده ويحيط المعلوم على المتين وينظر كم يكون
 منه للمدرس المنفصل والمقتل فيعطى حكت مدته ولا يعتبر في حق
 ما قدمناه خراجا من جنى العلة واذا اراد ان يبيع العلة في حق الاولاد
 في الوقف عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والتفقيه واجب
 ونظيفة ما وهذا هو المذهب بالفقه والاعمال نفع الوصل في اوان
 مستند وقت الاحتياق للغة حتى يسي ويبي معا براه او بعد بها
 لا يصلى عليه الا اذا كان اقربا لاسلام وهو يقبل الاسلام واذا
 لم يصب مع احد بها فانت يعلى عليه علم ان الولد الصغير يعتبر
 تبعا للابوين او لاحدهما في الدين فانه انما يعتبر تبعا للغير
 السيد فانه عدت السيد يعتبر تبعا للدار لانه تعد راعيا به
 اصلا في الدين فلا بد من اعتباره تبعا نظر الغرض البقية للاخوان
 اقوى فاذا انف ما فعلت التبعية في حق صاحب اليد اقوى
 اذا ثبت هذا فان كان مع احد ابويه يعتبر تبعا له لا للدار

لرجل خراج ارضه جاز تركه وتكون ذلك
 صلته كما ان السلاطين
 من مات في نصف السنة حرم من العطاء
 فانه صلته لا يملك قبل القبض من الدرر
 في فصل الجزية قلت وفي هذه الصورة العطاء
 وهو العشر هنا كان ليست امان ولا دخل
 لوارث الجندى بهذا الفتي المولى الموحوم
 جوى زاجر والعطاء لا يورث من صلح
 البرازية من جهاد الصرة

ملحوظ

وفي الثانية ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية فالتزم الامام ما اراد خانيه من نفقات السير

ولا تؤخذ الجزية من الصغار والمجانين والعيا والشيخ الغالي والمرضى المزمن وجيز من في الجزية

فيكون كافرا تباع له ما وان لم يكن موافقا يبيع عليه اذ مات
لانه صار مسلما تباع له ارضه عند انقضاء الابوين ولو وقع في
يد المسلم فالحج في دار الحرب وهدايا يبيع عليه لانه مسلم
تباع له ما في اليد عند انقضاء الابوين ويستوى فيما قلنا ان كان
الصبي عاقلا او غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لابيوين في الدين ما
لم يصف الاسلام وفقر في الكتاب وهو يعقل الاسلام يذل
على ان الصبي العاقل اذا اسلم يبيع وهذا انه يبيع وتولد
هو يعقل الاسلام يعني حقه الاسلام وهذا يدل على ان من قال
لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى يعلم حقه الايمان وكذا اذا استبرأ
جارية واستوفى بها الاسلام فلم يعلم لا يكون مؤمنة وحقة
الايمان ما ذكر في حديث جبرائيل عن ان تومن بآية وعلائكة وكية
ورسله واليوم الاخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره
ثم انه مثل بكذا ذكره الكتاب في هذه الآية في باب الجنايز
لما مع الصغار احكام الصغار للاسرة وشني في السير حتى وقع
في الغينة في سهم رجل في دار الحرب او يبيع في يده لانه
يجوز له ان يتبع المولاه وان يبي الصبي او الصبيته فمات في دار
الحرب فهو على دين ابويه وان دخل دار الاسلام فانه كان موافقا
ابواه او احدى يما فهو على دينها وان مات الابوان بعد ذلك
فهو على ما كان وان لم يكن موافقا منهما حين ادخل دار الاسلام
يصير مسلما تباع له ارضه للمولاه ولو اسلم احد الابوين في دار الحرب
يصير الصبي مسلما باسلامه وكذا لو اسلم احد الابوين في دار
الاسلام ثم سني الصبي بعد ذلك في دار الحرب فصار في دار الاسلام
كان مسلما قاضيا في باب ما يكون اسلام الكافر من كتاب
السير نصرانية ماتت في بطنها ولد مسلم قبل ان تغرق في
المسلمين وقبل في مقابرهم وقبل في مقبرة على حدة منية الفتى في

مطلب حقه الايمان

الايمان على ضربين محمل ومفسر هكذا روي
عن تحفة قصورة الجمل اقول امنت
بالله تعالى وجميع ما قال الله تعالى
عليه اذ اراد الله تعالى وانعت رسول الله
وجاء قال رسول الله وصورة التنقية
ان يذكر جميع شرائط الايمان ويؤمن به
مضرات شرح القدوري
في كتاب السير

فما

في ان كانت المخلوقة نصرانية تحت مسلم حبست منه ثم ماتت
اختلفت الصلابة في دفنها فخرج بعضهم جانب الولد وقالوا
في مقابر المسلمين وخرج بعضهم جانبها وقالوا في مقابر الكافرين
لان الولد في حقه هذا الحكم جزء منها ما دام في بطنها وقال يعقبة
ابن عامر نمت لها مقبرة على حدة ليكون بين المسلمين وبين مقبرة
الكفار من الجحيط البراني في النفقات في الفصل الثاني والثلاثين
من كتاب الصلوة اربع مسائل لا يتقبل فيها المرتد احد ما الذي
كان مسلما تباع له ارضه اذا بلغ مرتبة الثانية اذا اسلم في سفر
ثم بلغ مرتبة الثالثة لو اراد في سفره الرابع الكفر على الاسلام
ويجوز لو اراد في هذه الوجه لا يتقبل على الاسلام ابن السهام بلحشا
في باب المرتد وله الخاتمة وهو لا يتقبل في دار الاسلام من كرم
باسلامه فلو بلغ كافرا اجبر على الاسلام ولا يتقبل من الجمل المرتد
مثل ذمي حتى يجيز اسلم وهو سكران بل يبيع اسلامه اجاب
يبيع كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره خاض الى دينها
يجوز على الاسلام العود الى الاسلام بالجس والضرب ولم يقبل
من قاضي الهندية ولو شهد رجل وامرأتان في اهل الاسلام انه
اسلم وهو يجز الامام على الاسلام ويحبس ولا يتقبل لانه نكث ما
لا يتقبل شهادة النساء ولو شهد ذميا ان اسلم فنها
دنها باطلا لانه مرتد في زعمها شهادة الذمي على المرتد
باطلة وكذا الكعبة والحج ودان في قذوق قاضيا في قصور في
الشهادة الباطلة من كتاب الشهادة ولو قال الامام من
قتل قتلا فله سبعة فقتل المسلم كافرا كان له سبعة السلب
داية المقتول وشرها ما عليه من الالات وشباب المقتول
وسلامه ما في مال في حقيقته او على قسطه او دابة او ما عدا
ذلك فليس بسلبه كذلك ما كان مع غلام على دابة اخي فليس

فان تلف الزوج بكلمة الكفر ثم تاب
ورجع واباد بعد النكاح معها وابت
امرأة فلها ذلك بخلاف ما اذا تلفت
امرأة بكلمة الكفر ثم تاب ورجعت
وابت غر العقد ليس لها ذلك
تجوز جواهر الفوائد
صحة في كتاب النكاح

الردة اجراء كلمة كفر على اللسان
بعد وجود الايمان بشرط صحتها
العقل فلا يرد ردة المجنون
والصبي الذي لا يعقل وكذا لا يرد
ردة السكران الذاهب العقل
بدافع في السير
فان قيل قال قل من اسلم عليه
كفره ذلك ولا شيء على العاقل لان
الارتداد مسيح لديه راد في الردة
ان قيل غير الامام بغير اذن الامام
اذنه الامام كما في سره الطي
ذكره في البحر في اواخر الردة

والكفر في التعميم
وروي الامام

بما لا يقبل في فصل في قسم التعميم في الكفر
فلو سلم على ان من يجبل الكفر وقال كبرسي يا كسار ويجبل الكفر
كأنه من كلمة الظهيرة وفي الصغرى الكفر شئ عظيم فلا اصل
للكفر كافر امي وجدت وانه ان لا يكون لا يصح ردة الكافر
الا بقتل النبي ومم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في
البرازية كل كافر تاب فمؤبته مقبولة في الدنيا والاخرة
الاجماع الكافر بسبب النبي وسبب الشيعين او احدهما
وبما لا يحرم ولو اقرأة بالزندقة اذا اخذ قبل توبته كل
مسلم ارتد فانه يقتل ان لم ييب الا المرأة ومن كان اسلامه
ومنه ثبت الاسلام بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم جدا
كحاشي في الشهادة بالدين حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع
وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضي الا بالرجوع كالنكاح
الاصل اذا اسلم ويحظر ما رواه المغيرة من الحديث فلا يخرج المسلم
منها ان يبر ويهتد بعد ردة كحاشي شرها وانما اللو الجية وينبوت
امرأة مطلقا وبطالة وحقة مطلقا وادامات او قتل على ردة
لم يدفن في مقابر اهل مله وانما يبقى في حفرة كالكلب والمرتدة
افصح كفره الاصل الا بما ان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع
ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذب محمد صلى الله عليه وسلم
في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكون احد من اهل القبلة
الا بجموعه وادخل فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من
الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي
بما فيه خلاف بسبب الشيعين ولعنهم ما كفو وان فضل عليا عليه السلام
فيهم كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا انكر
خلافتها او بفضها لمحبة النبي لها واذا حبت عليا انكر
منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصح ردة الكافر

العد لا يتقضى بالقول ولذا قال في المحط
عقد الذمة ينتقض بالفعل وهو اللحاق
والحق اذا لم يتصل به القضاء فهو
بمخرلة الغيبة في غير الكسري باب
نقض المرتد
نقض العود لا يكون بالقول
مكر ابي في ما الحزبه

بما لا يقبل في فصل في قسم التعميم في الكفر

وجوب الاقرار بها وذكر المصنف في الكلام ما رواه احمد بن الحارث
بالاشتهار ان النبي يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل
قال القلوة بجماعة وشهود مناسب للجمع التلبية انما الامة
توبة فاذا شهد واعلى مسلم بالردة وهو منكر لا يتوب
ان يكون حشوا في حبله لانه لا يكذب الشهود والعدول
بل لان انكاره توبة رجوع كذا في فتح القدير فانه قلت قد
قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما كان ذلك قلت
ثبوت ردة بالشهادة وانكاره توبة فتبث الامام التي
للمرتد ولوتا ب من ضبط الاعمال وبطالة الوقت وبنو الزينة
وقوله لا يتوب من لا يما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا والاخرة
تقبل توبته فانه يقبل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
وسبب الشيعين كما قد مناه في المسألة في كتاب السير
المرأية واذا قال الكافر لمسلم علمه في القرآن
فلا يأنس بان يعلو ويفقه في الدين كذا في الامام الحسين
وانه اغتسل ثم لا يأنس في تواتر المفسرين في ادراك الراهية
وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة واوقات الصلوة لا يأنس
به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلنا
رجوما للشايطين اي جعلنا النجوم سببا للتفكير فيهم
اسم الشيطان على النجوم وسمى به يانز رجما من الغيت بزازية
قبيل نوع تقبيل يد العالم من كتاب الكرامية رجل اوصى
بانز يد فن كتبه قال ابن مقاتل لا يجوز ان يدفن كذا الا
ان يكون شئت لا يفهم منه احد شيئا او فيها فادق في
يد من فانه كان كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى فاستغنى
عنها طاعتها ويجوز ان لا يؤمن قال صاحب البناء ان يحمي مكانه
فيها فاسم الله تعالى ثم يجر فيها او يلغونها في الماء النجس

الا يكون مرتدا حتى يتبين اليقين
ويفرق بينه وبين الكفر في شئ
الاشياء للمرجوع سقطت

بما لا يقبل في فصل في قسم التعميم في الكفر

شئ من جماعة لا يشهدون اليقين على وجه
بل يدرون انه تعالى ويتلون على النبي صلى الله عليه وسلم
وسبب انما موين على سره فدل بحرم شرعا
لقول النبي انما من انما متفكر ام لا دخل في
على غيرها مما يحرم ام لا **احاب** نوح كل شئ بها
لان الاصل في الاعيان الا بالجماعة كذا في كثير
منها شئنا الحنفية وانما اجاب البعض في
لان الاشياء مخلوقة منافع العباد وقال ان
قل لا اجد فيها اوجي الى حوا ولا انما مسكرة
ولا حذرة كذا في جماعة من طلبة العلم
فان تعلمها وقد ثبت ذلك عند من يستدل
مرادوا ولم احد فيها شيئا من ذلك اصلا
ولا يصح قياسها على غيرها في الحكم لعدم وجود
عليه انفس عليه من اسكارا او افسر كذا في
انه غير موجود فيها وفيه كثير من الاشياء
الشيخ المولى وقسم العاصي في الحجيم بعد على
النبي بعد ان ذكر انها لا تغير العقل وانما يتغير
فيها كذا في طائفة من طائفة وانما يتغير العقل وانما يتغير

ثم انه راعى الادب حيث قال
بالقواب لان الخطأ والصواب
يتعلل في المعقولات حتى
اذا استلنا عن مذهبنا ومذهب
مخالفتنا في الفروع يجب علينا بان
نجيب بان مذهبنا صواب كمثل
الخطأ ومذهب مخالفتنا خطأ
يحكم القواب لانك لا تقطع
القول لما صحت قولنا ان المجتهد
يخطئ ويصيب واذا استلنا
عن معتقدا ومعتقده خصونا في
المعتقدات يجب علينا ان نقول
الحق ما نحن علينا والباطل
ما هو عليه خصونا هكذا نقل
عن الشيخ من آخر المتن في شرح
المنظومة مجلد

اذا تقرر عليه جمع مراعاة حق الوالدين
بابه يتاخر في احدهما بمراعات الآخر
يرجع حق الاب فيما يرجع الى التعظيم
والاحترام وحق الام فيما يرجع الى
الخدمة والانعام
فيه في الكراهية في باب بر الوالدين

العظيم وان دفن في ارض الظاهرة لا ينالها احد كما في ذلك
حسنا ولا احب ان يحرق بالنار ما لم يجر ما كان فيها من اسم الله
تعالى والانباء والملائكة عليهم السلام وعن بعض العلماء
رجل اوصى ببيع كتيبه ما كان خارجا عن العلم ويوقف كتيبه
العلم ففقد كتيبه وكان في كتيبه الكلام فكتبوا الا ان القام
الضار ان كتيبه الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف من كتيبه العلم
فاجاب ان كتيبه الكلام يباع لانه خارج عن العلم فاجاب
في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا في حق محتاج مودع في امره
ان يوتر القراء على نوافه علمه في الشدة فالانبياء افضل
والامامات اتفاق على نوافه افضل فحينئذ يجمع الرجوع في كتيبه
الشيء قال علماءنا بكونه مستجارا لحرمة او الامانة للخدمة لانه يورث
الى الخلو بالاجنية وانه منهي عن ذلك ما ذكر في النوازل
انها اذا اوجرت نفسها من ذي عيال لا يكره وانما يكره اذا
خطاها وبه يفتي في نوافه الخطر والاعاقبة من الاجابات
وفي الفتاوى قراءة القراء في القبور عند ايه حنيفه روي
انه يكره وعند محمد رحمه الله لا يكره قال الصدر الشنبري رحمه الله
في مشايخنا اخذوا بقول محمد وحكي عن الشيخ الامام الجليل
الحاج محمد بن الفضل البخاري رحمه الله ان القراءة على المقابر اذا
اخفى ولم يجز لا يكره ولا يباح بل هو انما يكره قراءة القراء في
المقبرة جهرا فاما الخفية فلا يباح بل هو انما يكره وكان الفقيه
ابو اسحق الحافظ حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن ابراهيم
انه قال لا يباح ان يقرأ على المقابر سورة المائدة اخفى
او جهرا وما غير ما كان لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر
والخفية لان الاثر فيه ورد وحكي ان ابي بكر بن سعيد انه قال
يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص قل هو الله

قال عليه السلام ان الله نزع بالسلطان ما لا ينزع بالقران
محمد الحسني في باب ما يجب من طاعة الولا

احد سبع مرات فانه يلحق في امره ما لم يسجد مرات ان كان
ذلك الميت غير مغفور له لقوله وان كان مغفورا لغيره فذلك
القارشي وذهب ذو نويه من الميت من الحيط البشري
في الرابع من الكراهية والاستحسان للجلوس للجنب ثلثة
ايام رخصة والترك احسن ويكره انما ذال الضبفة ثلثة
ايام واكلها لانه مشروعة للضرورة ما في فاجلس وارثه
من يقرأ القراء لا يباح به وبه اخذ بعض المشايخ ولا يباح
بزيارتها بشرط ان لا يطأ ما يكره الصاق اللوح بها والكتابة
عليها ولا يبنى ولا يكتفى ولا يطحن بالالوان ويكره انما ذ
الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد السبع والاعياء
ونقل الطعام الى القبور في المواسم واتخاذ الدعوة لخدمة القراء
وجمع الصلحاء والقراء للخدمة او لقراءة سورة الانعام
او الاخلاص فالحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القراء
لاجل الاكل يكره بانه في الفصل الخامس والعشرين من
كتاب الصلاة لا يجوز مقاطعة سوق النخاسين وغيره
ولا كتيبة الوشوية ولا كتيبة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك
مخاطرة الكثرة الغنية في المسائل المتفرقة من كتاب الكراهية
والاستحسان الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزعوف له اي
لا يبيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الكبر من دار الحرب
والثانية في اعطاء المجعل يجوز له اعطاء الزعوف والسوق
وبما في واقعات الخاس من شراء الاسير الفتوى في حق
الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في تشبيهه في الخطر
الاباحة من قبله في غيره فسق الا اذا كان ذا علم وشراف كذا
في مكلفات الظلمية وبه نقل السبطان العادل والامير تحت
في المشرق يكره معاينة من لا يصلي ولو كانت زوجة الا اذا

الحيلة مشروعة للهرب من المكروه
اول دفع المكروه فلا احتيال للفرار
عن الحرام والتباعد منه فيدرك
فاما الاحتيال لا يطأ حق المسلم
ما ثم وعد وان تحت الحيط في اكل
كتاب لحيث

لان عداوة الجن للانسان بالبيع
وان كانا مؤمنين فالعداوة موجودة
الامام الجاهل في اقسام الجاهل

مقاطعة سوق النخاسين

احتمان

لا في اي الاحتمان مداواة لانه
اي الهزال القاحش نوع من مرض يكون
آفة الذوق والسيل وقال الخليلي
فلو كان في الحقنة منقعة ولا ضرر
فيما بان يتقوى على الجماع لا يجل
عذرنا معراج الداراة في عصر
في الرطب والنظر من كذا في تشبيه
ولا يباح بالحقنة منقعة الا بالحق

اعترض بان الفقيه ذكر ان بيع الحيات يجوز اذا كان يتفقد بها في التداوي دل على ابا جة التداوي
قلت قال الاستاذ اذا جعل في الذوات ما يغلو باسنة ملكا فلا يلزم من جواز ذلك
لان حال الاثر ان يغاير حال الاجتماع

بزار في كتاب الصيد
الفصل الخامس

كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرة في الفترات
الظاهرة للنفقة الوعد بوام كذا في الضحية الذميمة وفي القينة
وعده ان ياتيه فلم يات له لا يات له ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلما
مما في كفالة البراءة في بيع الوقاء بما ذكره الزمخشري في كتاب
البيوع بلا احوال واما ولد الاجنبي ومعه الامه وفيما اذا ارسل
المعلم لاحضار شريك في القينة ليس لغير الخالص حرام على الرجل
الا ان يقع قبل او حله في الحاد او من غايه البيان ولا يجوز
الخالص في الحريم بعده ما حرم على البالغ فعله حرم عليه فعله بولده
الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمر او لا يلبس حراما ولا ينجس
يده بجناء او رجله ولا اجلا للصفوف لفظ او بول مستقبلا او
مستقبلا للخلوة بالاجنبية حرام الا للامانة مديونة ميرت
ميرت ودخلت خلوة وفيما اذا كانت عورة مشوفا
فيما اذا كان بينهما حائل في بيت الخلوة بالجماع مباحه الا
الاخت في الرضاع والهره الشابة عزما على الكواجيج
لعنه الاول له رسول الله صلى الله عليه وسلم لبثت اياما
احيا بها حتى آتت بكه في مناقب الكرد في اجتماع القول
اثوب من قرأه في منزلة ابن وهب في المشاهير في كتاب
الحكم والاباحة والكسوة بقدر ما لم يرد في يوازي في
ويدفع عنه الحر والبرد فرض وسر القورة واخذ الزينة سحر
وليس الثياب الجميلة للتزين والتجمل مباح ولكن الكبر والاشروار
والبطركوه ويستحب لبس الثياب البيضاء ويكره لبس
الشوب الاحمر والمصفر والسنة في لبس العمامة اربعة
ذنب العمامة بين الكفتين الى وسط الظهر قبل مقدار
الشبر وقبل الى موضع اللحية وخلفه قبل باب سبعة اشبار
من كتاب الكلب **كتاب النكاح** وهو تزويج امرأة

صبي ولد وهو سبب لقطع
بشيء منه حتى يكون ما توارى
الحشفة فيقطع الفضل عن ذلك
حيط وضوي في باب الكراهية
في القتل والرجح

الشيخ ابو جعفر محمد بن عيسى
في كتاب النكاح

بلغ

المختار في نكاح النفوس في الطلاق المضبوط انه يحث باجازه قول لا افعل سواء كان الحلف
بان قال ان تزوجت امرأة فطالع ملكا او قال كل امرأة تدخل في نكاحي لان دخلها في نكاحي
لا يكون الا بالشرع **فصول في النكاح**

حلف ان لا يتزوج **فالحيلة**
ان تزوجه فوضي وكيفية
وكذا الا تزوج ولو حلف
لا يزوجه بنسبه فزوجها فوضي
واجاز الاب لم يحث
في اخر السادس في النكاح
من خيل في الورق
١١٩٠

على ان طالق او طالق في الطلاق بغير حلف
الصغير ان يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر به
وقد ذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد اذا تزوج امرأة
على ان طالق الى عشرة ايام او على ان يكون الامر به
بعد عشرة ايام من النكاح جائز والطلاق باطل ولا تلزم امر
وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا بهاء الزوج فقال تزوجك
على ان طالق او على ان طالق وان ابتداءت المرأة
فقال تزوجك نفسي على ان طالق او على ان يكون
الامر بهي اطلق نفسي كما شئت فقال الرجل قبلت
جاء النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر بهي لان البداية
اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح
فلا يصح اما اذا كانت البداية من قبل المرأة فيغير التفويض
بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت و
الجواب يتقنم عادة ما في السؤال فصار كما قال قبلت
على ان طالق او على ان يكون الامر بهي كمنصرفه فصار
بعد النكاح قاضيا في فصل في النكاح على الشرط وفي الر
البراجية اذا ادعى على منكره من الغير نكاحا فانه يشترط
حضره الزوج كذا عند اقامة البينة تارة حادثة في النكاح
مراد دعوى واذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فانه قاضيا في
البينة يقضي لها ولا يفسد النكاح بحجده في قاضيا في
وصل دعوى النكاح من كتاب الدعوى المطلقة الثلث
اذا انت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر
دخل به وطلقني وانقضت عدته ان كانت ثقة او وقع عند
الاول انها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها

ولو خافت المرأة ان لا يلحقها المخل
فالت زوجك نفسي على ان امرى
بيدي اطلق نفسي كلما اردت فقبل
جاء النكاح وصار الامر بهي
زليعي في كتاب الطلاق في باب الرجعة
في فصل فيما يحل المطلقة

العدة في ذلك اربعة اشهر فصاعدا يحل للزوج الاول
 ان يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي فيها العدة لا
 يحل وكذا لو اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل
 نكاحها للاول ولو اقر الزوج الثاني بذلك وانكرت المرأة
 وحول الثاني لا يحل للاول وان كان الاول تزوجها بعد
 مدة ولم تغل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في
 عدة الثانية او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يحل
 به قاله ان كانت عالمة بشرابط الحل للاول لا يقبل قولها
 وللاول ان يسكها وان كانت جاهلة قبل قولها قاضيا
 في فصل اقرار احد الزوجين بالحرمة من كتاب النكاح **شئ**
 الفضة في النكاح يملك النكح فعلا لا قولا فلو قال قبل
 الاجازة نقضته لا ينقض ولو زوجها قبل الاجازة كان
 نقضا للنكاح الاول **وعن** ان الثاني يتوقف ولا يكون شيئا
 للاول **شئ** زوجة بلا امره من نكاح المرأة النكاح قبل اجازة
 الزوج ينسخ **خ** وكله تزويجها اياه فزوجها الوكيل بلا اذنها
 بان زوجها ابوها وهي بالغة تقبل ان يجزئ المرأة نقض الموكل
 النكاح نقضه وكذا لو نقض الوكيل مع نقض ابيها لقيام
 مقام موكله الموكل او احد العاقلين لو فسخ العقد لموقوفه
 فسخه المفسد ليس في الرابع والعشرين ولو وكلت رجلا تزويجها
 فزوجها لم يجز لانها نصت من رجلا متزوجا **ورع**
باب الوكيل في كتاب النكاح رجل وكل رجلا لزوج فلانة
 فزوجها الوكيل صحح النكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأى بعينه
 اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشترى بالنف لا الوكيل بالزنا
 مع الموكل بمنزلة البايع مع المشتري كانه اشترى لنفسه ثم باع
 من الموكل لان ملكه حين يحل الانتفال عنه **خ** وهذا المعنى لا يمكن

حقيقة الوكيل بالنكاح **علم** لا يرسل وبقوله الرسول
 يملك الشراء لنفسه انه الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل
 بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل جاز فزوجها
 اياه **فما** يصح في فصل الوكالة من كتاب النكاح ولو تزوج
 امرأة بشهادة ابيها من غير ما او بشهادة ابنها من غير
 يجوز وان تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية
 المرأة اذا كانت متتقة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت
 المرأة زوجت نفسي منه فسمع الشهود جاز لانها معقودة بالآلة
 ويجز للشهود ان يكشفوا وجهها ويغفروا اليها احتياطا
 لاداء الشهادة عن الحاجة مخارقات النوازل في النكاح من
 تزوج امرأة بنية ان يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متتقا
 اذ لا عبرة بمجرد النية بل بالفظ كثر اذ في اوائل النوع فيما يتصل
 بالبيع **الفصل** في كتاب البيوع **شئ** هل ينقض النكاح
 بمجرد لفظ الاعطاء ليمر متتقا عليه ولو قال تزوجت فقبض
 مشايخ يلحق جعله مستقرا ما وبعضهم ابرأ قال عمر النسي رسمه
 ومعنى الامر راجع في العرف قلت فهذا يدل على ان الاستفهام
 لا ينقض وفي **شئ** قال له هل اعطيتها فقال اعطيت فان كان
 المجلس للوعد فوجه وان كان للعقد النكاح فنكاح شرع القدر
 للزاهدي في اوائل النكاح ولا بائس بالخطبة للمعدة من
 الوفاة بطريق التعويض ويكره بالتفريق في نكاح شرع الطحاوي
 في الخلاصة في السادس من كتاب الكراهية وفي الظاهرية اعلم ان
 الاجازة اذا كانت غير متناهية تلحق الموقوف ووجه المفسوخ و
 العقد انما يتوقف على الاجازة اذا كان له غير زمان وجوده و
 اما اذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل منه غير ما لو زوج الكاتب

لا ينقض النكاح بمجرد لفظ الاعطاء اذا قال اعطيتها
 فقال اعطيت فان كان المجلس للوعد فوجه النكاح وان كان
 للعقد فنكاح في القبيحة في النكاح وكذا في فسخ القدر

في فصل النكاح في كتاب النكاح
 في فصل النكاح في كتاب النكاح

اما اذا قبل او صبت بائنتي فلانة
 فكف عن الشهود وقال الرجل قبلت
 يكون نكاحا **در** كتاب النكاح

عبد امرأة ثم عتق فاجاز العتق لم يجز لان لم يكن له مجزؤة
المباشرة تاتى رعايته في النكحة التي لا يتوقف على الاجازة
النكاح المحرم فاسد ام باطل قبل باطل
وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وقبل فاسد وسقوط الحد
لشبهة العقد الخول في نكاح بلا شهود ويجب
العدة لانه مختلف في صحة فانها كما شرط الاعلان لا
الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالخول فيه يجب
العدة خوفا لا يجب في النكاح الكاشف البرائة في النكاح
عشر من كتاب النكاح وفي مختصر القدرى العدة في النكاح
الفاسد من وقت الفوق ثلث حيض وعدة الوفاة
في النكاح الفاسد ثلث حيض ايضا ولا تعتد في بيت
الزوج في عدة الفوق في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى
الصغرى الخلاصة في الفصل الثامن من كتاب الطلاق ولو
ورثا في مرضه فترجها وقيمتها اكثر من الثلث فنكاحها
فسد عند ابو حنيفة ربح لانها ككاتبه ففسد نكاحها للولي
فهي تسى فيما زاد من قيمتها على مهر المثل والثلث اى يقط
من قيمتها مهر مثلها وثلث المال اذ لها المهر بالخول في العقد
الفاسد فعليها السبابة فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي
تعتبر من الثلث ولا ميراث لهما الفاء والنكاح وجوزا
النكاح لانها حرة عندهما وناخذ مهر المثل لا الزيادة لانها
وصية وهي وارثة فلا وصية لهما وتسعى كل قيمتها اذ لا وصية
للورثة وهي ترث وتقع المقاضاة بقدر المهر والارث اى
يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاضاة وتسعى في
الباقى من الميراث من غير الاشارات قبيل فصل الوصية لل

الافاضة

للا فارب والبر اذ اوقع النكاح فاسد او فرق القاتن
بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة و
ان كان قد دخل بها فلها الاقل مما سهر لها ومن مهر المثل ان كان
قد سهر وان لم يكن ثم سهر عليها مهر المثل بالنكاح بلع وجب العدة
في غير العدة من حين التفريق عنها عند سليمان الثلث وكل
واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض
المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فلكه الجواب وان دخل
بها فليس له احد منها حقه الفسخ الا محض من صاحبه كما في البيع
الفاسد لكل واحد المتعاقدين حق الفسخ بغير محض من صاحبه
قبيل القبض وليس له ذلك بعد القبض في خيرة الفصل الثامن
من كتاب النكاح زوجه بلا امره فقال هو نعم صغت او بارك
انه لنا فيها قبل هو ليس باجازة وقبل هو اجازة ويجب ان يؤخذ
في المراجع والعشرين من الفضولين **كتاب الطلاق** وفي
الفتاوى الخلاصة ولو زوج امته فولدت لاقبل من ستة اشهر
فادعاه فسد النكاح ودعوة المالك ولد جارية اولى من
دعوة الاب وان كانت مشتركة وادعياء معا فالاب
اولى تاتى رعايته في النكاح والعشرين من كتاب الدعوى
رجل غاب عن امرائه ومن بكر او ثبت فترجعت بزوجه
وولدت كل سنة ولد اقال ابو حنيفة الاولاد للاول وعند
انه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني
وعلى الفتوى ما ضيق في فصل مسائل النسب من كتاب
النكاح ملخصا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت و
ترجعت بزوجه اخذ فولدت ولد اثم جاء الزوج الاول
حييا كان ابو حنيفة ربح يقول اولا الولد للاول ثم رجع وقال
الولد للثاني رجل طلق امراته باينا او رجعا فترجعت

الح الامام حماد بن عيسى له امه مودة ابو الحسن
وهو سيد فعال سمعت استاذي في العلم
الكردي هو سيد بان الله تعالى جعل
من ذرية نوح وآلهم جهة الام قال الله
تعالى وتلك حجتنا الانية ورايت في
والا ويلات ان عسى من اولاد اسحق
جميع العساوى وسام الحزبه

في القعدة ثم ولدت لستينين ثم طلاق الاول ولستة اشهر
 اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف انه لا قول بخلاف
 ما تقدم قال رحمه الله لاننا جعلناه للثاني حكمنا بانقضاء
 العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولا اعتقها حولا
 او مات ولزمته العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد
 لستينين من حين مات المولى او اعتق ولستة اشهر منه
 تزوجت فادعياه جميعا فان الولد للمولى فقولهم مكان العدة
 التي كانت بخلاف ام ولد تزوجت بغير اذن المولى والزوج
 فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها طلاقا جديدا
 فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت
 بولد لستينين وشهر من طلاق الاول ولستة اشهر فصاعدا
 من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لاننا جعلناه
 للاول حكمنا بالرجوع مما ضحكنا في الفصل الرابع **النفقات**
 اذا ملكا حقتين كان له ان يستمتع بامرئها شاء فاذا
 استمتع باحدهما ليس له ان يستمتع بالآخرى بعد ذلك
 ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى اخرتها كان له ان يطأ
 الاولى وليس له ان يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فزوج الاولى
 على نفق وتزويجها اما بالتزويج او بالاخراج عن ملكه اما باعتاق
 او ببيعة او بصدقة او بكتابة وري عز ابو يوسف انه قال
 بالكتابة لا بكل له فزوج الاخرى في المضرة في الحملات في اللغة
 الشهوة من احد الجانبين تكفي في فصل المس لثبوت حرمه
 المصاهرة في جميع الفتاوى فتبيل فصل نكاح الزوج المتوفى
 اركبها على الدابة وانزلها وبينهما ثوب فخين لا تثبت
 للحرمه وحده الشهوة ان يشتهى ان يواضعها ويحمل قلبه
 اليها اما تحرك الاله والانتشار ليس بشرط الاصح

في القعدة ثم ولدت لستينين ثم طلاق الاول ولستة اشهر

والد وام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار
 بالمقبلة والسما على منتهى الشهوة اختار الامام البيهقي
 ان تقبل واختار الامام القنطري عدم القبول في غير ذلك حرمه
 المصاهرة وتثبت حرمه المصاهرة بالوطن عن الشهوة
 بالزنا حتى لو طلق امرأة بفجور حرمت عليه امرها وابنتها
 حرم الموطوعة على اصول الواطن وفروعها ولا تحرم اصولها
 وفروعها على ابن الواطن وابنيه من المحيط للسحر حتى في الحرامات
 وفي نجس خواهر زاده ولا يحرم على ولد الواطن ولا طليق
 الموطوعة ولا اختانها **س** ويحرم حليلة الابن نسبيا او سبيا
 وذكر في الظهيرية اصلا منطبقا فقال وحرم الموطوعة على
 اصول الواطن وفروعها وتحرم على الواطن اصولها وفروعها
 وكذا النظر الى داخل الفرج شهوة او اللبس شهوة فانما
 خافه في الفصل السابع من كتاب النكاح وهو من زوجة
 اصله امرأة الاب والجدة وان علا وزوجة فروعها امرأة
 وابنة الابن الولد وان سفل وفي الطلاق من كل طليقتين ما حرمنا
 بنفس العقد وذا بلا خلاف كما في النظم فمن سنان في النكاح
 والنكاح الفاسد لا يوجب المصاهرة بلامس بخلاف الصحيح
 حيث ثبت بحر والعقد من اذ به قبيل الفصل الرابع من كتاب
 النكاح وفي نجس الماصري اذا اشترى جارية من ميرات
 لبيد حل هل له وطئها حتى يعلم ان باه قد وطئها وان كان
 اياه قولوا ما يثبت لا بطئ ما ناء فان في الفصل السابع
 من كتاب النكاح وفي اقرار الاصل في باب الاقرار بالنكاح
 بطريق الاشارة اذا ماتت امرأة المولى وتزوج بافتها
 بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة ماتت احداهن
 فتزوج بالخاصة بعد يوم وفي فتاوى الامام النسفي حل

بلغ

ووطئ امرأته لا يحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأة
 في عدة اختها من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند اصحابنا
 من الحكماء الثلاثة خلاصة في الفصل الثاني من كتاب النكاح
 ح اعتق ام ولده لا يجوز له ان تزوج اختها حتى تنقضي عدتها
 عند ابن حنيفة وقال لا يجوز ان يلقى في الحومات المطلقة من النكاح
 الثلث لا يجوز لا تحل لزوجها الاول لا بنكاح ولا يملكه
 يمين حتى تزوج بآخر ويدخل بها الثاني وسواء كان
 الزوج الثاني بالغاً او غير بالغ مجنوناً او غير مجنون اذا كان
 يجمع مثله وفي قوايد سنن الاسلام انه مقدر ربيعه
 سنين واذا انقضى الحضانة وتوارت الحشفة حلت الاول
 اذا بانث من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو غلبها او
 مات عنها زوجها لا تحل على الاول وله وطئها الثاني وهي
 حايض او نفساء او هو صائم او هي صائمة فانها تحل للاول
 والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحاً حاسداً ودخل بها
 او لم يدخل فانها لا تحل للزوج الاول اكل في نزع الطحاوي وفيه
 ايضاً انه كان الزوج الثاني حفيهاً فانها تحل للاول اذا كان مثلاً
 يجامع الخلاصة في جنس في الحلال في الفصل التاسع من كتاب الطلاق
 قبل لرجل ما فعلت بام امرأته قال جامعها ثبت الحرة
 ولا يصدق ان قال انه كذب وان كانا مازلين والامر
 ليس بشراخ الاقرار بحرية المصاهرة خلاصة فيما ثبت
 حرة المصاهرة وبالعقد حرم زوجه الاب لابنة كذا ابناً
 جامع قالوا مقرر وهو بان يثبت البيت على مثلين الاول
 ان المرأة تجرد عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على اولاد
 وان سفلوا ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثاني على
 هذه وهي ان تجرد العقد تحرم على ابائه وان كانوا يدخل منها

خلاصة قبيل فصل الرابع
 من النكاح نسخة

فرح لطيفه ويقع مغلطاً صورة طلاق زوجة طلقين و
 لها من لبن فاعندت ثم تزوجت بصغير فارفعته فخرجت
 عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فدخل بقود الى
 الاول بواحدة ام ثلثت فيها اذا جاب من ذلك اخطاء و
 السواب انما لا تعود اليه الا انها صارت حليلة ابنه الرضاء في شرح ابن وهبان
 لابن الشحنة في النكاح ثم نظر الى فرج صبية مثلها جامع او
 على العكس ثبت حرة المصاهرة حتى يصح مسنة امرأة بشهوة
 فان كان ابن خمس سنين لم يكن شتماً للثب فلا تثبت
 حرة المصاهرة وقال ابن سبأ او سبع تثبت حرة المصاهرة
 لم يصح قبله امرأة ابية او على العكس شهوة وقال راب
 رواية منصوصة عن الفقيه ابن جعفر ان كان الصبي يعقل
 الجماع تثبت حرة المصاهرة والا فلا وكذا ابنت المرأة الصغرى
 قبلت زوج امرأته بشهوة او على العكس ان كانت بنت
 خمس سنين لا تثبت حرة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت
 وكذا في بنت السبع اذا كانت صغرى مشتهية والا فلا
 ادخلت ذكر في فرجها البنت ليجامع بها الجماع تثبت قبل
 الجنف ام امرأة بشهوة او السكران بنته تحرم بغير حرم
 المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يجامعها الزوج بزوج آخر
 الابعه المتاركة والوطئ فيها لا يكون زناً فعند باب حرة
 المصاهرة ذكر محمد رحمه الله في نكاح الاصل لا يرتفع بحرم المصاهر
 والرضاع بل يغسل حتى لو وطئها الزوج قبل التوثيق لا يجب
 عليه الحد اشبهت عليه ولم يثبت في المصاهرة البراءة في النكاح
 عشر من كتاب النكاح والخنا رده حد المشتهية ان يكون بنت
 تسع وقال صاحب الخط لا يغني في بنت سبع او ثمانية بالحرم
 الا اذا جامعها قال ابن عابد في نسخة في يغني بالحرم

للمصاهرة
 خصمات وكمليات

ان النكاح في

بنازيه في فصل الرابع من كتاب النكاح في الرق

ام ولد تزوجت بغير اذن مولانا ثم اعتقها حولانا او مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجر النكاح وان دخل بها جاز للامانة في فصل نكاح العبد والامانة ولو راي قنينة تزوج وسكت ولم يذم لا يصح اذنا له في النكاح لانها في قاعدة الثانية عشر من كتابه بعد بلا اذن فعنف نقض النكاح وكذا الوباء واجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامانة اذا تزوجت نفسها بلا اذن مولانا ثم عتقت نقض نكاحها لانها من اهل العارية وانما عنفوذ الحق المولى وقد زال بذا خبار لها لا يحفظ النكاح نقض بعد العتق وبعد النفاذ ولم يرد عليها ملك ولم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كماله تزوجت بعد العتق وهو من الذرر والغرر في باب نكاح الرقيق والكافر المصور وانما يكون ولده هو اذا تزوجها على انما حرة اما اذا اخبرت هي او غيرها بانها حرة فتزوجها فولدت منه فهي ولدها لمولانا لان ولد الامانة رقيق الا ان ثبت العزو في القعدة في دعوى القاعدية وفي المحبط زوج احد الشريكين الجارية المشتركة بدو من رضاه صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الاخر النكاح فلم تزوج الاقل من نصف مهر المثل ومنه في المستر لانه راض بالتمس ورضاه معتبر في هذه ولا في نصف مهر المثل بالغا ما بلغ لانه لم يرض ببطلان شيء من هذه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الاخر النكاح فلا مهر لواحد منها خلا بها الزوج او لم يكن موطوءا لان النكاح المخلوق انما يقترن في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح المصبرات في النكاح وما يجب للامانة والمدة وام الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر الكاتبة ومعققة البعض يكون لها المولى اذا وجب المهر والعبد بنكاح

بني والامانة
من نقد الفنا وما
مفسلا سها
مشقة
لا يشترط في النكاح
نحو النكاح والاشارة الى
الامانة لا رقتا وكان
منه في النكاح في فصل
نكاح الرقيق

البضع لا يستباح بالسرقة
قاعديه في كتاب البيع

باذن المولى ببيع فيه وما يجب على المكاتب والمدير سعيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك لو اخذ به بعد العتق قاضية في نكاح المكاتب رجل قال تزوجت بهذا وهي امه لم يعرفه قال محمد رحمه الله لا يكون ذلك ثمر الرقبة والنكاح باطل في كل حال في كتاب النكاح ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة ولو وقع عتق وعوقبت ايضا ان كانت عالة بحاله و التي بينهما ايضا امرأة او رجلا ولا يصح بينهما نفقة للعهد وان كان ذميا فلا يقبل خلافا لما كان في النكاح بين الرهائن من نكاح اهل الشرك ويكره للمسلم ان يتزوج كتابية في دار الحرب ولا يثبت له بان يتناول حردا يباح اهل الكتب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله عنه ثم كراهية هذا النكاح لغني كراهية التوليكن فيهم او مخافة ان يبطل في دار الحرب او ما فيه من غرض ولد له للرق اذا سبب الولد في بطنها وذلك لا يوجد في الذبايح من الجسود للرخص في باب نكاح اهل الحرب في كتاب السيرة الاممية اذا تزوجت نفسها رجلا لم يكن لمولها نفقة الا ان يكون احرا ظاهرا بان تزوجت بنت ملكهم او جبرتهم نفسها كناسا او دباغا منهم او نقصت من مهرها نقصا كافا في كانه لا وليا لها ان يبطل بده بالتبليغ الى تمام مهر المثل او بعينه من قاضية في الكفاءة في النكاح رجل دخل رجلا بان تزوج فلا تة بالقي فتزوجها بالقين ولم يعلم حتى دخل بها اذ اجاز يجب المهر وان رده يجب الاقل من المهر من المثل خلاصة في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح فانه اختلاف في حال الحيدة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق او بعده حكم مهر المثل من كان من جهته كانه القول له مع يمينه وان لم يكن من جهته احد بان كان بين الموعودين مخالفا ويعطى مهر المثل عند اقرار حبيفة ومحمد

وان كانا في دار الاسلام كانا من اهل الاسلام على المعصية ما لم يث حرا او يفرق بينهما اذ الباء الاسلام فاذا تزوج عرض الاسلام بسبب النكاح ولاية الاسلام عنهما اقتصا بثلث حبيسات معاهم بثلث عرضا في ذلك لم سر الكسرة في باب نكاح اهل الحرب

نظرانية تحت مسلم طلقها ثلثا فزوجت بنصراني ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلثا لانه وجد الدخول في نكاح صحيح مجمع القاموي في فصل في نكاح الزوج الثاني الممثل بلغ

وان كانت المرأة هي التي اسلمت فابي الزوج ان يسلم ففرق بينهما كان عليه النفقة وان سكنى ما دامت في العدة لان الفرقه جاءت بسبب من جهته الزوج وهو اباة الاسلام وذلك منه لفرق الامانة بالمعروف فتعين الترخيص بالاد وادعت في الترخيص ان يوقها مهرها فادعت عدتها مهر المسمى في كتاب النكاح في باب نفقة اهل السنة

رجال مات فوصيت المرأة مهرها
جواز وجب المهر في كل الطلاق
قبيل الطلاق في المهر

ولو أبرأت الزوج من المهر او وهبه ثم ماتت
فقلت الورثة في مهر من موتها وانك الزوج
فالقوله وقيل ينبغي ان يكون القول
للورثة لان الزوج يدعي سقوط ما كان
ثابتا وهم ينكرون وجه الظاهر ان الورثة
لم يكن لهم حق وانما كان لها وهم يدعون
لانفسهم والزوج ينكر فalcوله من ابن
همام في اخر المهر صحيح

على تزويج الرازي وعلى تزويج الكرخي متى كان في الفصل كلها
ويحكم من تزويج الرازي في المهر اذا اراد الرجل ان يذهب
بامرأة ببلدة اخرى بائنا كان يزوجها في تلك البلدة فله ذلك
لانها متراخيا على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة فتؤيد
زاده قبيل ما تل الطلاق نقلا عن القائلين في تزويج
لابنة البائع بغير اذنه وضم المهر فاجاز النكاح لانك لا تجوز
للنساء ق بهما اجازة للنساء الغنية في باب نكاح الغني
وفي مختصر القدرى واذا ضمن الولي المهر صح نكاحه والمرأة تزويج
في مطالبة المهر بزوجها او وليها وفي باب الولية نكاح
شرح الطحاوى الاب اذا زوج الصغير امرأة فلا المرأة ان تطالب
المهر من اب الزوج فيؤدى الاب عن ابنة الصغير وان لم يقم
الاب باللفظ صح كما بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة
ان تطالب الوكيل بالمهر بل بغيره وان ادعى الاب من نفسه ان
اشهد وقت الاداء فوضع ليرجع على ابنة الصغير كان له ان
يرجع ولو لم يشهد القياس ان يرجع لانه ادى دينيا مطالبا في
الحال فصار كسائر الديون وفي الاحتسار لا يرجع لتعارف
الناس ورايت في بعض المواضع الوصي اذا زوج امرأة لليتيم
فالوصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ صح كما او لم يقم وان ادعى
من حال نفسه يرجع في الحال مال اليتيم والاب لو زوج امرأة لابنة
الكبر وضم المهر فانه كان باعده رجوع عليه متى اذا كان الضمان
بأمره وان لم يكن باعده لا يرجع والامر بالنكاح لا يكون امر
بالضمان فالامر بالجمع يكون امر بالضمان احكام الضمان لا يزوج
منه في مثل النكاح ويصح نكاح الوكيل المهر لانه من اهل الامر
وقد اضاف الى ما قبل فيصح والمراد به انه في الصحة اما في
الموت فلا لانه يترع لو ارثه في مرض موته وكذا في كل من

لتمت عن وارثه او ارثته كما في الذخيرة واما اذا لم يكن
وارثا فله فالضمان في مرض الموت ان لم يقم الاب بمهرها
الصغير لا يطالب به ولو كان عاقدا للثمن لم يلا ضم لم يكن
للضمان فائدة ولما في المعراج لو زوج ابنة الصغير لا يثبت
المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن عند نكاحه سواء الابن
تذكره موسر او مفسر المفسر وشرحه معللا بان النكاح لا
ينفك عن لزوم المال انما ينفك عن ايقاع المهر في الحال فلم يكن
مهر ضرورة الاقدام على تزويج صغار المهر عنه وبذلك المعول
عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوى من انه المهر
مطالبة اب الصغير لمهرها ضمن او لم يقم انتمى من المهر الراي
في باب المهر وعن الفقهاء ان الليث جدد العقد يجب كمال المهرين
وذكر القننى ان لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول
والزيادة جارية عنه ناهي حال قيام العقد وبه جدد النكاح
للاحتياط لا يلزم الزيادة بلا نزاع لانه الغرض ابقاء الاول
ولان عقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في
من نقد الفتاوى في المهر جدد للتحلل نكاحا بمهر يلزم انه
جده لاجل الزيادة لا احتياط فحين في باب الزيادة في مهر
مهرضة زوجت نفسها باقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس
للاولياء ان يبلغوه الى مهر مثلها الغنية في باب المهر قال الخولة
الصغيرة بالكبر البالغة هل تبطل هو الاب في قبض المهر
للاقيام السبب وهو البكارة وتكبل المهر وجوب العدة بها
عرفت ان لا ترى انها لم تقم مقام الدخول في حق العنين وفي
هو وقوع الطلاق بعد رجوعها حتى لم تطلقها بعد المهر لا
يملك مراجعتها في العدة ذكره ان ادب القننى في باب المطالبة بالمهر
من القاعدة في النكاح زوجها امرأه وقبضت مهرها من الزوج

في الثالث كما صرحوا به في ضمان
الاجنبى والتفصيل في القول بجدة
الضمان صح

المرأة

قبلت وطلبت مهرها في الزوج فلو كانت الام ومثله لم يكن
للبنات ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم يكن ومثله
فلابنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها
التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى اجنبي وكذا الجواب
فيما سمي بالجد والاب والقاضي لا يخرجهم لايك التفرقة في مال
الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا حكم الولاية او
الوكالة في الفضل العشرين من الفضولين رجل قبض صداق
ابنته ثم ادعى انه رذ على الزوج وصدة الزوج وكذا بنت البنت
قالوا ان كانت بكر لا يصدق الاب الابنية لانه يملك قبض
صداق البكر فاذا برى الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه ان كانت
يتبنا فالقول قول الاب زوج ابنته الصغيرة فادركت ودخل
بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعته لابيكم
فان صورك وصدة الاب لا يصح اقرار الاب عليها ولها ان
تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج
اقر قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يرجع
عليه كالوكيل بقبض الدين اذا اقر قبض الدين وصدة المهر
وكذا الطالب في خزانة المفتين في حسم المراه نفسها بالمهر وفكر لمن
ابن زباد عن ابي حنيفة في كتاب الاختلاف اذا تزوج امرأة على
عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت تعلم
انه حر فلها مهر مثلها وان كان مديرا او مكاتبا او ام ولد وهي
تعلم ذلك او لم تعلم او كان مشكلا وقت العقد فلها قيمته
في التنازع فانه في الفصل السابع عشر من كتاب النكاح تزوج
في البلد ثم اخرجها الى الرستاق فابت ذلك فلها ذلك اذا
جئت نفسها بالصداق والا فلا تزوج ببلدة في بلد
فولدت منه ثم اراد ان يخرجها الى الرستاق فلها الالباء ولو

بلغ

مهرها

اخرجها ثم ابيت فلها ذلك لان خروجها الى الرستاق وان كانت
الرستاق قريبا قبل له بالعقود قال ما دوز السفرة وهو القواب
من نقد القنات في الباب التاسع من كتاب النكاح و
القنات في الصغيرى اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت
بنت خمس سنين لا يدخل الا ان كانت تسع سنين يدخل بها
ان كانت مراهقة في الست والسبع والثمان ان كانت ثمانية
سنة يحتمل الوطى يدخل بها وان كانت مراهقة لا ولا الكفر الشيخ
علم انه لا عبرة للسن وانما العبرة للطاقة وكذا في ختم
العيني الملاحظة في النكاح من كتاب النكاح ولا يكره الاب على دفع
الصغيرة الى الزوج وكل من يجبر الزوج على ايصال النكاح فانه يعم
الزوج انها تحل الرجال وانكر الاب فالقاضي يبرئها النساء
لا يعتبر السن من غير في المهر طلب الزوج الصغيرة من الزوج المسلم
اليه للمواصلة وهي لا تحل للمعا ورضي الاب بالتسليم وابت
الام فالمعبر بقاء الاب لا ابيه الام لان الولاية له وان ابا
الاب لا يجوز في التحسين كغير تزوج بنت سبع وخاف الام انها
ان سلمها اليه فقد ما ونفرت لهما ضمها اليه نفسها وتزويها
الا ان تحل للمعا دفعا للضرر عن الصغيرة من المهر في المهر
ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلم
يهاحق باسكالها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الاب
ولله اذا سلم الصغيرة قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي
عقودنا تسليم كل المهر لا يلزم لانه يكون مؤجلا فاقول الاب
اذا سلمها قبل قبض المهر ملك المهر ولو ادعى الاب بخلاف ما اذا
سلم الجميع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والاب
ما لم يطلبه صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج الانتقاء
بها لانه يجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل ان يصير حلالا للنكاح

للانتقاء

من نكاح الصغار في الفتاة الصغرى رجل تزوج امرأة
 ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
 قبل ان يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة
 وعند محمد بن حنفية مهر وعليها بقية العدة وهي مثل العدة في
 وقت زفر عليه نصف المهر ولا شيء عليها من العدة بناء على ان
 الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني عندهما
 خلافا لما في خلاصة الفصل الثامن من الطلاق وفي الذخيرة
 اشترت زوجها لم يبق النكاح ويسقط المهر من دأين عده
 ثم اشترته اذ المهر لا يستوجب على عده دينا ابتداء
 وبقاء للتنازع في صراح الدرية في نكاحه ولا يشترط
 المهر له ولا المرأة عليه في فصل المحرمات من كتاب
 النكاح تزوجها على ان يكون فاداهي ليست كذلك يجب
 كل المهر حمله لا امرأ على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجها
 باز يد من مهر مثلها على ان يكون فاداهي غير بكر لا يجب الزيادة
 والتوفيق في وضع النكاح من نكاح في الثاني عشر كتاب
 النكاح تزوج امرأة على ان يكون فاداهي فاداهي غير بكر
 فالمرء واجب عليه بكمال الالبكار لا تقهر مستحقة بالنكاح
 في مجمع الفتاوى نقلا عن الوقعات للصدر الشهيد في المهر في النكاح
 ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فالمرء واجب عليه بكمال الالبكار
 البكارة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها في كل الزبور
 نقلا عن المتن في المصدر الاسلام امرأة ومهرها فزوجه
 ثم ان الزوج اقرب بين يدي الشهيد انه لها عليه كذا او كذا المهر
 شكوا في ذلك قال الفقيه ابو الليث يصح اقراره اذا قبلت
 ويجعل على ان زاد في مهرها والزيادة في المهر بعد مئة المهر حلت
 لكن لا بد من القبول لانه الزيادة في المهر لا يصح من غير قبول المرأة

مستقلة

صالح

من فاضل في المهر رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب
 نصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول
 بها كان لها ثوب درهم الا ان يكون منقضا اكثر فيكون لها
 ذلك فاضل في المهر رجل تزوج ابنة رجل على ان يبرأ الزوج
 الاب من دينه الذي له عليه او زوجت الابنة نفسها على ان
 يبرأ الزوج ابانا من دينه وهو كذا اذ البقرة جائزة ولها مهر
 مثلها وكذا لو ماتت على ان تبرأه وذلك مكره في المهر
 ومهر مثلها مهر مثلها من قهرها ابدا وقت العقد سنا ومجالا
 ومالا وحفلا ودينا وبلدا وخيرا وبكارة وثيابة فان لم
 يوجد في الجانب لا مهر لهما وخالفوا الا اذا كانا من قوم
 ابيهما الوفاية في المهر والمنقح يشترط ان يكون المهر مثل جليل
 او رجلا او امرأتين ويشترط قبول لفظ الشادة فان لم يوجد
 على ذلك شبهة ودول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في
 في المهر غاية البيان في بيان الرواية شرح الوقاية ولو تزوج امرأة
 على ان يبرأ الزوج لابنها الف درهم كان لها مهر مثلها وبها
 الف والمهر واجب فان لم يكن له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة
 على ان يبرأ لابنها الف درهم فالالف مهرها فان طلقها
 قبل الدخول بها او قد دفع الف الى الاب يرجع عليها بنفسه
 الف وهي الواهبة فاضل في المهرات عن زوجة فادحت
 المهر على ورثة ان ادعت قدر مهر مثلها واقرار الورثة
 بذلك صحيح وكفى النكاح شأنا ولا حاجة الى الاثبات و
 ان كان في الورثة اولاد سفار ولها ان تأخذ قدر مهر مثلها
 من المهر وان ادعت الورثة ابوها او استيفاء فلان
 البينة لهم وعليها البين اذا وسيت ان شاء الله تعالى
 ما هو المختار في حق العين وتعال الفقيه ان كان الزوج بنى

وفي المحيط والذخيرة تعتبر حالها بعد
 هي مثلها في هذه الصفات يوم التزوج
 ح

لها

بما يمتنع قد ما يورث العادة بالشيء والعقل للموتة فيلزم
 النكاح وان كان شاهد على المهر لكن العرف يشهد على قبض
 بعضه يجعل بها لكن اذا صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها
 لان النكاح محكم في الوجه والموت والادخول محكمان في
 التفريق والبناء بما غير حكم في القبض لان القبض قد يختلف
 عنه فخرج الحكم باعتناء والاعتناء فيه نظر تفقه عليه وذكره
 المعنى تزوجها عند شاهدين على مقدار وصفت سنون
 وولدت اولاداً ثم مات الزوج وطلبت خمر الشهود اداء
 الشهادة على ذلك المقدار استحسن الشايع عدم اداء
 الشهادة لاحتمال احتمال سقوطها او بغيره بالابراء او الخطا وبه
 افتى برأيه الا انه ثم رجع وافتى بجواب الكتاب كما هو الحكم
 في سائر الديون وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى
 لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا تعارض في الحكم كما في الثانية
 في الثاني عشر كتاب النكاح تزوجها بمهر سرائشي وعلايته باكثر
 ان تواضعا وتفاقة في العلانية باكثر فالعلانية الا ان يكون
 اشهد عليها او على الدوام المهر السر والعلانية مسقطين لثبوت
 في المهر ولو تزوج امرأة على الدوام الكفاية فانه كانت قيمتها
 عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة
 تكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته عشرة كان لها
 الثوب وخمسة اخرى وان تزوجها على الدوام الواحدة فمكسدة
 قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله مهرها قيمته الدائم
 من الذهب والفضة قبيل الكسادة وهو الصحيح لان النكاح اذا
 اوجب مهره وقت العقد لا يتقلب موصفاً من المثل كما لو تزوج
 امرأة على عبدة او ثوب فمكسدة ذلك قبل القبض كان لها قيمته
 الثوب والعبدة ولا يصار الى مهر المثل فانما يميز في المصروف من المهر

بمنه التبرع

وفي

وفي الفساق والفساق المستطاب مع الحياء الزوج كانه وتبرعها
 ان كان في الدار بيوت وفزع لها بيتاً منها وجعل لبيتها غلقاً
 لم يكن لها ان تطالب ببيت آخر وان لم يكن في الدار الا بيت
 واحد لها ان تطالبه لو ابيت ان تسكن مع جاريتها زوجها
 فهو ما ذكرنا سواء لو كان في الدار بيتان او اكثر الا ان
 بيت الخلاه واحد ليس لها ان تطالبه بالمسكن الا ان قبضت
 كتر من نوع في الخصومة مع المرأة من كتاب النكاح رجل له امرأة
 واحدة فقالت المرأة لا اسكن مع امكته وارادته بيتاً آخر
 ليس له ذلك لانه الامنة بمنزلة متاع البيت وكذا لو قالت
 لا اسكن مع امي وله ذلك بكذا ذكره فتوى صدر عن بعض برهانه
 الا انه لا يؤول الى الجنب في الفصل الى مسكن كتاب النكاح ولو كان في
 الدار بيتان وابت ان تسكن مع ضررتها او مع احد من اهله
 ان اخلى لها بيتاً منها وجعل له مرافق وغلقاً على حدة ليس
 لها ان تطالب ببيت آخر وان لم يكن فيها الا بيت واحد فله ذلك
 من الاختيار ستره المختار في النفقة **والاوامام** **والاكتفاء** اذا
 زوجت المرأة نفسها غير كفوكا ولا ولياً غير العصبة في الفسخ
 ولا يجوز الفسخ بعد الكفاءة الا عند الفسخ لانه محتمل فيه
 من قاضيه ان في الكفاءة قال غير الاب والجد والاولياء ولو زوج
 الصغيرة من عتيق معروف لم يجر لان القدرة على الجماع شرط
 الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة وبطلان القاعدية في النكاح
 زوجت نفسها من غير كفوكا ولا ولياً في فرضي احد بهما لم يبق
 الا حق الاخر من كالاته الفسخ في باب الكفاءة
 وبعد العصبية من الاقارب الولاية عندنا لمول العتاقة لانه
 عصبة ثم عصبة مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب
 يرث الصغير والصغيرة من ذى الارحام يملك تزويج الصغير

في بيعة السلم
 اذا زوجت المرأة نفسها غير كفوكا
 كان للماولي حق الفسخ ما لم تملكه
 قاضيه ان في الكفاءة
 الذمة اذا زوجت نفسها لم يكن لها
 حق الفسخ من كالاته الفسخ
 ولا يثبت الولاية للكافر على المسلم
 ولا للمسلم على الكافر في الفصل الثاني
 من كتاب النكاح

وقال الفراء وحامدة ان قصد حقيقة الوصف بالارضاع في وضع بغيره وان قصد مجاز الوصف بمعنى انها محل الارضاع فيها كما اذا لم يكن فيها لبن وعلمه قوله في يوم من كل سنة عما ارسلت بجرانها من الارضاع

فصل في الارضاع لا يرجع لبن على اجد المرأة ان المال في باب النكاح

ليس بغرض اصل في الفصل العشرين من جامع الفصولين
كتاب الارضاع رجل تزوج امرأة فشهدت امرأه انها ارضعتها لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تزوجت امرأة افضل وقال مالك تثبت بصحة الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها عزاب الدينانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى ثوبا فاحضره عدل انه ذبيحة الموسى يحرم عليه وانا نقول به بشهادة قامت على زوال ملكة النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فلكذلك وكذا الدشرة اربع نسوة وقال ان في يفرق بينهما بشهادة اربعة الاربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادة عدلين فلكذلك قبل النكاح واذا اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأه قبل النكاح انها ارضعتها كما كان في نسوة فكذا يبرأ كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهدت رجلا عدلا او رجل وامرأتان بعد النكاح عندنا لا يبرأ بالمقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي اخذت الارضاع فلكذلك اذا قامت عندنا ولم يصح على اقراره كان له ان يتزوجها وان اصر لا يحل له ان يتزوجها ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصح على اقراره لا يفرق بينهما وان اصر ففرق بينهما وكذا لو اقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان لها ان تزوج نفسها منه ان اقرت بذلك ولم تصر ولم تكن بنفسها لكن زوجت نفسها منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصر وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقراره وقد مررت هذه الجملة في فصل الحوائك ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت اقررت قبل النكاح اني ارضع

وفي الولد الحية والواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي في غير ضرورة فاذا فعلن فلهن حفظن اوليكن بين انتهى بمراتب في الرضاع

الجوسر

بشهادة الرضا فكذا اذا قامت بشهادة امرأتين او رجل وامرأتان

وقد قلت اني اقررت به حق حين اقررت بذلك فلم ينج النكاح لا يفرق بينهما ويثبت له اقرار الزوج بعد النكاح كما كنت اقررت قبل النكاح اني اخذت الرضاع فتثبت انه حق فانه القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقررت بعد النكاح ان الزوج اخذ من الرضاع واحصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فلكذلك اذا شهدت ذلك اليه ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح ولم يصح على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهدت امرأه اليه ما قبل النكاح وانه اعلم ما بيننا في **باب الارضاع** وبين ابنتي شخص راضعا ونسبه فلا يجمع فالحال للفعل ينشأ صورة المسئلة لو كان لامرأة او لرجل ابنتان احدهما من الرضاع والاخرى النسب لا يجوز لرجل ان يجمع بينهما في عقد النكاح لان الدار كما ينشأ الحرمة من جهة المرأة ينشأ من جهة الفحل ايضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القينة في احوالنا ولاجل نظمتها ولو كان راضعا من نكاح بشبهة ولو كانا فالحال لا يغير لما تقدم في البيت السابق ان لبن الفحل ينشأ الحرمة كما ينشأ لبن المرأة وكان ذلك شاملا ما هو لا بنكاح صحيح ووطن بشبهة ووطن بغيره ولكم لا يفرق في كل الاحوال بنية عليه في هذا البيت والموجب لنظر الفرع الاخير لكونه منصوصا على علمنا ذكره صاحب القينة قال ما صورته زني بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوصة اقول في النهاية وفناوي قاضيه فام والفتاوى الظهيرية والذخيرة سجل زني بامرأة والعبادة بانه قوله من فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز علي ما عرفت من اصحابنا يعني ان لبن الفحل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعوضة بين الزاني وبين مولاهما من الرضا

في النكاح لا يفرق بينهما ويثبت له اقرار الزوج بعد النكاح كما كنت اقررت قبل النكاح اني اخذت الرضاع فتثبت انه حق فانه القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقررت بعد النكاح ان الزوج اخذ من الرضاع واحصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فلكذلك اذا شهدت ذلك اليه ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح ولم يصح على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهدت امرأه اليه ما قبل النكاح وانه اعلم ما بيننا في

باب الارضاع وبين ابنتي شخص راضعا ونسبه فلا يجمع فالحال للفعل ينشأ صورة المسئلة لو كان لامرأة او لرجل ابنتان احدهما من الرضاع والاخرى النسب لا يجوز لرجل ان يجمع بينهما في عقد النكاح لان الدار كما ينشأ الحرمة من جهة المرأة ينشأ من جهة الفحل ايضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القينة في احوالنا ولاجل نظمتها ولو كان راضعا من نكاح بشبهة ولو كانا فالحال لا يغير لما تقدم في البيت السابق ان لبن الفحل ينشأ الحرمة كما ينشأ لبن المرأة وكان ذلك شاملا ما هو لا بنكاح صحيح ووطن بشبهة ووطن بغيره ولكم لا يفرق في كل الاحوال بنية عليه في هذا البيت والموجب لنظر الفرع الاخير لكونه منصوصا على علمنا ذكره صاحب القينة قال ما صورته زني بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوصة اقول في النهاية وفناوي قاضيه فام والفتاوى الظهيرية والذخيرة سجل زني بامرأة والعبادة بانه قوله من فارضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز علي ما عرفت من اصحابنا يعني ان لبن الفحل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعوضة بين الزاني وبين مولاهما من الرضا

في النكاح لا يفرق بينهما ويثبت له اقرار الزوج بعد النكاح كما كنت اقررت قبل النكاح اني اخذت الرضاع فتثبت انه حق فانه القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو اقررت بعد النكاح ان الزوج اخذ من الرضاع واحصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فلكذلك اذا شهدت ذلك اليه ما قبل النكاح اما الزوج لو اقر بعد النكاح ولم يصح على اقراره فرق بينهما وكذا لو شهدت امرأه اليه ما قبل النكاح وانه اعلم ما بيننا في

المصنف في الرضاع صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع و
 ولا يعلم ذلك حقيقة لا بالنسب بالنكاح بينهما اذا لم يجز به واحد
 فان اجتز به واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما
 وانما جاز به النكاح فالأصل ان يفارقا لان الشك وقع في
 الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان والرفع اسهل من الرفع
 قد قيل ذلك ان حقا وان كذا بانرازيه في الفصل الرابع من
 كتاب النكاح اذا ثبت الرضاع بالشهود والعدول اذا كانت
 الشهادرة على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلا
 حررها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المهر من مهر المثل و
 ليس عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه احد ولكن قال الزوج
 بانها اختي او احدى الرضاع فان قال بعد ذلك كذب او وهنت
 او غلطت فزعمها على نكاحها وان قال هو حبيبي فقلت فزوج بينهما
 وان كانت المرأة صدقة فلا مهر وان كانت بنة فلها نصف المهر
 وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذب وان
 صدقة فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى
 من المضمرة في الرضاع وذكر الاسباب في الافضل مما ان يطلقها
 اذا اجتزته امرأة يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول لم يعطها
 نصف المهر والا فضل لها ان لا تأخذ منه شيئا وان كان بعد الدخول
 بها فالأفضل للزوج ان يعطيها بمحال المهر والنفقة والسكنى والا فليس
 لها ان تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة ولا السكنى
 انتهى في البحر الرافعي في الرضاع في تزويج قوله وثبت بما ثبت
 به المال وفي تزويج امرأة رضية فجاءت ام الزوج او جدته او
 اخته فارضت هذه الصغيرة حوت على الزوج لانها صارت
 اخته او بنت اخته تان رخانه في كتاب الرضاع لو ادخلت
 امرأة حلتها في رضية ووقع الشك في وصول اللبن

الى جوفها لم تحرم الا في المصنف كما في الولد اليه المشابهة في قاعدة
 الاصل في الابتناع التحريم في القاعدة الثالثة وهذه الحرة بين الرضاع
 كما ثبتت في جانب المم ثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي
 ينزل لبنها لوطه وقال الشافعي حرة لانه ثبت في جانب الاب
 والفقهاء يسمونه هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب
 الرضيع وام الفحل جدته واحدا من عماته واولاد الفحل اخوته
 ولا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة
 الفحل ومنكوحه ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته
 وله كانه للفحل امراته حيلتان منه وارضعت كل واحدة منها
 رضيعا كانه الرضيعان اخوين لاب وان كانت احدهما انثى
 لا يجوز النكاح بينهما وله كانتا اثنتين لا يجوز الجمع بينهما في
 نكاح رجل كما لا يجوز بين الاخيتين من النسب بمقارنتهما في
 اول الرضاع وفي نكاح الحسن بن زياد ولدت من الزوج
 وجفت لبنها ثم درست وارضعت ولد المهد الولد ان ينكح ابنة
 هذا الرجل من غير المهرضة وليس هذا بلبن الفحل لانقطاع النسبة
 عن الاول وله تزويج امرأة ولم يولد منها ولد قط فنزل
 لها اللبن وارضعت وله لا يكون الزوج اب المولود وليس
 هذا ايضا بلبن الفحل الشفط والوجور يحرم الا لقطار في الاذن
 والاحليل والجائفة وكذا المحقة في ظاهر الرواية بنرازيه في الفصل الرابع
 وفي الرضاع يجز ان يتزوج اخت ابنة الرضاع ولا يجوز ذلك
 من النسب لان اخت ابنة النسب ان كانت من باب كانه خراب وام او خا
 فهي بنته او كم تكن منه بان كانا خرا من فني ربيته يحرم بالدخول
 ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لان بنت المهرضة اخت ابنة والربيبه
 لام فلا تكون بنتا له لان لبن المهرضة ما كان منه ولم يدخل بالرفقة
 حتى يصير من زوجها بنت امرأة دخل بها حتى لو لم يوجد احد من

الرضيع

يكون نسبه

للمعتنين في النكاح ما كانت له من نكاحين تجاءت بولد
 فادعيها حتى ثبت النكاح منها وكل واحد منها بنت من امرأة
 اخرى جاز لكل واحد من المولييين ان يتزوج ببنت شركه وان
 كان كل واحد من المولييين متزوجا جازت ابنته من النكاح لانه
 لم يوجد في بنت شركه احد من المولييين اذ ثبتت شركه ليست
 بنت له ولا لبنت امرأة دخل بها كافي شرح الواقفي وكتاب
 الرضاع **اما في الطلاق** قال للمصمك ان كتب طلاقا
 امره ان يخلع او لم يكتب **نكاح** مردى باذن خلع كرد
 و بعد كانه صكره فليس له ان يزوجها بعد طلاقه بغير
 مصمك شوي را كفت كه بچنين هست شوي كفت هر سه
 بنويست يقع الثالث بكلم الاقرار جامع الفصولين في الفصل
 الرابع عشر و لو ادعى الزوج استثناء او شرط عكس في القول
 للزوج فله شهاده بالخلع او طلاق بلا استثناء بانه قال لا تشهد ان
 خلع او طلاق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لا اسمع
 منه الا كلمة الخلع والطلاق فالقول للزوج الا ان يظهر منه دليل
 صريح بالخلع بقبض البديل او نحوه حتى يقبل قولها فله شهاده مما يقبل
 فيه الشهادة على النفي **فيما قال** لم تسمع منه الا كلمة الخلع
 الصحيح ان الزوج لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد
 قد احوال الناس **عن** طلاق وقال استثنيت لا يصدق
 قضاء ولو قال طلق استثنيت صدق ويقع بانه عكس
 الاستثناء يصح الا ان ظهر منه ما ينافي جامع الفصولين في
 اواخر الفصل الثاني والعشرين **و** طلاق ثم استثنى بانه
 شاهه غير انه تكلم به في نفقة بحيث سمع هو لا غيره لا يصدق
 قضاء فيجب ان يحكم بالبينة بعينه من المردود طلاق اخلع ثم
 ادعى الاستثناء او الشرط لا منازع الا بالشكالي في القول

بلغ

الحمل

قوله وكذا اذا كذبته المرأة فيه ذكره في الحامى للامام محمد
 البخاري وله شهاده عليه بانه طلق او خالعه بغير استثناء
 او قال لم يستثن قبلت وبه من المسائل التي تقبل
 فيها الشهادة على النفي فان لم يشهد على النفي بل قال لم
 تسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزواج يدعى الاستثناء
 في المحيط القول قوله وفي فوائد شمس السلام لا يجزى
 لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرفت الطلاق بالبينة بل اذا
 عرفت باقراره مثله اذا قال لعبدى اعتقك امسى وقت
 ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النفي له ادعى الاستثناء و
 قالت بل طلقته فالقول لك انت طالق ان دخلت
 فقالت طلقته منجز فالقول قوله وفي الفتاوى الصغرى
 اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء والطلاق على مال
 كالخلع ونقل نجم الدين النفي عن شيخ الاسلام ابن الحسن
 ان من شأنا اجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق
 ان لا يصدق الزوج الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد
 حال الناس والذي عنده ان يظهره فان كان المخرج الرجل
 معروفا بالصالح والشهود لا يشهدون على النفي يتنفي
 ان يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع بقوله وقاله وان عرفت
 بالفسق او جهل حاله يتنفي ان لا يؤخذ بقوله **اما في الاستثنائات**
 وهو غير ذكره ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسو
 الاخذ بشهادتها والا لا ياخذ بها ابن الرمام في فصل
 الاستثناء من كتاب الطلاق وفي المبسوط لا قال لامرأتين
 انما طالقان قلت بنوي ان الثالث بينهما فمدين فيها
 بعينه وبين انهما فيه فمطلق كل منهما ثنتين لانه محتمل
 لفظ كذا في الظاهر فلا بد من في القضاء فمطلق كل ثنتين وكذا

الا ورجع

ثم لا يصدق الزوج
 الا ببينة بخلاف ما هو
 قال في الفتاوى

كلفته المفاق في هذا الزمان ولو طلق
 فشهدت اثنتان انك تسمع

لو قال لا يزوجني طلاقا ثلاثا في النكاح بينهن فهو
 مدعي فيما بينه وبين ان تطلق كل واحدة واحدة و
 في القضاء تطلق كل ثلاثا بن الرهام في ايقاع الطلاق
 وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك ولا اجدك ولا
 اشتريك او لا رغبة لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن
 ابي ليلى يقع في قوله لا حاجة لي فيك بالنية بمنزلة
 او في الكنايات قال لا حاجة لي فيك او ما اريدك
 او ما ارباكتني لا يقع وان نوى بمنزلة في او في الكنايات
 وقوله لها اختاري بمنزلة امرت بيدك في جميع الاحكام الا
 في حفلة وهي انه يقع نية الثلث في الامر بالبدن في الخبر
 لا يصح الا الواحد جعل امرأته بيد ما ثم اقامها عن المجلس او
 جامعها طوعا او كرها خرج من يد ما بمنزلة في النوع الثاني من
 الفصل الرابع من كتاب الطلاق وفيه فوائد شيخ الاسلام
 نظام الدين لو قالت مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق
 فقال دا ثم يقع ثلث ولو قال لها اختاري اختاري
 اختاري فقالت اخترت يقع ثلث وانه معروف وذكر في
 الذخيرة لو قالت طلقني طلقني فقال طلقث ثلثا ولو طلقني
 قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم
 تطلق ثلثا وهو الاصح وكذا في ايمان الجمع في الفتاوى ان
 تطلق ثلثا وكذا في اجاب بسيد الامام الا شرف وعمر الشيخ الامام
 ابي بكر الفارسي يقع واحدة لانه اجاب عن السؤال الاجمعي
 الا شرف وشيخه في الفصل الثاني والعشرين رجل قال لامرأته
 المدخول بها انت طالق يقع عليها طلاقا فلا يصدق قضاء
 ان قال نويت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقثك
 او قالت طالق قد طلقثك يقع طلاقا في جميع النكاح في كتاب
 في اول

والمرأة المفضاة بعد دخول
 انما يحل الاول اذا حبلت ليعلم
 ان الوقاع وجد في قلبها
 في كتاب الطلاق في فصل فيما يحل المطلق
 وافضى الى امرأته وحامع امرأته
 اذا جعل مسكنا واحدا في مفضاة
 قاموس اللغة

يقع واحدة ولو قالت مرا طلاق
 ده مرا طلاق ده مرا طلاق
 فقال دا ثم يقع ثلث ولو قال لها اختاري
 اختاري فقالت اخترت يقع ثلث وانه معروف وذكر في

الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق انت طالق
 وقال عنت بالاول الطلاق فهو الثالثة او ما مر صدق
 ويانه في العتق تطلق ثلث من الحبل المرزوق قال طلق امرأته
 الامة شتين ثم اشتراها من الولد لا يحل له ولا انقضت عدتها في الورق الرابع في كتاب
 فوطنها المولى ثم نكحها الزوج او اشتراها لا يحل له ان يفتلق عدتها
 في كتاب الطلاق قال اذا وقع الشك في وقوع الطلاق فلم
 لا يقع احتياطا اجاب هذا احتياطا عن شبهة حرمه بل انه يقع
 في حقيقة حرمه اخرى بيانه ان حكم بالحرمة مع شبهة قوله على ان
 نكاحا لا يعلم وانه حرام بقوله نكاحا وان تقول على ان لا لا تكون
 قاعده في كتاب الطلاق ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق
 الموكل امرأته بائنا او رجعا ثم طلق الوكيل يقع ما دامت
 في العدة ولو قال بكتك في جميع امورى فطلق امرأته فخلعها
 فيه والصحيح انه لا يقع خواتم الغناء في التوكيل من كتاب الطلاق
 وفي الحائنة رجل قال لغيره طلق امرأته فطلقها الوكيل ثلثا فان
 كان الزوج نوى الثلث يقع الثلث واللام يقع شيء في قول ابي
 حنيفة وفي قول صاحب يد يقع واحدة تارة خاتمة في السابع و
 العشرين من كتاب الوكالة قال تزوج امرأة ثم اقران فلانها
 كان زوجها فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم قالت
 المرأة لم يطلقني فلان فالحق قوله لانه لم يظهر تكذيب الخبر
 عنه اياه فيصدق في خبره ما لم يكن به الخبر عنه ولا يصح تكذيب المرأة
 اياه لانه امرأته على العقد اعتراف منها بصدق العقد في الظاهر ولا
 صح الا ونكاح الاول مرتفع فان حضر الغائب وكذا في دعوى
 الطلاق وحلف ففصل بها وقررت بينا بين الا انه ثبت نكاح
 الغائب بتصادقهم والزوج ينكر الطلاق فالحق قوله الزوج
 في الطلاق ولا يقرب ما لم تنقض عدتها التي وجبت بسبب

في التوكيل

بلغ

الدخول بغيره وان صدق الاول وكذبته امرأة الا في النكاح
 فالطلاق واقع الا في النكاح الثاني لانه لا يصدق في ابطال
 نفقة العدة وعليها العدة منذ الا في الاول نفقة العدة منذ الا في
 الى ان تنقضي ويفرق بينها وبين الآخر لان نكاح الاول قد ثبت بتعاد
 والفرق ظهرت في الحال لان المرأة تكذب في التقديم وهي خصم في
 التكذيب والاكثار لانه لو صدق في التقديم لزم القول بانقضاء
 عدتها او بعض عدتها وفي ذلك ابطال نفقة عدتها فلا يصدق
 في اقرار تقديم الطلاق ويحكم بالطلاق منذ يوم اقرار قاعدة في كتاب
 النكاح اجبرت ان الثاني جاسمها وانكر الحجاج حلت الاول ولو
 على القلب لادعت وطى الثاني وقال الاول بعد نكاحها بالماز
 الثاني وطى الثاني بغيرها ويجب على الاول نصف المهر بزيادة
 في نوع في المحلل في الفصل التاسع من كتاب الطلاق وجعل امرها
 بيدها فقالت طلاقا فكنتم تطلقونى اولاً وكذا لو قالت
 امرأكنتم تطلقونى اولاً لان هذه اللفظتين للطلاق عرف
 يقال في فلان امرأكنتم يفهم فيها بينهما انما طلقت نفسها في الفصل
 الثالث والعشرين من العنصرين قال سالت امرأة زوجها
 قد طلقني ثلث وقد غاب عني اكنتم اعتدوا وتزوج اجاب ان كان ما
 يباشرك بعد ما طلقك وانكر الطلاق بلسانه لان الظاهر ان يباشر
 فيجعلك القاض امرأه ظاهر فيكون كذا وجان ظاهراً وباطناً وهذا
 محال قاعدة في الطلاق قال لا في طلاق امرأه قط لغيرها و
 نفقة عدتها فانما يقول اية بكر الاسكاف انما كانت عدتها
 بها لا يجوز لان خلافه شر لانه يقطع النكاح لانه امرأه بطلت
 رجعيها فطهرها باينها والايحز لان خلافه في غير قاعدة في الطلاق
 قال بالخلوة هل يستحق المطالبة للمرأة زوجها بالجماع قال لو طلقها
 بعد الخلوة الصحيحة هل يكون رجعيها اجيب لا في طلاق قبل التمسيس

في قوله لا في طلاق امرأه قط لغيرها
 لانها لا تكون له امرأه قط

حقيقة فاسد بتحال المرأة علمت من الزوج ما طلقها
 ثلث وهو بكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عن وسعها ان
 تقبله لانها عجزت عن التمسيس نفسها عن حبها ان تقبله
 لكن ينبغي ان تقبله بالهوان لانها القتل لانها لو قبلت بالهوان
 جازحة تقبل فمصادقاً بعد في الطلاق ولو قال انت طالق
 ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في القنناء ويدين فيها
 بينه وبين الله تعالى ولو اراد ان طالق من العمل لم يدين فيها
 بينه وبين الله تعالى ومن اية حنفية ان يدين ولو صرح وقال
 انت طالق من وثاق لم يقع في القنناء شيء ولو قال انت طالق
 من هذا العمل وقع في القنناء لا فيما بينه وبين الله تعالى
 في اول باب ايقاع الطلاق من كتاب الطلاق وكذا في طلاق
 البكر ان لو قال الرجل لامرأته صرت بغير امرأتي في رضاء او عطف
 او فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو قال بالامرأة لا يقع وان
 نوى ولو قال والله لست له بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على
 وجه ان كنت له امرأة وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لو قال لست
 له بزوج فقال صدقت فهذا او ماله قال لست له بامرأة سواء
 فيض كرك في نوع في الكليات من كتاب الطلاق لست له بامرأة
 يقع ان قول الزوج لامرأته لست له بامرأة وكذا لو قال لست
 لك بزوج طلاق باين ان نواه وقال لا يكون طلاقاً قادراً في حرر
 في الكليات ولو قال اذهب الى جهم ونواه يقع من غير كرك
 في نوع في الكليات بغير كتاب الطلاق ولو قال لها ابعدي عنى
 يقع ولو قال انا استنكف عنك فقالت المرأة كالبشراف فانه
 كنت استنكف فارتيم به فقال الزوج نفقة ورمى البشراق وقال
 رجمت ونوى الطلاق لا يقع من المحل المبرر ولو قال فخذ الكرة الطلاق
 فارتيمك او يا بنك او يا بنتك او بنت منك او لا سلطان له عليه

وفي قوله لا في طلاق امرأه قط لغيرها
 لانها لا تكون له امرأه قط

يحتج بقوله الفتاوى في الساعات كتاب الطلاق والوكيل
 بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال عدم و
 قوله خلاف قول اصحابنا اذا التمس بطلا وتعلق بطلا وعلقا
 الوكيل ومن قال لا فلو قلت لامرأة انت طالق فهي طالق
 ثم سكر ذلك الآخر فقال لها انت طالق يقع ولو قال لو اريد
 مصلته او كونه قاطنًا وكالاه والا فلا ينبغي ان لا يقع لو سكر
 لامرأة لا يقع على المصالح وغرض موكله ذلك وكله بطلاق
 فطلقه وهو سكران فله وكله وهو سكران يقع اذ رضى بعبارة
 ولو وكله وهو صاح لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحب لا السكران
 هذا اجماع ما قلت جامع الفصول ليس في احكام السكر من الغفلة
 الرابع والثلاثين في الالاء على الالفاظ التي يقع بها الالاء صريح
 وكناية قال يرحم خذ قوله واسه لا اقربك لا اجماعك لا اظنك لا
 اباضك لا اعتقل منك من جناية اما الكناية فلقوله لا اسكر
 ولا انيك لا اغشاك لا اجمع رأسي واسكر ولا اضاحك ولا اقرب
 ولا اشك فلا يكون الالاء بلامية كذا ذكره في فتاوى الظهيرية وفي المتن
 لا انا معك الالاء بلامية وكذا والله لا يمس فرجك كذا في
 معراج الدرية واذا قال وعزة الله وعظمته انه يكون مولى وكل
 لفظ يقع به اليمين يكون به مولى وما لا فلا ولو قال واسه
 لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى يخرج الدجال لا يكون مولى
 قياسا لانه يرحى وجوده ساعة فساعة وفي الاحتساب يكون
 مولى لانه يستعمل للتأنيب عادة وكذا اذا قال واسه لا اقربك
 حتى تقوم الساعة او حتى يبلغ الحجل في سم الخياط يكون مولى كذا
 في شرح الطحاوي في بيان الرواية لشرح الاقاية في الالاء
 خلع الفضولي اذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق
 الا ان ترضى اذا بلغها فانه اجازت وقع الطلاق ويصح الزوج من

هذا هو الصحيح
 في قوله لا اسكر
 في قوله لا اغشاك
 في قوله لا اضاحك
 في قوله لا اقربك

وفي المخرجاني تحت غسل الفرج بدون
 الجماع في

ظهار
 وان اسكها بدون وطئ فحرام ايضا
 لانه اسكها بغير المعزوف وهو ظاهر لها
 ترك حقها من الجماع وكل مكلف الصر
 على فعل محرم وليس في ذلك الفعل حد
 ولا قصاص ولا كفارة فالجائز زوجه
 من ذلك اما بغيره او جسد
 سرج ابن وهار وصورته ان
 المظاهر اذا لم يطلق او كفر عنه
 القاضى بالحب والحب
 الى ان يقبل
 احدها

في قوله لا اسكر
 في قوله لا اغشاك
 في قوله لا اضاحك
 في قوله لا اقربك

العداوة ثم تجزى لا يقع ويصح الصداق في ذمة الزوج وسيلج
 الفضول في الفصل الرابع والعشرين في الفضول المعادية القنول
 اذا خال مع الزوج بغير اذن المرأة ان اضاف الفضول الخلع الى مال
 او ضمن به له نفقة الخلع على القنول وان لم يصف ولم يضمن بوقف
 الخلع اجازت المرأة الا ان يودي القنول البذل من مال نفسه قبل
 ان تبطل المرأة الخلع من الحل المبرور ولو اختلفت نفسها بالظهر
 ونفقة العدة ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد سنة ايام مثلا
 وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة الولد سنة ثم تزوج
 الفتاوى في مسائل الخلع او اقدمه من ثمانية وثمانين كناية
 وخالف قبل دخول على المرأة المستوي وهو ثمانية وما قبلت المهر لم يرجع
 عليها بانه قبل ولم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها لا لو علم جامع
 الفضول في الفصل الثاني والعشرين ذكر في الفتاوى العنوي
 لو قال لامرأة خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة
 عن المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر بانه كان دفعه اليها يجب
 عليها رد ما ساق اليها مهر لان المال مذکور فانما ذكر الخلع ثم في لفظ
 الخلع بل تقع البراءة عن دين سوى المهر في ظاهر الرواية لا يقع وعن
 ابي حنيفة انما تقع وكذا البراءة في الفصل الثاني والعشرين من
 الفضول المستوفى اذا خالع الاب على ابنة الصغير لا يقع لانه قليل
 للطلاق بالقول فلا يقع كما لا يقع من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير
 على اجازة الاب قاضيا في او احو باب الخلع واذا تزوج امرأة
 على مهر ثم طلقها بابتنا ثم تزوجها ثانيا على مهر سمي فهو ثم اختلفت
 من زوجها على مهر ببراءة عن المهر الثاني دون الاول لان الخلع وقع
 في هذا النكاح فيفسر الى تسمية هذا النكاح المفسر في الخلع
 امرأة ولو خالعا بكل حق لها عليه نفقة العدة بزازة في الخلع
 امرأة اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه نفقة كانت لها

الفضول

وفي المحيط قال علمنا اننا نحرّم الله الخلع طلاق
 ما تبين ينتقض به عدل الطلاق وبه ورد
 الاثر عن رسول الله عليه الصلاة والسلام
 وعمر وعنه علي وابن مسعود رضي الله عنهم
 وقال الشافعي لا ينتقض به الطلاق
 وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه
 من الخلاصة في فصل الثالث من الطلاق
 مح

نفقة المدة من نفقة ما دام في المدة لا نفقة لم
 تكن حقاً له عند الخلع فاستثنى في باب الخلع وانما يصح الخلع
 على مساك الولد اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان
 الولد رضيعاً او فطماً او في المستحق ان كان الولد رضيعاً صح وان
 لم يبين المدة وترفع حولين خلاصته او اخر الخلع كتاب
 الطلاق وامرأة اختلعت على ان لا يبرئ من النفقة والسكنى ثم
 الخلع وببرء من النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلعت على ان
 مؤنة السكنى عليها كما عليها ان تكسرى بيتاً من زوجها او غيره
 فتعقد فيه قاضياً فيل فصل في الخلع بلفظ البيع وذكر صدر
 الاسلام اذا خلع ابنة الكبر على صداقها وضمنه فان كان
 باذن المرأة او لم يكن باذنها لكن بلغها الخبر واجازت فالخلع
 جائز وببرء الزوج من المهر سواء كان قبل الدخول او بعده وان لم
 ياذن بذلك ولا اجازت بعد ما بلغها فالخلع جائز والطلاق
 واقع لانه مطلق لقوله وترجع المرأة على الزوج بنصف المهر ان
 كان قبل الدخول وباطل ان ينفقه والزوج يرجع بك على الاب
 حكم الضام وكذا الجواب لو كان الاب اجنبى لانه ليس للاب ولاية
 الخلع فكان كالا اجنبى كذا لو خلع الاب او الاجنبى مع الزوج على
 نفقتها وهي صغيرة او كبيرة ولكن لم ياذن له كذا ولا اجازت
 بعد الخلع فالخلع جائز والطلاق واقع ويجب النفقة على الزوج ثم يرجع
 هو على الاب او على الاجنبى لو كان الحال هو بسبب الضمان في الفصل
 الثاني والعشرين من العمدية ولو قال انت طالق على ان تعطيني
 الفاء على الفان قبلت في المجلس يقع والالف دين في ذمتها فان لم
 تقبل في المجلس لم يقع لان كلمة على تترك للاجاب ولا يجاب فاقضت
 وجوب الفاء عليها فصار كأنه قال انت طالق بالفاء فاقضى
 القبول في المجلس لانه جواب خطاب المعاوضة ولو قال انت

من مزايا الفتاوى في فصل بدار
 الخلع من كتاب الطلاق

رجل صالح امرأته المظلفة من نفقتها على
 دراهم معلومة على ان يزويها عليها حتى
 تنقضي عدتها بالاشهر جاز ذلك وان
 كانت عدتها بالحيض لم يجز لانه الحيض
 غير معلوم وقد تحيض ثلث حيض في
 شهرين وقد لا تحيض في عشرة اشهر
 من نفقة الفتاوى في الباب الثالث من كتاب
 الصلح رجل خالع امرأته على مهرها ونفقة
 عدتها ثم ظن انها حامل ليس لها ان
 تطلب الزوج بمؤنة الخلع بجواب الفتاوى
 في الطلاق

في الورق الرابع
 عشر
 من كتاب الطلاق

طلاقه جنتي او اعطيتني بالفا ان انت في المجلس يقع والاعلان
 ان كلمة شرط لانتم الاوقات فيكون عليها ومعاوضة مع لانه
 الطلاق لا يقع الا بالاول وهذا مذهب المعاصرين فيقتصر جوابها
 على المجلس ثم المحيط للمعنى في باب الطلاق وعلى مال الوكيل بالطلاق
 لو خالعه على سهر او اطلقها على مال فالصحيح ان كان سهر فذا
 به لا يجوز وان لم يكن جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً
 بجوز وذكر القدر من الوكيل بالخلع بغير عوض لا يجوز والاصح
 ان يجوز لان الخلع يكون من محامو متعارفين ولا يجوز ان يكون من اجنبين متعارفين
 فيصير وكيلها بائناً باع منها طلاقاً فالصحيح ان هذا الخلع باطل
 الشرعي من وجوبه في باب الخلع من كتاب الطلاق

لو خالعه باع

بيع طلاقها منها

طلاقه جنتي او اعطيتني بالفا ان انت في المجلس يقع والاعلان
 ان كلمة شرط لانتم الاوقات فيكون عليها ومعاوضة مع لانه
 الطلاق لا يقع الا بالاول وهذا مذهب المعاصرين فيقتصر جوابها
 على المجلس ثم المحيط للمعنى في باب الطلاق وعلى مال الوكيل بالطلاق
 لو خالعه على سهر او اطلقها على مال فالصحيح ان كان سهر فذا
 به لا يجوز وان لم يكن جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً
 بجوز وذكر القدر من الوكيل بالخلع بغير عوض لا يجوز والاصح
 ان يجوز لان الخلع يكون من محامو متعارفين ولا يجوز ان يكون من اجنبين متعارفين
 فيصير وكيلها بائناً باع منها طلاقاً فالصحيح ان هذا الخلع باطل
 الشرعي من وجوبه في باب الخلع من كتاب الطلاق

وفي القدر اوى الصغير اذ لا يجرى له التبع على المنة علامته
في السادس من كتاب الطلاق رجل خلع ابنته فزوجها اذ كانت
الابنة كبيرة وضمة الاب بدل الخلع ثم الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك ستم
الخلع فالأب لا بد له فان خالع الأب على صداقها وضمة ثم الخلع ايضا ثم
ينظر ان اجازته المرأة تنجح اجازتها ويسقط المهر وان لم يجز كان
صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الأب بذلك حكم الضمان كما
الأب قال لخالع على صداقها اذ اجازته وان لم يجز فعله مقدار ذلك
وان كانت الابنة صغيرة فان ضمة الأب ثم الخلع بقبوله ويكون صداقها
على الزوج ثم يرجع الزوج على الأب وان لم يضمن الأب لا يجب المال
لا على الأب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق
ان قبلت الصغيرة يقع تحالو كما الخلع مع الصغيرة وان قبل الأب
عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح
انه يقع لان لسان الأب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وام
الصغيرة ان اضافت الام البذل الى مال نفسها او مننت بتم
الخلع كما لو كانت الخلع مع الاجنبي وان لم تخفض ولم تقم ببيع الطلاق
كما يقع في خلع الأب لارواية فيه الصحيح انه لا يقع وان كان العاقد
اجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت
الصغيرة تعقل العقد وتغير بوقف الخلع على قبولها وقال
بعضهم لا يتوقف قاضيا في باب البيع وفتاوى القاضي
ظهير الدين قال لغيره طلق امرأتى فخالعها على مال او طلقها على
مال فالصحيح انها ان كانت مدخولا لا يجزى لانه وكل بطلاق
لا يرفع النكاح وقد اذ بطلاق ويرفع النكاح وان لم تكن مدخولا
باجاز قال فعل هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي اجزى
لان خالف الى جزو وذكر القدرى ان الوكيل بالخلع اذا خالعه
بغير عوض لا يجزى وقيل الاصح انه يجزى لان الخلع بعوض يجزى

المغني

موضع متعارف وكذا بما اجمعا وذكر ظهير الدين لم يغني
انه لا يصح الخلع سواء كانت مدخولا او لم تكن لان الخلع مقرون
افترضا للطلاق في الفصل الثاني والعشرين من العمادية بمشام
عن محمد اذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته ان تركت مهرها فزك
مهرها فقال الوكيل طلقناك ثلثا لا يقع شيء في قياس قول ابن جني
وكنن نرى انه يقع واحدة بجميع المهر تارة خائفة او اولى الفصل
السادس عشر من كتاب الطلاق وله اختلافات الصغيرة التي تعقل
وتغير نزعها على صداقها يقع طلاق باين ولا يسقط الصداق
ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان
في رواية يبرح الوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول
الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق
كما لو كان الخلع من الاجنبي قاضيا في الخلع **فصل** بانها في غيرها
على مهر لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهذا الخلع شيء وكذا لو
ارتدت في غيرها **فصل** نكحها فسد افوطها فاختلعت بالمهر
قيل ليسقط اذ الخلع جعل كناية عن الابراء لان الخلع وضع لهذا
وقيل لا يسقط اذ الخلع لغو لانه انما يصح في النكاح القائم وكذا
لو ابانها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الفصل
الثاني والعشرين من المصنوعين **فصل** ارتدت في غيرها

لم يجز قبله بعد هذا الخلع ان يجبر على النكاح ثم كحل الزوجة وان
فصل نكحت فقال هذا كفو وصوت علي به فتبين ان ذلك
اللفظ ليس بكفو ففعلن النسخ انما لا يحرم دخلها فسد
فستله رجل باذن جد ابكر ديت فقال نعم فهذا القرار باكر
وهو حجة عليه **فقط** سئل النسخ ممن خلعها ثم تزوجها كتاب الصلح صح **فصل**
ثم قال لو تزوجها بعد ان خلع قال يحرم لانه اخبر انها الآن
محرمة عليه فذلك الخلع واذا جازعت عليه باقراره يجب كسرى

في هذا الكتاب بالتمام لا بد من العلم في حقها في الثاني
والعشرين من الفصولين في طلاق المريض اذا طلق الرجل
امراة في مرض حوته طلاقا باينا فماتت وهي في العدة وثبت
منه وكذا اذا طلقها ثلاثا وان ماتت بعد انقضاء عدتها فلا
ميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين واجمعوا على انه
اذا ماتت بعد انقضاء العدة انما لا ترث الا في قول ابن ابي
ليبلى وما لك فانما ترث عنه بهما لم تتزوج والمراة اذا
طلقت من غير سؤال منها ولا رضاء وماتت في مرضه ذكفه في
في العدة اما اذا سالت الطلاق فطلقت باينا او ثلاثا او
بخالفه او قال لها اختاري فاخترت نفسها ثم ماتت وهي
في العدة لم ترث لانها رقت بابطال حقها وانما ذكر البابين
لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها
او بغير سؤال منها لان الرجعي لا ينزل النكاح حدادي في كتاب
الطلاق وفيه تفصيل فليراجع رجل طلق امراة رجعا ثم ماتت
وهي في العدة ورثت كانه الطلاق في الصحة او في المرض وكذا
لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها ما عدا ميراثها في اول
فصل في المعتدة التي ترث حريضة اختلفت من زوج
بميراث ثم ماتت تنظر الى ثلثة اشياء الى ميراث منسأ
والى بدل الخلع والى ثلث ما لها فيجب اقلها لا الزيادة
كذا الشيخ وفي حل في هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط
نصف المهر بطلاقه والنصف الاخر وصية وهو لو ارث
وصية من الثلث فله دخل بها وماتت بعد مضي العدة فكل
المهر وصية فتصح من الثلث اذا اختلعا بترتج ولو ماتت
في العدة فكلها عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اذ الرجوع
لم يبق وانه الرضا بالفرقة وعند ابي حنيفة يوطى الاقل

اشار بقوله في عدتها الا انها مدخول بها
فلو ابانها قبل الدخول بها فلا ميراث لها
لانه قد انقضاء الزوجية في عدتها العدة
كما في المحيط بحواشي في اول طلاق

من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا اشترها في حق سائر
الورثة ولم يبق لها في الاقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها
بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بين مضي العدة
وقدم مضيها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما
ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو
اكثر من ميراثه وقيل مضيها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى
ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع وهو ثلث ما لو توفت
اكثر جامع الفصولين في احكام المرض من الفضل الرابع والثلثين
وفيه تفصيل فليراجع فله اختلعت للصحة والزواج سريضا فالخلع
جاز بالتمسك قل او كثر ولا ارث بينهما ماتت في العدة او بعد
من الحبل الربوي **تقليد** والطلاق المضاف الى وقتين
ينزل عند اولهما والخلع بالفتلين ينزل عند آخرهما
المضاف الى احد الوقتين كقوله عدا او بعد غدا طلعت بعد غدا
ولو علق باحد الفعلين ينزل عند اخرهما والخلع بفعل
وقت يقع بايتها سبق وفي الزيادات انه وجد الفعل او
لا يقع ولا ينظر وجد الوقت وان وجد الوقت او لا يقع
مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل او لا يقع
حتى يوجد الوقت ايضا بزيادة في الفعل الثاني في كتاب
الايمان ذكر في او اخر باب تعليق الطلاق من فتاوى القاضي
الامام محمد الدين حتى قال ان شربت فكل امراة التزوج بها فهي طالها
فشرى وهو يبيح فتنزوج وهو بالغ فظن صهره انه الطلاق
واقع فقل هذا البالغ اري حرامت بغير من قالوا هذا اقرار
منه بالحرمه فحرم امراة ابنته انما اقرب السبب الذي تعادفا
عليه وذلك السبب باطل في احكام الصغار لا لترتج وتشتي في
سائل الطلاق فتشوي كفت اكثر من زوجه ايم حلال بغير

انه بعد مضيها

المراة
زوجة صحيحة وزوجه مريض اذا اختلعت

رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج
من بغداد الا باذنها ثم خرج فماتت
لم اذن لك ذلك قال قد اذنت لي
كان القول قول الزوج فامحى
في كتاب الايمان قبل في المسألة

وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح
لانه ما اقرب بالحرمه ابتداء مح

حرام من زني ويكرهوا استنزاله اول طلاق فيكون من دوما في قاعدة
في الطلاق كل امرأة تزوجها فهي طالق وفلانته ام تترجى
طلقت فلانته في الحال ولا ينتظر التزوج انت طالق وفلانته
ان تزوجها لا تطلق امرأتها حتى يتزوج فلانته اي امرأة تزوجها
فهي طالق وعمره امرأتها فتزوج امرأته طلقت هي وعمره
فان تزوج اخي طلقت هي لا عمره ولا يتكرر الخ في عمره و
كذلك كل امرأة تزوجها فهي طالق وعمره ان دخلت هذه الدار
فكل امرأة تزوجها فهي طالق وانت طالق كانه كما قال
ولا يقع على امرأة قبل الدخول فاذا دخل عليها ولا ينتظر وقوع
التزويج بغيره في نفع في عطف الخاص على العام في الفصل
في الطلاق رجل طلق امرأته واحدة ثم قال اني راجعتها فهي
طالق ثلث فانقضت عدتها فتزوجها لا تطلق الا في طلاق
باينها تطلق لان في الوجه الاول نقيل حقيقة الرجعة فانصرفت المحل
اليه ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فانصرفت الى الرجعة
مجازا وهو النكاح واقامت في باب الطلاق بعلامه النون الحسام الشهيد
من كتاب الطلاق لو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق
وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان
بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت
الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كما
الطلاق المعلق بالكلام جواز للدخول حتى لو كلمت قبل
الدخول ثم دخلت الدار لا يقع شيء فاضيف في باب التعليق
من كتاب الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق انت طالق
انت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت وتطبيق واحدة
قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يقع شيء ولو قال شئت

اربعا فذلك في قول ابي حنيفة في قوله في قوله
ان يقع ثلث اذا قال شئت اربعا او ايل الباب الرابع
ولو قال انت طالق واحدة ان دخلت الدار ثنتين
يقع ثنتان الساعة واحدة اذا دخلت الدار ولو قال
لم يقل واحدة ولكن قال انت طالق ان دخلت الدار
ثنتين يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة فاقع
في اوائل الباب المزبور ان قال لها انت طالق طالق
طالق ان كلمت فلانا فان كان دخل بها تطلق ثنتين في الحال
والثالثة تعلقت بالكلام وان لم يكن دخل بها طلقت
واحدة في الحال ويلغو ماسوا لانه ما عطف التطبيقات
بعضا على بعض ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق طالق
طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالكلام ووقت الثانية
والثالثة في الحال وان كان لم يدخل بها تعلقت الاولى بالكلام
وتقع الثانية والثالثة لغو في المبدوء للحسن في التعليق
الطلاق من كتاب الطلاق ولو قال انت طالق ان دخلت الدار
ثلث ينصرف الثالث الى الطلاق الا انه ينوي الدخول ولو قال
انت طالق ان دخلت الدار عشر فانه على الدخول عشر مرات
لا الى الطلاق فاضيف في اوائل باب التعليق من كتاب الطلاق
امرأة قد فها رجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زنا في
اليوم فهي طالق ثلثا فهي كما قال ان لم تثبت زنا في اليوم
تطلق ثلثا وان ثبت ذلك يكون باقرار المرأة او باربعة من
الشهود فاضيف في باب التعليق رجل قال لامرأة ان لم
تجيني عند اجتماع كذا فانت طالق فبعثت به مع اسنان قال
ان كان مراده وصول عين المتاع اليه لا يثبت وان كان مراده ان يجمل
بنفسه لا يثبت نفع في الخروج من ايمان الذميرة والقاصد في

خلاصة في كتاب الطلاق وعدة الحرة والطلاق والفسخ
 الفصل الثالث في عدة الحرة والطلاق والفسخ
 ثلاثة قرواى فيمن وكذا من طلت بشبهة او بنكاح فاسد
 وقرت او مات عنها وام ولد عقت او مات مولد لا يحسب
 بحسب حيفض طلفت فيه ملتقى الا كبر في العدة وعدة الشكوة
 نكاحا فاسدا او المولودة بشبهة وام الولد الحيفض للثبوت
 وقيرة اى عدة مؤلا ثلث حيفض ووضع الحمل ان كانت حاملا
 والاشهر ان كانت آيسة قيد بام الولد لان الكبيرة والامة
 اذا عقت او مات سيد لا اعدة بالا جماع كذا ذكره الاجماع
 في البحر الرقيق ملخصا في باب العدة جواراة وجبت عليها
 العدة وهي مرضعة وقد قيل ان المرضعة لا ترى الدم فقالت
 عقت ثلث حيفض يقبل قولها وقد انقضت العدة وقد يقبل
 رواية الدم مع الارضاخ فتقدم الفتاوى في العدة وفي الحائض
 قال القدرى في كتابه المطلق ثلثا او رجوعا او بينا وسائر
 وجوه الفروقة التي توجب العدة في النكاح الصحيح والناسه
 سواء يعنى في حق حرة او متبرج عن بيتها في العدة فلهذا المسئلة
 تنصيص على ان المنكوسة نكاحا فاسدا تعتد في بيت الزوج وحكى
 فتوى شمس الاسلام الا وزجدي انرا لا تعتد في منزل الزوج
 تانارخا في الشاخص والعشرين في كتاب الطلاق وفي مختصر
 القدرى العدة في النكاح الفاسد من وقت الفروقة ثلث
 حيفض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلث حيفض ايضا
 ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفوق في النكاح الفاسد
 هذا في الفتاوى والصغرى في الاصل العدة تنقض بامدة
 واحدة حتى ان العدة طلاق باين لو تزوجت باخر فخل بها ثم
 فارقتا فحاضت ثلث حيفض انقضت العدة فان حاضت
 من الاول حيفض اعتدت ثلث حيفض فاذا مضت حيفض تانار

المرضة المعتدة قالت
 حيفض ثلث حيفض
 يقبل قولها
 في باب العدة

لان البيت عبارة عن الكون في مكان
 اكثر الليل من الخفاء في الحداد
 من باب العدة

واذا حاضت على نفسها او متاعها فلها التحول
 للضرورة كحواص في بيان الاحداد
 من كتاب الطلاق
 الا اذا حاضت لمف نفسها مالها في ذلك
 المنزل بالسرقة او الحرق او الخرق
 وان ضاقت المنزل عليها او كان فاسدا
 فخرجت الى تنوير البصار في فصل
 في احاد من كتاب الطلاق

فلانها ان تزوجت بالسرقة او الحرق او الخرق
 فراجعها في الحيفضين الاولين تحت الرجوع وكذا في الاخرى تنقضي
 عدتها ولو راجعها في الحيفض الثاني لا يصح هذا في شرح الشافعي
 وفي نسخة الامام الشافعي لو كان طلاق الاول باينا ليس له
 ان تزوجها حتى تنقضي عدتها من الاول ليس للآخر ان تزوجها حتى
 تنقضي عدتها من الاول وعلى هذا كانت الفتاوى بالشبهة والطلاق
 في الفصل الثامن من الطلاق وفي الحيفض اذا وجبت العدة من حرم
 جنس واحد كالمطقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفوق
 بينهما او من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة
 تدخلت واعتدت بما رأت من الحيض او في الحائض وجودة الاول
 المطلقة اذا حاضت حيفض ثم تزوجت بزوجه او وطئها الثاني
 وقرق بينهما فحاضت حيفضين بعد التفريق كان لها الزوج
 ان تزوجها لا نقضاء العدة الاول وليس لغيره ان تزوجها
 حتى تحيض ثلث حيفض من وقت التفريق لقيام عدة الثانية
 في حق غيره وان كان طلاق الاول رجوعا كان الاول ان يزوجها
 قبل ان تحيض حيفضين بعد تفريق الثاني لانها في عدة الاول
 ولا يلزمها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلث حيفض
 من وقت تفريق الثاني تنقضي العدة جميعا وصورة الثانية
 المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاول
 باربعة اشهر وعشر والثانية بثلث حيفض تانارخا في الاشهر
 وفي السراجية المطلقة عقب الولادة اذا قالت انقضت
 عدتي لم تصدق في اقل حرمته وثمانين يوما تانارخا في
 الفصل الثامن والعشرين في كتاب الطلاق من تزوج امرأة
 غير جاهل بها ودخل بها حجب العدة لاله عالم بنكاح الغير لا
 حتى لا يحرم على الزوج وطئها وبه يفتى تزوج امرأة غيره

وعادلت من سائر
 تانارخا في بيان الاحداد
 من كتاب الطلاق

عدة الحامل وضع الحمل مطلقا
 بغير العلم
 عدة الحامل تنقضي بوضع الحمل
 ادب الثاني للحمل

وه طهرها لا يجد عند ابنة حنفية حر ولو لم يدرج الحمل في الفصل
 العشرين من الطهارة رجل تزوج بمسكوة الغير ودخل بها
 فانه لا يعلم انها مسكوة الغير كانت عليها عدة ولا نفقة لها
 وان كان يعلم انها مسكوة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير
 شهود اذا دخل بها كانت عليها عدة كل حال قاضيا وقصرا
 نفقة المعتدة للمرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب
 او موتة تعذر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا
 لان وقت الجز قاضيا وفي فصل انتقال عدة امرأة الغائب
 اذا اجبرها رجل بموتة واجبرها رجلا بجماعة فانه كانه الذي
 اجبرها بموتة شهدانه عاين موتة او جنازة وكان عدلا
 وسعها ان نفقة وتزوج هذا اذا لم يورثها فان ارثها وتزوج
 شهود الحيدة متأخر فشهدا وشرها اولي من الحمل المبرور
في النفقة **ق ح** كل النفقة تعبر انما رغب في الا الزوجة
 قننه في باب نفقة الاقارب فانه كان القاضي بعد ما فرض
 لها نفقة الاولاد وامر بالاستدانة فاستدانت حتى
 تثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يودي
 اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا ذكر
 الخصاص في نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها
 ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة باهر القاض والفاخي
 ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفقة ولو استدانت
 الزوج بنفقة فماتت لا يقطع عنه الدين كذا ايمانها اذا استدانت
 باهر القاض فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن
 لم يامر بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان
 يودي ذلك اليها ليس ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق
 من الذخيرة البريانية في الفصل الثالث من كتاب النفقات

غيرها
 ان النفقة اذا اطلقت تصرف في الطعام
 والكسوة والسكنى كما في الخلافة فلهذا يفتي
 في النفقة حالها ما يشمل النفقة كالا يحصى
 بحرايق في النفقة

فائدة الامر بالاستدانة مع الفرض
 ان يمكنها احوالة الغريم على الزوج
 يفيد من غير رضى الزوج فانما
 اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي
 كانت المطالبة عليها دون الزوج
 غنايه في باب النفقة

كالولد اذا بلغ مبلغ الرقاب واكتسبت كانت نفقته في كسبه لا على والده
 روضة العلماء للزند وسمى في الباب الرابع فيما يجب العمل

قالت الا اثم القاضي فاذا استدانت عليه وامر رجعت فان
 لم يرجع عليه حتى مات لا تاخذ من تركته في الصحيح نزار في النفقة
 بربنا ز وخلا دار الاسلام بامان ولها ما ولد مسلم لا يجب
 نفقة ما على ولدها ويجب على المسلم نفقة ابويه الدينين
 وكذا نفقة ولده المسلم على الاب الكافر قاضيا وفي نفقة
 الوالدين وذوي الاحكام رجل مات وترك ولدا صغيرا
 وابا كانت نفقة الصغير على الجد والام انكنا في ظاهر الرواية
 اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن ابن حنيفة كانت نفقة
 الصغير على الجد كما لو كان مكان الجد اب فانه مات الام فقيرة
 كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الام كالمعدومة من الحمل المبرور
 ثم رجل صلح امراته المطلقة من نفقة على درهم معلومة على
 ان لا يزيد عليها حتى تنقضي عدتها وسدتها بالاشهر جاز ذلك
 وان كانت عدتها بالحيف لم يجز لان الحيف غير معلوم قد يحض
 ثلث حيف في شهرين وقد لا يحض في عشرة اشهر نفقة القاض
 في الباب الثالث من الصلح صالحة على اكثر من النفقة
 والكسوة انه كان قد رما يتفان فيه الناس يصح وان
 زايدها فالزيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاضي اذا
 فرض النفقة ثم رخصت فقط الزيادة ولا يبطل القضاء
 وكذا لو فرض لها النفقة ورضت بالاقلة من الدارهم فعلا لها
 ان تطالب الزيادة وفي الاصل صالحة على قدر لا يكفيها
 لها ان ترجع ولو على الزيادة لا يمنع من زيادة النفقات
 حجة في حيل غير صحيح لو صالحت المرأة زوجها بنفقة
 كل شهر على درهم ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم ولا
 يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان مادونه ذلك يكون
 وان صالحت المبانة زوجها من سكنا على درهم لا يجوز

لما قضى نفقة الصغير
 ربي ومنه في نفقة
 قالوا لا أثر للزينة

نفقة
 على جده فان كانت للصغيرة موصرة
 وجد موصرة كانت نفقة الصغير

الفصل التاسع عشر من كتاب النكاح

لان السكينة حق الشرع وهي لا تقدر على استيفاء حق الزوج
كان او بغير عوض فنقد الفساق في الباب الثالث من كتاب
الصلح المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي اعطاها زوجها
انه اذا مضى من الوقت مقدار ماله استعملها بمقتضى اخذت
الكسوة لها المطالبة بكسوة اخي من الزوج بمقتضى الفساق
فصل مسائل العذر من الاجارات صفر له ام موسرة
ولو اخوان موسران اخ لاب وام واخ لاب كانت نفقة
الصغير على الام والاخ لاب وام اسد السدس على الام
وخت الاسد اس على الاخ لاب ولم اعتبارا بالبراءت فخرج
خازن نفقة الوالد بن ودوس الارحام في نفقة له علم
جد اب الام موسران فنقته على اب الام وان كان الميراث
للعم ولو كان له ام واب الام موسران فعلى الام وفيه
اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب اذا كان له ام وعم موسران
فنقته عليها اثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل في
المسئلة المتقدمة اب الام اقرب من العم ولزم منه ان يكون
النفقة على اب الام مع الام وسع هذا وجبها على الام ويخرج
من هذا الجملة خرج اشكال الجواب فيه وهو اذا كان له ام وعم
واب الام موسران فيجوز ان يجيب على الام والعم والام
لان اب الام كان اولي من العم والام اولي من اب الام كانت اولي من العم
لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل ان يكون على الام والعم اثلاثا
ففيه في باب نفقة الاقارب ولو انفق من ماله بعد الفسخ
او التراض لها ان ترجع على الزوج لان النفقة صارت ديناً
عليه وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت سداً انتها
بأذن القاضي او بغير اذنه غير ان كان كانت بغير اذنه القانع كانت
المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغير ان يطالب الزوج بما استدان

بلغ

وان كانت باذن القاضي لم ان تحيل الغرم على الزوج
فيطالبه بالدين هو غايته اذ في القانع بالاستدانة يخرج
في فصل مسائل النفقة وجوب النفقة من كتاب النفقة
وعند الاستواء في المحرمية يرجح كانه وارثا حقيقته في
هذه الحالة مع حتى لو كان له عم وخال فالنفقة على العم
خلاصة النفقات تزوج عبدا او مديرا وسكاتب
امراة باذن المولى قوله ان اولاد الابطال غير نفقة الاولاد
سواء كانت امهم حرة او امه او مديرة او ام ولد او
مكاتبه لان نفقة الولد من محنته ولا تستحق الفلانة على هؤلاء
بخل ونفقة المرأة لانها عوض من وجهه خرج على هذا فقال
اذا لم تجب على الاب نفقة الاولاد فعلى من تجب فغيرا اذا
كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليها لان الولد تابع
للأم في كتابتها فكان كالمملوك لها الا انه يبرأ ان كسب
لها وارثا الحناية عليها لم يبرأ عنها فنفقتها
عليها كسائر عبيدها وفيما اذا كانت المرأة مديرة او ام ولد
فاولادها بمنزلة مملوكها فنفقة على مولاهما وهو حرك
ام الولد والمديرة وفيما اذا كانت المرأة ام رجل فنفقة
الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنقتهم
على من يرثهم الاقرب بوجه اخر تزوج امه او مكاتبه او ام
ولد او مديرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمديرة
الكتاب بمقتضى الفساق في مسائل نفقة الاقارب ولا نفقة
في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهود تلزم به اذ في النفقات في الفصل التاسع عشر من كتاب النكاح
وفي الاصل امرأة لم يزوج ولها ابن غير هو وهو الزوج جائز
معسر ان قال ابو يوسف لا افرض على الابن نفقة الام
وقال محمد بن الحسن وتكون ديناً على الزوج والبنت اذا خربت

على مولى الامة وفيما اذا كانت
المرأة حرة فنفقة الاولاد مع

سقطت نفقتها عن الأب فان طلق وانقضت عدتها
 عادت النفقة على الابن خلاصه الفتاوى في النفقات في الفصل الثاني
 ونفقة البنت بالغه والابن ذمنا على الاب خاصة به نفقي و
 قيل على الاب ثلث ما على الام ثلثها سلق الابن ولو قالت في دار النفقة
 الام للقاضي افرض النفقة لهذا المصبي على ابيه ومرت ان
 استدين على الاب فان القاضي يفعل ذلك فاذا ابرر رجعت
 عليه بما استدان فان لم يرجع حتى مات ليس لها ان تأخذ
 من تركته هو الصحيح وان نفقت من مالها او من الممتلكات
 لا ترجع على الاب وكذا في نفقة سائر الحارم كذا في الاصل
 وفي اب القاضي بناء على نفقة ذوى الاحرام هل يقر دينها
 بالعرض فيه روايتان في رواية لا يحاكم ذكرنا وفي رواية الجرح
 الصغير يقر دينها وفي الاب مع الابن اذا اختلفا في البسار
 وقال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكر
 في النسخ ان القول قول الابن والبينة بينه الاب خلاصه
 الفتاوى في النفقات لان نفقة للصغيرة التي لا تجماع سوا
 كانت في بيت الزوج او في بيت الاب فان كانت لا تصلح
 للمعاشرة وتصلح للمحبة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف
 المحلولة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت
 بنت تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب
 وفي الست والسبع والثمان اختلف المشايخ فيه خلاصه
 في المحل الزبور في نفقة للصغيرة دين على ابية فان نفقة عليه لغيره
 قضاء الا اذا شهد فقال شريفة لولدي لا قضى عنه من دين
 له على اذا المدعي لم يصدق في الاداء وكذا لو البس من ثوبه
 او اطعم من خبزه او احتسبه من دين له عليه في الفصل الثامن و
 العشرين من الفتاوى في قوله لو ترك طحايا او ثوبا او اطعم

خلافه في الام والابن

بلغ

الكبير الصغير واليه الشوب وليس توصي لم ينفق البكر يستحق
 بخلاف اتفاق النفقة جامع الفتاوى من المحل الزبور
 قال ولو كان للمصبي ام مطلقة وقد خرجت الى اللقطة عليها
 من كسب وله ما فلها ذلك لان الاب متى احتاج اليه فلان
 ياخذ منه قدر حاجته كذا الام في باب نفقة العبيد من شرح
 ادب القاضي قال تزوجت معتدة عن طلاق باين ودخل
 بها الثاني وخرجت القاضي حينها سقطت نفقتها عن الزوج
 الاول لانها ناشرة بهذا التزوج قاعدة في كتاب الطلاق
 قال القاضي ان اذ لم يكن للمصبي او للاب مال اجبرت الام على
 الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار في اللبن فصار هذا
 قياس ما ذكرنا في الاب اذا غاب وليس له مال وترك امرأة
 وصغيرا وله مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم ترجع على
 بذلك فكلها هنا قال فان طلبت من القاضي ان يفرض لها نفقة الرضاع
 حتى اذا ابرر رجعت عليه فعل ذلك لانها انصفت كما في
 النفقة في باب نفقة العبيد من مختصر شرح ادب القاضي
 قال فان ابنت المرأة ان تحول مع زوجها الى منزله او اراد
 الزوج ان يخرجها الى بلد من البلد ان قامت من ذلك
 فلان نفقة لها ان كان قد اعطى لها المهر في ذلك المنع وان كان من هاجم
 لم يعطها مهر فابت ان تجبر الى ما اراد عليها عليه النفقة
 لانها محقة في هذا المنع ان لم يدخل بها الزوج فان دخل بها
 فكل ذلك الجواب في قول ابي حنيفة وفي قوله بالانفقة لها
 في الوجهين جميعا ويدخل على هذا المسند قول ابي القاسم
 الضار وقد مر المسند من قبل في باب النفقة المرأة
 مختصر شرح ادب القاضي للحضاني وقال ابو القاسم
 الضار بهذا الكلام في زمانهم انما في زماننا لا يملك الزوج

من العدة واحتاجت مح

قول ابي القاسم الضار

ان يسافر بها او ازاو في حقه اقربا لان في زمانهم كان الغالب
من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين
عشرتها لا يمكن ظلمها متى نقلها الى بلد اخر في ظلمها وهي
لا تقدر على الاستغانة باحد في باب المطالبة بالمهر مختم
شرح ادب القاضيه ولو كان الزوج سكتا معها في منزلها
فمنعت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا منعت
ليجوز لها الى منزل او يكرى لها منزل لا في لا يكون ناشرة ولو
كانت مقيمة في منزل لم تكن من الوطى لا تكون ناشرة
في قاضيه في باب النفقة من كتاب النكاح وادامات الزوج
بعد ما قضى عليه بالنفقة ومنعت شهره سقطت النفقة
وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والعصا تبطل
بالموت كالمهنة تبطل بالموت قبل القبض قال الشافعي في تفسيره
قبل القضاء ولا يقط بالموت لانها عوض عنه وما يقط
بالموت بل يقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم نعم وهو
الاظهر كذا في الفتاوى ولو ابرأت زوجها من نفقة في الا
الاوليات المستقبل لم تصح البرة لانها بررة عما سجد فلا يجوز
النفقة ولو فرض لها القاضيه لم تقبضها بغير نفقة عنها بل تقطع
اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها النفقة على الزوج وانقضت
من مالها فلها الرجوع بما اداها من بيت وتقطعت عنه احداهما الا ان
يكون ما بالنفقة ديناً بامر القاضي فانه لا يقط احداهما في النفقة
باب يجبر الاب على نفقة امراة ابنة الغائب وعلى نفقة ولد الغائب
ولا يجبر الاخوة ولا عمهم على ذلك فيمن غاب وانقطع خبره
زاهدي في كتاب النفقات رجل غاب امرأته دعت امرأته
ان يرضى ابنة ودعيه وطالبة بالنفقة فمذا على وجهين اما ان
كان الاب منكر او معرا فان كان منكر فلا حضرة بينهما اصلا

وان كان معرا فمذا على وجهين اما ان كان منكر او معرا فمذا على وجهين
والدنا بغيره لا يقطع في نفقة الا زوج من طعام او كسوة او كانت
وايهما او دنا بغيره او ما يقطع في نفقة الا زوج من طعام او كسوة او كانت
بينهما وفي القسم الثاني لها ان يجامع لكن يرفع الامر الى الحاكم
حتى ياتره الحاكم بالدفن اليها لانه من جنس حقها وليس للاب ان يرفع
الحاكم نسخ اليها بغير امر القاضي واقعات حسنة في باب الوديق بعلامات
الباء رجل معسر زوجه له عيال هل يجبر على نفقة عياله
ان كان عليه نفقة ابنا يجبر على زوجة ابية وان كان ابيا لا يجبر على نفقة
زوجة الابن لان زوجة الاب تخدم الاب وخذت الاب على الابن
واجبة نفقة تخدم الاب على الابن واجبة حتى تغير خد من كنفه
فيجوز ان يكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن امرأه معسرة
ولها منزل سكنه ولها اخ معسر هل يجبر الاخ على نفقتها
ذكر في كتابه ان لا يجبر وذكر الحنفية في كتاب النفقات انه
يجبر الا اذا كان في المنزل فضل لا يحتاج اليه للسكنى بالنفقة
لعلها بقاء فصل النفقة قال شمس الانوار الحنفية الصحيح
قول الحنفية والقول الاول قول شريك فاضين في نفقة
ذوي الارحام **باب تجبر الاب على نفقة امراة ابنة الغائب**
وله ما وكذا الام على نفقة والده لانه يرجع بها على الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع على زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد اخيه
ليرجع بها على الاب وكذا الاب بعد اذا غاب الاقرب القربى في
اول باب نفقة الاقارب وفي كتاب اللقيط للامام الحنفية
اذا قال لغيره انفق على فانفق رجوع على الامر وان لم يشترط الضمان
والرجوع وبهذا اختاره الصدر الشهيد وفتاوى الصغرى
في كتاب الكفالة وقال محمد الامر بالانفاق لوجوب الرجوع
في الخلاصة الفصل الثالث من كتاب القضاء وقوله انفق

يجبر

على وله نى اهل اوف بناء دارى وقول الحق على سواء بربرية
 في الثالث خراب القاضى ونه غاية البياض اذا زوج مدبرة
 او ام ولد ووجدت التبتون تنضم النفقة على الزوج والا فلا
 لانه النفقة جواز الاحتماس ولم يوجد كمن هذا في غير مكانه لانه
 المكاتب لها النفقة والسكنى وان لم يوجد التبتون به صرح
 في شرح كتاب النفقات للحصاف والفوق بينها وبين الامة و
 المدبرة وام الولد ان المولى لا يملك استخدام المكاتب فلا يحتاج
 الى تبوت المولى بخلافه فان المولى استخدم امرته بياض الرواية
 شرح الوقاية في باب نكاح الرقيق ان كان للغايب عند الوالدين
 او الولد او الزوجة مال من جنس حقوقهم فانفقوا على انفسهم جاز
 ولم يضمنوا لانهم طفر واجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية
 الاخذ بمقدار حقوقهم وان كان عندهم غيرهم فاعطاهم بامر القاضى حتى
 انفقوا على انفسهم لم يضمن صاحب اليد وان اعطاهم بغير امر القاضى
 كان ضمانه لانه صاحب اليد مأمور بالحفظ ودفعه الى غيره كنفقة
 على نفه ليس من القضاة شي فبغيره في القضاة ضمانه وخبره في
 الفصل الثالث من كتاب النفقات في نفقة المطلقة ذكر
 عن ابراهيم في الرجل يطلق امراته وهو غايب فلا يعطى له نفقة
 استعدى على ماله قال تعدى عليه فينفق عليه فان لم يطلب
 النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة له كما في حال قيام النكاح
 واما اذا فرض القاضى له النفقة فلم يفيض حتى انقضت عدتها
 لم يذكر في الكتاب انه هل يقاس على المدات حتى تقضى ام لا قال
 الشيخ الامام شمس الائمة ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني في
 شرح هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضع في باب
 نفقة المطلقة مختصر شرح ادب القاضى المدة اذ لم يخصر
 في نفقتها ولم يفرض لها القاضى حتى انقضت المدة فلا نفقة
 شيئا

لها لانه النفقة في حالة العدة وان كان الزوج غائبا وسدت
 عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها وهو
 قول ابو حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يقضى في نفقة النكاح
 واما لو فرض القاضى لها النفقة في حالة العدة وقد سدت
 على الزوج او لم تسد ثم انقضت عدتها قبل ان يقضى
 شيئا من الزوج فان سدت بامر القاضى اقبل اهل نرجع
 بذلك على الزوج ام لا قال شمس الائمة الحلواني في شرح ادب
 القاضى فيه كلام قال الشيخ الاجل الامام الشهيد والظاهر
 عنى انه لا سقطوا شمس الائمة الحنفى الى ان سقط
 حيث علق فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة الة
 والسبب بهذا السبب في حكم العدة فلا بد من قيام سبب
 لاستحقاق الطالبة الا يرى ان الضر اذا سلم عليه خرج ربه
 لم يطالب بشي منه فكذا هنا وهو الصحيح وخبره الفتاوى
 في الفصل الثاني من كتاب النفقات ثم المرأة كما استحققت
 النفقة حال قيام النكاح استحققت ذلك حال قيام العدة اما
 اذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانها استحققت بالاتفاق
 لان النكاح قائم وان كانت العدة عن طلاق باين فعندنا
 يستحق وعندنا الشافى لا يستحق وذكر في الكتاب حديث
 وهو يدل على انه هنا فان قال في الرجل يطلق امراته وهو غايب
 ولم يفعل بين طلاق رجعي وبين طلاق باين ووجب النفقة
 ثم عندنا لا استحققت هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كان واجبا
 حال قيام النكاح حتى ان كل امرأة لا يستحق النفقة حال قيام
 النكاح لا يستحقه حال العدة عن النكاح العدة والناشرة و
 الامة اذا لم يتزوجها المولى بينا فان لم يطلب المرأة نفقتها
 في العدة حتى انقضت عدتها او ماتت سقطت نفقتها

كانت لما اتمت جميع على الزوج بذلك
 استدان المرأة بامر القاضى ونفقة ولاية
 كاملة في نفقة استدان الزوج او لا
 مستدان بغير امر القاضى او لا
 تسدان

والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة
 لا قبل العدة ولا بعدها في العدة
 كما في باب النفقة في كتاب الطلاق
 كذا البرازي
 لانها من باب الكفارة وما كان من باب الكفارة فهو من باب
 الحق يسقط الحق كمن له العطاء اذا مات قبل ان يات به في باب
 الرجل يغيب عن امراته من مختصر شرح ادب القاضي ذكر عن النكاح
 انه قال اذا خرجت المطلقة في عدها فلا سكنى لها ولا نفقة
 لان العدة ما دامت باقية كانه النكاح باقيا ولو كانت نشرت في
 حال قيام النكاح لم يوجب كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذا في
 اذا نشرت حال قيام النكاح فوجه من المبرور في باب النفقة
 المرأة رجل تزوج بامرأة واوفى ما مهرها الا ان الزوج يسكن في ارض
 الغيب او في دار الغيب فامتنعت المرأة منه وخرجت
 من قبله كانت لها النفقة لانها محقة وليست بناسخة فاضمان
 في باب النفقة وان طالت العدة بارتقاء الحيض كان لها النفقة
 الى ان تغيرت وتنقض عدتها بالاشهر وان تكررت المرأة انقضاء
 العدة بالحيض كان القول قولها مع البين وان اتام الزوج البينة
 على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة
 على المرأة فادعت انها حبل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى
 سنين خاضعت سنين ولم تلد وقالت كنت اظن اني
 حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة بعد
 في ذلك لان هذا مما يشبه فكان لها النفقة الى ان تنقض عدتها
 بالحيض او تغيرت فتتقضي عدتها بالاشهر فاضمان في فصل
 في نفقة المعنة عن الطلاق من كتاب النكاح النفقة المعروضة
 تسقط بالمدت ولو اعطى بالمدت ثم مات احد هما قبل مضي المدة
 لا تسرد ما بقى عند ابيه حنفية وابنه يوسف وعند محمد تسرد بقدره
 وفي نفقة المحرم لا تسرد بالاجماع وجزئ في باب النفقات لا
 تسرد مسمكة مدة مات احد هما قبلها عينة ابي حنيفة وابنه
 يوسف وقال محمد يجب لها نفقة ما مضى وما بقي للزوج فتمرد

المعينة اذا خرجت عن بيت العدة
 تسقط نفقتها هكذا روي عن ضحاك
 مطلقا وهذا عندنا ما دامت على
 النشوز فان جازت الى بيت الزوج
 كان لها النفقة والسكنى كما في حال
 القيام بالنفقة النكاح
 ثم اخرج عن بيت العدة
 على سبيل الدوام شرط السقوط النفقة
 فانها اذا اخرجت اذانا لا تسقط النفقة
 وخبر البرهان في نوع الاسباب
 سقط نفقة الزوج في فصل الثاني
 من كتاب النفقة كذا في شرح النفاية
 العسكرا فعلا من كفاية

وكذا انه وفيه المصلحة لا ترد قيمة المالك بالاتفاق في حال
 التخذ وشرح الاستيفاء الصحيح قوله ما بشر النفقة لظلم بقا
 في باب النفقة في كتاب النكاح الام احق بالصغيرة وان كانت
 سنية السيرة معروفة بالقدرة او كانت مسربة لم تقبل ذلك
 واذا افرقوا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغيرة للاب
 اذا لم يكن لها من توكول لها الحضانة ولو تزوجت الام فزوج
 اخو وتمسك الصغيرة معها ام الام في بيت الراب فللاب
 ان ياتخذ منها قتيحة في النفقات الام والحيدة احق بالانعام
 حتى ياكل واحد ويشرب واحد ويستحي واحد وقدر
 الحضا في سبع سنين وبها احق بالجارية حتى تحيض وحضر
 سو ابها احق بها حتى تبلغ عدتها تستمر للاختيار للانعام والجارية
 عندنا وقال الشافعي رحمه الله الحيار اذا كانا عاقلين لانه
 عم خيره بينهما قلنا قد قال النبي دم اللهم اهده فوفق الا انظر
 ببركة دعائه واذا اراد الزوج ان يخرج بولده الصغير المصليين
 له ذلك حتى تبلغ عدتها واذ ارادت المرأة ان يخرج
 بولدها منه ليس لها ذلك ايضا لما فيه من الاضرار بالاب الا
 ان يخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجا فيه لانه التزم المقام
 فيه عرفا واذا ارادت الخروج لم يخرجها وقد كان الزوج
 فيه فقد اختلفت الروايات في الاصح انها لا يخرج هذا اذا كان بين
 المهرين تفاوت اما اذا اتفقا بالحيث يمكن للاب ان يطالع
 ولده ويبيت في بيته فلا بأس به كذا في كتاب الجواب بين القرنين
 ولو انتقلت من قرية المهر الى المهر فلا بأس به لانها تظفر للمصير حيث
 يتخلق باخلاق اهل المهر وفي ذلك لا يجوز لانه فيه ضرر للصغير كما في
 في الحضانة فاذا ماتت الام فصار الولد الى جدته من الام او
 بعض من يجب له ما خذه من النساء فارادت ان يخرج الولد من

النوازل في باب النفقة
 في كتاب الطلاق

بلغ

المصر الذي فيه الاب لم يصرف لم يكن لها ذلك وان كان ذلك
المصر هو المصر الذي كانت وقعت فيه نكاح ام البتني انما اعتقد
الحق للام خاصة لان الام انما كان لها ان يخرج بالولد الى ذلك
المصر بحكم العقد الذي جرت بينهما في ذلك المصر وعقد
النكاح جرت بين الزوج وبين الام خاصة قال وليس
لام غيره لان ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد
قال الشيخ الامام شمس الدين الخوافي ينبغي ان يحفظ ما في
المسئلة من مسئلة ام الدلد ومسئلة الجدة لانها متفقان
من صاحب الكتاب لا يوجد في المبسوط وبما مر من هذا الكتاب
واما علم بالصواب في باب المرأة يطلقها زوجها ولو لم ينفق
وله من مختصر شرح ادب القاضي ثم الام انما تكون اول بالولد
قبل ان تنزوج مالم تر تدفان ارتدت العياذ بالله كان الاب
اول لانها تحبش الولد معها بما عرف من الولد فان سلمت رد
الولد عليها لان المانع قد زال من المبرور في باب الولد من
اول **باب** وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبي
لا يختلف القاضي احد لكن ينظر ان كان الولد استوفى دفع
الى الاب والافند الام بزازية في الحضانة في الخلاصة
وغيرها صغيرة لها اب معسر وعمة موسرة اذ انت العمة ان
تربى الولد بالامحان ولا يمنع الولد عن الام والام ثانيا
ذكر وقطاب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلاف
فيه والصحيح ان يقال للام انما انتمسكت به بغير ارجو واما ان
تدفعه الى العمة انتهى وعرايت منقول عن الكنية اذا تزوجت
ام الصغير المتوفى ابوه فلا تزوج اخا وارادت ان تنزل الصغير
من غير نقد نفقة للمعسر وثم ابيد واراد وصية ابنه بغير
بالنفقة المقدرة بدفع المهر لا اليد انتهى ولم يرد وجهه في

الولد اذا اعتقرها مولا لها ان
تخرج بالولد من المصر الذي
فيه ابوه الى مح

فلو حبس مح

وعند من يكون
في الحضانة مح

نما اعلم من الفقهاء شرح تنوير الابصار في الحضانة
الحضانة للام بلا جبر اي بلا اكراه للام على اخذها اذا ثبت
مطلقا كما ذكره البقال رحمه الله في الكفا في انها لا تجبر الا اذا
لم يكن له ذر رحم محرم فاجبرت ج وفيه اثبات انما
اول من المحرم وان طلبت ابو ان لم يطلبه الاصح ان يقال لها والمحرم مح
امسكها او ادفعها الى المحرم يحكم في اللوم والاذية دفع اليها بلا
طلبه لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة
فصل في الاول الحضانة وذكر المحصاف في التفقات
وان كان له للصغير جدة قبل الام من قبل ابيها وهي ام اب او
فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من قبل امها و
كذلك كل من كان من قبل اب الام فليس بمنزلة قرابة الام
من قبل امها انتهى وفي الواجبة جدة الام من قبل الام وهي ام
اب الام لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان هذا الحق
لقرابة الام انتهى قال مولانا في بحره بعد نقله ما قدمناه
وظاهره تاخير ام اب الام عن ام الاب بل عن الحالة ايضا
وقد صارت حادثة الفتوى في زماننا واما علم من الفقهاء
شرح تنوير الابصار في الحضانة الام احق بحضانة ولدها
قبل الفقرة وبعد ما ثم امها ثم خالتها كذلك ثم عمت كذلك
وبنيات الاخوات اول من بنات الاخ ومن اول من البنات
ومن نكحت غير محرم سقط حقها لان نكحت محرم كما نكحت
عم وجدة نكحت جدة وبعد الحق بنحو ان نكاح سقط
به والقول لها في نفق الزوج ينسحق الا بجر في الحضانة ماتت
الام وليست من النساء ذات رحم محرم منه فالحق للعممة
من الرجال فان لم يكن عممة فالذي ذوى الارحام على الترتيب
من عمية المفق في الحضانة ثم كتاب النكاح لانه في حصة لا عمية

وان علت ثم ام الاب ثم اخت الولد
لا يولي ثم الام ثم الاب مح

غير محرم كحول العناق و ابن العم فبعد في البهائم الغلام ولا
فاسق ما جنى الا في دفع الصبي المحرم فاسق ما جنى اي لا يبا
ما صنع وكذا الصبي اذا اجتمع مستحق الحضانة في درجة
واحدة فاصحها اوله وانزات او فاسقهم واذا لم تكن
للصغير عمة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لام ثم
الى الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان لهؤلاء ولا يذهب النكاح
عند ابيه حنفية وفي الفتاوى الصغرى فان لم تكن عمة فاله
ذوي الارحام ثبت على الترتيب شرح النكاح لقطر بقاء
الحضانة وكذا في فتح القدير مثل اذا اخذ الرجل ولده من
مطلقة لتزوجه فاشتاق الى روية ولده لم يلزم
بارسال الولد اليها اجاب اذا سقطت حضانة الام واخذ
الولد الاب لا يخرج من روية اليها بل هي اذا ارادت ان تراه
لا تمنع من ذلك ويكفيها الاب من روية قاري الهداية وفي
الجمع لا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء انتهى ومثل في شرح
بانه لا فيه من الاضرار بالام بابطال حصتها في الحضانة وهو
يدل على ان حضانة الام اذا سقطت جاز له السفر وفي
الفتاوى السراجية مثل اذا اخذ المطلق ولده من حاضنة
لتزوجه لم يلزم له ان يسافر به فاجاب له ان يسافر اليه
يعود حق امه انتهى وهو صريح فيما قلنا وهي حادثة الفتوى
في زماننا من البحر الرائق في اخ الحضانة واذا اجتمع النساء
ولهن ازواج يرضون القاض حيث شاء لانه لا حق لهن بمنزلة
من لا قرينة له خزانة العقيق في الحضانة وهذا الذي ذكرنا في
حق الحضانة لذوات المحرم اذ لم يكن لهن ازواج فاما
ان كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها محرم من
الصغير لانه يلحق الحضانة له في زوج الام اذا كان اجنبيا

ويضون القاض حيث يشاء سخرت في النفقات خلقت
وهي ام ولد او امة او مكاتبه ولدت قبل الكتابة لا حضانة
لها وحولها من بالدله الرقيق اوله لا الحرة ولو ولدت بعد
الكتابة فلا اوله مينة المعنى في الحضانة غير كتاب النكاح
لم يذكر الص بعد العمات احد من النساء والمذكور في غاية
البيان وفتح القدير وغيرهما ان بعد العمات خالة الام لاب
وام ثم لام ثم لاب ثم بعدهن خالة الاب لاب وام ثم لاب
ثم بعدهن عمات الامهات والاباء على هذا الترتيب ولم يذكر
المصنف بنات الاخ في البين ان بنات الاخ اوله من
العمات ولم يذكر ايضا اولاد الخالة والعمه لانه لا حق لبنات
العمه والخالة في الحضانة لانهن غير محرم وكذلك بنات
الاعمام للاحوال بالا اوله كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان
والعمه احق من ولد الخالة وهو متساو لانه لا حق لولد الخالة
اصلا كما نقلناه من البحر الرائق في الحضانة وبعد ما استغنى
العلم وبلغت الجارية في العصبية اوله يقدم الاقرب
فالاقرب ما منخار في الحضانة في العقب الزوج لم يصل
الى المرأة فهي تقدر وحده عينا وتطلب من القاض التجهيل
وهو يقول وحده رتقاء وانما صريح قال ببربر النساء او
امرأة عدله فان قلنا ليت برتقاء اجله وان قلنا رتقاء
تركتها قال مردى من خود را بقاض او دود دعوى كرد كه
رتقايت و زن منكرست قاضى مرا و بر ناز نمايد باز قال
اگر دعوى عنت مى كند و از قاضى طلب حكم عنت مى كند نمايد
و اگر نه لانه لا حكم للمرتق المحرم حتى يسأل لانه لم يقول له
القاض فاسك كن معروف او تخرج باجسار قاعدية في النكاح
قال في حاشية في حاشية رابره يشوى بالغ واده انت و شوى

ثم لام

من القاعدية في النكاح



عنين انه به راجع طلب تاجيل وتفرق بوجوبه اجاب في
 علل محم وقال لانه لا ادري لعلها سترضي بزوجه اذا بلغت
 وليس في ابقاء النكاح عليها الى وقت بلوغها ضرر لانها لا
 تحتاج الى الدمل ولا يخاف فوت حقها في هذه المدة فاجاب
 في النكاح **كتاب العتاق** والحمل يعتق بعنق لقة وصرح
 اعتاقه ولا يعتق امه به والد له يتبع امه في الملك والرق والحرية
 والتبدير والاستيلاء والكفاية وولد الامه من سبها هو ومن
 زوجها ملك سبها وولد المغرور حر بقيمة ملحق بالحر قيل عتق
 رجل اعتق عبده وولد له قال له لولا الاثر يا ياربي العبد
 اي ثوب شاء المولى قاضيهما قيل فصل فيما يقع به العتاق
 اذا لم ينو خاتمة زوجه اي ام وولد له فجات بولد وهو
 في حكم امه لان حق الحرية يسري الى الولد كالمدة ببر الا ترى
 ان ولد الحر يولد له القنينة والنسب يثبت من الزوج
 لان الفرائض له وان كان النكاح فانه اذا الفس ملحق بالعتق
 في حق الاحكام ولو ادماه المولى لا يثبت سببه منه لانه تابع له
 ويعتق المولى وتصير امه وولد له لا قراره به اية الاستيلاء
 ولو قال حل جاريته هذه مني او قال في بطنها من ولد فمضى مني
 فاسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه تصير امه وولد
 له وان لم تستبين لا تصير امه وولد له عندنا قاضيهما في الاستيلاء
 لان كان العتق في المرض وعليه دين فانه كان مستغرا لقيمة
 ولا مال له سوى العبد او له مال اخر لكن الدين مستغرا لماله
 فاعتق يسرى في جميع قيمته للفرق بين الوصية لان الدين
 مقدم على الوصية الا ان العتق لا يكتمل النقص فنجب السعاية
 من البديع في فصل بيان حكم العتاق من كتاب العتاق وفي مجموع
 التوازي لعمده انت حر بعد موته ان لم يشرب الخمر فاقام
 قال

وإذا أراد جارية لست بشيعة
 فإذا جارية لست بشيعة
 وانكاح فانه خاتمة
 مكره

ولا مال له سوى العبد او له مال اخر لكن الدين مستغرا لماله
 فاعتق يسرى في جميع قيمته للفرق بين الوصية لان الدين
 مقدم على الوصية الا ان العتق لا يكتمل النقص فنجب السعاية
 من البديع في فصل بيان حكم العتاق من كتاب العتاق وفي مجموع
 التوازي لعمده انت حر بعد موته ان لم يشرب الخمر فاقام
 قال

شرب الخمر قبل ان يموت بطل عتقه وان رفع الامر الى الخ
 بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر واسحق فيه العتق ثم شرب الخمر
 بعد ذلك لم يرد في الرق وكم قال العبد انت حر على ان
 لا تشرب الخمر فهو حر يشرب الخمر او لم يشرب نانا خاتمة العتق
 الثالث من كتب العتاق رجل قال لغيره جاريته هذه لك
 ان تعتقني عبدا فلانا فقبل فلان ذلك وقبض الجارية
 لم تكن الجارية ملكا له حتى يعتق العبد من الامر لانه ملك الجارية
 بازاء عليك العبد من في ضمن العتاق والتملك اذا كان في
 ضمن الفعل لا يتم الاستحصال ذلك الفعل وما لم يوجد عليك العبد
 لا يتم تملكك الجارية قاضيهما في فصل العتاق من غير عب
 اخذ مولاه في موضع حال فقال له انت اعتقتني والا
 قتلتك فاعتقه مخافة القتل فانه يعتق ويسرى في قيمة
 مولاه لان المولى كان بمنزلة المكره من عبده والمكره يرجع
 على المكره قاضيهما في اواخر الفصل الاول من كتاب العتاق
 ولو بعث غلام الى عبده وقال له اذا استقبلك احد فقل
 انا حر فاستقبله رجل وقال العبد انا حر ان كان المولى قال
 له حين بعته سميتك حر فاذا استقبلك فقل انا حر فقال
 العبد لم استقبل انا حر ان لم يكن المولى قال له سميتك
 حرا وانما قال لم استقبلك احد فقل انا حر فقال العبد لم
 استقبل انا حر يعتق قضاء وما لم يقل العبد انا حر لا يعتق
 كما لو قال لعمده قل انا حر لا يعتق ما لم يقل انا حر ولو قال
 لغيره قل لعملي انك حر او قال انه حر عتق للمال قاضيهما
 في الفصل الاول من كتاب العتاق رجل قال لغيره اليس
 هذا حر وانشا الى عبده نقة في القضاء رجل قال لغيره
 احر او لم يحره عتق عبده وان كان امانة من الخمر المبرور

مسألة تملك

ولا مال له سوى العبد او له مال اخر لكن الدين مستغرا لماله
 فاعتق يسرى في جميع قيمته للفرق بين الوصية لان الدين
 مقدم على الوصية الا ان العتق لا يكتمل النقص فنجب السعاية
 من البديع في فصل بيان حكم العتاق من كتاب العتاق وفي مجموع
 التوازي لعمده انت حر بعد موته ان لم يشرب الخمر فاقام
 قال

عتق

رجل قال عبيدي احوار وعلم سره
عقبت عبيده وان كانوا مائة
في الفصل الاول من عداق الخاتمة

رجل قال كل مال حوله عبيد فقال له الم الم العتق لا يعقوب
فيما لا يقع به العتق الخاتمة ولو قال اسم عبيدي حرم و ما
يا ح لا يعقوب ولو دعا به بالقائمة يا انا و يعقوب و جيزت اوايل السرى
لمت ب العتاق رجل اشهد ان رسم عبيده حرم و دعا يا انا
يعقوب لانه دعا به يعقوب قاضيا في العتاق ولو اختلف
المولى والمديرة في ولد فقال المولى ولدته قبل التدبير
فمورق يعقوب وقالت هي بل ولدته بعد التدبير فهو مدبر
فالمولى قول المولى مع يمينه على علمه واليمين بينة المدبرة
لان المدبرة تدعى سرية التدبير الى الولد فيكون مكانه القول والمولى مع
قوله مع يمينه ويكلف على علمه لان الولادة ليست فعلة واليمين
بينة المدبرة لان فيها اثبات التدبير ولو كان التدبير يعقوب
فقال المولى للمعتقة ولدته قبل العتق وهو رقيق وقالت
بل ولدته بعد العتق وهو حرم فيه الحال ان كان الولد في
يدها فالحقول قولها وان كان في يد المولى فالحقول قوله لانه
اذا كان في يدها كان الظاهر شاهد لها وان كان في يده
فكان اوله ما كان الظاهر شاهد له على كل حال فكان القول
قوله بدائع في فصل حكم التدبير كتاب التدبير دبره ثم
حين لا يبطل التدبير بخلاف ما اذا وصى بالانثى ثم حين حيث
تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق حتى لم يبطل بالاكراه
خارج بخلاف الوصية والجنون لا يبطل المعلق بترديه في كتاب
العتاق واذا تزوج الرجل امه رجل فولدت له ثم اشترى
او ملكها بسبب اخر صارت ام ولد له لانه ملكه حاربه و
له منها اثبات النسب فتعبر ام ولد له قياسا على ما اذا اشترى
لم ينفك عنه ولو اجد في الفصل السادس من كتاب التدبير

بغير اسم وكذا الوصية
بالفارسية ازادتم دعا

ومن ملك دار حرم حرمته عتق عليه قال
صاحب الاصلاح والايضا في شرح الفرائض
ودونى للارحام الرحم المرحم اولاد الرجل
واولاد ابويه وهم الاخوة والاشوات
واولاد الاخوة والاشوات وان سفلوا
واياؤه واجداده وجداته وان سفلوا
واول بطون من بطون الاحداد والجدات
يعني الانعام والعتاق والاشوات الخالات
وانت على الملقى في العتاق مخصصا كذا
في سدد على الفرائض

اذا وصى به لانيك ثم جن
حيث تبطل الوصية
والجنون لا يبطل المعلق

رجل فخر بانه فولدت ثم اشترىها لا تعبر ام ولد له انما هي انا
اشترىها المولى عتق الولد كتاب الجنينة والبعضة فظهرت في اواخر
الفصل الثالث من العتاق ولو اعقبت شريك خطا عتق الا ارج
فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فانه للشريك ان
يتصرف فيه بهذا التفريقات او استغناه او ضمن المقتضى مورا
الى حال كونه المقتضى مورا عنه فخطا لا يعبر الام ولد لها
بعض العتق والسعاية فغير الخطا والولد للمعتق من الاصلاح
في باع عتق الايضاح ولومات اقدم قبل ان يتبين الشريك شيئا فلا يخ
اما ان مات المقتضى او الكسبت وان مات العبد ضمن المقتضى
في الحكم الرواية لان قضاء الخلاف شرع بغير الغائب فلا يخط
بهلاك محل التدبير محاله هناك العقب و في رواية لا يضمن المقتضى
لان قضاء وجب لاجل نيل المالك ولذا لا يتم الا بالتميز من العقباء
وعند عدمه وقد تعدد النقل الى الضمان فلم يكسب الضمان وعندنا
الضمان واجب حتما لانه يتكامل بالتميز بالمقتضى لا عتاق وسابقا
عليه فان كان للعبد كسب رجع باضمن المقتضى فيه لانه كسبه فبالكسب
باداه الضمان عز وقت العتق فصار مكاتبه عز وقت
العتق فكان اخذ السعاية بعد موت العبد يستغناه ليدل
الكتابة لا انشاء لعقد الكتابة فجاز له وصار كماله كان
العبد كله له فاعتق نصفه ومات وهل للسكينة ان ياخذ
في التدبير فتركه نصيبه مكاتبه واخذ السعاية بمنزلة استغناه بدل
والاستغناء بدل الكتابة لانه تركه المكاتب جائزه قال عامة مشايخنا
الكتابة مع ذلك وظاهر اطلاق محمد رحمه يدل على هذا فان قال للمعتق
ضامن لنصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفضل بيننا اذا
ترك كسبا او لم يترك واما اذا مات المقتضى والعتق في صحة
يؤخذ الصانع في حاله والمقتضى في عرضه فعند هذا لا يجب

فمن اشترى العتق من غيره
على العبد وقال له مكاتبه

بلغ

شيء على ورثة في مال له عند الموت في مال وهو ربه عليه
 يوسف واما اذا مات الساكن فلو رثته من ماله او العتاق
 او الضمان او السعاية لانهم كانوا في مقام مورثهم فافترس
 بعضهم العتق وبعضهم الضمان فكلهم ذلك في روى الحسن بن جعفر
 ليس لهم الا الاجتماع على احد هما لان التسليم بمنزلة الكاتب
 عنده ولو كان كاتب عبدا ثم مات ليس للورثة الا الاجتماع على
 الاعناق او الضمان وكما لو كان المورث حيا ليس الا الاجتماع
 احد هما فكذا ورثته وجه ظاهر له ربه ان ملكه كل واحد من
 الورثة متميز عن ملك الآخر فتعطين احدهم لا يفرز الباقيين
 لانه اذا تفرق الملك صار كعبيد بين جماعة اعتق احدهم نصيبه
 وصار كالغائب وغائب الغائب ليس للمالك ان يعينه
 كل واحد بعضه ولو مات كان لورثته فكذا هذا في المخطط الاخرى
 في باب عتق المملوك بين الشركاء لمحض او بغير القيمة في الضمان
 والسعاية يوم الاعناق لانه السبب محاذ الغيب وكذا حال
 المعتق في اليسار والاعسار حتى لو كان مورثا لم يعتق بغير
 ولم يسطر بالعسرى الطارى وان كان معسرا حتى قال عتق ليس
 بسبب للضمان فلا يجب فيه بعد كافي في باب عتق بعض العبد
 ثم المجترى بالقبض هو ان يملكه في مال قدر قيمة نصيب الآخر
 لا يسار الغنى لانه يعتدل النظر في الجانبين لتحقيق ما قصده
 المعتق من القربة والصال بدل حق الساكن اليه هداية في
 باب العبد يعتق بغيره وذكر في العيون وهو المختار ان
 المورث في ضمان العتق من يملك ما يباي ويصف العبد المعتق
 سوى المنزل والخدم ومتاع البيت وشباب الجدة كافي
 في باب عتق بعض العبد قال عتق ام الولد ينكر ينكر
 المملوك كعتق المحارم ينكر المملوك ببيانه ام الولد اذا

وتفضل كما شهد بان الخدمة وهي الخدمة التي
 معروفة بين الناس من غير العتق

ارثت وعتقت بعد الحرب بغير العتق المورث لم يثبت
 وشتر المورث فانها تعود ام ولد له وكنه لو ملك ذات
 رحم محرم وعتقت عليه ثم ارثت وعتقت بعد الحرب ثم
 سببت فاشترى ما عتقت عليه في القامه بينه كتاب العتاق
 ولو اشترى على جارية قد ولدت منه من بيت لراثة غيره لغير الجارية
 ام ولد له ليس له ان يبيعها ولا ان يبيع البنت وان زوج
 الجارية رجلا فولدت بنتا غير الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت
 لانها ولدت من بنته ما صارت ام ولد له بعد الشرائع في ضمان
 في الاستيلاء **في عتق المريض** قال ابن من مرض فمات
 فقتل لا يعتق ولو قال ابن من مرض فمات فقتل لا يعتق
 في عتق المريض **في عتق حرة** حرة ورثته ورثته الورثة
 قبل موته قال ابن لا يبي في شيء كاتب في حرة ولا مال
 فاقرب بعض بدل الكتابة جاز في الثلث وليس في ثلثي قيمة
 بخلاف ما بانها اجنبي ثم اقرب بعض ثمة حيث يصح من كل
 ماله كذا وفيه شبهة الا انه قال في البيع لو اقرب بعض
 ثمة صدق له لا دين عليه واية جنة في بيع المريض
 واقرباه من المحل المزبور **في رجل مات وترك عبدا وولده**
 دين محيط برقبته فاعتقه الورثة لا ينفعه فان بيع في
 الدين يبطل عتقه وان ابراء الزاماء الميت من الدين
 او تبرع اجنبي بقبضه ودينه ينفع عتقه فانه الفقه
 لانه الدين في الفقا **في الاستيلاء** واما اذا اقرب حرة
 من امته قد ولدت منه فانها تصير ام ولد له ويكوز عتقها
 من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان اقرب له
 في حرة ان كان معها ولد فكذا كذا الجواب ونصير الجارية
 ام ولد له وعتق من جميع المال وان لم يكن معها ولد لم

قصص

اقرب مرضه بقل بعينه لا امراته ثم حرره
 فلو صدق الورثة بطل عتقه ولو كذبوه
 عتق في الثلث في المحل المزبور

يصح الاقرار بالاستيلاء على القتر وحيد حتى تعقق ثلث
أمال من الخيرة البراءة في مسائل أم الولد من كانت العاق
ولو أقر أن أمه جلي منه ثم جاءت بولد لستة أشهر ثبت
نسبه منه لأن الدعوة صادقة ولما هو جدي وأخ البطن
وإن جاءت بلاكثر من ستة أشهر لم يلزمه الغيب لأن الم
ينتقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعد ما خلا
تصح الدعوى بالنكاح وله حرم عليه: وطنه وأم ولده باز
وطنا أبوه أو ابنه أو وطنه هو أم أو ابنته أو خجاءت
لا يثبت النسب **لستة أشهر لا يثبت النسب إلا بالدعوة لأن الفرائض قد**
انقطع بالحكمة المؤقتة ولم يوجب العدة فصالح فرائض
النكاح لا يثبت مع الحرمة المؤقتة ففرائضها أولى والنسب
به وإن الفرائض لا يثبت إلا بالدعوة ولو مات بعد أو
اعتقها ثبت نسب ولها إلى سنتين من يوم الفراق
لأنها معتدة والفرائض تبقى ما بقيت العدة ولا يمكن نفقة
تأكد فرائضها بالحرمة بدليل لا يمكن نقل العدة بالتزويج
فالتحقق بفرائض النكاح من الولادة والقوة ولا كذلك
تدل العتق والنسب متفوع من الفرائض منتزع عنه فثبتا
بناكده ويضعف بضعفه فلا يمكن نفقة بعد ناكده كما لا يمكن
قطع فرائضه وله حرم عليه بالحيض والنقاس والأحوام
أو المصوم ثبت النسب من المول لأن لم يحرم الحمل إنما حرم
الفعل منه فلا يثبت في الفرائض محام في النكاح من الحمل للحديث في
باب أم الولد باع الحاكم فولدت عبد المشرقي لأقل نصف
عام وكانت عند البائع تمام عامين صحت دعوى البائع وبطل
البيع وبعد عتاق الولد لا تصح الدعوى وتصح بعد عتاق
الأم لأن الولد هو الأصل وكان ابنه ويرد حصته إلى أمه

التزم إلى المشتري ما لم يكن له من المشتري لأقل
 من نصف حوله ويكونا من البايع أكثر من عامين لم يحصل
 القطع يكون العلق عند البايع وإن اشكل باجاءت عند
 المشتري لأكثر من نصف عام وأقل من عامين حذفت
 البيع لا يثبت إلا بتعديق المشتري وإن لأكثر من عامين
 لا تصح إن كان المشتري وإن صدق تصح الدعوة ولا يبطر
 البيع حلالا على الاستيلاء بالنكاح وإن زني دعوى النسب
 من كتاب الدعوى كل مملوك ثبت نسب ولد له أمه يملكها
 أو يملك بعضها كانت أم ولد ثبت نسب ولد له أمه
 وكذا الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى نكاح أو وطن
 بشبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولد له أمه يصير أم ولد له
 وعندنا وإن ملك ولد له من عتق عليه وإن ملك وإن ملك
 ولد الرأب من غيره يكون مكاله وإن يبيعه قاضين في فصل
 في الاستيلاء في العتق وطى جارية أبيه فولدت من لا يجوز
 بيع هذا الولد ادعى الداهي الشبهة أو لآلانه ولد له من عتق
 عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كمن زني بجارية
 غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وإن لم يثبت
 نسبه منه من البحر الرابح في نكاح الرقيق في جارية أبيه
 أو أمه أو جده أو جدته فولدت ولد أو بنت من عتق
 في العتاق ولو زني بجارية فجاءت بولد ثم اشتراها لا يصير
 ولده لآلانه أمية الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه
 بخلاف ما إذا وطئها ثم ملكها ثم جاءت بولد فختارات التوال
 في الاستيلاء رجل زوج أمه من عبده فجاءت بولد ثم ادعاه
 المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق بأقراره بالنسب
 في المولى لا يثبت النسب منه ولا يملكه فاختارات التوال

[illegible]

الاستيلاء بغيره فلو كانت ملكة الولد يفتق
 عليه وان لم يثبت النسب بغيره في العتاق الاب اذا وطر
 جارية ابنه نجاسة بولد فادعاه يثبت نسب منه لان
 الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لانه ليس
 بحاجة اصلية له اذا كان الاب حرا مسلما وان كان الاب
 ميتا يثبت من الجدة ايضا وكذا الاب وورقه بمنزلة مودة
 مختارات النوازل والاستيلاء **ط** اقر قبل موته بشهر
 جارية حامل منه فاسقطت بعد موته باربعة اشهر سقط
 مستبين المخلوق بكما له صار من ام ولده فثبت في باب الاستيلاء
 من العتاق رجل قال ان كان في بطن جارية بيتي غلام فهو مني
 وان عانت جارية فليست مني قوله ولد الاكل من ستة
 اشهر ذكره صام انه ثبت منه غلاما كان له جارية لا الان
 لا يعلم في بطن الحامل قاضيا في فصل فيما يتعلق بالتمكاح من
 المهر والولد من كتاب الدعوى ومن قال لامته ان كان في
 بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي
 ام ولده وقاية في ثبوت النسب ذكر في الكاخر ومن
 قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت
 وشهدت قايمة على الولادة يثبت النسب منه وصارت
 ام ولده هذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار
 فان ولدت لست اشهر فصاعدا لا يلزم لاحتمال انها
 جعلت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها الولد نقل
 حاشية من شهر الوفاة للمولى الشهير بغيره كمال في ثبوت النسب
 قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة
 على الولادة لاقبل من ستة اشهر من اقر مني ام ولده غير
 في باب ثبوت النسب ولكن ينبغي كسب ما عرف من غير

من باب البينة في المحظوظ
 غير صحيح مسلة
 من بين الثقلين وبين قوله هذه حال

اذا قال اني مملوك في الحلف ولد او قال ان كان بها مملوك فهو مني
 بلفظ التعقيق اما اذا قال هذه جارية مني بلفظ الولد وانجاست
 به لاكثر من ستة اشهر في سنين ينفية به صريح في الاجناس
 في كتاب العتاق غايه البيان في المهر باب ثبوت النسب
 من كتاب الطلاق كومات رجل عن ام ولد فجيءت بولد
 ما بيننا وبين سنين ونفاه الورثة لم يثبت نسب البيت
 في قول الجعفيين وهو لم يثبت الا بشهادة شاهدين الا ان
 يكون حلفا فاقبل فيه شهادة امرأة ولو اقر به الورثة
 يثبت نسب منه وورثته ومنهما تقبل في جميع ذلك شهادة
 امرأة مسلمة فان كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة
 امرأة كتابية وان كان المولى مسلما ولم يولد كتابية لم تقبل
 فيه الا بشهادة امرأة مسلمة فوانه الاكمل في نفى النسب
 من كتاب الدعوى في **المكاتب** رجل قال لكتابتك وميت
 مالي عليك لك فقال المكاتب لا تقبل عتقك والمال عليه لان
 ميت الدين فمخ عليه له من غير قبول فترتد بالرد ولكن لم
 يظهر الرد في حق العتق لانه لا يقبل ونظير في حق بدل الكتاب
 ملتقات من كتاب الرهينة واد استحق الكتابة او كان زيوما
 فرد لم يبطل العتق فوانه المقتنين في المكاتب ولد قال وجد
 المولى البطل استوفى او رصاصا لم يعق بخلاف الزيف و
 المستحق فان كان القاضى قضى بعتق في استوفى عتق ويرجع
 المولى عليه ماله من المهر الزبور المكاتب كالمأذون في جميع
 التصرفات ويمنع من الزعمات الا ما جوت به العادة وله ان
 يسافر وان شرط المولى ان لا يخرج من البلد ويزوج الا بغير
 العبد فان لا يزوج ويكاتب عليه من المهر الزبور للمكاتب
 ان يبيع ويشترى لانه صار مأذونا في التجارة والبيع والشراء

من باب البيارة ولا يجوز بيع ما لا يملك بالبيع الا بما
وبالنقد والنسبة في قول ابي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما
يتفاهن الناس في مثله وماله لهم والدنا ينفذ بالنسبة
كالمكيل بالبيع المطلق في مسائل كتاب الوكالة وله ان يبيع
ويشتري من مولاه لان الكاتب فيما يرجع الى مساكينه ومنافه
كالحر فكان فيما بمنزلة الاجنبي فيجوز بيعه من مولاه منه كما يجوز
ذلك من الاجنبي لا يجوز له ان يبيع ما اشتراه من مولاه من جهة الا
ان يبيع من ذلك المول فيما اشترى منه لان بيع المالك يبيع
امانة فيجب ضمانه عن الحيانة ويشبهه الحيانة ما امكن
وكسب الكاتب مال المولى من وجهه فيجب ان يبيع من وجهه
الشبهة ولا يجوز له ان يبيع من مولاه درهمين لانه يعقد
الكتابة صارا حتى يملكه فصار كالاجنبي في المعاوضة المظنة
وكذا لا يجوز للمولى ذلك ما بيناه بدائع في فصل ما يملك الكاتب
واذا كاتب مدبرة غير جاز لانها باقية على ملكه كام المولى
فان مات المولى ولا مال له غير ما كانت بالحيارة بين ان يبيع
ثلاث قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
يسعى في الاقل بلا حياء وقال محمد يسعى في الاقل ثلثي قيمتها
وثلاثي الكتابة والصحيح قول ابي حنيفة لان بالتدبير عتق الثلث
منها غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فبها والم -
يتناول التدبير واذا مات المولى وما تخرج من الثلث عتقت
وستطلعت عن السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحرة بالتدبير
والسعي اذا استحق الحرة من جهة اخرى بطلت عنه السعاية
مضمرة شرح الفدرى في احوالكاتب وقر قال لبعده
انت حرة على ان تتخذ مني اربع سنين فقبل عتق وعليه ان
يخذ ما اربع سنين فان مات المولى قبل الحرة بطلت الحرة

لان شرط الحرة ان يكون المولى حيا على قول ابي حنيفة وابع
يوسف على العبد قبة نفق وقول محمد عليه قبة حرة منه اربع
سنين ولو كان خدام سنة ثم مات المولى فقبل قول ما بعده
ثلاث اربع قبة نفق وقول محمد عليه قبة حرة منه ثلاث
سنين وكذا لو مات العبد وترك مالا لا يقضي له لاه
في ماله بقية نفق في قوله ما وعي قول محمد يقضي بقية الحرة
شرح الطحاوي للابن حنبل في اوائل كتاب العتاق اذا قال
له اخذ من ماله سنة فانت حرة فانت بعينهم قبل تمام السنة
لم يعتق في فصل شرط الركن من عتاق الكلب اربع ولو قال
الرجل لبعده انت حرة بعد موتي على الف درهم يعتبر قوله
الموت في ظاهر الرواية واذا قبل العبد بعد الموت قالوا
لا يعتق الا باعتاق الوارث ولو قال انت حرة على الف
درهم بعد موتي يعتبر القبول للحال واذا قبل بغيره
ولا يلزم المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يوجب
على عبده مالا فاضمان في فصل التعليق والاضافة كتاب
العتاق في الله وبرقته فذهب عقلة فالتدبير على حاله
لو في التدبير معنى الوصية بخلاف ماله اوصى ببقية لرجل فحن
فانت تبطل الوصية والفوق ان التدبير كمثل معنى التعليق
لا يبطل بجنون وكذا لا يبطل برجوع خلاف الوصية وله ان يجاز
تدبير المكره لا وصية جامع الفصولين في كتاب العتق من احكام
المرضى والمفيدة كما اذا قال انت حرة من مرضي هذا او سقوي
هذا فانت حرة وكذا كانت ان قتلت فانت حرة وان غرقت
فانت حرة واذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق واذا مات
من يعتق في اخر جوفه رجاء جنانية غاية البياض في احوال التدبير
طحاوي ولو قال انت حرة قبل موتي بشرط فليس بمدبر ولا

كما يقتضيه قوله **وإذا كان** **عقدا** **لأنه** **أشبه**
 العتق إلى وقت وهو شرط قبل موته وإنه لا يمنع البيع وعندهما
 ليس بمدر مطلق فجاز بيعه ثم إذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه
 لأنه صار مدبر مطلقا والكثير من الشيوخ على أنه يجوز وهو الأصح
 ثم إذا مات المولى بعده بشره فعند أبي حنيفة وعنه
 ما يورثه عتقه إلى ذلك الوقت فيصير حاله فانه كان مملوكا
 في ذلك الوقت يقتضيه جميع المال والأخوة الثلث وعندهما
 يقتضيه الثلث ماله غير مستند وعند الشافعي إذا مضى شهر بعد
 البيع عتق في الحال ولو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق
 بالاجماع إذا مضى الشهر المدبر إذا قتل خطاء واخذ المولى
 قيمته ثم مر أن يشترى عبدا هو فديته فيقتل حكم العبد
 الأول إلى بدله قاضيا في مسائل شرط الوقف من كتاب
 الوقف ذكره على طريق التنظير **كتاب الولاء الطهرية**
 وولاء العتاقة للمعتق أو لعبد ولا يجوز لعبد فولاء العبد
 للابن لأنه عصبة فإزادات الابن لا يجوز وللاء العبد إلى أبيه لأنه
 عصبة لا عصبة تارة فإزادات الوالد العبد الثالث من كتاب
 الولاء ولو مات رجل واختم رجلان في ميراثه لا وراثته
 له وأقام كل واحد بينة أنه اعتق الميت وهو يملك وإنه وارث
 لا وراثته بغيره ولم يوقت البينة وقتا قضى بالميراث
 بينهما لأنها استويا في الدعوى والحجة ولم يتبين القاضي
 يكذب أحد البينتين لجواز كل واحد من العريقتين عاين ثبوتها
 بطلاق له أداء الشهادة وهو التصرف في العبد واعتاق العبد
 بعد ذلك والشهود به مما يحمل الاشتراك فقصي بينهما نصفان
 كما في الأسلاك هذا إذا لم يوقت البينة فإزادات وقتا و
 وقتا أحدهما سبق لأسبقهما وقتا اعتبارا للثبات بالبينة

ثلثة من الذكور لا يرثون بالولاء
 ذوى الأرحام والزوجة والأخ من الأم
 وللاء خزانة الفتاة لا إلى الميت

ولو ترك أبا مولاه وابن مولاه
 كان الولاء للابن ويلحق بالولاء
 شرارة المولى في العتاق

بالثابت عيانا أو بغيره **كتاب الولاء** **العتق** **أولاً** **وأقام البينة**
 أنه اعتق الميت وهو يملك وقضى القاضي ببينة ثم جاء المدعي
 الآخر وأدعى وأقام البينة أنه اعتق الميت قال القاضي لا يقضي
 للثاني ولو جاء معاً وأدعى وأقام البينة على أحدهما قضي
 بالولاء بينهما من الميراث البرماني في الولاء المعتق من زوجة
 نفسها من معتق قوم قتل هذا الوجه الولاء للمولى الأب لا لغيره
 لما نبأ في الولاء لا يورث كل جانب وللاء عتاقه والأب هو المولى
 في الولاء فكانه الأثبت من جانب الأب أو في شرح المنظومة
 لابن الشحنة لو اعتق مسلم ذمياً أو من مسلم فولاء المعتق
 منها للمعتق لما قلنا إلا أنه لا يرثه لأنه أم شرط الأثر
 وهو أن لا يملك قال عليه السلام لا يرث أهل ملتين شيئاً
 وقال عام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز
 أن يكون الولاء ثابتاً لثان من ولا يرث لأنه أم شرط الأثر
 به على ما ذكره حتى لا سلم الذم منها قبل موت المعتق ثم مات
 المعتق يرث به لتحقيق الشرط وكذا لو كان للذم الذي هو
 معتق العبد المسلم عصبة من المسلمين بانه كان له علم مسلم أو
 ابن علم مسلم فانه يرث بالولاء لأنه الذم يجعل بمنزلة الميت
 وإن لم يكن له عصبة من المسلمين يورثه الميت كما لو كان
 عده مسلم بين مسلم وذمى فاعتقاه ثم مات العبد فنصف
 ولأنه للمسلم لأنه المسلم يرث المسلم والنصف الآخر لأقرب
 عصبة الذم من المسلمين إن كان له عصبة مسلم وإن لم يكن يورث
 إلى بيت المال بداعي في أويل كتاب الولاء **كتاب الولاء**
 قال من حلف رجلاً بالطلاق والعتاق قال بنية نية المالك
 سواء كان ظاناً أو مطلقاً وإن حلف بنية نية المالك
 قال من حلف رجلاً بالطلاق والعتاق قال بنية نية المالك

يرد

يحمل الثواب للحالف بذكر الله تعالى
وهو صادق على وجه التعظيم
وروي في كتاب الدعوى

خطأ الاعراب في اليمين

اذا قال احلف لا فعلر كذا
عندنا ثمين نوى او لم ينو
والاصل ان الحلف بالله
هو مشروع المهود وبجيزه
محظور فنصف اليه عند
الاطلاق مصفى من المنطوق
في ادراكنا الايمان في فعله
حلالا لا صيا به التلثه بجمعهم

رجل رجلا والمالحف من الله بيمينه خالو وان كان طاميا
فاليمين بنية الذي استخلفه اذا كانت اليمين بانه قاعدية في الالاف
قال وله قال بانه وسكن الهاء او نعبها او رفعها يكون يمينا
للخطا في الاعراب لا يمنع صحة اليمين من الحمل المشهور في القضا
لو قال ان فعلت كذا فانا بيمين من القراة او القبلة او العروة
او صوم شهر سفاه فاكل يمين هو المختار فينبض كركه
نوع الفاظ اليمين من كتاب الايمان وله قال هو يهودي او نصراني
انه فعل كذا وحسن لزومه الكفارة ومن كفره اختلاف الشيخ
قال شمس الائمة السرخسي ان عقده يمينا يكون يمينا وان اعتقده
كفرا يكون كفرا وله قال اننا شرعنا المجوسي ان فعلت كذا فمديون
وكذا قال اننا شريك اليهود او شركي الكفار ان فعلت
كذا فقبض كركه من الحمل المشهور ان فعلت كذا فامراة طالق
وليس له امراة فتزوج ثم فعل لا تطلق بترابيه في المنقولات
من الفصل الثالث من كتاب الايمان وله قال كل امراة امكرا
فهي طالق ان دخلت الدار او قدم الدخول بيتنا وول من في
ملكه لا من يملكه لانه حقيقة الحال لما ترقاذا وجد الشرط
طلعت من مكانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال
صدق في التعليق فتطلق من مكانت في ملكه باعتبار الظاهر
ومن سلكه باقراره كانه في باب اليمين في العتق والطلاق
من كتاب الايمان قال الكرجي دستوري نه ان شهر بدم فانت
طالق ثم استاذننا فقلت دستوري اوم كه بردي ده روز
زيادت في قديم ولم يبي اكثر من عشرة ايام لا تطلق لانه
المخوف عليه هو الذنا بغير اذن والذنا به ههنا كان باذن
فاما المكث مناك اكثر من عشرة ايام فليس بدخل في اليمين
قاعدة من كتاب الطلاق قال الكرجي نه ان شهر بدم فانت

ان يخرج من البلدة ما حده الى وطنه وذكر في غنائق الزوال
مسندته لعل على الكرجي من البلدة يكفى قال وانما جرح
الزوجان فقال الكرجي ان شهر بدم فانت طالق ان شهر بدم
من ازا دخرج من البلدة ثم رجع لا يعتق قاعديه في الايمان
رجل حلف وقال انه رين ده بنا شتم نخرج باهله ومساو ثم
وسكن كانه حاشا وكذا كل فعل يمين لا يبطل اليمين
فيه بالبر ما صنفنا في المسكن من الايمان رجل قال لا سنفق
فلاننا من ده دل اري فنفوترة بترابيه يمينه وان ترابيه فترابيه
ولم يمين عليه فاستنما في فصل في الدخول في الايمان
الحلف في النكاح والطلاق قال اجنبية راكفت از تزوجت
عليك امراة فهي طالق او قال فانت طالق فتزوجها
ثم تزوج عليها امراة لا تطلق لانه ولا تملك لا التعليق
لم يصح لانه ليس تعليقا بالملك ولا بسبب الملك قبل فلم
لا يصح التعليق قلنا لانه لا يتعلق بالملك لا التعليق لتجوز لانه
التعليق منع المنع عن التجوز اصله تعليق القيد بل الجبل قبل
الشرط ههنا التزوج والتزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها
وكانه التعليق بتزوجها ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة
لا دخل له في الشرط الا ترى انه لو قال لا جنبية دخلت
الدار فانت طالق لا يصح التعليق ولا يصح معنى ان تزوجك
ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بد له من سبق النكاح
لما قلنا كذا امهنا قاعدة في الايمان وكذا في طلاقها قال
لا جنبية ان طلقك فعدي حريص ويصبر كانه قال ان تزوجك
وطلقك ولو قال لولا ان طلقك فانت طالق ثبت لا
يصح ولو قال لمنكحة نكاحا فانه ان طلقك فعدي حريص
عند الطلاق لا يصح من اية في نوع في تعليق بالملك من كتاب

لا شئ

الطلاق رجل يعلم انه كاذب حلف بطلاق رجل امرأة يتزوجها
ولا يدري انه كاذب بانها وقت اليقين او لم يكن فستزوج امرأة
لم يحث لانه شك في صحة النكاح فلا يحث بان شك تاما جاز
في الفصل السابع عشر من كتاب الطلاق قال في حلف او قال
في حلف بالطلاق انه لا افعل كذا ثم فعل طلقت وحنت وان كان
كافيا عاود في الحلف ان لا يقول بصدق ديانة لانه يعلم بل ادب
ان يقول لا يصح بديار به فيما يكون عينا من كتاب الطلاق الايمان
في حلف الفعل ولو قال اشهدك اللهم او اشهد ملائكتك
ان لا افعل كذا ففعل يستغفره ولا تلزمه الكفارة بخلاف
اشهد بالله او اشهد مسلما في نكاحه ان فعل كذا وفعل لا يجب
عليه شيء الا اذا نوى ان ما اذاه من الحلف فحان لم يكن حقا كان
قال ان فعل كذا فهو كافر نذر به فيما يكون عينا من كتاب الايمان
حلف لا يدخل دار فلان يراو به نسبة السكنى بدلالة العادة
وهي ان الدار لا تعادي وتبخر كذا انما بل لبعض ساكنيها الا
ان السكنى قد يكون حقيقة وهو ظاهر وقد يكون دلالة بان يكون
الدار مكانا لا يتمكن من السكنى فيها فيجوز باله حلف في دار
تكون ملكا لفلان فلا يكون هو ساكن فيها سواء كان غيره
ساكن فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديري وهو الملك
صرح به في الحائنة والظاهرة لكن ذكر شمس الدين انه غيره لو كان
ساكن فيها لا يحث لانقطاع النسبة يجعل غيره در عز
في باب حلف الغفل ان دخلت دارا حتى فلكذا فكن الا ان
دارا اخرى ودخلت الحديثة ان كان الحاصل غنيظا لحوضر الدار
لا يحث وان غنيظا من الاخر يحث وان لم يتبعين واحد حث
عند الامام ومحمد رحمهما وان دخلت الدار التي كانت للاخر
عند اليقين وهي ملك الاخر الا انه لا يسقط حثه من حلفه

ان من ملك بعد الحلف به بغير ما وجب من الاخر وتحولت ميراث
ان بعد القسم لا يحث ان قبلها فلكذا في الاصح وان كان
على الاخر الميت دين مستغرق يحث في الخامس والعشرين من
ايمان بالبرائة به ان تجانن ثم انه رايه حين نذر خانه بدكري
فرجنت حلفا اجازت كرهت واندر آمد قال في الواضحات
ان كانت الكراهة من المرأة سقطت بمبذ بالبيع وان كان الحامل
على اليقين من البيت حثت وتكون الاضافة الى المرأة للتعريف
عنه في الايمان ذكر في النوازل لو قال لا بعد ان سرقته من
مال شيئا فانك طالق فسرق منه اجرة ان كان الحالف بخلاف
بهذا المقدار يحث والافلاروي ان حمله عن هذا فلم يجب
مثل ابو يوسف فاجاب بهذا الجواب فاجزى حمله به كالحجاب
فقال ومن يحس مثل هذا الجواب الا ابو يوسف قاعده في الايمان
رجل قال لامرأة ان تترانا فيهم ثم اطلاق فالحيلة في ذلك
ان يعطى الذهب اليها المشتري بالخبر او يات بالخبر الى الدار
لا يعطى اليها فتعمل المرأة من غير ان يعطى اليها جواهر الفناوي
في اوائل الايمان سديوز قال لرب الدين ان لم تدفع اليك حنك
يوم الجمعة فعبدي حرقا الذي له الدين قبل الجمعة لا يحث
الحالف في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه
او وصية بتر وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حث فافينما في الحنك
وفي الحائنة حلف السلطان لا يخاف في الحال الذي اخذ منه قال
ابن مقاتل خاتم عنه غيره و يتقدم مع انسان الى كرم يقول
انه قد حلفني بكه الا انك احبتي يعلم الحاكم ان غيره لما ذا يخاف وهو
لا يخاف بنفسه فيا عره برد المال عليه تاما فانه في الصغير
من كتاب الايمان ان ليست ترغيز لك فاشترى من غزلهما وسج
وليس لا يحث وقبل ان كان الحالف لعني في الغزل يحث

والا فلا كما اذا حلف لا يدخل دار فلما دخلها لم يبرأ ثم دخل من كان
 لمعنى في الدار بحيث والا فلا لا يبرأ من ثوبها فاشترى ولبس
 لا لا يقطع النسبة الا اذا نوى من ثوبها براءه في الرابع عشر
 من كتاب الايمان وفي الفتاوى رجل قال ان دخلت فلانا بيتي
 وقال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرته
 طالق فتعوله ان دخلت على ان يدخل بامرته وقوله ان دخل على نفس
 الدخول امره لا لغا ولا يعلم ولم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول
 يعلم الحالف لان شرط الحنث التبرك للدخول فمضى علم ولم ينعقد
 تركه حتى دخل خلاصه او اخر فصل في اليمين في الدخول لغير
 فلانا عند اقامته ولم ياذن له لا يحنث وانه ولم يستأذنه او
 لم يجد في بيته حنث براءه في اخر الفصل السابع عشر من كتاب
 الايمان قال مدعي عليه سوكند خوروكه فردا باخصم بيته
 قاضي بنايهم فردا حالفا انه وخصم في ورور كذبت لا يحنث
 قاعده في اخ الايمان كفل بنف على انه ان لم يوافقه غدا فعليه
 الالف فجاء به فتوارى المكفول له او حلف بطلاق امراته ان
 لم يوده اليوم الالف فجاء بالمال فتوارى الدائن ان علم الكفا
 تعنته وقصده الى الاضرار منصب وكيلها بسله ولا يكون
 كفيلا بالمال ولا يطلق امراته فان لم يسلم قصده لا ينصب
 ولو نصب وكيله مع هذا وسله اليه ثبت الاحكام المذكورة
 وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه براءه في قبل الفصل الثالث
 من كتاب الاجارة **يت وقع** قال لها في الخصومة اللال على حرام
 اذ لم يخرج وقال ما اردت بالخروج للحال ثم خرجت بعد ما
 يحنث ان كانت الخصومة في الخروج والا فلا حنث في باب
 في اليمين يكون على الفور رجل قال اخي جبن مع فلان العام
 الى مكة اذا خرج معه فجاوز البيوت ووجهه على قعر الصلوة

ليؤمن حق اليمين فغالب الدين برفع الامر
 الى الحاكم ويعطيه وان لم يكن ثم حاكم يحنث
 ويدين في العاشر من كتاب الايمان

فقد برة وان بدله الى غيره رجوع ولو قال والله لا اخرج من بغداد
 فخرج مع جنانة والمغايير خارج من بغداد فمواشيت قاضيه
 في او اخر فصل في الخروج من كتاب الايمان مد يمينه قال لصاحب
 دينه والله لا قنيتن دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع
 الفجر يوم الخميس حنث في يمينه لان جعل يوم الخميس غاية والغاية
 لانه دخل تحت المنع وبه له الغاية اذ لم يكن غاية اذ هو ولو
 قال لا قنيتن دينك الى سنة ايام لا يحنث ما لم تغرب الشمس
 في اليوم الخامس لانه وقت اليمين بحسب ايام وبدو اليوم
 الخامس لا تكون حنث ايام فصا ركانه قال لا قنيتن دينك
 قبل مضي حنث ايام قاضيه حنث في فصل في اليمين الموقوتة حنث
 كتاب الايمان ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا
 فامرته طالق فعقناه قبل ذلك الوقت لا يحنث قنيت
 في باب اليمين التي تجزى بين رب الدين وخرجه حلفه ان
 لا يجامع امراته فيما دون الفرج فلا عبره ومس ذكره احدى
 فخذلها او ادخل ذكره باطن احدى ركبتيه وانزل لا يحنث
 في يمينه ويكون يمينه على المساقفة قاضيه حنث في باب التعليق من كتاب
 الطلاق امراته انتمت زوجها بطلاق خلفته ان لا يات عواما
 فقبل غلامه او من شهوده لا يحنث وان جامع الغلام في الفرج
 او في غير الفرج حنث وان لم ينزل لانه هو المكره من خارج
 قال ان اتيت حواما فامرته طالق فانه براءه لا يطلق امراته
 لانه لا يراى باليمين الا اذا كان الحالف رستا قضا حراما
 يمشي حلفه الى باب قاضيه حنث في التعليق من كتاب الطلاق
ق دفع الى قصار ثوبا ثم حجه القصار فقال ان لم اكن
 دفعت ثوبك اليك فامرته طالق ثم ظهر انه دفع الى ابن
 القصار فحلفه لا يحنث اذا كان في عيال القصار الا اذا

نوى نفس القصار في حثيثتها في الخامس
 من الايام جعل امرأته في امر غير فغيرها عند
 مسند الحلف على ان يضرها فامر غير فغيرها قبل كنه
 كماله حلف لا يضر بغيره فامر غير وقيل لا يثبت كماله
 حلف لا يضر بغيره فامر غير ولو فرضها او مدتها او
 عضوا او حنقها فامر لا يضر بالامر بغيره فامر بغيره فامر بغيره
 بالحي وكما حصل له الالم قالوا هذا الالم يكن في حالة المزاج اما
 لو فعله فيها مزاجا لا يضر بالامر بغيره فامر بغيره فامر بغيره
 راسه انما حال المزاج فاما ما لا يثبت هو الصحيح لانه لا
 يعد ضربا عارفا وبعضهم قالوا حلف بالفارسية لا يثبت
 بهذه الا فاعيل لانه بلغة الفارسية لا يسمى ضربا كذا فقط
 اقول وكذا التركية وهذا هو الحق عندى **حلف** لا يضر بها
 قد شعروا او عضوا او حنقوا حثيث في عرفهم لا في عرفنا
 اقول وكذا لا يثبت لانه لا يتعارف ضربا بقصده ويحتمل
 ند لورما بالبحارة او تشابه او تجوز لا يثبت لانه من
 لا ضرب وكذا لو دغفاد فاعلم بوجوبه لا يثبت ولو تفتد
 غير بالضرب فاصابا قبل كنه وقيل لا في الفصل
 الثالث والعشرين من الفصولين ولو حلف لا يقذف
 او لا يشتم احدا ففقد او شتم ميتا حثيث لانه قد ف
 او شتم في عتاق **ان** قال لعبدك شيئا فانت حر
 فقال له لا بارك الله فيك لا يتحقق لانه هذا ليس بشتم
 بل انما بدأ دعاء عليه في الفتاوى الكبرى في الفصل العاشر
 من الباب الخامس من كتاب الطلاق قال لا يثبت كفا قود
 عندك فامرأة طالق ففقد عند ساعة طلقت ثلثا
 لانه الدوام على كل ما يستدام بمنزلة الاثنتي عشرة سنة

الفصل الثالث من كتاب الايمان ولو حلف ان لا يدع فلانا
 يدخل هذه الدار فانه كانت الدار للحالف ففقد بالقول و
 لم ينعو بالفعل والفعل بمقدرا يطبق وان لم يكن الدار للحالف
 ففقد بالفعل ومن الفعل من لا يثبت لانه لو حلف بطلاق
 امرأة ان لا يدع فلانا بغيره على هذه العنقدة ففقد بالقول يكون بارا
 لانه لا يملك النسخ بالفعل ولو قال لاني ان تتركك ففقد مع فلانة
 فامرأة كذا فانه كان الابن بالغا لا يقدر على منع بالفعل ففقد بالقول
 يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرط بغيره النسخ بالقول والفعل
 جميعا فانه المقتضى في الدين على ترك كتاب الايمان ولو
 ان لا يدع فلانا بغيره وهو يشتم في الحثيث فغيره جلد او زلق جلد
 فوقع في الدار ففقدوا فيه الصحيح انه لا يثبت اذا كان لا يقدر
 واقعة في الدار ففقدوا فيه الصحيح انه لا يثبت اذا كان لا يقدر
 على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار كان يقدر على
 منعها وامسكها حثيث والافلا وان ادخلته في الدار فخرج منها
 ثم دخل بعد ذلك محتارا ففقدوا فيه الصحيح انه لا يثبت فاحتجنا
 في فصل من الدخول من كتاب الايمان **الحثيث** عن ابي يوسف حلف
 لا يسكن في هذه الدار فادخلته في الدار فخرج فوجد الباب مفتحا فحثيث
 لا يملك الفتح اذ حثيثه امنه سلطان من الدخول لا يثبت وان اقام
 على ذلك اياما لم يخال من الدار فخرج من هذه الدار فامرأة طالق ففقد
 ومنع من الخروج فحثيث ولو قال ان تبني هذه البيلة الليلة فامرأة
 طالق فاصابة الحثيث وصار بحال لا يملك الخروج حتى يصبح حثيث بخلافه
 ما اذا قيد وجيز في باب السكن من كتاب الايمان وفي الفتاوى لو
 حلف لا يسكن فلانا فدخل فلانا داره غريبا لم يأخذ هو في التقوى
 حثيث وفي الاصل لو دخل عليه زائرا او ضيفا فاقام فيه يوما او
 يومين لا يثبت في المسكن بالاشارة والدوام وذلك باهله و

حتى دخل حثيث في حثيثه ويحتمل
 شرط بغيره النسخ بالقول

متاع وله ساغر الخالفه سكن مخلوق عليه مع اهل الخالفه حيث
 عند ابد حقيقه روح بناء على ان السكن تقوم بالاهل والمتاع وعند ابد
 يوسف لا يثبت وعبد الفتوى هذا في الفتاوى وفي المستوفى له ساغر
 الخالفه اقل من هذه السفر حيث عند ابد به سفره وفي مجموع النوار
 رجل خلق لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فابت
 ان يخرج فعليه ان يجتهد في اخراجها فادارت غالبة لم يثبت
 خاتم الى السلطان او لم يجتمع وكذا المصنفه او ثقفه لانه سكن
 وليس ساكن في اخر الفصل السادس عشر من ايمان الخلاصة
 امراته كذا ان زوجت الاباذن او برضاها او علم من هذه على كل حرة
 وان قال اردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال اذنت لك
 ابد او اهلها او كلاما اردت او شئت عند اذنتها في كل حرة وان
 قال اذنت لك عشرة ايام تخرج فيها ما شئت وان قال اذنت
 لك اذنت لا يكون اذنا ان زوجت من الدار بغير اذنه فاذا
 مرة فخرجت ثم زوجت مرة اخرى بلا اذنه حلت ان زوجت
 حتى اذنت تنقضي اليقين بالاذن حرة فلا بشرط الاذنه الثاني وان
 نوى بكماله الا حتى دين لا قضاء وان اذنت بغيره لا يصدق
 لا تغليب الاول تخفيفه في هذا الباب
 الحدود والتفويض خصما فيهما بين مدي حاجه علم فيهما بالنسبة
 فالرأي الى القاضي بجمعها وبغيرها حسن فخرانه الفتاوى
 في فصل فيما يفعل القاض من كتابه عانق وسق انبه الصغر
 فخر ايعز رنقا به بفاضيته في الوجود موجه للتغريب
 الزهد البارود في البقاء في الوجود حقا وجدة سلقاة
 في سوق الحزن من بين الخطاب رضاه فاخذ ما قال
 مرة بذكر كلامه وبغيره ما مراده من هذا الكلام الظاهر
 زهده وورعه وديانته على الناس من عمره في كلامه وعرف

في هذا الباب من كتابه
 في هذا الباب من كتابه

مراده فقال كل ما بارد فانه روح ينفذ به وضرب بالذرة
 تارة خائفة في التفرقة من كتاب الحمد ودين ابد بذكر الاسكاف رجل له
 عبد اساء الادب لما ينبغي له ان يعزبه ولكن يرفع الامر الى القاضي
 حتى يؤذبه القاضي وهذا قول مخالف قول صاحبنا وعندنا المولى
 لا يقبل الحمد على ماله كذا ان يعزبه وكذا الزوج ينفذ المرأة قات
 فيمنه ان التفرقة رجل قبل حرة اجنية او امه او عاتقها او سترها
 بشهوة يعزبه كذا المصنفه فيما دون الفروج فانه يعزبه قات
 فيمنه ان التفرقة ذكر الطمأنينة في تعزير بشرق الاشراف كالغفوة
 والعلوية وان يقول الحاكم بالغني انك تفعل كذا وكذا او تعزير
 الاشراف كاله ما قننه الاعلام والجزالة باب الحاكم وتغريب الاساق
 كالسوقية الاعلام والجزالة باب الحاكم والمجس وتغريب الخياص
 الاعلام والجزالة والمجس والعزب بعده والتغريب باخذ المال من
 المصلحة فيه جازن قال مولانا حاتم المجتهد بن مولانا ركن الدين
 الدواجن في الخوارزمي معناه ان ياخذ ماله ولودى فاذا تاب
 يرد عليه كما عرف في قبول البقاة وسلاحه وضوبه الامام
 الطاهر الدين والقرطاسي الخوارزمي رحمه الله وتغريبه لا يحضر
 بلحاة يجوز تغريبه ان ياخذ المال بغير اذنه في الحدود وله قال
 لامرأة باروسي كذا بخلاف ماله قال يا حجة فانه يعزب ابن
 المهام قبيل فصل التغريب في قبول شهادة النساء مع الرجال
 في التغريب روايتان عن ابي حنيفة فخرانه الاجل قبيل كتاب
 السرقة بورقتين تحميتا وان شتم اثنين او ثلثة زبد
 في التغريب على قدر ما يراه الامام فخرانه الاجل في التغريب
 من الحدود والحرمة العبد والمسلم والذمي في التغريب سواء فخرانه
 الاجل في الحل المزبور ويقام على الذن سائر الحدود والاحدة
 الشكر والشكر في قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقام

في هذا الباب من كتابه
 في هذا الباب من كتابه

كتاب تحرير

اذا قذف رجلا بما يحبس به الشرع
 فله الخصومة اذا كان خاضعا والالا
 فادوى العباسية من مدي
 المفتي لابن محال باها

لا صغيرة الاصرار ولا كبيرة مع
التوبة بشرطها تزل الكبار
والصغار قواعد فوائده

عليه حدة واحدة القذف ما شئت في فعله الشرب تركناه
الاشربة ولا حدة على الذوق في شرب الخمر طاهر الرواية فان اظهر
او به عن الحسن ان يدا اسكره كالمسلم اذا اسكره ما يجل شربه فليدله
ثم الحادي للقدسي في باب حدة الشرب **باب حدة الشرب** وجده سكران
ويوجد منه الذي لا يحد ولا يفر باقل من اربعين سهوا
ولو وجد منه راية الخمر ومن السكر فيزول ولا يثبته التورع حتى
يزول السكر ولو وجد يجل انية الخمر فيها فخير من الزوال اصل ان باب التورع
مبنى على الثواب والغالب في مثل هؤلاء الجاهل والفسق فيعزوز
بناء على الظاهر فنية في اول باب التورع في شرب غيره بغير حق
ضرب المعزوز ايضا فانها يعززان ويبدأ باقامة التورع
بالبادي منها لانه اظلم والعجب عليه سبق فنية في احوال
التورع **باب حدة الاثر** واقامة التورع الى الامام عند
لج حنفية وابي يوسف ومحمد وان فعل رحمه الله والعفو اليه ايضا
قال الطحاوي وعندي ان العفو **باب حدة** الذي جنى عليه الامام
قال رضي الله عنه ولعل ما قالوه ان العفو الى الامام قد اكد في التورع
الواجب حقا **باب حدة** ان يكتب تنكر اليه في حدة شروع من
غير ان يكتفى على انساب وما قال الطحاوي فيما اذا جنى على انساب فنية
في التورع **باب حدة** على غيره على حاجة موجبة للتورع فغزوه بغير حق
المحتجب فليكن سبب يعززان عزته بعد الفراغ منها قال
رضي الله عنه قوله عزه بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزته
حال كونه مشغولا بالفاحشة فلا حدة له ان حقه ان ذلك من عن
السكر وكل واحد ما شرب به بعد الفراغ ليس نهى لانه النهي عما مضى
لا يتصور فتمت في التورع وذكر الى الامام فنية في التورع وله قال
انا لا اعمل بفتوى الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يفر ولا يكفر
فانما في فصل التورع في الخط والايضا تشهد اربع من المتفصلي

على معصية بالمرءة **باب حدة** في حدة لانه الظاهر في الحدة
على القضاة ما عفا عنه ولا يقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء
فله اذا طرأ على الشهادة بطلانها لانه الاسلام يجب ويقتطع
باقبله بالنفس من محيط الشرب **باب حدة** على الذم لو زنى ثم
اسلم وكان زنا ناسيا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه
والاسقاط شبهة في احكام الذم في شهادة اربعة من اهل الذمة
على من انه زنى بمسنة لا يحد وهذه الشهادة لانه الشهادة حاشية
في حق المرأة لا اسلاما فلا يقبل على الرجل للشركة بينها في الخط الشرب
في باب حدة على الذم وقال يا والده الحرام لا يجب التورع فانه يمتنع
في التورع ولو قال حرام زاده يفر ولا يحد وله القول بالبين
بزازية قبيل كتاب السيرة في نوادر ابن سمانه من ان يفر
في وال عزمانه سوط فحات الرجل قال لا يمتنع في الذم فنية ان زاده
على الكافة في التورع فحات فنفق اليه في بيت مال لانه خطاهم والوال
فانه جاء من ذلك ما يعلم انه نعم وليس بخطاه فمضى على عاقلة
تأخر فانية في التورع **باب حدة** ودور جل خذع امرأة انسان
واخوهما وزوجة اخيه او صغيرة يكسب الحان بطلانها بية او بية
لانه ساع في الارض بالفاد ووجهه والاشياء في قضاة المحكمة
رجل خذع بنت رجل وامراة واخوهما منفره يكسب اليه بانته
بما او يعلم من زناه **باب حدة** الكسب وفي شرح الطحاوي وطى مية
يعززان كانت له يدج ولا ياكل ومن الفارق رضي الله عنها انها
انها يجرى وفي السفرى انها يؤكل عند الامام ولا يجرى وعند الشافعي
لا يؤكل ويجرى عما كانت حلالا يؤكل والى لا يؤكل يجرى ولا يفرق
قبيل النكح ويغفر الفاعل ان يغفره فيمتنع قال الصدوق ولا اعتاد
على رواية شرح الطحاوي وذكر في اللام ان المختار والاحراف
لقطع كحدث بزازية في الفصل الثاني **باب حدة** لو قال

ولو قال انا لا اعمل بفتوى الفقهاء
اد قال ليس كما قال العلماء فانه يفر
ولا يكفر فانه في كتاب الخط والايضا
في فصل التورع
قال لا اقبل بفتوى الائمة ولا اعمل
بفتواهم فهو راد على الرسول وجميع الائمة
وسهام النصوص قبل فله التوبة والاعتراف
وقيل ان لم يكن مجتهدا يحسن عليه الكفر
ففيه في كتاب الكفر لانه في النوع الثالث

حديث توبة
شبه

4

انت و ما ابراهيم الماراج

اذا قتل ولد نسبه فانه لا يقتل به
كتاب الابن كما ذكره الزنجي والحرابي
من الجنائيات **فصل في القصاص**

وفي السراية اذا قتل الزوج زوجته ولم منها
ولد حتى لم يقتل **عنا** - **السادس** -
ومن ورت قصاصا على ابنة سقط
ملحق الاخرى الجنائيات

قتل ختنة عمدا ونسبه في نكاحه
سقط القصاص بزاريه **في الفصل**
الاول من كتاب الجنائيات

واعلم ان المسلم اذا قتل او اقتص
لا يقتل في الاخرة لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من اذنب ذنبا فوجب
في الدنيا لا يعاقب في الاخرة
يعود الى الدنيا كمن الذنوب

اذا قتل انسانا معصوما باحد
او احدثا كمن لا يطق
البينة احتماله وجوز كل القصاص
وان لم يخرج لا يجب القصاص

كتاب الجنائيات ولو شربها على جسد جسد سرقة عشرة دراهم
وهو يجب لا يقتل حتى يجزى مولاة فيقتل بالقطع ورذا العين اكانت
قائمة ولا يقتل بالبخاخ لان الجوز لا يمكن الحنونة في الحال لا يقتل
الشهادة عند غيبة المولى ولو شربها على اقرره لا يقتل املا
وان كان مولاة حاضرة لانه لا يقتل بالقطع بهذه البينة **فقد** **الكل**
والشهادة على الاقرره بالسرقه مع جود الارق لا تسقط الجنائيات
في اواخر كتاب **الحدود** **كتاب الجنائيات** وجب القصاص
لان في جنائيات من القصاص فورت القاتل القصاص سقط
القصاص بدراج في فصل بيان ما يسقط القصاص من كتاب
الجنائيات رجل قتل عدوا ففعل بعض ورثته عن القاتل ثم قتل باق
الورثة ان علموا ان عضو البعض يسقط القصاص بغيرهم القود
وان لم يعلموا اين الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو عن الكافية
في فصل من يقتل قصاصا ولا يقتل ويورث دم المقتول كسائر
امواله ويستحق ميراث ماله ويجرم منه كجرم ارتكبه ماله ويقتل
فيه الزوجة خلافا لما كان ولا بد من العلم به لان ما يستحقه من ماله فانما
هو بطريق العدة لا بالارث حدادي شرع القود في اواخر
الجنائيات اذا قتل انسانا معصوما باحد العظم او الخشب الكبير الذي
لا يطبق البينة احتماله لا يجب القصاص عند ابد حنيفة وهو قول
زفر وعندهما ان في يجب وهذا اذا لم يخرج فاجزى كجرم
الخشب فانه القصاص يجب بالاتفاق وفي الحد بغير القود وجوز
او لم يخرج في الظاهر الرواية وروى الصواب عن ابي حنيفة روى
اذا قتل جرحا يجب القود باق الى كانت وان لم يخرج لا يجب
القود باق الى كانت كسقف البندوي في باب معروف وجهه
الوقوف على اصكام التظلم رجل شرب رجلا موشى بالعصا عمدا يجب
القصاص بالموشى فان مات منها لا يجب القصاص ولو لم يشرب رجلا

رسالة في بيان حكم الجنائيات

وكذا اذا قتل بعض الاولياء سقط كل ذنبا ان القاتل
استباه في القعدة العائدة عشر في اواخر كتاب الجنائيات

يجوز التوكيل في جميع الحقوق الا باستيفاء
الحدود والقصاص فانه لا يجوز تمثيله
الموكل عن المجلس زبني في كتاب الحدود

وفي الاخرى واما القاصه هل يملك استيفاء
القصاص بغيره ذكره كثير من المشايخ
المتأخرين في شرحهم ان القاصه كالاب
في هذا الباب اقروا ان القاصه تدين
بشئ من القصاص

سقط لو صرحه بالقصاص الكبير او بحدود
ولم يخرج لا يجب القصاص

المقتول بالنسب على الغير بمنزلة الموصلي
ليس له استيفاء القصاص ولو اقر بالقتل
بأخ فليس له استيفاء القصاص وذلك للامام
فاما لو اقر بالذنية في الاخر وكذا الوارث
ولو والى رجل فله مولى القصاص ولو اقر
بامرأة فلها مع الامام ان يزوج ولو اقر
في صفة او مرض القاتل انه عبد فلان
للمقتول وكذا الوارثان اب وابنه عتابة
في الفصل الثالث من الباب الثاني من كتاب الجنائيات

بالحد لا يجب القصاص من الجنائيات من باب يجب القصاص
يقتل به ولو جرح رجلا بالخشب فمات لا يجب القصاص ولو شرب
رجلا موشى بالحد لا يجب القصاص من الجنائيات من باب يجب القصاص
في اواخر فصل من يقتل قصاصا ولا يقتل وان قتل بالحد
فمات منها قتل وان شرب به بانية متعد الا ما يشبه الابرة فمات
لا يجب القصاص ذكر في الاصل اذا شرب به بانية لا حد له كسيرة
الميزان والعهد يجب القصاص وان لم يخرج روى الطحاوي عن
ابو حنيفة انه لا يجب القصاص او لم يخرج روى الطحاوي عن
الكبير او بجرمه ولم يخرج لا يجب القصاص الا لم يخرج قول ابي حنيفة
وفي ظاهر الرواية في الحد به وما يشبه الحد كالحارس وغيره لا
يشترط الخروج له وجوب القصاص فاحتمل في فصل فيمن يقتل قصاصا
وغيره لا يقتل ولو كان القاتل اثنين فعن العلى عن ابي حنيفة
ان يقتل الا في قاتل واحد عن بعض دم المقتول سقطت عنهما
عتابه في اول الفصل الثاني من الجنائيات **فصل في القصاص**
القصاص يسقط الكل ولا يقتل الباقى مالا قنته في باب
امر الغير بالجنائيات من كتاب الجنائيات لو صالح احد الورثة او
حواله العبد مال حاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح
في ماله ولو قتل رجلا رجلا فعفى العلى عن احد هما كان له ان يقتل
الاخر كذا لو قتل رجل رجلين فعفى احد ولي المقتولين فلول
الاخر ان يقتل ولو كان في ورثة المقتول وله القاتل او ولده
ان سفل رجل القصاصا ويجب الدية فاحتمل في فصل فيمن ستر
القصاصا من الجنائيات سئل عن صبية سقطت من السطح فماتت
فانتفع زناها فقال من الجرح احين ان شققتم زناها تموت وقال
واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا تشقوه ابرأنا فتشق
ثم ماتت بعد يوم او يومين هل يقتل من قاتل ولا يتم قال لا اذا كان

الشواهد وكما ان الشق معناه او لم يكن فاعلمنا خارج الرسم
 فقيل له انما اذنوا بناء على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف
 عليه فاجبت نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجرح انما كانت فانيا
 فانه هل يفتر لا قبينة الفتاوى في باب ضمان المداوى الجنيات
 اصحاب عينة وجرحا فداه طيب بشرط الضمان ان ذهب
 البصر لا يفتر لانه باذنهم والاذن يعبر في الاطراف فانه في
 الثالث في الاطراف في كتاب الجنيات اخوان لاب وام قتل
 احدهما اباهما عمه ان قتل الآخر الام عمدا فالاول يقتل الثاني
 قصاصا بالام ويسقط القصاص عن الاول ويغرم لورثة الثاني
 سبعة اشان الدية ولو الجنية في الفصل الاول في كتاب الديات اخوان
 لاب وام قتل احدهما اباهما عمه والآخر امه مادية فتبطل ثلث
 سنين اذ لم يكن للقتولين وارث سواءهما فاضمت في الفصل
 الاول في كتاب القصاص رجل رأى رجلا يزن باخرة او بامرة
 آخر وهو مضمن فصاح به فلم يهرب فقتل لاشي عليه وكذا اذا
 رأى رجلا يسرق مال فصاح به ولم يهرب او رأى رجلا ينقب
 حائط او حائط غيره وهو معروف بالسرقه فصاح به ولم يهرب
 وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشي عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا
 او مرتدة لاشي عليه وكذا لو شهد الشاهد على رجل بالزنا والا
 حصار فنجس ليرجم عند اقفله رجل لاشي عليه ضمانات متلفا في
 الفصل الاول في كتاب الجنيات وذكر بكر الشاهد المجرع ان فلانا لم
 يجرم ومات المجرع من كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس
 لا يجمعون شهادته وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق فان برهن
 الوارث في هذه الصادرة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لانه
 القصاص حق الميت ولهذا يجزى فيه سهام الارث ويقضى ديونه
 والمورث كذب شهوده ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني فلان

بما لا يذنب بعد
 من الجانية فتبطل

بكر في سهام الارث
 ونظيره ما اذا

ان لم يكن

ان لم يكن قد قتل فلان فاعلمنا ان قراره واللاجله وهو الاول
 قبل موت المجرع بغير محاسبه عفو المجرع لوجود السبب وهو الا براد
 بعينه وجود السبب فبما ربه قبل نوع في السبب في الفصل
 الثالث في الجنيات وفي المستحق رجل بوج قتل فلان قتلني ثم
 مات واقام وارث الميت بينة على رجل اخر انه قتل لا تقبل
 بينة تامة فانه في احوال الشاهد والعشرين في كتاب الجنيات
 رجلا اجتمعوا في قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على احدهما لاجني
 ادان ذلك لانه في قتل ابنه لا يجب القصاص على الشريك وكذا
 الصحيح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الجنية
 والسبع والاجني ادان ذلك الزوج في قتل زوجته ولو ولد
 منها والحاطن مع العاقل فاضمت في باب القصاص رجلا بوج قتل
 في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بكديه لا قصاص على كل واحد منها
 ويجب الدية عليها نصفها على صاحب الكد به في ماله ونفقها على صاحب
 العصا وكذا لو قتل باسلاح واحد هما ميت ومعتوه لا قصاص
 عندنا وهو بمنزلة الحاطن مع العاقل فاضمت في اخر المعامل
 رجل ناشى جنية في يده وجنسية عقيب رجل وجرحه اسد
 في ظهره وشي انسان ثم مات ثم كلفه فعل الانسان نصف الدية
 والباقي بدخول ان الاحكام المجرع في كتاب الديات لو قتل
 رجل دار رجل بامر فغير بوجه فكمس كالم بغير اما لو غير بعيني
 فقتله ضمن العاقل من المجرع في المعامل الديات رجل غصب حبسا
 حوا فقتل البصير عن يده فانه القاصب كجس حتى يبي بالبعي او يعلم
 انه مات ولو غصب حبسا وقرب الى المراكه فقتله كان عليه دية
 ان كان حرا بصي هو ابنا تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء
 قال بغيرهم لاشي على الوالد لان من حفظ نفسه وان كان لا يعلم
 او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالد ان او على من كان البصير

عمره لا يقبل في الجرح

في قتل المسلم
 اعظم وزراة
 قتل المسلم
 غيره

هذا بملة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل
 كان قاتل النفس اعظم وزراة
 فاصح من واليه فصل في القصاص

وكذا الجرح جرحه مثله والاخر غير مثله
 والمخن في الاية مع البقاء فالقاتل
 هو المخن هذا اذا تعاقبا ولو معافا فلا
 قاتل ان في موجه في اول فصل
 كتاب الجنيات

لا يقبل الجنية
 والحد في القصاص

نفسه
 وقدره
 سقط من سطح

في السقي ومن امسك رجلا حتى جاء آخر
 وقت عمله او خطا فلما على المسك
 عندنا وعلى كل القصاص في العمد
 والدية في الخط وفي الظهيرة
 حبس المسك في السجن
 تارة كان في الجنائيات
 ولو ان رجلا امسك رجلا
 حتى قتل رجلا قتل
 الذي ولي القتل حبس المسك
 في السجن وعوقب
 القط منك الى
 اياغة بقلوب
 ع

في حجة العياد في غير المسك
 وهو الصحيح الا ان سقط فيه
 انما في الجنائيات لو ان رجلا قتل رجلا
 القتل حبس المسك في السجن وعوقب
 خزانة المقتنين في اهل كتاب الجنائيات رجل قتل رجلا فمقتله
 سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزروا بحبس حتى يموت ومن
 ابي حنيفة الدية ولو قطعت بيتا فالقاء في الشرس في يوم بارد حتى
 مات على ما قتل الدية خزانة الفتاوى في كتاب الجنائيات القاه
 من قبل اوسط لا قصاص عليه عنده خلا فاعلمها بزيادة في النوع الاول
 من الجنائيات وفي القصصين عن ابي الفضل الكوفي في سكران حرج
 فمسه فاصطدم انسانا فمات قال لو كان لا يقدر على منع فليس
 بمسيئر فلا يضمن اذا لا يضا واليه سيرة وكذا غيره السكران لو عاجز
 عن منع الضمانات للقائم في الفصل الخامس من الباب الثاني عشرة
 اشعلت فاس من قصاب كان يكر العظم فالتفت عضوانا فيضمن
 وهو حطاه والدية في ماله لانه لا عاقلة للجماعة غطت قدر
 اخرى تغلي فاصتبت منه شئ من شدة غلبانه وادحق رجل صبي
 يضمن المظلمة من ضمانات القائم في الفصل الاول من باب الجنائيات
 قال لو قتل ام الولد والمدير وولد بها استيفاء القصاص كما في
 القن قال لو قتل المكاتب ان لم يكن وفاء فمولا ولا يستيفاء
 القصاص قال ومعتق البعض اذا قتل عاجز اذكر في المتن ان
 لا يجب القصاص عند ابي حنيفة رجلا اذا قتل المكاتب وترك وفاء
 وورثة اخرى سوى المولى لا يجب القصاص لجماله المستوفى
 فانه اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل ايضا
 قتل المكاتب وترك وفاء وليس له وارث اخر سوى المولى
 يجب القصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن الحسن

المولى وهو الذي لا يرد عليه القصاص في الجنائيات
 الجنائيات في انضام العين على مراتب ثلث اقسام يكون في
 اقسامها نصف الدية وهو الاول وفي الجنائيات الدية
 وفي المملوك نصف العينة والثانية ان يكون في احد بهما ربع
 بدل الدية كالمهرام التي يحتل عليها ويركب نحو الفرس والبغل
 والابل والبقر الثالثة ان يكون المولى في احد العينين
 ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك
 كما في قاتل الفتاوى في الثالث من الجنائيات رجل قتل
 لسانا انسانا ذكر في الاصل انه لا قصاص فيه قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وان
 وان قطع بعض اللسان قطع الكلام يجب فيه دية ولو منع بعض
 الكلام ومن البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق
 باللسان فتحت الدية بقدر ما فات من الحروف فاضت في اول
 كتاب الجنائيات لطم رجل فمكسر بعض سنانة يقتضيه من الضارب
 ذلك القدر ككسر الخنجر مقدرة والقصاص في السن لا
 يكون على اعتبار قدر سن ان نصفها او ثلثها او ربعها فكذا كذا
 الكسر مستويا يستطاع الاقتصاص بقص بالبرد وان كسر مثله
 غير مستويا لا قصاص فيه وعليه الارض بزيادة في الثالث من الجنائيات
 وعن الشافعي ان لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي
 لكن ينتظر اليه ان يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرر ينتظر
 حولا وفي الصغير لا يؤجل في البالغ واشارة الزيادة ان
 يؤجل وذكر الكسري يستأنف حولا في الكبير الذي لا يبرأ بانه في الكرم
 والقطع وبالاول يعني بانه لا يؤجل في المملوك لا يقطع سن القالع
 ولكن يبرأ الى ان يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع حاز
 والابرة اذ احتياط لئلا يؤذي الفاء اللحم وفي الكسر ينتظر الكرم

في الجنائيات

انما هو في الجنائيات
 في الجنائيات

عالمكم الذي يفتقد من ذلك القدر وهو منطرب السن بالفتنة
 ان حرا لا شيء فيه وان عبد الحكوم فانه انتظر صلا ثم هذه احمرت
 او اسودت فكمال الدية وان اصفرت اختلفت فيه الحناز الوجوب
 كالا سودا وان لم يتغير لكن تحركت وقطعها فوجب على كل منهما حكمه
 عدل فانه اخضرت او اسودت او احمرت تجب الدية اذا كانت
 منقوعة المضع فانه لم يفت المضع والجمال تجب الدية اخرى في رواية
 ولا تجب في اخرى والصحيح عدم الوجوب وان كان سن المكسور
 اخضر او اسودت فحكمه عدل قال القاضي الامام رحمه في كسر بعض
 السن انما يبرء بالبرء اذا كسرت عن عرض اما لو طول ففعله حكمه
 وان كسر بعض سن فاسد والباقى يجب الارش لا القصاص لانها
 شئ واحد من الحول لم يور قطع الاذن كليا يقتضى وان قطع بعضها
 اقتضى منه بقدره ان استطاع وعرف القدر فاما ثلثة في الاطراف
 في مقدار المقطوع شرط فانه روي عن الامام فيمن قطع نصف الاذن
 وكان يقدر على ان يقتضيه من ذلك القدر يقتضيه وفي الاجناس
 اذا كان اذن القاطع اصغر من اذن المقطوع فله المقطوع ان يقتضيه
 او ياخذ نصف الدية بغير ريب في نوع في الشجاج في الفصل الثالث
 من الجنائيات ولا قصاص في اللطم والوكزة والوجاة والدفع
 في المستحق ضرب رجل بغير سيف فاقطع الغدة وقتل تجب الدية
 لا القصاص وانما بابترة لا قصاص فيه الا اذا عزره في مقتل وكذا
 لو عضه حتى مات والحاصل ان كل ما يتعلق به الزكوة في البهايم يتعلق
 به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الزكوة لا يتعلق به القصاص كما
 ذكره الناطق في الاجناس بزازية في النوع الاول من الجنائيات
 رجل زن بامرأة فضاها فان كانت شتمت البول ففعله الحد وثبت
 الدية ان كانت لا شتمت البول ففعله الحد وتام الدية اتمام ناطق في
 اتمام المرأة رجل زن بامرأة فضاها كان عليه الدية في رواية

في الجنائيات من الجنائيات
 في الجنائيات من الجنائيات

انما هو في الجنائيات

في الجنائيات من الجنائيات

في الجنائيات

في الجنائيات

الاحول في الجاني الغير يبرء على العاقلة ولو اراد ان غدره اجنبية
 مخمرة كان عليه مهر مثله لو دفع بكر اجنبية فسقطت وذهبت عذرتها
 كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه التوفير ايضا كانت المرأة بكرة
 او صغيرة فاختار في فصل في القتل الذي يوجب الدية تركت
 الجنائيات رجل فقتل عينا رجل على اقل محمد رحمه الله كانه لا يقتضيه
 بقول الاقصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عينا
 رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كما فيها القصاص اذا نزل وطرف
 استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب بعد قوله النازل على المرأة تلتئم
 ثم تقرب من العين التي يبرئ القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاولى
 فوجه فاداسالت باطرية ثم القصاص وكلف فاضينا في كتاب
 الجنائيات وعن الحسن اذا فقتل العين اليمنى من رجل واليسرى من
 القاتل داهية وعينه اليمنى صحيحة يقتضيه عينه اليمنى ويترك عيني
 وعن الحسن اذا فقتل عينا رجل كان عينه حية لا الاذن ذلك لا يبرئ
 بصره ولا يقتضيه شيئا فقتل ما انسانه من عينا يقتضيه من وان
 كان الحول شديدا بغير بصره ففقتل كان فيها حكمه عدل
 ولو كان عين القاتل شديدا بغير بصره فقتل عينا ليس
 بها حول كان المجني عليه بالجنائيات ان شاء اقتضى ورضى بالقصاص
 وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله فاضينا في كحل المبرور
 شلت اليد بالضرر بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية بزازية
 في الثالث من الجنائيات سقاء السم ومات من دفع اليه وشربه
 وهو ينفق لا يقيم وان كان قال له كل فانه طيب ولكن كبس
 وبعثره واذا وجوه ومات منه فالدية على عاقلة بزازية في النوع
 من الفصل الثاني من الجنائيات والحناق والساق يقتل اذا اخذ
 السهم ما في الارض ما يفسد فانه تا با قبل الطوق قبيل التوبة
 وبعده لاخذ لا يقتل وكذا الزنديق المعروف والداعي الى الخاد

في الجنائيات من الجنائيات

في الجنائيات من الجنائيات

في الجنائيات من الجنائيات

في الجنائيات من الجنائيات

والا باج ولا يقبل ثبوت كذا القى الامام عمر الدين الكندي وقيل
 الحافان ابرهم بن محمد فتواه وقيل لهم بزار في الفصل الاول من
 الجنائيات والسا حوت على ما علم ان سحر ولا يستتاب ولا يقبل
 قوله انه ترك السحر والتب ببل اذا اقرانه سحر فقد حله
 وكذا ان شهد الشهود به وله اقرانه كان قد سحر او قد ترك منه
 زمان قبل منه ولا يقبل وكذا لا ثبت ذلك بالشهد وظهر به
 فيما يتعارض فيه ما يوجب التكفير ووجه واحد يمنع تركه التبرؤ
 حتى رجلا ومات فهد شبه العهد لا قصاص فيه الا ان يكون معروفا بلك
 فيقتل وعندها ان دام على حنقه او مقدار ما يموت الانسان منه حتى
 مات يجب القصاص والا فلا وجب او ايل كتاب القصاص حتى
 رجلا مات فلا قود فيه عند ابي حنيفة لكنه اذا اعتاده يقتله الامام
 سيئة وان تاب قبل ان يقع في يد الامام لا يقبل وان تاب بعد
 ما وقع في يده لا يقبل ثبوت كذا كانت حرم وعندها فيه القود اذا اقرانه
 حتى مات وان تركه ثم مات فان كان حنقه مقدار يموت الانسان منه
 غالبا ففيه القصاص والا فلا ناهي في الجنائيات وفي المحيط اذا
 ادخل انسان في بيت حتى مات جوعا او عطشا لا يقيم شيئا
 عنده بجنف وعندها يجب الدية في الكبرى اذا طعن عليه الباب
 فمات جوعا او عطشا لا يقيم عنده ابرج وقال عليه الدية وفي
 المأبوت قال محمد رحمه الله بقاء في الرجل على ما قلته الدية في الظلم بغيره
 وله ان رجلا اخذ رجلا فقتله وجبه في بيت حتى مات جوعا قال
 محمد اوجعه عقوبة والدية على ما قلته والفتوى على قول ابي حنيفة
 في ان لا شيء عليه تاتا رجا في الفصل الثاني من كتاب الجنائيات
 وفي الظلم بغيره ولو قتل فاقاه في الشك او جوده وجعله على سطح
 الى ان مات فعلى ما قلته الدية المغالطة وكذا الدية القاه مقطوعا في بحر
 فرب سب ثم طعن ميتا او ثمة في نحو فرات مرات حتى مات ولو

ولا يقبل ثبوت السحر والزنديق
 في ظاهر المذهب اما قلته فحب
 ولا يستتاب اذا عرف من اوله
 بعلم السحرة بالفساد في الارض
 لا يجوز وعلمه اذا لم يكن في اعتقاده
 ما يوجب كفرة في القدر في باب
 دعا
 والداع من قصد اضرار الناس
 او انفسهم او كليهما فاذا كان بخلاف
 على الناس منه في النفس او المال حبس
 في السجن حتى يظهر منه التوبة
 ما دام حاشه في الفصل من القضاء
 وكذا في البرازية في العاص من القضاء

صحة
 على قول ابي
 الفتوى

القاه

القاه

القاه في البحر من جنس البحر وم يدرج فيه ولا يسمونه بدم شيء
 يعلم ان مات كذا الا شيء عليه انفسه ارا او بدمية ولم يدر حاله
 ولم يقدر عليه ومن المشتق فذوقه بم او ذبحه فرب سب كما وقع
 مات فعلى ما قلته الدية المغالطة وان ارتفع ساحة ثم خرق فمات فلا
 شيء عليه لانه غرق لبحره ذكره العنابة وفي المحيط وكذا الدية جبه
 السباحة فرب ساحة وفتر فغرق لم يقيم لا ضافة الغرق الى سبح
 لا انقطاع فوره بعد ذكره الكرد في وفي الاجت من الامام خذ انما
 رجلا غرقه فمات ان كان انما فليلا لا يقبل مثله غالبا او كان يبرج منه
 النجاة غالبا او كان يمكنه النجاة منه بالسباحة وهو يسبحها و
 يقدر عليها بان لم يكن مشددا ولا مشغلا فهو شبه عمد وخافا
 ولم يمكن النجاة او كان غالبا الهلاك فكذا كذا عند الامام رضي الله
 وقال ابو عبد صمانات الجاني في الضمان في اضرار القتل فمات
 الجنائيات وله وقع من حق الاضرار الاربع على واحد منهم وقتله
 ضمن الثلثة كل واحد ربع الدية وهد ربع الدم كماله استا جوا
 لم يدم حابط فسقط على واحد منهم وقتله وجب في باب الجنائيات باحقر
 في جنائيات الدية ابو بكر صبيان يرمونه لعيا فاسا بسهم
 احد هم عيين امرأة وهو ابن تسعين وكذا قاله في مال البعي
 ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظره الى ميسرة قال ابو الليث
 وانما اوجب الدية في مال البعي لانه لا يرى للبع عاقلة قال واما اذا
 للبع عاقلة وثبت بالبينة فعلى ما قلته وله شبهة الرصية او اقر
 البعي لم يجب على احد شيء فبينة في باب جنائيات البعيان جبي قتل الباع
 لا يجب عليه القصاص وتجب الدية على ما قلته ويرث البعي منه وكذا الجوز
 فاضنار في باب شهادة الجنائيات رجل ضرب ولده الصغير في
 ادب فمات قال ابو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف
 لا كفارة عليه وله ضرب المذنب بافواه الدية لا ضمان على المذنب

قوله فرب سب
 ساحة ثم خرق



قوله

قوله

و عليه الكفار و قال في الجوارح ... قال ابو يوسف
 فانما في القتل الذي يوجب الدية و ذكره كسنة مختلفة
 او في فصل في القارة البراس كتاب الجارة من ايمان رجل قتل
 ولده عمه لا يجب عليه القصاص و يجب عليه الدية في ما له ثلث ستمين
 ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب الكفارة و كذا الاجداد و اولادهم
 و ان كان القتل خطاء و جبت الدية على عاقلة و عليه الكفارة فانما
 في المعاقلة في **بابية الرقيق و سليخ** و لو ان رجلا قدم رجلا الى الحاكم فادعى
 ان رجلا ماله قد ستره لانه مالا او جنى عليه جنابة فيما و هو النفس او
 ادعى انه على ابنة او على عبده جنابة في نفس و فيما و نزلها او ادعى انه
 قتل و ليل خطاء او عمدا و اراد استحقاق المولى على ذلك فمر هذا
 على وجهين ان ادعى جنابة موجبة للمال فله ان يحلف المولى و ليس ان
 يحلف العبد لان شرعية اليمين لرجاء النول الذي هو بطل او اقرار
 او اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فاما اقرار العبد بالجنابة الموجبة
 للمال فانه لا يصح و لهذا لا يؤخذ به لان في الحال و لا في ثارة الحال بعد
 العتق بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان اليمين يتوجه على العبد لان
 اقرار العبد على نف بالمال صحيح في حق نف الا انه لا يستوفى في الحال
 لحق المولى به ليل ان اذا سقط حق المولى بالعق بطلان العبد كذا بخلاف
 الجنابة للمال على ما ذكرنا ما اذا ادعى جنابة للقصاص فان اليمين على
 العبد و هو المولى لان اقرار العبد على نف بالقصاص صحيح و اقرار المولى عليه
 ليس صحيح الا ان في هذه الوجه يستوفى العبد على البتات لان يستحق
 على فعل نف و في الوجه الاول يستحق المولى على العلم لانه يستحق
 على فعل غيره و من خص شرح ادب القصاص المختص في باب اليمين على
 العلم و لا يقاد بمملوك اي لا يقتل المولى قتل و مذبذب و مكاتب و ام
 ولده و مستان في الجنابات ان غصب قتل ما عور عند ثم ردة
 و ضم الارش في بيع مولاه فانما الجلب البياض عند مشرب رجوع الغائب

قوله

في الجوارح ...
 اقرار العبد ...
 بالمال

اقرار العبد ...
 بالقصاص ...
 في الجوارح ...

واذا قتل الرجل عبده او مذبذبه
 او ام ولد فانه يعز و كذا
 ولا يجب القصاص و الدية في الجنابة

بالارث

بالارث على البايع فصول في الثالث في النكاح ...
 بعد الجنابة او بانه يباع لغيره فانه بالنكاح لم يبرح مختارا للنفقة الا
 اذا سلم تحتها الرهنية او اعطاه و بتره او كانه او استولى اي الجنابة
 الجنابة و الحال ان لم يعلم السيد باي الجنابة عهده النكاحات
 ضمن الاقل من قيمته و ضم الارش و ان تصرف السيد واحدة من هذه النعم
 و قد علم السيد بها ضم و ضم الارش لان كلا منها دليل اختيار الارش
 و في النكاح اشعار بان له لوزومها او وطرها او جوارها او رهنها لم يكن
 مختارا للارث و عن ابو يوسف انه في كل منها سوى الاول اختيارا
 له كما في الذخيرة من ثمانية جنابة التملك كسنة مختصا ارجحى من غيره
 ام ولد خطاء ضم السيد الاقل من قيمته اي قيمة كل منها بوضو
 التدبير و الاستبلا ديوم الجنابة و تمام في الكفاية و ضم الارش فيجب
 اقلها من كمال الركون **جنابة الدية و عليها** و من ضرب بطن بهيمة
 فالقتل جنينا ميتا فان لا يضمن في الجنين شيئا و يضمن بقضائه
 الولادة ان نقصت الولادة تامة فانه في الفصل الخامس والعشرين
 من كتاب الجنابات **ج** له كلب بكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه
 فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن و اما يضمن اذا اشهد عليه جنبا
 بخاف تلف بني ادم كالمال و نطق الشور و عقر الكلب العقور و يضمن
 اذا لم يصبر يحفظ و لم يبردهم الارش و الاحوال تبعا لما فينبه في
 باب البراءة من الجنابات و وضع يده على ظهر فرس و عارته
 نفقة يذبح او بجلده و تلفه يضمن بخلاف النخس لان الاضطراب
 لازم بالنخس و وضع اليد على كمال الركون قطع احد قوائم الدابة
 يضمن كل قيمتها اذا كانت لا تملك فانه مملوك لا يضمن اذا كانت
 له قيمة قطع اليد سلم و ضمنه القيمة او اسكه و اخذ من الجنابة النقصان
 و في العيون استهلك حمار الغير او بفد يقطع يده او يذبحه
 نشاء بها جبهه فتمت و ان شاء اسكه و لا يضمن شيئا و عليه الفتوى ولو

فان

ضرب بطن

شهادة

تلف

القيمة

مضرب رجل دابة حتى قتلته عرجاء فهدى القطع انتهى في رواية
 البهايم والجنانية عليها من ضمانات غام البعد ادى وقال القاضي
 الامام على السقدي رحمه الله اذا وجد في زرع دابة فمقدار ما
 يخرجها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها وراء ذلك
 القدر يصير مضمونا بنفس السوق وهكذا قال ابو نصر الدبوسي
 الا انه قال ان ساقها في موضع يامز فيها لا يكون مضمونا وقال بعضهم
 اذا وجد الرجل دابة في زرع فخرجها فقتلها سبع كان مضمونا
 لان لا ينبغي له ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعدى على صاحبها
 حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام على السقدي
 انه لا يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها
 بعد ما خرجها عن ملكه يصير مضمونا وان ساقها ليرد على صاحبها
 فوطيت في الطريق وانكسر رجلها كان مضمونا حتى يخرجها من باب
 جنانية البهايم **كتاب الدواب** اذا دخل ثور في السوق خائفا فمضرب منه
 وانكسر ملكه صبا لا يضمن به ربط كبتا على طريق العامة فاشهد
 عليه فلم ينقل حتى نطخ صبا وكسرت شنته يضمن به **كتاب الدواب** اذا
 اصطبل غيره لصاحبه ونطخ ثوره الا ان يضمن قتيلا في باب ما
 يستهلك البهايم في كتاب الجنائيات **كتاب الدواب** رجل ضرب
 سق رجل فمضربا واضطرب له كان في الاشياء عليه وان كان عبدا فبني
 حكمه من عدل جميع الفتاوى في احوال الجنائيات وفي دعوى السق
 لا بد من ذكر انما يضمن **كتاب الدواب** انما لا يجب تمام الدابة في الرد
 من الحبل المردود يستاجر **كتاب الدواب** فقتل فقال صاحب
 السق ما امرتك بقتل هذا السق **كتاب الدواب** في بطنه القالب ارض
 السق فاضتخا في اواخر فصل في المقار الرابع من كتاب الاجارة ولو
 قلع ما امره فانقلع سق آخر متصل به السق لا يضمن ذكره في الخلاصة
 من الضمانات للغانم في ضمان الفصاء **كتاب الدواب** لو امر رجل بالبيع سق

البيع
 ساقها بافوها

احد الزوجين لا يرث من دية الآخر
 عنده وعند نائير كل واحد منهما
 من دية
 صاوية
 بقتلها
 بقتلها
 بقتلها
 بقتلها

لوجع

لوجع اصابة فاعين تسن والما هو وتخرج سق اخر مختلف في القول
 لا امر فاذا حلف فالدابة مال لان عامه وسقط القصاص للشيء فقتل
 الفتاوى في الثالث من الجنائيات عليه قال للنجي ام اقلع سق فقتل
 بغير اذن المولى فمضربا امره لا يضمن تان فانه من مفرقات الجنائيات
كتاب الدواب فقال ابو غلام وقال اقصده فقصده فقتله
 مضمونا واثبات به قال بغير قبة القن ويكون على عاقلة القضاة
 لانه خطاه وكذا العبيد يجب دية على عاقلة القضاة وسئل عن قضاة
 ثانيا وتركه حتى مات سبلان قال يقا في ضمان الفتاوى ضمان
 فصولين اذا قتل البهي احدا فمضربا عليه وكذا اذا قتل الجنون
 احدا فمضربا عليه في ذلك وفيها الدابة على عاقلة ما تنق
 في كتاب القصاص غصب صبي ومات في يد صاحبه فمضربا او كتم
 لا ضمان عليه واثبات به عاقلة او نهش حية بغير عاقلة دية لانه
 مسبب في اكله بالنقل الى مكان القواحق والحيات في السباع
 وقالوا حمل الصبي الى مكان يكسر فيه الحمار او البوايه بان كان الكار
 محضه صاندا كذا بغير ايضا لا بسبب الدابة لان القول القوي
 به باطل لان الهواء مخلوق الله تعالى فمضربا بنى ادم وغيره كذا
 بغير اذن الجنائيات على العبيد في كتاب الجنائيات **كتاب الدواب** رجل
 كان في مجلس مع ابنه ليل وسفينة الثورى وشريك ابن عبده
 انه فقال رجل ما تقولون في قوم من حليوس صعدت قبة على رجل
 منهم فدفعها عن نفسه فسقطت **كتاب الدواب** فدفعها الثاني نفسه
 فسقطت على الثالث **كتاب الدواب** في نفسه حتى سقطت على
 الرابع فمضربا ومات على **كتاب الدواب** فاتفقوا جميعا على جوار
 ابن حنيفة فقال ابو حنيفة لا يضمن الاول لان الحية تفر الثور وكذا
 الثاني لا يضمن واما الثالث از دعت الحية الرابع بعد السقوط
 فغير يضمن فالثالث ضامن وان مكث ساعة بعد السقوط فمضربا

فقتله فمضربا

القول القوي

رجل قتل هذا وعلى المقتول ديون
ثم ان والى القاتل صلح القاتل على
يعقني منه ديون المقتول

موقوفات جنائيات العاقل ذرية

وعندنا من جهة القصاص لا غير
ولا يصير الا الا بالمرأفة من الجاني
وجبت كونه صليحا سواء كان بمقتل
الدية او اكثر من الميسر الكرى
في ديات مما يبق المعقولة

له غنة لا يقيم الثالث ايضا فاستوفى به جميعا جميع القناوى
في فصل في الطريق والقناى من الجنايات وله من بطلان ما
صاحب ثم رجع فاصابه فهو خطا خلاصة في الثاني من الجنايات
اذا اقر القاتل انه قتل خطا وادعى له القاتل العمد كانت الدية
في مال القاتل لو ردت المقتول ولو اقر القاتل بالمد وادعى له
القاتل الخطا لاشي له ردة المقتول وادعى له ردة عن برهينة
وجوب الدية في الوجهين جميعا فاصبح في فصل في القتل الذي
يوجب الدية بتركات الجنايات وليس على الزناج والقصاص والحجامة
ضمان السراية اذا لم يقطع او يادق على ما اذن لهم فانه قطع الختان الجلدة
وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كانت عليه في بعض الحشفة حكمه
عدل وان قطع الحشفة كلها فانه لم يمت كان عليه كمال الدية وان
مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح
دون التام لا يصح شرط ولو شرط على القصاص العمل على وجه لا
يتحرك صح شرط لان ذلك مقدور له فاجتناب فصل في القصاص
تركات الاجارة وان عفى عن القطع او الجراحة او الشدة او الجناية
ثم مات او لاقام كان عده فالحجوة لا يخلو اما بقول من عفى عن القطع
او الجراحة او الشدة او الضربة واما ان يقول عفو عن الجناية
والاول لا يخلو اما اذكر موه وما يحدث منها واما ان لم يذكر وحال
الحجوة لا يخلو اما ان يرى وجهه واما ان مات من ذلك فابرا من ذلك
صح العفو في القصاص كلها وان سرى الى النفس ومات فانه كان العفو
بلفظ الجناية او بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا
شي على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم
يصح العفو في قول به حنفية زحواه والقياس ان يحكي القصاص في
الاستحسان بسقط القصاص للشبهة ونجيب الدية في مال القاتل
لانه عمد وعندنا بر يوسف ومحمد يصح العفو ولا شيء على القاتل اذا

كان

كان القاتل عمدا ~~في~~ خطا فاجتنب به جميعا جميع القناوى
ولا شيء على القاتل طوع سواء كان بلفظ الجناية او الجراحة وذكر ما يحدث
منها او لم يذكر او سرى الى النفس فانه كان العفو بلفظ الجناية
او الجراحة وما يحدث منها صح ايضا ثم ان كان العفو على حال من الجرح
بانه كان بهيب فمضى ولم يضر صاحب فراشه يعبر به جميع ماله وان كان
في حال المرض بانه صاحب فراشه يعبر بحقه ثلث ماله في العفو
يتبرع منه ويتبرع المريض في عرض الموت يعبر به ثلث ماله فانه كان
قد رآه في خروج من الثلث سقط ذلك العاقلة وان كان لا يخرج
كله من الثلث فقتله بسقط عن العاقلة وثلثه يؤخذ منه وان كان
بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة
وعندنا برهينة وعندهما يصح العفو وهذا او قول عفو عن الجناية
او عن الجراحة وما يحدث منها سواء وقد بينا حكمه وانما علم
به اربع في فصل ما بسقط القصاص بعد وجوبه ~~بمقتل~~ ~~بمقتل~~
قالوا له وجه الجرح واربعة او اربعة او المرأة في دار زوجها فقتله
القصاص والدية على العاقلة ولا يحرم عن الكبرياء فقد الفتاوى
في القصاص واذ اوجع الرجل في قبيلة او صاب في الجرح ولا يدري
من رماه فشيء ولم ينزل صاحب فراشه حتى مات فعلى الذين اصيب
فيهم الدية والقصاص على اهل القبيلة والحكمة والدية على قتلهم
وان لم يصبر صاحب فراشه فانه كان صحيحا بهيب ويجوز ثم مات
فلأشئ فدية على اهل الحيلة التي خرج منها وذكر المسند في المنفق
وزاد فيها فحمل الى اهل وذكر انه على قتل بهيب فدية وان كان بهيب
وبهيب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسمة وقال ابو بكر بن
الاشعث فدية اهل الجرح واليه قول ابن ابي ليلى وفيه ايضا رجل
معدن خرج وبه رفق حله رجل الى اهله فماتت زوجة ابوهما او ابوهما ثم
مات فلا ضمان على الذي كان في يده لا عندنا بر يوسف ومحمد

فان لم يمت

قصاص

ارج حنيفة هو هشام بن تارح بن حنيفة والقصة واذا وجد قاتل
 بين القريتين او السكتين فالي ايتها اقرب مكان عليه القصة
 والدية ثم قال انما تجب الدية والقصاص على اقرب القريتين اذا
 كان بجبال سبع السموات منه واما اذا كان بجبال لابس السموات منه
 فانه لا تجب القصاص ولا الدية على واحد من القريتين انما يرجع حال
 المكان الذي وجد فيه القاتل تارح بن حنيفة والقصة قال محمد بن الحارث
 الصغير وارضعوا الرجل وعرضوا لآخر ولا فربا في قتل
 فهو رؤس الرجال دون تفاوت الملكة حتى ان القاتل لو وجد في دار
 بين اثنتين اثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين تارح بن حنيفة والقصة
 ولو جرح في محلة او قبيلة فخل جرحا ومات في محلة اخرى من
 تلك الجرحه فالقصاص والدية على اهل المحلة التي خرج فيها ومات
 ابن ابي ليلى لاشي على اهل المحلة والقصة قولنا لان القاتل وجد
 في المحلة الاولى ومن الاخرى لان الموت اتقيل بلكة الجرح لان
 انقطاع الروح من متولدات فعله وفعله هو الجرح فصارت قتل
 ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله واذا كان صاحب فراسه استند
 اليه المحيط للامام الحسن في باب القصة ولو ادعى اهل المحلة
 على رجل منهم او غيره منهم تصح دعواهم فانما هو البينة على ذلك
 الرجل تجب القصاص في العهد والدية في الخطاء ان وافقوا لولياء
 في الدعوى على ذلك الرجل وان لم يوافقوا في الدعوى يجب عليه
 شي لان الاولياء قد ابرأوه حيث انكروا وجود القاتل فلا يجزى
 على اهل المحلة ايضا شي لانهم ثبتوا القتل على غيرهم وان لم يكن لهم
 البينة وحلفوا ذلك الرجل تجب القصة على اهل المحلة بدليل في فصل
 الابراء والقصة والدية وفي نوا در هشام قال سمعت محمدا
 يقول اذا وجد قاتل في محلة ولا دعي اولياؤه عليهم وانما اهل
 المحلة بينة انه قتل فلا يلزم الرجل من غير حنيفة او حيا جري حتى سقط

حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة

حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة

في محلتهم ومات قال بن تارح بن حنيفة والقصة واذا وجد قاتل
 الدم قاتل رجل بعينه وانما هو البينة على ذلك وانما حكمه
 عليه البينة ان قاتل قاتل رجل آخر قال لا قبل هذه البينة في المحلة
 اذا وجد القاتل وبشر القاتل كجرح الجرح والضرب فاذا وجد
 مينا ولم يكن به اثر القاتل كالجرح وغيره لاشي عليه تارح بن حنيفة
 في اواخر القصة وفي نوا در بشر بن الوليد عن ابي يوسف
 واذا وجد القاتل في دار فيها سكاره واربابا غيب فالدية
 والقصاص على ارباب الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 على السكاره وان كانوا يستقلون اليهم بالليل مثل الحياط
 والصباغ يكونون بالنهار في موضع وينصرفون اليهم بالليل
 فلا شئ عليهم تارح بن حنيفة والقصة الملك اهل المحلة
 والتسكان بهم المستأجرون والمستعبرون والمودعون والمزمنون
 من المحل المزبور والقصة واذا وجد القاتل في دار
 المصنفة قتيلا فهو على رب الدار عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ان كان نازلا في بيت على جده فلا دية ولا قصاص وان كان
 محتسبا فعليه الدية والقصاص من المحل المزبور والقصة ان كان
 ولو ان رجلين كان في بيت ليس معهما ثالث فوجد احدهما
 منه بوجها قال ابو يوسف فتم الآخر الدية وقال محمد لا اضمنه لانه
 يحتل ان القاتل قتل نفسه ويحتل ان يكون قتل الآخر فلا اضمنه
 بانك لا يبيع يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه
 فكان التوهم ساقطا كما لو وجد قاتل في محلة لم يثبت الي هذا
 التوهم فكذا انه اورد عن ابي يوسف اذا كانت الدار مفرقة
 وهي مغلقة فوجد فيها قاتل فالقصاص والدية على عاقله رب
 الدار وهو قول ابي حنيفة فابو حنيفة يوجب الملكة دون الكني فصار
 وجود الكني عذرا بمسئلة وابو يوسف يرجع السكتي على الملكة

حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة

حنيفة بن تارح بن حنيفة
 حنيفة بن تارح بن حنيفة

الكبير
المنزلة
الفوق

المنزلة
المنزلة
المنزلة

ما قبل
ابو جعفر

عند الاجتماع فانه لم يكن له سكن للغير ملكا في الحيط للامام الحسين
قبيل كتاب الجنائيات وله وجه القليل في نزل عظيم كبري بالامام فلا يخفى
فيه ولا كان الغرض صغير القوم معروفين وهو عليهم والفوق بالانصاف
والكبر ما عرف في الشفوة كل نهر بشفوة فهو صغير وما
لا يستحق بشفوة كالفراة ولا يجوز من عظيم وله كمال القليل
محتب في جانب نهر النهر كانت القمامة والديته على اقرب الارض
والقوى لا الكوض الذي جنس منه القليل ازا كان يعمل صوت اهل
الارض والقوى والا فلا فاضل قنبيل فضل الكمال في الدم
نزل كتاب الجنائيات وفي الطحاوي واز كان الشط مكافا كان نكاحا
خاصا فركاله ازا كان ملكا عا فركاله كالملة نانا راجع في الفاضل
كتاب اختلاف المتأخرين في العاقلة قال بعضهم لا
عاقلة للبع وهو قول الفقيه ابي بكر البجلي ابو جعفر الرندي
وقال بعضهم لا عاقلة عند الشمار والمقابلة مع البعض لاجل
البعض نحو الاسكفة والصغار من يرد ورب الخبايا وملا با
ويجاري وكذا كماله العلم وهو اختيار شمس الابرة الحلة في كثير من
المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهر الدين المرعشي في
ياخذ بقول الفقيه ابو جعفر لانه العبرة للشمار واجتماع الاسكفة
وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للشمار فلا يلزمهم المتحمل عن غيرهم
فاضلنا في ما يخصنا في اول المعامل ذكر عصام روى محمد بن ابي يوسف
عن ابي جعفر انه لا عاقلة له ازا قتل جلا حظا فانه رية القليل
تكون في مال الجاز من الخايب في الحمل المنزلة ومن لا عاقلة له ففعله
على بيت المال وقيل في مال الجاز وهو اختيار الزيادة من خواتم
الحقين قبيل كتاب الوصايا **باب** ما قبل واز ابق من ابي العبد
من الذي اخذه فلا عليه كاشي للمول عليه من المتضيق لانه لا ابق
كان في يده امانة على تقدير اخذه بالاشهاد وفيه القينة في الايق

او استعمل في الطريق في حاجة ينفق ثم ابقى منه مائة لاله
لاجل للاخذ على المول لانه في معنى البايع من المول وله كمال الاخذ
ان يحبس الباقي من المول لاستيفاء الجبل فصار كالمبيع الهالك في يد
البايع شرح الجمع لابن مالك في كتاب الباقي ابق من المشتري الى بيت
البايع فجاء البايع ليخبر به المشتري فابقوه من منزله ايضا ان كان لم
يستخبر ولم ينقل عن موافقه لا ينفق من ابا القليلة **باب**
المفقود وقع عن ابي جعفر انه من مودة الفقهاء من ان راي القائل
فيكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم ماله بين الاحياء وروثه
في هذا الفصل على انه انما يحكم بموته بقضائه لانه امر محتمل لم ينضم
اليه القضاء لا يكون جرحه قينة في المفقود والمنع من موت المفقود
موت اقرانه وقيل تسعون سنة ويقتى مينة المفقود في المفقود
ولا ياخذ القانع ماله الذي في يد مودعه ومضار به يحفظ لانه
بما يدنيته من المفظف كان محققا في الخط مع ولا جافة في حفظ
القانع يد اربع في المفقود للقانع بيع مال المفقود كالمبيع المتاع
والرفيق والعقار اذا خفي عليها الف وليس له بيعه بالنفقة
عليها وما مني باجر الحنف في الضياع فصادت دراهم او دنانير او عمل
النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها بالنفقة واز قول نفقة ولو باعها
لقضاء دينة جاز وكذا له علم حبيبة كماله يرجع من سنين في الفهم
خامس الفصل **باب** في القيد امرأة ادعت على رجل لقبطا
في يده انه اخذها وهو يدعي انه عبده تقبل بينة المرأة ويقضيه لها
لانه لم يرد بحق الحضانة خلاصة في اوابل دعوى النسب في كتاب الدعوى
م اذا اتفق المذنب على اللقيط من مال نفقة انفق بغير امر القانع فهو في
ذلك منقطع واز اتفق بامر القانع ان كان القانع امره بالاتفاق على ان يكون
دينا عليه فانه ظهر له بانه كان للمذنب مطلق الرجوع على الاب وانه لم يظفر له
ابن في حق الرجوع عليه اذ لم يرد ان كان القانع امره بالاتفاق عليه ويقل

على ان يكون ديناً عليه ذكره في كتاب الاستسلام في ذكره ان يبين وذكره في
 الآية الحشرية لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي في المعاني
 انه له حق الرجوع والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقب صدق
 فيما ادعى من الاتفاق عليه مع ذلك وان كان في القول قول اللقب على
 الملقب البينة تامة خاتمة في الفصل الثالث من كتاب اللقب **كتاب**
اللقب قال ابو القاسم اذا اخذ اللقب لنفسه لم ينقصه فيها
 على نفسه وان كان في حق غيره لا يملكه الغائب ولكنه يتصدق به على الفقراء
 بجميع القضاوي في اللقب **باب وقف ولو اراد قيم المسجد**
 بيني حوانيت في حرم المسجد وقناية قال الفقيه ابو الليث لا يجوز له ان
 يجعل شيئا من المسجد سكناً مستغلاً من الاساق في باب بناء المسجد
 والرباط ولو وقفوا في غير طابرة المالك جاز الوقف عندنا خلافاً للفرع
 بناء على جواز تصرف الفضل موقوفاً عندنا وبطلان عندنا اساق
 فيما يبطل من الوقف ولو استحق نصف ما وقف وقضى به المستحق لم يترك
 الباقي وقفاً عندنا في يوسف خلافاً لما ساق في وقف المشايخ وان
 وقف الموهوب فافتكر بغيره فله مات من غير ان لا يقر به الوهبانية
 مات الواقف ثم مات القيم فله ما وقف الواقف لا غيره فهو موقوف بغيره ولم
 يوص الى غيره فولا لا يوجب القسم الى القاضي ولا يجعل القيم الاجانب ما دام
 يوجد من اولاد الوقف واهل بيته فيصلح له ذلك ولو اقام القيم بغير مقام
 نفسه في صحة لم يجر الا اذا فوض اليه على سبيل العموم في محل آخر والظاهر
 عزل قيم بغيره الواقف لو فوض الوقف وذكر القاضي لا يملك نفسه وبقي قيم
 مع بقائه وصح الميت وقيمة الا عند ظهور البينة منها في الفصل الثالث
 عشر من الفصولين قلت انيت اذا اقال رضى صدقة موقوفة على
 ابيه ولا ياتى الى ولدي وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاض مكان الصغير
 رجلاً وله شاة اقام الكبار مقامه كقاية السائل في سلة الولاية في
 الوقف مسجد انهم وقد اجتمع في غلته ما يوجب البناء قال الحنفيا

لا يملك من الغلة لنفسه
 كما يملك من الغلة لغيره

اذا كان في يده برات ولم يخدم ما بينه
 لا يستحق الوظيفه بجزا التولية فانه
 عدم كونه قائماً ما بينه له في الواب
 الا في غير حق ضامن به

لا ينفق الغلة في البناء الا في الوقف على سرقة بانه بيني هذا المسجد و
 لم ياتر بائني في السجدة والفتوى على ان يجوز البناء بتلك الغلة
 فاضني في باب الرجل يجعل داره مسجد كتاب الوقف سئل
 اذا وقف الراعي المدين الموهوبة هل يصح في الوقف اقام الاجابة
 نعم اذا افتكره فهو وقف صحيح وان لم يفتكره فهو باق على الرهنينة وليس
 له ان يبيع من قضاوي عاري الهداية وفي وساب النوازل وقف
 عليه بقلعة داره لم يكن له سكناه وان وقف عليه السكنى فليس
 له الاستقلال من وقف الكرامسي في الباب العشرين و آخر المتول
 الوقف من الوقف عليه او فقير وقف الفقراء باجر وترك ما وجب
 عليه بحساب ماله يجوز الا يرى ان من له حق في جيت كمال فترك
 عليه خارج ارثه لكان حقاً جاز فله ان او جيز في باب تعرف
 المتول والموقوف عليه من مينة لفتي وقف من لا على ولده
 واولادها ابداناً سئلوا ليس لها ان يسكنها فيه لا حقها
 في الغلة وفي التجميع في القضاوي رجل وقف منزلاً على ولده
 وعلى اولادها ابداناً سئلوا افا را والكنى ليس لها حق
 السكنى من وقف الكرامسي في الباب العشرين ليس للقيم ان يبدل
 على الوقف في اصلاح الوقف بغير القاض وتفسير المصلحة انه
 لا يجوز للوقف غلة فيحتاج الى القرض والمصلحة انه اما اذا ملكه
 الوقف غلة فانفق من مال وقفه لا اصلاح الوقف كان لا يرجع
 بذلك في غلة الوقف فاضني في باب الرجل يجعل داره مسجد
 من كتاب الوقف رجل وقف ستاناً فبذره البقر والغنم والابق
 فانه يجوز فاضني في فصل في وقف المتقول فاضني لا يجوز وقف
 البناء في ارض هي غارية او اجارة في قضاوي قاضي طهر الدين وقف
 الكردار بدو وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدو
 اللدني والكردار يكره في الارض ثم يغرس فيها الاشجار ويبني عليه

وقف الكردار
 خير الكردار

الوقف بخلاف شرط الواقف كانه قضاء
 بخلاف النقص لا ينفذ بغير العلماء
 شرط الواقف كذا في الشارح ص ٢٢
 في شرح المحققين وادرك ذلك
 في السادة من الثاني

وتنقل في المذهب ان السكك يجوز له
 مخالفة الشرط اذا كان غايه جهات
 الوقف قري و فزارع فيعمل بامر
 وان غار شرط الواقف لان اصلها
 الست المال ودر المختار ص ٢٢
 ثور الادبار في اركان الوقف

وكذا ما وقف بعض السلاطين من القري
 والمزارع لمصالح ما بنوا من الجوامع
 والمدارس والعمارة وغيرها مع بقاء
 رقبه الارض في ايدي الرعايا لا يكون وقفا
 وان اعتقد كثير من اهل الزمان انها وقف
 بل يكون خراجها مضمونا الى بعض المصارف
 بتعيين السلاطين

من رآه المرحوم
 في القري
 محمد كوكبي
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة في ابواب البئر
 فاحتاج ولده او ولده او ولد او فراسه
 بصف البئر من الغلة لان الصدقة عليهم
 وكذا كذا لو جعلها صدقة موقوفة على كذا كذا
 فاحتاج ولده فانه يدفع البئر من الغلة لانه
 من كذا كذا ولقول الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صدقة من رجل محتاجة فيكون ذلك
 وحيثما احتج ولكن يتعين بحيث لا يجوز الدفع لغيره ان كان يجعل قاض على وجه الاستحباب
 والافضل استعانة الاحكام الاوقاف من باب الوقف في ابواب البئر من الصدقة

في الوقف

الاجنبية في الذخيرة وفي الواقعات ذكر كمال النخري راجع وقفه
 وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو صحيح وكذا وقف الكردار
 من غير وقف الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها
 غير متعارف في الكرامات في الباب الرابع رجل وقف بناء لارض
 له قال كمال لا يجوز وقبل ان كان البناء في ارض وقف جاز وعين رفر
 راجع اذ وقف الدارهم او الطعام او ما يكال او ما يوزن يجوز فائيا
 في فصل وقف المنقول سئل عن رجل وقف البناء والبراس دون
 الارض اجاب الفتوى على صحة ذلك فاري الهداية ولو جعل سكنى
 داره لولده ثم بعده لرجل بعينه ليس لولده ولا لمن بعده ان
 يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية
 لا توجب حقا للمستوفى وهو بمنزلة صنف اخر بخلاف الاجارة
 فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه فلا يجوز وهو
 نظير الوصية بجهة العبد في عدم جواز اجارة اسفان
 في فصل وقف داره على سكنى اولاده في تقبل الشهادة
 في الوقف وكذا اشهاد الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع
 ولو صرحا بالاشهاد بما يجوز من عشرة سنين وتاريخ الوقف
 ثمانية سنين فتبين القانع انه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت
 واقصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانها لو مرقا
 انما تشهد بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه او على واحد من
 اولاده وان سفلوا او على ابائه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به
 على نفسه وعلى جنسي لا تقبل لان حق الاجنبي ولو شهد احدهما
 انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمرو وتقبل وبصرفه
 الى الفقهاء لانها اتفقا انه وقف ولو شهد انه وقف على فقراء
 جيرانه الفقراء تقبل الجواز ليس باحر لازم وكذا لو شهد انه وقف
 على فقراء مسجده وبها فقرائه تقبل وكذا لو شهد اهل بيته
 والافضل استعانة الاحكام الاوقاف من باب الوقف في ابواب البئر من الصدقة

بوقف المدونة تقبل ولو وقف رجل كرامته على نفسه لقراءة القرآن
 او على اهل السبي شهد اهل ذلك السبي على وقف الكرامته فانه
 المستند بغير شهادة المدونة على وقف تلك المدونة وشهادة اهل
 الحلة والمشيخ فقبلوا فيها فقالوا اهل المدونة لو كانوا باخذون
 المدونة في ذلك الوقف لا تقبل بشهادتهم وان كانوا الا باخذون
 تقبل وكذا في اهل الحلة وكذا الشهادة على وقف كتب والشهادة بقب
 فيه لا تقبل وقبل في هذه السائل كلمة تقبل وهو صحيح لان الفقه
 في المدونة كونه الرجل في الحلة ليس يلزم بل ينتقل بشهادة اهل
 السبي تقبل لانهم لم يجوزوا لانفسهم هذه الشهادة نقضت
 الفصل الثالث عشر في الضعولين شهد بعض اهل القوية على اقيم
 بزيادة الخراج لا تقبل وان كانه فخرج كل ارض معتبرا او لا خارج
 للشهادة تقبل وفي فتاوى النسخ اهل القوية او اهل السكة الغير
 النافذة شهدوا على قطعة ارض انما قريرتهم او من سكنهم لا تقبل
 وانما نافذة انه ادعى وقف حقا لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل
 وكذا وقف في المدونة شهد اهلها وقبل في السكة النافذة تقبل
 مطلقا بانه في نفع في الشهادة على فعل نفعه في كتاب الشهادة
 في الخلاصة مسجلة او قافو مختلف لا باس لقيم ان يخط عليها
 وان خرب منها خانوت لا باس بعامة من غلة خانوت اخرها
 كانه الواقف واحد او كثير مختلف في الكبرى مسجلة او قاف
 مختلف لا باس للقيم ان يخط عليها وان خرب خانوت منها فلا باس
 بعامة من غلة خانوت اخرها لان الكل للسبي سواء كانه الواقف
 او مختلف لان المعنى بغير وقف الكرامات في الفصل الثاني عشر
 ولا بالتسامع الا في النيب والموت والنكاح والدخول والولاية
 القان واصل الوقف فانه الشهادة بالتسامع جائزة فيها اذا
 اجتمع بها رجلان او رجل واحد وانما قال اصل الوقف

لا ينبغي ان يفتقر الوقف الى اربعة اشياء اولها ان يكون من اموال المسلمين
 والثاني ان يكون من اموال المسلمين والثالث ان يكون من اموال المسلمين والرابع ان يكون من اموال المسلمين
 الدين المرغوب فيه لا بد من بيان الجدية بان يشهدوا ان هذا وقف على
 المسجد والمقبرة وكذا ذلك حتى لو لم يذكر في ذلك في شهادتهم لا
 تقبل شهادتهم وتأويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرط الوقف
 ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا ان يباين
 غلبة فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم
 كذا في الكافي في ذكره في كتاب البيعة في ما يخصه اذا شهدوا ان
 هذه الضيقة وقف ولم يذكر الجدية لا يجوز ولا تقبل بل يشترط ان
 يقولوا وقف على كذا ابن الرهام قبيل باب من تقبل شهادتهم و
 لا تقبل **قال** اذا شهد احداهما على زيد صدقة موقوفة وشهد الآخر
 انه وقف على عمر صدقة موقوفة فانه تقبل شهادتهما على ما اتفقا
 عليه وهو اصل الوقف فيكون للفقير نقد القضاوي في السابع
 من الوقف رجل بنى مسجدا وجعل له ثلثا اهل الناس عمرته وعمارته
 وبسط البواري والحسين في تعليق القضايل والادام والاقامة والامامة
 ان كان اهلان لك وان لم يكن فالرأي في ذلك اليه فاني في فصل
 المسجدين كتاب الصلوة والوقوف دارا بجميع ما فيها وفيها حمامات
 بطرزا او بيتا وفيه كوارات غسل يده خل الحمام والنخل تبع الدار والعسل
 محال وقف ضيقه وذكر ما فيها من العبيد والديب واللات والاطراف
 والحرائر فانما يقرب وقفها بغيرها وان لم يكن اصله كالماء والهواء
 والاطراف في بيع الاراضي والعبيد ونفقته من غلة الوقف وان لم
 يذكر بالواقف اسما في فصل ما يدخل في الوقف ولو وقف المرفق
 داره وعليه دين محيط بالاربعين والى كفى محيطا بعد قضاء الدين
 في ثلثة خزائن الاكل في الوقف الروضة ولا يجوز اخذ غلة المدرسة
 حتى يكون سكناه فيها اكثر من داره واكثر نفقه فيها ولا يسع اخذ

مطل

عليها

غلتها من اموال المسلمين من اموال المسلمين من اموال المسلمين من اموال المسلمين
 من اموال المسلمين من اموال المسلمين من اموال المسلمين من اموال المسلمين
 الامام امير المؤمنين في كتاب ما قبل للمدرسة من كتاب الوقف
 قال في الكافي ولو شرط الغلة لامة او لعبيده فهو كاشترطها
 لنفسه فيجزئ عنه اية يوسف ولا يجوز عند محمد قال والغنى على قول لا يجوز
 من الاسما في باب الوقف على امرات الاولاد في جميع النوازل
 اذا اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز كذا الدار من عبيده او مكانه
 لا يجوز من وقف الكرام في الباب الثالث عشر اذا اجر القيم دار
 الوقف من نفسه لا يجوز كذا الدار من عبيده او مكانه لا يجوز كذا الدار
 اجر من نفسه قبيل انما لا يجوز اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل
 ينبغي ان يكون هذا على قياس الوكيل اذا باع مال العتيق من نفسه ان كان فيه
 منفعة الوقف يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما وان اجر من ابيه او من
 فهو على الاختلاف عند ابي حنيفة لا يجوز وعنه بما يجوز ظهر من
 تصرفات القدماء من كتاب الوقف فان وقف على ام ولد زينة ومدة
 ومكانه جاز وما وجب له برة وام ولد قبل عتقها يكون للولد
 ما يجب بعد عتقها يكون لهما ما يجب للكتاب وهو الثلث يكون
 له فان عتق كان له وان عتق فهو لولاه من اوقاف الناصر قبيل الوقف
 على الجوز قال الفقيه ابو الليث في اخذ الاجور طلب العلم في يوم لا درس
 فيه رجوا ان يكون جائزا وفي الحادي اذا كان مشغولا بالكتابة واليد
 تارة خايفة في التام من عشر من كتاب الوقف في العن في الوقف
 على المتولى يجوز اما القاني لو امر رجلا بان يوفى دار الوقف مشايخة
 فهو ليس بختم لانه وكيل القاني بالاستقلال وليس بما دون في الحنفية
 علم يجوز خصومة الا اذا اذن القاني بخصومة واما دون بالاستقلال
 ليس بمثل والمثول في يد المتصرف في الوقف في الفصل الثالث
 عشر من الفصولين قال في بعض اهدانه من القواني ان الوقف حتى فهو

اجر القيم والوقف من نفسه

اجر من ابيه او من ابيه

الحنفية لا يترتب له ولدان في يد من يملكه من غير ان يملكه الوصي
 الذي الوقف فيه وانه صيانة قادغى على احدى اهلها ولا يكون
 الوارث ولا ارباب الوقف حصصا كما ذكرنا لان لا ملك لهم غير الاستغناء
 فانه يبرهن على المتولى بانه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على
 نسب معلوم كالاخوة لابوين اولاد اولاد ولا يقبل على الاخوة
 المطلقين وكذا العمومة فانه قالوا لا نعلمه وانما اخر اعطاه فان
 لم يقبلوا ذلك كانت ثمانية زمانا ثم يدفع اليه كما يأخذ كقبلا عندهما كما في
 الميراث بزيادة في السادس من كتاب الوقف بناء المنارة من غلة
 المسجد هل يجوز ذكرانه يجوز مطلقا المسئلة على وجهين اما ان يكون
 في البناء مصنف المسجد او لم يكن ففي الوجه الاول لا يثبت له لانه
 من جملة البناء وتفسير المصنف ان يكون اسم القوم في الوجه الثاني
 لا وتفسير عدم المصنف ان يكون المسجد في موضع يسبح كل اهل المسجد
 الا اذا بنى المنارة من التجنيس والمزيد في باب اتحاد المسجد و
 التصرف في رقبته وبناءه من كتاب الوقف وكذا في وقف الوقفات
 بعلامة النون وقف الناصح اذا اجر الواقف اوقيته او وصى الواقف
 او القاض او امانة قال قبضت الغلة فصاعدا او اقررت على
 الوقوف عليهم وانكروا قال قول له مع يمينه انكر ما في الباب
 التاسع عشر وفي الحاوي اذا قال في محبة جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفه بعد تعسا ابداء على ولدي وولد ولدي او لاد او لادهم
 ونسلكم بامانتنا سلو فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان
 له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل
 حدوث الغلة وولد الولد ابداء من مات منهم قبل حدوث الغلة سقطت
 حصته ومن مات بعده استحق سهمه ويكون ذلك الورثة والبطن الا على
 والاسفل في ذلك على السوية في الباب الحادي والعشرين من وقف
 الكرمانسي في الذخيرة اذا جعل ارضه صدقة موقوفه على عده

بناء منارة المسجد

وتزيد الغلة في يد من يملكه من غير ان يملكه الوصي
 فسميت الغلة بينهم على صدقة سهم فانه مات احدهم صار سهمه
 للفقراء والباقي على من يملكه من غير ان يملكه الوصي فسميت
 في مات احد هما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على زيدا عمر ولزينة الثلث
 كما في عمر والثلث وكذا لو اذ استمى ثلثة وبين نصيب الاثنين و
 سكت عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا استمى جثا وذكر
 لبعضهم ارضا معلومة فانه يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال
 لزينة النصف ولعمر الثلث وسكت يعطى كل واحد ما سمي و
 الباقي بينهما بغير ان يكون له سهم كل واحد منهما شيئا فانه اذ
 الغلة على ما سمي كانت الزيادة بينهما على السوية ولو قال ارضي هذه
 صدقة موقوفه لعبد الله من غلاتنا مائة درهم ولزينة مائة فزارت
 الغلة فالغلة الزيادة تكون للفقراء ولا يكون بينهما بخلق السنة
 الحادي والعشرين من وقف الكرمانسي جعل وقف ارضا
 على اولاده واولاد اولاده ابداء مانتنا سلو له اولاد او لاد
 او لادهم بينهم على السوية ولا يفضل الذكر على الاناث من العمل
 المبرور وفي الفينة عن قاضي القاض بدخول اولاد البنات
 في الوقف على اولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في
 غلة المستقبل ووزن ماضي وغلات تلك السنين معدومة كما
 لا يظهر لكم بفد الصحاح بغير ولد في المظان اما مضية والمريض
 له كانت غلة السنين الماضية قائمة حتى اولاد البنات جعلتهم
 منها وعن غيره ان الحكم بغير الغلات القائمة ووزنها كذا
 في الكبرى اخوان عليهم ادار موقوف غاب احدهما وقبض الآخر
 غلته ثم حضر الغائب وقدمت الحاضرة فاد الغائب ان يرجع في تركه
 فانه كان الحاضرة قتيلا كان له ان يرجع لانه استغل كانت الغلة لهما وان

صاحب القاضى من اولاد البنات

لم يكن قتيلا لم يكن له ان يبيع الماشية او يستعملها في البيع
 كما نصيب على المستاجر من الحمل الزور وان كان الوقف قال في اصل
 الوقف على ان يبيعها بجاءه في غير الثمن من قبل او اكثر او قال علي ان يبيعها
 واشترى بثمنها عبدا او قال ابيعها ولم يرد على ذلك قال لعل هذا
 الشرط فاسد يفسد به الوقف لانه شرط ولا يابطال الوقف
 كانه قال علي ان يابطل وانما يبطل الوقف اذا شرط الاستبدال بارض
 اخرى لانه ذلك نقل وتحويل وجميعا على ان الوقف اذا شرط الاستبدال
 لنفسه في الاصل الوقف يفسد بشرطه والوقف ويمكن الاستبدال
 اما استبدال الواقف بدونه الشرط انما في السيرة لانه لا يمكن
 الاستبدال الا للقاضي اذا رآني المصلحة في ذلك ولو قال الواقف
 في الوقف على ان يبيعها واشترى بثمنها ارضا اخرى ولم يرد على
 ذلك في القياس يبطل الوقف لانه يكره اقامة ارض اخرى مقام
 الاولى وفي الاحتياط يبيع الوقف لان الارض الاولى تعينت
 للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية
 بغير الثانية وقفا بشرط الاولة قائمة مقام الاولى ولا يحتاج
 الى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى بجدته
 لانسانا اذا قتل خطاء او خذت قيمته واشترى بها عبدا اخر
 ثبتت حق الموصى بالجدته فيه غير تجديده وكنه الدبر اذا قتل خطاء
 واخذ المولى قيمته بغير ان يشتري عبدا اخر فبذره وينتقل حكم
 الاول اليه بدله فكذا كانه مهننا ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض
 ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى وفي الثانية
 قائما مقامه في سائر الشروط في الوقف في كتاب الوقف قلت
 فاذا شرط ان يبيعها ويستبدل بها فباعها ثم اقال فيها ان يبيعها
 بعد ذلك قال لا قلت لانها عادت على غير المالك الاول فاذا عادت

استبدال الوقف

على غير

على غير المالك الاول فكذا باع الوقف واشترى بثمنه ارضا اخرى
 وليس له ان يبيع البديل لانه لم يشترط علو رتبة عليه يجب بعد البيع
 بقتناه قاض له ان يبيعها ويستبدل بها لانها قد عادت على المالك
 الاول ولوردة عليه بغير قتناه قاض فيليس له ان يبيعها ويستبدل
 بها لانها بمنزلة الاقالة ولم يعد على المالك الاول قلت اريت لو
 باعها على ان يشتري بالخياري والبائع بالخياري قابض الذي له الخيار
 البيع قال فقد عادت على المالك الاول وله ان يبيعها قلت وانه كان
 بخياره لوردة عليه بخيار روية بقتناه او بغيره نعم قلت فلو باعها و
 اشترى بثمنها ارضا فوفقها ثم ردت اليه الارض الاولى بعيب
 بقتناه قال فقد عادت الى الوقف واما الارض التي اشترى بها فبقربها
 فهي للوقف يعين بها ما بد الكفاية السائل من النفع الواسع في
 مسئلة الاستبدال بالواقف الوقف الذي تقادم امره ومات وارثه
 ومات الشهود الذين يشهدون فيه اعلو وجهين اما ان يكون له رسوم
 في دوامين القفظة المقتضية عليها او لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع
 التنازع فيها جرى على الرسوم الموجودة في دواميه ثم لا بد من ذلك
 دليل ظاهر وليس هناك دليل قوي وفي الوجه الثاني يجعل موقوفه
 فتم اثبت في ذلك حقا فاضى له به لانه دليل مهننا املا فتعذر القفظة
 املا به الحكم اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع
 الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان اقر وبشيء بغيره باقراهم
 لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف اولى
 فان تعذر الرجوع للرسوم فان تعذر يجعل موقوفه الى قيام الدليل
 غير الواقف الحسنة في الوقف بعلامه الواو رجل وقف مبنية
 له واخرجها من يده الى القيمة ثم اراد ان يخذلها من شرط لنفسه الغزل
 والاخراج من يده القيمة لانه لا يشترط الواقف مراعي وان لم يشترط على قول

مطلد وقف قريكم

وقفية

اللايكون المسيح

قدّم

ما لم يكن مسجداً منية المعنى في الوقف المسجدة إذا قرب واستغنى عنه أهل
 الغربة فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخبز وصرف الثمن إلى المسجدة أو جاز
 قاضياً من قبيل وقولهم يرضى من كتاب الوقف وفي الصغرى شهدوا أن
 هذا الحق ودوقه على كذا ولم يذكر والواقف تقبل إذا كان قديماً أو ذكروا
 الواقف لا المعروف تقبل إذا كان قديماً ويصرف إلى الفقراء ولو شهدوا على
 إقرار الواقف بالوقف لا تقبل إلا إذا قالوا إقرار بالوقف وهو بملكه بزيادة
 الشاغل من كتاب الشهادة في نوع في التناقض مسجدي بني على سور المدينة
 قالوا لا يعمل فيه لأنه لا يسهل حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التقدير
 أنه كانت البلدة فتحبب عنوة وبني مسجد بأذن الإمام جازت الصلوة
 فيه لا الإمام أن يجعل الطريق مسجداً فهذا الأول قاضياً في فصل
 المسجدة من كتاب الصلوة رجل جعل رهنه وقفاً على كل مؤذن يؤذن
 أو امام يؤتم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام سمع الزاهد لا يجوز
 هذا الوقف لأنه في قرية وقعت بغير المعين وذلك المؤذن أو الامام
 قد يكونان غنيين فلا يجزئ قائم كان المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة
 في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن
 فقير في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب المسجد وقفه ابن أهله تصرف
 الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين فيجوز أما إذا قال وقفت على كل
 مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز جمع الفتاوى في كتاب الوقف
 ولا يجوز إجارة الطويلة في الوقف وإن احتجج بها ليعقد عقوداً
 متفرقة فيكتب استأجر فلان من فلان كذا ابتكشين عقده كل عقدة
 على سنة فيكون العقد الأول لازماً لأنه تاجر والباقي لا لأنه مضاف
 بزيادة في نوع في العقود من الفصل الثالث من الوقف وبفضل الشاغل
 أن يقولوا إلى إبطال الوقف لأنه إذا طال بصرق المستأجر فيه تصرف
 المالك فتحق المالك المستأجر الوقف يشهد له الناس بالملك وفي حق هذا
 المعنى لا فرق بين العقود والعقد الواحد قال أبو جعفر عن الفتوى

شهد الشهود اقر بالوقت وهو كذا

بابہ : مؤرخہ عنہ

ويغزل القطن المتولى على وقفه لو كان
 غائبا كما يغزل القطن المتولى على وقفه
 للوقف واليتم بحراثة في الوقف
 وان امتناع من الترخيص
 وكذا لو باع الوقف او بعضه
 اذ تصرف تصرفا غير جائز
 عالما به وقف البحر

وينزع لو غاب كالموتى وان لم يزل
 ان لا ينزع اي ويغزل القطن
 المتولى على وقفه لو كان غائبا
 كما يغزل القطن المتولى على وقفه
 والمتى وقد مناه لا يغزل القطن
 بحراثة الطعن من امانته ولا يخرج
 الاجنبا طاهرة ببيتة وان له
 ادخال غيره اذا طعن في امانته
 وانه اذا اخرجهم ثم تاب وانا
 اعاده وقف البحر الرابع

لا يرجع مد

ارض الوقف لنفسه من وقفه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرف الوقف
 الا اذا قبله من القاضى لنفسه فيم العقد باثنين في فصل اجابة
 الاوقاف من وقف الخاينة لو شرط المستحقين جنة او ثلثا معا
 كل يوم فليقيم ان يدفع القيمة النقدية في موضع آخر لهم طلب
 اليه واخذ القيمة اشباه في او ايل كتاب الوقف اذا حصل غير
 الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلا او بعضه فاقطع
 لايستحق لهم دين على الوقف اذا احوالهم في القلة زنة التعديل من
 الاحتياج اليه عمر او لا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف
 لهم مع الحاجة التي تعبر فانه يضمن انتهى وخاتمة ما ذكرنا ولو
 جاءت القلة في السنة الثانية وقاضى شي بعد صرف معلومهم
 في يد السنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت
 عما اذا شرط الوقف الفاضل عن المستحقين للعطاء وقد قطع
 للمستحقين في سنة شي بسبب التعديل يعطى الفاضل في الثانية
 لهم ام للعطاء فاجبت للعطاء ولما ذكرناه واسد سببنا اعلم
 واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة التي تعبر بل
 يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبيضوا اما لا يستحقونه او لا لم اره
 صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع الغائب اذا اتفق
 المودع على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضى فانه يضمن واذا
 ضمن عليهم لانه لما ضمن تبين ان المودع ملكه كاستئذان ملكه وقت
 التقدي بحاجته الهداية وغيره او قالوا ان كتاب الغيب المضمون
 بملك الضامن مستند الى وقت التقدي اشباه في او اخرجت
 الوقف متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حائونا او
 دارا ثم باعها جاز ان كانت له ولاية الشراء وبه السند بناء
 على سند اخوي ان متولى المسجد اذا اشترى من غلته دارا او حائونا
 فهو له ارضه هذه الحائوت بل لا يتحقق بالجلوس اليه وقفه على

المسجد ومعناه انه بل لا يتحقق اختلف المشايخ فيه قال القدر
 الشهد الحائنا انه لا يتحقق ولكن يصير متفلا المسجد وبه الا ان
 الشرايط التي يتعلق بالزوم الوقف وصحة حتى لا يجوز شي ولا يبعد
 لم يوجد شي من ذلك بهرنا علم بهرنا وقفا فيجوز بيعه ذخيرة الفضل
 التاسع عشر كتاب الوقف - وضع الامام واحدة من
 دوره الموقوفه الى وجهه اليه ليجل مجانا فمكن فيه ارضه
 وكما القيمة سلم به والده واليه ليبفلا بنف فعله الساكن ابو
 المثل فنية كتاب سكنى الوقف والاجارة فزكت بالوقف رجل
 ابو منير لا كان والده وقف على اولاده ابدانا سلوا فاجروه
 به الرجل اجارة طويلة وانفق المستاجر في عمارة هذا الوقف
 بامر المدعي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله
 ان لم يكن للمواجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون
 المواجر غاصبا وكما ان على المستاجر الاجر المسمى ويتقدم
 به ولا يرجع المستاجر بما انفق في العمارة على الاجر ولا على غيره
 لانه كان متطوعا وله كمال المواجر متوليا كان على المستاجر
 الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا جوا كالمثل او اكثر ويرجع المستاجر
 في غلة الوقف بما انفق في العمارة قاضيا في فقتل اجارة
 الوقف قال البيهقي كتاب الاجارات ارض في يد رجل ادعى
 رجل انرا وقف وبين شرايط الوقف قضى القاضي بالوقف ثم
 جاء اخوه ادعى انرا ملكه قالوا اتقبل بيننا المدعى لانه القضاء بالوقف
 بمنزلة استحقاق الملك وليس بخبر لا يرى انه لو جمع بين وقف
 وملكه وباعها صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين وقف
 وباعها صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف
 بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى وعلى
 من تلق الملك منه لا يتعدى الى الغير فكذا كان في الوقف قاضيا

دعي المتولى ان وقف

في باب ما يبطل دعوى المدعي شرطا له دعوى رجل نحو الاصل وقف
على ماله قال وقف جائز والفقلة لمز اعترضهم ولم يفتقروا قبل الوقف
بموت خرافات اولاده ومذبره ولم يفتقروا بعد موته بموت خرافات
كان المولى او كافرا ذكر كان او انثى ويدخل فيه اولاد مولا ليدلانه
لا حول لهم غير الواقف فاذا انفق عبد له ولد وله خرافة فوة
دخل الولد في الوقف خرافا الناصح في اول باب الوقف على المولا
قد ذكرنا انه لو وقف على ماله دخل فيه خرافات اولاده ومذبره
ولو اوصى لمولى لم يدخلوا في الوصية لان يجب لمنه كان حول يوم
مات الموصي وهو لاه حدث ولا وهم بعده والوقف يجب لمن كان
يوم تخلق الفقلة وقد كان لا ترى انه لو اوصى لمولى لعبد له وجب
لولد يوم يموت الموصي ومن خرجت بعده ولو وقف على ولد لعبد
كان له ولد لعبد يوم تخلق الفقلة وكذلك لو قال صدقة موقوفة
بعد وفاته دخل فيه خرافات اولاده ومذبره ولا يشبه الوصية
في المذبور في الكل المذكور ولو قال على ماله وله موال ومواليات
دخلوا فيه بماله قال على اخوتي فانه تدخل فيه الاخوة والافاضات
في المذبور في الباب المذكور ولو قال ارض صدقة موقوفة
بعد وفاتي على ماله فانه يدخل في الوقف لامرات اولاده و
مذبره لانه اضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم اوصيائه
فانما في ارضه فضل في الوقف على القوابل كمناب الوقف
فان قال تجرى غلة هذا الوقف على فقراء قرابتي ابد قال
قال الوقف جائز ويكره غلة هذا الوقف لكل من يكره فقير اليوم
ثاني الفقلة قلت ولا تنظر في ذلك الى خرافات فقير اليوم وقدر
هذا الوقف قال لا وانما تقسم الغلة على فقراهم يوم تقع الغلة
الا ترى بعض او يملك الفقراء قبل حجب الغلة ثم جاءت الغلة
انما يدخل كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فانه فائز انما ينظر الى

من كان فقرا قرابة يوم وقف هذا الوقف اعطيتهم كل الغلة
قبل ان يامر بوقفه او يملك الغلة حادثة فقراء واقفوا ان يقبضوا
ففي قوله يجب ان تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا
ويمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه المسلم من وقف
المصنف في باب ذكر الخرافة ولو وقف ارضه على فقراء قرابة
فمن اثبت قرابة وفقره يستحق والا فلا فان اقام البينة على
قرابة لا تقبل ما لم يفسر الشهود جهة قرابة وان اقام البينة
على فقره يثبت ان يفسر الشهود انه فقير معدم لانهم لا مال
ولا احد ايلزمه نفقة وكل من له مؤنة خرافات الفقراء يملك استيفاء
بغير فرض القاض فلا حظ له في هذا الوقف كما ولا الفتي اذا كانا
فقراء متفارا او كنارا انا فالزوج له من ارضه او ذكورا او
جائنين وكل من له مؤنة خرافات الفقراء يملك استيفاء ما لا
يعرض القاض فله حظ في هذا الوقف كذا في رحم محرم منه ومن
للزنى في باب الوقف على فقراء قرابة في كتاب الوقف رجل
وقف موصفا في صفة واخره في يد فاستول على الوقف غاصب
وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
يؤخذ من الغاصب قيمته ويشترى بما موصى به فيوقف على شرط
الاول فيقبل اليه ليس للوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب
جاهدا وليس للوقوف بينة بغير مسهل كما والعش المسبل اذا
صار مسهلا كما يجب به استبدال كالمسبل اذا قتل فاجبا
في فضل وقف التفتول في كتاب الوقف وقف استول عليه
غاصب وحال بينه وبين المقول ونحو المقول عن الاسترداد و
اراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان المقول ان يأخذ القيمة او
يصالح على شيء ثم يشتري بالماخوذ منه ارضا اخرى فيجعل وقفا
على شرط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب بغير نذر السهولة

نفي شهادة الشهود في الوقف

الغاصب اذا جحد الغصب بغير نذر السهولة

فيجوز اخذ القيمة فاقبها في او اخر جعل في اجارة الوقف
 من كتاب الوقف **قوله** انما وقف ولا يثبت له فصول المثل
 لقطع المصونة جاز وبطليب له اذا كان صادقا في الاخماس
 لا يبيع لانه فيه بيع البيع وبيع الوقف لا يبيع في البحر الرافق
 اخذ المصلح قلت ارأيت اذا قال ارضي هذه صدقة متوقفة
 على عقب زيد ثم لم يبعده على المسكين كمال الوقف جائز والفعل
 لعقب زيد اذ انما هو والد واقلت وعقب زيد قال ولده
 وولد ولده ابدان امواله واخر الكور دون الاناث الا ان يكون
 ازواج الاناث في زول ولده فكل من يرصع نسبها ياتي الى زيد فهو
 من عقب زيد وكل من كان ابوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد
 انفع الوسائل في مسئلة هل يدخل اولاد البنات في لفظ الاولاد
 والنسل والعقب قلت اذا قال علي اني ابيعها واستبدل بنسبها
 فلم يبعها حتى مات الذي اوصل اليها يبعها ويستبدل بنسبها
 قال لا يجوز له وانما هذا شرط له خاصة قلت ارأيت ان شرط ذلك
 لو صبه من بعده قال فلو صبه يبعها ويستبدل بها قلت ان شرط
 ان لكل من زول هذا الوقف الاستبدال قال فالشرط جائز ولهم
 الاستبدال قلت ارأيت ان جعل الاستبدال باقت والرجل الذي
 اشترط الاستبدال بها قال نعم اذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك
 جائزا ولو لم يشرط مثل ما شرط كان ذلك الرجل لانه كالمكبل فما كان المكبل
 ان يفعله فله كمال ان يفعله قلت ارأيت ان قال الواقف للرجل الذي شرط
 له الاستبدال بالوقف قد اخرجتك مما جعلت اليك من البيع قال فهو
 حرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة بعد ذلك قلت
 فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع
 الواقف اوله من يبعه ولو باع الرجل ثم باع الواقف كان بيع
 الواقف باطلا وانما ينظر الى قول البيهقي في بيعه من قبله الاستبدال

بيع الوقف لا يبيع

قاله

الوقف له شرط في وقوفه ان يزيد وطينة من نيري زيادته وان
 ينقص وطينة من نيري نقصا من اهل الوقف وان يدخل معهم من
 نيري او خاله وان يخرج منهم من نيري او خاله جاز ثم اذا زاد احد
 منهم شيئا او نقصه مرة او دخل احد او خرج احد ليس له ان يخرج
 بعد ذلك لانه شرط وقع على فعل يراه فاذا رآه واستأنه فطنتها
 ما رآه وانما اذا كان يكون له ذلك دائما مادام حيا يقول علي ان فلانا
 بن فلان ان يزيد في مرتب من نيري زيادته وان ينقص من مرتب
 من نيري نقصا وان ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويقل
 معهم من نيري او خاله ويخرج منهم من نيري او خاله متى اراد مرة
 بعد اخرى رايا بعد رايا ومشيئة بعد مشيئة مادام حيا ثم اذا اشته
 فيه شيئا مما شرط لنفسه او مات قبل ذلك لم يستقر امر الوقف
 على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس له ان يبعه شيئا من ذلك
 الا ان يشترط له في اصل الوقف واذا شرط هذه الاحور وبعضها
 المتكول من بعده ولم يشترط له في نفسه جاز لان يقطر مادام حيا
 لان شرطه لغيره شرط من نفسه ثم اذا مات جاز للمتكول فعل ما شرط
 له ولو شرط هذه الاحور للمتكول مادام هو حيا جاز والمتكول ان
 مادام هو حيا ولو شرط لنفسه في اصل الوقف استبدال الزيادة
 والنقصان ولم يزد عليه ليس له ان يجعل ذلك او شيئا منه للمتكول
 وانما ذلك له خاصة لا يقتصره الشرط في اصل الوقف على نفسه
 ولا يجوز له ان يجعل الا ما شرط وقت العقد وشيئا من هذه الفل
 من زيد بيان في فصل التحصيل في الاسعار في فصل شرط الزيادة
 وقفه على ان ياتي بالخيار بطل الوقف لو جعل ارضه سبعة اعلى
 ان بالخيار بطل الخيار لا السبعة فصول في او اخر الفصل الثاني
 والعشرين وفي النظر في تارة كان الشرط ان السكنى ثم حيا
 في الدار الموقوفة بالآلة وحققت او دخل فيها اجدا عامات

أو المشروط له الرجوع أنه يستحقه فلان دونه صح
وكو جعله لغيره كما يصح وكذا المشروط له النظر

نور الابصار في كتاب الأوقاف

ولا يمكن نزع شئ من ذلك إلا بغير ما يبنى عليه فليس للمورثة اخذ شئ
من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده اضمن له رتبة قيمة
البناء وذلك السكنى فانه ابرأ وجوه الدار وصرف الفلأ الى
ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلته بقيمة الساء اعيد
السكنى الى خلة السكنى وليس لصاحب السكنى ان يرضى بقلع ذلك
وهو منه وان كان ما دام الاول مثل تخصيص المحيط له وتطمين التطوع
او ما شبه ذلك ثم مات الاول فليس للمورثة ان يرجعها بشئ من ذلك
الا ترى ان رجلا لو اشترى دارا وجعلها لوطيقين سطوها ثم
استحققت الدار لا يكون للمشتري ان يرجع على البايع بقيمة الحصص
والطيقين وانما يكون له ان يرجع بقيمة ما يمكنه ان ينقصه وليس ينفذ
اليه انتم في البحر المرفوق في شرح قوله ولو دارا فعارته على ذلك السكنى
ثم كتاب الوقف كما تراه حانوتا موقوفه على الفقراء واماد ان يبنى
عليه غرفة من مال وينتفع بها من غرايز يزيد في اجرة الخافوت على قدر
ما استاقوه فانه لا يعلق له البناء الا ان يزيد في اجرة فخ بني على مقدار
مالا يخاف على البناء القديم من العز وان كان هذا عانه تا يكون معظلا
في اكثر الاوقات وانما رغب فيه الساجد لاجل البناء عليه فانه يطلوا
ذلك من غير زيادة في الاجر لانه فيه مصلحة الوقف فخير في آخر
كتاب الوقف فخرج منهم وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين ان
الوقف اذا جعل التبديل والتغيير والاخراج والادخال والزيادة
والنقصان ثم فسر التبديل بتبديل الوقف هل يكون ذلك صحيحا
ومل يكون له ولاية التبديل فاقبت فيها الشيخ الامام الوالد
رحمته بوجه ذلك وان يكون له ولاية التبديل لان الكلام ما يمكن
حملا على التاميس لا يحتمل على التاكيد ولفظ التبديل محتمل للغير
المذكور وحمل على معنى يغايره فيه ما بعده اولى من جعله مؤكدا به بلغني
مواقفة بعض اصحابنا في الحقيقة على ذلك

الانتم في البحر المرفوق

من شرط الواقف النظر للترتيب وكان
في الرشد سواء احب الرشد
المهدي الى وجوه المصالح كما ذكره
العيني في شرح قوله فان بلغ غير رتبة
وعرفوا المصالح اسعاف

واذا بلغ القصر غير رتبة ومضى الرشد
ان ينفق المال فيما يحل ويمسك
عما يحرم ولا يتصرف فيه بالتبذير
والاسراف ملامس
شرح الكثر

لنفسه

الأقارحة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره شرعا اشباه في كتاب الأوقاف
لان كون الأقارحة مبنية على زعمه وليس بحجة على غيره

المنظمة لابن الشيخة من الوقف وقفا رخصا على اولاده
وهم غلام وعلان وغلان ثم بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم
ما تواله بطنا بعد بطن فلو مات واحد منهم على اولاد غلاني
لهم مادام من البطل ما قول حتى فنية في باب ما يتعلق بالوقف
على اولاده اهل سجد فمروا ونداء المسجد الى الخراب
وبعض المنفعة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز ان يساع الخشب
بأذن القاضي وبمسك والتمه وبصرفه الى المساجد اولى به المسجد
قال قد وقع هذه المسئلة في زعم سيد الامام ابو شعاع في رباط
خرب وهو في بعض الطرف ولا يتنفع المارة وله او خاف قال
يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لانه الواقف غرضه
من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الشافعية الفناء في
في الباب الخاص من كتاب الوقف ولو قال رضي صدقة
موقوفه على بني ولدا بنيا او اكثر كانت الفلأ لهم وان لم يكن
له الا ابن واحد وقت وجود الفلأ كان نصف الفلأ له والنصف
للشهداء ولو كان له بنون وبنات قال بلال رحمه الله كانت الفلأ
لهم بالتسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي
حنيفة رحمه الله في رواية تكون الفلأ للبنين خاصة والصحيح هو الاول
وهو ما لو قال رضي موقوفه على اخوة وله اخوة واخوات
اشترىوا جميعا فاضمما في فصل من الوقف على الاولاد من كتاب
الوقف وفي الفتاوى رجل وقف رخصا على اولاده او اولاد
اولاده ابداننا سلوا واخوه الفقهاء وله اولاد اولادهم
بينهم على التسوية لا يفضل الذكر على الاناث وكذا لو لم يوقف
على شرط الوقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على
التسوية خلاصة الوقف على نفعه والاولاد فانه قال على بني وليس
له من غير ذلك بنات فانه قال الفلأ ليس كبن قلست فانه قال على بنات

في هذا الاجتماع لان اسم البنين لا يتناول
البنات عند الفقهاء كما هو في كتابه
بعد ذلك

ولم يكن له بناء له لم يبنه قال فلا فشيء للبنين من الفلحة والساكنين
 مختلفا في باب الرجل يقف الارض على بنية او على بني زيدا **مسألة**
 لفروا مصلح الوقف يجوز لو امر الواقف والا فانما انما يرفع
 الى القاف لثباته **مسألة** الا حوط ان يرفع اليه الا اذا نفع الحنفية
 لعبه فيستدين بنفسه قبل البيع بالرفع ولو لم يكن شي ينبغي ان يكون
 الوصي في المسئلة على العتيق كقول في السابع والعشرين من الفصول
مسألة حانوت وقف بني فبه ساكنه بلا اذن من له وقال انفق
 كذا وكذا لم يضر فبه ببناء القديم رفعه وهو الساكن وما يضر رفعه
 الذي ضيق ماله فلم يضر الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه و
 لا يكون بناء المستاجر فيه مانعا من الاجارة غير ان لا يملك على ذلك
 البناء حيث لا يملك رفعه ولو اطلقه على ان يجعل ذلك للوقف بتمنه
 لا يجاوز اقل القيمة من ماله او مبنيا فيه ماله ولو بني بامر من له على
 ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما انفق فله ان
 في احكام العماره في الاوقاف من الفصل الرابع والثلاثين **مسألة**
 اجتمع من مال المسجد شئ فليس للقيم ان يشتري به دار للوقف والوقف
 ووقف يكون وقف ويضمن محمد بن سنان في بانه يجوز **مسألة** وهذا
 مستحسن والقياس ان لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر القاض
 الحاكم ولو اشترى بالفلحة حانوتا مستقلا ويباع عند الحاجة فهو اقرب
 الى الجواز فبینه في باب تصرفات القيم في كتاب الوقف حانوت هو وقف
 صحيح احترقت السوق والحانوت وصار بحال لا ينفع به ولا يستاجر
 بنى البنت يخرج من الوقف وهذه الجنس التي اذا احترق يبطل الوقف
 ويغير ميراثا وهذه الجنس منزل موقوف وقفا صحيحا على مبرة معلومة
 فخر به المنزل وصار بحال لا ينفع به فجا رجل وعمره وبني فيه
 بناء من مال يغير اذن احد فلا مل للورثة الواقف والبناء لورثة الباقي
 وهذه الجنس وقف صحيح على اقوام مستحقين فخره ولا تنفع به ولا يبعد

مسألة في الوقف

قال المصنف رحمه الله في القفاور
 في فخره الى ان يتركه
 في القفاور

من القرية لا يرغب احد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه منقرت
 في مسائل الدية من كتاب الوقف انهدم الوقف وليس من الفلحة
 ما يباد به بناءه دفع النفس الى الوقف او اذنه احترق حانوت
 الوقف والسوق وصار بحال لا ينفع به بطل كونه وقفه عاد الى
 الواقف او اذنه وكذا حانوت القرية او الحلة حترق بحيث لا يمكن
 عمارته ويستغني عن اهل الحلة وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة
 يقصدون به على فقير ثم يشتري منه وينفع به بانه قبيل الفصل
 الخامس من كتاب الوقف قلت فان اشترى ارضا بشرا صحيح
 وقفها فخرها وقفا صحيحا وجعل اخرا لساكنين ما خسر
 مستحق فاقضها ورجع الواقف بالتمن على البايع واخذ به عليه
 ان يتباع بتمنه ارضا فخرها قال ليس عليه ذلك من قبل ان وقف
 لا يملك قلت فان شق بتمنه مشاعا او معلوما فاقضه الحق
 ما شق منها قال فابق منها وقف ولا يبطل على من يبطل
 من وقف الخفاف في باب الرجل يقف الارض فخره **مسألة**
مسألة وقفا فخره في عرض على ولد وولد وولد ولا مال قلت
 الارض وقف على ولد وولد واجازة الدية او لا وثلاثا ما بين ولد
 الغلب وبين ولد الولد النسوة لواجاز واولادها كمال الدية
 وقفا في مرضه ويخرج من الثلث قبل سنة ثمان ولا
 مال له سواها فثلثا وقف لثلاثا او كذا الوتلف قبل ان يبدل الى الورثة
 بعد سنة جاز فثلثا وقفا في مرضه على بعض ورثة فلو اجيز جاز
 كوصية لبعض الورثة ولم يجز فلو خرج من الثلث من وقف والا
 فقد رما يخرج منه وقف ثم يقسم غلة الارض على ما جاز فيه
 الوقف وما لم يخرج على فخره من ثلثا ما دام الوقف عليهم
 او واحد منهم في الاحياء فلو مات كلهم يفر حق الوقف في الفلحة
 الى الفقراء ولو لم يوص بعد من ثلثه فلو مات احد من وقوفهم من

فخره

الورثة وبقى الآخر من خالته لا يحق قسمته القلة ما دام بقية من وقف
 عليهم من الاحياء يجعل كانه من قيسهم له ثم يجعل سائر ميراث الورثة
 الذين لا حصة لهم من الوقف وقضا في مرنه واد من يوجبها منهم
 ثلث ماله بين الوقف وسائر الورثاء بالبقية فلا يلزم الوفاة باحقتهم
 وما اصابته الارض اخرج من الارض بذلك القدر فيبيع وقضا على
 وقف عليهم خاذا لا يكون الوقف المنفذ او كجلا في العنق المنفذ
 فانه يقدم على عاقبة الوفاة باجتماع الغنولين في كتاب الوقف
 ثم احكام المخرج مريض وقفا دارا وعليه دين محيط بالانقص
 الوقف وبيع كماله شري دارا وقضا ثم جاء الشفيع فلا اخذنا
 بشفعه وبطل الوقف جامع الغنولين من الجمل الكبري واذا جعل
 المريض ارضه صدقة حرة فانه يترك ابد على ولده وولده ولده
 وسند ابد امانا سلبا ومن بعدهم على المسكين فان كانت هذه الارض
 يخرج من الثلث صارت موقوفة يستقل ثم يقسم غنمها على جميع الورثة
 على سائر الميراث حتى انه اذا كان له زوجة واولاد يعطى لها الثلث ولو كان
 له ابوان واولاد يعطى لها السدس ويقسم بين اولاده للذكر مثل
 حظ الانثيين وهذا اذا كان له اولاد لصلبه ولم يكن معهم اولاد لاولاد
 فان كان معهم اولاد لاولاد واولاد لصلبه بجاءه ثلثه بقية القلة
 على عدد ورثته الا اولاد لصلبه وعلى عدد ورثته اولاد لاولاد فاما
 اولاده لصلبه فذلك قسمت بين ورثته على فرايضه تسك على
 نحو ما بينا وما اصاب اولاد لاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرضت
 اولاد لصلبه قسم القلة على اولاد لاولاده وثلثه ولا يكون الزوجية
 ولا الابوية من ذلك شيء وان كانت هذه الارض لا يخرج من الثلث فان
 اجازت الورثة الوقف جاز ويكره القلة بينهم بالسوية لا يفضل
 الذكر على الانثى وان لم يجز والوقف جاز الوقف كثر الثلث وصار
 ثلث الرقبة وقفا للفقراء وتقسيم القلة بين جمل الورثة على فرايضه

العنق المنفذ يقدم على عاقبة الوفاة

وهذا الذي ذكرنا قول طلال والقاضي ابو بكر الحنفاوي والفقهاء
 ابي بكر الامشش والفقهاء ابو بكر الاسكاف من المحيط البراني في
 وقف المرضي من كتاب الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل الوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصحة او في حالة
 المرض او وقف بعد الموت فاما كان في الصحة فالقبض والافراز
 يكون بشرط الصحة كالمهنة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز
 ليس بشرط الصحة لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في حالة
 المرض فحكم حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالمهنة
 في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط في المهنة من القبض
 والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله ان الوقف
 المنفذ في المرض كالصنف الى ما بعد الموت لانه تصرف المريض مرض
 الموت في الحكم بمنزلة الصنف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث
 وذكر شمس الدين السرخسي رحمه الله الصبي يان وقف المريض مرض الموت
 بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول ابي حنيفة ولا
 يتعلق به التزوم كالعادة الا ان يقول وقف في حيوة وبعد
 وفاته فيجب يكون لازما اذا كان مؤبدا ويعبر لانه فيه كسر الموصى له
 بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت فاصحاه في وقف المريض
 في وقف الوقف نقرانه وقف صبيحة له على اولاده ابا ابنا سلا
 وآخوه الفقهاء سماه الوصية فاسلم بعض اولاد يعطى من ذلك الوقف
 كان باسم الاولاد وهذا الاسم يثبت بعد الاسلام نقرانه وقف
 صبيحة له على اولاده واولاد اولاده فاذا انقرضوا فعلى فقراء
 المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لانه وقف على فقر المسلمين
 وكذلك لو قال فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقرضوا فعلى
 الفقراء المسلمين لانه حق فقراء المسلمين اقوى لسوق الاسلام فيفقروا
 عند الطلاق ولو قال انفقوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز ما عندنا

الوقف على ثلثة اوجه

حل

حنفية فلا نعدم الاضافة الى ما بعد الموت ما عندنا من اهل
 معتبة في حقنا وقف الكراشي في سنة ووقف البني والكافر
 واذا وقف الرجل من اهل الذمة نصرانيا كان او يهوديا او مجوسيا
 ارضه او دار او عقار على ولده وولده وولده وولد عقبه
 ابدانا نسلنا او جعل آخر ذلك للسالكين فذلك جائز قلت
 فماذا لو السالكين منهم قال لم يستعمل الوقف قلت فان لم يستعملهم
 فاما السالكين ففرق ذلك بينهم فهو جائز قلت فان فرق ذلك
 في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين اهل
 الذمة فهو جائز قال نعم قلت ان اريد ان اقول جعلت ارضي هذه
 صدقة موقوفة تدعو على اهل الذمة والواقف يفرق
 قال الوقف جائز ويفرق على الوقف في مساكين اهل الذمة فان فرق
 ذلك في مساكين النصارى او اليهود او المجوس جائز ذلك في وقف
 الحنفية في باب وقوف اهل الذمة قلت ان اريد الرجل المسلم يجعل
 ارضه او داره صدقة موقوفة على اهل بيته او على قريبه وهم من اهل
 الذمة ثم يعيد على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفا على ما وقف
 على ما شرطه ذلك حنفية في الباب المزبور سئل اذا وقف الذمي
 وقفا على الكنيسته او البيعة هل يجوز اجاب الوقف باطل ويجوز
 بيعه ويلوث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقسيسين فان وقف
 على فقراء النصارى جائز فاني الهديه اما في بيع ويجوز بيع
 ام الولد من نفسه او كذا كان بيع المذنب من نفسه وبيع المكاتب والذنب
 بالقبض والبيع الفاسد وام الولد لا يفتن بالقبض والبيع الفاسد
 عندنا حنفية رحمه الله فاضح في البيع الباطل في البيوع سئل عن
 رجل اشترى جميع ما في هذه البيت المقفول هل يبيع اجاب البيوع جائز
 لان الجاهل يسير فلا تمنع صحة البيع للمشتري الجاهل وان في البيت
 شيئا يتسارع اليه الف وبيعها بائنا ولم يفتن المشتري ولم يفتن الثمن

ومن اشترى دابة نسمة ثم مات
 الدابة قبل حلول الاجل يلزم
 نصف الثمن من المشتري ولا يلزم
 المصنف سبع بيتين وكذا
 في الزيلعي

حتى غاب كان للبايع في بيعه اخره جل الشري الثاني في اشترى
 وان كان يعلم بذلك فاضح في باب العينة في كتاب البيوع في
 الحنفية في بيان بالثمن فابطاء فباع البايع لئلا يفسد بكل العالم
 بالفتنة شراؤه فان باع بازيد يصدق به وان باينقص فالتقصا
 موضوع واصلة سنة الجامع الصغير اشترى عبدا او غلام قبل قبضه
 في بزارية في نوع في المنفوقات في الفصل الثالث في كتاب البيوع
 ولو باع عبدا فباع المشتري قبل نقد الثمن ولا يدرى مكانه فاقام
 البايع البينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة وبيع
 العبد ويقضي دين الغائب ثم ثمة فان فضل شيء وضع على يدي
 عدل فحاز الفداء في فصل في القضاء على الغائب في كتاب
 ادب القاضي يكره بيع الامر ومن جعل فاسق يعلم ان بعضه لانه اعانة
 على المعصية فاضح في فصل فيما يكره على الضمان في كتاب البيوع
 اذا اشترى البايع المشتري وقال له قيمة متاع كذا فاشتره فاشتره بئنا
 على قولهم فليبره غبن فاحش فان يرد به بيقني وكذا اذا اشترى
 المشتري البايع ويرده المشتري يفرور الدال شبهة في الكفالة
 لو قال جميع ما في بيتي بعتك فخلان جاز البيوع ولو قال جميع ما ملكه
 بعتك فخلان كان البيع فاضحا فيما يكره او امر في كتاب
 الاقرار ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبايع تركته
 رهنا عندك ببقية الثمن او قال تركته وديون عندك لا يجوز ذلك
 قبضا فاضح في باب قبض المبيع في كتاب البيوع في شرط جواز
 البيع كونه المبيع قائما معلوما مقدورا التسليم وقيام المنفعة وكان
 الانتفاع للحال ليس بشرط وفي الاجارة بشرط حتى جاز بيع المهر
 بالخشى والخل والسنة ولم يجر اجارة فاضحة في باب ما يجوز بيعه
 في كتاب البيوع اعلم ان للبايع حق حبس المبيع الى ان يستوفى الثمن اذا
 كان الثمن حالالا ولا يسقط الا انما سلم المشتري الثمن لان قبضه العقد

اشترى مسلم من ذمي غنما او شربة
 لا يلزمه الثمن ولا يلزمه الضمان
 لبطان الشراء والشرب باذنه
 وقد ذكر ان الاذن في العقد الباطل
 معتبر بزارية في كتاب البيوع
 ولو اشترى مسلم من ذمي غنما او شربة
 فالشراء باطل الاضحا على المشتري
 والاثمن عليه وانما لم يحك الثمن
 لانه مسلم ولا يؤخذ المسلم
 بتمن الخ ولا ضمان عليه لانه لا يملكها
 باذن الذمي لانه لما باعها منه
 فقد سلطه على الترخا ومن المغ
 مال آخر باذنه لاضحا عليه كمن قبل
 دابة غيره باذنه لاضحا ومن
 قطع عضو انسان باذن صاحبه
 فلم يضمن كذا ههنا ولو اشترى مسلم
 خر كسلا لاضحا عليه لانه لو املكها
 بغير اذنه لاضحا عليه ولو املك
 مسلم خر ذمي بغير اذنه ضمن
 وعليه قيمتها وقال الشافعي لاضحا

من روضة العلماء
 اسكويه في البيوع

المساواة بين العاقلين وحق المشتري متعين في البيع فيبقى ان
 يتعين حق الباي ايضا في الثمن ولا يتعين الثمن الا بالقبض لان الدرهم
 والدينار لا يتعينا في عقود المعاوضات عندنا في حق الاحتفاظ
 وان عينت وانما يتعينا في حق الجنس والقدر والصفة بخلاف
 ما اذا كان الثمن مؤجلا فلا ييسر الباي حق حبس المبيع لانه بالتأجيل
 اسقط حقه في الحبس وكذا لو كان يضمن الثمن حالا وبعبارة مؤجلا فله
 فله حق حبس المبيع الى استيفاء الحال ولو سلم المشتري جميع الثمن
 الحال الا درهما فله حق حبس جميع المبيع لان حق الحبس لا يتجزئ قال في التمهيد
 ولو دفع المشتري الى الباي بالثمن رهن او تكفل به كفيل لا يسقط
 حق الحبس لان ذلك او يثق بالثمن فلا يسقط حقه عن حبس المبيع لاستيفاء
 الثمن ولو حال الباي رجلا على المشتري بالثمن وقبل سقط حق الحبس
 وكذا اذا حال المشتري الباي على رجل وهذا عند ابي يوسف وعند
 محمد بن زيد واما في رواية حنيفة قال ابو يوسف وقال في رواية اهل
 الباي رجلا على المشتري سقط حق الحبس وانما حال المشتري الباي
 على رجل لم يسقط حق الحبس وهي مسئلة كتاب الجرد وهذا الذي
 قلناه وجوب دفع الثمن اولا على المشتري فيما اذا كان المبيع
 حاضر غاية الباي قبيل باب خيار الشرط رجل حال لغيره بعث
 منك هذا الثوب بعشرة على ان يعطيني كل يوم درهما وكل يوم
 درهمين خايع يعطي عشرة في ستة ايام ودرهما في اليوم
 الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة
 في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس
 فانتهى في فصل في الاجل ثم كتاب السبع رجل اكتب مالا من
 حرام ثم اشتري شيئا وهذا على حنة اوجب ان يدفع تلك الدراهم
 الى الباي او لا ثم اشتري منه بتلك الدراهم او اشتري قبل الدفع
 بتلك الدراهم ودفعها او اشتري قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع

او اشتري بالدرهم

غرض

غير او اشتري مطلقا ودفع الدراهم او اشتري بدرهم
 ودفع تلك الدراهم قال ابو النضر يليب له ويجب عليه ان يصدق
 الا في الوجه الاول كذا في نهج الفقهاء ابو الليث لكن في اختلاف
 ظاهر الرواية فانه نقص في الحاج المبيع الصغير ان الغيب الفاعل اشتري بها
 حادثة واما بالقبض فيصدق بالبرج وقال ابو الحسن الكرخي
 في الوجه الاول الوجه الثاني لا يليب وينصدق في الوجه الثالث
 والرابع والخامس يليب وقال ابو بكر لا يليب له ويجب عليه ان يصدق
 في الوجه كله لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للبرج
 عن الناس ثمانية خاتمة في فصل في العشرة بال درهم ثم كتاب السبع
 مريض عليه دين يحيط به له لو باع عينا من ماله فاجتنب يمين يسير
 لم تجز الحيازة وفاقا اجازة الورثة او لا فالشراء يتم القيمة
 او يفسخ البيع ولو لادين عليه جازت بقدر الثلث وصح الكديون
 لو باع بركة له بدين يمين يسير صح وهذا عجيب الك نال في النايب
 ملك ما لم يملك المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند ابي حنيفة
 اسلا الا برفاء ورثة ولو بمثل قيمة وعندهما يجوز ويجزى من فسخ
 وانما لو فيه غبن او محاباة قلت او كثرت وكذا اوتى الميت
 لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا اوارث صحيح باع
 من مورثه لمريض فهو على هذا الخلاف ولم يجز عند ابي حنيفة ولو بمثل
 وعندهما يجوز في ثمن الاودية يعبر عن كل مال لو شرا من اجنبي اما
 لو شرا من وراثته لم يجز فيفسد البيع اي بيع المريض من وراثته
 لم يجز بلا اجازة ببقية الورثة وكذا المحاباة مع عدم كبر الاباء وكذا على
 وجه الاستشهاد والابري ان مريضه اشترى شيئا من وراثته بمعاينة الشهود
 واعطاه ثمنه جاز لو لا محاباة فيه كعشرة من اجنبي والوارث بخلاف
 الاجنبي في الاقرار ما فيه ائتمت عينا فلهما سواء ولم يذكر خلاف في هذا
 فان يفسخ ثمنه لمريض من الوارث عند الكل المحاباة مع الوارث

الفتوى اليوم على قول الكرخي



محمد بن زياد

بيع موقوف

لم يجز اجازة الورثة او لا و يتم القيمة هذا الشكل الا اذا حمل على مريض
 مديون موقوفين من بيع احكام المرفي من الموقوف او ابيع المرفي
 مرض الموت من وارثه عينه انما يمانه بالخرج جازي بغيره وان مات من ذلك
 المرض ولم يجز الورثة بطل البيع فاني فانه في البيع الموقوف مرفي
 باع عينه انما يمانه بالخرج وارثه بمثل القيمة لا يجوز عند وجبة كذا
 لو باع الصحيح من موقوفه المريض فاني فانه في البيع الفاسد باع عبدا
 ثم اقر البايع انه كان خيرا او انكر المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الاقرار
 من البايع ابراء عن الثمن تاتا غاية في الفصل الخامس والعشرين من
 كتاب الاقرار لو اخذ شعر النبي عم محمته عنده واعطاه بهدية عظيمة
 لا بوجه البيع والشراء لا بائش به فيض كرمه في نوع في بيع الكلاء ببيع
 في فقهه باع ودية حافر ساكت لم يكن سكونه اجازة ولو باع
 فقال مالك احسنت او احببت او وقفت او كفتني مؤنة
 البيع او احسنت فبركك استخير الم يكن اجازة لانه يذكر للامانة
 الا ان محمد اقال قوله احسنت و احببت اجازة استحسنها اقول
 ينبغي ان يفصل فانه قاله جده انما اجازة لا لوقاله استمراده
 يعرف بالقرائن ولو لم يوجد ينبغي ان يكون اجازة اذا حمل هو
 لجة قال وجبة الثمن للمشتري او التصديق به عليه اجازة وفصول
 في الرابع والعشرين في اشترى دارا في اجازة انسان فقال
 اخ المشتري للمشتري انما اشترى الدار التي في اجازة نكاح
 فقال مباركك باد فانه اجازة فنية في البيع الموقوف في كتاب
 البيوع ولو باع جارية زوجية فقالت لبيد فانا المشتري الثمن
 جيت اخذوا اجازة من محل المريد رجل استام من رجل شيئا بتم
 المثل فمرا رجل آخر في الثمن لا يريد بشراده وانما يفعل ذلك
 ليرغب المشتري في الزيادة فقد كثر مكره وهو يخشى الكثر
 عنه ان كان الذي استام يطلب الشرا بيا فانه فنية فلا يفسد بغيره

وتبيع مال الغير بلا تسليم للمعصية
 من مال الاجارة والورثة

قدله مبارك باد اجازة

ان يبرده حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ناجد
 في ذلك فاني فانه في او اخر فصل فيما يخرج من الفداء من كتاب
 البيوع للبايع حبس المبيع الى قبض الثمن لكنه يحضر الى محلي القضاء
 ولا يحضر البنت في النكاح ان المنع للعقد او وان بقي من الثمن قليل
 حبس محل المبيع وان بعضه من اجل حبس الكمل لاستيفاء الحال وانما فعل
 به رجل او من المشتري لا يسقط حقه بكذا انما حال به البايع الى
 عدم وعند الثاني يسقط بالجملة وان سلم قبل الاستيفاء او بانه
 لفظا او كان يراه ولم يمنع لا يملك استرداده وان يغير اذنه ملكه
 الاسترداد ونقص كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة لا العتق
 وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلا اذنه ووجد البايع الدار بهم
 زيوفا او مستحقة او مستوفى له نقص قبضه وان بانه لا في الزيف
 واسترد في الرخص والسوقه والسحقه وان تصرف فيه بعد قبضه
 بيعا وهبة ثم وجد الثمن كذا لا ينقص التصرف لانه تصرف المشتري
 بعد القبض باذنه البايع كصرفه وان كان قبضه بعد الثمن بلا اذنه البايع
 وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذا لا ينقص التصرفات ما يحتمل النقص
 وان علم البايع قبضه بلا اذنه ورعى به فهو كالا اذنه ابتداء بزيادة
 في الثالث عشر من البيوع والاعيان التي ليست بمثلها والعدديات
 المتفاوتة مبيعة ابد الا الاشياء اذا وصفت وضرب لها اجل بعير
 غنا حتى لو اشترى عبدا بثوب موقوف في الذمة ولم يقرب له
 لم يجز وان ضرب له اجلا جاز ولو اقر قاقيل قبض العبد لا يبطل
 البيع ويجز في باب معرفة المبيع من الثمن في كتاب البيوع اذا يملك
 بعض المبيع فانه كان قبل القبض ويملك باقية مساوية ينظر ان كان
 النقصان نقصا من قدره كان مكبلا او سوزنا او معدودا
 ينسخ العقد بقدر الحال كالتسقط حقيقة من الثمن لان كل قدر
 من المقدار است معقود عليه فيقابل به ثمن الثمن فانه ملك بعينه يوجب

انفسا في البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره المشتري بالجبار في
 البارة ان شاء اخذ بجهته من الثمن وان شاء ترك لانه العققة قد
 تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان وصف وهو كل ما يدخل
 في البيع من غير تسمية كالشجر والنبات في الارض واطراف الجدران
 الموجودة في الكلب والموزون لا ينقص البيع اطلاقا ولا يصدق عن
 المشتري شي من الثمن الا الاوصاف لا تملكها الثمن الا اذا ورد
 وعليها القبض والحجامة لانها تصير مقصودة بالقبض والحجامة
 والمشتري بالجبار ان شاء اخذ بجهته من الثمن وان شاء ترك لانه
 القبض قبل القبض من البائع في فصل حكم البيع من كتاب البيوع
 لوباع دار اخرى غائبة وقال البائع سكتها اليك وقال المشتري
 قبضتها لم يكن قابضاً لوباع دار غائبة غير حضرتهما فقال
 البائع سكتها اليك وقال المشتري قبضتها ذكره بشام في فواده
 ان كان كمال بقدر على دخوله واغلاقها يكون قبضاً ولا خلا لا
 التحلية انما يقام مقام القبض متى قبض القبض فاذا لم يتصور
 لا يقام التحلية مقامه وكذلك الهبة والصدقة لو اشترى دارا
 من انسان ببلدة اخرى فله ان يبيعها في دار الثمن لانه البائع غير
 قادر على تسليم البيع للحال فهو البائع ان يخرج مع المشتري الى تلك
 البلدة او يبعث وكيله ويسلمها اليه ويقبض الثمن منها ك
 نقد الفقاوي في البائع اربع عشرة من كتاب البيوع قال ابو حنيفة
 في التحلية بين المشتري وبين البائع يكون قبضاً بشرط ثلثة اهدا
 ان يقول البائع خلت بينك وبين البيع فاقبضه ويقول المشتري
 قد قبضت وان شاء ان يكون بجهة المشتري بحيث يصل اليه
 من غير مانع والثالث ان يكون البائع مغرر غير مشغول بحق الغير وان كان
 مشغولاً بالغير كالحظ في جوارق البائع وما شئت ذلك فذلك
 لا يمنع التحلية واختلاف ابو يوسف ومحمد في انهما لا يريان البائع

تفسير العوض
في البيع

الاوصاف لا تملكها
من الثمن الا اذا

لوباع دار غائبة
غير حضرتهما

شتر دارا
ببلدة اخرى

ملح
تحلية
التي تحلها يكون قبضاً
بشرط ثلثة اهدا

قال ابو يوسف لا يكون تحلية وقال محمد يكون تحلية ومن ذلك رجل باع
 خادماً فقال البائع خلت بينك وبين الخادم فاقبضه واودع من منزل
 البائع فحضرتهما يعمل اليه فقبضه فقال المشتري دع الى الغد ولي ان
 يقبض فمهلك الخادم فانما تملك من مال المشتري عند محمد ومن
 مال البائع في قول ابو يوسف فانما تملك في قبض البائع من كتاب البيوع
 لو دخل البائع بين البيوع والمشتري في داره لا يكون تحلية عند ابو يوسف
 حتى لو ملك فيها بملك من مال البائع وعند محمد يكون تحلية وبذلك
 من مال المشتري وعليه الفتوى زينة الفقاوي في فصل فيما يكون قبضاً
 من البيوع ومن مسائل التحلية ان رجل رباك في خطرة فباع
 منها واحدة بعينها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة
 واقبضها فقد خلت بينك وبينها فدخل ليقبضها فالحظيرة ما
 فانتقلت ونجست من باب الخطرة وذهبت قال محمد بن ابي سلم
 الرمكة الى المشتري في موضع بقدر على اخذها بحق ومعه وهنق و
 الرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان من غير قبض وان كانت تقدر
 على التفتت منه ولا ينعطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري
 يقدر على اخذها بيمين ولا يقدر بغير يمين وليس معه يمين او كان
 يقدر على اخذها بيمين ان كان معه عدوان ولا يقدر على اخذها وحده
 وليس معه عدوان فانتقلت لا يكون ذلك قبضاً وان كان المشتري
 يقدر على اخذها بغير حبل ولا عدوان في البائع يمينه وينسب فانتقلت
 كان المشتري قابضاً فانما تملك في قبض البائع من كتاب البيوع
 على البائع والمشتري في داره لا يكون تحلية عند ابو يوسف حتى
 لو ملك فيها بملك من مال البائع وعند محمد يكون تحلية وبذلك من مال
 المشتري وعليه الفتوى زينة الفقاوي في فصل فيما يكون قبضاً
 من البيوع كوفي الفقاوي في الزرع اذا كان ملكه لو اهدا او كان مشترى
 بين رجلين او ثلثة من قبضه واحد قسط بالارض ان لم يرد

على الفقاوي

بين البيوع

على الفقاوي

جاءوا من لم يكن مدركا لا يجوز فانه لم يفسخ حتى اذكر كذا وجازوا
 لزوال الطاع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بتفريق الارض كمنع
 من سقف **فان** شجرة بين رجلين باع احدهما نصيبه فاجتنب لم يخر
 وان من شجرة يجوز وان بين ثلثة باع احدهم من الآخر لا يجوز وان باع
 منها جملته يجوز وكذا الرزق لو بين ثلثة باع احدهم نصيبه فاجتنب
 لا يجوز وان باع منها جازا بزيادة في نوع في الرزق والثمار **الفصل**
 الثالث في كتمان البيوع **باب** انما بيان وقت ثبوت خيار
 الرؤية فنقول وقت ثبوت الخيار عند رؤية المشتري لا قبلها
 حتى لو اجاز البيع قبل الرؤية لا يلزم البيع ولا يفسخ الخيار ويملك
 الفسخ قبل الرؤية في هذا واختلاف الشيخ فيه قال بعضهم لا يملك
 لانه لا يملك الاجازة قبل الرؤية فلا يملك الفسخ لان الخيار لم يثبت
 وبعضهم قالوا يملك الفسخ لاسباب الخيار لانه غير ثابت ولكن شرأ
 ما لم يراه المشتري غير لازم والعقد الذي ليس بلامر بخر فيه كالعارية
 والوديعة كذا في التحفة وذكر في شرح الطحاوي مطلقا بقوله ويجوز الرد
 قبل الرؤية لان الرد بخيار الرؤية فسخ وقبل الرؤية اقر بالفسخ
 نرا فيه خيار الرؤية **فان** يشتري عبدا على انه حفي فاذ هو حقل قال
 ابو حنيفة لا يرد وبالعكس يرد **فان** المشتري في الشروط والمفيدة
 من البيوع وكذا في اواخر فصل في الشروط والمفيدة **فان** في فضل
 في العيوب ايضا **باب** شري امر على انرا صغيرة السن فاذا
 هي كبيرة السن ليس له الرد اذا لم يقصد وهو المخذوم والكبيرة اقدر
 عليها اقول ينبغي ان يكون له الرد ولو وجدنا كبيرة بحيث ضعفت قدما
 في الخامس والعشرين في الفضولين والزنا في اجمارية عيب
 لان الغلام لانه يفقد الفراش وقد يقصد الفراش في الاما
 بخلاف الغلام الا اذا فحش وصار اتباع النساء عادة له فيكون
 عيبا فيه ايضا لانه لو عيب ففقدت الكرامة **فان** في الفصل

العقد الذي ليس
 بلامر بخر فيه

وجوب الخدم عليه فهو عيب وقال بعض مشايخ بلخ الزنا يكون
 عيب في الغلام ايضا لانه لا يؤمن على اهل البيت فلا يستخدم
 وهذا ليس سدا بل لان الغلام الكبير لا يشتري للاستخدام في البيت
 بل للمعامل الخارجية بدافع في تفسير العيب الذي يوجب الخيار
 ثم كتاب البيوع ذكر في كتاب الاجازات يشترط المعاودة
 في المشتري في جميع العيوب الا في الزنا قال وهذه رواية
 محمد قال في الاملاء قال ابو يوسف وكذا الجوز ان الزنا في الجارية
 عيب وكذا كذا وكذا الزنا في الجارية عيب نقد القضاوي في
 الب دس من البيوع **باب** اشترى غزلا متافوزا بعد ايام
 فنقص باذ كان رطبا فيفسق فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة
 فانه اختلعا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسي الغزل
 وجعل الفيلق ابرسيما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف
 ما اذا باعه وقد تراء ابو بكر باع منه ابرسيما كذا امتا فوزه
 عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فانه كان اقر
 بقبضه كذا امتا فلا شيء له والا يسترد حقة النقصان من الثمن
 اذا لم يكن نقصان للهدوء ولا التفاوت الوزنين فليس كسائل
 المتفرقة في العيوب **باب** البيوع **فان** باع ثوبا في صدق
 قال ابو يوسف بغير البيع وله الخيار اذا رآه وقال محمد لا يجوز
 وعليه الفتوى قال القاضي وقال في الخلاصة البيوع باطل تصح
 فخصم القدر ورتى لطلوبنا في باب خيار الرؤية في كتاب
 البيوع **باب** اشترى كرا فوجد في الكرم بيوتا كثيرة للنمل فهو
 عيب ظهر به في العيوب والنمل اذا كان كثيرة وكذلك
 فاحش في الكرم عيب وكذا اذا كان فيه بيوت النمل كثيرة
 وكذا اذا كان الكرم حمر الغبر وسيل ماء الغبر ولو وجد ما رغبه
 لانصلا الماء **باب** اشترى كرا عيب **فان** خزانة القضاوي في فصل

القول للبائع

وجوب الخدم عليه

باب الرد

القول في رد

النمل اذا كان
 فحشا في الكرم

الاستخدام
يكون رضاه

فيما يكون عيبا في البسوق لو استخذه ثم انما هو مرة اول البسوق مرة
او ركب له اية مرة لم يبطل الخيار ولو فعل مرتين بطل **بطل**
شري قنا بخيار فقرة في الناس باجر فكت فهو رضاه لا لو
بلا اجر لانه كاستخدام الاخرى انه لو قال له اجني ثمنه لم يكن رضاه
شري امه فاحرم ما بافضاع ولده لم يكن رضاه لانه كاستخدام في الحاشي
والعشرين في الفصولين **شري** جواب هو وتي فوجد عيبا
بالثياب وقد اتلف الجواب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي
ان يكون الجواب في الثمن والامه كذلك اذا وجد بها عيبا بعد ما
اتلف ثوبها فله الرد بكل الثمن شري شاة او بقرة مع ولده ما
فعل بعيب فارفع منها ولده فله رد ولا ولم يكن ذلك رضاه
ولو ارسل هو عليها او احبب المشتري من لبنها شيئا فشره
الولد او اطعمه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضاه **شري**
بقرة فشره من لبنها فوجد عيبا لا يرد ويرجع بقصد لا يرد
رضي به البايع او لا ولكن يرجع بقصد وكذا لو اشترى الشتر فاكله
ولو اكل غلة القن او لدا فله الرد **شري** امه فارفعت
ولد المشتري فوجد عيبا فله الرد وحرانه كاستخدام في او اخر الفصل
الخامس والعشرين في الفصولين ولو اشترى رضاه على انها حرة
في النوايب الدواني وهي ليست بحرة فالبيع مكند وقال فاضحان
لا يفسد ولكنه يجز بين الرد والامضاء وعلى هذا لو اشترى على انه
قانونه كذا ما اذا كان هو اكثر فحينئذ كرك في البيع **بالشرط**
رجل قال بعث منك نفيسي من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري
بنفيسي من الدار وان لم يكن يعلم به البايع لكن بشرط تصديق البايع
فيما يقول وان لم يعلم المشتري لا يجوز عنه الامام ومحمد رحمه الله
البايع او لم يعلم نقد الفتاوى في الثاني من البسوق كشرى ثيابا بدينار
نقد البلد فلم ينفذه حتى تغير الثمن ان كان لا يرد في السوق وقد

شترى رضاه على ان
من الثمن اية فانه كذا

بايع نفيسي الدار

البيع وان كان يرد في نكح انتقص لا ينتقص البيع وليس للبايع الا
ذلك وفي الجزاء بهذه العبارة اذا اشترى بغير فكت
قبل القبض بطل البيع عند اية حينئذ ربح وعند ما لا يبطل
ثم عند اية يوسف يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند
محمد يغير قيمته انما يترك الناس المعاملة باخلاص في الثاني
عشر من البسوق ولو اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد ولم يقبض
حتى تغيرت فاه كانت لا تروى في التجارات فكت البيع وهو
بغير له ماله اشترى شيئا بالفلوس الراجة فكت قبل القبض
وقد مر قبل هذا وان كانت الدارهم بعد التغير تروى في التجارات
الا انه انتقصت قيمته لا يقبض البيع ولم يكن له الا ذلك وعنه
ابن يوسف انه ان يفسخ البيع في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت
تلك الدارهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدارهم قبيل الانقطاع
عند محمد وعليه الفتوى وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكت البيع
عند اية حينئذ وان علت او رخصت لا يفسد فاضحان في فصل
قبض الثمن في كتاب البسوق وقع بالعدالي او الفلوس وكذا لو
قبل قبضه ماله البيع وان خلا او رخصت لا يفسد فاضحان
بنازيه الثالث عشر من البسوق اشترى شيئا بشئ الاجل سنة
كان على البايع تسليم البيع في حال فانه لم يسلم حتى مضت السنة فاذا
السنة المتقبلة عنده ابدى وكذا لو كان في البيع خيا يعبر الاجل من
وقت سقوط الخيار عنده وفي الصغير من له دراهم على غيره فوجد
دنانيره يمد يده وياخذ وفي شرح الطحاوي لا ياخذ **شري**
عنه الى سنة فمات البايع لا يبطل الاجل ولو مات المشتري حل
الاجل خزانه الفتاوى في فصل الثاني من كتاب البسوق **بس**
ملك البيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبايع ينتقص البيع ويبرم
على المشتري قيمته ولو اشترى بدينارهم الثمن ويقيم البيع بملك البيع

في غير وجهه دنانير
له على غيره فوجد

مطلوب بطلان الاعا

قبل قبضه بعبا بان او بغيره باقعة مساوية او بفعل البائع او
 بفعل الباع بطل البيع وان ملكه بفعل اجنبي بغير المشتري ان شاء
 فسخ وان شاء اجاز وضعت المستحقة في الفصل الخامس والعشرين
 من الفصولين لو كان الخيار للمشتري بقبض الباع ما جازته
 قوله لا او فعلا بغيره وبموتة وبفسخ المدة وبضرورة البيع بحال
 لا يملك فسخه كلفه ونقصانه يسيرا وفاقش بفعل المشتري او
 بفعل البائع او الاجنبي او بفعل الباع او باقعة مساوية وقال ابو
 حنيفة اخره او قيل هو قول محمد بن حنيفة ايضا لو يقض في يد المشتري
 بفعل البائع لا يبطل خيار المشتري في الحل الزبور واما اذا كان
 الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يبطل خياره لانه يمكن
 اجازة العقد في القام وان يعيب في يده باقعة مساوية او
 بفعل البائع او غيره لزوم البيع عندهما وعند محمد لا يلزم تجنباية الباع
 لانه لو لم تجنباية لسلط على الزام العقد فتفوت فائدة الخيار
 للمشتري لهما انه لزوم البيع في الخيار الذي يلف في ضمان المشتري
 وتقرر عليه حصته من الثمن فتقدر عليه رد الباقي كما فيه من تفريق الصفقة
 على الباع قبل التمام في حق الرد فلم يفسد العقد ضرورة ويرجع على
 الباع بالارش لان البيع فاقطعت المحمي في مدة الخيار له الرد لان
 الخيار لم يبطل بالحمي الا ان يخرج من الرد لفقد شرطه وهو الرد كما سبق
 فاذا زال الحمي عاد شرط الرد والخيار باق فاعلم ان الرد في حيز المحمي
 للمشتري في الفصل الثاني من باب خيار الشرط **في خيار العيب**
 قال رحمه الله في المشتري دارا او لماسيلا الى ساحة الغير ثم ظهر انه
 بغير حق ولم يعلم وقت الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء اسكاه
 ويرجع بنقصانه مثله ولو كان للدار كنيف شاع في الطريق
 او ظهر شاة فامر القاض برفعه بخصومة اهل لم يرد الدار لانه
 ليس من حقوقه الواجبة ولو كان له باب في الطريق الا ان يملكه

يمكن اجازة العقد

مشتري دارا او لماسيلا
 الى ساحة الغير ثم ظهر

في سكة غير نافذة اقام هذا بينة انهم اعادوا الباع في الطريق
 فامر القاض بفسخ البيع بغير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع
 بنقصانه ذلك الطريق والعيب هنا بخلاف سائر العيوب
 فثبت في الباع بغير البيع في حق المشتري على انه يرد البيع في حق
 فزرعه فوجد سيفيا بطل البيع فبازية المشتري ثمة وعنده
 مثل ذلك البذر وعلى هذا تخم فزرعه بلاق ناكثته وبسخر خط
 ناكثه وسوفا في ياد بغير نوع اجناس مختلفة وهذا بيع ولو
 مشري بذر الروين فزرعه في ارضه ولم ينبت رجع على بائعه بكل
 ثمة ان كان النقصان فيه وكذا لو مشري بذر البطيخ فزرعه فنبت
 القثاء او مشري بذر القثاء فوجد القثاء الباطني بطل البيع
 كله **في حق المشتري بذر اخر زرع ولم ينبت كرم معلوم**
 شود كه بمرنا آمدن از عيب تخم است بيا باز كير **عده** مشري
 بذر البصل وبذره ولم ينبت ان ثبت له بوسيدة بوده
 است برجع ثمة مشري حب القطن فزرعه ولم ينبت قبل
 برجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع لانه اهلك الباع مشري بذر
 الخيار فزرعه فلم ينبت كرم معلوم شود كه بمرنا آمدن از فساد
 و تخمست تخم باز كير و جزى ديكر را صالح في بود بعد از فساد
 و ثبت فساد بينة انه فاسد او بخلتف بايوه ونظيره ما مر
 انه لو مشري امه فزرعه لا يخلص منه طريق اثباته اقرار
 الباع او لم يكن مشري بذر البطيخ فظهر انه بذر القثاء برده
 المشتري مثله وبازية ثمة لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف
 النوع لا يرجع ثمة في الخامس والعشرين من الفصولين اذا
 اشترى عبدا بجزارية وتقابضها ثم وجد بالعبدة عيبا ومات
 عنده فانه يرجع بجهة العيب بجزارية فيقوم العبد صحيا
 ويقوم به العيب فان كان ذلك بنقصه العشر رجع بغير الجزارية

لان بدل العبد اجارية من كبط الخسرة او اسط العيوب
 ثم البيوع وكلها في كل من الاباق والبول في الفرائض والشرقة
 يتخلف بالصفحة والكفر فان شيئا من هذه الاشياء اذا وجد وصغر
 غير يميز لا يكون عيبا وان كان يميز اعتكف عيبا وينزل بالبلوغ
 فان عاد بعد البلوغ كان عيبا عادتا فيكونان مختلفين لا اختلاف
 سببها فاذا حصل عند البائع في الصفرة وعند المشتري في الكبر
 لا يرد المشتري على البائع بناء على انه عيب قديم ودرج
 في باب حيا العيب وفي الفوائد النظرية ومنها مسئلة عجيبة
 وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده بيولا في الفرائض كان
 له ان يرد وان لم يتمكن من الرد حتى بقيت هذه اخرة كان له ان
 يرجع بنقصان العيب فلو رجع بنقصان العيب لم يرد العبد
 بل للبائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لئلا زال العيب بالبلوغ
 لارواية لهذه المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله عنه كان في
 رحمه الله يقول ينبغي ان يسترد استدالا بمثلين احدهما
 ان الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان
 يرد ما قام بقيت هذه بعيب آخر رجع بنقصان فاذا رجع
 بالنقصان ثم ابان زوجه كان للبائع ان يسترد النقصان
 لئلا زال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له ان يرد فان بقيت عند عيب
 آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برئ من مرضه هل للبائع ان
 يسترد النقصان قالوا ان كان الكبر من المداوة لم يكن له ان
 يسترده والا فلا ذلك والبلوغ هنا لا بالداواة فكان له ان
 يسترده كفاية في حيا العيب العيب الحادث اذا زال
 فالقديم يوجب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدثت عنده عيب
 ثم اطلع على عيب القديم لم يرد له لان حدوث العيب عنده يوجب الرد

في العيوب
 في الفرائض

باب

واذا زال جاز الرد لعود المختوم بنحو ال مانع نقد الفناوي
 في التا دس من البيوع ومن العيوب ما يكون باطنا في الحيوان
 وجوارحه والفلان في السبيل في ذلك الرجوع الماهل البعيرة
 ان اخرجت ذلك واحدة ثبت العيب في حق الحفومة والدعوى
 وان شهد بذلك عدلان وشهدا انه قديم كان عند البائع
 وعلى البائع وما كان باطنا في الجوارح يوفى الثاء ولا
 ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اجترت امرأة واحدة
 بذلك ثبت العيب في حق الحفومة لان الرد في ظاهر الرواية
 نقد الفناوي في التا دس من البيوع اختلاف في كون
 القوحة قديمة فشهد البصر من الاطباء انها لا يحدث
 مثله في المدة التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد
 قبحه في باب الحفومة في العيب من كتاب البيوع اشترى
 حمارا ذكر ابعلاه للحر وبانوته في دبره قال وقعت هذه بخارا
 فلم يستوفها جواب الائمة وقال عيب الملك النسخ ان طالع
 فعيب والا فلا وقيل **فت** سمعت بعضهم لو اشترى عبدا يعمل
 به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الائمة
 ان كان باج فلا خلاف اجارية فانه يكون عيبا كيف كان لانه
 يفسد الفرائض فنية في باب العيوب من البيوع رجل اشترى عبدا
 فابق حنيدة وقد كان ابق عند البائع لا يكون له ان يرجع
 بنقصان العيب ما دام العبد حيا ابقا في قول ابي حنيفة
 وكذا لو اشترى دابة فشرقت منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان
 العيب فاختار في حيا العيب ابق العبد ليس له الرجوع
 بالنقص الا ان يموت العبد او يفسد لان له ان يقول اقبل ذلك
 بنزاري في نفع ما يمنع الرد وما لا يمنع حيا العيب
 ثم ان كان في احد ما فوق اسط حرة باذن شريكه ثم باع

القرن والرتق

شهد الاطباء
 لا تحدث مثله في المدة

الجارية
 الجارية

الجارية

الآذن نصيبه الله تعالى ليس بشيء من ياتره برفع حجره ثم يسلط
 والمسيكة بالاحكام كدرة انه اذا استعاره آخر جدار الوضغ
 جذوعه عليه ووضعا ثم باعه للموكل لم يشتر له ان يافع حقا
 المستور برفع جذوعه لان المستور وان لم يثبت له حق لانه
 لكن المشتري لم يملك الجدار الا مشغولا بجذوع المستور فكان
 حقه فيه ناقصا فلا يتمكن من رفعه قال استاذنا هذا وان كان حقا
 لكن عثرنا على مسئلة الاستشهاد في احوال في وقتا وى باليت
 على خلا ورجل اذن لجاره في وضع الجذوع على حائط او حفر
 سرداب تحت داره ثم باع داره للمشتري رفع الجذوع وور
 السرداب الا اذا شرط البيع ترك ذلك في لا يكون له ذلك
 فنية الخطا في اخ كتاب الدعوى واداء الشري نافي منك
 فخرج المسكن من لم يكن انه يريد بخيار الرقبة والعيب لانه
 يعقب بالاخراج حتى لو لم يخرج المسكن كان له ان يريد بخيار الرقبة
 والعيب قاصدا في خيار الرقبة لو اشترى جارية على
 ان لا يكرها وادى غير كره في ذلك باقرار الباي كان للمشتري الخيار
 فان تعذر الرد يرجع المشتري على الباي بحجة البكارة فتقدم
 وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل ولو شرط الشباية فوجد ما
 بكر الاختيار له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فله حال المشترى
 لم اجد ما بكر احقا الباي بعثا وسلمت وهو بكر فثبت البكارة
 عندك فالقول قول الباي مع يمينه بانه لم يبعثا وسلمت او حتى
 ولم يذكر انه يريد بالنساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يريد بالنساء
 لان وضع المسئلة هناك ان الباي يدعي انما بكره الحال فيريد بالنساء
 ان فكل من بكر لم يشتري من غير عيب الباي وان فكل فثبت بخلاف
 الباي ان حلف المسكر لم يشتري ايضا وان نكل ردت عليه و
 كذا لو اختلفا قبل القبض فقال الباي بكر والشري يقول غير

ادى جاره وضع
 الجذوع على حائط
 ثم باع داره

امتحان

يريد بالنساء والامتناع بجميع حمام والد بذكره من سمع ام لا قال
 رضى الله عنه سمعت من ثقة ان الامتناع ببين الحمام المقشرة فان
 كان القلم ليس بخمره من النساء من يتقوا لم يمت لجارية
 المشتري من غير عيب الباي حتى يخفر من النساء من يتقوا الكلف في الكلف
 الكبير خلاصة في الخامس من البيوع والامتناع ببين الحمام الدكر
 لكن لم يمت ببين الحمام المقشرة نرازيه في الخامس من البيوع
 اذا اشترى جارية قد ولدت عند الباي لاس الباي او عند اخر
 ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له ان يرد فيه روايتان
 على رواية البيوع لا يرد اذا لم يكن لها سبب الولادة نقصان ظاهرا
 وعلى رواية المصارفة يرد على تلك الرواية الولادة عيب لازم لان
 التكرار الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى نفس
 الولادة عيب في بني آدم وفي البراءيم لا الا ان يوجب نقصانا في ما
 دون الكبير لخواص زاده بيقع من فتاوى الخامس في مسائل العيب
 من البيوع عيب الجبل ثبت بقول النساء لكن لا يرد بقوله في آخر
 باب البيوع من شرح ادب القائل للحصاف من الحل المزبور رجل اشترى
 جارية كان بها جبل كرم لم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة
 ثم ماتت لاشي على الباي قاصدا في فعل فيما يرجع بنقصان العيب
 من كتاب البيوع وعن جواهر زاده رجل اشترى جارية امتد ظهرا لا يرد
 ما لم يدع ارتفاع الحيف بالداء او بالجبل والرجوع الى الاطباء في الداء
 ويشترط اثنان وفي الجبل للنساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع
 الحيف لا باحد هذين السببين ليس بعيب ولو ادعى بسبب الجبل غير محمد
 روايتان في رواية انه كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة
 ايام سمع الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية مشهورة وخمسة ايام
 وعشرة ايام الناس اليوم وانما يعتبر في الباب اقصى ما يقتضيه ابدا

مطامير

الولادة في بني آدم
 نفس الباطن

مقتضى في حق المصنوع
 شغل الجارية

مطامير

النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند ابن حنيفة واذ بلغت
 هذه المبلغ يحكم ببلوغها وان لم تر شيئا واختلفت الروايات في العلام في
 رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية
 تسع عشرة سنة وفي الخبر في المختصر القدوري اعتمد على ثمان عشرة
 سنة وعندهما في الجارية والعلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا
 اشكل او وقت المنازعة يقول الامة ولكن في شغل الدعوى وتوجه
 اليه من لاني هو الرد كذلك الخلاصة فلو ادعى انها مرتفعة لم يقض عنه
 البايع يسع في الحال ولو اقام البينة انها مرتفعة لم يقض عنه البايع لا يقبل
 لان انقطاع الحيض لا يوقف عليه ولو اقام البينة انها كانت مستحاضة
 عند البايع تقبل وان عجزت اقامت البينة كحلف وكيفية التحليف كما تقدم
 ولو اجترأت المرأة انها حبلى او امرأة او كثر ان لا حبلى بها صحت الحفوة
 ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البايع ان هذه المرأة ليست
 لها بصيرة فالتعاضد يختار من لها بصيرة فيض كركي فيما بين الرد
 ما لا يمنع من خيار العيب اشترى امه حبلى فولدت عند المشتري لم يرد البايع
 حفوة فان ماتت في يد المشتري في نفسها يرجع بالنقصان لا بكل
 القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء بنزاهة الفصل السادس عشر كتاب
 البيوع اشترى حنطة فوجد فيها تدايبا ان كان ما يكون في الحنطة
 لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان كالحال لا يكون في الحنطة مثل ذلك
 ويقدره الناس عيبا له انه في الحنطة كثر ما ولو اراد ان يميز التراب ويرده
 على البايع ويجعل الحنطة ليس له امر ذلك اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا
 يميز الرصاص ويرد على البايع بحفوة ختم قل او كثر خزانة القناع
 فصل ما يكون عيبا في كتاب البيوع ولو اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا
 كان له ان يميز الرصاص ويرد على البايع بحفوة جعل ابو يوسف رحمه الله
 هذه المسئلة اصلا فقال كل ما يبيع في قليل لا يميز كثره وكل ما يبيع في كثير
 كان له ان يميز كثره وفي الرصاص في المسئلة ان يميز كثره في عامة

الشيخ اخذ بهذه الرواية فاجاب في العيوب في البيوع اشترى جارية
 وقبضها وخلص البايع فعيب الجارية ثم ترك الحفوة اياها ثم خاسم
 فقال له المشتري البايع لم اسكنها طول امة بعد ما اطلعت على عيب
 فقال له المشتري انما اسكنها لانظر هل ينزل العيب قال الشيخ الامام بن
 تيمية الحفوة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يرد ما على البايع من ثمن الجارية
 قال الخضر الصبيح ان الاستخدام بعد العلم في امرأة الثانية رضا بخير الرجل لا
 غير شهوة والامر بالطبع والخبر يسير الا لو قوف العادة رضا وبسط
 الثوب وانزل امر الطبع ورفعه لا فاذا اجازت عن الاستخدام فهو رضا و
 ابتداء السكنى رضي لا و امر بنزاهة في نوع فيما بين الرد في الفصل
 السادس عشر كتاب البيوع اشترى غلاما بركته ورم فقل ان حديث
 اصحابه من الضرب فاشترى على ذلك ثم ظهر انه قديم ليس له رده بخلاف
 ما لو اشتراه وبعه فاشترى البايع انها غيب فاذا رجع او على العكس
 فانه يردده اشترى فرسا ظهر به رجل فرقة من انشائه ثم قال البايع
 هي فرقة اخرى واشتراه على ذلك ثم ظهر انه كان انشائه ثم لم يرد
 الرد كسنة الدوم وقد مر امثالها في محمد بن سنان اشترى جارية بافرقة
 فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انه الرد والصحيح انه اذا كان غيبا
 بيتا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والا فلا الرد للزيادة في قبض
 البيع وهو عيب وانه لم يبطل حقه في الرد والرجوع لان قوته
 ولا يوفى تلك الصفقة وكذلك ينظر الى مكان العيب ويراه ولا يعرف
 وقد يكون به دوم فينظف شيئا او دوم ولا يعرف خزانة نوع هو ينظر
 انه امر يسير حتى يتبين عليه فلا يبطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به
 فينة في فضل فيما بين الرد بالعيب في البيوع رجل اشترى جارية و
 قبضها فباعها لآخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث فاراد ان يرد
 ما قفل المشتري الاول بهذا العيب حدث عندك واقام المشتري
 الثاني البينة ان هذا العيب كان عند البايع الاول فرد ما العاقبة

لا تقبل من المشتري

على المشتري الاول كان للمشتري الاول ان يرد ما على بائع ذلك العيب
 في قول الحنيفة لا يرد ما على بائع حنفية ولا يرد في قول
 محمد ما مضى في العيوب من البيوع رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه
 من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول
 فانه المشتري الثاني يرجع بنقصه العيب على البائع الثاني والبائع
 الثاني لا يرجع بنقصه العيب على البائع الاول لان البيوع الثاني لم يرد
 بالرجوع بنقصه العيب ومع بقاء البيوع الثاني لا يرجع البائع
 الثاني على الاول قاضيه فيما يرجع بنقصه العيب من البيوع
 اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني
 بها عيبا فردها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان
 عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول ان يرد ما على بائع ذلك العيب
 وان عيبا يحدث مثله فرد على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره
 لم يكن ذلك ردا على البائع الاول لان البائع الثاني لو اقام البيعة
 على ان هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بيعة ويرد على البائع
 الاول قاضيه في اواخر فصل في الرد بالعيب من كتاب البيوع
فيما ينقذ من التمرد باجارة لاحد والاشي باع ملكه غيره
 فشرى من مالكه وسلم الى المشتري لم يجز البيوع بطل لا فائدة
 وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه ان الفاسد لو باع
 المقصود ثم ضمنه المالك جاز بيعه اما لو اشترى الفاسد من
 مالكه او وهبه له او ورثه لا ينقذ ببيع قبله عقب شيئا
 وباعه فانه ضمنه المالك قيمة يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قبله
 يوم البيع فنقول في اواخر الفصل الرابع والعشرين
 باعه فنقول في حق المالك على الاجازة وارا اذا خذ ثمنه من
 المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان الفضلة وكل يقبض
 ثمنه من الفصل الرابع باع مال اسمه لما انزله ورثه

لا ينقذ بلما تجد يد وكذا زوج اخيه ميراثا حال حيوة الاب
 بلا اذنه ثم انتقل الى الاخ الولاية جاز باجارته بعد انتقال
 الولاية لابن كونه والفرق بين النكاح والولاية فينقذ بالاجازة
 والبيع تملكك فمشتري ما كونه مالكا بترديه في العاشر من البيوع في
البيع العاشر ولو اشترى سمسما على ان فيه كذا كذا وهذا او
 حنطة عيان فيه كذا كذا او قيقا فالبيع منه خلاصة في الخامس
 من البيوع والمشتري لو اشترى حنطة شراء مائة او امر البائع بطنها
 فانه يبق البائع من ثمر ثوبه احكام البيوع العاشر رجل اشترى
 عبدا على ان لا يبيع او لا يربيه ولا يتصدق فالبيع منه نقد القضا
 في البيوع العاشر بيع الكلاء الذي ثبت في ارضه بغير اباته باطل لانه
 ليس المملوك وكذا ابيع الماء في الحوض او في البئر قاضيه في البيوع
 الباطل باع عبد على ان يبيعه من غلام كان مائة او ان باع على
 ان يبيعه جاز ما مضى في شروط المكفدة من البيوع شراء ما باع
 باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز لشبهة التبرع الا انما جاز
 ولو باعه بدنانير ثم اشترى بدراهم باقل من على العكس لا يجوز لانها
 جنس واحد في حق الثمن ولو باعه بدنانير ثم اشترى بتبرع الفضة
 باقل جاز لان البتر يتعين واذا اشترى بالفضة باقل قبل على قول
 محمد حرام لا يجوز لانه ثمن عنده وعلى قياس قوله لا يجوز لانه
 سلمه عندهما ولو قبض الثمن ثم اشترى باقل لا يجوز وان بقي
 درهم فخذ ما لم يقبض شيئا سواء ولو قبض نصف الثمن
 ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجز عتابة في فصل من شرائع
 وفي الاصل في اواخر باب العيوب شراء ما باع باقل من الذي اشترى
 او من وارثه قبل نقد الثمن لنقصه وبغيره بالوكالة والمبيع كماله
 لم يرد ولم ينقص بعيب الثمن الثاني من جنس الثمن الاول او كان
 هو باعه بالثمن نفسه ثم اشترى من جنس ستمين عند عتاه

النكاح والولاية والبيع تملكك

شرطا شرطا فاسدا قبل العقد ثم عقدا
 ولم يذكر الشرط لم يبطل العقد وبطل
 لو مقارنا فصولين في الثاني عشر

ثم ينظر ان ذكر الشرط المنسحب في البيع السبع
 فانه في ان شروط الكسرة

ولو باع بشرط ان يعقده لا يجوز عندنا
 فانه في فصل في شروط المكفدة

لو باع باله را بهم فاشترى بالذات لم يجر استثناء وإذا انتقل الملك
 الى الآخر ببيع او هبة فاشتراه في ذلك الرجل باقل جاز ولو اشتراه
 بالكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن او بعده جاز ولو رخص السعر فاشترى
 من حيث السعر فاشتراه باقل مما باع لم يجر ولا عبرة للسعر ولو كان وكيل
 بالبيع فاشتراه لنفسه لم يجر خلاصة في الرابع من البيوع ولو باع المشتري
 فعاد اليه بملك مستأنف جاز للبايع ان يشتري منه باقل لان الاثر
 انما ورد بالتخييم قبل تبديل الملك وتجدد السبب فيقتصر حكمه على مورد
 النص ولا يجوز شراءه من لا يقبل شهادته له عند ابره حنفية رحمه الله
 وعندهما يجوز الا ان يكتب والعبد لانه ليس للبايع في المشتري
 حقيقة تلاحق ملكه فكان كالاجنبي بخلاف العبد والكتاب
 لان للمولى كسبه حقيقة ملكه او حق ملكه فيغير شراهما بمنزلة كسبه
 من وجه له ان شراءه سواء بمنزلة شراثة من وجه يمين لا اتصال
 الاملاك فيما بينهما في حق المنافع فالحق بالشراء في كل واحد احتياطا
 للموثر في المحيط للمشتري في باب شراء ما باع باقل مما باع ثم كتاب
 البيوع ولو جعل المخر والشترير كان باطلا باع من مسلم والمسلم
 قاضيه في احوال البيع الباتل قال الشيخ الامام علاء الدين عالم
 العلماء السرقة من باع مكره ثم زال الاكراه يثبت له خيار الفسخ
 فان مات يورث حق الفسخ وهذا بمنزلة البيع العائد اذا مات
 البايع يثبت للمورث حق الفسخ كما في حق المورث جوارح العتاق
 في الباب السادس من البيوع يشتري جارية على ان ذات لبن مختلف
 المشايخ رحمهم الله فيه قال الفقيه ابو جعفر محمد بن عيسى جاز في كماله
 اشتري على ان جازة وبالفارسية وايضا قال الصدوق في الشراية رحمه الله
 وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع ومن باع عبدا علم انه
 حنانيا او كاتب وكان بخلافه فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه
 بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا وصف من جنس العتاق
 في

... لا يجوز شراءه من لا يقبل شهادته له عند ابره حنفية رحمه الله
 وعندهما يجوز الا ان يكتب والعبد لانه ليس للبايع في المشتري
 حقيقة تلاحق ملكه فكان كالاجنبي بخلاف العبد والكتاب
 لان للمولى كسبه حقيقة ملكه او حق ملكه فيغير شراهما بمنزلة كسبه
 من وجه له ان شراءه سواء بمنزلة شراثة من وجه يمين لا اتصال
 الاملاك فيما بينهما في حق المنافع فالحق بالشراء في كل واحد احتياطا
 للموثر في المحيط للمشتري في باب شراء ما باع باقل مما باع ثم كتاب
 البيوع ولو جعل المخر والشترير كان باطلا باع من مسلم والمسلم
 قاضيه في احوال البيع الباتل قال الشيخ الامام علاء الدين عالم
 العلماء السرقة من باع مكره ثم زال الاكراه يثبت له خيار الفسخ
 فان مات يورث حق الفسخ وهذا بمنزلة البيع العائد اذا مات
 البايع يثبت للمورث حق الفسخ كما في حق المورث جوارح العتاق
 في الباب السادس من البيوع يشتري جارية على ان ذات لبن مختلف
 المشايخ رحمهم الله فيه قال الفقيه ابو جعفر محمد بن عيسى جاز في كماله
 اشتري على ان جازة وبالفارسية وايضا قال الصدوق في الشراية رحمه الله
 وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع ومن باع عبدا علم انه
 حنانيا او كاتب وكان بخلافه فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه
 بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا وصف من جنس العتاق
 في

يورث حق الفسخ في بيع
 المكره والبيع الفاسد

بشتر جارية علم انه
 ذات لبن

العقد بالشرط ثم فوارده لانه لا يجر استثناء ما دونه به وانه بهذا
 يرجع الى اختلاف النوع لظنة التفاوت في الاغراض فلا يفسد
 العقد بعده بمنزلة الذكورة والانثوية في الحيوانات فنصار
 كفوات وصف السلامة واذا اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف
 لا يقابلها شئ من الثمن كونه باع في العقد هداية في الخواب
 حيا الشرط وفي المتن اشتري جارية على ان مولده الكوفة
 فاذا حل مولده البصرة يرد لان مولده الكوفة افضل
 ولو اشتري خلا ما تركها او جارية تركية او على ان تركية فاذا حل
 هندية يرد لانها قامة تغذي يرجع بالنقصان وان كانت مائة
 لا يرجع شئ عند ابره حنفية رحمه الله خلاصة في الخامس من البيوع
 ولو اشتري جارية علم انها حنفية فالبيع فانه عند ابره حنفية رحمه الله
 وكذا روى غير محمد رحمه الله خلاصة في الفصل المرحوم ولو باع على
 ان ذلت حنفية على وجه البتر من العيب يجوز خلاصة في الفصل
 المرحوم ولو اشتري جارية على ان ذات لبن فذا وماله
 اشتري شاة علم ان اللبن سواء فمن قال بفساد البيع ثم
 بقول بفساد البيع ههنا وجه ذلك ان المشتري وان كان
 من اوصاف البيوع الا ان هذا وصف لا يدرى وجوده وقت
 البيع عز فيكون فانه ولو باع شاة على ان يجلب له او كذا
 فالبيع فانه باسقاط الروايات لان المشتري لم يصف في هذه
 الصورة فانه لم يقل علم ان ذات لبن وانما قال علم ان يجلب له
 وكذا ان يكون اشتراط اللبن المحلوب وانما لم يدرى على خطر
 الوجود فاشترط ان يوجب عزرا في العقد فيوجب الفاء وكذا
 لو اشتري على ان يصف بعد شهر فالحق فالحق فالحق فالحق فالحق
 السابع من كتاب البيوع اشتري عبدا علم انه حنانيا او طبيا بحسن
 ذلك فوجدته كمشترى بخلاف ذلك ومات عنه قبل الرد
 فانه لا يرد في حنفية في رواية للبيهقي

... جارية علم انه
 مولده البصرة

ولو باع على ان حنفية علم انه
 البتر من العيب يجوز

باع شاة بجلب

بشتر شاة علم ان يصف

قاصداً في فصل فيما يرجع من البيع والبيع على ان يكون
 البايح رجلاً بالثمن على المشتري في البيع ولو باع على ان يكون المشتري
 البايح على غيره بالثمن فله قايماً وجاز يسمى بائعاً في الشروط
 المفسدة من فوائده المقتضى ان رجل باع سقلاً او غيره على ان يكون
 له حق قرار العلو عليه جاز ذكره شرعاً في الشخص وحده في القصة
 وكذا لو باع رجل رقبته الطريق على ان يكون للبائع حق مرور فيه
 قاصداً في اواخر الشروط المفسدة من البيع الشبهة اذا كانت
 مشتركة بين رجلين باع احدهما نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو كانت
 هي بين ثلثة باع احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع
 منها ما يجوز ثانياً رخصاً في الفصل في بيع كتاب البسوق
 لا يجوز بيع الوقيف في الحنطة والزيتون والذرة من في
 في السمسم والعصير في العنب والسمن في اللبن ويجوز بيع الحنطة
 وسائر الحبوب في سائر بلدان البسوق الذي يوق في الحنطة والزيتون
 في الزيتون ويجوز ذلك في بيع المعدوم لانه لا دقيق في الحنطة ولا
 الزيت في الزيتون لانه الحنطة اعم من الزيت والذرة اعم من دقيق
 فلا دقيق في حال كونه حنطة ولا زيت في حال كونه زيتون فكان
 هذا بيع المعدوم فلا يتعقد ببيع في فصل واما الذي يرجع
 الى المعقود عليه من كتاب البسوق المبيع فله ان يضمن قيمته يوم
 قبضه لو قيمته او مثله لو مثلاً في الفصل الثلث من الفصول
 اشترى لبناً على ان يحمله البايح المنزل المشتري لا يجوز ولو باع
 بالفارسية جاز لانه العربية يفرق بين الحمل والارباع في الفارسية
 لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الارباع ولو حمله المشتري
 ليس له خيار التروية كذا اختاره الفقيه ابو الليث خلافاً في
 الحاسن من البسوق قال المشتري ان يحضر وقال البايح بعد فانه حضر
 فعلى قايح فحضر لا يلزمه شيء من اقاله الزانية رجل اشترى شيئاً

ان ينظر على ان يكون له
 حق قرار العلو

لا

شراء فاسد او فاسد ثم رده هذا البيع لقصد البيع فلم يقبله فاعاد
 المشتري الى المنزل فله ان يملكه لا يلزمه الثمن ولا القصة قاصداً في
 الشروط المفسدة من البيع باع ارضاً على ان فيها كذا وكذا فخله
 فوجهه المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء اخذها
 بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعاً فلا يكون
 له قسط من الثمن وكذا لو باع داراً على ان فيها كذا وكذا فخله فوجهه
 المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر على هو الوجه ولو باع ارضاً على ان
 فيها كذا وكذا فخله عليه غلر لا فباع الكل ثمانية وكما في فخله
 غير مشتركة في البيع لان الثمن له قسط من الثمن فلو كانت الواحدة
 غير مشتركة لم يدخل في العقد وم البيع فصار عقد البايح مجهولاً
 فيكون هذا ابتداء العقد في البايح ثمن مطلقاً في البيع
 مجهولاً فيفسد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم يخرجه
 الفخذ من الثمن صار ثمن البايح مجهولاً لا يفسد البيع قاصداً في
 في الشروط المفسدة من البيع قال لا يخرج من عقد البايح
 هذا الكرم كل وقربكذا ولو كان وقرب العنب معلوماً عندهم
 المعين جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وقرب واحد عنده
 حنيفة رحمه الله وفي الكل عندنا وجعلوا هذا المسئلة فرع
 مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم واجناساً قالوا ينبغي ان
 لا يجوز البيع عند ايه حنيفة في ويجوز عند هاهنا الكل ويجوز عند هاهنا
 يتسبب على الناس **فصل** شري عنب كرم على ان الغر من فاذا
 هو شمانة من فله ان يشتري احد البايح كجقته مائة من الثمن
 قالوا او على غير قول ايه حنيفة رحمه الله في الباقي وروى هذا
 عن ابي حنيفة في رواية **فصل** وقال في العقد فيما وجدت به
 من انكوارين رزق وضمن جاز من نوع واحد كبيع كرم من بئر في
 بئر من نوع واحد ولو كان الثمن من نوعين لم يجوز

في البيع على ان يكون له
 حق قرار العلو

لا

نصف ما في هذا الترم من العيب على أنه شئ من جازله وجده كذا
 جازله وجده بذكر الوزن او اقل او اكثر في اواخر الفصل
 الثاني والثلاثين من الفصول انما يجوز شراء العبد من الكرم
 لو لم يشترط كذا الكوارة وانما يذكر الكوارة وينظر المقدمون لتقدير
 القيمة فلو شرط كذا الكوارة وبتر وزن الكوارة جازله اجتمع شرائط
 السلم والا لا يجوز ويضمن المشتري ما يلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي
 واذا كان الحائز لا يشترط منه ذكر الكوارة وعدده كما علمه جذا فقا
 او زاندا فلا شراء احد بها على الاخر اذ شري نصف هذه بحكمة من
 غير تقدير من الحائز لثمن العبد اذ انما يعلق به حق عبيد لزم وارتفع
 الف والاحسان من اجل فاسد فاقب المستأجر صحيحا فلو ان
 نقض المشتري من الكرم لو باع صحيحا فلكم كره نقض المشتري فاسدا
 اذا آجر فلبايع نقضه وكذا اذا خرج يشبه في البيوع ولو باع
 مكره ففقطه المشتري وباعه من غيره وشراد من عليه العقد فلبايع
 ان يبيع فان اجاز له واحد اخر العقد وجازت العقد وكلها بائنه وما
 بعده فاصح ان في الكراهة مشتري العبد شراء فاسد اذا باع
 العبد من غيره ببيع صحيح ليس للبايع الا ان يباخذ العبد المشتري
 ولو انما له ايضاً المشتري الاول قيمة العبد ولو اراد ان يضمن المشتري
 الثاني قيمة العبد لم له ذلك لم يذكر في هذا الفصل في ثمن العبد
 وذكر في المشتري من المكره اذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الثاني
 العبد كان للبايع ان يضمن المشتري الثاني كما له ان يضمن المشتري
 الاول فمن شايخنا من قال على قياس مسئلة الاسراء ينبغي ان يكون
 هذه تضمن المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة لان شراء من المكره
 فاسد وانما نوع من انواع الاشربة الفاسد ومنهم من قال ليس
 للبايع الاول تضمن المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمن الاول
 وهذا القائل يفرق بين المكره وبين ما يشترط العبد وجده

الثاني من كتاب البيوع في البيوع في البيع في البيع
 الا متعلق بغير متولة كالمصنع والحياطة والمتولة كالكبر والتم
 وان منفصلة متولة كالكسب والولد لا يبيع ولا يضمن الزوايد
 انما يملكه بعض من الاستملاك وانما يملكه البيع لا الزوايد اخذنا به
 البايع البيع يوم قبضه وانما منفصلة بغير متولة كالهبة كسردها
 مع البيع ولا يطيب المال الزوايد وانما يملكه او كسر ملك الزوايد
 لا يضمن خلافاً لما في المالك وعلى الخلاف في زوايد الغصب
 المنفصلة وان يملكه هو وهذه الزوايد قاضية ضمن البيع و
 الزوايد للمشتري بخلاف المتولة منه بزيادة في نوع في بيع الشيء
 في الفصل الرابع من كتاب البيوع في البيوع صورة التلجئة في
 البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارى منك بكذا
 وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة وليس له على
 ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً
 بمنزلة بيع المأزل وعزم محمد رحمه الله في بيع التلجئة اذا
 قبض المشتري العبد فاعق لا ينفذ اعتاقه ولا يشترى
 من المكره لانه في حكم بمنزلة البيع بشرط الحياطة لهما فاضمان
 في فصل احكام البيع المالك رجل اقر رجل بدين ثم مات فقال وارث
 الميت كان اقراره ملجئة قالوا يحلف المقر له لقد اقرت بهذا
 المال اقراراً صحيحاً فانما قبيل فصل فيما يكون اقراراً بشئ او بشين
 خ كذا لا اقرار وان اختلفا فاذى احد هما ان البيع كان تلجئة
 والا فبنيك التلجئة لا يقبل قول من يدعي التلجئة الا بينة ويستخلف
 الاخر فاضمان في فصل احكام البيوع المالك لبيع باع باع ارضا
 وعاء ثم اجره للبايع قال صاحب الهداية لا يقدم على الاجارة
 بعد البيع دل انهما قد ابا البيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري
 الاستعانة به بزيادة في نوع فيما يتصل بالبيع كالفصل في البيع

بيع المأزل
 اذن
 اذن
 اذن

من كتاب البيوع في الاقالة **حينئذ** الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة
 قبل القبض وبعده والمتصلة تمنع بعده الاقالة الوكيل في السلم
 يجوز عند أبي حنيفة ومحمد حمدا الله كالابراء وكذا الاقالة الوكيل
 بالبيع عندها واقالة الوكيل بالشراء لا يجوز اجماعا وفسخ الموكل
 مع المشتري جائز **قال** الوارث جابزة وروى انها
 بيع والخلق في اجماع جواز اقالة الوصي زاهدي في الاقالة فان
 زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة
 عنده لانه لا تصح الاقالة الا بطريق الفسخ وانما لا تمنع قبضة البايعين
 لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا تمنع الاقالة
 عنده وكذا الزيادة المتصلة بعد القبض **شرح** الجمع لابن الملك
 في الاقالة الوصي لقوله اذا باع شيئا بالكسر قيمة ثم اقال لا تصح
 خلاصة في التام كتاب البيوع تقايلا البيوع ثم تقاسمها الاقالة فانه
 ترتفع الاقالة ويعود حكم ذلك البيوع من اقرار الخط بجمع الفتاوى
 في الاقالة ولو اشترى عبد ابنة او بمصوغ وتقايضا ثم ملك
 العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفتنة قائمة في يد البايع صح
 الاقالة لان كل واحد منهما مبيع لتعيينه بالتعيين فكان معقودا
 عليه حتى البيوع ببقاء احدهما وعلى البايع رد عين الفتنة وتزد
 من المشتري قيمة العبد لكن ذهب الاقضية لان الاقالة وردت
 على قيمة العبد فلو استرد قيمة فتنة والقيمة تختلف فتراد وتقص
 فيؤدي الى الربوا ولو كان العبد قائما وقت الاقالة ثم ملك
 قبل الرد على البايع ان يرد الفتنة ويسترد قيمة العبد ان شاء
 ذهبوا وان شاء فتنة لان الاقالة منها وردت على عين العبد
 ثم وجبت القيمة على المشتري بدل العبد والاربا بين العبد وحمته
 وما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وكذا اذا ملك الزيادة
 المتصلة او المتصلة او استرد العبد او استرد العبد او استرد العبد

تقايلا البيوع
 تقاسمها الاقالة

في الاقالة وان تغيرت اجارية الى النقصان بان ثبوت
 اجارية في يد المشتري بفعل المشتري او باقعة سماوية ونحوها
 بمنزلة النعمة الاولى او سكنة ذكر النعم الاولى يجعل الاقالة تنسخا
 عنده غير ان البايع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان الخيار
 ان شاء منى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار
 ما تارخانية في الحادي والعشرين من البيوع وفي الضرر
 ولا تصح الاقالة الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البايع للمشتري
 بعني ما شئت متى بكت او قال المشتري بعني فقبل البايع
 فهو بيع بالاجماع فيزاع في ذلك شرط البيوع تارة فانه
 في الاقالة من البيوع من كل موضع ملك المبيع قبل القبض
 يجب على البايع رد عين ما قبضه من النعم وفي الاقالة وكثرة
 مثل ما قبض جميع الفتاوى في فصل قبض المبيع من كتاب
 البيوع **تقايلا** فتدبر النعم الاولى وان سمي النعم من
 النعم الاولى او اقل او جفت آخر عند أبي حنيفة رحمه الله لان
 الاقالة فتسخ فيعود الراس مال كما كان بلا زيادة و
 نقصان الا اذا حدث بالمبيع عيب فتجزأ بقل ولو حدث
 من المبيع زيادة بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ
 بسبب الزيادة وعند ابن يوسف رحمه الله الاقالة بكسرها
 جابزة كالمبيع الجديد والزيادة الحادثة بعد القبض لا تمنع
 صح الاقالة وعند محمد رحمه الله ان الاقالة بالنعم الاولى او
 اقل منه حالا او مؤجلا او لم يذكر شيئا فتدبر على الثمن
 الاول وان تقايلا بالكسر او بخلا وحنيفة اوجدهت الزيادة
 من المبيع فهو بيع جديد لتعذر الفسخ **تقايلا** الفتاوى في الاقالة
 باع كرم ما سلم الى المشتري فاكل المشتري نثره ستة ثم
 ملكه او اذا ملك الزيادة المتصلة او كسفت

ولا تصح الاقالة الا بلفظ الاقالة

او استهلكها الاجبني من الحمل المزبور

قال يبيع الاب مال طفله الاجبني على ثلثة اوجه فان
الاب اما عدل او مستورا حال او غائبا في زرع الاولين فليس
له نفقة بعد بلوغه اذ للاب شفعة كاملة ولم يعارض هذا المعنى
معنى آخر وكان هذا البيع نظرا او في الوجه الثالث لم يميز بين عقار
فله نفقة بعد بلوغه هو مختار الا اذا كان غير ابا ان باع بضعف
قيمة او عارض ذلك المعنى معنى آخر فكم يكن هذا البيع نظرا او
بيع منقول بجاز في رواية ويوضع ثمنه بيد عدل في رواية
لو لا غير بضعف قيمة ويبيع كذا في وصية الوصي في البيع العقار
كالاب لنفسه جاز له باع بضعف القيمة والا خلا وفيه صح
الوجهين الاولين ببيع عقار غير الميراث في الفضل الباع
والعشرين من الفصول اذ اقامت الرجل ولم يوص الى احد كان
لابيه وهو الجدي ببيع العروضة والشراء الا ان وصي الاب
لو باع العروضة والعقار لقضاء الدين او تنفيذ الوصية
ذكر الحضا في انه لا يجوز قاضي في بيع الوصي وشراؤه
من البيوع رجل مات وترك اولاد صغارا واما لم يوص
الى احد يملك الاب يملك الوصي فان كان الميت وصي كان للاب
الان نفقة الوصية وليس ببيع العقار والعروضة لقضاء
الدين فرق بين الميت والوصي فان الوصي الاب ببيع التركة
لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا ليس كذلك اقام محمد
الحجة مقام الاب فقال اذا ترك وصيا واما حاله وصي اول وان
لم يكن وصي فالاب او غيره ثم ان قال فوصي الجد اولي
ثم وصي التفت منه المفتي في تصرف الاب والوصي في كتاب
الوصايا وفي ادب القاض للحضا في وصي الاب ببيع التركة
لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وان كان للوصي

الكتب انه يجب ان يحفظ هذا مستند من الحضا فان محمد اياه
لم يميز ما في الميسر طبل اقام فيه اية مقام الاب عند عدمه و
واضاف ذكرنا قالوا او يقول الحضا في بيع ادب الاوصياء
الاب والوصي اذا باع عقار الصغير ظل الشيخ الامام محمد ابد
الفضل ان رأى القاض نقض البيع غير الصغير كان له نفقة
العتي اذا باع او اشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز وله طلق
او اعتق ثم اجاز بعد البلوغ لم لانه لا يجز للطلاق والعقار
حال وقوله فلم يتوقف والبيع غير حال وقوله اذا كان البيع بمنزل
القيمة او بغين ريسر فيتوقف ذلك على اجازة من له حق المباشرة
وهو الاب والوصي والقاض اما اذا كان بغين حاش فهو والطلاق

واشترى او

والعقار سواء فاضمان في بيع الوالدين من كتاب البيوع
وفي الحاشية ببيع القاض مال البيعة من نفسه ولا يبيع ماله من البيعة قال
بخلاف شرائه مال البيعة من الوصي وبيعه ماله من البيعة ثم الوصي يقبل
حيث يجوز وان كان الوصي وصيا من جهة ادب الاوصياء
البيوع وفي بيع الحضا في نظم الزند وسى جواز بيع الوصي ماله
عقار البيعة وجواز شرائه مال البيعة انما هو في وصي الاب اما وصي
القاض فلا يملك لانه وكيل شخص والوكيل لا يملك من نفسه ولا الشراء
لنفسه فكذا من يوصي مقامه ادب المفتي الوصايا البيوع
وفي الحضا في الحاشية لا يملك وصي القاض البيعة ممن لا يقبل من شرائه
له لانه كالموكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم ادب الاوصياء
البيوع للاب شرائه مال طفل لنفقة الميسر الغني لا بافاحه
ولم يميز الوصي ولو بمنزل قيمة ولو بالكثر جاز خلاف محمد رحمه الله
ان ياخذ بكنة عشر مائة او عشرة او مائة بعشرة مائة او
خمس عشرة او بغيره وصح له ببيع عقار البيعة بمنزل القيمة وبغيره
لا يجوز الا بضعف القيمة او بغيره ومن حمله ما ان يريد

بيعه اذا كان من نفسه فانما اذا كان
لم يكن فنية فلا يجوز ولا كان
بوصي الاب بجا
في الحاشية

مطرد
في الحاشية
في الحاشية

مؤنة العقار على غلته وبيع للاب ببيع ماله ثم ابنته لو لم يضر
في السابع والعشرين من الفصول **كتاب ما مات غرضه**
او اولاد صفار غلته ببيع شيء منقولات التركة ما جئنا الى
النفقة دون غير ما وجبه في نفقات **قضية** باب
نصرف الاب والام والوصي تركا الوصايا رجل اشترى
لولده الصغير ثوبا او خادما ونقد الثمن من مال نفق لا يرجع
بالثمن على ولده الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه
ان لم ينقد الثمن مات يؤخذ من تركته لانه دين عليه
ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت
لم يشهد انه اشتراه لولده **قاضي** في بيع الوالد من
كتاب البيوع اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه الثمن
وكذا ان مات قبل الاداء يؤخذ من تركته كذنية الا اذا شهد
انه اخذه لابنه ليرجع ثمنه على ابنته ويعتبر الشهاد وقت الشراء
وقيل الوقت نقد الثمن **و** الوصي يرجع لشهاد لا وعنه
محمد رحمه الله ادا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء
او نقد على هذه النية ليس الرجوع ديانة **بزازية** في
التام من ثم البيوع **في السلم** ولا يبطل الاجل بموت رتب السلم
ويبطل بموت المسلم اليه رجوع يؤخذ من تركته حالا **قاضي** في
باب السلم **كتاب البيوع** **نقطة** مات وعليه سلم او دين آخر
موجب صارا حالا من موت من عليه الدين يبطل الاجل لانه حقه
وموت من له الدين لا يبطل الاجل **قضية** في باب ما يتعلق **الاجل**
من كتاب المداينات ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في راس المال
بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا او بالبيع او الهبة ال
تلك التولية وكذا لا يجوز للمسلم التصرف في المسلم
شيء مما ذكرنا قبل قبضه **قضية** في المداينات

قضية في السلم **كتاب البيوع** **قضية** ولو استقرض الفلوس
الراية او العدة الى فكترت قال ابو حنيفة عليه السلام **قضية**
لا يغرر قيمته في آخر يوم كانت راية و عليه الغنم **قاضي**
في الصرف ولو ان جلا استقرض الدراهم المكسرة على ان يؤدى
بها حاكم باللا و عليه مثل ما قبض من الحمل المزبور وبيع السيف
الحلي بالفضة بفضة خالصة وبيع المنطقة المغضنة بالدينار
او بالبر لا يجوز الا ان يعلم ان الفضة الخالصة اكثر وكذا لو باع
حلياً ذهب فيه جوهر لا يمكن انواجه الابض رقباعه بذهب
لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر مما في الحلي **الذهب** **قاضي** في بيع
بيع مال الرعاة واذا باعها بالف وفي غنمها طوق قد رماه
وتفرق قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق و
لو باعها بالطوق الى اجل بطل في الطوق وفاقا و صح في الجارية
عندهما و مشاع الفاء وعند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة
قليلة معها شيء غيرا ان لم يكن لهذا الغير قيمة ككف تراب
او حصاة لا يجوز البيوع للربوا وان له قيمة تساوي الفضة
الزيادة في ذلك الطوق او انقص من المساو قد رمايتا بين
الناس فيه يجوز بلاكراصة والاكفكة او جوزة بالكرامة
قبل محمد رحمه الله كيف تجده في قلبك قال مثل اجبلي **بزازية**
في الصرف **بيع المزكك** والمصوغ من الذهب والفضة والحلي
اعلم ان الاول ان يباع المفضض بالذهب وكذا المزكك بالفضة
ولو يبيع ببيع بالفضة يبيع الدراهم المفروية او غيرها من الفضة
فالواجب ان ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدين
لا يجوز وان كانت اقل من الدين التي هي الثمن يجوز وان كانت
اكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز ايضا
قضية في المداينات **قضية** واحدة يجوز

كتاب البيوع

تكون الصفقة التي في البيع اقل من الثمن الذي هو الدارهم وفي بقية
الصور فلا يجوز هذا اذا بيعت بالصفقة فلو بيعت بالذهب
لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل ولا اكثر لكن لا بد من قبض العوض
كما في الاول ايضا لا بد من القبض في صورة الجواز والمقصود من
الذهب او المركز كش منه ايضا بمنزلة المصوغ من الصفقة او المركز
منها جميع ما تقدم والضابط في هذا واشكاله ان عند اتحاد جنس
التمن والبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقابل في الخواص والاختلاف
لجنس لا يعتبر التساوي في التقابل واحدة كفاية التماثل في ارتفاع
الوسائل **كتاب الصفقة** قال محمد رحمه الله في الجامع رجل ادعى
شفقة في دار في يد رجل وقال للذي في يديه الدار شترتها مني بخلاف
بكد انا شفيقها وصدق البايع الشفيق في ذلك وكذبه الذي في
يديه الدار وقال الدار داري وشرتها مني وادعاه الشفيق بينة
ان الدار كانت للبايع ولم يقع البينة على البيع من صاحب اليد فالحق
يقبل بينة لان الشفيق يدعي لنفسه حقا في الدار لا يتوصل الى اثبات
ذلك لحق لنفسه الا بعد اثبات ملك البايع في الدار فينتصب
خصما في اثبات الملك للبايع في الدار وهذا اصل كبير في الشرع ان
من ادعى لنفسه شيئا لا يتوصل الى اثبات في ذلك الاثبات
شيء آخر فينتصب خصما في اثبات ذلك الشيء الآخر فكانت
بينته على اثبات الملك للبايع قائمه ومن هو ختم فلهذا قبلت
بينته واذا قبلت بينته الشفيق على ملك البايع ثبت ملك البايع
فيكون التملك عليه بالجهة التي اقربها وقد اقر بالتملك عليه بالجهة
البيع وبنيت حق الشفقة للشفيق واقراره في ملك نفسه صحيح
فيصير اقراره بالبيع وانه ليس بشيئ من حق الشفقة للشفيق
فيقال للمشتري ان ثبتت فصدق الشفيق والبايع فيما ادعيا
البيع فملكه وبنيت حق الشفقة للشفيق

وسلم الدار الى الشفيق والعهدة عليك وان ثبتت فسلم الدار الى
البايع فيأخذ الشفيق الدار من البايع فيكون العهدة على البايع
فان صدق المشتري البايع والشفيق في ذلك سلم الدار الى الشفيق
ولقد التفت والعهدة على المشتري فان ابي ان يصدق بها يقوم
ببرء الدار على البايع وكان الشفيق ان يأخذ ما في البايع بالشفقة
بحكم اقراره ويكون العهدة على البايع وكان على البايع ان يبرء
المشتري الثمن الذي اقرانه قبضه من المشتري وخير في الفصل
السابع عشر كتاب الشفقة ملخصا ولو زاد المشتري في الثمن
زيادة بعد القبض فالشفيق يأخذ الدار بالثمن الاول ولا ينظر
الزيادة في حق الشفيق وفرق بين الزيادة وبين الخط فان الخط
ينظر في حق الشفيق والفرق ان الزيادة تنقضي ابطال حق
الشفيق فانه ثبت للشفيق حق الاخذ بالثمن الاول ولو صححت
الزيادة في حق الشفيق لا يتمكن من الاخذ بالثمن الاول فلم يصح
في حقه صيانة الحق اما الخط لا ينعظم ابطال حق الشفيق بل فيه شفقة
للشفيق لان الخط خرج بعض الثمن في العقد فلهذا افرقا وخيرة
ثم المحل المزبور صالح على مائة مائة انكار لا شفقة فيها ولو
اقام الشفيق البينة انما الذي ادعاه فله الشفقة وجبانه لكل منها
دار وبما مثلهما فانه يختار بما بالدارين فشفقة كل واحد من الدارين
احق باثر المشتري **مسألة** في كتاب الشفقة **قوله** سمع في
طريق مكة بين دار جارية فطلبها طلبت واثره بأكمل احد الطلبين
فان لم يجد من يملكه يكتب بالبوكيل في بلده لطلبه الاثر وقا لم
يؤكل ولم يكتب ومضى بطلبه شفقة **مسألة** في كتاب الشفقة
وكيل باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفيق البايع باخذها
بالشفقة لم يصح **مسألة** في كتاب الشفقة علم بالشفيق في نصف الدار
والاخر في نصف الدار

المالك

المشتري بملكه بغير علم بطلبه وقال الشفع طلبت حين علمت
قال القول للشفيع ولو قال علمت يوم كذا وقت كذا وطلبت
وقال المشتري لم تطلب قال القول للمشتري ونظيرها مبني على
والقائه اذا قضى بالشفيع لا يجوز للشفيع بالكثر الثمن الذي اشتراه
المشتري ورضع به لا يجوز فاضنيان في باب جعل المال كتاب
الشفيع ولو لم يطل على اعداؤه ياخذ الشفع الدار بما كثر الثمن الذي
اشتراه المشتري جاز ويكون في الصلح بمنزلة الشراء المبتهاء
يلزم منه جميع ما قبل فاضنيان في او ايلن الصلح مع العقار الوكيل
بطلب الشفع بملك الشفع للمشتري جاز عندهما خلافا لما روي وكذا
الطلاق في تسليم الاب والجد شفيع الصغير فيما يبطل به حق الشفع
ولو ان الدار بيعت واما شفيعان جاز ان يوزع احداهما
بشفيع او باع الدار وجاز الآخر بغيرها او يوزع احداهما
بقدر شتر الدار فطلبنا جميعا الشفع فحق بينهما نصفان
ثم شرح الطحاوي في كتاب الشفع ولو تصرف
المشتري في الارض المشفوعة قبل ان ياخذها الشفع بان يهبها
لانسان وسلم او تصوق بها او اوجدها او جعلها مسجدا وصلح
فيها او جعلها مسجدة ودفن فيها او وقفها وحقا مستحلا
لا يبطل الشفع الشفع وله ان ينقض تصرف المشتري وان
باعها المشتري من غيره كان الشفع بالخيار ان شاء اخذها
بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني فاضنيان
في فصل طلب الشفع قال لا شفيع في الوقف لا للقيم ولا
في الموقوف عليه ولا شفيع في بيع الكر دار وهو الذي يكون في
الارض التي هي على نهر الوالي لان الكر دار نقل ولا شفيع في
الموقوفات ولا شفيع في الاصل التي حازها الامام ليست في المال
بعد القبا في التنازع الشفع رجل ارض ابي وقف

الاربي ان البايع لو اقر بانه باع من زبد
وانكر زبده لشرى فان الشفع ياخذ
بالشفعة وان لم يثبت بالشرى
شرح فهدى ابن وهب في الشفع
فكذلك عن قاضي خان

والشفعة تحب بعد البيع يعني لو سلم الشفع
شفعة قبل عقد البيع فتسليمه باطل
وهو على شفعة حداديه في كتاب الشفع
سنة الشفع قبل الشراء كان ذلك باطلا
لانه قبل سببه عام القباوي قبل
فصل مسائل الطلب من كتاب الشفع من كتب

والشفعة في البناء والنخل اذا بيعت
دون العرصه وهذا صحيح مذكور في الاصل
لانه لا قرار له فكان نقلها
في ما يجب قبله الشفع المشتري
من شفعة الهداية

والاصل ان الحق متى ثبت لانس
لا يبطل الا باطلا في فضل ما تملكه
الشفعة في الورق الثاني من سورة البايع

ولهذا لم يبطل حق الشفعه بغيره
بما روي في المحل المذكور

ولو كان بعضه فائدا يقضي بالشفعة
بين الحاضر من في الجميع ثم اذا حضر
وطلب الشفعه قضى له بها

ولو اراد الشفع ان ياخذ البعض
ليس له ذلك الا برضي المشتري
عناية في شفعة

ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء لهم
كان لمن بقي ان ياخذ الكل بخلاف ما
لو اسقط حقه بعد القضاء حيث
لا يكون له ان ياخذ نصف التارك

عناية الوقاية
في الشفع

ولا جعل بعض الشفعاء نصيب لبعض
لا ينفذ وسقط حقه وتقسيم
بين الباقيين عناية في الشفع

فاجعل بعض الشفعاء حقه لبعض
لم يكن له ذلك بسقط حق
وتقسم على عدد من بقي حقه

عليه فاشترى رجل ارضا اخرى بغيرها ليس لصاحب الارض الموقوفة
شفعة لانه الشفع بحق الملك ولا ملكه من المحل المذكور
ولو باع السفل كان لصاحب العلوان ياخذ به بالشفعة بحق
اجوارثا ركة سائر اجوارثه من الدخلة في الفصل
التاسع من كتاب الحيوان والتفصيل في البايع وشفعة
او ساط لعال وسافل جميعا اذا الابواب للدرج ينشر منظرة
ابن وهبان ليس التقيد يكون الباب الى الطريق النقي الشفع اذا
لم يكن الباب الى الطريق بل اذا كان الباب والطريق في السفل
يكون مستحقا الشفع باعتبار الشركة في الحقوق شرح المنظرة
للمصنف ولو ثبت للمالك حيا بالبيع والشفعة تقول طلبت
الحق ثم تقسم وتبداء بالاغتيا وقيل بالشفعة وقيل بطلب
الشفعة وتبكر صراخا فتقصر هذه الكفاية رد الشكاح على قول
من يجعل هذه الكفاية رد الشكاح في الحامي والعشر من من
الاصول في الشفع لا تورث غلو بيعت دار وطلب الشفع
طلبين ثم مات قبل الاخذ بقضاء او بتسليم المشتري اليه
وارادت الورثة اخذ ليس لهم ولو كان ملكها بالقضاء
او الاخذ بالتسليم اليه يكون ميراثا الورثة فزانة المقيمين
في الشفع **كتاب شفيع** وللواهب ان يرجع في بعض
المهبة ان شاء وكذا لو وهب عبد الرجلين او جعله
لاحداهما صدقة وكذا لو وهب رجلان لرجل مئة وقصده
الموهوب له ثم اراد احدهما ان يرجع في مهبة فله ذلك في ثمانية
ولو وهب عبد الرجلين كان له ان يرجع في حصته احدهما ان
شاء وكذا لو وهب نصف العبد لاحدهما وتصوق بالنصف
على الآخر كان له ان يرجع في المهبة دون الصدقة ولو وهب

وكذا في غير الدار اذا استهلك البعض مبدءا او بيع كانه ان يرجع
 في الباقي واذا وهب دارا فخرج في بعضها لا تبطل الهبة
 في الباقي تاتا رخصته في الكائن من ثمنها بالحبس وان وهب
 لآخر ارضا بيضاء فابنت في ناحية منها خلا او بنى بيتا
 او دكانا او ازيا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع
 في شيء منها لان هذه زيادة متصلة وقوله وكان ذلك
 زيادة فيها لان الدكان قد يكون صغيرا حقير الا بعد زيادة
 اصلا وقد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها
 فلا يمتنع الرجوع في غيرهما وان باع نصفها غير مقسوم رجوع في
 الباقي لان الامتناع بعد المانع وان لم يبيع شيئا منها لانه
 يرجع في نصفها لان له ان يرجع في كل ما فكل ما انقص بالاطم
 الاولي هداية في باب الرجوع فمكتنا بالحبس وله كانت الزيادة
 بناء فانه لم يعود حتى الرجوع والمانع في الرجوع الزيادة
 المالية في العين كذا ذكره شمس الاثمة الحسنى والنقصان في
 الهبة بفعل الموهوب له او لا بفعله لا يمنع الرجوع تاتا رخصته
 في الخمسة الهبة اذا وهب الدين من المدين ليس له ان يرجع
 فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود كما ضيق في آخر
 فصل الرجوع في كتاب الهبة رجل وهب الدين من عليه الدين
 ذكره شمس الاثمة الحسنى انها لا تصح في غير قبول المدين عندنا
 خلا فان لم يقبله اذكره الفقه ابو الليث وفي اكثر الكتب انها تصح
 من غير قبول وهكذا اذكره شمس الاثمة اكلوا في رحمة الله انما تصح من
 قبوله لانها تبطل بالرد وغايب يوسف رحمه الله انما لا تصح من
 غير قبول كما حال شمس الاثمة الحسنى كما ضيق في قبيل حصة المانع
 في كتاب الهبة ولو ابراء الكفيل صح البراءة قبل اذا لم يقبل
 الكفيل على الاصل ولو ابراء الكفيل على الاصل

الارض الموهبة

عليه يحتاج الى القبول فان قبل رجوع الكفيل بطل الاصل
 تاتا رخصته في العاشر من الكفالة وكذا في كفالة الدرر واما
 هبة الدين من الكفيل وابراؤه غير الدين فالحسنة منه لا تتم من
 غير قبول وترد بالرد وابراؤه يتم من غير قبول ولا يبرئ
 بالرد وان وهب الدين للذي عليه الاصل او ابراءه فمات قبل
 الرد فهو بري لان البراءة تتم من غير قبول وانما يبرئ بالرد
 كذا كذا لو كان ميتا فابراؤه منه وجعله حل منه فمات جاز لان
 البراءة تتم من غير قبول فان رد الوارث هذا الابرار يعمل
 رده ويقضي بالمال وهذا قول ابى يوسف رحمه الله وحال المحل لا
 يعمل رده والبراءة ماضية على حالها ولو وهب الغريم الدين
 للوارث صح بلا خلاف وكذا الوارث غير الدين صح بلا
 خلاف وكذا وهب الغريم الدين لبعض الورثة فالهبة لهم
 كلهم في اول وصايا المحيط وخبره في البيع من الهبة ملخصا حل
 وهب دينه على رجل من رجل وامره بقبضه جاز كسنة
 وان لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز
 ولو باعه من المدين او وصية من جاز والبنت لو وهبت
 مهرها لغيرها ان امرته بالقبض صح خلاصة في الجنس
 الثاني من كتاب الهبة رجل قال لامرأة تهي لي مهر وانما
 اعطيكك فترث فقالت المرأة وميت كذا والنزوح لم يعط
 ما سمي حتى ماتت فالهبة لطل والمهر على حاله من صغير مثل
 الاحكام في المهر وفي الفتاوى رجل قال لامرأة هي مهر كذا
 منع حتى اتروا وجكثانيا او اعطيكك كذا فميت مهرها منه
 ان النزوح لم تزوجها او لم ينفذ كذا الشرط عاد المهر ثانيا كما
 كان تاتا رخصته في اواخر الفصل السبع عشر في كتاب النكاح

وادبائع الدين من رجل لا يجوز

٧

رجوع بعده خزانة الاحكام كتاب الهبة قبيل الى مثل المنقولة
 من المجرور من الاول الجدية رجل مات فوهميت له امراته مدها
 حازت لان القبول المودون ليس بشرط تاتار خانية قبيل
 الثامن عشر كتاب الكساح **فصل** في خاصية زوجة واداما
 بالضرر والشمع وبيت الصداق منه ولم يعوضها فالزرة
 بطلت قينة في كتاب الاكراد ولو اكره على الحبة فوهميت
 لا يصح قاضيه في هبة المرأة من كتاب الهبة وفيما
 لا يقع كالعبد والداية والنوب والحكام وكثرة تجوز حبة
 المشاع من الشريك وغيره في قولهم جميعا قاضيه في هبة
 المشاع ولو وهب لعبد حبة ولا حبة وهو عبد لا يجزي
 رجع فيها عند حنيفة وقال لا يرجع في الاولى وفي الهبة
 الثانية يرجع لان الكلا يقع للمولى فكان المعتبر هو المولى
 وله ان الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة والمجيد
 من وجه وهو ملك السيد الا ترى انه احق به مالم يفضل
 غير حاجته فباعها احد الجانيين بلزم فيها وباعتها الجانب
 الاخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالشك في باب الرجوع
 من الهبة وفيما وهب لغير القبط اليان فيها لا يشغل
 رقبة متبوع على اصل الحرية واذ اقتضى ثبت الكلا للمولى
 نراية في الجنس الثالث من كتاب الهبة **فصل** في الهبة
 الرشوة لا يملك **فصل** في غيره قاض او غيره دفع اليه
 سمحت لاصلاح الحكم فاصح ثم ندم بغيره ما دفع اليه في
 المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه شيئا فمضى شدة
 لا يثبت الكلا فيها والدفع كسرا داما وخلاصة اخرى خطب
 امرأة في بيت اخيه فاجب ان يدفعها حتى يدفع اليه درهم
 فمضى فمضى ما دفعه لانه رشوة

يجوز هبة المشاع فيما لا يقسم

هبة المتعاشقان

الهبة **فصل** قال الاب جميع ما هو حق وملك فهو ملك لولدي
 هذا الصغير فهو كرامة لا تملك ولا تخلو في ماله عينة فقال جاثوة
 الذي املكه او دارى لابني الصغير فهو حبة وتتم يكونها
 في يد الاب قينة في باب الفاظ التي تنعقد بها الحبة
 في كتاب الهبة ولو وهب زرع ما بدون الارض ونمرا
 بدون النخل وامر بالمحصاد والحذاذ ففعل الموهوب له
 ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب
 صح قبضه في المجلس بعده وان قبض بدونه اذ هذا ان
 قبض في المجلس قبيل الاخر اق بجاز يستحق لان القبض في
 الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس مالم يهبه وان كان
 بامر الواهب صح والا فلا وان كان الموهوب غائبا
 عن حضرة المولى فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا
 قاضيه في هبة المشاع **فصل** في الهبة الفاسدة
 لا يكون قبضا عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة الجائزة
 التحلية قبض عند محمد رحمه الله والموهوب لو كان غائبا من حضرة
 الواهب والموهوب له قال قبض فيها ما يجره بالقبض و
 عند ابي يوسف انه لا يكون قبضا فيما تنقل متى يزره عن
 مكانه والتحلية ان يتخلل بين الحبة والموهوب له ويقول له
 اقبضه قاضيه في هبة المشاع وتتم الهبة بالقبض
 ولو شاغل بالواهب لا مشغولا به في محضر مضموم و
 مشاع لا يقسم الا فيما يقسم ولو لم يشركه فان قسمه وسلمه ولو
 سلمه شيئا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه كالبيع وكحة ويكون مضمونا
 عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره قاضيه في الفصول
 العادية وهبة المشاع اذا فسد لا يغيب الكلا وان قبض
 في الهبة

القبض اذا اذن بالقبض كما في
 قبضه في المجلس بعده وبذلك قاضيه
 سنن ولو كان في المجلس بالقبض
 لا يصح القبض لان الموهوب له
 قاضيه في المجلس بالقبض
 ان قبض في المجلس بالقبض
 وان قبض بعد المجلس بالقبض
 فضا او سني كذا في جامع
 الرموز المعروف بالقبض

مطلبة حلية الهبة العائدة والجائزة

الحلية بين الهبة والموهوب له

الفعدة مضمونة بالقبض اما لا يثبت الكمال للموهوب بالقبض
 هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازيه الهية الفعدة
 تفيد الكمال بالقبض به يفتى فقد اختلف التقسيم لكن لفظ
 الفتوى اكد من لفظ التسمية كما افاده في بعض المعتمدين
 والله اعلم شرح الفخار شرح التنوير الاشارة للمنفعة في
 الهبة وفي فتاوى ابي الليث ولو وهبت المرأة دارا
 ثم فوجها بوجع ساكنة فيها ولو لها امتعة والزوج معها ساكن
 فيها تصح لان المرأة مع ما فيها من الدار والمناجى في يد الزوج
 فكانت الدار في يد الموهوب مع ما تضمنت الهبة دخيرة
الفتاوى في الفصل الثاني من الهبة اقرت المريضة انما كانت
 مهر الزوجها في صحته ما لم يصح ينفي ان لا يصح لانه وصية
 للمواريث فلا تصح الا ان تصدقها العورثة عادية في القرار
 المريض وفي الوصايا الهية لام الولد والاقرب بالدين
 باطل بخلاف الوصية لهما مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة
 في تلك الحالة برازيه في كتاب الوصايا المريضة
 اذا وهبت مكرما خزا وجها لان المعتر واجازت العورثة
 قبل موتها ثم ماتت لا تصح الهبة لان المعتر انما هو الاجابة
 بعد الموت لا قبل عادية في هبة المريض وهبة شياء
 لابنه وبنته معا ينصف ابوه ويرث وعند محمد للذكر مثل حظ الانثيين
 تسهيل شرح الاشارات قبيل فضل الرجوع رجل اراد ان يهب
 نصف داره مشاعا فاحيلة فيه ان يبيع نصف الدار منه
 بشئ معلوم ثم يشراه عن الشئ فاجبت في آخر فصل فيكون
 يكون قرارا عن الرجوع كتاب البيوع ومن دون ارض في البناء
 هبة وهي رجوع شركة لا غير الضمير في قوله هبة للهبة وفي
 كونه الرجوع وفي البيت مشاعا

لفظ الفتوى اكد من لفظ التسمية

ولو وهبت في حال الطلق مهرها
 لا يصح بالانفاق برازيه في التهمة
 شرح المخطوطة المحققين
 لان ليس من اهل الملك فلا يصح لها
 بتلكه درر في اواخر النظار
 من كتاب الطلاق

اذا وهب المولى من اتم ولده في صحة
 لا يصح فان مال المولود لها وكذلك
 لو وهبت في مرض موته لا يصح ولا يملك
 وصية لانه لا يد لها لانها محجورة
 ولا يد للمحجور فلا يتم الهبة في الحال
 لعدم القبض ولا يملك وصية
 اياها اذا اوصى لها بعد الموت يصح
 لانها يعتق بالموت قبل موتها
 ذكره في الكافي جواب الفتاوى
 في اول كتاب

ولو اراد ان يجعل شيئا لام الولد فوصية لها
 منية الفتوى في النفاق

ولو زال الموهوب عن ملك الموهوب
 بطل الرجوع

والمينة والتمتة ومن ان هبته البناء بدون الارض جائزة
 فتأمل الثانية من الفرية رجل وهب لآخر شيئا ثم قال
 الواهب سقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال
 لا يؤثر عوض لا يغير كما في حسن والله اعلم شرح
 المنظورة الوهبانية لابن الشحنة في كتاب الهبة وهب
 البناء للارض يجوز برازيه في مسائل البيوع من الهبة
 وهب ارضا فيها زرع او نخيل او نخلا عليه ثمر او هب
 الزرع بدون الارض او النخل للارض فخلقة مع امكان القطع
 فقبض احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة الشئ
 الذي يتخلل القسمة برازيه في المحل المزبور وهب ثوبا
 في ارض او ثرا في نخيل او حيلة على سيف واذن له في
 قبضة وحصاده فقبضه جازت الهبة استثنى بيتا
 في الميسوط وان لم يقره بالقبض فقبض في المجلس كغيره
 لم يكره ويضمن ما فسد لان الجدة او الحصاد تصرف في شئ
 او غير الموهوب فلا يصح الا باذن الواهب وانابته واجبة
 الهبة لا يقضي الاذن في تصرف ليس منها وهو تصرف
 في غير الموهوب فيضمن اذا باشره بدون رضاه بخلاف القبض
 لانه تصرف في الموهوب وهو شرط ابط الهبة وتامر فانكروا
 ايجاب الهبة اذ ناله بالقبض دالة ما لم ينه عنه صريحا
 في الموهوب للحر في باب هبة ما هو منفصل او مشغول بغير
 الموهوب كتاب الهبة هبة الدين من غير من عليه الدين
 لا تصح الا اذا وهبه واذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في الفعدة
 وان لم يقره بالقبض لا يجوز والنسب لو وهبت مهرها لزوجها ان
 امرته بالقبض جاز في بعض كتب الفقه المولود عليه هبة الدين
 فيمن عليه المولى لا يجوز الا اذا استقطب على قبضه وبصره كان وجهه

ولو وهبت لغيره لغيره لغيره

لو سبط ذنبه عند الشار يستفح فيه
 شئ من المشورة ملكه بالقبض فيه
 ربيع في باب هبة
 اذا قالت وهبت منك ان ملكك
 مع هذه هبة فاسدة مخاطرة
 لو اراد في الهبة

قال الهاد في الاخرى الحصرية
 قولي وهبت مري ذلك فقلت
 وهبت لا يصح ككتاب الطلاق
 والعقل لان الرضا شرط جواز
 الهبة لا شرط وقوع الطلاق
 والفتاوى برازيه في الهبة

حين قبضه ولا تصح الا بالعقب في الفصل الثالث والثلاثين من
 العاوية رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعقده ثوبا ان
 تقاضا جاز وان لم تقاضا لم يكن قاضيا في آخر فصل
 في العوض وذكر الحكم وهب دار لابنين له بعد ما كبير
 والاخر صغير ان قبض الكبير جازت وذكر بعده انما ياله وهو
 الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض
 الاب بمقامه و هبة الكبير حادثة في قبضه فثبتت هبة
 الصغير فتمت شئوع وكميلة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها
 منها بزيادة في كمين الثالث من الفصل الاول من كتاب الهبة
 ولو وهب داره لامرأته ولما في بطنها او تصدق عليها
 لم يكن ولو وهب لحي وميت او حيا طراز كل الحق ولو حال
 تصدق عليك وعلى من غلام او غلام على الرجل الذي في
 هذا البيت فلم يكن لم يكن ولو قال على بنى الثلثة الصغار
 فاذا بعضهم ميت فان كان يعلم جازيها للحياء ولو وهب
 داره لاولاده وغيرهم لم يكن لان القبول شرط في حق الكبير
 وروى ان قبض الكبير وكميلة ان يسلم الدار الى الكبير ثم تصدق
 بها عليهم عما تية في الفصل الاول من كتاب الهبة تحريض
 وهب شيئا لا يخرج من الثلث بغير موافقة له ما را على الثلث
 بلا اختيار وفي البيع كذا من البيع تبطل هبة بكونه قبل
 تسليمها الى الهبة في الحرم ولو كانت هبة لكنها حقيقة
 فلا بد من القبض ولم يوجد وهب فنه والامال فحالت وقد بان
 الموهوب له لا يفسخ بغيره بل يضمن قيمة ثلثي القس للورثة
 فصول في اول كتاب الهبة من احكام الموهوب تعليق الهبة
 بالشروط باطل ان ذكر بكونه ان وان ذكر بكونه علم ان كان
 ملكا باين قال وهبتك هذا علم ان تعوضني كذا من الهبة

ولو وهب لحي وميت

مرض الموت ما يقبل به الموت
 كتابية تطهير

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان قبض الكبير
 يثبت قبض الصغير في هبة الصغير
 ولو وهب لحي وميت او حيا طراز كل الحق
 ولو قال على بنى الثلثة الصغار
 فاذا بعضهم ميت فان كان يعلم جازيها
 للحياء ولو وهب داره لاولاده وغيرهم
 لم يكن لان القبول شرط في حق الكبير
 وروى ان قبض الكبير وكميلة ان يسلم الدار
 الى الكبير ثم تصدق بها عليهم عما تية
 في الفصل الاول من كتاب الهبة تحريض
 وهب شيئا لا يخرج من الثلث بغير موافقة
 له ما را على الثلث بلا اختيار وفي البيع
 كذا من البيع تبطل هبة بكونه قبل
 تسليمها الى الهبة في الحرم ولو كانت
 هبة لكنها حقيقة فلا بد من القبض
 ولم يوجد وهب فنه والامال فحالت وقد
 بان الموهوب له لا يفسخ بغيره بل يضمن
 قيمة ثلثي القس للورثة فصول في اول
 كتاب الهبة من احكام الموهوب تعليق
 الهبة بالشروط باطل ان ذكر بكونه ان
 وان ذكر بكونه علم ان كان ملكا باين
 قال وهبتك هذا علم ان تعوضني كذا
 من الهبة

بطلت بالشرط جارة

والشرط وان كان الشرط مما لا يفسد الهبة وبطل الشرط ما لم
 في البيع بشرط كذا في البيع رجل قرأه وهبتك العبد
 قال بغيره يكون قرارا بالهبة والعقب جميعا لان الاقرار
 بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالعقب
 ولا يصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالعقب
 في كتاب الهبة ويجوز قبض الصغير لم يوجب قبض
 كان يعقل استغنى عن جميع الحكم حتى لا يرجع قال رضي الله عنه
 فهذا ان ولاية الرجوع ثبتت في الهبة للصغير لا مثله في الصغير
 قنية في احوال الهبة للصغير وفي فتاوى طهبر الدين والحانية
 وهب للصغير بشرط ان يعقده من مال الصغير ولو
 عوضه منه لم يكن ويكون الواهب حتى الرجوع بعده كما يكون قبله
 ومثله الاب قلت لان التعقب هبة ولو لم يمسها ولاية هبة ماله
 ادب الا وصاية الهبة قال الكر من مخصصه ولو وهب دارا
 لرجلين او اكثر طعام او الف درهم او شيئا مما يكال او يوزن او
 يقسم لرجلين واكثرها ما ذكره في الهبة عند الهبة حنفية وروى
 وهي جائزة عند ابو يوسف ومحمد ولو قسم ذلك قبل القبض
 وسلم الكل واحد منها حصته مقسمة جاز ذلك وان وهب
 عبدا او ثوبا لرجلين او شيئا مما لا يقسم جاز ذلك في قولهم
 جميعا غاية البيان قبيل باب الرجوع من كتاب الهبة وفيه منقول
 الى الثلث وهب نصف داره لم يكن الا ان يقسم ويجوز له وسلم
 اليه وكذا الوهب نصف بيته الا ان يكون البيت صغيرا لا يتطاق
 القسمة فان هبة نصف جائزة ولو وهب نصف داره لم يكن
 حتى يوزنها ويسلم وهي المتفق وهب نصف بيته لانيه الصغير لم يكن
 مالم يقسم ويتبين ما وهبه ثم ناشى في احوال الهبة
 ولو وهب لانيه الصغير ايضا في ارضه لا يابى ووهب لانيه

بالعقب
 الاقرار بالهبة لما يكون قرارا

او لا يابى الرجوع في هبة الهبة
 للصغير

الموهوب له الصغير

ليس في احوال الهبة
 ما لا يابى

دارا والاب ساكن فيها لم يجر الهبة وعلى الجرح وجعل تصدق
على ابنة الصغير دارا والاب فيها اول فيها متاع او فيها قوم كسرى
بغير جواز الهبة والصنف والاب قابضا لابنة ولو كان فيها
ساكن باجر كانت الصدقة باطلا فانما في هبة المتاع
فكرت الهبة وهب لابنة الصغير دارا وفيها متاع الواهب
او تصدق لابنة الصغير دارا وفيها متاع الاب ساكنها يجوز
وعليه الفتوى بزازية في الفضل الاول فكرت الهبة امرأة لها
سر على زوجها وحبب لها ابنتها الصغير الذي من هذا الزوج
الصغير انه لا تصح هذه الهبة لان الهبة الدين من غير من
عليه الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض
فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض فانما في هبة الولد
لولد وقد وهب احد الورثة حصته من الدين للمويز
قبل القسمة وفي التركة نفقة وعروض صح استحقاق كالصالح
قال رضي الله عنه وحبته حصته من الدين لو ارث او لغيره فانما
فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها ففيه باب
هبة الدين فكرت الهبة رجل عليه الدين مات قبل
القضاء فوهمب صاحب الدين لو ارث للمويز صح سواء
كانت التركة مستوفى او لم يكن فلو ان الوارث رد
الهبة صح رده في قول ابي يوسف وبطل الهبة وقال
محمد لا يصح وقيل لا خلا فبينهما يصح رده عندهما انما الخلاف
بينهما فيما اذا وهب الدين من الميت فلو ارث فخذ
ابي يوسف يصح رده وعند محمد لا يصح فانما قبيل فضل
في الرجوع من الهبة رجل وهب لآخر ارضا علم ان ما كان
منها من زرع ينفق الموهب له ذلك علم الواهب قال
ابو القاسم الصغير رحمه الله كان في الارض كذا او شاة

جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراخا فالهبة
فائدة قال الفقيه هو اللبث رحمه الله لان في الشرط على الموهب
رد بعض الهبة على الواهب فبطلت الهبة وبطل الشرط لان الهبة
لا تبطل بالشرط والعقيدة وفي الارض القراخ شرط على الموهب
عوضا بجمول لان الخارج عليه سلكه فيكون له فكان به بعد الهبة
قائما في قبيل فضل هبة المتاع فكرت الهبة فان استحق العوض
رجع في الهبة وان استحق الهبة رجع في العوض وان ملك
العوض يرجع بمثل او بقيمة واستحق العوض وقد ازدادت
الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجع في النصف من العوض
وان استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما
بقى من العوض وليست الهبة خلاصة فانما في هبة
اذا ادع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد
للمستودع والعبد ليس بحضر فقبل المستودع جاز
يتوب قبض المودع غير قبض الهبة لان كل واحد منهما
قبض امانة ويصير له موهوب قابضا العبد بنفس الهبة
حتى لو مات العبد قبل ان يجرد الموهوب له فيه قبضا
يرهلك من مال الموهوب له حتى كان الكف عن عليه فان استحق
رجل فهو باختيار ان شاء ضمن الموهوب له وان شاء ضمن
المودع فان ضمن الموهوب له يمل يرجع على المودع ينظر ان
كان الموهوب له قد جرد فيه قبضا قبل ان يضمن المستودع
لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجرد يرجع به كما ذكر المسئلة
في كتاب العلق قالوا وهذا التفصيل من خصائص كتاب العلق
والفرق ان الموهوب له اذ لم يجرد قبضا لا ينقض قبض
المودع قبض الهبة وبقيت العبرة لقبض الهبة والموهوب
فوقه فانما في هبة العبد فخر الصفا عليه وحيته

الفصل الثالث عشر في الزيادة المنفصلة كالولد
 تكاها او سفاها لا ينسب الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولد ولا يحل
 ان زاد غيرا ينسب الرجوع ونفسا نبرازية في الرجوع كتاب
 الهبة ولو استولد الموهوب فقامت بحرية بينه ان
 الوهاب كان دبرا اخذ ما الوهاب وعق ما وقيمة ولد ما والولد
 بالقيمة عتابة او ان كانت الهبة وعينه الى الرجوع عن الهبة
 حرجها الى الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والتدبير وكذا عن
 ملك الموهوب لانه كسبه العين والوجهي شاة الموهوب لم يرجع
 عند اذ يرد خلاف للظرفين كحاشي المغني فمستأن في الهبة
كتاب حل الخطية استوعب جنس ما يحل اليهن في العادة ودفع
 اهل الخطية اليهن مثل ما يحل اليهن فلا رجوع لهن فيه اذا افرقوا او كساهن
 في مثل هذا غريمه في ما بينهما قنية في باب الاموال التي تدفع في المصا
 المصايرات من كتاب الكتاب بعث اليها شيئا معينا كما هو
 العادة ثم تزوجها ولم يحل بها فخلعت نفسها منه نصف المهر قبل
 طلب ما بعث اليها اذا عوضته متفق لطلب المبعوث فيه
 طلب البعض ان لم يعوضه لم يحل المهر رجل قال لا اخذ هذا
 المال واخر في سبيل الله يكون قرضا لان الخطا يحل القرض ويحل
 الهبة والقرض اذ تاهما فيحل عليه ولان اخذ المطلق سبيل
 في الشرع ولو دفع اليه درهم فقال انفقها ففعل فهو قرض وهو
 كالحال قال اصر في حوايك كتاب لو دفع اليه ثوبا وقال اكسني ففعل
 ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل فاذا انقذ لم يحل على القرض
 يجعل هبة يتجمل للقرض قاضي في اوائل الهبة قال زن
 برشوي را بارة بارة از حرا خود داده است وكفنه كيكه وبنه
 ودر كخته اي خرج كاشوي فروخته است ودر كخته اي خرج كوده كونه
 بها كالا ما قيمته از شوي في خواستارانه

الطهارة بالبركة كما في
 عن استاذ طلبة
 لادب الشريعة

قال لا اخذ هذا المال
 وانما في سبيل الله

زبد عوده آل مصارفك صرف اليه
 انجيد بروب قرض يا حبه ذكر او نساء
 مبنع من بوب قرضي اولو ريسه حبه
 احزاب قرض اولو

طهارة المشي اراض

يجعل موكلة له ببيع المتاع ثم معيرة له الثمن واعارة الثمن
اقرض فاقبل بل لا يحل وامية له المتاع او من المتاع قلت
 اما المتاع فلان قوله لا يبيع هذا الا يبيعه في الهبة والتعليق لا
 وضعا ولا شرعا واما الثمن فلانها اذنت له بصرفه الى خارج
 نفعه ولا يملك ذلك الا بالملك فيثبت الملك في الثمن بغير بدل الملك
 بغير بدل قد يكون بالعمية وقد يكون بالقرض والقرض اقلها
 لانه ينقض الغرض صورة لا معنى لانه زال بدل بخلاف الهبة
 وما ثبت بالضرورة يتقدر الضرورة ومع امكن الضرورة رفع
 يجعل هذا الدفع اقرضا لا يبيع الى جعله هبة واصل ابن
 مسنك در كتاب فراعات قاعدة بية الكتاب قال
 حلاني من كل حق هو كسب علي ففعل وبراءه بيري عند الثاني
 فيما علم وفيما لم يعلم وعليه الفتوى اذا ابراء عن الحقوق المحمولة
 جائز عندنا بغير عوض او بدونه قال جعلت كسفي حل التساوية
 او في الدنا بيري في التا كسها وفي الدار من قال لا في
 لا اخذها ولا اطلب منك شيئا مما لي قبلك فلهذا ليس شيء
قال نراجل كدوم وله عليه دين ببراءة ولو قال هو من جان را حل
 كدوم ببراءة غرامة ولا يدخل تحت الاجارة الطولية نبرازية
 في الثالث من كتاب الهبة رجل قال كديونة ان لم تقض طلق
 عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا
 يحل التعليق ولو قال رب الدين اذا مت فانت في حل فهو جائز
 لان هذه وصية ولو قالت لزوجها المريض ان مت في مرضك
 هذا فانت في حل من مهرى او قالت قمهري عليك صدقة فهو باطل
 لان هذه مخرم وتعليق ولو قال الطالب كديونة اذا مت
 فانت بيري من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية
 لان هذه مخرم وتعليق ولو قال الطالب كديونة اذا مت

البراءة عن حقوق المحمولة
 حقوق محمولة ان ابراء جميع اولو

ما يتعلق بالهدايا في الحضانة

لا يبرأ اذ هو في ملكه كقولنا ان دخلت الدار فانت بريء من
 ما في عليك لا يبرأ ولو قال امرئ لزوجها ان مت من
 مرض هذا امرئ على صدقة او قالت فانت في حل من امرئ
 فماتت من ذلك المرض كان امرئ على زوجها لا يبرأ في طرفة
 عينا بل هي قاضية بما في اخر هذه المرأة من كتاب الرهبة رجل اتخذ
 وليمة للحضانة فامدى الناس هدايا ووضعا بين يديه قالوا
 ان كانت الرهبة حرة ما يصلح للعبان مثل ثياب الصبيان او
 يكون ثيابا يستعملها الصبيان فهي للصبي لان مثله يكون هبة
 للصبي عادة وان كانت الرهبة ذرية وراهم او ذنان او غير ذلك
 يرجع الى المهدى فان قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير
 وان تقدر الرجوع اليه في نظر ان كان المهدى من معارف الاب
 او اقارب فمضى للاب وان كان قرابة الام او من معارفها
 فمضى للام وكذا اذا اتخذ وليمة لزوج ابنته الى بيت زوجها
 فامدى الناس هدايا فمضى على ما ذكرنا من قرابة الاب او قرابة
 الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج او اقارب او من معارف
 المرأة او اقاربها الا اذا بين المهدى وقال امديت لهذا او
 لهذا فمضى لقوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الرهبة
 للوالد هو الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد
 اتخذ للولية لاجل الولد ولا يعبر قول المهدى عند الامة هبة
 للوالد لان الوالد وصاحب الولية رجلا عظيمي احترام يقول المهدى
 بهذا الخ متكررا والاعتماد على ما قلنا او لا قاضية في كتاب
 الرهبة **باب في حق الرهبة** وهبة ارامن وطين
 بشرط عوض الف درهم يتقلب بها جائز بعد التقابض ولو بعث
 الى غير صغير المهدية ثم بان انه من بقره ابن المهدى الصغير لا يجوز
 ولا يملك الاب بالعلم حتى يملك الامه فمضى على ما ذكرنا في الرهبة

اذ كان زوج

فاليه لان العوض هبة ابتداء وله الرجوع فيه فنية في باب القبول
 من كتاب الرهبة واذا وهب للصغير هبة فهو من الاب والوصي
 من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع واذا بطل القبول كان للواهب
 ان يرجع في هبة فاضينا في القبول من كتاب الرهبة وان اتحق
 الهبة كان للمعوض ان يرجع في العوض وان اتحق نصف الهبة
 كان للمعوض ان يرجع في نصف العوض لانه انما عتقه ليعلم
 له الرهبة رجل وهب لرجل الف درهم فمضى المهدى له درهم
 من تلك الدرهم لم يكن ذلك عوضا عنه والواهب ان يرجع في هبة
 وقال زفر يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة داما فمضى بيتا منها
 في محل المبرور **باب في ما ينفق عليه الزوج** ويدخل
 في الهبة الارض ما يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر
كسر الزرع يدخل في الترمين والاقرار والف في بغير ذكر ولا يدخل
 في البيع والقسمة والوصية والاجارة والذللح والوقف والهبة
 والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا تدخل الاغارو
 الا وارق المتقومة في هبة الاشياء بغير ذكر فاذا لم يذكر وصفا ثم
 ورق فشد الرهبة لانه بمنع التسليم قال بهلال لانه دخل الثمرة
 في الرهبة والرهبة بطله تسليمه في الفتح والبخارية تصدق
 بامة وعليها ثياب او حلج جاز وهي للمنفذ في وشغلها بها
 لا يمنع التسليم عريانه بخلاف متاع الواهب في البيت وهبت
 هذه الغرارة كحظ هذه الزرق التمس لانه دخل الغرارة
 والزرق في الرهبة وكذا علمك **باب في هبة الزوجها**
 جميع ما يملكها لانه دخل المهر فيه فنية في كتاب الرهبة **باب في الهبة**
 سكن دارا معدة للغة او زرع ارضا معدة للاستغلال من غير
 استيجار تجب الاجرة وبه يفتي كذا اذا دخل حاما فنية المقتضية
 في الاجارة فمضى في الاجارة بغير علم

في ما ينفق عليه الزوج ويدخل في الهبة الارض ما يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر كسر الزرع يدخل في الترمين والاقرار والف في بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والذللح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا تدخل الاغارو الا وارق المتقومة في هبة الاشياء بغير ذكر فاذا لم يذكر وصفا ثم ورق فشد الرهبة لانه بمنع التسليم قال بهلال لانه دخل الثمرة في الرهبة والرهبة بطله تسليمه في الفتح والبخارية تصدق بامة وعليها ثياب او حلج جاز وهي للمنفذ في وشغلها بها لا يمنع التسليم عريانه بخلاف متاع الواهب في البيت وهبت هذه الغرارة كحظ هذه الزرق التمس لانه دخل الغرارة والزرق في الرهبة وكذا علمك

جزم الفتاوى في الباب الاول من الاجارة في اجارة الكفاية
 متولى الوقف آية الوقف بدو احوال المثل يلزمه تمام احوال المثل
 وفي اجارة الوقف ان زاد احوال المثل كان للمتولى ان يفسخ
 الاجارة وما لم يفسخ الاجارة يجب التمسك وذكر في موضع آخر
 انه ينظر ان احوال المتولى باحوال رادى الاجارة ودرهمان في
 عشرة بسبعة لو احوال ثمانية واهو مثله عشرة لا يفسخ
 كمراسية في الباب التاسع عشر ولو استأجر دارا معدة للساكنين
 للاستقلال سنة باجرة معلومة ودون احوال المثل او خوقة حال التيقن
 فيه ثم سكنها سنين يلزمه احوال المثل فيما وراء تلك السنة
 لا المسمى في السنة الاولى فنية في احوال كتاب الاجارة ولو
 استأجر رجل دارا كل شهر بدراهم ولم يذكر عدد والشهور كانت
 الاجارة صحيحة في شهر واحد فان سكن المستأجر فيها يوما واحدا
 من الشهر الثاني لزمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل
 شهر فان اعطاه المستأجر كفيلا بالاجارة فالزمه المستأجر لزم
 ولا تبطل هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالترك
 وليس للكفيل بالاجارة ان ياخذ المستأجر قبل ان يودي فاذا
 ادى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة
 باجرة وكذا لو قال غيره ما اقرت لك فلان فهو على نعم مات الكفيل
 اقر له فلا شيء كان ذلك في ترك الكفيل وهو بمنزلة الكفالة
 بالترك كما في كتاب فضل السفحة ترك كتاب الكفالة
 الكفالة بالاجارة والحوالة جائرة ولا يطالب بشيء منها حتى
 يجب بالبقاء او بشرط التعجيل فيجعل خلافا في سبب
 الوجوب فيطالب بعد الوجوب ايتها شاء وان ادى الكفيل
 قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان ياخذ المستأجر
 في يودي فان لزم به لزم المستأجر ان يودي

في اجارة
 من اجارة المثل
 في اجارة المثل

على الاجارة فكفل بالرجل ان لم يوفه المنافع صححت لانه دين
 مضطرب من الحمل المربور ومع داره على ان يسكنها ويرتأها
 ولا اجارة في عارية لان نفقة المستأجر على المستعير والمرقة
 خراب النفقة بنزله في الفضل الثاني من الاجارة
 احوال احد الشريكين واخذ الاجارة ثم حضر الآخر فله ان يشاركه
 فيما اخذ فنية في اجارة غير المالك من كتاب الاجارات
 دار بين اثنين غلب احدهما واهو بالآخر واخذ الاجارة
 فله ان يشاركه في اجارة قال بعض ائمة عنده وهذا اشارة
 الى ان العاقد لم يملك الاجارة من اشارة الى ان يملكها
 ويتصدق بحصة شريكه للبحث كالفاسد فنية في باب
 الاختلاف بين الشريكين في كتاب الشركة اخذ الشريكين
 اذا استقل لوقف كلمة بالقبلة بدو من اذن الآخر فعليه حصة
 الشريك سواء كانت وقفا على سكنها او موقوفة
 للاستقلال وفي الشركة لا يلزم الاجارة على الشريك اذا استعمله
 كله وان كان معه للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل
 له فقل ان يقول للآخر ان استعمله بقدر ما يستعمله لا المالك
 انما تكون بعد انقضاء فنية في باب سكنى الوقف اذا
 غضب غاصب الدار من يد المستأجر سقط الاجارة عنه في مدة
 الغضب رجل استأجر دارا وسكنها ثم استحققت فالاجارة
 للآخر دون المستأجر ويتصدق به عندها خلافا لابي يوسف
 خلاصة في الثالث من الاجارات سئل قاضينا عن رجل
 اشترى دارا وسكنها سنة ثم اشترى بها حق بل يجب على ان كان
 احوال المثل قال لانه سكنها بها حكم المالك وذكر صاحب المصنف في
 المحيط قالوا ان في الدار معدة للاستقلال انما يجب الايجار
 التامة اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك في نظر

في اجارة المثل
 في اجارة المثل
 في اجارة المثل

في اجارة المثل
 في اجارة المثل
 في اجارة المثل

في اجارة المثل
 في اجارة المثل
 في اجارة المثل

في اجارة المثل
 في اجارة المثل
 في اجارة المثل

الدلالة اما اذا سكن بنا ويل عقدا وتاويل ملكك كبيت او حافت
 بين رجلين وسكنه احد هما لا تجب الاجرة على من كان معه
 لكن استكمال بيع الفداء في الاجارة الفسخة من كتاب الاجارات
 وروى متفرقات القسامة اخذ الدلالة لانه لم يفسح البيع وروى
 بالبيع بقضاء او بغير قضاء لا يسرد منه الدلالة وقال الصدر
 الشهيد بانه في الذي روى في الاجارة دفع للمنفعة في ثباتها في
 ولم يفسح فباع صاحبه بنفسه فلما دى اجر مثله قياسا وروى الاخرى
 لا يجزئ شي من العرف تاتا رغبته في فصل المتفرقات في كتاب البيع
 وروى النوازل اوجه في ابي هذه عند ابراهيم ثم اوجه في اليوم من
 اوجه به ربه من اذ اجاء عند فلهما اوجه الاول نقص الاجارة في قول
 نصير وقال ابو الليث ليس بالنقص وهو رواية عن علي بن ابي
 حمزة الغنوي في رايه في الشارح في الاجارات اوجه داره
 من اثنين جاز له قد العقد حتى لو توعد احد هما بالقبول لم يفسح
 ولو اوجه البناء بلا ارض لم يجز لو كان البناء ملكا والعرض وقفا
 فاجب البناء لم يجز ولو اوجه الدار وفيها بيت في اجارة الغير
 جازت الاجارة في غير البيت لو كان البناء لرجل والعرض
 لآخر فاجزى ببناء بناء من الاجرة قبل لم يجز ويصح يجوز
 ولو اوجه من رب العرض جاز ولو استأجر العرض ببناء جاز
 وحيلة في جواز اجارة المشاع ان يلحق بالحكم او يعقد
 في الكل ثم يفسح في البعض ارض بين جماعة في كل احد
 باجارة حفظه فاجزى وكيله من جميع جاز ولو اوجه احد لم يجز عند ابي
 كما لو بشر المولى في الحادي والتدليس من العقول ولو اوجه البناء
 دون الارض لم يجز في النوازل ويجزى في بيع ابو علي النقي وكذا
 اوجه البناء ملكا والعرض وقف او ملك الاخر وقيل يجوز
 في الفتيوى كحاشي خلاصة مستأنفة في الاجارة الفسخة

هذا هو الوجه في الاجارة الفسخة
 لان الدلالة في العادة لا يفسد الاجارة بغير
 هذا الوجه لا يفسد الاجارة بغير
 هذا الوجه لا يفسد الاجارة بغير

مثل النسخ غير ارض وقف فيه بناء ملكك ومكان صاحب السكن
 قد استأجر الارض باجره مثله يومية فبندل المولى بعد زمان
 وزاد اجره مثله فابله ملك البناء الا باجرة الاولى والمولى
 الجديد لا يرضى الا باجره المثل الا ان يمل للمولى ذلك قال نعم
 استأجر ارض وقت ثلث سنين باجرة هي اجره مثله في جاز
 الاجارة ورفضت اوجه لا يفسح ولو غلبت لا يفسح في رواية
 لان اجر المثل يعتبر وقت العقد وتفسح في رواية ويجوز العقد
 والى وقت الفسخ لزوم التسوية الاول ثم فيها بعده ولو رضى المثل
 الاول بالزيادة فهو اولى من غيره ولم يكن منسوخ العقد بان كان
 فيها زرع قال وقت زيادة لزوم التسوية الاول بعد الزيادة يجب
 اجر المثل وزيادة الاجرة يعتبر له اذ دامت عنه الكل حتى
 ولو زاد واحد فغلبت لا تعتبر بهذه الزيادة ولو اوجه
 باجره مثله ثم زاد اجره مثله لا يفسح ولو اوجه باقل وجب الاقل
 فلو زاد اجره فلهما اوجه ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول
 باجره مثله يني المستأجر باجره المولى فلما مضت المدة زاد في
 الاجرة للمستقبل فرضي صاحب السكن بالزيادة فهو اولى
 في المولى لو اسكن رجلا دارا وقف بلا اجر قبل لاشي على
 السكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل سواء احدثت
 الدار للمفلة او لا صيانة للوقف غير النظر وقطعا لا اطلاع
 المفلة وبيعتي وكذا لو سكن دارا وقف بلا اذن الدار وقف
 والقيم يلزم اجر المثل بالغاما يرفع وكذا قاله ابي وقف رهن حتى
 لم يجز لو سكنه المولى يجب اجره مثله وكذا قالوا في متول باع
 وقف ففسخه المشتري ثم غل المولى وولى غيره فادعى الثاني
 على المشتري فادى البيع كذا في المشتري اجر المثل سواء احدثت
 الدار او لا لا يفسح بغير اذن المولى ان لا يفسح الا

هذا

في الرهن والبيع ولو تعد للفتة آجر القيم باقل من احو شل قدر
 ما لا يتقايين فيه حق لم يكر فكتة المستاجر لزمه احو شل بالتمام
 بلغ على اختياره المتأخرون وكذا لو آجر احوارة فكتة **اللا**
 لم يضمن منافع الغصب في ظاهر الرواية وفيه بضماء في الوقف
 ومال اليتيم والمعدة للفتة يعني يجب احو المثل غصب وقفا
 فاجره يجب ان يضمن المستاجر له ووجه الغائب **في** المتولد لو آجر
 بدونه احو شل يضمنه تمامه وكذا الاب لو آجر منزل الصغير بدونه
 احو شل يضمنه تمام احو شل اذ ليس كل منها ولاية احو شل
 شري بيتا فكتة ثم ظهر انه وقف او للصغير يجب احو المثل
 في الثالث عشر من المفضولين مستاجر ارض موقوفة وبني
 فيها احوارة وسكنها فاحاراد غيره ان يضمنه الفتة ويخبر به
 من احوارة ينظر ان كان آجره مشاعرة فليقيم فتح الاجارة
 عند السك والشهر ثم رفع البناء ان كان لا يضر بالوقف فليبا
 رفعه وان كان يضر ليس رفعه ثم ان رضى المستاجر ان يملكه
 القيم بقيمة متبا او منزعها ايتها احو اقل ملكه او الا
 فيترك له ان يتخلص حادثة لرجل في ارض وقف فانه صاحبها
 ان يستاجر الارض باحو شلها فانه كانت العمارة لو رقت
 مستاجر باكثر مما يستاجر فانه لو تضرر برفع العمارة والابكر
 في يده نذكر ان **الاجور** مينة المفتي في كتاب الوقف وفي القدي
 فاذا آجر الرجل عبده سنة فلما مضت سنة اشترى عبده فحق
 جازيه وكان العبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء
 فسخ واذا جاز لم يكن له ان ينقض بعد ذلك واوجه ما مضى
 للسيد وفي الفتاوى العنانية ان لم يكن عليه دين وما
 حق للعبد وان كان المولى حين آجر العبد يستعمل الاجارة ثم اعاز
 العبد بعد العتق فالاجارة للسيد تامة **في** الاجارة

مطلب منافع الغصب

وان باع المستاجر باذن المستاجر له ان يضمنه ما يضمنه وقال
 الصدر لاصح يؤدي مال الاجارة **في** الزيادة الفصل الثاني
 من الفصل السابع من الاجارات في الكبرى اجبرت دارها من
 زوجها وسكنها جميعا ذكرها ان لا آجر لها وهو بمنزلة
 استيجارها ليطبخ او ليغزو فيه نظر وينبغي ان يجرز قال
 القاضي الفتوى على انه يفتح ثمانية احوارة فيبيل الثامن
 عشر من كتاب الاجارات احو المستاجر باكثر مما يستاجر
 لا يليب الا ان يضمنه الستة شيا فليكون الزيادة بمقابلته
 بزيادة في آخر مسائل تسليم العتق وعليه من كتاب الاجارات
 شرط ان العبد المستاجر اذا مرض في المدة يقضى تلك الايام
 بعد ما وان لم يبلغ بالدية اليوم الى مكانه كذا خلا احو او
 ان بدله الرجوع من الطريق يعطى الاجور تامة او ان كان في
 الدار يوم ما ثم خرج يؤدي الاجور تامة فالاجارة فكتة في كل
 ويضمن به المثل وكذا شرط علف الدابة على المستاجر وان لم
 يولف حتى ماتت لا يضمن لانه ليس عليه وكذا شرط رد العين
 الذي له حمل وموتة على المستاجر لا يفتح وكذا شرط الضمان ان
 يملك او يفتي احو شرط انه ان ماتت تامة فلا آجر بزيادة
 من مسائل الاجارات على شرط في التاسع من الاجارات مستاجر
 دارا اجارة فكتة وقبضه ليس له ان يجرز ما ولو آجر ما
 له احو المثل فلا يكون غاصبا ولا وان ينقض هذه الاجارة
 بزيادة في مسائل الشيوخ الفصل الثاني من كتاب الاجارات
 والمستاجر اجارة فكتة لو آجره غيره اجارة صحيح يجرز
 في الصحيح وقبل لا يملكه مستد لو اجمدا ذكر في الاجارات دفع اليه
 دارا ليسكنها ويرتا ولا آجر له واهو المستاجر غيره ولو علم
 الدار من كل شي في قتم اتعاقا لانه جار غاصبا اجارة

في داره انما هو مستاجر
 في داره انما هو مستاجر
 في داره انما هو مستاجر
 في داره انما هو مستاجر

باب اجارة الدواب وفي النوازل لو استأجر دابة الى بلد
ليحمل عليها من هناك حمولة فحده المكاري فقال ذهبت وما وجدته
فحمولة ان صدق المستكرى في ذلك فاجرة الدابة خالبا من
غير حمل واجب اصله في الصغير خلاصة في الفصل الرابع
من كتاب الاجارات رخص دار الغير ومن معة للاجارة
فكسرها امرتهن لا يلزم الاجور فان سكن بنا وتيل الملك وكسرها
كسبت سكنها احد الشركاء بلا عقد لا يلزم وان معة كسرها
وكسرها السكن بنا وتيل العقد الرهن فعلم ان ما ذكره والالفاظ
العقد مع ذكر الملك غير مكره كما ظنه البعض غير ان فيه نوع من
المستوفات في الفصل الثاني من كتاب الاجارة والسكن
بنا وتيل ملك عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجور المشل وقيل
دار البنية كالموقف في الحمل المزبور من سكن دار الوقف
او البنية بائنه واتباعه فاجور المشل على الرجل المتزوج من الحمل
المزبور **للم** لم يضمن فنان في العصب في الطام الرواية وفيه
بضماء في الوقف مال البنية والمعد للغة يعني يجب اجور المشل
في الفصل الثالث عشر من القصولين اهل بلدة ثقت عليهم
المؤنات فاستأجروا رجلا باجر معلوم لينذهب الى السلطان
ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع تخفيف اخذ الاجور من عامة
اهل البلدة من الاغنياء من الفقراء قالوا ان كان حال
لوزين الى بلدة السلطان ترتيبا له اصلاح الامر في يوم
او يومين جازت الاجارة وان كان حال لا يحصل
المقصود في يوم او يومين واتما يحصل في مدة فان وقتوا للاجارة
وقد جازت الاجارة وله كل المستوي وان لم يوفوا فسدت الاجارة
وكام له اجور المشل على اهل البلدة على قدر مؤنهم ومناهم وقال
بعضهم لا يصح شدة الاجارة على حال فاضيناه او اولاها

مطل

باب العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة لان ذكر المرمية على وجه
المشورة لا الشرط في الحمل المزبور **قيل** ليس يستأجر منه
ان يوتجه غيره اجارة صحيحة مستدلا بما ذكره في بيتنا الى
رجل ليكنه ويرمه ولا اجور له فاجره هذا في اجارة صحيحة
من مسكنه الثاني في ثمنه في نفسه ويكون الثاني بمنزلة الفاضل
ولو كانت الاجارة الثانية صحيحة لم يكن بمنزلة الفاضل
وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكن له اجر يرضى الاجور كفاص
يملكه بالبعد فبعضه كسرها البنية جازية او هو الصحيح الا ان للمزبور
الاول نقص الثانية بخلاف الباب عند اذا الاجارة تفسخ
بعد رلا البيع ولم يملكه في مسئلة المرمية اذا المرمية ثم على وجه
المشورة لا على وجه الشرط فكان عارية والمستعير لا يملك الاجارة
في الفصل الثلثين من القصولين وله اظهر المستأجر في الدار
شيء من اعمال الشكر كسرها وكامل التبريد او التزنا واللواطة
فانه يؤمر بالبحر وحول ليس للبحر ولا للبحر ان يخرجوه من
الدار كذا لو اتخذها ما في النصوص وان ارثه والعياذ
بائنه لا تفسخ الاجارة ولكن كسرها على السلام وان ارثه قتل
فاضيناه فيما ينقص الاجارة من كتاب الاجارات رجل اظهر
الفق في داره بينه ان يتقدم اليه ولا ابله للعذر فان
كسرها لم يتعزل له لانه ترك مكانه لم كيف فالامام باختياره ان شاء
حبه وان شاء ادبه بالسياسة وان شاء ان يجهه عذاره
لان الكل يصير تغزير له من الوقعات الحاسمة في الكرامة
بمطابقة السنين فكاري دابة غير بعد اد الى الكوفة فعليه
تقدر بعد اد وعطف الدابة على الاجور **تكره** دابة بغير غيرها الى
موضع فتنتج وتضعفت فعليه ان ياتي بدابة اخرى وان
كانت الدابة بعينها فليس له ان ياتي بدابة اخرى

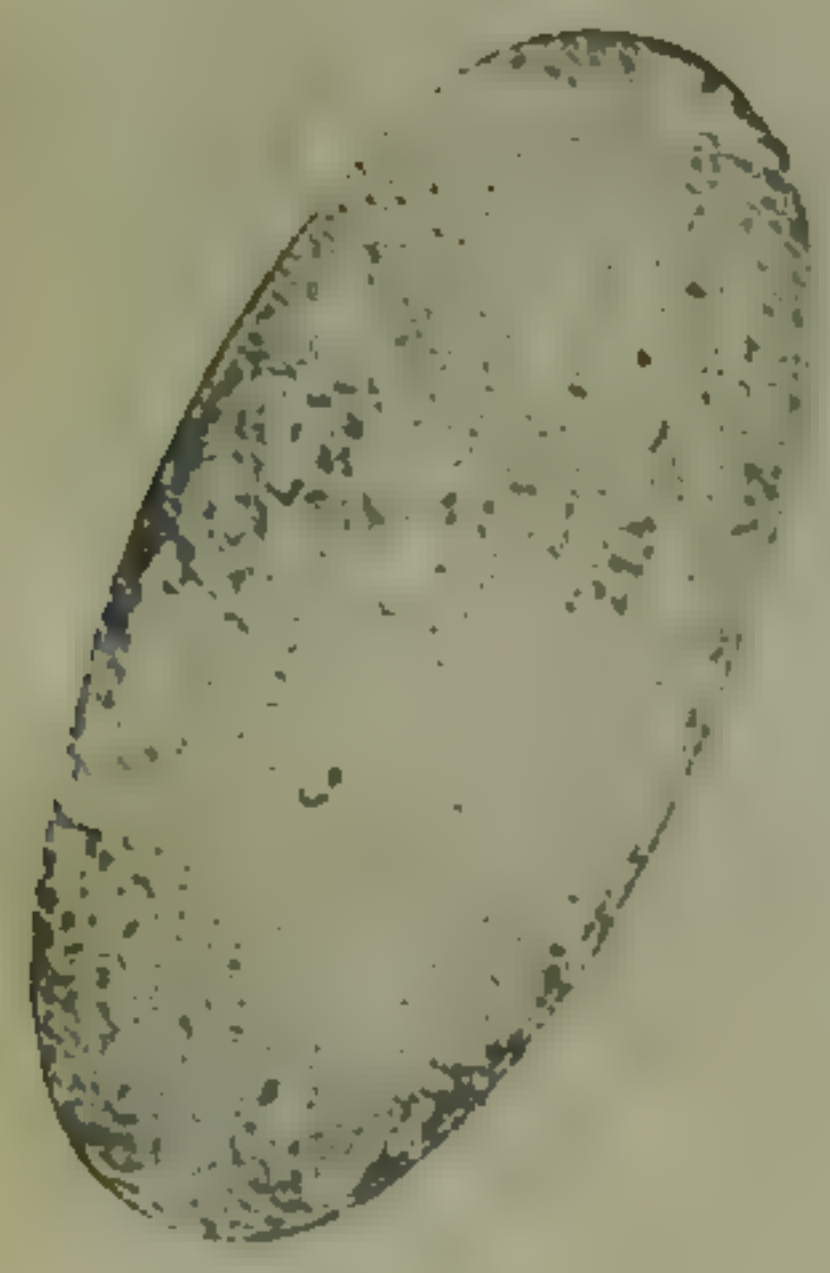
الاجارة الفلانة ثقلت الرابطة الدوائية علم مصر قباها
 من يرفع شكهاهم الى السلطان ان ذكره الوقت جاز
 وبه يفتح والآلات بزيادة في نوع المستوفات في الفصل
 الثاني من كتاب الاجارة اذا كانت لرجل ارسل فيها امر
 قاجر مراعيها او باعها كل سنة بشئ يسمى برعي فيها غنما متاة
 لم يجر ولو اخذ من هذا الشبان قاجور في ثم بانه جاز وكذلك
 مراعي كجبال والبرية ولو ان رجلا زرع قصب في ارضه ثم اجر
 من رجل برعي فيه غنما او دابة كان بالاه عليه قيمة ما راعه غنما
 او دابة من ذكته كما في الحكم الشهيرة في كتاب الشرب ويجوز
 الاجارة بقبض الوديعه بدو في ذكر المدة ولا يجوز الاجارة للنفقة
 والحضرة الابيض المدة ويجوز في باب الوكالة في العقد من
 كتب الاجارات واجارة العقار قبل القبض قبل علم الخلاف
 وقبل لا يجوز بخلاف لان المعقود عليه في الاجارة المنفعة و
 ومنفعة العقار ينصرف بملكه قبل القبض بملك البناء فيمكن
 فيه الغرر وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارة لانها بمنفعة
 فلا يجوز بيع العين لانه يتكسر عزرا فتفاد العقد في الاجارة
 بملك المستاجر من المحيط للامام الحسن في باب التصرف في البيع
 قبل القبض من البيوع اكثرى دارا سنة بالف درهم فلما
 انقضت السنة قال رب الدار ان فرغتها اليوم والا فمعليك
 كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمستكر بقر البدر قال
 محمد بن زياد ما كى من الاجر قال من شام قلت لم اولا جعلها في مقدار
 ما ينقل متاعه منها باجر مثله قال هذا احسن وجعلها باجر مثله
 قال فرغها ان ذلك الوقت والاحسن ما بعد ذلك قال كل يوم
 فاضينا في كتاب الاجارة قال للمقرض سكن وارى هذه
 الى ان ارضيك الدين او اركب حماري من اجرة حماري

ويجوز الاجارة بقبض الوديعه
 بدون ذكر المدة ولا يجوز
 الاجارة للتعاقد والحضرة
 الابيض المدة

ان قال له وقت الاقراض لا قبله او بعده ولو ان المقرض سلم
 هذا الحمار الى السرح فخذة خفر له فيبصر المقرض فيمنه
 لانه كان عنده باجارة فخذة فسلمه امانة ففقدته بالرجوع الى
 غيره بزيادة في نوع والمستوفات في الفصل الثاني من الاجارة
 في النادر المستوف من اخو درهم وسلم المقرض الى المقرض
 حماره ليس له ولا يستعمله في شهرين حتى لو تولى عليه درهم
 والحمار عند المقرض بمنزلة المستاجر اجارة فخذة فان
 استعمله ففقدته او مثله ولو كثر واذا سلم المقرض دارا
 ليسكنها فخذة اجارة فخذة ولا يكون كمنها من الخير
 البر لانيه في او اخر الاجارات قبيل الشفعة رجل مستاجر
 رجلا ليهدم حداره او لينه جانبا كل ذرع بكذا او قال
 دارين ودرهما يكت باخيرة بزن او استاجر رجلا ليكسر
 حطبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاصل
 في جنس هذه المسئلة انه اذا استأجر ان بنا بالعمل قال
 كان عملا لو اراد الاجران ياخذ في العمل الحال بقدر عليه
 صحت الاجارة ذكره لذكر وقتا او لم يذكره وان يقول
 استأجرتك لتجمل عشرين متنا من الخبز بدرهم جاز ان كان
 المستاجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق وخبز
 ذكته وان لم يبين مقدار العمل لكنه ذكره لذكر وقتا فقال
 استأجرتك لتجمل في اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا لانه
 ان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وذكر الوقت
 لصير المنفعة معلومة ولو قال يدين يكت درهم اثنين وبنوا
 باجر كس جاز ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياخذ فيه
 بقدر عليه فخصه الاجارة يدين لذكره وقتا او لم يبين ولو
 قال يدين يدين يدين يدين يدين يدين يدين يدين يدين يدين

لا يجوز لانه استأجره لعل لو اراد ان ياخذ فيه الحال لا يقدر على
 لا تقوم به وانما تقوم بالرجح ولا يدري متى تهبط الرجح وان
 يتبين ذلك وقتا فمعلوم ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة
 بان قال استأجره لك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدر
 جاز لانه استأجره لعل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان
 العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجره
 بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدر لا يجوز لان العقد وقع
 على الاجرة او لا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل
 فاذا كان العمل معدوما او محلا لا صار ذكر الوقت بعد بيان
 الاجرة كالتجالي اي على شرط ان يعمل اليوم ولا يجوز ان يكون
 ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلم هذا مسئلة
 التساوي رجل امر سائر المشتري له الكرايس او دالا
 لبيع له هذا الاثر بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لان البيع
 لا يتم بالدال وانما يتم به وبالمشتري ولا يدري متى يبي
 فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت او لا ثم الاجرة بان
 قال استأجره لك اليوم بدرهم على ان يبيع لك او تشتري
 جاز وان ذكر الاجرة او لا ثم الوقت بان قال استأجره
 بدرهم اليوم على ان يبيع لك او تشتري لا يجوز وهذا مسئلة
 تدرية الكدر سواء فاذا فست الاجارة وعمل وانما العمل
 كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل ذلك العمل فاضمان
 في الاجارة القاسية رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من
 رجل من اهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة المعبرة
 ذلك عادة السوق ان كانوا لا يبيعون الا بالاجر يجب اجماع
 وان كان يبيعون في مثل ذلك بغير الاجر لا شيء له ثم في كل موضع
 اذا اخذ الدال الاجرة ان المشتري انما يشتري بالاجرة

بطريقه فوضوح او لا يكون فسخا لا يشتر من الدال ما دفع
 اليه من الاجرة خلاصة الخامس من الاجارة الدال في البيع
 اذا اخذ دلالته بعد البيع ثم الفسخ البيع بينهما بسبب
 سلمت له الدال لانه لا يجر عوض مقابل العمل وقد تم العمل
 فلا يستحق عليه الدال كالحياط بالاجر اذا خاطط الثوب ثم فسخ
 صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذا صاحب الدار
 اذا هدم الدار لا يرجع على البناء شيئا فاضمان في الاجارة
 القاسية لو استأجر رجلا ليعرب الطبل للمغزو والقافلة
 يجوز اما اللهو فلا خلاصة في الخطر والاباحة من كتاب
 السير وضع الرجل ارضا بصداء سنين معلومة فمضى ان
 يغيرها فخلها او شجر او كرمها على ان يخرج ارضه تعالى ثم يخل
 او كرم شجر او يبيعها فمضى وان كان يخلها الارض بينهما
 نصفين ارضا فمضى فمضى فان قبضها وعرضها غراسا
 من عنده فاخرجت ثمر كثيرة كان جميع الثمر والمشتري لصاحب
 الارض وللغارس على ربح الارض قسمة غراسه واجر مثله
 فيما عمل فاضمان في باب المعاملة من كتاب الزراعة
 رجل دو الى رجل ارضا مدة معلومة على ان يفرس
 المدة ففزع اليه فيها غراسا على ان ما يحصل من الاغراس
 والثمار يكون بينهما جاز من العمل المندرج لو قال لرجل
 اعمل مني كرمي حتى اخضع في حقلك كذا او كذا ثم ابد
 اختلف المشايخ فيه وله عمل في كرم رجل على طم ان يفرج
 بينه منه فلم يفرج ويرجع بالمثل بشرط التسوية او لا
 اذا علم انه يعمل لهذا الغرض قال السناد طمير الدين
 لا يرجع الا الكساف انما تتقوم عندنا بالعقد خلاصة
 في بيع الثوب عشر من كتاب النكاح وغناؤه



الدلالة في الكساح لا يستوجب الاجور به كان يفتى لان مقتضى
 الامر في الكساح يقوم بالدلالة فان الكساح لا يكون الا بمقتضى
 تكون بالدلالة فكان له الاجور المثل بمنزلة الدلالة في البيع فانه
 يستحق الاجور وان كان البيع من صاحب المتاع لا الدلال
 خلاصة في اواخر الفصل الثامن من الاجارات وقتاوى ابواليث
 ومن روى غنم ان اذا قال الراعي لصاحب الغنم لا ارسل
 غنمي بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهم ولم يقل صاحب
 الغنم شيئا وترك غنمه لم يرد له كل يوم درهم وترك صاحب
 الغنم غنمه عنده رضاء بما قاله وفي المسقط لا كذا في اجارة
 الدور ثانيا رعايد في الفصل الثامن من الاجارات منافع
 الغنم لا تقضي الا في ثلث مال البئير ومال الوقف والمعد المستقل
 منافع المعد للمستقل مضمونة الا اذا سكن بناويل
 ملك او عقد كسب كسبه احد الشريكين في الملك اما في الوقف
 اذا سكنه احد بهما بالقبلة بدون اذن الآخر سواء كان
 موقوفاً للسكنى او للمستقل فانه يجب الاجور ويستثنى
 من مال البئير مستثناة كسبت احد مع زوجها في داره بلا
 اجور ليس لها فائدة ولا اجور عليه ما كذا في وصايا القينة لا يقدر
 الدار معدة للمستقل ما جازتها بل انما يقصر معدة له اذا
 بناها لذلك واشتراه له وباعداد البناج لا يقصر معدة
 في حق المشتري الفاضل اذا اجور ما منافع مضمونة في مال
 وقف او بئير او معدة فعلى المستاجر المسمى للاجور المثل ولا يلزم
 الفاضل اجور المثل انما يرد ما قبضه في السكنى بناويل عقد سكنى
 المكون من شبهة في الغنم رجل استاجر دارا وغاب
 وترك امرأته فيها ليس للاجور ان يخرجها والحيلة ان يوجب
 في بعض الشهر الذي روى الفقه في بعض المسائل

في بعض المسائل

ما قصير الدار معدة للمستقل
 ما جازتها بل انما يقصر معدة له
 اذا بناها لذلك واشتراه له

ودخل الشهر الثاني تنقضي الاجارة الاولى وتنقضي الثانية
 والآن له ان يخرجها من الدار وفي النوازل وفي امرأة لها
 دار اجورها من زوجها سكن فيها لا يجب الاجور خلاصة
 في الفصل الثالث من الاجارات رجل استاجر داره او حائوته
 كل شهر بدريه كل واحد منهما ان يفتح الاجارة عند تمام
 الشهر فانه خرج المستاجر قبل تمام الشهر وخلق امرأته وبناته
 فيها لم يكن للاجور ان يفتح الاجارة مع امرأة لانها ليست
 بخصم ما اراد ان يفتح عند غيبة المستاجر قال بعضهم
 يوجب الدار من ان ان اخو قبل تمام الشهر فادام هذا
 الشهر تنقضي الاجارة الاولى وتنقضي الثانية فيخرج
 المرأة من الدار ويسلم الى الثاني فاضيفان قبيل فصل الاجارة
 الاجارة الطويلة يستعمل حيز القصار من غير استئجار فغلبه
 اجور المثل اذا كان بعد الاجارة من المسقط للسيد الامم
 ناصر الدين رحمه الله وفي الحديث اذا كان له هذا الجور فهو
 فيما بينهم يجب ذلك والى يجب اجور المثل في القناتوى في
 الاجارة المعدة من الاجارات رب الدار اذا امتنع
 عن تفرغ بيت الخلاء لم يجز كسب للسكنى ان يفتح الاجارة
 ولا يجز على اصلاح الخبز او تطهير السطح ايضا مبنية
 سبيل تسليم المعقود عليه كتاب الاجارة اذا خرج
 المستاجر اخوانه من الدار وفيها شرب ورماد من كسبه
 فعلى المستاجر اخوانه وكذا ما اشتهر ذلك ما هو ظاهر على
 وجه الارض واما البالوعة وبشبهها فليس على المستاجر
 تنظيفها استثنى وان اختلف في التراب الظاهر فالقول
 على المستاجر انه مستاجر ما هو فيها واما سبيل ما
 في المسائل كسبه فافعل المستاجر كسبه اذا اختلف

ولو شرط رب الدار على المستاجر اخراج ما احدث فيها من
 تراب او سرقين جاز خوانه الاكل من كتاب الاجارة
 ومعامرة الدار وتطهيرها واصلاح ميزابها على الآجور
 تسبيل ماء الحمام وتغريفه على المستاجر في التاسع من اجارة
 الخلاصة في اجرة الاديب واختان في مال الصبي ان كان
 له مال والا فلعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من
 احد الرق جيس ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها
 كالطبيب ولا يجب اجور الطبيب عليه واجرة سني
 سبعين القاضى لا يجب على المحبوس فصل في ضمان الاجرة
 يستعان يجب على رب الدين لانه يعمل له سفينه
 موقرة استكت وخاف زكاتها العرق يخرج بعقدهم
 واستاجر سفينة فيعمل بعض الاحمال والركاب حتى خفت
 وجوت وكان الركاب راضين بما فعل فالاجرة على
 المستاجر والموافقة اولى قنية في باب من يجب عليه
الاجرة دفع الملاح طعنا ما يكيل فلما بلغ المقصد
 قال نقص طعامي وانكر الملاح قال قول لصاحب الطعام
 وعلى الملاح ان يكيله واتخذ الاجور بحسابه اذا لم يدفع
 الاجور اليه فان كان دفعه قال قول للملاح ويقال لصاحب
 الطعام كله حتى يرد قد رما نقص من الطعام من الاجور
 برأيه في النوع الثاني من الباب الحادي عشر من كتاب
 الاجارات استاجر عبد للخدمة مدة معلومة وتخل
 الاجرة ثم مات المولى كان للمستاجر ان يسكن العبد حتى
 يرد الاجور عليه وان مات عتيده لاضمار عليه ويرجع بالاجور
 فباخذة فلو لم يرد الاجور عليه احصته باقى من المدة
 في القضاوى في اول الفقه فصل في ضمان الاجرة

رجل استاجر اباه للخدمة فله الاجرة لان خدمته للابن فمستحق
 عليه شرعا بخلاف الواسطه هو اباه للخدمة لا يجب الاجرة
 سواء كان في فباله او لم يكن لان خدمته للابن لا يمسحقة
 عليه شرعا مختارات النذال في المتفرقات الاجارة
في الخلاصة لو استنبح الصغير من اداء الوظيفة الى المعلم
 يجبر على المراسم من حنن معلوم وبنج شنبه وعبدي مجمع
 الفتاوى في فصل الاسمال التي يقع الاجارة لها اولاً
 رأيت في كتاب القضايد مثل صاحب الحيط امرأة لها
 ولد صغير للصغير دار مهلهما ان تسكن في دار ولد
 الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان
 كان لها زوج ليس ذلك ان سكتها واجب على الزوج
 خلاصتها في حاجة الى السكنى كذلك ان كان لها مال وان سكنت
 يوم امر الزوج مهلهما قال نعم مهلهما يجب عليها اجور المنزل قال
 ينظر ان كان للصغيرة قايمة بحيث يقدر على الكسب والتكسب
 وان لم يكن للصغيرة قايمة بان كان الولد صغيرا يجب
 عليها اجور المنزل وهو جوار المشايخ اما على جواب الكتاب
 فلا اجور عليها لانها صارت غاصبة والفتوى على جواب المشايخ
 وقال القاضى الامام محمد بن هادي جاز للام ان تسكن دار
 ولد ما الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها اجور المنزل
 في الحكم الصغير للاسترواح ثم سأل الاجارات فصل
 في نسب صبي او اجرة وعمل فالاجور للعاقدة الاجور للصبي
 قال ركن الايئة الصبا على هو الصواب لانه ذكر في المنقلى
 عمده سنة ثم اقام العبد بينه ان مولاه اعتقه قبل الاجارة
 على الابو ولو قال اني حر فسخت الاجارة ولا بينة له
 وارجو ان يكون العواظ اقام بينة على حرية فلا اجور له

مسكن في دار ولدها مع زوجها
 وهو رات ولدها بحكم عليها
 اجور المنزل على جواب المشايخ وفتوى

كان غير بالغ فالاجرة في الفصلين للعلم لان كلفه في حجر رجل
 قينة في باب اجارة غير المالكين وغيرهم بيتهم صغير
 ليس له اب ولا ام ولا عم يستعمل اقرباؤه بغير اذن القاضي لا بغير
 الاجارة عشرين خديعة البلع ان يطالبهم باجره مثله فيها
 قينة في اوائل كتاب الاجارة بين الاب والام يستعمل اقرباؤه
 مدة في اعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب الاجر المثل بعد
 البلع ان كافوا يعطونه من الكسوة والكفاية مالا اب سوى
 احو المثل بنزله في نوع في المتفرقات في الفصل الثاني كتاب
 الاجارة وفي الوالوية والنفقة اذا اراد الوصي ان يستأجر
 دار البيعة لنفسه ولا يكون غاصبا لوجه من زوجته ويهد لها
 من ماله قدر الاجرة فتؤدى كثره الاجرة ويسكنان غيره قال
 وقال القاضي الامام للوصي ان يستأجر دار البيعة لانه يجعلها
 ليس مال الا ارب لا وصيا في الاجارة يستأجر شخص عاقد
 رب البيعة عدا ان كل له كذا المكان كذا فافترت البيعة
 وانكسرت في بعض الطريق يملح شيئا من الاجر واد استأجر
 رب البيعة ملاها فيها اجرة معلومة فابا وابا با من كل شيء
 من الاجرة بقطر اذا مال اليهم عليهم وتحققوا فوق ان لم
 يلقوا ايضا عنهم خالفوا بعض في البحر في الحكم في ذلك اجاب
 اذا غرقت البيعة او انكسرت بغير صنع ربها لا صانع عليه
 ولا اجرة ولا ما ينفق فاما كذا في غير ان شاء صنته في مكان التكلف
 واعطاه بحسبه وان شاء في مكان الحمل الاجرة والملاك حتى
 من الاجرة بقطرها واذا اقرضوا على الاقاء فالعزم على المالك
 لانه لحفظ النفس وهم خيرة سواء من قناوي قاري الهداية
 رجل استأجر رجلا ماله وبيته ومتاعا مدة معلومة باجر
 معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه في بعض النسخ الاجارة

حتى عاد

حتى عاد الماء لزمنة الاجارة فان شتر ما عليه الاجر وان انقطع
 الماء منحت الاجارة وان خلت في قدر الانقطاع قالوا
 قول المستأجر وان خلت في نفس الانقطاع حكم الحال بقدر
 الفتاوى في الباب كذا في عشر من الاجارات وكذا في الكركي
 استأجر رجلا ماء كل شهر باجره متى فانقطع الماء عنها في بعض
 الشهر فلم يعمل ظلمه استأجره بخياره هكذا ذكر في الاصل وهذا
 نقص بان الاجارة لا تنفس بانقطاع ماء الرمي كالعبد
 المستأجر اذا ابقى في مدة الاجارة فان لم تنفس حتى عاد
 الماء لزمنة الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال موجب الكسوة
 ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك قال بعضهم معناه بحسب
 ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة ايام
 من الشهر سقط من الاجر الثلث قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح
 لان ظاهر الرواية يشهد له هذا فانه حال في الاصل الماء انا
 انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر
 فلا اجر عليه في ذلك ولو كانت منقوعة السكنى معقود
 عليها مع منقوعة الطحن وجب بقدر ما يخص منقوعة السكنى
 وذكر القدر في شتره ان من استأجر رجلا ماء سنة
 فانقطع الماء بعد سنة اشهر فامسك الرمي حتى مضت
 السنة عليه الاجر ستة اشهر وثلاثي لما بقي وان كان
 البيت ينتفع به بغير الطحن عليه الاجر بحسبه تارة رجاية فلا
 عز واقعات الناطق في الفصل الثامن عشر في كتاب الاجارات
 ملخصا استأجر منزلا من دار وغيرها سكان فادخله الدار
 وخلق بيته والكنز لم قال بعد مدة حال بيني وبين المنزل
 فلا حكم بحال ان فيها فلا لا يلزم الاجر وان فيها اعتاد
 في شتره ان الظاهر ان خاليا يجب ايضا لوجود التخلية

بزارية في الثالث من الاجارات رجل استأجر أرضا ليزرعها
الكتاب يلزم فزرعها فاصابت الزرع افة فملكه او غرق
الارض ولم ينبت فعليه الاجرة اما لو غرقت قبل ان يزرعها
فلا اجر عليه قال الحنفية والفتوى على انه لا اجر له في الكتاب
فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة
زرع مثله او دونه في الضرر بالارض وكذا لو منعها عن
لا زرع المسئلة الاولى يمكن ان يزرع آخر فان غرقت قبل
ذلك لا يمكن ولو قبل الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة
يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل استأجر أرضا ليزرعها
فزرعها ولم يجر الماء ليقربا فنبس الزرع سقط الاجر عليه
سواء استأجرها بشرا او بغير بشر اكد اخذنا الفقيه ابو الليث
رحمته بمنزلة مال استأجره الرخص فانقطع الماء فليس كرى
في نوع في اجارة العقار والضياع في كتاب الاجارات ارجو
دار الشراوسكن المالك فيها معه وقال الكتاب لا اعطيه
الاجر لعدم التحلية فعليه الاجر بحسب ما في عمدة لانه يتوهم
بعض المعقود عليه بزارية في الفصل الثالث من كتاب الاجارات
وان عرض الكتاب ويجوز الزراعة فان عن يزرع بنفسه
يكون عذرا فان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا خائفة من
ما ينقص من الاجارة في كتاب الاجارات اخرج هذه
الحنفية من الكدس بالذرى كل غور يكذا ان قال منه قد
وان اطلق يجوز غور واحد كالبيع نقد الفداوى في الاستساع
في كتاب الاجارة استأجره فلما كتب جاز اذا بين الوقت
او الكتابة الاستساع على كتابة المصحف جاز وكذا القبالة
لا يكره استأجر للاختطاب او للاحتشاش او للاططاب وجاهز
لتعليم الفقه والقوانين لا وقبل تعلم القواعد جاز ولا يمتنع

وبدفع مينة الحق في مثل الاعمال التي تصح الاجارة
ففيها في اجماع السبعة واد استأجر الرجل رجلا للذهب
الى البصرة ويحبى ببيعها فذهب ووجد بعضهم ميتا وجاء
عن بقي فله من الاجر بحسبه وفي كتابه قالوا هذا اذا كان
عليه معلومين حكمه الفقيه ابو جعفر انه قال تاويل المسئلة
اذا كانت المسئلة تقبل بنقصان العدد اما اذا كانت موزنة
اكل والبعض سواء يجب جميع الاجر في احدى والعشرين من
اجارات التارقاتية اذا مات احد المتعاقدين والزرع
بقول تركت بالمسئلة وان مضت المدة والزرع بقول تركت بالمثل
لان الحاجة هنا الى الانقضاء وفي المأخوذ الى اللبقاء وهو
الشاخ مضت مدة تراء الزرع بقول تركت بالمثل في
الاستساع ان اختصا وان لم يختصا حتى حصده من
الاجر بحسب ذلك ولا يصدق في ربح الزرع بالفضل لما
ما لكما وان مضت مدتها ولم يخرج الزرع حتى وردت
الارض الى مالكها فان خرج بعد ذلك ردت الى صاحب البذر
وله الزرع وعليه المثل وكذا لو لم يختصا حتى حصده بزارية
في مثل موت احد المتعاقدين من كتاب الاجارات
استأجر الكرم دفعه معاملة الى المزارع ان كان المالك باع
الاشجار معاملة كما هو الطريق الا لا يجوز بزارية في الفصل
الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات وفيه الثاني
استأجر أرضا للزراعة وانقطع الماء ويقتل شجرة المدة ما
يصلح ان يزرع غرابا ولم يخرج ولم ينقص حتى تمت المدة لزم
تمام الاجر وان خالف لم ينقص الاجارة وينقص الاجر بحسبه
وان لم يصلح ان يزرع غرابا لا يلزمه الاجر فيما بقي ان لم يزرع
بزارية في الفصل الاول من الفصل السابع من كتاب الاجارات

وقوله ما قول عمر مني انه عنه ولاجل اختلاف القضاة اختار
 المتأخر من الفتوى بالقتل على النصف جبراً علماً بالقولين
 وقبل يفتي بقول ابي حنيفة وقبل قوله قول عطاء وطاوس
 وما من كتابا للتابعين وقول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 قول عمر وعلى رضي الله عنهما وبي يفتي احثا بالعمرو على وسبانه
 لا سوال الناس في الفصل الثالث والثلاثين من الفتوى
 ليس المستأجر ان يضرب الغلام ولان يضرب الدابة المستأجرة
 للمركوب بزيادة في احوال الفصل الثاني في الاجارات الاجم
 لو خالف ثم عاد لا يبرأ منه اياه حنيفة رحمه الله تعالى قوله الاين
 وفي قوله الاول وهو قوله ما يبرأ في الفصل الثالث والثلاثين
 من الفتوى والمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى
 الوفاق بغير غرض الضمان بخلاف ما اذا وجد الوديعة او منع
 حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة
 الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق من وديعة
 فحينئذ كركه اكثر في حنيفة ليجل الحنطة المعينة الى موضع
 تحمل صاحب السفينة تلك الحنطة في سفينة اخوى استحق
 الاجر المستحق لان بين السفينتين لا تفاوت في الحمل وذكره
 الشيخ الامام الكبير البقال في حجة في احوال الفصل الخامس
 والعشرين من كتاب الاجارات لو استأجر دابة بعينها او
 سفينة بعينها ليجل عليها طعاما تحمل الحمل في سفينة اخوى
 او على دابة اخوى وعلوه يحمل لزمه الاجور تاما ولا يضمن ما تلف
 وعرف لعله التفاوت خزانة الاحمل قبيل المسائل المنقولة
 من العيون من كتاب الاجارات **كتاب** اعارة اخرى وابتك
 او توكيت خانه فانما ضامن فالشرط الغرض فلا يضمن مضرات
 كتاب العارية استعار قلاوة فقله حيثما شئت فان كان

العبيد

العتق يضمن حفظ ما عليه يضمن الا يضمن ضمانات العتق في الفسخ
 الثاني في مسائل العارية **كتاب** استعار دابة الى موضع كذا
 فله ان يذهب عليها ويحكي ويغير خارج غيره فلو لم يستعير موضعاً
 ليس له اخراجها من المصروفه للمستهير ان يركب دابة العارية
 في الرجوع بخلاف المستأجر **كتاب** استعار دابة لغيره على المصروف
 كذا في العادة لئلا يرد واجارته وكذا المولى له بالخدمة فلو على المصروف
 ومن ابي يوسف رحمه الله استعار دابة او ثوبا حتى وقع على ربه
 استقال في المصروف خرج من المصروف ان استعارها من وان لم يستقلها
 ففي الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصروف على المصروف وفي
 الدابة لانها لم يخرج من المصروف فبغير ضمانه لا يضمن فيكون اخوه بالانقيط
 له معنى في ضمان المستعير الفصل الثالث والثلاثين من الفتوى
 وفي المشتق استعار قلاوة قس طاطا وحنوة المصروف به لم يضمن
 ولو سافر بسيف استعاره للمضرب وعلامة استعاره بالكتف
 ضمنه والفوق ان الحمار كالفطاط يستعمل خارج المصروف فبغيره
 اعارة ما اذا السفر بها بخلاف السيف والعامة لكن على قياس
 مسئلة اخراج الثوب ينبغي ان لا يضمن بالسفر بها ايضا واما قياس
 مسئلتها ينبغي ان يلزم الضمان في الثوب ايضا كما في اخراج دابة
 العارية قال في الذخيرة ويجوز ان يفوق بينها وبين مسئلة الثوب
 بالتأمل فليست تلزمه والله تعالى هو الموفق ضمانات للفصل الحادي
 في ضمان العارية ان المستأجر او المستعير لو خالف ثم عاد الى
 الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى في الثالث والثلاثين
 من الفتوى الفصلين استعار دابة الى موضع فشكل ما يطالب بالخدمة
 ضمن ولو عين فشكل طريقا آخر لو كان سوا لم يضمن ولو بعد او قبل
 مسدوك او مخد فاضم **كتاب** استعار ما الى مكان فحق اي طريق
 فله ان يغيره لانه لا يضمن طريقا بله الناس الى ذلك المكان

اذ لم يبين طريقه ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان منه
او مطلق الا في ينصرف الى المتعارف من اجل الترتيب رجل
استعار حجرا الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون منه وجب
على الباب خشب كسلا يخرج الحمار منسوق الحمار لا يضره لان ذلك
حفظه وليس يتبين قاضيه فيما يضمن المستقر كتاب العارية
استعار كتابا فضايع ثم جاء صاحبه الكتاب وطالبه بالرد فلم
يجزه بالضياع وحده الرد ثم اجزاه بالضياع قال بعضهم ان لم
يكن آيبا فوجوده لاضا عليه وان كان آيبا فوجوده
يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يقبل دعوى الضياع
منه لانه من اقص قاضيه في فضل المستقر اذ لم يدفع بعد الطلب
كتاب الودعة الامين يصدق فيما يدعي من براءة نفقة عن الضمان
لانه يكون منكر الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير كالمودع
اذا قال وقت الودعة الى الرسول وانكر الرسول فحيرة في رد او اخذ
الفصل الخامس من الكمال والحاصل انه في كل موضع كان حال امانة
في يده فالتقل قوله في الرد مع اليقين وكذا البينة بينة وان
كان حال مضمونا عليه فالبينة بينة على الانباء ولا يكون القول
قوله مع اليقين مع الغناوي في مسائل الاستحلاف ككتاب الدعوى
تقلاء القبول المستقر من رجل له على آخر الف درهم فاسل
المرسل لا يقبضها ودفعها الى المرسل فانكر ذلك المرسل فالقول
قول الرسول مع يمينه لانه مودع المودع اذا مات فقال ورثة
قد رد الودعة في حيوة لم يقبل قوله والضمان واجب في مال الميت
فان اقام الورثة البينة على قرار الميت انه حال في حيوة ودوت
الودعة تقبل المودع اذا قال دهب الودعة من منزلي ولم يجيب
مال شئ يقبل قوله مع يمينه خلافا لانه امين اجزى عما يتصور
تقبل قوله مع يمينه المودع اذا قال وصفت الودعة بيدي

ثم قلت لست بها فضايع يضمن ولو قال وصفتها بين يدي في رد له
ان كان عمالا يحفظ في غرقة الدار كغرة الذهب والفضة
وتحربا يضمن ايضا والا فلا رجل مستقر من رجل حسن ورهما
فاعطاه عطلا ستمين واخذ العشرة ليرد بها فضايع في الطريق
يضمن ختمه اسد اس العشرة لان القدر مقرر في البات وودعة
عداوي في اوانه كتاب الودعة التي وراهم في الجيب ولم
يقع في الجيب وهو نزل انما وقت في الجيب فضايع في
خلاصة الفصل الاول من الودعة ان الضمان من عيال المودع
ضمن المتلف صغير او كبير او قتل جحر لا المودع في استعمال الودعة
في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين للمودع دفع الودعة
الى من عيال كونه ووالديه وامراته واجهه ضمانه
او مشاهيره لا مباداة قيمه بضمن المودع بالدفع اليه في الفصل
المرنور ولو نام ووضع الودعة تحت راسه او جنبه يبرأ
وكذا الودعة ضما بين يديه هو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل
الثاني لو نام قاعدا اقال لو نام مضطجعا ضمن في الحفر لا في السفر
كتاب الودعة يبرأ قاعدا جنبه لو قصد السرقة في الودعة كالحفظ
ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا فضايع ليس فيما يضمن
به المودع من الفصل المرنور كل امين ادعى ايضا الامانة
ان مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والنظم
اذا ادعى الصرف الى المودع قوف عليهم وسواء كان في حيوة
مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
بعد موته المودع انه قبضه ودفعه له في حيوة لم يقبل الا بينة
بخلاف الوكيل يقبض العين والفوق في الودعة القبول للاميين مع
اليقين الا كونه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف
في الظاهر وكذا المودع في كتاب الامانات وفي الجاد

في دار

كتاب الودعة البرازية

كتاب الودعة البرازية

اذا دفع المودع الودعة الى امين
من امثاله بمن شق به في ماله
وليس في عياله فضايع لا يضمن
وعليه الفتوى فادوي البرازية

الاسم ولو اخذ الدنية اجنبي والمودع يراه فكيف قال ابو القاسم
 الصغار ضم المكنة ودفعها ما لم يكن مكنة منه فخره من ضرورة
 وعارته لم يضمن ضمانات الجاهل في ضمان المودعة ولو قال
 او دفعها اجنبي ثم رد ما على فمكنت بنفسه وكذا المودع يضمن
 الا ان يبين اذا اقر بما وجب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا
 يصدق الا بيمينه وكذا لو قال بعثت براكب اليك مع اجنبي والمودع
 ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع
 الرسالة ضمنه وسدق المالك ولو لم يبرج المودع على الرسول
 صدقة انه رسول ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان يكون المودع
 قائما خير جميع فصولين فيما يصدق المودع من الثالث والتسعين
 قال تبرا ستر المودع من اجنبتك بعلمه كذا اذا دفع اليه فاجره
 رجل ينكر العلامة فلم يصدق ولم يدفع اليه لم يضمن او يتصور
 ان ياتي غير رسول بملك العلامة فصولين في طلب المودعة
 ورد عام الفصل المبرور في قضاوى ابن الليث رجل اودع
 رجلا زنبيل في الآت النجارين ثم جاء وكسره وادعى انه
 كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك
 الزنبيل ولا ادري ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يمين عليه
 ايضا لانه لا يدعى عليه منطوقا وكذا كرا والودع عند رجل
 دراهم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها كانت اكثر
 من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس ولا ادري كم كان
 فيه فلا ضمان عليه ولا يمين قبل ويضمن ان يكلفه فانه قد يؤول
 القول في القاص والمودع في المقدار مع يمينه في الخط
 البرمان في الرابع من المودعة في العيون اذا طلب المالك
 المودعة يسأل المودع متى ضاعته قبل اقرارك عند اقرار
 المودع اقرارك فانه قال قبل اقرارك يمينه في الضمان المتخصص

عنه

قوله في المودعة
 في المودعة في المودعة
 في المودعة في المودعة

المالك قوله لا طلبها اخذ اقراره انما ضاعته فاذا قال ضاعته
 كان تناقضا وان قال ضاعته بعد الاقرار لا يضمن لانه لا يضمن
 المالك اذا قال للمودع اذا جاء احب اليك فادفع المودعة اليه
 فجاء اخذها اليه وطلب المودعة فقال هذا اخلا عا د اليه عا قال
 ملكك يضمن خلاصة في الرابع من المودعة قال يرا او دفعها
 الى فلان فقال المودع دفعتها اليه قال ذلك الرجل لم يدفعها
 الى وقال يرا لم يدفعها اليه فالتقول للمودع في حق براءة نفسه
 لان حق ايجاب الضمان على المودع اليه ورياء المودع يعرف
 المودعة الى دين تبرا فقال المودع صرفت انكر تبرا صدق المودع
 ببراءة نفسه للسل رب الدين حتى تبقى دينه على تبرا كما كان فصولين
 في طلب المودعة ورد عام الفصل الثالث والتسعين ختم بخاتم
 المودعة قيل يضمن في الكسفر والبصر لان غيرهما يدفع وتقبل يضمن
 في الكسفر لان غيره يملك كثر من وتضمن المرأة مطلقا لانه استعمال
 منها فصولين في استئصال المودعة واستهلاكها في الفصل المبرور
 رجل دفع الى رجل الف درهم قال له ادفعها الى فلانة بالبرى فافه
 في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي لم يمت ولو كان الدفع
 حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان
 عليه قد ضمان فيما يصدق نفسه ككتاب المودعة او دفع رجل
 مالا وقال ان من فادفعه الى بني فقهه اليه وله وارث غيره فتم
 بضيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث
 ضمن ادفع اليه او اخرج الفصل الثامن والعشرين في الضمان
 وفيه المودعة ودفعها الى المودع المودعة الى وارث تبرا كالكسرة
 دين ضمن للغير ما بخلاف مودع الخاص فانه اذ ارده على القاص
 لا يضمن لروية على من اخذه منه ضمانات للعقبيل الجاهل فانه
 دفعها الى الغير من ضمان المودعة في وضع المودعة مع قضا

في المودعة في المودعة
 في المودعة في المودعة

في المودعة في المودعة
 في المودعة في المودعة

على سطح النهر واغتسل ولبس ثيابه ونسي الوديعة فمزم وكذا
لو سرقت حين انفس من صايعين به المودع والامر الثالث
والتكليس من العضولين ولو ادعى الوديعة فانكره وقام المذمى
ببينة على الابداع ثم ادعى المذمى عليه الهلاك او الردان قال في
الجواب والانكار ليس لك على شئ يسع هذا الدفع لا مكان
التوفيق ولو قال ما اودعني اسلا لا يسع لعدم الامكان في
الفصل السادس من النواحي في التركة دين عند المودع
الوديعة الى الوارث بلا امر القاض فمزم لو مستوفى ضمن
و هذا اذا لم يؤتمم والاقله لاخذ واداء اليها منه في الثاني
والعشرين من العضولين رجل غاب عن منزله وخلف امرته
وكان في يده وديعة فلما رجع طلب فلم يجد هذا على وجهه
اما ان كانت امراته امينة او غير امينة سهية ففي الوجه الاول
لا يضمن لانه غير مضيع فان لم يحفظ الوديعة بيد من في عياله
وفي الوجه الثاني مضيع واقعات في الوديعة بعلامه النوى
لا يخرج المودع وترك الباب مفتوحا فمزم لو لم يكن في
الدار احد ولم يكن المودع في مكان يسع حيث الداخل
فمزم دفع خفي الى خفاف ليصله وتركه في مكانه ليلا فمزم
برى لو كان حافظا وفي السوق حارس ولا يضمن وكان
طابق بالبراة مطلقا وقيل يعتبر العرف لو كان العرف ان
يتركوا الكلباء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبراه لا لو
كان العرف بخلاف وكذا لو ترك باب الدار او الحانوت مفتوحا
فلو كان عرفهم كذلك يبراه جامع العضولين في ضمان المودع
في الفصل الثالث والتكليس والمودع لو ربط سلسله باب
قبيلونه بجبل ولم يقفل يعتبر العرف كحاضر والقبيلون بيت
مضمون فيه الامتعة فضولين في ضمان المودع في الفصل الرابع

ادعى الرد والهلاك وادعى ربهما التلافي قال قول المودع
ولو برهنا قبل تقبل بينة المودع ايضا وقبل تقبل بينة المالك
لانما ثبت الضمان من الحمل المبرور او ادعى كسر غيب ويبلغ
غاب فمات المودع ثم قدم بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة
لا تبقى لتلك المدة فهو دين في مال الميت اذا لم يعلم حاله او لعل
المودع اتلفها من الحمل المبرور وليس للمودع ان يدفع الوديعة
الى الجاني ولو دفعها من ملكك في يد الثاني انه يملك قبل
الا يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف
وان ملكك بعد المخارقة فالاول ضامن بلا خلاف اما الثاني
فمعلي قول ابي حنيفة لا يضمن وعلى قوله يضمن وهذا اذا كان
الدفع الى الجاني بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع
عندنا حتى اذا احترق بيت المودع واخرجت رابع متاعه
وضعه في منزل جاره فلا ضمان استثنى في حقه في اول
الوديعة ولو قال كنت في السفينة ففترقت فتناولت
الوديعة انسانا لا يصدق الا ببينة وكذا لو قال وقع الحريق
في بيتي فتناولت الوديعة انسانا لا يصدق الا ببينة قاض
فان دفعه فمزم فيما بعد تضييع كتاب الوديعة رجل في يده
مال ان قال له السلطان الجاير ان لم تدفع اليه هذا المال
جسدتك شهرا او ضربتك ضربا لا يحجز له ان يدفع حال اليه
فان دفعه كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع اليه المال اقطع
يدك او اضربك ضربا سوطا فمزم دفع اليه لا يكون ضامنا
لان دفع مال الغير الى الجاير لا يحجز الا ان يحلف تلف عضوا
والضرب المكنول يخاف منه التلف وستارة اجناس في
كتاب الكراهة من الحمل المبرور وله خطفها اي الوديعة بينة
وامن لم يقل وعمل الله الدفع الى الوكيل انما يحجز بيشة

المودع

ملك

تحقق الامانة وعند تحققها الحاجة الى كونه عينا اقال في
الدينرة ولو دفعها الى ابيها من ائتمانه وليس في عياله يجوز
وعليه الفتوى في اصلاح والاصحاح في الوديعه **احترق**
بيت الودع فلم ينقل الوديعه الى مكان اخر مع مكانه بضم
اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان اخر قال رضي الله تعالى عنه
ويعرف من هذه الاقوال في هذه الوديعه قال محمد
ابن سلمه رحمه الله في اهل السوق اذا قاموا واحد وتركو
السوق يمتن الاجتر منهم انتموه فيما يجوز للمضارب من
مضاربة الخائبة سوق في قام من حانوته الى الصلوة في خانوة
ودايغ خضاع شتى منها الاضمان عليه لانه غير مضمين لما في خانوة
لان جبرانه يحفظونه لان يكون هذا ايدا اخر الحكيم ان ضيق اليه
للمودع ان يعود لكن هذا مودع لم يصنع واقعات في الوديعه
بعلامه الكون رجل من اهل المجلس اذا قام وترك كتابه فملك
فهم ضامنون وان قاموا واحدا بعد واحد فمالضمان على اخرهم
لان في الوجه الاول الكل حافظونه وفي الثاني يمتن الاخر
حافظا اخر المرنور في الغصب بعلامه النذر **كتاب الرهن**
اختلاف الرهن فقال الراي من الرهن غير هذا وقال المرنور
بل هذا هو الذي رهنه عندي فالقول للمرنور اختلاف
فقال الراي من ملك في يدك وقال المرنور لا بل في يدك
بعد ان قبضته بحكم الرهن فالقول للراي والبينية بينة
وان قال المرنور ملك في يدك قبل ان قبضته بحكم الرهن
فالقول للمرنور والبينية بينة الراي نقد القضاوي في الباب
السادس من الرهن فلو رهن ثوبا قيمته اربعون بعشرة
خافده السوس حتى صار ثوبا قيمته عشرة بثمانية الراي
بغير رهن ونصف ويسقط ثلثه اربع الراي الى كل ربع

الفرق وهو من يبيع الدين وقد سبق في الفروع بغيره فيقضي من الدين
ايضا بغيره في الثالث من كتاب الرهن وفي المينة
للمرنور بيع الرهن باجارة الحاكم واخذ دينه ان كان للرهن
خائبا لا يعرف مودعه ولا حيوته بغيره في السادس
من الرهن ولو باع المرنور ما يخاف عليه الف وباعه باذن
القاضي يكون ثمنه رهنه وان باعه بلاذن القاضي ضمن بغيره
في الرهن في نوع تصرفها وكذا في الخائبة اذا غصب
الرهن غاصب يخرج من ضمان المرنور ولكن الرهن قائم
حتى ان للمرنور ان يأخذه من الغاصب فيرده الى الراي كما
اذا آخره الراي من المرنور يخرج من الرهن فلا يعود له الا
الاجارة عقد لازم فلا قيام عليه يكون قسني للرهن جميع
القضاوي في تصرف الراي والمرنور من كتاب الرهن
غصب المرنور الدار المرسونة فهو كالملاك الا اذا
كان الراي باج له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع
خله في مطالب الراي بالدين نقد القضاوي في الرابع
من الرهن **قوله** رهنه عند آخر بعد ما سلم الى المرنور الاول
واخذه بغيره في الاول وسلم اليه لا يكون رهنه فيما بينهما
حتى لو قسني الاول وبينه لا يكون للثاني حصة بخلاف بيع الرهن
لان البيع يتم بالعقد دون الرهن من المرنور في الثالث من
الرهن **قوله** رجل رهن ثوبا او باج للمرنور الانتفاع بها فتم
المرنور حتى زادها ثمانية فانه يدفع كذا كذا الى الراي عند
اداء الدين لان المرنور اذا عثر المرسونة بغير امر الراي
يكون مبررا من المرنور **قوله** الراي اذا باج للمرنور من
الستان المرسونة او غير ذلك المرسونة اذا لم يكن شرط
فلا يثبت لانه مرسونة لم يكن قرضا فلا يكون رهنه بخلاف

اشهر

اذا كان مشروعا في الحال المبرور ولو لم يكن المالك له بنية عبد
 مطلقا جاز وكذا الوصي فان ملك له ماله مثل ما سقط به من دينها
 ولو لم يكن المالك من نفسه او من ابن آخر صغير له او من عبده تاجر
 لادين عليه صريح في الوصي والوصي له الموصى للميت في كسبه
 او طعامه ورهين به متاعه صحيح وليس للطفل اذا بلغ تقضى الرهن
 في شيء من ذلك ما لم يقض الدين ملتقى الاجرة في باب ما يجوز
 ارتزاقه اذا تصرف الراهن في الموهبة قبل سقوط الدين
 من غير رض المهرين تصرفا يلحق الفسخ كالبيع والاجارة و
 الكتابة والصدقة والهبة والاقرار ونحوها لا يجوز
 ذلك التصرف في حق المهرين اصلا ولا تبطل حقه في الحبس
 واذا قضى الراهن الدين بطل حق الحبس ونفذ تصرفات
 الراهن في شرح الطحاوي وان اجاز المهرين تصرف
 الراهن نفذ وبطل الرهن والدين على حاله الا في البيع فانه
 انه يكون النمر منها مكان المبيع وكذا لو كان التصرف
 في الابتداء باذن المهرين نفذت تصرفاته وان تصرف
 تصرفا لا يلحق الفسخ كالعقود نفذ وبطل الرهن عندنا
 تاتار حايه في التام من الرهن وصح عتق الراهن الرهن
 وتبديره واستبداله فان كان موسرا طوب به بینه اذ خلا
 واخذت قيمته الرهن فحلت رهنه مكانه لو هو جلا وان
 معسر اعي المصنف في الاقل من قيمة ونه الدين ورجع به على
 سيده والمدير وام الولد في كل الدين بلا رجوع ملتقى
 في باب التصرف في الرهن ~~بما يجوز~~ غير نافذ في حق المهرين
 وليس للراهن والمهرين حق الفسخ كالمستاجر وفيه باء
 بيع المستاجر والمهرين ~~بما يجوز~~ صحيح لكنه غير نافذ في بعض
 المواقف انه فاسد ومعناه انه غير نافذ في حق المستاجر

المهرين لانهم في حق البايح حتى اذا قضى الدين رقت
 الاجارة لنزوم البيع واذا علم المشتري بكونه موهونا او
 مستاجرا عند ملكه النقص وعنه الثاني وبه اخذ
 المشايخ انه يملك ~~تقص~~ اذ لم يكن عالما بانه في المتقاضي
 من كتاب الضرف ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه او
 ما رهنه بعد تسليمه وكيفية التفاضل على دفعه عليه ان كان
 موسرا وان معسر ابطال الوقف وباعه فيما عليه مكاف
 عتق الموهون لعدم مكانه رفته بعد نزوله ونحوه الا في الاجارة
 والتسليم المستاجر لعدم مكانه تعلق حقه بالثمن المتعاقد
 في خصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز اذا رهن عند التسليم لان
 ثوبا فقال للمهرين ان لم اعطك ما لك كذا او كذا او يبيع
 بأكث على قال نعم لا يجوز ذلك فاضطرر فيما يجوز رهنه وما
 لا يجوز من كتاب الرهن ~~من رهن قنا وغاب والقن~~
 مقتربانه حتى ثم يتبين انه حر لا يرهن المهرين بدينه على القن
 قضولين في اواخر الفصل السادس عشر ولو اذن له
 اي للمهرين الراهن ان يرهنه فرهنه من غيره وسلم اليه كبر
 من الرهن الاول فاضطرر بيمينه من مال الغير من كتاب
 الرهن رجل استعار من اخيه عينا ليرهنه بدينه فاعاره
 صحت الاجارة وللمستعير ان يرهنه بدينه بقليل او كثير
 اذا اطلق المبيع ولم يستم ما يرهنه به وان سمي المبيع قد راو جن
 لا يجوز للمستعير ان ياله فانه خالفه المستعير فرهنه باقل مما
 سمي او اكثر او يصفه آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا الاستعارة
 لغيره عند غلام بعينه فرهنه عند غيره او لعقاره لغيره
 بالوقوف فرهنه بالبصرة وللمعير ان ياخذ من المهرين
 الجمل المبرور ~~كتاب الغنم~~ ~~كتاب الغنم~~ ~~كتاب الغنم~~

ان يوقف به

المقصود وهو زوات القيم حتى ضمن قيمة فانه ينظر
 ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم فيقوم
 بالدرهم وان كان يباع بالدينار فيقوم بالدينار وان كان
 يباع بهما كان الرأى في القاضى حتى عليه بما كان انظر
 للمفسر منه فاضا في اوايل الغريب المكملات والموت
 والعدديات المتعارية كالجوز والبين والنفاح والكمرة
 والمشمس والخوخ والجنين والحل والعصر والعقل والصفوف
 كلها مثلي وكذا الدقيق والسويق وقال في الاصل يجب
 القيمة في السويق لان بين سويق وسويق تفاوت كثير
 يتفاوت الدقيق وخطا السم فيلم يبق مثلثا اما اللحم
 فمتفاوت فيه وكذا العنب فانما يخرج من اداة المثل تحت قيمة
 في المكان الذي غصب فيه ذلك اليوم لتفاوت القيم
 يتفاوت الاماكن والازمان وجوب القيمة فيه فخلص
 وخلفه الاصل لان القيمة مثل في كماله ولكنها في الصورة
 وكلها يتفاوتت احادها في القيمة في العدديات فهو من
 ذوات القيم كالقضاء والبطيخ ونحوهما مختار في النوازل
 في الغصب وزاد الفناوى رجل زرع ارض نفع فحبا
 اخى القى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان ينبت
 بذر صاحب الارض او لم يقلب وسقى الارض حتى نبت البذر
 فالنابت يكون للشارع عند منيفه ويكون على الشارع
 قيمة بذره ولكن مبدور ارض نفع فيقوم الارض ولا
 بذر فيها ويقوم فيها بذر فيرجع بفضل ما فيها فانه جاء
 الزراع الاول وهو صاحب الارض والقى فيها بذر مرة اخرى
 وقلب الارض قبل ان ينبت البذر ارض او لم يقلب وسقى الارض
 قيمت البذر وكلها يخرج ما ينبت لصاحب الارض من النوازل

فيه

ولو استقر المصوب في يد الغاصب
 ضمن الغاصب النقصان الا ان يكون
 ذلك النقصان كناية غير الغاصب
 فالمقصود منه بالخيار في النقصان
 ان شاء ضمن الغاصب ورجع الغاصب
 على الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يخرج
 الجاني على احد من غصبه خلاصة العمل
 الاول

مثل بذره ولكن مبدور ارض غيره هكذا ذكر ولم يشع الجواب
 المشيع ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذره مبدور
 في الارض نفع ثم يضمن لصاحب الارض للغاصب قيمة البذر لكن
 مبدور ارض غيره هذه الكلمة اذا لم يكن الزرع نابتا فاما اذا نبت
 زرع اما كانت فحبا رجل القى بذره وسقى فانه يقلب حتى ينبت
 الثاني فاجواب سما قلنا ان قلب فانه كان الزرع النابت
 اذا قلب ينبت مرة اخرى فاجواب سما قلنا وان كان لا
 ينبت مرة اخرى فما ينبت للغاصب وضمنه الغاصب للمالك
 قيمة زره نابتا تاننا حاشية الفصل الحادي عشر من كتاب
 الغصب رجل باع اخوانا موات قبل استيفاء الديون و
 لم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونهم من الغرماء ثم ظهر
 له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث ثانيا لانه
 ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ فاشية في فصل
 في براءة الغاصب والديون من الغصب وهذه المسئلة مدكورة
 في اواخر فصل تصرفات الوكيل من كتاب البيوع ثم الحاشية ايضا
 مع كسب فيه مال فضره ان في وقوع ميثاق وضع ماله وثباته
 يضمن الدية وقيمة ما ضاع بزره في نفع جامع صغيرة مركبا
 الجنائيات والمقصود بغيره غير منقول كالطاحونة والحاشية
 فان اهدم عند الغاصب بآفة سماوية او جاء سيل فذهب
 بالبناء لا ضار عليه عند الجاهل ولا تلف بكناه او قطع اشجاره
 ضمن اجماعا وان هدمه او قطع اشجاره او فاما ما كان بالجنين
 يضمن انهما شاء ولو زرع فيها فالحارج له وضمنه نقصانها
 وفي الجامع الصغير يضمن قدر البذر وما تنفق وضمنه فان تلف
 في يد الغاصب والتلف ان مثل كالكيل والوزن الذي ليس
 في بعضه من كونه المصوب والودي المتقارب كما عرفت

رجل باع له على الناس ديون ورسول
 وارث معلوم فاخذ السلطان ديون
 الميت عن غرمائه ثم ظهر له وارث
 كاد ديون الميت على غرمائه لهذا
 الوارث لانه ظهر ان الوارث لم يرضوا
 المال الى صاحب الدين فلا يحصل لهم البراءة
 وكما ان عليه الا اذا ثابنا من يبيع
 فاشية ان يحصل في الفرق الوكيل

رجل باع وزاد ديونا على الناس
 وله وارث غائب فاخذ السلطان
 من الغرماء ديون الميت فلوارثه ان يرضى
 الدين منهم ويكون ذلك ظلم السلطان
 الى الغرماء ولا يكون ذلك الدين الذي
 للميت ولا يكون ظلم على وارث الميت
 لانه اخذ الدين وحقه الدين
 من غصب جهام الفناوى في الباب الرابع

والجوز وما شابه من العدد الذي لا يتفاوت في فعلية شدة وانه
غير مثلي كالحجرات والزرايات والعدديات المتفاوتة و
والوزن الذي في بعضه من كالمصنوع ان تنفذ وانفذ عليه
قيمة يوم غيبه وان انقطع المثل في قيمة يوم الحسنة والثاني
يوم الغيب ونحو يوم الانقطاع بزيادة في اول الغيب ونحو
في غير المثل اي ما يتفاوت احاده في الكمية من القيمة قيمة يوم الغيب
بالاجماع كالحضرات وهذا اذا كانت بالكلية كحالة الخلفات
فتمتاز في الغيب من خرافة القيمة فقيمة يوم غيبه
غيب شاة فتمتاز ثم ذكرها ضمن قيمة يوم غيبه لا يوم
فيكون هذا قول ابي حنيفة وعندهما ضمن قيمة يوم ذكره ولو لم ينفذ
بل اطلاقه ضمن قيمته يوم غيبه **غيبه** غيبه من قيمته الفقرة
منصلة حتى صار في قيمته الفين فبما لا يكبرها كذا ضمن الغائب
قيمة يوم غيبه وهي الف والمشتري قيمة يوم غيبه وهي الفان
ولان يضم البائع قيمة الفين عندهما لا عند ابي حنيفة وذكر
كذلك في غيب القيمة الفصل الثالث والثلاثين من القضاة
وقال بعض العلماء ان ضربا نازح موضع له حق المروءة فحق
شراره في ملكه ان او القها الرج لا يضمن وان لم يكن له حق
المروءة في ذلك الموضع فالحايب فيه يكون على التقصير ان وقعت منه
شراره يضمن وان ثبت به الرج لا يضمن وهذا اظهر عليه الفتوى
فاضمنه فيما يضمن بالنار وما لا يضمن من كتاب الغيب **غيب**
من قتل جرح شيئا ثم رده عليه برئ **غيب** ولو غيب صبي شيئا
ثم رده عليه صحيح لو كان الصبي من اهل الحفظ والا فلا كره في الشرح عن
ظهر دابة ثم اعاده الى ظهره فان لا يصح ولو استهلك الغائب
فمنه في قيمة الصبي ولو كان ما دونها في التماسه صحيح والا فلا دفع
القيمة يضمن التملك وفهم منه كانه في القيمة الى القيمة المقتضية

فمنه يضمن ما دونه الا بحرقا في الثالث والثلاثين من
القضاة **غيب** وقفا فاجره كيب كيب على المستاجر
لموجبه الغائب في الثالث عشر من القضاة سكن
رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمه فاجره المثل عليه
ولو غيب دار معة للاستغلال او موقوف او لم يمت
او لم يمت مدة معلومة باجره مستجر وسكنها المستاجر يضمنه كيب
لا اجر المثل قبل له ويل يضمن الغائب الاجر كونه الدار فنية
لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل
ايضمن المستجر للمالك ام للقاقه فقال للقاقه ولا يطيب له
بل يرد على المالك وعن ابي يوسف يتصدق به فنية
كتاب الاجارة الوقفية والمتولى اذا اجره منزله للبيتيم بالسكنى
لا يضمنه بشرط ذكر محمد ابن الفضل في فتاوى انه يجب ان يكون
غاصبا على اصول علمائنا رحمه الله قال وذكر الحنفية في كتابه
ان المستاجر لا يكون غاصبا بل يضمنه اجر المثل والقاض الامام
ركن الاسلام على السغدي كان يفتي بقول الحنفية حتى حكمي
عنه انه قال لو غيب ان دار وقف او دار بيتي يجب اجر المثل
واذا كان فتياه في الغيب هكذا فماتت في هذا الفتوى
على انه يجب اجر المثل في هذه الصورة بالقام بلع الا اذا انتفى
المنزل بسكنى المستاجر وكان ضمان النقصان انفع للبيتيم
والوقف ونقصته الزرارة وكان ضمان النقصان انفع
فحينئذ يجب ضمان النقصان فالجواز ان ينظر الى نقصانه والى
اجر المثل فانهما كانا اكثر يجب ذلك للوقف والصغير هكذا
ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاض الامام محمد بن و في
فتاوى القاض الامام طه بن الدين احكام الصغار من سائر
الاجارة **غيب** لم يضمن الامر في اول الفصل الثالث

والوقف يدور اجر المثل بل يضمن المستاجر
اگر المثل يضمن غاصبا صحيح

والثلاثين من الفصولين عبد المحرر امر عبد المحرر حتى قتل رجلا قال
 علي القاتل الدية بين علي مولاه اذا اختار الفداء بالقد من الدية
 ولا شيء على الامر بين في الحال ولكن يجب عليه بعد الفسخ فدية
 المأمور ان كان الامر محورا ان كان ناذرنا يجب عليه في الحال
 احكام النكاح في احكام العبيد والاباء وذكر في العقب
 ادا ادمى على اخيه عقيب منه عيدا او جارية ونحوها
 واقام البينة على ذلك تقبل بيعة ويجب حتى يبرأ او يبرأ
 على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان قال الناصب بعد ذلك
 ماتت الجارية او بعثها ولا اقدر عليها قال يتكلم القاض في
 ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفقود الى القاض وان لم يقدر
 عليها قضى عليه القيمة والقول في مقدار القيمة قول الناصب
 قاضيا في دعوى المتقوون كتاب الدعوى وذكر في المسئلة
 ايضا في فصل لا تقبل شهادته للتمتة تركنا الشهادات
 وذكرنا ايضا في فصل فيما يضمن نارسال الدية تركنا العقب
 مفصلا فليراجع او قد نارا في ارض بلا ذنبا كما كانت في
 ما حرقته في مكان او قدت فيه لاما حرقته مكان اخر فقدت
 اليه وقرق بين الماء والنار فانه لو اسال الماء الى مكانه
 الى ارض غير فانلف شيئا من جلا والنار اذ طبع النار الحود
 والتقدى يكون بفعل الريح فلم ينفذ الى فعل الماء قد فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان فالانلاف يضاف الى فعله ومن شاع
 من فصل له او قد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تهب الى
 مال غيره فبئس منه ولو اسال الماء الى ارض نفسه وهو يعلم ان
 ارضه تحتل ذلك لم يضمن لكن اصحابنا اطلق الجواب كما مر
 او قد نارا فاحرق دار جاره لا يضمن ان اوقد نارا لو قد مثله
 لم يضمن مطلقا فصولين في مسائل النار في الفصول الثالث

هذا هو الكتاب الذي
 في الفصولين
 في مسائل النار
 في الفصول الثالث

و نحوه

والثلاثين رجل او قد نارا في نوره قال في فدية من الخيل ما
 لا يتحمل التنور فاحرق بيعة نعت النار الى دار جاره
 فاحرقها يضمن صاحب التنور فانيما يقيمها يضمن بالانوار كتاب
 العقب له يجب عقور كذا مر عليه ما زعمه لاهل القرية ان يعلقوه
 فانه عقر ان نأقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان عليه فان بعد
 التقدم اليه عليه ضمانه كما يحيط امانيل قبل الاشهاد وبعده
 في الحنية في مسئلة نطخ النور يضمن بعد الاشهاد والنفس في المال
 بنرا في في اخ الفصل الرابع من كتاب الجنائيات لو عصب رجل
 عينا فلفقة المعضوب منه في بلدة اخرى والمعضوب في يد الغاصب
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان العقب
 او اكثر فلما كانت ان ياخذ العقب وليس له ان يطالبه بالقيمة
 وان كان السم في هذا المكان اقل من التعريف مكان العقب
 كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان العقب
 وان شاء انتظر حتى ياخذ العقب في بلدة العقب قاضيا
 في كتاب العقب مختلفا في قوة المعضوب فالقول الناصب
 مع بيعة بابه ما قيمة الا عشرة واذا اخذته القاض بقوته بما يبلغ
 في السوق من الدراهم والدينار وان كان يتابع بها فالتقاضي الخيار
 القران من ذات الاشغال حرق مكث انسان بالدين ضمن فيه صكا
 وقيل قيمة الكاعد مكث باء قبل يضمن قيمة ما يتقوم به عند
 ما كنت الضمك لانه المعبر القيمة عند المتلف عليه كما تلافى غير
 الذي مينة المعنى في مسائل الرد العقب قال في الوجيز و
 طاعة مشايجنا على ان يضمن قيمة الضمك والدفتر مكث باء
 لا ما يتفق به من الضمانات للحاكم في الفصل الاول من الباب الثاني
 عشر من كتاب العقب بين تضمن الناصب وبين تضمن غاصب الناصب
 وكذا في كتاب العقب بين تضمن مودعه وفي كتاب العقب

حق مكث انسان

سقف

واما ان يقسم النار ما لم يحتر الكوكب فيقسمه فاراد الكوكب يقسم على
 واحد منها نصف قيمته المخصوصة فله ذلك تارة فانه في الثالث
 عشر من الغصب وان كان هناك عند مودع الغاصب فاللاك ان ضمن
 الغاصب لا يرجع عليه ان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان كان
 المودع فالضمان على قلب هذا وقرار الضمان على المودع وكذا لو اقره
 الغاصب او رهنه فله ذلك كما للمعصوب من يقضي ايتها شاء فان
 ضمن غاصبه لا يرجع على الرهن وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن
 الرهن او المستاجر يرجع على الغاصب بما ضمنه الا اذا تلفه فلا
 يرجع به على احد بزيادة او اقل الغصب سعي الى النظام وقرار
 لفلان مال كثير او صاحب مالا او ميراثا او مال فلان الغاصب عنده
 والسطلان تحت يده في امثال هذه الحادثة يضمن ان كان له اذنا
 وان كان صادقا الا انه ليس بمعتظم ولا محاسب يضمن وان كان
 اسعى سبدا فعليه الضمان بعد العتق لانه ضامن خول بزيادة في
 الثالث عشر من كتاب الغصب وكذا لو اواسط كتاب الغصب الحائنة
 رجل تقدم اليه في حايطة ما تلب له فلم ينفقه حتى وقع على حايطة جاره
 وهدمه فهو ضامن لحايطة الجار ويكون الجار الجاني ان شاء رد النقض
 الحايطة وضمنه قيمة الحايطة وان شاء اخذ النقض وضمنه النقصان
 ولو اراد ان يحجره على البناء كما كان ليس ذلك تارة فانه في ضمانة
 الحايطة من الجاني يتحقق انضام شجرة غيره من كان النقصان فاحش
 بضمنه قيمة الشجر الا ان النقصان من الضمانات للماني في الفصل
 الا ان من الباني الحادي عشر تفلأ من العينة ومن قطع شجرة في داره
 غيره لرب الدار ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير الشجرة فيضمنه
 ففضل ما بينهما وان شاء اسكن الشجرة ويضمنه بالنقصان بالقطع وان
 كانت قيمته مقطوعة مثل قيمتها قايمة لاشي على القاطع خزانة
 الما حلت له او اخذ من الغصب رجل غاب وامتنع من سبده الا ان

في قوله ان يحجره على البناء
 كذا في نسخة اخرى
 في قوله ان يكون الجار الجاني
 كذا في نسخة اخرى
 في قوله ان يكون الجار الجاني
 كذا في نسخة اخرى

وبلغ فنزل الى فلاح فيباح ولم يسلم النخلة الى فلاح حتى يملك
 سنة في حال الشئ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن النخلة
 بتأخير التسليم الى فلاح فاضني في تفسيرات الكوكيل من
 كتاب البيوع في فلاح ابن اللين في اخر رضاء زرعها
 ونبت فلما حبرها ان ياخذ الارض وياثر الغاصب بقطع الزرع
 فترى ان ملكه فان ادى ان يقطع فللمعصوب منه ان يقطع ما لو دفع
 الى الحاكم يقطع بزيادة ان للمعصوب منه ان يقطع بنفسه وان
 لم يحضر الحاكم حتى ادركت الزرع فالزرع للغاصب وهذا
 معروف واما الكوكب يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان
 فقصت الارض من رابعة وخمسة والثالث عشر من كتاب الغصب
 وذكر في العيون ان الغصب ارض او نبت رقيقا حنطة ثم انقصها
 وهو نبت لم ينبت بعد فضا حب الارض بالجناب ان شاء تركها
 حتى ينبت ثم يقول له اقلع زرعتك وان شاء اعطاه ما زاد
 النبت فيها فتقوم الارض وفيها نبت وتقوم وليس فيها نبت
 روي المعلى عن ابي يوسف ان صاحب الارض اذا زاد اخذه
 اعطاه مثل بذره وذكر في فتاوى قاضي طهبر خان اختار
 الحاكم اعطاء الضمان للمزارع كيف يضمنه روي عن ابي يوسف
 انه يعطيه مثل بذره والحق ان يضمنه قيمة بذره مبدور في
 ارض غيره وهو ان يقوم الارض مبدورة ببذره غيره حتى القلع
 اذا نبت وغير مبدورة ففضل ما بينهما قيمة بذره مبدور في ارض
 غيره مثل صاحب الحيط عن غصب ارض وزرع فيها القطن فلما
 اكنت الارض وزرع فيها شيئا اخر هل يضمنه الحاكم للغاصب شيئا
 احب اليه لانه فعل فلما لورفع الامر الى القاضي ليعمل ذلك وتلك
 في فتاوى قاضي طهبر خان بن غصب ارض وزرعها فلما حبرها
 ان ياثر الغاصب بغير غيرها فان ادى ان يقطع فللمعصوب منه ان يقطع

ماله رفع الحاكم بفعل يعنى ما ذكرنا من القلع بنفذه من الغد والعبادة
في الفصل الحادى والثلاثين والقاه في حوض او نهر وسعه
وربهم فقلت في الحوض فلو سقطت عند القاه في حوض لا يفعل
لانه سقطت وقت خروج من الماء لانه يفعل ما كان في السبب
والدلالة في الفصل الثالث والثلاثين في القبولين ولو
اطلق القصار السراج وتركه في الحانوت فاذا بقيت شرارة
فوقعت على ثوب رجل فاجاز وقت لا يضمن تاجا حائلا في النار
والعشرين في كتاب الاحبار وفي المبعوث اطعم القصار السراج
وترك المسدود في الحانوت وبقيت فيها شرارة فوقعت على ثوب
فاخره قسما يضمن ويضمن فقلت هذا قول الامام اما عندهما فيضمن
لا سيما التمر عند في الجدة وهذا بخلاف الحكم في الغالب لانه لا يمكن
التحيز ولا يمكن هو من اطعمه في ضمان القصار ضمانات
للمالك طمان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسقطت الحطة
ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن هذه في الوديفة
من الطاحونة ضمانات للغانم في ضمان الطمان وفي الجامع الا
الاخضر وآية الرجل ذهب فيم ارساله ليلما او نهارا او عند
زراع غيره لا ضمان لانه يضمن صنعه ولا عدوله الا على الظالمين قال
الشافعي ان ليلما يضمن وان نهارا الا في الرابع من جنابة النبرزية
رجل جاء الى سفينة مشدودة فحلقها وذكرك في يوم ربح اثبت
بعد لكل اقل القليل ثم سارت ففترقت لا يضمن خزانة المقتنين في
التسبب في كتاب الغصب وان وجد دابة في كرمه او زرعها فغصبها
في منزلة فملك من قيمتها لصاحبها لانه ليس ولا يملك
فيمنع ما حبس غاصبا مضمونا من الحيط البرمان في الخامس عشر
الغصب طاحونة على نهار او اذ اخذ يضمن فوق طاحونة اخرى
السبب وضعا بقل ماء الطاحونة القارة ويضمن دونه

لصاحبها ان يمنع الثمن وان كان تنقيل على الاول بنصب
الثانية ليس للمالك ان يمنع الثاني بترابيه في نوع فيمنع بحد
عمارة بغير لصاحبه من كتاب الحيطان ومن اياه يوسف فيمنع الحنة
داره حيا او بنا في الجير من دخانه فله من قيمته الا ان يكون دخانه
الحمام مثل دخان الجير من دخانه في الفصل الرابع والثلاثين فيمنع
القصار ان يفتل منه الكوفة فوقعت على ثوب متحرق فلو انقلبت
او لا على الثوب قبل ان يقع على الحشبة التي يدق عليها ضمن الاجير
ولو بعد ضمن القصار ولو اصابته الكوفة انسانا يضمن الثلثة
كبقا كما كان جامع القبولين في ضمان القصار في الفصل الثالث
والثلاثين الحدة اذا اخرج احد يدك حانوته من الكبر وسفر على
الكوفة فضره بالخطوة فخطاير شراره واضرقت شئ يضمن وان
قتل رجلا او فقا بينا قاله في على عاقلة ولو لم يضر بها بالخطوة
لكن الرمح خطاير بشره فقتلها بربا في نوع في النار من
الجنائات خبثه بدم حائط مسجد يؤمر بالتوبة واصلاحه
في حائط الدار ضمن النقصان وعمر محمد ابن القصار اهدم حائطه
منخذ امر خشف او عتيقار رهم يضمن قيمته وان كان حائطه يضا
يؤمر باعادة حائطه كما هو في در الفقه يؤخذ في هدم الحائط
بالبناء لا بالنقصان وفي الحيط يؤخذ بالقيمة وقبل البناء
ضمانات للغانم في الفصل الاو من الباب الحادى عشر رجل حف
بئر في فناء قوم روى ابن رستم ان بنسوبة ولا يضمن النقصان
ولو هدم حائط المسجد كذا كذا امر بنسوبة ولا يضمن النقصان في
خازن في اذ وصل في الشجيرة الخطر والاباض حريق وقع في
قبة فهدم انسان دار غيره بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق
فداره فهو ضام اذا لم يفعل باذن السلطان خزانة القصار
في قضا ما يضمن ما كان من كتاب النقصان بدم حائط غيره فله



بين رقتين قيمة الى بطء تسليم النفس له وبين انه يأخذ النقص
ويقتضيه قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من
دوات الامثال وقيل ان الحائط احد يد امر باجاده واللاههم
جدار غيره من التراب وبنائه نحو ما كان يرى من النقصان وان خشب
و بنائه من الخشب كما كان فكذا كذا ببناء و بنائه من خشب آخر
لا يبراه لانها تتفاوت حتى لو علم ان الثاني اجود من الاول ببناء
في الثالث من العقب وشىخ الامام السعدي دفع الى
دلال متاعا فوضوح دكانه من لبس في بيته والابير بستره
فمنع بضمه وان كان بريد بستره ففكره عليه ليراه او ليرى غيره
فابق او يهلك المتاع في يده لا بضمه خلافاً لقال اسنادنا
القياس ان بضمه لانه ايمن قلبه الى بؤس غيره الا انه ما اجاب به
وشىخ الاسلام حسن لانه دفع العين الى الاستماع ليراه اهله
او من له بصيرة به وبطينة امره وسرهم وذكاه الدلال ما ذواتنا
به دلاله وكذا اذا ذهب به لستام ولم يظفر به الدلال لا بضمه
قنية في باب ما يتعلق بالدلال من كتاب كماله الدلال في التوبة
اذا دفع الثوب الى رجل بريد الشراء لينظر فيه ثم يشتريه فاخذ
الرجل وذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا بضمه الدلال
لانه ما ذفر في هذا الدفع عادة حال مولانا رحمه عندي انما لا بضمه
اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه واما اذا دفع اليه الثوب فافارقه
ضمه قاضيه في الاشارة الفاسدة الطمان والسباع و
السما انما خلط بضمه كل منهم بالخطا لا في موضع يكون الخطا
ما ذفر بالخطا من فاضولين في ضم الطمان من الفصل الثالث
والتكسب السما اذا خلط بالانسان قال الغير لا بضمه ولو
خلط باله بضمه في اسبج والعشرين من الفضول في التما دية
اخذ الدلال الشتم ليس له البصيرة او كان في الخطا بضمه

فيلد اليه خضاع منه يصالح بينها بالنصف فنية فيما يتعلق
بالدلال من كتاب كماله بقاء يحفظ باجره ففكره بضمه رجل
لحفظها ورجع هو الى القوية ليخرج منها ما تحلف منها او الحاجة
نقطة خضاع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحائط في بيته
ضمه والاملا قاضيه في فصل البقار والراعي من كتاب الاجارة
قال كادوا وادوا باده كرك بغيره است ان لم يكن البقار
ساعة في خطه او كان في خطه ولكنه كان يقدر على دفع التوبة
من غير ان يتضرر ولم يدفع بضمه وان كان لا يقدر بانها غاصه
وشق بطنه يصطلمه على نصف القية قاعده به في كتاب
الاجارة وعن شرح رضي الله عنه انه قطع ذنب سم الفان
بضمه جميع القية وان كان الغيرة بضمه النقصان لا بضمه الخطا
البرهان في الفصل الثاني من العقب ذكر الناطق رجل اخر
كله على انشاء فوضوح و مرق ثيابه لا بضمه في قول ابن حنيفة
بضمه في قول ابن يوسف والختار للصوت قول ابن يوسف فاني
خاف في جنابة البراهم من الجنابات وضع ثيابه الطريق ففكر
منه دابة وقيل ان انسانا لم بضمه قنية في باب التسبب من
الجنابات رجل وضع في الطريق شيئا ففكرت دابة رجل ففكرت
شيئا لا بضمه الواضع اذ لم يصبرها الموصوع في الطريق وكذا كذا
اشهد على حائط ماثل الى الطريق المسلمين فسقط الحائط المائل
انما بضمه صاحب الحائط اذا سقط الحائط على انسان وعلى دابة
ففكره قاضيه فيما بضمه بالناس من كتاب العقب استبان
نجا البراهم جداره وهو على الطريق فافكرت به من فسقط شيئا
منه على رجل ففكرت بضمه النجار قنية في باب التسبب من كتاب العقب
امر رجل بان يفتش في خائمه ففكرت بضمه غير له ان بضمه
التي اذا لم يفتش الا حائطه من ابن يوسف وعنده ابن حنيفة لا بضمه

فمنع عنه دابة رجل ففكرت
رجلا لا بضمه صاحب الحائط

خلاصة في المتفرقات من كتاب الغيب رجل خضع صبغة وذهب
 بها الى مدفع لا يعلم قال محمد انه يحبس حتى يأتيه برأ او يعلم انما اخذته
 فظهر به في الثالث من الغيب وكذا في غيب الثانية كدلال
 معروف في الحديث نوب يتبين انه مسروق فقال ردونه على اخذته
 منه بغير ما كفا صلب الفاصب واراد على الفاصب بغيره انما بغيره
 لو اثبت رد وجه هذا كفا صلب الفاصب اذا حال ردوت
 على الفاصب صدق بيمينته لانه من اجماع الفضولين في ضمان
 المأمور والاول من الفصل الثالث والثلاثون الراس والبقار
 لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها
 يوم الذبح وذكر في النوازل انه لا يضمن استئصاله وذكر في الراس
 سقطت شاة النائم وحيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن
 في الاول فانه اختلف الراعي وصاحب النعم على جواب الكتاب
 قال صاحب النعم ذبحتها وهي حية وقال الراس لا بل ذبحها ميتة
 كان القول قول الراس فاضمنها في فضل البقار والراس من كتاب
 الاجارة ولو شق زق غيره وفيه من جاز فاصابة الشئ في باب
 اختلافه فيه وذكر في الاثر السحري انه لا يضمن ضمانات العام
 في الفصل الاول من الباب الحادي عشر ولو قطع جبل قندل سقط
 القندل فانكسر او فتح زق انسان او شق فسال ما فيه ضمن في
 قوله ان كانه لو كان حية جازم اخذ اب وسال بعد ما شق كان
 ضمانا ضامما في كتاب اللقطة اذا قال الرجل لغيره اسكت
 هذا الطريق فانه امر فاسكت واخذة اللصوص لا يضمن ولو قال
 ان خذوا واخذوا ما كثر فانا ضامن وباق المسئلة كالم لا يضمن
 والاصل في جنس هذه المسائل ان بالغور انما يثبت حق
 المأمور بالغور على الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة
 او ضمن الغار لغور وصفة السلامة فله ان يضمنه اذا قال

كل هذه الطعام فانه طيب فاذا لم يسمو فله على قلنا
 تانا رجا نية في الحامس عشر من الغيب وكذا في الزهد في اواخر
 الغيب وفي الفضولين في ضمان المتسبب من الفصل الثالث
 والثلاثين وفي الدرر قبيل فصل لهما دين على اخذ كتاب
 الكفالة وفي الثانية في الغيب اسبب يكي را اول لاغ
 كرفت هذه او ندر من اسبب ويكر بغيره رواسبب يكي را
 او لاغ كرفت حوز را خلاص كرد قبيل اجاب شيخ الاسلام
 بمرامه الدين بانه يضمن وان كانت الرواية بخلافه وهي
 ان المودع لو دل سارقا بضمنه لا الشرع الحفظ بخلافه بغير
 المودع فاعبر ما بسئلة التساوية بغير حق ضمانات الغار
 في الفصل الثاني من الباب الحادي عشر وفي الغار وفي حليلين
 في سفينة معها متاع كثير فلما انتهوا الى مكان قليل الماء
 قال احد بهما لصاحبه الق متاعك فانه متاعى بينى وبينك
 نصفان قال في هذا فاسعد وضمن الامر للملقى نصف قيمة متاع
 نفعه وطريقه انه يصير مشترا بمتاع الملقى بنصف متاعه تانا رجا
 قبيل كتاب الحوالة وذكر في السبر الكبير اذا قال لغيره ومها في
 سفينة اطلع متاعك على ان قيمة لك على فطره فلا شئ على
 الضامن قلت لانه فعله باختياره والله سبحانه اعلم ضمانات
 الخالي في ضمان الملاح ضمانات الاجارات والغاروى
 العمانية ولو قال مرمى من السفينة شيئا فهو علينا بالخص
 فهو باطل ومرمى متاع صاحبه لحوق العرق ضمنى تانا رجا
 قبيل كتاب الحوالة اشرفت السفينة على العرق فالق
 بعضهم حنطة غيره في الماء حتى تفتت بضمنه قيمتها في تلك الحالة
 لقد الغاروى في السبع من الغيب الخلو ط عنه
 اختلاف الحنطة بضمير بالقي وكذا الحنطة بمعنى الكفالة
 الحنطة

ولو ان رجلين كانا في السفينة فقال
 احدهما لصاحبه الق متاعك على ما
 بينا قال قال بضمن نصف قيمة كذا في الكفالة
 بما مال من الثانية

الحقنة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

القول المشتركة بلا اذنه صاحبه بغير خاصه في نصيبه على روايه شيخنا
عن محمد بن ابي بصير خاصه على روايه ابن رستم حتى لو مات في حقه
لا يضمن كذا في لواءهما قال في مجموع الفوائد والفتاوى روايه
ابن رستم قال الناطق في الدايه المشتركة بصير خاصه على
الروايتين محلا وركب باخر الضمانات للفقير المحال في الضمان
في الشريكة الاملاك ثم ضمانات الشريكة بينهما وذكر غير مقسومه
غالب احدهما الحائز ان يمكن قدر حصته فيمكن الدار كلها
وكذا احادهم بين اثنين غالب احدهما الحاضر ان يستحق حصته
لا في الدايه لان الناس يتفاوتون في الركب بل في السكنى والعبد
ذو اختيار يرفع الحصة الزايدة عبيد بينهما استخذهما
بلا اذنه شريكة بضم نيزا فيه في نوع في الانتفاع بالمشتركة
ثم كتاب الحيطان طبع الاله في اموال جماعة من التجار فاختفى
بعض فاختذه الظاهر بن مقدار او قل اقسمه عليكم بالحق
ليس لهم الرجوع على المختفين شرعا ما امر امرؤة فظاهر وان
بعثوا الى الظاهر بن ان لا يطلعوا عليهم اصحاب الجباية وما
اصابكم فليتنا باخذ من يرجعوا عليهم نيزا فيه في نوع في الظاهر
ثم الوكاله في اخر من ظالم فاختذه رجل حتى ادركه الظالم
وعزله او طلبه ظالم ليقبض منه جباية فذله رجل فاختذه ماله
ففي قياس محمد بضم الم لاخذ والاله للسببية لا على قول الجمهور
وبه يفتي في ولو فرغ من سخطا او اختفى فاختذه رجل او دل
عليه حتى اخذ وعزله لا بضم الم لاخذ والاله في ظاهر الرواية
والكر استمسك كذا في قياس قول مشايخ در سبابت
دور بنات قد فعله لهن في التثبيت والاله من الفصل
الثالث والثلاثين اكره على الدالة على المتاع فذل
على موضوعه متاعه ومتاع غيره فاختذه الكل لا بضم الم لاخذ

المكروه هو دعاء او لا فصولين في كل المزمور في امر قتلها
 بياق او حال له اقل نفك ففعل ضمة قيمة ولو امره بالمال
 مال مولاه فالتلف لم يقم الامر بامر بياق و قتل صاحبها
 اذا استولى في ذلك الفعل واما بالامر بالتلاف مال مولاه لم
 يصير غاصبا لماله واما صار غاصبا للقتل وهو لم يملكه واما
 المتلف مال المولى بفعل قتل **قوله** في مسئلة تدل
 على خلافه وهي لو امر قتل غيره بالتلاف مال رجل يعرف مولاه
 ثم يرجع على امره اذا الامر صار مستوعلا للقتل فصار غاصبا
 و يمكن الجواب بانه لا ضمان على القتل ولا على مولاه في التلاف
 مال مولاه فلا رجوع على الامر بخلاف التلاف مال غير المولى و يمكن
 ان يكون في المسئلة رواية في فصولين في غضب القتل الفصل
 الثالث والثلاثين وفي غضب جارية مغنية يلزم قيمتها كما
 اذا التفت انا فقتله عليها غائبا تحت حتميا غير مصورة
 بزاز في جنس العبيد والامانة الغضب **قوله**
 عند الامامين بتحقيق الاكراه في كل متقلب يقدر على تحقيق ما او
 والفتوى على قولها جميع الفتاوى في الاكراه وفي النجاسة لو
 اكراه ليقرب كذا او قصاص فاقرب كان باطلا ولو اكراه ليقرب بغضب
 او اتلاف الودعة فاقرب لا يصح اقراره ولو اكراه القاضى رجلا ليقرب
 بالسرة او يقتل رجل بعد او يقطع يد رجل بعد فاقرب يقطع يده
 او قتله فقطعت يده اقل ان كان الحق موصونا بالصالح
 معروف فاقرب يقتضيه القاضى وان مشى بالسرة معروف بالسرة
 والقتل في القياس يقتضيه القاضى ولا يقتضيه كسب التهمة
 اعاذ كلامه الاكراه ينصده من القاضى وهو ظاهر وان الاقرار
 بالحد وبالاكراه لا يصح وان الاقرار بالسرة مكره لا يصح وبه
 يعلم ضعف ما قبل ان الاقرار بالسرة يصح مكره او لا يعلم

بالاكتاف
 السرة

دل كلام القاضى على فوائده منها ان الاقرار بالسرة يالاكراه
 لا يصح وقد تنقل صحتها عن بعض الفتاوى ومنها ان الاكراه لا يصح
 من القاضى ومنها اعتبار القرائن في بعض الاحوال وانه اعلم
 معين الحق في الاكراه وانما اكراه على العفو عن القصاص فعفى
 فالعفو جازم ولا يقضى المكروه لولا القصاص ثم المحيط البرهان
 في الفصل الاول من الاكراه ولو اكراه القاتل على قبول الصلح
 من دم على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص حرمانه
 الفقهاء الاكراه اذا اكراه على الفكاك فستزوج حتى نكاحه عندها
 وقال الشافعي لا يصح وكذا لو اكراه الطلاق او العتاق فطلق
 او عتق يقع طلاقا وعتاقا عندها ولو اكراه ليقرب بالطلاق
 فاقرب لا يقع بحاله اقرار بالطلاق بازلا او كما ذاب ولو اكراه ليقرب
 بعتاق او نذرا او حيدا او قطع او شرب فاقرب كانت لا يلزمه شي
 قاضيا في كتاب الاكراه ان غاب المكروه عن نظر من اكراه به مثل
 الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهيا وعندها
 ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفصل ما يفصل السلطان
 كان امره اكراهيا ثم الاكراه على نوعين اما ان يهدده بوجع قبيح
 او حبس او يهدده بقتل او اتلاف عضو كالسر واليسر و
 السام وما اشبه ذلك كسخر الاصابع والاعضاء والاكراه
 لو عبيد الجبر والعبد ينظر في الاقوال نحو البيع والاجارة والاقرار
 ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا ينظر في الافعال
 حتى لو اكراه بوجع قبيح او حبس على ان يطرح ماله في الماء او في
 النار او يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكره
 والاكراه بوجع القتل والتلاف العفو ينظر في الاقوال والافعال
 جميعا قاضيا في الاكراه اذا اكراه الرجل ان يزوجه ابنة العمة
 من رجل لم يكره له او باع من مهر مثلها ففعل فانه كان النكاح

قيد
 الاكراه على نوعين

بأقل من مائة لئلا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهرها وان لم يكن
كفو الا يصح النكاح وان كانت المرأة بالغة فأكبر من ولدها
على النكاح ففعلها ان كان الزوج غير كفو كان للمرأة ان تترد
وان رضىت المرأة كان للولي ان يترد وان كان النكاح بمهر قلم
فللمرأة ان تترد وان رضىت فلولها ان يترد في قول ابي حنيفة
خاصة وعندهما للولي حق الرد لعدم الكفاءة وليس له التردد
ينقصان المهر فاضمان في كتاب الاكراه عشرة تصح مع
الاكراه الطلاق والعنف والنكاح والعنف من الغضا والرد
الرجوع والايلاء والنفقة في الايلاء والنظر واليمين والنذر
لان هذه المقررات لا تفتقر وقوعها الى الرضا بل الى
تصح مع النهرل والخطا من المحيط للحسن في باب خلاف
المكره والسكران في كتاب الطلاق جاز تدبير المكره لا وصية
خصولين في كتاب العتق واحكام المهر ولو اكره الرجل
على قتل مورثه بوعيد قتل ففعل لا جرم القاتل غير الميراث
فاضمان في كتاب الاكراه واسلام المكره جائز مستحب
جاز عاد على الكفر اجبر على الاسلام ولا يقتل وكذلك اسلام
السكران ينابيع في باب ما يصير به الرجل مسلما رجل اكره
على ان يشرب هذا الشراب او ان يبيع الكرم فرائبه فباع
الكرم ولم يشرب فهذا على وجهين اما ان كان الشراب عا
يحلل مشربه او لا يحلل ففي الوجه الاول البيع جائز لانه بيع
طابع وفي الثاني البيع فاسد لانه بيع مكره من الواقعات
الحسامية في البيوع بطلان النكح اكره على البيع ولم يشتر
فباعه فرائبه لا يجوز طالبا بطله باطل واكره على ادايته
فباعه جاريتة بلا اكره على البيع لاجاز البيع لانه غير متعين
لا ورائته وهذا عادة الظلمة لافاضل به واما في النكاح

بالمال ولا يكره وبيع شئ من مال والجمل له فبانه يقول ابن اعطى
ولا مال له فاذا حال الظالم بيع جاريتك ففقد ماله سكرنا على
بيع الجارية ففعلنا ببيعها بزازية في اوائل كتاب الاكراه والكره
بوعيد تلف على ان ياخذ مال فلان ويدفع اليه بوجبي ان يكون في
سعة لان مال الغير يباح عند الحاجة وانما علقه بالرجعي لعدم قيام
العذر بالقطع فانه المكره على اخذ مال الغير لو جبر حتى قتل منه بزاز
لان الظلمة اذا كان المكره حاضرا فانه الجاني فافقت الاخذ
ان كان مورسولا ونجا والمكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله
له ان ياخذ وان لم يكن عنده رسول ان كان ولكن لا يخاف منه
ليس الاخذ اذ المكره راى حقيقته لكنه يخاف عودته وبه لا
يتحقق الاكراه بزازية في الاكراه **باب** الجبر في بيع
بافعاله لا باقواله لا فيما يرجع الى نفسه كالمقتضين والحدود
وحفرة المولى لا يشترط فانه لم يقر لكن اقيمت عليه البينة
مخفرة المولى شرط الاخذ الامام الشافعي والتلف ما لا يؤخذ به
في الحال اما الاقرار بجناية فوجب الدية او الفداء لا يصح تجر
او ما دونها واقرار الجبر بالدين والغصب وعين مال لا يصح
في الماذون يصح ويؤخذ به في الحال بزازية في الماذون في العبد
انما لا يؤخذ باقره في الاموال مادام رقيقا اما اذا طلق
يؤخذ به في الحال بخلاف العتبي فانه لا يؤخذ به ابدا الا اذا ثبت
على اقراره بعد البلوغ ينابيع في الجبر فانه اقرار العبد بما لا يؤخذ به
له جوارا لهية وزوال الكائن ولم يلزمه في الحال القيام بالخارج اذا
اقر بغير المولى واما اذا اقر له به فلا يلزمه شئ بعد عتقه لان قرار
المولى لا يستوجب عليه عتقه مالا درر في الجبر ولم يلزمه الحد
القصاص في الحال يعني اذا اقر العبد بجناية جيب الحد والقصاص
لنفاذ في الحال الما لا يخفر المولى ليس بشرط في اقراره ولو لم

يفر ولكن اقيمت عليه البينة مخففة المولى شرعا عندنا جيفة وعنده
 شرح الشيخين لابن الملك في كتاب الجواهر ولو ان صياها
 محجورا استوفى مالا يفيض صدق المرأة صحت استوفاه وان لم يوف
 المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤخذ به لان الحال ولا بعد البيع
 والعبد المحجور اذا استوفى مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ولا يؤخذ
 به بعد العتق لان الصبي المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه
 اما العبد المحجور من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في
 حق المولى ويصح في حق نفسه والمحجور اطر البائع بمنزلة الصبي
 والمحجور ما جاز في فضل الجحر بسبب الشفعة في كتاب الجحر وشمل
 الجحر اكثر السنة اطلاق عند الامام الثاني وفي رواية عنه
 ان اكثر من يوم وليلة فاطلاق وقال محمد سنة كاملة وقدره
 في رواية بتسعة اشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبني
 ولم يقدره بشيء في اخرى وان يجزى ويقيق ينفذ تصرف حال الاقامة
 ولا ثبت عليه ولاية احد لو جئته يوم ما له يومين والمعتوه
 من كان قبل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضر
 ولا شتم كالمجنون بزازية في مسائل المحجور في الفصل الثامن
 كتاب النكاح لا يحرر مكلوف نفسه وهو خفية تعزى الانساز
 فيجعله على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل
 وقد غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف
 مقتضى الشرع او العقل درر حرره في الجحر عبيد اشترى شيئا
 بغير اذن السيد ودفع الثمن والسيد لا يرضى فله العبد ان يسترد الثمن
 جواهر الفتاوى في الباب الاول في كتاب البيوع

الصبي المحجور
 العبد المحجور
 محجور الزمان
 جنون مطلق

مطابق

سنية

غاب العبد المأذون لا يكون للمولى قبض ويؤنه لان حال العبد
 محجور حال الوكيل لان الوكيل مستقر للموكيل والعبد لم ينفذ
 الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب المالك لم يملك الموكيل قبض الثمن الا

بتوكيل من جهة الوكيل فالعبد اولى فانه قبض مع هذا المشتري
 بغير استئذان لم يكن على العبد وبين لا الحق وصل الى مخته
 كالمشتري في الوكيل اذا دفع الثمن الى الموكيل فانه كان عليه بين فانه
 لا يبرأ لان الحق للغرماء لا للموكل كالصبي جمع الفتاوى في التوكيل
 بالبيع من الوكالة وما يجب التنبية انه لا يجوز للمأذون ان يتخذ
 امة للمجاعة وان صرح المولى بجويزه فصد على حدة حتى ان
 المولى لو سلم الى مأذونه امة فمهلكة فقال اعطيتك اتمتع
 بها تمتع الرجل من النساء فقبضها او وطئها يكون زنا محض
 هو المأذون ولا فرق بينهما وبين الاجنبيات الا سقوط الحد
 فيه للشبهة كذا في التحفة اخي جليس المأذون الحاكم للصبي
 وله اب او جد جاز واذان لم يكن جازرا على الصبي والاب
 ان يجز عليه لانه ذكرك حكمه الحاكم فلا يبطل بجمونه ولا ينقصه
 احد وان كان الاب والوصي اذنه يبطل بموته بزازية من
 كتاب المأذون عشرة اشياء لا يملكها العبد المأذون الكفالة
 بالنفس والمال والقرض والهبة والصدقة والعتق على غيره
 والكتابة وتفرج بنفسه وتخرج العبد والامه والصلح في قضايا
 وجب عليه والعفو عن القصاص ثلثة عشر شيئا يملكها العبد
 المأذون بيعه ويشترى ويرهن ويرهن ويودع ويبيع
 ويعير الثوب والداية وياخذ الارض حراره ويشترى البذر
 وينزعها ويصالح من قصاص وجب على عبده ويهدي البسمل
 في الطعام ويضيف في بطونه ويجوز بيعه مولاه بمثل قيمته
 فانه الفقه لا يثبت في كتاب المأذون

و هو يملك

واذا وكل متباليا بعقل او وكل مجنون لا يعقل البيع ثم افاق
 هل يصير وكذا لا يخرج عبدا وكالة لم يذكر محمد في هذه المسئلة في كتاب
 الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان العدل صغيرا او كبيرا

لا يعقل وسئل على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقه ابو جعفر ما
 ذكره العدل يصح رواية في الوكيل بالبيع المحذور انه يصح وكذا
 اذا قال الفقيه هذا قد روي انه لا يصح وكذا لا يجزى الوكالة
 فعلى ما ذكره الفقيه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة
 العدل على روايةين وذكر شمس الائمة الشريفي انه ما ذكر في كتاب
 الرهن في مسئلة العدل قوله اما قول ابو حنيفة فانه لا يجوز
 بيعه اذا افاق فعلى ما ذكر شمس الائمة الشريفي مسئلة الوكيل بالبيع
 المحذور يكون على الخلاف ايضا هذه الجملة في الفصل الرابع من وكالة
 الذخيرة احكام الصغار في مسائل الوكالة وفي وكالة المحصر
 ولو وكل البيع رجلا في اموره فاجاز وصحة جاز في وكالة
 المحصر قال الوكيل يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه
 في امور البيع فاذا بلغ البيع قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن
 له ان يفعل ولو مات الموصي بفعل الوكيل ولو مات الموصي بفعل
 الوكيل ايضا لانه وكلا بالنصف في ملك الموصي ولم يبق ملكا له
 من المملوك يورثه في مختصر القدر في الوكيل بالشراء اذا اشترى
 ونفذ النعم منه ما له وقبض المبيع رجع على الامر فانه يملك المشتري
 في يد الوكيل قبل ان يملك على الامر وان حبسه لاجل الثمن
 له ذلك فلو يملك يملك المهر من عند ابن يوسف وقد وجد
 يملك يملك المبيع نقد الفداء في الرابع من الوكالة وكيل الشراء
 يشتري بنسبة تحمل عليه النعم بعبوة لاجل على الامر به رتبة في اوامر
 الفصل الخامس من كتاب الوكالة التوكيل بالخصومة غير رض الخضم
 والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقيه ابو الليث كان
 يفتي بقوله ما قال شمس الائمة الملو ان في ادب القاضي المفتحة جرت
 في هذه المسئلة ان شاء افتي بقول ابو حنيفة وان شاء افتي
 بقوله ما قال رحمه الله ونحن نفتح ان الرأي الى القاضي خلاصة الفصل

افاق

والموصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور البيع فاذا بلغ البيع قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل ولو مات الموصي بفعل الوكيل ولو مات الموصي بفعل الوكيل ايضا لانه وكلا بالنصف في ملك الموصي ولم يبق ملكا له من المملوك يورثه في مختصر القدر في الوكيل بالشراء اذا اشترى ونفذ النعم منه ما له وقبض المبيع رجع على الامر فانه يملك المشتري في يد الوكيل قبل ان يملك على الامر وان حبسه لاجل الثمن له ذلك فلو يملك يملك المهر من عند ابن يوسف وقد وجد يملك يملك المبيع نقد الفداء في الرابع من الوكالة وكيل الشراء يشتري بنسبة تحمل عليه النعم بعبوة لاجل على الامر به رتبة في اوامر

الثاني من كتاب الوكالة التوكيل بالخصومة غير رض الخضم
 لا يلزم وقال يلزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا ان
 الخضم ليس بشرط الفقه التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الضمان
 ان يكون الموكل مريضا او على مسيرة سفر فحينئذ يلزم والمحذرة
 بمنزلة المريض وهو المختار والفقيه ابو الليث اختلف قوله بها
 للفتوى في الشرقي والرومي في ذلك سواء في بعض
 مشايخنا المتأخرين قالوا ان المختار القاص يتبع الخضم
 في اباة التوكيل لا يكتفي بذلك ويقبل التوكيل عليه والتمس
 القاضي في الموكل المقصد الى الاضرار بمصاحبه في التوكيل لا يقبل
 منه التوكيل الا برضا صاحبه خوفا من المختارين في الوكالة بالخصومة
 الموكل مريضا او غريبا مسلما وجبا بالوكالة على المسلم مقصود
 فانه كان الغريم نصرا ينفذ الامر اقامت على النفس فانه احضر
 بعد ذلك غريبا مسلما اخذ بتلك الوكالة لان شهادة النضر ان
 قامت على النضر ان مقصودا وعلى الغريم المسلم تبعا وحكما
 الحيط للخصم في باب الشهادة على الوكالة من كتاب الشهادة
 ادعى على غائب ديننا بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في
 الخصومة فاقهر المدعي عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المدعي
 بالدين على الغائب لم يقبل نكرانه في الكتاب من كتاب الوكالة
 الذي في حال ابو حنيفة التوكيل بغير رض الخضم لا يجوز قيل
 منها لا يجوز حقه على قول الوكالة وعندهما يجزى وهو المختار
 والشرقي وغيره سواء عاينته او ايل كتاب القضاء و
 يجوز للمرأة اخذ حقه في توكيل وهي التي لم تكن لها الرجال بكرا
 كانت او ثيبا كما ذكره ابو بكر الرازي وقال الشيخ الامام المعرف
 بخواجه زاهر المذهب فرائد حنيفة انها على الاختلاف ايضا
 وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره ابو بكر الرازي وعليه الفتوى

الوكيل بشرط ان يكون مريضا او غريبا او على مسيرة سفر او مريضا او غريبا او على مسيرة سفر او مريضا او غريبا او على مسيرة سفر

خذرة

فانما في التوكيل بالخدمة من الوكالة رجل و مع شيئا الى
دلال لبيعه فباء و ستر و غاب الدلال و جاء الامر و ادعى على
المشتري و اقرانه دفعه لفلان لبيعه و لكنه انكر البيع بل ملكه الذي
عليه ان صدقه ان كان مورد دفعه اليه لا يملك الدعي عليه ان صدقها
على انه و سل اليه جهة الغائب و ان اقام ذو اليد البينة انه
اشترى من وكيله بدينه و دعوى المدعي موجبات الاحكام لقائم
ابن قطلوبغا في بيان حكمه خصما و من لا يكون و كذا في الثالث
من القصولين الوكيل او الموصي اذا رد الوكالة او الوصاية
لا يخرج من الوكالة او الوصاية الا يعلم الموكل او الموصي و حضرة
الموكل او الموصي ليست بشرط لصحة عزل الوكيل او الموصي نفسه
بل الشرط علم الموكل او الموصي في الفصل الاول من السنة
باب ما اذا رد او وكل رجلا بانه وجه فلانة بالف
فزوجها اياه باليقين ان اجاز الزوج النكاح جاز و ان رد بطل
وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالخيار باق ان اجاز كان
عليه المستحى و ان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى
و الا يجب المسمى و ان لم ير من الزوج بالنزاهة فقال الوكيل ان
اعزم الزنا و انما النكاح النكاح لم يكن له ذلك فانما كان في
الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح امرأة و وكلت رجلا لزوجها
باربعائة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم رجع
الزوج ان الوكيل تزوجها منه بدينار و صدقة الوكيل في ذلك كمثل
كان الزوج مقررا ان المرأة لم تملكه بدينار كانت المرأة بالخيار
ان شاءت اجازت النكاح بدينار و ليس له غير ذلك و ان
شاءت ردت النكاح و لم عليها مهر مثلها بانها بائنة بخلاف
ما تقدم لازم ان المرأة رضيت بالتمسك فاذا بطل النكاح و وجب
المهر بالبدن لاني اذ على ما رضيت فانما هي امرأة ما رضيت

بالتمسك العقد فكان لها مهر المثل بالتمام و ليس لها نفقة العدة
لان العدة لم تجب بكم النكاح و انما وجبت باله تحول عن شبهة فلا
تجب فيها النفقة و ان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار و هو ينكر
فذلك كالقول قولها مع اليقين و هذا امر حكما لا فيه ينبغي ان يشهد
على امر ما تزوج بعد العقد اذا خالف امر ما و كذا الحكم اذا كانت
بالغة يفعل ما يفعل الوكيل في كل الزمان بالغة و وكلت رجلا
بتمه و غيرها من فلانة بالف درهم فزوجها الوكيل بخمسة فاما
اجرت بذلك قالت لا تجبني هذا لاجل نفقة المهر فقبل لها لا يكون
لكن من الامانة يدعي فقالت رضيت قال الفقيه ابو جعفر محرز
النكاح لان قوله لا تجبني ليس يرد النكاح فاذا رضيت بعد ذلك
فقد صادت اجازتها عقد امورا فصح الاجازة من المحل
المزبور عمر دار امرأة بماله باذنها فالعارة لها و النفقة دين
عليها لان النكاح لها و قد صح امر ما بذلك فبطل الفعل اليها
فيكون كانهما هي التي عمرت فيستحق على ملكها و هو غير متزوج في الاتفاق
و يرجع عليها الصلة امر ما كانا معا و يقضاه الدين و لو عمرت
لنفسه غير اذن المرأة كانت العارة له لان الالة التي نبي بها
ملكه ملا يخرج عن ملكه بالبناء و غير رضاه فبطل على ملكه و يكون
خاصا للمرعة و شاغلا ملكه غيره بملكه فهو مبرأ بالتفريق ان
طلبت زوجته ذلك و اذا عمرت بالمال بغير اذنها كان البناء لها
و هو متزوج في البناء و لا يكون له الرجوع عليها به لانه لا ولاية
له في ايجاب ذلك عليها و قد ملكته هي برضاه فكان مبرعا
ر يلقى في مسائل شتى **عمر دار امرأة فمات وتركها و ابنا**
فلو عمرت باذنها فالعارة لها و النفقة دين عليها فتقوم حقة الابن
ولو عمرت بالنفس بلا اذن فالعارة ميراث عنه و تقوم حقة لغيره
في العارة و يصير ملكا لها و لو عمرت بالمال بلا اذن قال النفس العارة

مفاد

لها ولا شيء عليها من النفقة فانه مبني على هذا التفسير مما
 كرم امراته وسائر املاكها فصولا في احكام العارة فمات
 الغير **الفصل الرابع والتشرين**
 وان تقدم رجل الى القاضي فادعى ان غلاما بن فلان
 وكله بالقبض دية الذي على غلام هذا واحضره الى القاضي فوجد
 على ثلثة اوجه اما ان الغريم بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وحده
 الوكالة او اقر بالوكالة ولا يجد الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة
 جميعا فالقاضي يامر به بدفع الدين الى الوكيل لانه الاقرار به على نفسه
 حائز فانه ان يدفعه فالقاضي يحرم على الدفع ففرق بين هذا وبين
 الوكيل يقبض العين اذا جاء وقال تا وكيل غلام وكلني يقبض
 الوديعه منك وصدقة المحدي عليه في الوديعه والوكالة ثم اني
 ان يدفع ذلك اليه فانه يحرم على الدفع والفرق في الوديعه اقر بشي
 حق القبض له في ملك الغير لانه الوديعه ملك المودع فلا يصح اقراره
 فلا يحرم على الدفع فان الدين فانه اقر بشي حق القبض له في ملك
 نفسه لانه الديون اما تقض باسئاله لا باعبارها فيصير الاقرار
 فاجرم على الدفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كما لا يخفى
 انه يحلف بايده ما قبض غلام بن فلان الغلامي هذا المال من الغريم بامر
 ووكالتك اياديك لانه ادعى عليه امر الواقرب لزمه فاذا
 انكر يستحلف رجاء النكول فانه حلف رجع على الغريم بالدين فاخذ
 منه وهل يرجع الغريم على الوكيل فهذا على ثلثة اوجه اما ان يكون
 الدين الذي دفعه اليه قائما عنده او مسددا كما استهلكه القاضي
 او ملكه ففي الوجه الاول يرجع ويأخذ منه في الوجه الثاني يضمنه
 مثله وفي الوجه الثالث لا وعده ذكرنا عام هذه المسئلة في شرح
 المحققين في كتاب القضاء واما اذا اقر بالدين وحده الوكالة
 فقال الوكيل حلف ما تعلم ان الطالب وكلني يقبض ذلك من فلان

عليه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والحسن بن زياد
 رحمهم الله يحلف بايده ما تعلم ان الطالب وكله يقبض ذلك من
 وذكر في بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ذكره
 حالي في بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ذكره
 لا حاكبا هم يقولون بان الوكيل يدعي عليه معنى لو اقر به لزمه فاذا
 جحد وجب ان يستحلف رجاء النكول والابو حنيفة يقول ان البين
 يترتب على صحة الدعوى وصحة الدعوى يترتب على كونه وكبلا
 لم يثبت كونه وكبلا فلا يصح الدعوى فلا يتوجه البين واما اذا
 اقر بالوكالة وانه الطالب وكله بكل قوله قبله ويضمنه
 وحده الدين فقال الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق لم يقبل
 القاضي ذلك منه ولا يكون وكبلا باثبات الحق لا يثبت
 له على الوكالة او يحضر الموكل فيبذل له البينة انما تسع في المحض
 وكونه حضا له ثبت انما ثبت باقرار الموكل وب اقراره ليس
 بحجة في حق الطالب واقام البينة على الوكالة فشهد على الوكالة
 ثبت كونه حضا فتقبل بينة بعد ذلك وان كان هو مقر بالوكالة
 لانه الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح اقراره بجعل المدم
 ثم حصر شرح ادب القاضي في باب اثبات الوكالة ولو ادعى
 الوكالة يقبض الوديعه وصدقه لا يجبر على التسليم لو كذب او سكت
 لا يجبر ايضا ولو سلم لا يملك من كسره وادى فانه حلف على كونه
 في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما حقه
 ولم يشترط على الضمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه
 ان كان قائما وبقيته ان كان مأكلا في القضاة ليس الحادثة في
 احكام الوكلاء وصورة هذا الضمان ان يقول الغريم للوكيل
 نعم انت وكيل لامي ان يحج الوكالة وياخذ مني ثانيا فيحرم
 ذلك دينا عليه لانه اخذه مني ظمنا فله ان يستغنى عنه بالحق

وانما لم يرد عليه من النفقة فانه مبني على هذا التفسير مما
 كرم امراته وسائر املاكها فصولا في احكام العارة فمات
 الغير **الفصل الرابع والتشرين**
 وان تقدم رجل الى القاضي فادعى ان غلاما بن فلان
 وكله بالقبض دية الذي على غلام هذا واحضره الى القاضي فوجد
 على ثلثة اوجه اما ان الغريم بالدين والوكالة جميعا او اقر بالدين وحده
 الوكالة او اقر بالوكالة ولا يجد الدين اما اذا اقر بالدين والوكالة
 جميعا فالقاضي يامر به بدفع الدين الى الوكيل لانه الاقرار به على نفسه
 حائز فانه ان يدفعه فالقاضي يحرم على الدفع ففرق بين هذا وبين
 الوكيل يقبض العين اذا جاء وقال تا وكيل غلام وكلني يقبض
 الوديعه منك وصدقة المحدي عليه في الوديعه والوكالة ثم اني
 ان يدفع ذلك اليه فانه يحرم على الدفع والفرق في الوديعه اقر بشي
 حق القبض له في ملك الغير لانه الوديعه ملك المودع فلا يصح اقراره
 فلا يحرم على الدفع فان الدين فانه اقر بشي حق القبض له في ملك
 نفسه لانه الديون اما تقض باسئاله لا باعبارها فيصير الاقرار
 فاجرم على الدفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كما لا يخفى
 انه يحلف بايده ما قبض غلام بن فلان الغلامي هذا المال من الغريم بامر
 ووكالتك اياديك لانه ادعى عليه امر الواقرب لزمه فاذا
 انكر يستحلف رجاء النكول فانه حلف رجع على الغريم بالدين فاخذ
 منه وهل يرجع الغريم على الوكيل فهذا على ثلثة اوجه اما ان يكون
 الدين الذي دفعه اليه قائما عنده او مسددا كما استهلكه القاضي
 او ملكه ففي الوجه الاول يرجع ويأخذ منه في الوجه الثاني يضمنه
 مثله وفي الوجه الثالث لا وعده ذكرنا عام هذه المسئلة في شرح
 المحققين في كتاب القضاء واما اذا اقر بالدين وحده الوكالة
 فقال الوكيل حلف ما تعلم ان الطالب وكلني يقبض ذلك من فلان

منى ثانياً فبعض ذلك المأخوذ فيكون صحيحاً على هذا الوجه لأنه لا يمتنع
إلى سبب الجواب وهو كقولنا ما غصبك فلان على ما ذاب عليك
فعلى لانه ما اخذه الطالب ثانياً غصباً واما ما اخذه الوكيل في
هذه الصورة فلا يجوز ان يفهم لانه امانة في يده لتصادقها
على انه وكيل والامانة لا تجزى بالكفالة على ما بيناه في موضعه
زيلي في باب الوكالة بالخصومة من كتاب الوكالة وكله يقبض
ودعيته فقال المودع وفقر الى الموكل اؤله وكيله صدق وكيل
قبض ودعيته وعارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضت في
حيوته ودفعته الى الموكل صدق وباري من بعد جامع القبول
في الرابع والتشريع وكيل قبض الودعيه قال المودع
ودفعته الى الموكل والموكل انكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه
لان الزم الضمان على الوكيل المتوكيل بالتقاضي والمقبض
جاز سواء كان المطلوب حاضر او غائبا صحيحا او مريضا
بخلاف التوكيل بخصومه عند ابي حنيفة قاله وكيل ينزل بموت
موكله لا يجوز المطلوب فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل
ودفعته اليه لم يصدق اذا جاز على الايكال انشاءه وكان منها
في اقراره وقد انزل بموت موكله اقول على قياس هذا ينبغي
ان لا يصدق الوكيل بقبض ودعيه او عارية لو اقر بعد موت
موكله ان كنت قبضت في حيوته ودفعته اليه وقدر انه يصدق
في الحال المزبور الوكيل يقبل قوله فيما يدعيه بيمينه الا الوكيل يقبض
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضت في حيوته ودفعه
اليه فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كما في فتاوى الولوالجية من
الوكالة وقد ذكرناه في الامانات والا فيما اذا ادعى بعد موت
الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا فيما اذا قال بعد غزله
بشيء امس وكذبه الموكل فيما اذا قال بعد موت الموكل بقبضه من

فلان بالف درهم وقبضته او ملكك وكذبه العزلة في البيع
فانه لا يصدق ان كان البيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان ثمة
الكل من الولد الجيد من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل
في جامع القبولين كما ذكرنا في الاول فلو قال كنت
قبضت في حيوة الموكل ودفعته بانه ينبغي ان يكون الوكيل
يقبض الودعيه وكذا لا ولم يبينه كما فرق به الولد الجيد بينهما
بان الوكيل يقبض الدين بيمينه ايجاب الضمان على الميت الذي
تقف بائنه بخلاف الوكيل يقبض العين لانه بيمينه
الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكفر في باب التوكيل
بالخصومة والقبض مسئلة لا تقبل فيها قول الوكيل القبض
انه قبض وفي الواقعات الحاسمة الوكيل يقبض القرض اذا
قال قبضت وصدقا لقرض وكذبه الموكل فاقول للموكل
اشباه في كتاب الوكالة المريض اعطاه درهم لم يدفع اليه
او يشترى له شياء فقال فعلت واشتريت ودفعته اليه يقبل
وان كذبه المريض لانه امين اذ مل تحقيق الامانة فيكون القول
قوله وكذبه له وكله المريض بيمينه هذا المال ثم مات فقال
بعث واستوفيت الثمن ودفعته الى المورث او قال ضاع
الثمن فانه المريض حين يصدق لانه باق على وكالة فاذا اتم
بعث فقد حكم امر ايكال استينافه فيصدق وان كان ميتا لا
يصدق ان كان البيع قائما لانه انزل بموت الموكل وصار كالحال
ملك المورث فهو بهذا الاقرار بيمينه ابطال حقهم عن البيع وهم
ينكر ومن فيكون قولهم وان كان البيع مستتمعا يصدق لانه المورث
يدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المريض دين وهو حي
لا يصدق وان صدق المريض لانه اقراره كاقرار المريض ولو
اقر المريض بالاشتقاق وعليه دين الصحة لا يصح اقراره

فكذلك اذا اقر الوكيل من الخطأ للشيء في اقرار المرض يقبض الدين
من كتاب تصرفات المريض والوارث **وقد** رجل وضع الرجل
شيءا لم يسمع به يدفع النعم الى زيد بن جابر صاحب المال يطلب الثمن
من زيد فقال لم يدفع الباقي الى النعم وقال البائع بعثت ودفعته
اليه النعم قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله ان كان البائع
بابعا بغير اجرة كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بابعا
باجرة فكله كانه قول الباع حقيقته رحمه الله خلافا لصاحبنا
النعم بدل المبيع امانة عند البائع عند الباع حقيقته رحمه الله فكله كانه
النعم خلافا لما عليه زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه نقض الفتاوى
في الباب العاشر من البيوع ولو دفع مال الى رسول له ليدفعه الى
فلان فزعم انه دفع وانكر البائع القبول فانه لا يلزمها ولكن
لا بد للامر ان يصدق احدهما ثم يحلف الآخر الذي كذبه الآخر فان
نكل لزمه امرهما كان على ذلك سائر الامانات بخلاف المضمونات
كما مضى فانها اذا قال لصاحبه وكذبه او ادعى الى فلان ثم انه
زعم دفعه وانكر القابض فالقول قوله ولم يصدق المأمور الابينة
خزانة الاحكام او اخذ كتاب الوكالة نقلا عن سائر الطحاوي
المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبه عاين كانت امانة قالوا
له وانما يثبتنا كالغصب والدين لا يحل في فتاوى قاضي الهدي
وغيره السائر اما اذا اذن المأمور المستأجر بالتقاضي الاجرة فلا بد
من البيان وهي احكام السماوية من العاوي استنباهة في الامانة
واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر انه قد دفعه فكله
في ذلك الامر والمأمور له فالقول قوله الذي يدعي دفعه الى المأمور له
في براءة نفع الغنم والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا
يخطئ دونه عن الامر ولا يجب اليقين عليها جميعا وانما يجب على احد
الامينين لا بد للامر من تصديق احدهما ونكذب الآخر فيجب اليقين على الذر

مطلب المأمور بالدفع

المأذون له بالدفع

اذا اذن المأمور المستأجر بالتقاضي الاجرة
فلا بد من البيان

لكونه دونه الذي منه قد فانه صدق المأمور بالدفع فانه يحلف
الاخر باية ما يقبض فانه حلف لم يقبض دونه ولم يظهر الغيب وان
نكل فكله قبيضة وسقط عنه الامر دونه وان صدق الآخر انه لم يقبضه
وكذبه المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بانه قد دفعه اليه فان
حلفه يرضى وان نكل عن اليقين لزمه ما دفع اليه وكذا لو دفع
عنه رجل مالا ثم امر المأمور بان يدفعه الى فلان فقال قد دفعته
فمنه على هذا التقسيم ولو دفع المأمور الى رجل ما دفعه الى
بامر صاحبه وانكر صاحبه المأمور فانه لا يصدق قوله مع يمينه انه
لم يافره بذلك لو كان الحال مستمرة عليه رجل كما مضى به
الغائب والدين فامره صاحب الدين والمقصود منه ان يدفعه الى
فلان فقال المأمور قد دفعته اليه فقال فلان لم يقبض قالوا قول فلان
انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الابينة لان ذلك امر
نفع الغنم الا اذا صدق الامر له مع يمينه او لا يصدق فان
على الغائب قالوا قوله مع يمينه لم يقبض ولو كذب الامر المأمور
في الدفع وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بانه ما يعلم ان
دفع فانه حلف اخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان **سراج**
الطحاوي في الامانة في الوكالة وكذا في كتابه البديع **قال الامام**
في باب الغنم عن الف درهم فوجب بحا ام كانت الهبة من الامر
ولا يبرج المأمور على الامر كونه القابض والامر ان يبرج في الهبة
والدفع مستطوع ولو قال له بلفظ الف درهم على ان ضامن
فقط جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور ويرجع الامر الى الهبة
دفعه الدافع غيبة فيما يتعلق بالوكيل بالاتفاق وكذا في الوكالة
الوكيل يقصاء الدين صرفا الى الموكل الى دين نفسه ثم يقضي دين
الموكل من مال نفسه ضمن وكان مبرعا فحينئذ باب الوكالة **يقضي**
الدين من الوكالة المحذورة دفع المال الى اخر ليقضي عنه لا يثبت

ليس له ان ياخذ من هذه من كل الميراث...
اي الدين الى لعل ربه يفرقه...
رب الدين يقبض له...
الرجل ليدفع الى رب دينه...
فله في جاسم الفصول...
رجل بعث رسول الله...
فبعث اليه النبي...
الى الامر وضاد...
وان بعث النبي...
قبض النبي...
وصل النبي...
قال بعث اليه...
الامر فالامر...
برامع غيره...
دين فبعث...
عليك فانه...
قبض...
لو وكل في...
قبض...
لو قبض الدين...
خلاف الوكيل...
فله ذلك...
وصلى الى...
في عيان...
الفرق...

هذا هو...

الكتاب

بشر المشتري...
بشره...
الوكيل...
بالف...
على الوكيل...
لنرم الامر...
في العقل...
بالف...
الوكيل...
مننا...
عليه...
رجلا...
الكثرة...
على مولاه...
بامره...
امر رجلا...
اوجه...
تقل شيئا...
الثالث...
له...
لجازه...
صار...
قال الوكيل...
الثاني...

هذا هو...

اسم

رجل اجنبي...

العون قالوا اذا ثبت الحق على المظهر فقال للقاضي حلف الوكيل
 ما تم البيع تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه
 حضاوا المدعى هو القبض على الموكل فالوكيل لا يكون حضا
 في ذلك وان قال المظهر ان يدينه الطالب قبل ادفع
 الحق الى الوكيل واتبع الطالب واستخافه وكذا الوكيل باخذ
 الشفعة اذا ثبت الشفعة فادعى المشتري ان الموكل سلم
 الشفعة قبل ان يدينه الموكل على الوكيل وسلم الموكل الوكيل
 ثم اتبع الموكل وخلفه ففرق بين ما بين السائلين وبين
 المشتري اذا وكره وكيله المشتري بالعبث وغاب
 فادعى البائع ان المشتري قد رض بالخيب فانه الوكيل
 لا يملك الرد بل يتوقف الا انه يحضر المشتري وقد ذكرنا
 الفرق في كتاب السبوع في شرح الجامع الصغير في حقه
 ادب القاضي في باب انبياء الوكالة رجل وكل وكيل لا يحلف
 ما فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال
 ويتبع رب المال فيكسب حقه مما بينه ما خافه وكله بقره جارة
 بعيب فادعى البائع رضي المشتري لم يرد عليه حتى يحلف
 المشتري لانه اذا ركت عنه فكل لو وقع الخطأ باستداده
 ما قبضه الوكيل وهو غير فكل مهنه لانه القاضي لو فسح
 البيع ثم ظهر الخطأ في القضاء بالفسخ كان الفسخ ما قبلها
 عند الاستيفاء حتى يندمج كجانب يكون اسوأ ولا ان التذكرة
 فكل في هذا الحاشية مسألة الدين فاما عند ادعى المشتري
 لو كان حاضر استيفاء ما رخصت ادعى البائع ذلك او لم
 تدع نظر له فاذ كان المشتري غائبا وقد ادعى البائع
 الرضاء او لم تدع فمحتمل ان يرد عنه لانه مكان التذكرة
 كما قال في الحدود والامم عند انه يغير طريق النظر فلا يرد حتى

يحضر المشتري

يحضر المشتري وفيما من قوله في مسألة الدين التي
 تقدمت انفا ان يذبح للنظر ايضا وانه قال اعلم
 من كبره شرح الجامع الصغير لحسام الدين المشهد قبيل
 في حقوق من كتاب السبوع ومن اجنبا جعلوا البياع
 والسامرة وكذا في المال فانه تعادى جوت بحل فقام
 اليهم للبيع وتبين البياع والسامرة وكيل المشتري
 فانه الكمينه بحل المتاع الى المشتري ويشتريه منه و
 لهذا قالوا البياعية والسامرة على البايه والشاركية
 على المشتري بترابيه في نوع في المستضعف في الوكالة الوكيل
 بالبيع والشفعة او اذا اضاف العقد الى الموكل لا يرجع حقوق
 العقد الى الوكيل كذا ذكره شرح الدين المتوازي في طاعة
 في فوائده وذكره وكاله الجامع الاصفى قال ابو القاسم
 الصغار رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا فله بالفسخ
 درهم فقال صاحب العبد بعث عبدي هذا فله الموكل
 بالغ درهم فقال الوكيل قبلت لزوم الوكيل لان الموكل
 امره ان يقبل عن نفسه ان يلزم العبد الوكيل وانه هو
 قبل على الموكل فصار حقا فافترس في العادة في اواف
 الفصل السابع والعشرين الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن
 في مال نفسه بخلاف الوكيل بالثمن ولا يجبر على التفريط لانه
 مبيع بخلاف الدال والمستسار والبيع لا يرد على الاو
 ويقال للوكيل احل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل
 ولو قبضه الموكل مع الالة الصفر فانه لا يجوز قبضه الا لانه
 لا ان القبض فيه منزلة الاجابة والقبول بترابيه في الالة
 في الوكالة الوكيل بالبيع هل يجبر على استيفاء الثمن والمشتري
 اجاب لا لانه مبيع ولكن يقال ان القبض ينفك او اجبر

دالة التمسار والبيع

الموكل على المشتري انما وكلة القبض وانما يحتاج الى التوكيل
 لان حق القبض للمعاقد والموكل لا يعاقب فلا يملك القبض
 الا بامر من له حق القبض فاعديه في كتاب الوكالة قال
 الوكيل بالبيع اذا باع العين ثم اقال الموكل بالتمتع على المشتري
 هل يملكه ويصرفه عن القبض ليقبض بنفسه اجاب نعم لان الموكل
 وكيل عن وكيل في القبض فيملكه عزله قال ولو اذن المشتري
 دفع الثمن الى الموكل يبرئ لان اوصى الحق المستحق
 ففعل على ما فعل الوكيل ورفع عنه المؤنة والكلفة فاعديه
 في الوكالة فلو مات وكمل البيع والشراء او غاب او ارثه
 قبل ينتقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل الرباع الوكيل
 فان تحقق قبض الثمن له رتبة او وصية وقيل للموكل
 شري وكيل فان لم يملكه رده بعيب نحو الرتبة او
 او وصية لو لم يكن فله موكله على رواية وفي رواية اخرى
 القاض ينفذ وصيا غيره في الفصل الاول في قبض
 بعض هذا السوق فباو في سوق او يجز ولو قال لا يتبع
 الا في هذا السوق فباو في سوق او لا يجز ليراثه في الفصل
 الرابع من الوكالة اعطاه الفال يقضي به دينه وقال ادفعوه
 الى الدائش وهذا المكس فرفع ولم ياقضه لاضمانه ولو قال
 لرجل خلعني من مصادرة الوالد او قال لا يبر ذكركم فخلعه
 انفسه قبل لا يرجع فيها بلا شرط الرجوع ويتنزل الامر
 يرجع بلا شرط الا في المصادرة والامام الحسيني على انه يرجع
 فيها بلا شرط الرجوع وهو القدر من اذنه في نوع في الامور
 بد في احوال الفصل الثالث من كتاب الوكالة في القبض في
 الفصل الثالث في قبض غيره فضا من كتب ادب القاضي في الزاوية
 وكل وكالة عامة على ان يقوم بامره وينفق

سلطان فلعني من مصادرة الوالد

على اهل

على اهل من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل اطلق له
 ثم مات الموكل وكال له الورثة تعيينه ما انفق وصرف
 فانه كان عدلا يصدق فيما قال وانما امره حلفوه وليس
 عليه بيان جهات الاتفاق ان اراد الخروج عن الضمان
 ما انفق فعلاه وان اراد الرجوع فعلاه من البينة فبينة
 فيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق من كتاب الوكالة امر
 غيره بان ينفق عليه او يقضي دينه فضل يرجع بلا شرط
 الرجوع من اذنه في نوع في الامور في الفصل الثالث
 من كتاب الوكالة واد اذ في النساء ما لا يقضي
 دينه ففضاء الموكل بنفسه ثم قضاء الوكيل فانه كان
 الوكيل لم يعلم بما فعل الموكل خلاصا عليه ويرجع الموكل
 على الطالب بما قبضه من الوكيل وان كان قد علم بان الموكل
 قد قضاه بنفسه فهو ضامن لان الموكل لما قضاه بنفسه
 فقد عزل الوكيل الا ان عزل الوكيل لا يصح الا بعد علمه
 فاذا علم بقبض الموكل فقد علم بالغرض فضا منقذ بان
 الوقف فيلزمه الضمان وانما لم يعلم فلم يوجد منه التقدي
 خلاصا عليه وليس هذا كالموكل ببيع الزكوة او ادى
 الموكل بنفسه ثم ادى الوكيل انه يضر الوكيل علم باداء
 الموكل او لم يعلم عند اذنه في نوع في الفصل الرابع
 هل ينفذ احدهما بالتصرف من كتاب الوكالة ولو وكل
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بحضرة فلان لا يملك
 البيع بغير محضر الشهود وبغير حضور فلان يجمع القضاوى في
 الوكالة بالبيع وكل بيع مناه فقال بكم ابيع فقال انت
 اعلم بذلك وبشهادة خبائه بين حقير فله الرد بيقين فبينة
 بالبيع من الوكالة في بيع من مينة الفقهاء في منسك الوكيل

عزل الوكيل لا يصح الا بعد علمه

الوكيل بما في ردها

ما في الفتوى على قولنا لا يجوز الا ان يبيع بغيره فصل
التوكيل بالبيع من وكالة جمع الفتاوى الوكيل ببيع الدينار
بالدينار اذ ابيع بما لا يتغيب الناس فيه لا يجوز عندهم
وكذا ان يبيع عبده بالف وقيمة كذلك ثم زادت قيمة
الالفين لا يملك ببيع بالف بانه بالخيار ثلثة ايام فزاد قيمته
في المدة له ان يجزئه عنده لانه يملك ابته او يملكه الا مضاء ايضا
وان سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا للشافعي
ولو كان وصيا ليس له ان يبيع عندهم بغيره في الفصل
الرابع من الوكالة واذا ادعى رجل دارا في رجل فوكل المدعي
عليه رجلا لبيعها مع المدعي ولم يسم له شيئا فهو بمنزلة الوكيل
بالشئ او فيمنعه من الفين ليسير دونه الفاحش وان كان يبيع
من جهة المدعي فهو بمنزلة الوكيل بالبيع فيمنعه من الفين الناقض
اما حان في الفصل الثامن والعشرين من الوكالة ولو وكل
بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل قبض الثمن و
سلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع في المشتري ثم يبيع
وكذا لو ادمر بالبيع ينقذ فباعه بغيره لا يجوز قايلما في التوكيل
بالبيع وشراءه كتاب الوكالة ولو قال قد عهدي هذا عبده
وبعد بالنقد كان له ان يبيعه بغيره في قول ابي حنيفة وكذا لو
قال بعه وبع في خلاه كان له ان يبيعه بغيره لو قال بعه في خلاه
فباعه بغيره لا يجوز في المثل الزبور ولو وكله ان يبيعه من رجل
سماه فباع منه واداه جاز النصف الذي باعه له ذلك الرجل
في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبه ما ينبغي من المثل الزبور
ولو قال بعه في خلاه بقبول ثمة فباع بغيره كقبول لم يحرم وكذا لو
قال بعه وخذ قبلا او قال بعه وخذ منها لا يجوز الا ان كان كسره
في المثل الزبور وفي المتن في الامام الشافعي ان الوكيل انما يملك

نفسه

نفسه اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة ط
كالمرأة تقطع غنمها للبيع لم يملك البيع نفسه وبقي فانه
لتقييد المطلق به لانه الحاجة امر شائع فابيض وزجور يمتد
انما يجوز بالاجل المتعارف فانه طول لا يجوز وقيل يجوز
عنده وان طال المدة وعنده بالاجل متعارف في تلك
السنة وفي الكافي الوكيل بطلاق البيع يملك السنة
عنده خلافا للشافعي وفي العيون بعه بالنقد فباعه بغيره
جاز وفي التابع الا بالنقد فباعه بالسنة لا يجوز بعه بالسنة
بالنقد فباعه نقدا بالفسخ لحصول الغرض باقل من الف لا يجوز
ذكره شيخ الاسلام والطحاوي لم يعمدوا الى الشرط للحراز
وفي اعتبار اختلاف المشايخ بغيره في الوكالة بالبيع من
الوكالة وقال بعه بغيره او كفيلا او قال لا تبوه الا بغيره او كفيلا
لم يجز بغيره بغيره او كفيلا او قال لا تبوه الا بغيره او كفيلا
بالبيع بشرط من الوكالة امره ان يبيع بغيره او كفيلا ثمة
فباعه بغيره لا يجوز ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للموكل
وكذا لو قال ادرت لك بغيره الثمن فالقول له بغيره في الفصل
الرابع من الوكالة الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن
في قول ابي حنيفة ومحمد واما الوكيل بالشراء ذكر الامام شمس الدين
السرغسي والشيخ الامام المعرفي بخلافه لانه لا يملك الاقالة
قايلما في الاقالة في كتاب البيوع ذكره شيخه الدين في باب
دعوى الوكيل من فسخ واداه رجل وكل رجلا ببيع عيني في اعيانه
ماله فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث
لو جاء الموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره فله وجهان احد ان
يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعي انه وكيل من مالكة بالقبض
فسلمه فيقول ذو البذل لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على

طلب

۱۰۴

المطالب في حق الوكيل المطالب ولو قال الوكيل كنت قبضت
المال حال حصة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الاجبة خلافا
في او اخر الفصل الثالث في الوكالة التوكيل بالاستقراض
لا يصح والتوكيل بتبضع القرض يصح باز يقول رجل اقرضني ثم
يوكل رجلا بتبضعه صح فبذنه في المسائل المتفرقة في الوكالة و
التوكيل بالاستقراض لا يثبت الملك للمقرض فيما استقرض
الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلي فلانة الملك يستوفى
كذا اخلاصه في الفصل الرابع في كتاب الوكالة وذكر في باب
القاضي من المحيط وينبغي ان يذكر في دعوى القرض اذ اقرضه
كذا ان مال نفسه لجواز ان يكون وكيل في الاقرض والوكيل في
الاقرض سفير ومع وليس بوكيل خلافا له في حق القبض
لاحق او بعده فانما يمكن قبض المشترا المطالبة بالاداء وجميع الغايات
قبيل فصل في التوكيل بالاقرض والاستقراض في الوكالة ولو
ملك المال عند الوكيل فلا يخلو اما ان يملك قبل الشراء او بعد
فانه يملك قبل الشراء اشترى وقع الشراء للوكيل لان حكمه
امال المضاف اليه الوكالة ينقل الوكيل لانه الوكالة تعلقت
بالمال المدفوع اليه لانه امره بالشراء بذلك المال فاذا يملك فحقه
مخرج الامتنان ما وكل به فانقل حكما وان حكمت بعد الشراء
يقع الشراء للموكل ويرجع بمثل على الامر لان الشراء حصل
قبل ان يملك المشتري المأمور به فوقع للموكل كانه المال امانة
في يده فيه ملك على الامر فكان له ان يرجع به على الامر فانه قبض
و يملك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع ابد او الفرقان الوكيل
ما قبض في الخارج بعد الشراء بنفسه بحكم الاستيعا لا بحكم الوكالة لانها
قد انتهت بالشراء امره ولكنه وجب له بعد الشراء على الموكل
دين فكان مستوفيا ما وجب له على الامر واستوفى بمقتضى

مفتی

استقرض منك

لا يستوفى مرة اخرى بخلاف ما تضمنه قول المولى في بعض
 باذن المالك لا ينفذ فانه لا ينفذ على كل حين فقبض المال منه
 فكانت اميناً فيه فاما المضارب فاما يقبضه لرب المال لا ينفذ
 فانه يقبضه لغيره عليه ثمانية لانه يصير حمله رائس المال فيكون له القبض
 بحكم المضاربة امانه في يده فيمكنه على رب المال ولو حال الامر هكذا
 قبل الشراء وقال الوكيل بل بعد فاقول لا امر مع عينية على علم
 لانه الوكيل بدعي وانما اشتري الامر بعد ملك المال حكى امر الا يملك
 استئناف الحال لانه يملكه المال بغير روزه حكى امر الا يملك استئناف
 للحال كان مدعيه والاخر منكره والقول قول المنكر مع عينية من حيث
 للحسن في باب ما رجع به الوكيل على الموكل من كتاب الوكالات
 بيع الوكيل من لا تقبل شهادته لا بكثره فقيمة صح وفاقا لا يقبل
 الغني ولغا فلو لم يصرح عندهما لا عند احد حنفية ولو بقيت
 يجوز عند حنفية ولو ايضا باتفاق الروايات عند بيع الوكيل
 من غفلة او طفلة او قن له غير مدعيون لم يجز ولو امره به موكله او اجاز
 ما صنع ولو امره ببيع فراوية او ولد له النبال او نوبة بان كان الوكيل
 امرأة او ممة لا تقبل شهادته له او اجاز صح خارج الفضولين
 في اواخر الفصل السابع والعشرين وكله يقبض دينه واره
 انه لا يقبضه الا جمعا فقبض كله الا درهمين لم يجز قبضه على الاقر
 للطالب ان يرجع بكل حقه وكذا الوقال لا يقبض درهمين دون
 درهم معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شئ لم
 يبرأ الغريم من شئ الجملة ورج الوكيل قبض الدويعة بعضها
 ضمن ولم يجز القبض على قبض ما بقي قبل ان يملك الا وارجا يقبض
 على الموكل خارج الفضولين في احكام الوكالات والفصل الرابع
 والتشنيين وان وكل بالامر من ان اضاف الوكيل كونه من
 الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا او قال اقرض

فمن اذ حنفية وروايتان
 وعليه بيع المضارب منه ونحوها
 منه ولو بقيت به

فقلت

معاذ الله من موكل وان لم يقبض الا من الموكول يكون
 القرض للموكل فانما هو واولا كتاب الوكالات وكله يقبض
 الدويعة في اليوم فلو قبضه او لو وكله يقبضه عند الا يملك
 قبضه اليوم اذ ذكر اليوم لا يجزى فانه قال انت وكيلي به
 الشاة فادانت وكالته التامة دامت ضرورة ولا يلزم
 من وكاله الغد وكاله اليوم لا صرحا ولا دلالة وكذا الوقال يقبضه
 التامة فلو قبضه بعد ما قال اقبضه فقبضه فلامه فقبضه بغيره
 جاز قال قبضه بشهود فلو قبضه بدونه بخلاف قول لا يقبضه
 الا بخبر من حيث لا يملك بغيره اذ نهى عن القبض واستثنى قبضا
 بخبر من خارج الفضولين في احكام الوكالات الفصل الرابع
 التشنيين الوكيل بالبيع اذا باع فنهاه الامر عن قبض الثمن الا
 بخبرة الشهود او الا بخبر فلامه او نهاه عن قبض الثمن لا يبيع
 نهيه ولم انه يقبض الثمن بغير شهود وبغير فلامه وكذا الوكيل
 فانه الموكل او من بعد البيع يبيع للوكيل حق قبض الثمن ولو وكل
 بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بخبر فلامه لا يملك
 البيع بغير خبرة الشهود وبغير فلامه ولو قال وكلتك ببيع
 هذا العبد بشرط ان لا تقبض الثمن كان النهي باطلا وله ان يقبض
 الثمن ولو قال لغيري ببيع عبيدي هذا واشهد فباع ولم يشهد
 كان جاز ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجز
 فانما نازع الوكالات بالبيع والشراء قال محمد اذا وكل ببيع عبده
 ثم باعه الموكل ثم رد عليه بغير قبضه كان للوكيل ان يبيعه ولا
 يكره ببيع غيره اجمالا للوكيل عن الوكالات وكذا لو وكل كل واحد
 من رجلين ببيع فباع احدهما فزر عليه بغير فكل واحد منهما
 ان يبيعه وروي ابن سماء عن ابو يوسف انه اذا باع الموكل
 وردد عليه بغير ليس للوكيل ان يبيعه لانه تصرف الامر بغير

فقلت

منع من الوكيل كالقول في قوله لم يوجب له شيء من
ملك الموكل نقد البيع على الوكيل فاذا عاد قديم ملك الموكل فيه
جاز بيع الوكيل كالوكالة الوكيل في ذمته بغير ما لا يبيعه
ثانيا رواه شفاء عن ابي يوسف في آخر الباب وعن محمد بن زكريا
ولو وكل بائع بعت عبده فوهبه الوكيل ثم رجع الموكل في ماله لم
يكن للوكيل ان يبيعه مرة اخرى ولا يشبه الهبة البيع في القضاة
الصغرى للنخاص في غزل الوكيل في الوكالة الوكيل بالبيع اذا
وكل غيره بقبض الثمن في المشتري مع توكيله في ماله في الوكيل
بالبيع والشراء الوكيل بالبيع اذا باع ووكله بقبض الثمن بقبض
وذلك الثمن عند القابض قال ابو حنيفة الضمان على الوكيل بالبيع
لا على القابض فعند القابض بمنزلة مودع المودع في محل المودع
وكيل البيع دفع المبيع الى رجل لم يرضه على من اصبته فترد
الرجل بالمبيع او ملكه عنده اجيب بانه لا يضمن الوكيل فاصح
ان يضمن وقال بعضهم لو كان مودع اليه امين لم يضمن للرضاء به
عادة جامع الفضولين في ضمان المأمور والدلال في الفصل الثالث
والثلاثين وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس وعندهم
معهم وحيث ايد بهم وكيس من يرى حيب وتخليته عنه لو راي ذلك
وكتب له في ذلك كتابا وكتب في اخره انه يخافهم ثم ان قوما
ان لهم على موكله مالا فلا يجيب به وكيله لانه خاف الظلم ولم
يظلم اذ ليس في هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل
عن امره فاذا لم يؤمر ولم يضمن لم يجيب عليه الاداء من مال موكله فلم
يظلم بامتناعه عن الاداء كذا فعند المسئلة تدل على ان المأمور
باداء الدين من مال امره كغيره على قضاء دينه اكثر من حملا او
حل على امره لئلا يدفع لكل الوكيل ببيع وقبض كراه منه
جاء به بقبض وكيله لكل وادى بعض كراهه لا البعض قالوا

رواه

لو كان المأمور على الوكيل وهو مقرر بامره كغيره على قضاء دينه
دفع بقبض كراهه ولو المأمور على الوكيل بامره كغيره على قضاء دينه
اداه بقبضه ولا دين على وكيله لا يجبر كذا والوجه الآخر من هذه
المسئلة دل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على ادائه
الدين لو لم يكن لا موكل دين على وكيله كانت واقعة القسوى فضولين
في احكام الوكلاء في الفصل الرابع والثلاثين قال الغيرة استرض
في ضمانه فغفل المأمور وقبض وقال دفعته الى الامر وانكر الامر
لزم المأمور ولا يصدق على الامر الوكيل بالاستقراض من معين
اذا قال للمقرض ان غلانا قال لك اقرضني يكون قرضا على امر
وان لم يقبل على وجه الرسالة يكون على الوكيل بترديه في امر الفضل
الا قول من كتاب البيوع بعث بكتاب ليعت القافر ضا فبعث
بجامل الكتاب فاعلم بعيل الى الكتاب لا يكون من ماله وان ارسل
اليه بسله لا وقبضه الرسول صار من مال المرسل لانه قبض الرسول
مرسله وحامل الكتاب في تبلغ الكتاب لا في القبض وعن محمد
استقرض من الفاتاه بامره فقال الف في البحر فالفاه لا ضمان
على المستقرض لعدم القبض بترديه قبيل المسئلة المذكورة
الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبض المبيع بغير قضاء
لزم الوكيل لا يلزم الموكل ويكره المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل
ان يخاصم الموكل فانه خاصه واتام البينة على ان هذا العيب كان
عند الموكل بقبض بينة لانه الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الا
فيجعل في حق الموكل كانه الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان
عيبا جحد مثله فانه كما قد يلا يحدث مثله ذكر في بعض روايات
البيوع انه يكره الامر وذكر في عامة روايات البيوع والتمين والوكالة
والا ذنوب انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو صحيح وبما ذه الفقهاء
البلخي لانه الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان

العيب قديما ولم يكن وان كان الرد بغيره فصل في بيع العيب
 لزوم الموكل قديما كان العيب او حديثا وان كان القضاء بشكوك الوكيل
 فكذلك عند علمائنا وقالوا فانه كان العيب مما يحدث فهو
 بمنزلة قضاء القاضي باقراره فهو يستوي بين الرد بالعيب
 وبين الاستحقاق اذا استحق المبيع على المشتري باقراره او بغيره
 لا ينظر ذلك في حق البايع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء
 القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كما
 لو رد على الوكيل بالبيعة او بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله
 لزوم الوكيل للوكيل ان يخاص الموكل فانه اقام الوكيل بيعة على هذا
 العيب كان عند الموكل رد على الموكل قاضيا في فصل الموكل
باب العيب في كتاب البيوع اذا هلك الثمن في يد الوكيل بالشراء فعلى
 وجهين ان قبض الوكيل الثمن قبل الشراء او بعد الشراء
 ففي الاول هلك امانة سواء هلك قبل الشراء او بعد وفي
 الثاني هلك مضمونا ولو وكل رجلا بشراء عبده فعنه خرج الوكيل
 منه عند عيبه الامر واشهد انه يشترى لنفسه او وكل اخر بشراية له
 فاشتراه منه للاول وانما يملك الشراء لنفسه عند غرضه ولا يمكنه
 ذلك عند عيبه الامر الا اذا اشترى بكثر مما وكل به او بخلاف
 حسن ما وكل به الوكيل بشراء شيء معين اذا لم يقبل عند الشراء
 اشتريته لفلان بل اطلق بيع الملك للموكل لا للمشتري باب في الرد
او لم يبين نقد الثمن في مال نف او مال موكل فانه الفناء في
فصل الوكالة بالشراء رجل وكل رجلا ببيع ضيق له فباعها
 الوكيل فظهر فيها فحط ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد
 على الوكيل بذلك كان له ان يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد
 على موكله وان رد على الوكيل بالبيعة كان له ان يرد
 على الموكل وهذا الرد هو العيب سواء غم بل يفسد العقد في اليد

فاقر الوكيل

تصفه

قال مفسر في بيع العيب في باب الرد بغيره واما بقضاء واحدة وقال
 بعامه المشايخ رد على نفسه البيع في البايع وهو الصحيح لانه الوقف
 بان علم ملكه بمنزلة المدة لا بمنزلة الحرة ذكر في المتن كوجه بين ملكه
 ووقف واما ما جاز بصفته واحدة جاز مع الملك ولو جمع بين
 ملك وسجدة كان مسجدا فام فله البيع في الملك وان كان
 مسجدا خاص لا بغير قاضين ان رد على الوكيل بالبيع والشراء
 في كتاب الوكالة وفي المسئلة ان رد امر ببيع عبده فباعه
 وقبض الثمن او لم يقبض فمرده عليه المشتري ببيع لا يحدث
 مثله بقضاء القاضي ببيعة او باباء عين او باقراره فانه يرد على
 الامر وكذا كان ردوه عليه ببيع يحدث مثله ببيعة او باباء عين
 له انه يرد على الامر لانه البيعة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول
 لبيع العيب علمه باعتبار حارسه المبيع فله رد الامر فانه كان ذلك
 باقراره لزم الامر لانه الاقرار حجة قاهرة وهو غير مضطر اليه لا مكان
 النكول والنكول في الغفلات في باب مسائل الوكالة وكذا له
 وتعام المسئلة في المسئلة ان رد امر ببيع عبده فباعه
 بملكه او اشترى جارية فاشترى لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية
 فظهر انما حقة ضمن الوكيل قاضيا في كتاب
الوكالة وفي الاصلية في النفقات الجموع
 ان رد الدين الموكل اذا قرب حبل الاجل او اود المديون السفر
 لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفيل بنفسه رجل او جاز
 بامر فاراد حظه ان يخرج والبلد ان كان ثمانية الاجل ليس للكفيل
 ان يمنعه وان لم يكن الاجل ان يطالبه اما بادر اكمال او بقتله
 انفس وفي الفتاوى الصغرى المديون اذا اراد ان يغيب ليس
 لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال ابو يوسف
 لو قال قاتل بانه لانه يطالبه قيا با عم نفقة شهر لا

وتم ان الحسنان باطل لان انضمام
لا يكون الا بمضمون والحسنان
غير مضمون ولو قال البائع في السوق
على ان كل خسران يلحقك فعلى
او قال المشتري العبد ان ابني
عبد فعلى لم يقع منه في الكفالة

امرأة قالت للقاض ان زوجي يريد
ان يغيب واريد ان اخرج

تأويل
في
الكفالة
انما
هو
ان
يقول
المالك
للعبد
انك
مكفول
علي
فان
كان
العبد
مكفولا
فان
كان
المالك
مكفولا
فان
كان
العبد
مكفولا
فان
كان
المالك
مكفولا

وفي المتنقرب الدين لو قال للقاضي اني مكفول
ان يغيب عني فانه بطلان الكفيل وان كان الدين موجلا فانه
قانه خلاصه من اخر كتاب الكفالة يجوز الكفالة بحضرة الطالب
وان كان المطلوب غائبا وكذلك يجوز الاقرار بالكفالة بغير
حضرة الطالب مجمع الفتاوى في فضل الحياض والكفالة و
لا تصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد وهذا
عنه ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يجوز اذا
بلغه فاجاز والمختار قولها عند المحبوس والنفس يصح
مختص القدرى لفظه بفا في الكفالة وذكر في فتاوى قاض
طهر الدين اسحق في النفقات اخذ منه كفيلا بالنفقة قال
ابو حنيفة ليس لها ذلك ان النفقة لم تجب بعد وقال ابو يوسف
رمدت شخص ذلك واخذ منه كفيلا بالنفقة وسليمة الفتوى
لان النفقة لم تجب في الحال وانما تجب في بعد حين كانه كفيل
بما ذاب لها على غيرها فيجوز حتى استحسننا رفق بالناس
وذكر المسئلة على هذا الوجه في التنبيه فوصفنا وقال في اخر كفا
المحيط والفتوى في مسئلة النفقة على قول ابن يوسف
وفي سائر الديون لو افني سغت بذلك كان حسنا رفقنا
بالباس مجمع الفتاوى في اخر فصل في المكفول في كتاب
الكفالة رجل عليه دين رجل فكفيل رجل بالدين بحضرة الطالب
والمطلوب ورضي به المكفول عنه ثم قال المكفول له رضيت
بكفالتك جاز فانه ادى الكفيل المال يرجع به على المكفول عنه
ولو قال المكفول له اولا قد رضيت بكفالتك ثم قال المكفول
عنه قد رضيت افعال حد رضيت وادى المال لا يرجع على المكفول
عنه لان الكفالة تمت ونفذت ونزوم الكفيل فلا يعبر بها جازة
المكفول عنه قاضنا في اخر فصل الكفالة بالمال والكفالة

لكن لو كان بين رجلين دين ثم دفعوا الى احدتهما بغيره ككفالة هذا
كما كان لا يجوز ان يواخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليها واحدهما
ليس بتائب مجمع الفتاوى في فضل الحياض والكفالة رجل عليه
دين رجل وبه كفيل واطال الكفيل الطالب بالمال على رجل
حقيل المختال عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا الا ان يشترط
الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فصح لا يبرأ الاصيل فصح
فانه في كتاب الحوالة شهد شاهد ان اتم كفيل بنفسه رجل لا تفرقه
بل بوجهه جاز ويواخذ به حتى يوارث به يعرفانه بوجهه وكذلك
لو قالوا لا تفرقه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال ان رجل
اتيت به وحلفت عليه فانت برئ من الكفالة لان الطالب
ان الشهود لا يعرفون المكفول به لان الالبان يكفل بنفسه
انما في ذلك قوم حضور لا يقفون على حال المكفول به لا على سببه
ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائبا ولم يقبل هذه
الشهادة مع هذه البرهانه يؤدي الى ابطال حقوق الناس
كما لو شهد على ان انه غصب من هذا عبده او دابة فقبل
وان لم يبين قيمته ولا صفته ولا انها نقلت كما نقلت فانه كما سما
ثم الكفيل ان كفيل برجل يعرفانه او لا يعرفانه بوجهه وقد نقلنا
كما سمعنا وتخللنا الاحمال جاء من جهة الكفيل فيؤخذ به بيان
في المحيط للحسن في باب الكفالة بالشهادة وكتاب الكفالة
ولو كفيل بالمال على فلان فقامت البينة عليه بالف ضمنها الكفيل
لان تبين ان كفيل بمضمون على الاصيل وان لم يتم البينة فالقول
قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يقرب اما القول قول في المغيره
لان مال الزم بالتزامه فيصدق في القدر الملتزم كما اذا اقر
على نفقة مال المحلول واما اليمين فلان منكر للزيادة والقول
قول المنكر مع يمينه في الشرع ولو اقر المحلول عنه بكونه

اقرب لم يعتقد على كفيلا لانه اقرب الى الله تعالى في حق نفسه
 لا في حق غيره لانه مفرغ من حق نفسه من حق غيره ولا يظهر صدق
 الحق الا بالاجابة بدليل في حق فضل بيان شرايط الكفالة في كتاب
 الكفالة قضاءه قبل اجله برئ وليس للطالب ان يات
 القبول ولورده بالزيادة عاد مؤجلا ولو شترى منه
 اي في المديون شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد
 الاجل ولو تقابل لا يعود ولو كان بهما الذين كفيل لا يعود
 الكفالة في الوجهين فنية في باب ما يتعلق بالاجل في كتاب
 الهدايات الطالب اذا وهب الدين في المديون ويكفي
 خروا الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل
 ما بينهما في او او فصل الكتابة في كتاب المناق ولو
 وهب الطالب المال المطلوب او ابراءه منه فوات قبل الرد
 فهو برئ وان لم يمت ورد الهبة فرد صحيح والمال على المالك
 وعلى الكفيل على حاله وان رد البراء لا يبرئ الاصيل ويهل برئ
 الكفيل لا ذكر له هذه المسئلة في شيء من الكتب واقتلوا المستنج
 فيه منهم من قال لا يبرئ هذه القائل ستوى بين الهبة و
 بين البراء ومنهم من قال يبرئ الكفيل تارة خاتمة في العسكر
 في الكفالة رجل مال الجماعة شهيد والى قد ضمنت له هذه الراجح
 بالف التي له على فلان ثم ان المديون اقام البينة ان كان قد
 قضاه قبل ان يعينه الكفيل قبلت البينة ويبرئ المطلوب
 عن دين الطالب ولا يبرئ الكفيل عن دين الطالب لان
 قول الكفيل ذلك كان اقرا منه بالدين عند الكفالة فلا
 يبرئ الكفيل ولو اقام المديون بينة على القضاء بعد الكفالة
 في المديون والكفيل جميعا ما احتجنا في فصل في الكفالة بالار
 رجل مال الاخر بايع فلانا على ان ما اصابك من حشره فهو على

او قال رجل من بني كنانة عذبت هذا فلانا فاحذر لا تنفع هذه
 الكفالة في الحال المبرور شترى اغنا ما لو رجل من رجل وانما
 وظهر اهلا فقال بايع الاغنام لرجل اخر بايع اغناك من
 هذا الرجل يعني الذي ظهر اهلا فانه ادين مباحه وسلم
 ثم ان البايع الاول اخذ الاغنام من يده هذا المجلس بحسب
 فية اغناه انصفت اجمدة العلماء على ان البايع الثاني لا
 يملك ان يعينه البايع الاول لانه الغرور لم يقع في حق عقد
 المعاوضة في الفصل السادس عشر من دعوى البرززية
 كفل بنف الى مدة سما بايع وانما يطالبه بعد تلك المدة
 في الظاهر وليس معناه ان ليس بكفيل للحال الا ترى ان لو
 سلم المكفول به الحال كجبر الطالب على قبوله ولو لم يعير كفيلا للحال
 ولم يجبر وذكر المدة تاكفيل لطالب وعنه ابر يوسف انه يطالب
 للحال ويبرأ اذا مضى الاجل ومثله الخلاق يوجب ظاهر الرواية
 فانه لو قال انت طالق العشرة ايام تطلق بعد منى العشرة
 قول ابر يوسف شبه يعرف الناس ولو قال كفلت بنف من هذه
 السنة الى شهر يبرأ بعض الشهر بلا خلاف وكذا لو قال على ان
 برئ بعد الشهر قال يذير قسمين فلان راده روزه يصير كفيلا
 للحال ويبرأ بمضى العشرة ولو قال ناد روزه يصير كفيلا بعد العشرة
 كفل بنف الشهر على ان برئ بعد الشهر فهو كمال والكفيل
 الى عشر من ايام هل ينتهي بمضيها الاصح ان لا ينتهي في الشهر
 والعشرين من الفصولين ولذا اراد ان يكفل بنف ولا يصير
 كفيلا فاحيلة على ظاهر الرواية انه يقول كفلت بنف الشهر على
 ان ابرأ بعده فلا يصير كفيلا اصلا للحال في الظاهر اذ فيه يصير كفيلا
 بعده فلما شرط ان يبرأ بعده بطل اصلا في الفصل التلخيص
 في الفصولين واذا كفل عن انسان مالا ونف الا شهر فلان

على كفيلا في حق نفسه

ان كفل الى عشرة ايام الاصح ان لا ينتهي في الشهر

مذهب

يطالب بعد من الشراء لو قال انت طالق الى الليل او الى السنة
 لم يقع الطلاق الا بعد الاجل فكذا هنا وقال بعضهم يصح قبل الاجل
 من اجل ان الشهر والا قول صحيح ولو الجنية في اوقاف فصل فلما لم يثبت
 الكفالة رجل قال لا وكفلت كذا بنفس فلان فان غاب
 عنك فاننا ضامن لما عليه فغاب المكفول الى الكوفة ولم يطلبه
 المكفول ثم دفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن
 للمال لانه علق الكفالة بالغيبه ولو قال قد كفلت كذا بنفس
 فلان فان غاب ولم او انك فاننا ضامن لما عليه فغاب قبل
 ان يوافي الزم المال وهو بمنزلة قال لو قال ان غاب قبل ان يوافي
 به ولو قال فان غاب فلم او انك فاننا ضامن لما عليه فهذا على
 ان يوافي بعد الغيبه فانما في اوقاف مسائل بسلم المكفول
 في كتاب الكفالة صحى قال غيره اقر كذا به فلان فله على من
 مات الكفيل ثم اقر فلان بشي لزم المال المخبر به تركه الكفيل
 طهر به في كتاب الصلح ولو ان رجلا قال ان ابقى عبدا كذا
 فاننا ضامن فهو باطل وكذا لو ادعى على انسان انه عبده و
 رغم المدعى عليه انه حر فكفل بنفسه انسان فاقام المدعى البينة
 انه عبده فمات المدعى عليه فلا شيء على الكفيل تارة فانه في اوقاف
الفصل الحادى والعشرين في كتاب الكفالة
 وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة مائة زاده في الحوالة
 نقل عن نزار بن ورف الاصل اذا باع عبدا ثم اقر واحال البايع
 عن بئله على المشتري بالثمن ثم استحق العبد او ظهر او قد رغبوا
 الامر الى القاض فان يبطل الحوالة اما اذا رد عليه يعيب بعضه
 او بغير قضاء لم تبطل الحوالة وكذا اذا ملك البيع قبل التسليم
 الى المشتري خلاصه في الحوالة ولو قال البايع رجلا على المشتري ان يترى
 او يرمى المشتري الشئ الى الحوالة ثم استحق الدار فانه المشتري

على المشتري على من يرجع على البايع من يرجع بالثمن ذكر في النوازل
 في بيع الاشياء السلام على السند ان المشتري يرجع على البايع قبل
 له فانه لم يغير المشتري بالبايع هل يرجع على الحوالة قال لا ورف
 الجامع ان المشتري بالثمن ان شاء رجوع على القابض وان شاء
 رجوع على الامر مائة زاده في المسائل المتعلقة بالحوالة نقل
 عن نزار بن ورف فانما سئل عن شخص باع سبعة اشخاص واحال
 بثمنها شخصا فقبضه ثم استحق منهل يرجع المشتري على القابض
 ام على المحيل قال الزهري انما يختلف المشايخ رحمهم الله في ان الزم
 نقل الدين ام نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض
 نقل المطالبة هكذا ذكرنا بعض شروع الجراح الكبير في نسخ الامام
 خواهر زاده رحمه الله الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله فعند ابي
 يوسف نقل الدين وعند محمد نقل المطالبة ومرة الاختلاف فيما
 اذا ابرأ الحوالة المحيل عن الدين بعد الحوالة عند ابي يوسف لا يصح
 لانه انتقل الدين من الى الحوالة عليه وعند محمد يصح وفي الخبر اذا
 احوال وقيل يرى المحيل عند الثلثة وكذا لو كفل عليه ان لا يقيم
 برى خلاصه في الحوالة وان مات الحوالة عليه بلا تركه ولكن كان له عبدا
 بالمال ثم ابرأ صاحب المال الكفيل عنه رجوع على الاصيل الحوالة اخذ
 الكفيل من الحوالة عليه بالمال ثم مات الحوالة عليه لا يعود الدين
 الى ذمة المحيل سواء يافيه او بغير امره والكفالة حارة او متوجلة
 او كفل حالان اجملة المكفول له نزار بن ورف في الحوالة
 لا يجوز المضاربة بالدين من كان له علم او الف درهم فامره صا
 الدين ان يعمل بها مضاربة لا يجوز المضاربة في الغنم في اوقاف
 كتب المضاربة المضاربة اذا مات ولم يبق امر مال المضاربة
 لزم ذلك تركه ولا يقبل قول رثنة انه رد الى صاحبه
 لا يبيعه حيشه انه رد الى الكافة ويشهد المضارب بانه

اجاب زاهد المستحق واخذ
 المستحق يرجع المشتري على
 من قابض لا يحيل

نقل

قال قبل موته ردت المال والرجوع الى المالك قارى الله تعالى
 له قال المضارب في مرضه قد ربح الف وقد حصل الى فضاء المال
 كله وكذا تدرى رب المال فقات فلرب المال لا يختلف ورثته على علمه ببيع
 المال لانه ادعى ديناً على موته برب المحو وانما الوارث فله
 استخلافة على العلم لانه استخلف على فضل الغيرة نقد الفداء الى الكساح
 المضاربة اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على
 المضارب فله فصول منفعة الاستبراء قالوا يعرض المال للمضاربة
 ويسلم اليه ثم يأخذ من مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فله
 فيه المضارب فاصحابه في فضل فيما يجوز للمضارب على المضاربة
 من كتاب المضاربة المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفاشمات
 من غير بيان لاضمان عليه لانه لم يقر بوصول المال اليه ولو اقر انه ربح
 الف ووصل اليه ثم مات يورثه ذلك من تركته لانه مات تحتها
 للامانة في الفصول العادية في كتاب المضاربة في احكام المرض
 المضارب لو حال قبل موته او دعت مال المضاربة فلانما ثم
 مات فلا شيء عليه ولا على الورثة ولومات فلا يورثه المضارب
 ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه
 فلا يورثه بالبرهان او الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلا يورثه
 ديناً في حال فلا يورثه ولا شيء على المودع ولومات المضارب ولا يورثه
 حتى يقال ردت عليه في جميعه فالتقوى قول ولا ضمان عليه ولا على
 الميت بزيادة في الفصل الثاني في الردية ووقع الغامضية
 على انها مشريكة جاز والرجوع بينهما لفضاء لانه الشركة تقتضي
 المسواة في النفع وقد جعل رب المال على صاحبه وانما بالتصرف
 على المضاربة فيعمل برب كبره على المضاربة لانه رب المال معين للمضاربة
 لانه يعمل باسم المضارب وعمل المعين صانع منقول الى المستعين
 كما لو استعان المضارب باجنبي صار عمل منقولة اليه فله ان هذا

إذا اراد رب المال ان يكون
 مال المضاربة ديناً على المضارب

المضارب يساوي باخر الرجوع
 نقد الفداء في باب الرجوع
 المضاربة في باب الرجوع
 انما يرجع

ورب المال يصح له يورثه معنيا للمضارب في العمل نقد الفداء
 ثم الحبل المربور ولو نوى رب المال من الشراء والبيع ينظر ان كان
 رأس المال قابلاً في يد المضارب تنفخ المضاربة حتى لو اشترى به
 بعده صار غاصباً اعمالاً كما هو وضالم يعمل منه ولا يقتصرون
 في الوض بانشاء حتى صار المال دراهم او دنانير ثم ينظر ان
 كان رأس المال دراهم وخلص مال المضاربة دراهم انفس العقد
 في المضاربة واما ان كان دنانير وقد خلس ثم العروض درهم
 فله ان يشتري به العروض جنس رأس المال وليس لانه يشتري
 غيره خزانة الا حله او ايل المضاربة اعطاه دنانير
 مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفى دنانير ولا يأخذ
 من المال بقيتها ولا يعبر بقيتها يوم القسمة لا يوم الدفع حقيقة المضاربة
 وفي الثانية وكجز المضاربة بالدرهم النهرية والربوف ولا يجوز
 بالاستوفى فان كانت المستوفى تزوج فله كالفلوس ووقع
 الفداء في الغائبة ثم حله اذا كسدت الفلوس قبل
 الشراء فسدت ولو كسدت بعد الشراء والنقد اعبر بقيتها
 لتحصيل رأس المال يوم كسدت فاول الفصل الاول من مضاربة
 التنازع فيه واذا ملك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول
 قول المضارب في الهلاك مع يمينه ولو استهلك المضارب رأس
 المال او استهلكه غيره لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئاً على يافه
 الضمان من المستهلك وان اخذ فله ذلك وعن محمد لو اقرض المضارب
 رجلاً فانه رجعت الدراهم اليه بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ
 مثلاً لا يرجع وجيزاً للخصم في باب هلاك مال المضاربة في كتاب
 المضاربة تلف اى مال المضاربة قبل التصرف بطلت الفوات المحل
 والقول فيه للمضارب لانه امن كما المودع ولو تلفها المضارب
 او انفقها واعطاه رجلاً وانفقها ذلك الرجوع ينق المضاربة

لانه صار مضمونا عليه الفضاة في المضاربة لا يجتمعان وهو الامام رحمه الله
 انه اخذ ما في الذي اتفقوا ان يشتري به على المضاربة لانه اخذ
 العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد انه اذا اقرضه ثم لم يستوف
 عليه عين الدوام فالمضاربة على حالها ولو ان التمتع وانفصل
 لانه التمتع يستقر بالفضاة وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان
 ان اشتري بالمال او ملك قبل نقد ما رجع على رب المال ثانيا بخل او
 لو كبل بالشرائه فانه يرجع بالثمن مرة واحدة والجمع رأس المال
بما فيه من نفع في ملكه بالمال فكت بالمضاربة ولو قال رب المال
كان رأس المال الف درهم بشرط ان يصف الربح ويخبر به المضارب
الفان يقر ان مال المضاربة كان القرض رأس المال فقول المضارب
مع المضمين وفي شرط الربح القول الرب المال مع المضمين وان جاء بالمضاربة
بنسبة الآف فقال الف منها فدية او بفضاة الرجل او على دين
كان القرض قوله لانه القرض يكون قوله في اليد فيما فيه الآ اذا اقرض
ان لغيره فبعضه قبيل فصل فيما يجوز للمضارب في كتاب المضاربة
مع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا تبطل الا بال
والا تبيع الثانية وكذا الدخ بفضاء وهو على المضاربة بزيادة
في الفصل الثاني من كتاب الاجارة ولو قال رب المال
دفع اليك بفضاء وقال المضارب لابل مضاربة بالعتق
او بانه درهم كان القرض قول رب المال لانه الربح يستحق عليه جهة
وكذا لو قال المضارب اقرضني وقال رب المال مضاربة او بفضاء
كان القرض رب المال لانه المضارب يدعي عليه ملكه المال والبينة للمضارب
يجعل كانه اعطاه مضاربة ثم اقرضه ولو قال رب المال اقرضتك وقال
المدفوع اليك لابل مضاربة كان القرض للمضارب لانه رب المال يدعي
عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال بانه والبينة بينة رب المال
فيما يجوز من قبله فيما يجوز للمضارب في كتاب المضاربة لو قال

حكم المضاربة

ولا تملك

فان اشترى المضارب بغير علمه وانما يصف الربح فله ان يبيع
 وان اشترى المضارب بغير علمه وانما يصف الربح فله ان يبيع
 فلو اشترى المضارب بغير علمه وانما يصف الربح فله ان يبيع
 فلو اشترى المضارب بغير علمه وانما يصف الربح فله ان يبيع

رب المال هو المضمون وادعى القايض المضاربة فانه كان بعد ما تم
 في القول الرب المال والبينة بينة ايضا والمضارب ضامن وان
 كان قبل التضرع فالحق قوله ولا ضمانا عليه في القايض
 لانه بعد ما قاعل ان القايض كان باذن رب المال ولم يثبت
 القرض لانكار القايض ضمانات للعام في الفصل الاول
 من المضاربة اذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب
 مضاربة صحيحة او فاسدة فالحق قول رب المال واذا اتفقا
 البينة فالبينة بينة المضارب وكذا لو ادعى رب المال مضاربة
 او بفضاء وادعى الذي في يده مال انه اقرضني فانه الربح
 كله في القول قوله رب المال والبينة بينة المضارب وخبر في
 الفصل الرابع من كتاب المضاربة وان شهد شاهدان بالمضاربة
 وشاهدان بالقرض ولم يفسر وشاهدان غير ذلك فالبينة بينة
 في يدعي القرض لانه لا تنافي بينهما فيجعل كانه الامر من كمال القرض
 يدعي المضاربة والمضاربة يدعي القرض فيجعل كانه دفع المال
 اليه مضاربة ولا تخم اقرضه من او في بينة يدعي القرض اثبات
 الزيادة وهو الملك في المقبوض للقايض واستحقاق القرض
 عليه المبسوط للسحري في باب الشركة في المضاربة في كتاب
 المضاربة مضارب موالف اشترى بانيا فقصصا او طرعا
 بانه من عنده نف وكان قال رب المال اعمل بركبتك او لم يقل فهو
 منطوع لانه لو جاز على رب المال صار رب المال مستمرا عليه
 ولم يافر رب المال بذلك وقوله اعمل بركبتك لا اثر له في الاستدانة
 لانه البينة في اعمال المضاربة وجملة اعملة ما يملك المضارب
 وما لا يملك ثلثة اقسام قسم في المضاربة وتوابعها وهو ملكه
 مطلقا المضاربة قال اعمل بركبتك او لا كالايداع والاعارة والاربا
 والاجارة والارزاق والرهن وقسم ملحق بالمضاربة وهو

منها فبذلك اذا قبل العمل بربك كالمال في المصاهرة والخطا
بمال غيره والثالث ما ليس منها ولا ملحق بها ولا يملكه وانما قبل
العمل بربك كالمصاهرة على المصاهرة والاقرض والعنف
الكفاية والتبذير والهبة واجرة النكاح والمكسب بانه فاعده
او اقصر ما ولا يصير شركا في المال لانه المصاهرة ليست بعين
مال فابى بربا فيهما بملك المصاهرة وبما لا يملكه في كتاب المصاهرة
وفي شرح الطحاوي ولو خلط مال نفسه بمال المصاهرة ضمن مال
المصاهرة وكان الربح له وضيق عليه كذا لو شارك مع غيره شركة
عنانة وخلط ضمنه ونقص الشركة بينهما وهذا اذا لم يقل العمل بربك
فلم قبل فله ان يخلط ما ذابح قسم الربح بين المالين فربح
ماله خاصة وربح المصاهرة على شرطها ضمانات للجماعة
نصف المصاهرة ونائب ضمانات المصاهرة ولو دفع مالا
مصاهرة بالبلاذ ان المصاهرة بين يخلطون المال ولا ينالهم رب
المال عن ذلك فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم
في مثل هذا انهم لا يضمنون ويكون المصاهرة بينهما على العرف
فما يميز فيها يجوز للمصاهرة رجل دفع الى رجل مالا مصاهرة
وبقي نصيب احدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخر استكت
عن نصيبه نصيب رب المال جازت المصاهرة وان سكت عن نصيب
نصيب المصاهرة لا يجوز المصاهرة قبلا ولا يجوز استكت
وما راوا المشروط الرب المال يكون للمصاهرة ولو قال رب المال للمصاهرة
على ان نصف الربح وكل ثلثة كان للمصاهرة ثلث الربح و
الباقى لرب المال ولو قال رب المال على ان ما روى الله تعالى من
الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء ولو دفع
المصاهرة على انها شركاء في الربح جاز ويكون الربح بينهما
على السواء ولو قال على ان يكون للمصاهرة شركا في الربح جاز

في قول

منها فبذلك اذا قبل العمل بربك كالمال في المصاهرة والخطا
بمال غيره والثالث ما ليس منها ولا ملحق بها ولا يملكه وانما قبل
العمل بربك كالمصاهرة على المصاهرة والاقرض والعنف
الكفاية والتبذير والهبة واجرة النكاح والمكسب بانه فاعده
او اقصر ما ولا يصير شركا في المال لانه المصاهرة ليست بعين
مال فابى بربا فيهما بملك المصاهرة وبما لا يملكه في كتاب المصاهرة
وفي شرح الطحاوي ولو خلط مال نفسه بمال المصاهرة ضمن مال
المصاهرة وكان الربح له وضيق عليه كذا لو شارك مع غيره شركة
عنانة وخلط ضمنه ونقص الشركة بينهما وهذا اذا لم يقل العمل بربك
فلم قبل فله ان يخلط ما ذابح قسم الربح بين المالين فربح
ماله خاصة وربح المصاهرة على شرطها ضمانات للجماعة
نصف المصاهرة ونائب ضمانات المصاهرة ولو دفع مالا
مصاهرة بالبلاذ ان المصاهرة بين يخلطون المال ولا ينالهم رب
المال عن ذلك فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم
في مثل هذا انهم لا يضمنون ويكون المصاهرة بينهما على العرف
فما يميز فيها يجوز للمصاهرة رجل دفع الى رجل مالا مصاهرة
وبقي نصيب احدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخر استكت
عن نصيبه نصيب رب المال جازت المصاهرة وان سكت عن نصيب
نصيب المصاهرة لا يجوز المصاهرة قبلا ولا يجوز استكت
وما راوا المشروط الرب المال يكون للمصاهرة ولو قال رب المال للمصاهرة
على ان نصف الربح وكل ثلثة كان للمصاهرة ثلث الربح و
الباقى لرب المال ولو قال رب المال على ان ما روى الله تعالى من
الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء ولو دفع
المصاهرة على انها شركاء في الربح جاز ويكون الربح بينهما
على السواء ولو قال على ان يكون للمصاهرة شركا في الربح جاز

كتاب الشركة

لا العمل بغير اذنه في ارضه فما لم يملكه فما لم يملكه فما لم يملكه
الشركة اذا دفع اليها بقرة بالعلق ليكون الحادث بينهما
نصفين خالفوا في كل صاحب البقرة وعليه مثل عمل
المذموم اليه ومن العلف قال فلو مضى على ذلك زمان وتحت
المذموم اليه بعض اللبن مصلوا لبعض قائم في يده فاما قائما
في يده من اللبن فهو للمالك وما تحت المذموم اليه مصلوا
للمذموم اليه ونقطع حق المالك عند تبدل الاسم والمعنى ومع
المذموم اليه لصاحب البقرة مثل ذلك اللبن وسليما اذا دفع
وجاهة الرجل ليكون البينات بينهما فلو ان المذموم اليه دفع البقرة
او الجاهة الى رجل اخر بالنصف فملكته في يده فاكذوب المذموم اليه
الاول ضاح. فلو ان المذموم اليه بعث البقرة الى رجل اخر فلو ان
لما العرف تاتى فانه في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب
الاجارة وفي القينة احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالقبول
بدون اذن الاخر فخلية حصة الشريك سواء كان وقفا على
سكنها ما هو موقوفه فلا يتخلل وفي الملك المشتركة لا يلزم الاجر
على الشريك اذا استعمل كله وان كان معه الاجارة وليس الشريك
الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للاخر انا استعمله بعد ما استعملته
لان الامارات انما تكون بعد الخصومة انتهى على هذا قول الخشاف لا
يستوجب الا اجرة معناه قبل السكنى لو طلب ان يجعل عليه
شيئا اما بعد السكنى فالاجرة واجبة عليه من البحر الرابع في شرح
قوله ولا يقر وان وقف على اولاده في كتاب الوقف ارض بين
رجلين فتاب احداهما غير محمد بن ابي الشريك ان يزرع نصف الارض
ثم في السنة الثانية ان اواد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان
زرع اولاه قالوا ان كان الارض تنقص الزيادة او لا تنقص ولا تنقص
ولا تنقص فلا يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يتفق بالارض

مثل

تعلق به فما لم يملكه فما لم يملكه فما لم يملكه
الارض تنقص الارض او كان ترك الزيادة بنقصها وبغير قوة لا
يكون للحاضر ان يزرع منها شيئا مصلوا وفي الدار المشتركة اذا غاب
احدهما وحاضرا في سنة لم يملك يسكن بحزب الدار غير محمد بن ابي
الحاضر ان يسكن في الكل لا في فيه صيانة مال الغائب قال مولانا
رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف فوار
الدار ترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا تنقص الارض في السكنى
مكتفين منقصة الغائب والحاضر منقصة الحاضر فظاهر وكذا كانت منقصة
الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان
يسكن مقدار ما يسكن الحاضر في الخارج على عيني حنيفة وفي التمر
اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويكسب
التمر فاذا حضر الغائب واخذ التمر جاز وان لم يجر بعض الحاضر
قيمة نصيب الغائب ان كان في فروع التمر والقيمة والمثل ان مثليا
ولم ينقطع وان ينقطع منه القيمة وهكذا روي غير محمد بن ابي
شما بخلاف جمهوره انتهى في هذا وعلى الفتوى وان لم يجر الغائب يتصدق
وهو منزلة اللقطة فما لم يملكه فما لم يملكه فما لم يملكه
صاحبها في كتاب الارادة فما لم يملكه فما لم يملكه فما لم يملكه
في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقاها حتى نبتت
بانيات فهو له وان نبتت بنفسه لا يفي احد مني لصاحب الشجرة
اذا اصدقه صاحب الارض انما نبتت من عروق شجرة وله كذا به
فالقول قول صاحب الارض للمنا متعلق بارضه فيا للامام
من مزارعة الثانية في فضل زراطة الارض يجوز ان يزرعها
عندها او انبتت الشجرة في ملكه ان شاء او غرس رجل تالفة
في ارضه وكل واحد من جاره تاتى فانه في الفصل الثاني
من كتاب الشربة له شجرة خرج من عروقها في ارض اخر

كانت الاولى قايمة فني للاول والاخرى
 لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها ولم
 يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق
للاول في الحالين فنية في كل قبل المتعلق بالتجارة
من كتاب الوقف في القضا القضاء يجوز مقتضاه
 وتقييده بالزمان والكان واستثناء بعض الحفومات
 كحاجي الخلاصة وعلى هذا الوارد السطحة بعدم سماع الدعوى
 بعد حوت عشر سنة لا تسر ويجب عليه سماعها
 في كتاب القضاء باع عقارا ووضعا قاربه جازم بجم البيع
 ثم ادعى لا تسر اي لا تسر دعواه ولم يبين الترتيب
 بينهما وفي فتاوى ابي الليث سببه فقال لو باع عقارا و
 ابره او امراته حاضر بجمه وتصرف المشتري منه زمانا
 ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملكا ابيه وقت البيع
 انفق مشا بجمنا على انه لا تسر هذه الدعوى رتب على
 سائل مشتري باع ارضا وسلمها الى المشتري وتصرفها
 مدة زرعها وبناء وجاره ساكت ثم ادعى الابن انها
 ملكه لا تسر دعواه انه كان حاضر وقت البيع والتسليم ساكتا
 وقت تصرف المشتري قبل له فلو لم يتصرف بها المشتري
 ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط
 دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما افتراه المتأخر من زمان
 اذا باع وشتم فوله او روجه حاضرة ساكت حيث
 سقط بهذا القدر دعواه فنية في باب ما يبطل دعوى المدعي
 في كتاب الدعوى العقارية للمعزة المبنية والنيبة اسم للوفية
 لا تجز ويجز سلا في اسم النيبة على العقار عماد به في او
 في عشر وفي فتاوى رشيد الدين التركة اذا لم يكن

كتاب الدعوى

مطلد

المقارن للمعزة المبنية

والنيبة اسم للمعزة لا فية

وجز اطلاقه في
 النيبة على العقار

مستوفى

مستوفى بالدين والتميز ان ثبت الدين على واحد من الورثة
 في الجاه نصيبه ونقص ما يتقدمه الدين وليس له ولا يبيع
 بنصيب غيره ليقض الدين لان ملك الوارث الاخر لان التركة
 غير مستوفى عمادية في السائر والعشرين اقرا احد الورثة
 بالدين وذلك ان النورم ان يبرهن حتى يتعدى الدين الى كل
 انصباة الورثة له ذلك كما لو قيل تقبض الدويعة اراد ان
 يبرهن على ان وكيله يقبض مع اقرا الوارث او الوكيل
 بالبيع اقرا تقبض المشتري فارد المشتري ان يبرهن على نقد الثمن
 له ذلك بزيادة في اخر الرابع وكتاب الدعوى اشبات الدين
 على الميت بخبرة الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في
 يد يماشي من التركة كما في الاشبات من القائدة وهو التمسك
 ثم اخذ مال الميت عند الظهور فانه قال الوارث لم يحصل
 شيء من ميراث ابي فانه صدقه المدعي فلا شيء له وان كان له
 وقال وصل اليه كذا اذ كمال يختلف على البتات فانه حلف لا
 شيء عليه وان نكل لزمه القضاء عمادية في السائر والعشرين
 ادعى اعيانا مختلفة الجنس والتميز والصفه وذكر قضي
 الكل جملته ولم يذكر قضي كل عين على حدة اختلف المشايخ
 قبل لا يتم التفصيل وقيل يكتفي بالاجال وهو الصحيح
 السادس في الفضولين تركه فيما دين لم يستوف
 قسست فناء الغرم فانه باخذ جملتهم حصته من الدين وهذا
 اذا اخذهم جملته عند التقاضي اما لو طفر باخذهم اذ منة جميع
 ما بيده في السائر والعشرين في الفضولين وخر ادعى على
 اخر مالا ارنا غر ابيه فلو دفر به اثر بالذم اليه وليس ذلك حكما
 من القاضي على الاب حتى لو جاءه حيا باخذ كماله في الدين
 هو على الاب ولو انكر دعواه قبل لا تسر خلاف على العلم

المعادى
 ولم ار حكم المستحيل عادة
 كدعوى تقصير اموال اعطية
 على فني انه غصبها منه
 والظاهر عدم سماعها
 بحر ابن في الدعوى
 كذا في الملح مفصلا

مطلد

ابن خلدون وانما مات ولكن يقال للابن انتم بنية علي مروت
 ابنيك وانك وارثه والصحيح ان يستوفى على ذلك كالموكل
 فلو حلف الابن اقامة البيعة على انبات اكل ولا يملكه ولكن يجعل
 حضانه حق التحلف على اكل واحده منه فمختلف على اكل بشا
 في الفصل الرابع في حق الوارثه في حق الغريم يتطلم ان
 ادى ليرجع في الزكوة ردت القسمة الا ان يعقد الحق القسمة
 في مالهم لفساد تمام الغريم وان على ان لا يرجع في الزكوة مضت
 القسمة بغيره في الثالث في القسمة رجل قال لآخر لعل عليك
 الف درهم فقال له المدعي عليه اني حلفت ان اكون على الف درهم
 فحلف المدعي وادعى عليه المدعي عليه الدارهم قالوا ان ادى اليه
 الدارهم بحكم الشرط الذي شرط فمما طر والدارهم ان يسترد
 منه لان نه اشترط باطل فاصبحنا في الصحيح عن الدين في
 الصحيح ولو ادعى على امرأة ان تزوجه فانكرت المرأة ثم
 مات الزوج مخاوت المرأة تدعى بغيره لها المهرات وكذا
 لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر ثم مات المرأة وطلب
 الزوج المهرات قالوا لو ادعى عليها لا قولوا بي حنيفه فلا
 في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى وفي المتن امرأة
 ادعت على زوجها ان يطلقها فانكر الزوج ثم مات فطلبت
 ميراثها من ذم او رثها من اكل الزكوة بعد في يد رجل اقام
 رجلا في كل واحد منها البيعة انه باعته الذي في يده ببيع
 فاسد افاخرها باخذ ان العبد وقيمة بينهما بعض اذا شهدوا
 على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فخلقه قيمته
 وان كانت البيعة شهدا على معانية البيع والقبض فان
 كان العبد قاتل احده نصفين ولا شيء لهما غير ذلك
 ان كان العبد مسترهما اخذ البيعة نصفين ولا شيء

كتاب الابن امانة البيعة
 على مروت ابنيك وانك وارثه
 ولو نكل بغير حق ابنيك وموت
 وصار كما لو اقر بها صريحا وانكر
 اكل ولو كان كذلك لا يجعل
 القاضى الابن حضانه اقله
 الشبهة صحي

لها

لها ميراث من مال زوجها في البيعة ان يكون في الغضب
 كذا كلف قاضيا في احوال دعوى الموقوف من كتاب
 الدعوى ذكر على في السيرة ان مسلما خرج فزار الحرب
 وموت من في بيدها بغل عليه مال كل واحد منها يقول
 هو يملك وفيه يدان فقامت لاهد بها بيعة في السدين
 فان القاضى يقضي بالمال من اعام البيعة لانه لو ادعى
 بالبحر مال منس الا في السدي محمد انه وهدد المسئلة
 ببيت خطا بعض مشايخنا فيما اذا قال كل واحد منهما
 م ائمة اجيب ملكي لا يدعي ان القاضى لا يسع هذه الحفوة
 ويقول اذا مال ملكك وفي يدك فما ادا طلب مني فقد فلت
 بهما على قول البيعة فاحدهما هو الصحيح ووجهه ان كل
 واحد منهما محتاج الى البيعة لرفع منازعة الآخر والبيعة
 لهذا المقصود مضبوطة ويقول للقاضى اطلب منك
 ان تقرر فراجعي وتقرره في يد قاضي فانه في دعوى
 الدور والارض وفي دعوى البايع الاكراه على البيع
 لا حاجة الى تعيين المهره كما لو ادعى مالا بسبب
 السعاية لا حاجة الى تعيين العود على الاصح في ان
 الغنيم قبيل الدعوى بسبب الاقرار
 الاب زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها الزوج ثم
 لم يمت على انها كانت ردت النكاح قبل اجازتها فالحكم
 في الكتب انها تقبل قال صاحب الوقفات الصحيح عدم
 القول كما ذكر في الكتاب لانه وان ابطال الدعوى فالبيعة
 لا تبطل لانها قامت على تحريم فرج المرأة والبرهان عليه
 بلا دعوى غاية الامران الشهود وشهدوا على ذلك
 كما سمعت وقصد في الزوج والمرأة على الاجابة فانه

بانتفاء العقد ^{بما لا يخلو من الزوج والمفوض} بانتفاء العقد
 بمراتبه في متفرقات الشارح عشر في كتاب الدعوى المر
 نكاحها فبهرت فادعى الخلع نسج اذ جعل انه زوجها من ابوه
 وهو لا يعلم لا نسج وعواء اذ الزوج مناقص لانه انكر
 النكاح او لا علم له وعواء الخلع في العائنة الفصول
 عيسى بيدر جل يقول هو ليس له وهناك ثم يدعيه يكون اقرارا
 بالملك للمدعي حتى لو ادعاه لنسج لا تقبل والحاصل انه
 قول ذي اليد ليس هذا الى عند وجود المنازع اقرارا بالملك
 له في رواية لا في رواية وعند عدم المنازع لا يصح تقيد حتى لو
 ادعاه احد وقال ذو اليد هو له صح دعوى ذي اليد باتفاق
 الروايات في كل المربور قال سمعت شيخ الاسلام القاضي
 علاء الدين المروزي رحمه الله يقول يقع عندنا كتمان اقرار
 يقرب على نفسه بالتحقق وشهد عليه ثم يدعي انه بعض هذا
 الكمال فرفض وبعضه ربه عليه ونحن نغني ان قام على ذلك
 بينة تقبل بينة واجه كانه مناقضا لانا نفهم انه مضطر
 الى هذا الاقرار باج محمد وابشرة وكنت في القدر
 وشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه اقر
 انه بقي عليه نصف الثمن واقام بينة نسج قال استاذنا رضي
 وانه كان فادكره شيخ الاسلام ببيع وجهه ليس الوجه الصبي
 انه وان كان مناقضا لانه لا ادعى اقرارا للمشتري بذلك
 فقد ادعى تصديق الحفم فيه واشبهه بالبينة والثابت
 بالبينة كالثابت عينا ولو عاينا اقرارا للمشتري ببقاء
 شيء في الثمن نسج دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعا
 وقد نص في باب التناقض برفع بتصديق الحفم في
 ما يبطل دعوى المدعي في كتاب الدعوى رجل باع دارا

دعوى الرجل بعد الاقرار بدينه
 في صحت

ثبت بالبينة والثابت عينا

التحقق برفع
 بتقدير اقصم

الله

وكيف

وكيف انتباز بالذات ثم ادعى الكفيل الدار لم يسج وعواء
 فانتباز في الكفالة بالمال من الكفيل بهر من على ثلثه درهم
 وحكم له ثم اقر انه عليه مائة درهم لهذا المدعي قال سقط
 الماتانية وقال غيره والشايع لم يسقط ادعى عليه أربعة
 اشياء سماها فانكر فخلع ثم قال المدعي كنت اخذت الاثنين
 من الاربعة وبهر من على الاثنين تقبل فصول في اوارضا
 الفصل العائنة امة جادت بولد فقال مولانا هو من عبدي
 هذا وصدة الامة فلما مات المولى ارعت ان هذا الولد من
 المولى وانما صار من حرة نسج لانه ادعى فيها حرة حرة الزوج
 ليس يبرضا فلا يكون التناقض مانعا في باب ما يبطل دعوى
 المدعي من الدعوى القبيحة ادفع الوصي الى البنت مال لبيد
 البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض جميع ما كان في يده
 من تركته والده ولم يبق له من تركته والده عده شيء في قبيل
 ولا كثر الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا
 وقال هو من تركته والذي واقام البينة فلبت بينة و
 كذا الواقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين
 على الناس ثم ادعى على رجل دين له والده نسج وعواء نفقة
 الفسادي في اواخر الباب التاسع في كتاب الدعوى ولو
 ادعى الدين قافر ثم قال رسائده ام ان كان كلا القولين
 في مجلس واحد لا تقبل للتناقض وان تفرقا في المجلس
 ثم قال رسائده واقام البينة على الابقاء بعد الاقرار
 لا تقبل فوانه المقتنين في التناقض مدعى دعوى اذا استكمل
 في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا نسج في باب ما يبطل
 دعوى المدعي مدعى القنية قال ادعى شيئا في دعوى
 رجل وله تلامذة فغاب المتاع فاخذ احدهم وحلف ثم ادعى

مطل

تسمية آخر هل له انه خاص ويختلف اذا اقر او لا اقر الاول هو
الخائن ام اجاب نعم لانه صار مكذبا في حق الاول قاعدة
في كتاب الدعوى قال جابر بن عبد الله كان في كتاب
شده است بركي بشا كره دعوى كره وسو كندش
دار باز بر ديكري دعوى ممكنه شنوند عند بعضهم
واصل مستند القسامة وعند بعضهم نعم من اجل الزور
ادعى مالا يحكم الكفالة فقال ما تكلفتم جعل انتم اقام بينه عليه
قاعدة من الاصل اذ لا تسمع منه لانه انما تسمع على اعتبار
كونه كفيلا والا فممنوع من فتنه دعوى الاصل في
مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وانما انكره في الابتداء
فهو مناقض في باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القسامة
المسورة وشبهة الاستدعاء الاستعارة والاستجارة
الاستيها ب فان كلامهم اقرار بانه لذي اليد فلا تسمع
ادعى بغيره بالوكالة او لنفسه بانه في نوع في المسورة
في كتاب الدعوى لو ادعى رجل شرا فثوب وشهد له
بالشراء من المدعي عليه وقضى او لا ثم زعم احد الشهادتين
له او لا بده وورثه هو عند التسمع دعواه لما قلنا ولو قال
عند الشهادة هذا الثوب باع من هذا الكند لي او لابي و
ورثته عند يقضي بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على
مدعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال اقولا ولم يورثه
الشهادة ثم ادعاه لنفسه او لانه لا يبيع وكله بالطلب يقبل
وكذا اذا شهد بالاستجارة او الاستدعاء او الاستيها ب او لا
ستجارة من المدعي بطل دعواه لنفسه او لغيره وسواء طلب
تقصي هذا الحق المدعي من المدعي عليه او غيره في النوع المذكور

يؤدى بالشهادة
نحو

ادعى عليه اني دفعت الفلانة درهم ودفعت له منه ثم
ادعى انك قبضتها مني لا يسمع منا قضا لا بد المدعي في
باب ما يبطل دعوى المدعي من دعوى القسامة الوصل باع
ثم ادعى ان باع بغيره فحسب بيع واقدامه على البيع لا يمنع دعوى
الفد وكونه امين في الوقف اذا اجره الوقف ثم ادعى ان
اجر باقل اجر المثل وكل من باع ثم ادعى فسادا تسمع وتناقض
به لا يمنع دعواه من الحمل الزور قال المست واورثه ثم
ادعى ان وورثه وبني الجبهة بيع اذ التناقض في النسب
لا يمنع صحة الدعوى نقد القسامة في البيع من الوصايا
ادعى دار شرا من ابيه ثم ادعاه ارثا منه يسر لاسكان
توقيفه باز يقول شريته وعجرت عن اثباته فوزنته ظاهر
ولو ادعى او لا بارت ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض وتقدر
توقيفه استاخر دارا ثم برهن على كونه انك لا تبي شرا
لا جلي في دعوى يسر لا يمنع هذا التناقض كما خفي في الخفاء
لان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن
لا علم به فممنوع من اوائل الفصل العاشر رجل ادعى
على آخر ان ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك
انه اخواه لا شرا فلو عاد وادعى ان ابن عمه تسمع خلاصه في
الفصل العاشر في دعوى الدعوى لو اختلفت ثم برهن على
الطلاق نكاحا فلها ان تسترد بدل الخلع ولو كانت متناقضة
لاستقلال زوجها بتطبيقها بلا علم وكذا الزوج لو قالم اخاه
ميراثا ثم برهن ان كان طلقها ثلث يقبل فطلاقه من كبره على
الزوج باخذ وكذا زوجة قاست ورثة زوجها الميراث و
قد اقر وانز وجبتها ثم برهنوا على طلقها ثلث في صحة تقبل
وكذا مكاتب ادى بدله ثم برهن على كونه حرة قبل الكفا

كذا في وفي شرى ثوباني جراب مستبدل حلا شتره
 قال هذا الى ولم ارفه تقبل بينه قال في هذه السائل بخلاف
 ذلك وفي مسئلة من قولهم قدم بده وسنانه دارا
 فقبل لده دارا بكت مات وترى كيرا ما لك فادعاه التسم
 وقال كنت اعلم به لا تسمع للتناقض اقول ينبغي ان يسمع فيه
 وفي امثال اذ التناقض غايض لو لم يوفق او لم يكن توفيقه
 واما اذ وقف جنيبي ان يسمع اذ لا تناقض في حقيقة اما لو كان
 توفيقه ولكن لم يوفق فغنى اختلاف في الفصل العاشر من الفصول
 وفي العيون قدم بده وسنانه دارا ثم ادعاه قابل
 بانه دارا بده مات وترى كيرا ما لك لم يعرف وقت التسم
 لا يقبل قال والقبول اصح بانه في نوع في الذوق الفصل الاخر
 من كتاب الدعوى اقرب بانه الدار التي لا يدخلها ملك
زبد ثم ادعاه لنف لا تسمع وقال غيرهما لا تسمع الا اذا ادعى ملكي
 الملك في يد قفنه في باب ما يبطل دعوى المدعي من كتاب
 الدعوى واما بدل على ان امكان التوفيق لا يبلغ ويشترط
 التوفيق بالفضل ما قال في الفتاوى ادعى محمد ودارنا
 عن ابيه ويرى من خرف المدعي عليه بان المدعي اقرب بانه ملك
 ابره واني اشتره في امر وصرح ودعواه واني بالصلح فهدا
 دفع مسيوع وقال بعضهم لا لا مكان ان يكون ملكا لانه
 مات وترى كيرا ما لك قال هذا لا يصح خالفه لو فاق بالتلفي
 المذكور ولو فاق هذا الباب ما تحقق تناقض ابره او كما هو
 في توفيق ما لا يرى ان المدعي عليه ابتداء وملك بالذوق
 وقال في هذه المسئلة لا يسمع دعوات لاني اشترته من امك
 وجه تقاضى البدل وان انت ايضا فزت بانه ملك انت
 انقول في هذا النوع الذي ان قلت لا فقد كابرته لانه بخلافه

وجيز

الروايات

الروايات الصريحة وان قلت نعم فقد ناقضت حيث اخبرته
 من الاول على امكان التوفيق وذلك ثابت حقا ايضا فلو كان
 بعينه الذوق في الثاني مع القول بغيره في الاول لفضل الاصل
 واما شيخ الاسلام اذ امكان التوفيق يفي وذكر بكر في شرو
 الكتاب الكبر ايضا التوفيق بالفضل شرط في الاستحسان و
 الغياض لاكتفاء باسكانه قال بكر في ذكر التوفيق في بعض
 ولم يدرج البعض فحتمل السكت على المذكور وذكر الحنفية
 واختار في التناقض ان من المدعي لا بد من التوفيق بالفضل
 ولا يفي الامكان وان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر
 عنه الامكان وجوده ووجوده والظاهر حجة في الدفع لانه
 الاستحقاق والمدعي استحق والمدعي عليه دفع والظاهر يفي
 في الدفع لا في الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجوه لا يفي
 فان اخذ الامكان بانه في نوع في التناقض من الفصل الاول
 من كتاب الدعوى قسم تركه بين ورثة او قبل
تولية لو فاق او وصاية في تركه بعد العلم والتعيين بانه هذا
تركة او وقف ثم ادعاه لنف لا تسمع في الفصل العاشر من
 الفصول باع امة ثم ادعى بخبرها قبل البيع لا تسمع
 ولو برهن بقبول بينه ولو ادعى المشتري ان البائع حر فاجل البيع
 تسمع دعواه وبينه من الفصل المذكور باع عبدا ثم ادعى انه عتقه
 او كما هو انتم باء تسمع وذكر القاضي باء ثم ادعى انه كان ويره او
 اعتقه لا تسمع ولو ادعى انه خلق فانه يقبل ويثبت النسب
 ويبطل البيع نظره الشرع عبدا او ادعى انه حر والزعم اليك اقراه
 فبرهن على الحر والعدن يكره يقبل يرجع بالقرن بانه حر في الحار
 عشر من كتاب الدعوى سكت بجهول الغيب عن البيع اقول
 بمنه البرق وكذا اذا قيل له قم مع مولك فقام سكتا

كذا في

ملخص

اقرار بالبرق حتى لا يسمع دعوى الحرية بعده منه بلا عينة بخلاف
 ما اذا لم يسمع الا انما وليت يكتب في مدعى الرق عليه اي اثبات
 في الكس في تلك البرية ادعى الرقيق حرة الاصل ثم العتق العارض
 يقبل ولا يمنع التناقص صحة الكس ولا يسمع طالع العور
 في الحرية الاصلية وشرط في العارضة اجماعا وفي الامة لا
 شترط الادعى اجماعا وفي الباب الصغير قال الشتر في فاني
 عبد ثم ادعى الحرية بسمع فقوله فاني و كجمل دعوى الحرية
 الاصلية والعارضة ثم ان الباب حاضر او مملو ما مكانة
 يرجع بالبر على وانه غايبا عينة منقطوعة رجوع على العبد والعبد
 على الباب من وجهه وقال الا ما في الثاني لا يرجع على العبد
 كما لو قال اشترى او قال فاني عبد ففقد او كما لو قال ارتهنني
 فاني عبد في الفصل الحادي عشر دعوى البرية اقرار ان
 هذا لم يكن في ملكه قبل اليوم ثم ادعى انه ملكه منذ قبل ذلك اليوم
 مطلقا او بسبب كذا فانه لا يسمع قاعده في اواف كتاب الدعوى
 ابناء قسما تركه اسبها ثم قال اهدما تعد القسمة ايبين غلاز
 جبر رايدر بنام من كرده بود واقام بينة شمس في الدعوى ان
 ابي وضوء باس في حال صغرى وان ادعاه مطلقا لا يسمع في
 باب ما يبطم دعوى المدعى في دعوى القينة ادعى ملكه في دنيا
 فصدقه الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد قضاه لا يسمع
 بعد اقراره بوجوب المال في التركة فيقول كذا الكفيل اذا اقر
 بوجوب المال بسبب الكفالة ثم ادعى ان الاصل فقضاه
 لا يسمع قال استاذنا رحمه الله وهو بناء على ما قرره في كل احوال
 انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى الباب الا قال بسم هذا
 في الفصل العاشر في الفضولين ادعى بعض الورثة
 انما على مورثة القسمة بسمع ولم تكن القسمة اية او على ابن

الانقياد

بالقينة

بخلاف

بخلاف بين من التركة حيث لا يسمع دعواه في النافذ والعشرين
 ثم العتق ليرى رجل ادعى دارا في يد رجل انما له ثم ادعى ذلك
 انها لفلانة وقهرها عليه قالوا تسع دعواه كماله او لا تسع
 ثم ادعى لغيره وادعى انه وكيل وان ادعى او لا تسع وقفت ثم ادعى
 انها له لا تسع دعواه كماله او لا تسع او لا تسع ادعاها لنفسه
 فافترق في دعوى الدور والاراضى في مجموع النوازل رجل ادعى
 على رجل عتق الفخ ان عتبه منه غلاما تركيا وبين صفاته و
 طلب احضاره ليدعيه ويقوم عليه كجزة فاحضر المدعى عليه غلاما بعض
 صفاته بخلاف بعض ما وعده المدعى فادعى المدعى هذا العبد
 وقال هذا العبد ملكي واقام البينة تسع دعواه وقيل مع البينة
 كذا ذكره هذا الجواب بسبقه ايضا فيما اذا قال هذا ملكي ولم يزد
 عليه وكنه كذا هذا الجواب بسبقه ايضا فيما اذا قال هذا
 العبد ملكي ايضا ويصير مدعىا عبدا من واما اذا قال هذا العبد
 هو العبد الذي ادعيت او لا تسع دعواه مكانه المناقض
 ثم الحجة الرعائية في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى
 ادعى حبة في وقت فتمثل ببينة فبرهن على الشراء بعد وقت
 الهبة قبل وقيل لا يسمع ادعى دارا في يد رجل انه ومهرها له سلمها
 اليه في وقت كذا فتمثل القائل بالبينة فقال انه حجة من الهبة
 فاستمر منها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة فبرهن عليه
 يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت الهبة وبرهن عليه لا يقبل و
 الفوق ان التوفيق في الوجه الا قول يمكن فلا يتحقق التناقص
 لجواز ان يقول وصلي منذ شهر ثم حجة في الهبة فاستمرتها
 منذ منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقص
 في رجز في مسائل شتى من كتاب القضاء ادعى نصف دار
 في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار فتمثل الاسلام الا

انه لا تسع دسواه ولو كان على العكس تقبل في الدعوى
في الوجهين جميعا كما ذكر في فتاوى قاضي طهر وذكر في
الدين في فتاواه اذا ادعى نصف الدار ثم ادعى كل الدار الدار
لان دعواه النصف اقرار انه لا ملك له في الكل فاذا ادعى الكل
صار متناقضا وعلى العكس تقبل وذكر في موضع آخر فتاواه
لو ادعى ثلث الدار ثم ادعى الثلثين تسع دعواه ولو ادعى
الثلث لا يحق له فيما وراء الثلث ثم ادعى الثلثين للثمن
فكان المتناقض عماديه في الفصل السابع استأجر دابة
مراخيم ادعى انها كانت له اشترى اياه ابو في صفه ويرى
تقبل لان المتناقض يقع في ما يجري فيه الخفاء فانه لا ينفذ
بالشراء للابن ومن الابن فصار كمن يقر بالبرق وينفذ للمبيع
ثم يدعى الحرية الاصلية او العارضية ويرى من يقبل الخفاء
حال العلوق فانه الولد يجب صغيرا ام دارا الى دار ويتفرد
المهر بالاعتاق ولهذا قلنا المكاتب اذا اقرى بدل الكفاية
ثم ادعى تقضى عتاقه على الكفاية تقبل ويرى بدل الكفاية
نرازيه في موضع آخر في الدعوى من كتاب الدعوى باع ارضا ثم
قال كنت وقفتها او قال هو وقف على خانه لم يكن له بينة
واراد تخليف المهر عليه ليس له ان يجلف لان التمايز يترتب
على دعوى صحيحة والدعوى لم تنجح فكان المتناقض وان
اتاه البينة قال الفقيه ابو جعفر قبلت البينة وينقض البيع
لان اكثر ما فيه ان الدعوى لم تنجح وبقيت الشهادة بلا دعوى
والشهادة على الوقف مقبولة في غير دعوى كالشهادة
على اعتق الامة وبه اخذ صدر الشريعة وقال بعض الناس
لا يقبل البينة لكنها لا تأخذ به قال رحمه الله عنه وما ذكرنا
الشهادة على الوقف صحيحة بدونه الدعوى ساطعة

وخال
صحيح

صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة
عليه صحيحة بدونه الدعوى وكل شهادة على وقف هو حق
العباد لا يصح بدونه الدعوى بجمع الفتاوى في اول الساق
من كتاب الدعوى اتفقت الروايات على ان المدعى لو قال
لا ادعى له قبل فلان او لا حضومة له قبل فلان يصح حتى
لا تسع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة فاضمانه باب
اليمين من كتاب الدعوى ادعى غرق فانكر حضومة الشراء
فبرهن عليه المدعى خبره من حضومه على ابتغاء ثمة لا تسع للناقض
في العاشر من العفولين ولو ادعى البائع على المشتري ثم العبد
المبيع فقال المدعى عليه اشترى العبد منك قطا فاقام المدعى
بينة على شراء العبد فقال المدعى عليه اني اوفيت الثمن واقام البينة
لا تقبل للناقض كذا ذكر في الخبرية وذكر في القعدة اني ان
اشترى منه هذه الدار فانكر البيع فاقام مدعى بينة على البيع ثم
ادعى عليه الاقالة بسبع هذا الدعوى ولو لم يدع الاقالة ولكن
ادعى ابتغاء الثمن او الابراء اختلف المتأخرون فيه في الثاني
عشر من فصول الاستدلال بيمين بلغ فادعى ارضا فتركه
اخذ البينة حورثة من ابيها ثم ادعاها ملكا على المحض من الظروف
له ذلك لا قرر صدر من اخيه المتوفى انما له ثمن ولا تنازع بينهما
ففيه في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى وفي حله
الاصل ادعى انها امته فانكرت فصالح على ماله جاز وصارت
كانها ادت بدل العتق وقد اعتقها على مال فانه اقامت بينة على
انه اعتقها عام اول تقبل وترجع بالامانة واقدم امرها على الطرح
لا يكون تناقضا في دعوى الحرية لان من حجتهم ان يقول ان لم اعلم
بالعتاق حين صاحته عماديه في الفصل الرابع عشر
دعوى دين ثم برهن على الايقاع او الابراء لو صالح على عتاق

جواز الاسماء

رجل فقلت امرأة الاس الميت
كنت امرأة ابيك محمد الى مودة
وطلبت المهر والمهرات فانكر الاس
وقال اسمي لم يكن محمد وانما كان
عمر ثم جاءت فادعت انها امرأة
ابيك عمر الى يوم مودة وادعت المهر
يسمع دعواتها وليس بيننا قص
لجواز ان يكون له اسما قسنيه في كتاب
الدعوى في الباب الثالث

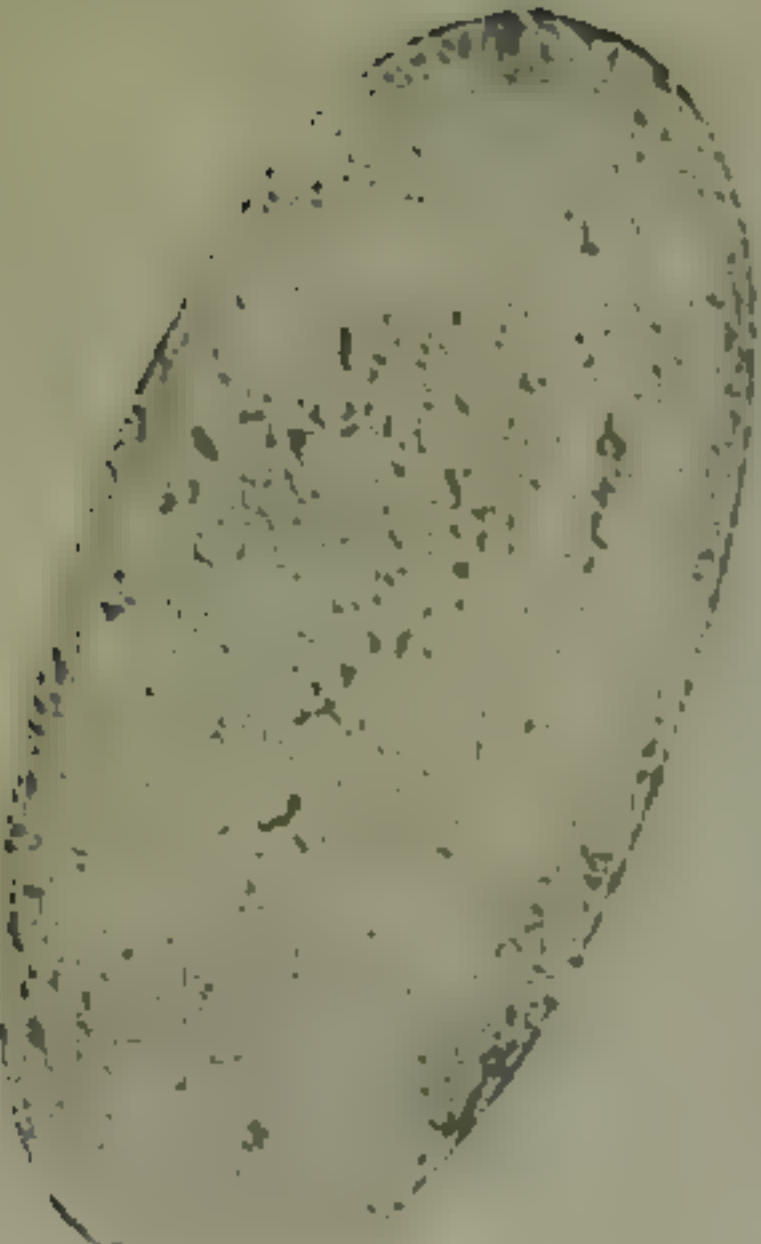
ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله
كذا ديننا ثم ظهر انه اسم حده احمد
بن عبد الله لا يبطل الدعوى لجواز
ان يكون له اسم غير اسم حده
في الفصل السابع قبل التام
بورقين ودعوى الاسكوبية

اذا اجتمع امران من جنس واحد
ولم يثبت مقصودهما دخل احدهما
في الآخر غالبا اسميهما
من الفصل الثاني

لا تسب بنية لانه هذا الصلح اختداء عن اليدين فلا ينفق وكذا لو اقر
بدين ولم يدع الا بقاء او الابرار وصالح ثم ادعى الا بقاء والابرار
لا تقبل ولو ادعى الا بقاء او الابرار وانكر فلم يقدر على اثباته
فصالح ثم برهن على الا بقاء او الابرار لا تقبل لعدم التناقض
هذا الصلح لم يقع خداء عن اليدين على المدعى عليه فلهذا الوجه
فينبطل الصلح ادعى مالا فصالح ثم ظهر انه لا ينفق عليه بطل الصلح
في الفصل العاشر في الفصولين ادعى العصوبة وبنين
النسب وبرهن بالختم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض
به والانساق لا للتعارك وعدم الاولوية برهن انه ابن عمه لابي
وار برهن الدافع ان ابن عمه لانه فقط او على قرار الميت به
اي بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده
لناكده بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصوبة فدفعا
بدين خصه قبل الحكم اقراره محضول يدعي بانه خرف في الارحام اذ
يكون حينئذ بين كلاميه تناقض در رد في فصل الاقرار في كتاب
الدعوى لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعى البينة ان ابا المدعى
رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى لا تقبل بنية المدعى عليه ولو ادعى ميراثا
عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لابي وذكر الاسامي الى الجدة لا على
فاقام المدعى عليه البينة ان ابا المدعى هذا كان يقول في حبيته انا اخ
خلاني لانه لا لابي لا تقبل بنية المدعى عليه الا اذا قام المدعى عليه البينة
انه قاضى قضى بثبوت نسب ابيه فلا ينفق الذي ادعاه
المدعى فانما في ادعى باب ما يبطل دعوى المدعى في كتاب الدعوى
الوكيل يقبض المال لو برهن على وكالة وحكم بان المظلوب ادعى
ان الطالب مات قبل دعوته وليس له حق القبض بغير الدفع
المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى كنت حبيبا وقت الابرار
فانقول له ان اسنده الى حالة معهودة مناخية للضمان جامع

المفصولين في الفصل العاشر المدعى عليه رجل ادعى
كرا في يد رجل فقال المدعى عليه دفع دعوته انه آتو نفق متي
للعول في هذا الكرم في محل كذا فهدا دفع صحى لوانته بالبينة تنفع
عند دعوى المدعى لانا في هذا الفصل الثالث والعشرين من
كتاب الدعوى في ادب القاضي لو ادعى رجل على رجل انه ستمت
منك هذا العبد بكنا والبائع كجده البيع فاقام المدعى البينة على
الشراء فقال البائع في دفع دعوته انك قد ردت على هذا العبد
بالعيب واقام على ذلك بنية صحى من دعوى هذا الدفع وسمعت
بنية عليه من المحل المبرر رجل ادعى على آتو دينا ثم قال وبكذا اقر
فقال المدعى عليه كنت مكره في الاقرار ببيع الدفع ولا يشترط ذكر
اسم المكره ونسبه خلاصة الجنس الثالث في الفصل الثاني عشر
من كتاب الدعوى رجل ادعى على آتو عشرة دنانير فقال المدعى عليه
في الدفع هو دفعي فقال المدعى ان فلانا وقد دفعت وبرهن
صح الدفع من المحل المبرر ادعى عليه دينا وقال بكذا اقر ايضا فقال
كنت مكره في الاقرار ببيع الدفع وان لم يذكر اسم المكره ونسبه
وانما قلنا وبكذا اقر لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله عليه
كذا وقال اقر له بكذا لا يفتح الدعوى لانه دعوى المال بناء على الا
لا يصح لما علم انه دعوى الاقرار ببيع في طرف الدفع لا في طرف
الاستحقاق بنية في الخامس عشر من كتاب الدعوى وفي الدعوى
الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر ببيعنا وبرهن عليه فنفق
قبل لا يبيع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق والدين ينفق
بشروط الحاصل هذا دعوى الدين لنف فكذا الدعوى الاقرار في
طرف الاستحقاق فلا تسب في الفصل السادس من الفصولين
رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت
امة لفلان وان اعتقها منذ عشرين سنة وقد تزوجت

اذ الدين



من قوة ثابتة ذلك بالبينة يكون خطا لا يثبت العنق
 نقد الغناوى في الباب الثاني من كتاب الدعوى برهن
 انه ثوبه غصبه منى زيد فقال ذواليد ادعيته زيد ذلك تندفع
 عنه الخصومة بلا بينة لا تقامها انه اليد لزيد وهذا بخلاف ما لو
 قال انه ثوبه سرقة منى زيد وقال ذواليد ادعيته زيد ذلك
 لا تندفع الخصومة استحسننا في العاشر من الفصول لو ادعى
 الورثة على غلام اتا ورثناه فربما جئنا منهن القن انه قتل فلان
 الآخر وانه قد تقبل ويصير خصما عن الغائب في اثبات ملكه
 له اذ ملكه شرط علقه فيصير خصما في اثبات التمس في الحاشي
من الفصول ادعى انه اخذ منه بغير حق وملك عنده وبرهن
 خصمه انه اخذت بحق لانه ملكي يندفع المدعى لانه يدعى الضمان فدفعته
 البينة ولو باقيا في يده فبرهننا على ما ادعى بقبول بينة الاخذ ايضا
 لتساوقها انه كان بيد المدعى فيكون المدعى ذابده حقيقة والافد
 خارجا في بينة ادعى انه اخذ منه هذه الدراهم بغير حق
 فبرهن خصمه انه اخذه بحق بقبول بينة المدعى لانه خارج وكذا لو برهننا
 بعد هلاكها فالحكم على مثلها على ما ذكر بقبول بينة المدعى ولو برهن
 انه اخذتها بحق لانه جعت منه كذا قد اخذت عنه تندفع الخصومة
 لا اثبت البينة اقول المسئلة الاولى في الف روية و
 جعل المدعى ثوبا في يده فبرهننا خارجا والصواب عندي ما ذكره
 لما مر من تصادقهما والعبارة للمعنى لا للصورة وقد مر في سورة
 الخارج وذن البيني ما يوافق والله اعلم في العاشر من الفصول
 ادعى عليه دارا ملكه واثبت بالبينة ثم اقام المدعى عليه
 بينة انه اقدم باعها وزوجه واثبت بالبينة ثم ادعى عليه
 واثبت بالبينة فقام المدعى عليه بينة انك بعت فلان الغائب
 على ما يليه اثبات الجاهل والزيادات لا تقبل وذكر الناطق

سند الخصومة بالبينة

في

من جهة سند الخصومة تندفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع
 تنفي الملك من جهة المشتري ما ولى ان تقبل اذا ادعاه فبينة باب
 الادعى من الدعوى برهن انه مات وتركته هذا اميرنا لاني و
 ماتت امي وتركته لي وحكم له وبرهن خصم ان انا الذي تدعى
 ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات او لا قبل يندفع
 وقيل لا لانه ما مات الموت لا يدخل تحت الحكم مما اثبت بينة خصمه
 موت فلان قبل موت فلان جامع الفصول في ادعاء الخصم
 العاشر ادعى اني دفعت اليك عشرة دراهم فترضا فقال
 نعم دفعت التي ولكن امرتني ان ادفعها الى فلان ودفعت
 اليه وبرهن فلان دفع صحيح والحكم له وبرهن عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته التي لا دفعه الى فلان فدفعت
 بيمينه المدعى بيمينه في النوع في الدين من انواع الفصل الحاشي
 عشر من كتاب الدعوى القول للمدعى في دعوى الرد والهلاك
 الا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان فدفعته اليه فكنه بيمينه
 الامر فالقول لبرتها والمدعى ضامن عند اصحابنا خلا لا ابن
 ان يبيد كذا في الدعوى من الاصل كذا جردا استباه في
 اخر كتاب الامانات من الفصل الثاني ادعى على اخي اني دفعت
 اليك عشرة دراهم فترضا فقال المدعى عليه بيمينه دفعت التي عشرة
 دراهم الا انك امرتني ان ادفعها الى فلان وقد دفعته اليه فان
 اقام على ذلك بينة تندفع الخصومة عن صاحب اليد والافلا من
الحديث البراءة في نوع في دعوى الدين من الفصل الثالث والعشرين
 في الدعوى لاجل ادعى دارا في يد رجل فانك الذي في يده يتخلف
 فتكفل فقصي القاض عليه بنكوره ثم انه المقضي عليه اقام البينة انه كان
 اشترى ما من المدعى انه اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا تقبل
 وانه اقام بينة على الشراء بعد القضاء تقبل بيمينه في فصل

دعوى المدعى والاراضي في كتاب الدعوى من ضمنها ما كان على الزوج
ثم حال الزوج كانت واما على وقت الفرض لا يسبغ الدفع ولو ادعى
الحق على المهر ونفقة العدة تسع بنه زيه في المتفرقات والفضل
الى من عشر من كتاب الدعوى ادعى مهر موصوفته فقال الزوج
كانت ابراشني منذ فتر من الوارث على اقراره بالمهر بعد موتها
تقبل ويبطل الدفع ولا خفاء ان الزوج لودفع وقال سلمت بعد
الاقرار بابر اشها ينسب ان يقبل ما امر لها استند بالابراء وقد اقر
ان الدفع وانما توار ويقبل في الحقة بنه زيه في دفع المدعى من
كتاب الدعوى وفي فتاوى القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله
كان مشايخنا المستقدمون يجوزون دفع الدفع ومن التاخير في
م مشايخ سرفند رحمه الله فجمع اهل عصر السيد الامام الى شجاع رحمه
على ان دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح وتقبل دفع الدفع
يصح ما لم ينظر احتيال وتبليس في التاخير عشر في القصول المستوفى
وفي الاقضية ادعى عليه القاضى فمات فجاء المدعى عليه بخط البراءة
ان كانا ذائبا في تاريخ واحد ما سبق بطل تاريخ الدعوى
ان سبق تاريخ الابراء وتاريخ الابراء ان سبق تاريخ الزوج
وان فلما عن التاريخ او خلا احد ما سبق تاريخ الابراء ويجعل تاريخ
في الرابع عشر من دعوى البراءة ادعى عليه القاضى بالقالة باقر الاصم
او بغير اقره فجاء الاصم فقال كنت مكرما في الاقرار بالمال للزوج
الدفع وقد مر ان المدعى بالدين له ادعى الاكراه بوجه
تدفع والفرق ان دعوى الاصم منفصل عن كفارة الكفيل جواز
ان يقر الكفيل بكونه الاصم طائفا وكذا ان يثبت المال في حق
الكفيل باقراره ولا يجب على الاصم انكاره فلا يكون دفعه وقفا
من الكفيل فلا ادعى الكفيل ايضا الاكراه تدفع بنه زيه في نوع في الزمان
في الفصل الى عشر من كتاب الدعوى ولما ادعى دارا فبره من دفع

وقد

او جهل المدعى

ذولحج

ذوالحج المدعى اقر قبل دعوته انه له في او حال انه ما كان له تبطل
بنه المدعى اقر هذا الوان بالدفع قبل الحكم اذ اني بعد الحكم فيه
او نحوه ينبغي ان لا ينسب المدعى على ما ياتي في او آخر الفصل في
في احتمال التوفيق وان الشك في الحكم ولا يرفع في العاشر من الدعوى
حكمه بالان ثم رفعها الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عند القاضى بالدفع
يسمى ويبطل حكم الاول وينه لوان بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يبر
بجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى لانه لا حق له في الدار
فانه لا يبطل الحكم وان التوفيق بان يبرهن بغيره فحكمه في ذلك الزمان
ثم مضت مدة الجنازة وقت الحكم فحكمه فلما اتممت هذه المدة يبطل حكمه
بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يكمل اذا شك في الحكم ولا يرفع
من اجل المبرور رجل ادعى متاعا او دارا في يد رجل اذله واقام البينة
فقضى له القاضى بذلك ولم باخذ من المحقق عليه حتى اقام المحقق عليه بينة
على ان المدعى اقر ان لا يتولى بینه قال فانه ان شهد وان اقر قبل قضاء
القاضى بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهد وان اقر بعد
القضاء لا يبطل قضاء القاضى فاصبنا في او آخر وهو المستوفى
ادعاه ارضا عن ابيه فبرهن حظه ان باكت باع من فلان في صحته وانا
اشتريته من فلان قبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل
يصح وهو الاصح في العاشر من القصولين ادعى ان ابا فبره من المدعى عليه
ان موته اقر ان المدعى ليس او هو ملك المدعى عليه وعلى اقرار الوارث
قبل موت موته او بعده ان لم يكن لابي او على اقراره ان اياه
مات والدار ليست له كان كله دفعا وله شهد وان الوارث اقر
انه ليس لابي كان دفعا لا له شهد وان الوارث اقر ان ليس لابي لانه
او باع مني في صحته ثم لو برهن المدعى عليه ان موته المدعى اقر ان ملكه
فمنه ادفع ولو لم يقبل وانا صدقته وقيل لو لم يقبل لا يكون دفعه
والاول اصح لصحة الاقرار بدونه بمصدق المحرر لا يبطل حكمه

في الفصل الرابع رجل اراد ان يحلف غيره لئلا يكلف
 بالطلاق والتناق والايام المغلظة ومن المشايخ من خص ذلك به
 افق بعض المشايخ سرقته صيانة اموال الناس وحقوقهم و
 مشايخنا لم يجوزوا فانه المستفتى يفتي للمستفتي ان يفوض الامر
الى رأي القاضى في الحائز في تخفيف الظلمة في الايمان ذكر الامام الملقب
 وشي في الغفول ان القاضى اذا حلف المدعى عليه بالطلاق فشكل لا
 يقضى عليه لانه نكاح ما هو منهي عنه شرعا نكاحه في فصل في كيفية اليمين
 في كتاب الدعوى وفي الكلام في كيفية الاستحلاف ولو حلف القاضى
 بالطلاق وكل وقضى القاضى بالمال لا ينفذوه في الحلف الزبير وان اراد
 المدعى تخفيف بالطلاق والتناق في ظاهر الرواية لا يجيب القاضى في ذلك
 في زماننا والصحيح ظاهر الرواية قاضيا في باب اليمين في كتاب
 الدعوى اختلف في امساخنا في الدين المؤجل والاضرار لا يخلف
 قبل حلول الاجل خلاصة في الفصل السابع في كتاب القضاء ولا يخلف
 الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المستور للمساكين والآتي
 في مال المساجد والآفاق الا اذا ادعى العقد عليه في مستحقين
 شرح الطحاوي للامام في اقول كتاب الدعوى والبنات الصبي
 العاقل اما ذوم لا يستخلف ويقضى عليه بالنكول منبهة المفتي في
 دعوى الطلاق والتناق في كتاب القضاء وابدو يفسد يستخلف
 في اربعة مواضع بدو في طلب الحفم الاول في الرد بالعيب يحلف المشتري
 بانه ما رضى بالعيب والثاني يحلف الشفيع بانه ما بطلت
 شفيعك الثالث في المرأة اذا طلعت النفقة حلفت بانه ما
 طلقك زوجها وما خلف عندك مالا ولا اعطاك نفقة الرابع
 في الاستحاف يحلف المستحق بانه ما بعت ولا وهبت وعند مال
 مستحق بدو في طلب الحفم وهذا بناء على مسئلة تفتي الشاهد وهو
 على الخلاف والجمهور على ان لا يرد على دينه على الميت يحلف في غير ذلك

ولا شيا

الحوض والوارث بانه ما استوفيت فيك في الدين الميت
 ولا نفي اذاه البكر عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا ابراه
 من الشيا من ولا احلت بذلك ولا شئ من على احد ولا عندك به
 لا شئ من من هذا ادب القاضى للخصم خلاصة في الفصل السابع
 في كتاب القضاء حال في السبيلين اذا اخطأ الزحاج فقال ادم
 فقلت المسح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقل قول
 النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فاجابت المرأة بشهود
 في فعله اسمعنا يقول المسح ابن الله ولم يقل شيا في قول الزوج
 فقلت قول النصارى الا انهم لم يسموا فانه القاضى يحسن شهادتهم
 ويقر في يمينه وبين المرأة وان قال الشهود لانه في قول ذلك لم لا
 الا اننا لم نسمع من شيا في قول المسح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم
 حتى يشهدوا انه لم يقل محبا غير ما حاسبنا في باب التعليف في كتاب
 الطلاق اذا قال لا بينة له واستحلف المدعى عليه ثم اذ بالبينة تقبل
 عنه اذ ضيفه وعند المدعى لا تقبل استر دينة في اول الفصل الثاني عشر
 وله قال المدعى ليس بشاهد وخلف المدعى عليه ثم جاء بشهادة فانه يقبل
 في رواية ذكر في شرح الطحاوي ان المدعى اذا قال ليس بينة او قال
 الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعى بشهود او شهد الذي قال
 لا شهادة عندي قاله اخذ له صحابنا في رواية لا يقبل لتناقض
 وفي رواية يقبل وهو الصحيح وهو ما اشرنا في صدر الكتاب لا يوفيق
 حكمه بان يقول كما شهد وكونت نيت او يقول الشهود ذلك
 كانت لنا شهادة وكونت نيت ثم نكرنا كل ما جاور النصارى في
 الباب الثالث في كتاب الشهادة ولو ان المدعى قال للمدعى عليه
 عند طلب اليمين اذا حلفت فانت بري من المال الذي لي عليك فحلف
 ثم اتاه المدعى البينة على الحق تقبل ويحلف بالمال فامتنع في امر
 باب اليمين في الدعوى قال شمس الانية الحلية في نظر الى حرم المدعى

للدين ان الحكم المسمى عليه الاستواء والفتن فقال ما استقرت من
 شيئا ولا غفقت من شيئا يحلف على السب بانه ما استقرت من
 قال المدعي عليه في الجواب ليس له انكار المدعي ولا شيئا منه يحلف على
 الحاصل بانه ماله عليك ولا غفقت هذا المال الذي يدعي ولا شيئا منه قال
 رحمه الله وهذا الحسن الاقاول عندي وعليه كثر القضاة فامتنعوا
 في اوائل باب البين في الدعوى رجل ادعى على رجل شيئا من اعيانهم
 والذات والعيون والعروض والضياع وانكر المدعي عليه واراد تخليفه فالتفت
 بجميع الكل ويحلف بيمين واحدة لان المجلس واحد فيجمل بيمين واحدة لان
 من حلف في حق واحد المقصود بيمينها نفقة للقضاء في حق
 الباب الرابع عشر من كتاب الدعوى رجل ادعى على رجل ان ينفق على اهله
 عشر دراهم في كل شهر فقال قد انفقت وكذبه الامر فادعى المدعي
 بيمين الامر يحلف بيمين واحدة لان انفق على اهله عشر دراهم خلاصة
 قبيل كتاب القضاء رجل ادعى على امرأة تحذرة او على مريض
 مالا وطلبت يمين المدعي عليه ذكر الحضا وان القطع بيمين امين
 او امينين ومما يشاهد حتى يستوفى المدعي عليه ذكره في النسخ فيه فوفوا
 على قول ابن يوسف بيمين امين ليحلف وقال ابن حنيفة لا يبعث
 فيغوض ذلك الراي القاض فلو ان القاضي بعث امين ليحلف فجا
 اليمين وقال حلفه لا يقبل قوله الا بشاهد قاض فانه في باب البين
 في الدعوى رجل ادعى على ميت وبنوا واحضر وارثا واحدا فانكر ما
 تابستوفى على العلم تخلف ثم ادعى ان يحلف وارثا او كان له ذلك
 لان الناس يتفادون في البين ورب لا يعلم الا قول وبعلم يدعي الميت
 ويعلم الشايع فزيد زاده في المسائل المتفقة بين يحلف ومن لا يحلف
 ولو ورث رجل عبدا فادعاه رجل ولا يبين له يحلف الوارث على العلم
 ما يعلم ان هذا عبده ولو ادعى رجل عبدا او عبدا او عبدا او عبدا
 فادعاه عن رجل انه عبده ولا يبين له المدعي يستوفى المدعي عليه

منحلف

على البينات

والبيان لا يكفي في البين

على البينات والتوفيق في الدارث خلف عن الميت والبيان لا
 يخفى في البين حتى يحلف على البينات كالورث ولا كذا كذا
 المشرك والموهد له لانه اصل ينفق لانايب عن غيره
 كل موضع وجبت البين على البينات فحلف القاض على العلم
 يكون معتبرا او اذا نكل عن البين على العلم لا يعتبر ذلك النكل ولو
 وجب على العلم فحلف على البينات يسقط عن الحلف على العلم لان
 البينات اقوى ولو نكل عنه يقضي عليه كذا في المحيط فانه لا يفتن
 في فصل الاختلاف من كتاب الدعوى اب البكر الباقو طالب
 زوجهما بغير ما فقال الزوج انه دخلت بها ولم يبق له حق القبض
 وانكر الاب فطلب الزوج بيمين هل يحلف انه لا يعلم بذلك قال
 لا والمسئلة في ادب القاض وذلك لانه ما ادعى على الاب
 شيئا فادعى على المرأة النكاح من الوطن فلا يعتبر الاب
 منكرا فيما لا يدعي عليه واليمين انما يتوجه على منكر يكون انكاره معتبرا
 وهو الذي ينكر شيئا يدعي عليه وقابلت هذا المعنى الاحكام منها ان
 من اشترى جارية ثم ادعى انها زوجه فلازم ويريد الرد وانكر البيع
 فادعى البين البين على العلم لا يستوفى ومن ادعى على رجل رجلا
 بقبض دين فادعى المدعي ان الموكل ابراء او استوفى منه دينه و
 انكر الموكل فادعى البين عليه اصلا وله كانه لو اقرب بيمين حقه و
 القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فانه اصل في معرفة المنكر
 الذي يستوفى والذي لا يستوفى وذلك يرجع الى المراد من قوله
 عليه السلام واليمين على من انكر فانه معناه على من انكر دعوى يدعي عليه
 فانه يدعي السكاح وان وقعت الدعوى على فعل المدعي عليه فوجه دعواه
 فعل الغير فوجه باق قال اشترت مني متاعا مني استقرت
 مني فانه هذا الافعال فعله وفعل غيره فانه يقوم باثنين فانه
 البينة يحلف على البينات وقد قيل ان التحليف على فعل الغير

وكذا اوله فيقول البينة

مسألة

على العلم اذا قال الذي استخلف لا علم له بذلك فاما اذا قال له
علم به كذا كيف على البينات الا ترى المودع اذا قال قبض
صاحب المودعة المودعة من فانه كيف المودع على البينات
وكذا الدكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم اقر البايع
الموكل قبض النثر ووجد الموكل قال قول قول الوكيل مع عينة
فاذا خلف برئ المشتري وكيف الوكيل على البينات بانه لقد
قبض الموكل وهذا الخلف على الفعل الغير ولكن الدكيل يدعي
انه له علامة كذا فانه قال قبض الموكل النثر فكذلك علم بذلك
فكيف على البينات فراية اللقيين في فصل الخلاف في كتاب
الدعوى في شري رنية فانه قال فباعه من نكره
شراء منه زيد فاستحق رجح زيد على بايو الاول وهو خالف في الفنى
وهذا انما يستقيم على رواية ان الحكم للمشتري بوجوب انقضاء
البياعات كلها خرج بيع زيد وشراؤه ثانيا في البيع وصار
كأن لم يبع من غيره انما على ظاهر الرواية وهو ان الحكم لا يوجب
انقضاءها فيبقى بيع زيد وشراؤه ثانيا على حاله فليس له الرجوع
على خاله ولكن يرجع على بايو ثم يرجع عليه ثم يرجع على خاله
اقول في نظرنا ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع الا ترى ان له
الرجوع على بايو في ظاهر الرواية ايضا الحكم بالاستحقاق حكم
على كل شيء فيبقى ان يخرج زيد يرجع على خاله او على بايو وكل منهما
بايو في السادس وان ولد في ملكه الذي اشتراه منه اقام
ذو اليد البينة انه اشتراه من رجل آخر وان ولد في ملكه يقضي له
اليد لانه دعوى الولادة في ملك بايو بمنزلة دعوى الولادة في ملك
لانه تنقح الملك من جهة وهناك يقضي له كذا انما يدعي في فصل تعارض
الدعوى مع تعارض البينين وان ادعى الشراء لانه ادعى
ذو اليد ويرى ولم يورثا فافاضا بنصف النثر على ان كلا

منها

منها بايو بين النثر واخذ النصف فانه ترك احد هما في قبض
الحكم باخذه الآخر بكل النثر بلما فباروا بعد الحكم لا باخذ الا النصف
بنصف النثر وان ادعى بايو من غير ذي اليد فافاضا فانه اذا لم يورثا
او ارثا فافاضا واحد فانه سبق تاريخ احد هما فافاضا وان ارث
احد هما فافاضا فانه خلاف ما اذا ادعى بايو الملك من جليلين فانه بينهما
انصافا فانه انفق شهودا وغيره المودع على القبض قدم على المودع
كما لو ارثا فافاضا واحد وانفق شهودا واحد على القبض الا اذا كان
تاريخا واحد بها سبق هذا اذا كان في يد ثالث وان كان في يد احد هما
اولا لانه قبض عبادة ارفع الآخر ام لا ذكر شهوده القبض او لا
للتقدم قبض العبادة على قبض الجز والتاريخ بخلاف دعوى تلفها
الملك من جليلين والدائر في يد احد هما فانه حكم للخارج ارضا او لا
احدهما فافاضا اذا كان تاريخ صاحب اليد سبق في الثالث عشر
دعوى النثر اريد على كرامة بدرجل وبتين سبب الارث ففقد
وجهر الجراث فاقدم ذواليد ان جدد هذا بايو الكرم من والدس فلا يركب
وتعاقبا ثم اثم ابرمات ورتك ميراثا لا اذ لم يبق له وارث غيري
وعجز عن اقامة البينة على ذلك وجعل القاضي الكرم في يد المدعى بل
للمدعى ان يطالب المدعى عليه بما استوفى من غلات الاشجار بعد موت
جد المدعى اجاب ربي نعم لانه اقر بملك الاصل لجده وكل اقرار يستند
الى زمان سابق فانه يستحق اقر ببقرة لاشارة منذ سنين و
قد ولدت في هذه الحدة ولدا فانه يدخل في الاتفاق فانه في كتاب
الدعوى دار في يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه و
اقام البينة انما قاضيه في دعوى الدور والارض في كتاب
الدعوى شراء ولم ينفق باضا حتى ادعاه احد والدعوى حق بالبيع
فامصر البايع والمشتري عند الحكم ولا بينة له فاستخلفها الحكم
البايع وبكل المشتري فوخذ المشتري بيمينه فاذا ادعى سلم المبيع

ارضا

مطلقة

انما روي في نسخة بعد ذلك ان تاريخ
مع الاصل المعتبر في تاريخ

المدة ولا حلف المشتري وتلك البايع على البايع في البيع المبيع الا
ان يجرى المشتري المبيع ويرضى بتمنه فصل في التساوي من
عارية ملك فاستحققت فقيمة المستوفى قيمتها لا يرجع على المبيع
لو ملك العين في يد المرحوم او المودع او المستأجر ثم استحق بيمينه
فاخذ منه قيمة فداها يرجع على الراهن والمودع والمودع واجب
ما غصب او باع او تصدق به او اقر او اودع او اعار فملكه ضمنوا
قيمته ولا يرجع المودع له والمقصد عليه والمستوفى باضمنوا
على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرحوم بالقيمة عليه ولا
يرجع المشتري بتمنه عليه ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا التار
من جامع القصولين في الفصل الرابع عشر شراء فادعى او تصدق
فشراه منه لا يرجع على بايعه بشئ الا ان يشتري منه بعد استحقاقه
فيرجع بنصف ثمنه شراه فادعاه او فشراه منه ايضا ثم
استحق منها ثالث بيمينه وحكم له يرجع المشتري على كلا البايعين
بالتأمين لوجود الشراء منها ولو استحق فادعاه يرجع بتمنه على
بايعه فان لم يبيع بايعه ثم ادعاه المشتري بعد اقام على ابن البايع انك
بعته مني واراد ان يرجع عليه شئ فادعاه اذ لا مانع بينهما الجور
ان المشتري من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذكر التوفيق لانه
وهو التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعة يرجع عليها
بالتأمين وان كان الصحيح احد البيعتين او الرجوع بالتمن
يعتد وجود صورة الشراء لاصحة جامع القصولين في الفصل الرابع
و في المقايضة لو استحق احد العوضين يرجع المشتق عليه في عوضه
قياسا على ما اذا ادعى عينا فصالح على عين آخر ثم استحق بدل العوض
بما جمع في دعواه فانه المقتضى في مسائل الاستحقاق في كتاب البيوع
اشترى دارا بعبد او اخذ ما الشفيع بالشفقة ثم استحق
بغيره بملك الشفيع وقيمة البايع الدار والشفيع ليطالب المبيع

والا في البيع فله ان يرجع على البايع في البيع العبد ليطالب
وسماها فله ان يرجع على البايع في البيع بملك القيمة وعلى
المشتري قيمة الدار للبايع لانه بدل المشتق بملكه بالقبض
وتصرف المشتري باعتباره ملكا فاذ كان كذلك لو باعها المشتري
او وهبها وسلمها اليه او شترج عليها ثم استحق العبد فله قيمة
الدار للبايع لا قرينه في الاستحقاق في البيع على تخلف
المشتق بانه ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا اخرج عن ملكه بوجه
من الوجوه في الستة عشر في القبولين شري ارضا فبني
او زرع او غرس فاستحق يرجع المشتري بتمنه على بايعه وبشئ
و زرع وشجرة الباشترج على بايعه بتمنه وحده وعند بايعها
شري كراما فاستحق اصل الكرم وورث الشجر والعقبات والمحيطات
فالمشتري ان يبرد الاشجار على البايع ويسترد جميع الثمن لانه لو
لم يبرد ينقض لان ما قر بالقلع من المحل المبرور اذا اشترى عارية
فقبضها و باعها فغيره فوله في الثاني ثم استحق الجارية فانه
المشتري الثاني يرجع بالتمن على بايعه وقيمة الولد والبايع الثاني
على يرجع على الاول بقيمة الولد في قول من حنيفة قاضية في مسام
القول في البيوع وولد الممزرع بالقيمة الممزرع رجل اشترى
امه على ان ملك البايع وانك امرأة على ان احوه فوله كل منهما
ولد فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية ان في يكون كل من
الولد من ابا الفقيه ودرر في قبيل عتق العبد رجل باع دابة
لاخر فوله ان الدابة عند المشتري اولاد ان ثم استحق الدابة باقية
المشتق الدابة بجميع الاولاد ويرجع المشتري على البايع بالتمن وبقيمة
الاولاد في قوله جميعا لان مزرعه البايع جامع الفناوي
في كتاب البيوع وادبايع رجل فرسا او غيره من الحيوانات فقال
يملكه فوله ان عند المشتري ثم استحق فاستحق باقية الثمن

مع اولاده والمشتري يرجع على البائع بالنقص وقسم الاولاد لانه غير
مزمجة البائع فيرجع العهدة اليه في كبر مثل الاحكام في الاستحقاق
في كتاب البيوع اخذ دار البيعة فبني فيها ثم استحق البيوع
على المشتري ثم لا يقيم البناء لا اخذه بزيه بقضا الفناوى في البائع
التدريس في البيوع ذكر قاضين في ختاواه اذا اشترى دارا وبني
فيها ثم استحق او اشترى ارضا فزرع فيها او عرس ثم استحق
يرجع المشتري بالثمن على البائع ويسلم البناء والزرع والسجر اليه ويرجع
عليه ايضا بقيمة البناء والزرع والعرس مينا قايما يوم يسلم ذلك اليه
علاوة في الخامس عشرة ان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمشتري
اخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع غرض وهو غائب
فالبيوع لا يلتفت الي قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويوضع
الدار الى المشتري فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع
بقية البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قايما عليه المشتري على
البناء الى البائع فبهدم البائع واخذ النقص واما اذا اهدمه فلا شيء
له على البائع فان حضر البائع وقدهم المشتري بعض البناء وبقي
البعض كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قايما
وليس له فيه هدم البائع ما بقي من البناء ويكون النقص له وان شاء
المشتري نقص كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول البي
حيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وروى محمد عن ابى حنيفة وهو قول
الحسن ان القاض يبعث من يقيم البناء ثم يقول للمشتري انقصه
واحتفظ بالنقص فاذا اطغرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضي
لكن عليه بقي البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقص عليه
البناء سلم النقص الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن و
قيمة البناء مينا وازالم سلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن
فيما اقرب الى النظر قاضين في العروة في كتاب البيوع وفي كفاية

قال الصدك شيدد حراره في الجاهل الصغير لا بد من القضاة بالولد
ولو كان الولد في ملك رجل آخر شتية فاحضرة ذلك الرجل هذا
كله اذا اولدت عنده ولم تلد منه خلاصة في الحاشية عشر
الدعوى لو اشترى كاهونة وكان في يده مدة ثم استحقها
مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس له اجزاء
المبيع بل له كسبه وفقط نقد القضاة في الباب السابع عشر
البسوق اجرة امة انما حقاوة فترة جها على ذلك فولات
ما تحقت يقضي بها وبالولد المستحق لانه يبرهن الزوج انه
تزوجها على انما حقاوة ثم يكون الولد حرا وعلى ابيه قيمة في مال
حالا وقت الحكم به دون مال الولد اذ السبب هو المنع وقد وجد
الاب لا الولد ولا الاب المستحق على الولد ولو مات الولد قبل الحفونة
ليس على الاب شي من قيمة اذ الولد لو كان مملوكا حقيقة لم يكن مضمونا
كما في ولد العقب فغير المملوك اولى ان لا يكون مضمونا نقد القضاة في
باب عشر البسوق لو اشترى رجل شيا فانه ادعاه رجل آخر
او ادعى عليه شيا ففصل المشتري مع والواراد ان يبرح يكون
على بايو لا يقدر لانه الاتفاق لم يثبت وهذا دفع المال به فانه
فلوان ثبت الاتفاق وقضى له ثم دفع اليه شيئا وسك العبد يكون
هذا منه ثم لا للعبد المستحق في ينفق ان يكون له الزوج بالثمن
على بايو وفي دعوى المشتري ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى دارا فدعى
رجل بغيرها فاشترى ذلك منه لا يبرح على البائع بيتا الا ان اشترى
منه بغير الاتفاق فخرج بنصف الثمن عما دونه الفصل الحاشي عشر
رجل اشترى عبدا او بصرة فانفق عليه ثم استحق لا يبرح
المشتري على البائع بما انفق اشترى ابلا ما زيل ففصلها حتى
استحققت ثم استحققت لا يبرح على البائع بما انفق جلا بالعرف فنية
في الاتفاقات في البسوق فالشترى بفترة وبسمنها لم تحق قان

ليس للمشتري ان يطالب المشتري
بغلة الطاحونة

يرجع على بايو ما ربحه في الحاشية عشر في البسوق
فاندر في اوابيل البسوق ذكر في الفصل الحاشي عشر في البسوق
مثل شمس الاسلام الاوز جندى في رجل اشترى فمارة جازية ثم
ظفر انما حقاوة وخدمات البائع ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا
وصيا غير ان بايو المبيت حافر قال رجل القاضى للمبت وصيا من
يرجع المشتري على وصي المبت ثم وصي المبت يرجع على بايو المبت عما دونه
في الحاشية عشر مستحق حافر فطلب ثمنه بايو فقال البائع مستحق
من كم مدة غاب الحمار فقال ثمنه سنة فبرهن البائع انه كان
في الملك منذ سنتين لانه قد حفر الحفونة في اسافل عشر البسوق
رجل اشترى شيا فانه مستحق واستحقه ففصل القاضى به ففصل
فخرج المشتري على البائع بالثمن فخرج اليه الثمن من غير الزام القاضى
آياه فليبايع ان يبرح بالثمن على بايو وهذا ان يبرح ويملكه القاضى
وعند بايو يبرح لا يبرح الا بالزام القاضى كما اذكره والمستحق في
بسوق الجامع الكبير جواهر القضاة في كتاب البسوق مستحق عليه اذا
اراد ان يبرح على بايو فقال بايو الدابة نتجت في الملك ولم يقدر على
الاثبات حتى حقت عليه واخذ من الثمن ثم اراد ان يبرح على بايو
فانكر بايو المبيع فاقام مدعى النتائج فنية انه باع متى له ان يبرح لانه
على بايو لما اتمت عليه البينة واخذ من الثمن التحق ودعواه النتائج
بالعدم عما دونه الفصل الحاشي عشر بايو دابة ثم تقابل او
رودت عليه بعيب فغير قضاء ثم ادعى رجل اخر عليه ان ملكه نتجت
عنده ملكا ودعى ذواليد النتائج لا يبرح من لانه الاقاله يبرح
جد يد وتخلل البيع بطل دعوى النتائج فنية في باب الدعوى ككتاب
الدعوى القضاء بالوقفة قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى
لو ابرهن المشتري على وقفة يارض وحكم بها على المشتري اذ
انه ملكي ليس يحمل قضاء بالملك جاز الفصل الحاشي عشر

الخامس

اقالة البيع بطل دعوى النتائج

الثالث عشر وفي الثانية ولو انفق في بيعه من قبلها
سرقا منه او غصبها منه صاحب اليد وصاحب اليد يمل انما دابة
ولدت في ملكه يقضي بالاصحاب الولادة تانافاته في الفصل
الثاني عشر وكتاب الدعوى رجل اشترى من آخر دارا
بعيد وتفاضا واستحق نصف الدار كان مشتررا الدار بالجار
لا تفرقت الصفقة عليه وهذا التفريق واجب عيب في الباق
او الشراكة في الاعيان عيب فكم من له الجنا ان شاء اخذ نصف
الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الجنا
وان تفرقت الصفقة عليه وتيب الباق بعيب الشراكة لانه هذا
العيب انما يكون بسبب تدليس بجهنم وهو بيع كل الدار مع
عبد لانه لا يملك الا نصف فلا يبقى مستحقا للنظر على هذا اذا
استحق نصف العبد كان مشتررا بالجار وانما احق اخذ نصف
العبد بنصف الدار لا خيار لمشتري الدار لما قلناه في المحبط
البر في اواخر الفصل الخامس من كتاب الدعوى اذا استحق
المبيع من المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بايو بالتمن
فاقام البائع بينة على النتائج وان القضاء للمشتق وقع
بطلان وليس للرجوع بالتمن على من تقبل هذه البينة بعين الحق
اختلف الشايع فيه ومحمد يشترط حضرة واختياره من الاثر ان
لا يشترط حضرة وبهذا اختلفي بقرآنه كذا ذكره فتاوى رفاضي
ظاهر الدين وذكر في كتاب الاحكام سئل عن الدين السقي والصد
الشهد حرام الدين ان المشتق عليه اذا اراد الرجوع على بايو بالتمن
فاقام البائع البينة على النتائج او على وصول وكذا الشايع في هذه
المشتق ببيع او نحوه بل يشترط حضرة المشتق لسام هذه البينة
على الدين نعم واجاب حرام الدين نعم هو المختار ثم سئل
عن الدين من هذا لو نسب القام فصار المشتق لسام هذه البينة

النقد في البيع كتمان
عيب الشفعة في المشتري
فما رصحا

على التنازع ومحمد لا يبيع سحبا الا المشتري حتى يسترد المبيع من
يد المشتق قال لا يجوز في فوايد جدي شيخ الاسلام بهانه
الدين قال كان يفتي في الثانية الشري ان تقبل هذه البينة بدونه
حضرة المشتق وكان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوز جدي
يفتي انه لا تقبل وكنت اكتب في كتب شمس الاثر انما بالكلية
الكلية قال وذكر الامام الاجل بهانه الدين الكبير النجاشي في
الامام المعروف في تجاير راده ذكره في هذه المسئلة في السيرة
اختلفا في ابن الصائبا ذكره في المحبط قبل على قياس قول ابي حنيفة
الا وهو محمد يشترط حضرة المشتق لقبول هذه البينة على فقام
قول ابي حنيفة وان لم يوف الاول لا يشترط حضرة وهذا القول
اظهر واشبه في الثانية من العاديه المشتق عليه بالبينة اذا
اراد ان يرجع على بايو بالتمن والبايع اراد ان يقبل البينة على
او على السقي والمشتق ببيع او نحوه فلا يشترط حضرة المشتق
لسام هذه البينة عادية في المشتري والمشتق اذا اقام البينة
على الملك المطلق واخذ التماس ورجع بعض الباعة على بعض البينة
والقضاء ثم ان هذا الرجوع عليه اراد ان يرجع على بايو بالتمن
الحاكم يرجع على ملك بايو وليس له حق الرجوع على واقام البينة
على ذلك تقبل اذا كان حضرة المشتق وان لم يكن بايو بالتمن
عليه حاضر الا ان ينتصب خصما على بايو فلو اقام المشتق بعد
ذلك بينة على النتائج لا تقبل لانه البينة على النتائج اذا
وجدنا تقبل بينة ذي اليد فمناظرنا صاحب اليد كان هو
البائع الاول فكان بينة ولي عادية في الفصل الخامس عشر
استحق بعض نصيب احد الورثة بعينه بعد القسمة بينة
وقضاء فقال اخذه كمد على طما بغير حق ليس له ان يرجع
بقية الورثة بشي وكذا المشتري اذا استحق عليه البينة

اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالتمتع فيه في باب البيع
 القسوة والالتحاق من كتاب القسوة ارا المرجوع بالتمتع
 على بائعه فقال قد علمت ان الشهود وشهدوا به ورفق
 المشتري علمت انهم شهدوا به ورفق فلان يرجع على البائع
 بالتمتع لان البيع لم يستلم للمشتري بالحكم فلا يحل له التمتع
 الحكم بالتمتع فاخذ في السبا وسخره وعوى البئر اذ به رجل
 اشترى عبدا وقبضه فاستحقه انما بالملك المطلق بالبيعة
 كانه له ان يرجع بالتمتع على بائعه فانه رجع فقبل ان يقضى القاضى
 له بالتمتع على بائعه اقام البائع البيعة انه لا تسرع دعوى البائع
 لانه البائع صار مقبضا عليه بالقضاء على المشتري وان اقام
 البائع بيعة على ان كان اشترى من المستحق ثم باعه للمشتري
 او اقام البائع البيعة على الفاسد في نظر اقام البيعة على المستحق
 قبلت بيعة ويبطل قضاء القاضى للمستحق وان اقام البائع
 بذلك بيعة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه بالتمتع
 للمشتري لا تقبل هذه البيعة لان البيع الذي جرى بينهما قد قضى
 بقضاء القاضى بالتمتع للمشتري فخرج المشتري من ان يكون حصرا
 وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضى له
 بالتمتع قبلت بيعة البائع لان البيع الذي جرى بينهما قائم لم
 ينفسخ لان الاستحقاق لا يبطل البيعات الماضية في ظاهر
 الرواية فكان البائع ان يلزم البيع للمشتري فكان المشتري
 حصرا وتقبل بيعة البائع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق
 قاضيا في باب ما يبطل دعوى المدعى في كتاب الدعوى
 شري نصفه مشاعا فاستحق نصفه قبل القسوة فالبيع نصف
 في ولو استحق بعد القسوة فالبيع نصف الباقي وهو الربع
 في سائر من لفصولين

حصة من الثمن قال لا يحل في ثوب حتى وقفت وبرودة مما رخان
 ما به فعل تبعا لحققة من الثمن قال واحد منهم لهذه المسئلة
 رواية انه يرجع المشتري بحصة الاشجار و فرق بينهما وبين البرودة
 والثوب اذا اشجار مرتبة في الارض بخلاف الثياب فالتبعية
 منها اقل فكانه استحق بعض الارض ولذا لو اراد البائع ان
 يعطى غير تلك الثياب فذلك لو كانت ثياب مثل خلائف
 الشجر او في الشجر وفي كل ما به فعل في البيع تبعا اذا استحق بعد
 القبض ينبغي ان يكون له ما حصة على ما سيجي في وانه اعلم
 شري امة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها او وجه
 به عيبا لا يرجع المشتري على بائعه شي لان فضل البيع تبعا لا يقدر
 وهذا لو لم يذكر البناء والشجر في البيع حتى دخل تبعا ما لو ذكر كانا
 مبيعين قصد الاتباع حتى لو قال قبل القبض باقة سموتية
 لتسقط حصتها من الثمن كذا في و في شري دار مع بناء
 فاستحق البناء قبل القبض الثمن كذا في قبضه قالوا يحجز المشتري
 اخذ الارض بحصة من الثمن او تركت ولو استحق بعد قبضه
 باخذ الارض بحصة ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا
 او قلعها لم يملك قبل القبض باخذ جميع الثمن او تبرك ولا باقعة
 بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض وهو على الشري
 كذا في وهذا بخلاف ما في من الحمل المبرور شري
 بينا واسقفين وقبضه فخرت السقف الاعلى ثم استحق الا
 سفلى يرجع بحصة تبعا لما قبض صار مقصودا وصار له حصة
 من الثمن ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التخریب فالاستحقاق
 لبيئته فبما المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن
 استحق نصف الدار شيئا او ثلثه او نحوه يحجز المشتري

ان اسفل لا يحق الاعلى وان لم يكن
 نكاح البناء في الشراء لان البناء

رد الباق ورجع بكل المستحق المستحق المستحق
 فلو استحق منه موضع بعينه لو كان قبل الغضض فهو خير كما ذكر
 لو كان بعد قبضه فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق وقيل له ان
 يرجع به ذلك الكل ويرجع بالثمن بشرى كرها مستحق نصف
 فلو ايسر الباق لو لم يتغير فيه ولم ياكل من ثمره فالمحل الربو
 غصب دارا زيد مستأجرة عند عور المالك
 على الغاصب لم يجر بلا حضرة المستاجر اذا ابدله ودعور المبيع
 على الغاصب بلا حضرة المالك تسع اذ ملك المنقولة بعقد الا
 جارة فله الحضرة بلا حضرة المالك في الثالث من الفصول
 ولو اجر دابة فرجل ثم اجرها غيره وسلم فجاه الاول واراد
 ان يقيم البينة على الاجارة ان كان الاجرة طارفا قبلت بينة
 عليه وان كان هو مقر الاجارة الاول لانه اقراره لا الاول لا يجر
 في حق الثاني وان كان الاجرة غايبا لا تقبل بينة الاول على الثاني
 لان يد الثاني يد امانة فلا يكون حضا للمدعي ولو اجر ثم باع وسلم
 فجاه المستاجر ودعي الاجارة قبلت بينة على المشتري وان كان
 الاجرة غايبا لانه المشتري يدى الملك ليقفه فكان حضا لكل من يدعي
 حقا في ذلك العين وكذا الورق من رجل عند انشاء عبدا وسلم
 ثم انزعه فزبه بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المكرهين ودعي المدين
 واراد ان يسترده من المشتري واقام البينة على الرهن قبلت
 بينة وان كان الرهن غايبا ويؤخذ العين من يد المشتري ويسلم
 الى المكرهين لما قلنا ذكر سنده الرهن في الزيادات ومثله الاجارة
 في المختصر فاضمان في اوائل كتاب الاجارات ولو ادعى نكاح امرأة
 لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج ايضا ودعي النكاح عليها
 يشترط ابيها بدونه حضور ابيها صحبة ادعى انه زوج منه بينة الباق
 ولو ادعى قبض صدقها واقر الزوج بالنكاح ولم تدعى الفضول

المختصر في نكاح
 الزوجين
 في كتاب النكاح

فالحاكم يقر الزوج بغير حجة ولا يشترط حضوره بالبرازية في نوع
 فيمن يشترط حضوره في الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى و
 ذكر صاحب المنظومة اذا ادعى عليه انرا منكوبة و برهن وقالت
 انها امرأة فلان الغائب وذكر القاعد لا يجوز ان يكون مشهورا
 انها امرأة فلان الغائب وذكر القاعد لا يجوز ان يكون لها
 زوجة فانها ظاهر ان البرازية في الرابع عشر من كتاب النكاح ادعى
 نكاح معنفة مشترط حضرة الزوج المطلق بانها كانت الباطنة
 او رجعيان البرازية في الدعوى النكاح في كتاب الدعوى بهذا
 ان الغائب اعتق امة او طلق امرأة لا تقبل وان كانت الامة
 غايبة او الذوجة غايبة تقبل لانها لو حضرتها وكذبنا لا ينفق
 الحقولها فلما يابى بعدم حضرتها ببرازية في الخامس عشر من قبل
 نوع في قيام البعض علم البعض من كتاب الدعوى
 قس دفع مال مولاه الى رجل واقتر المولى بدفعه ليس له اخذه
 ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو انكر المولى دفع القس ادعى
 انه ملك وبرهن فله اخذه الا اذا برهن ذو اليد ان قنك
 دفع الى قبضة مع غلبة الدعوى في الثالث من الفصول
 ادعى مالك في بيت مولاه عند رجل فمكنت بغير
 المودع ببرازية في الثالث من الودعة ليس للمالك
 ان ياجز ووديعه غيبه ما ذونا ام لا مالم يجفر ويظهر انه
 مكره لا احتمال ان يكون ودية الغيرة البه العبد فانه برهن
 انه للعبد يدفع اليه في ودية البرازية في الفصل الخامس
 وفي الحيط الكتب في بيت المولى سنا وادعى عند اخ
 ومكره به المودع الغائب للمولى ان يقض المودع لانه مال
 او دعه عبده بلا اذنه فكان المودع الغاصب وفي
 ادعى على مودع العبد ودية العبد لا يجر مع ان

يقض بينة صح

الحيط

الدعوى وفي عبارة اصحابنا الآباء العظماء
واما في الشرح فهي اضافة المدعى الشئ
الى نفسه في حال الخصامة والمنازعة

شرح ابن وهبان في اول فصل
في كتاب الدعوى

مولاه لانه لما وصليت الوديعه اليه من ليلتي لا شئ دعوى
مولاه بانه في الكاذون ادعى على مودار في اجارة العيز
لا تقبل بينة المدعى الا كحضرة الابرار والمستوفين جميعا وكذا الرهن
جمع الفتاوى في كتاب الدعوى شتمها حضرة الرادص و
المرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن
خلاصه في اول كتاب الدعوى وجملات وتركيبها يحيط
بما لا يكون الورثة حضما للغير ما لانه لا حظ لهم في التركة وقال
بعض المشايخ منهم خصم في ذلك لانهم لو لم تكن حضما يحتاج الى
نصب الوصي وهو اجنبى ليكون حضما فهم اولى في الوصيات
كما مده في باب المورث بعلامه الكوفة ذكر رشيد الدين
انه في التركة المستغرقة الخصم اثبات الدين انما هو الوارث
لا يخلو الميت وتصح البينة عليه لكن لا يخلف لانه لو نكل لا ينفذ
اقراره على الغرماء عماد في النامه والعشرين هذا هو المذكور
في الكتب ولم يذكر في شئ من الكتب انه يهل بيمين اقراره بالوارث
في حق نفسه حتى ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم بيمين
الوارث المقر وينبغي ان يصح ولكن لا يخلف لهذه القايده
الموهومه في المحيط البركاني في اخر الفصل السابع عشر في كتاب
الدعوى ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كمالكي فبرهن على
احدهما فلو كان الدار بيد احدهما بارت يكون الحكم عليه حكما على
الغائب اذا اكد الورثة ينتصب حضما عن البقية ولو لم يكن
كل الدار بيده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء
بما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيدهما او بيدهما بشرط لا يكون
الحكم على احدهما حكما على الاخر في الرابع من الفصولين وفي الاصل ادعى
في التركة وبرهن على احد الورثة فاقضاء عليه قضاء على
بقية الورثة وان البعض في يد غيره فبقدره بمراتب في احوال

كتاب الدعوى في يد الحاضر ضيق في يد الغائب ادعى على الحاضر
منقول انهما قد رجعوا احد على كذا وبرهن ان قال انهما قد رجعوا
واحد على كذا ففاداهما وكانا ملكا يقضي على الحاضر والغائب بينهما
وان قالوا ففاداهما ففادتهما يقضي على الحاضر فقط قيل في المسئلة
نوع الاشكال لانه هذه المسئلة التحقت بمسئلة احد الدارين وفيها
انما يقضي اذا كان العين في يد الورثة الذي احضر فانه نفس ابو الليث
ان احد الورثة انما يجعل حضما عن الكل لو التركة في يد فانه اخذ وانما
ليس العين في يد لا يصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا انما يلزم
انه يقضي على الحاضر لا غير في الوجهين جميعا بمراتب في السابع من الفصول
اعاره فوجهه في يد رجل يبرهن انه له فهو خصم ولو قال دعو اليه
او دعينه من اخرته من فليس كخصم المودع والغائب لو مقر لا يتعجب
حضما للمشتري وينتصب حضما لو ارث المودع او المقصود منه
حتى لو ادعى رجل انه وارثه المودع والغائب مقر بالمال و
لكنه قال لا ادري اماات فلام او لا او قال لا ادري او كنت واث
او لا فبرهن على الموت والوراثه والمودع يقبل هذا الموقر اما
لو انكر وادعى ملكا لنفسه فانه ينتصب حضما له على التراد كذا
المودع لا ينتصب حضما للمشتري الا اذا قال باعني وامني
بقبضه منك في ينتصب حضما للمدعى في الثالث من الفصولين
ولو قال هذا لي عصبه مني فلام غير ذي اليد او كان ثوبا فقال
هذا لي سرقة مني فلام غير ذي اليد فاقام المدعى عليه البينة على ان
فلاما الغائب او دعينه منه في الخصومة عن ذي اليد وقال الشئ
الامام المعروفون نحوهم في السرقة لا تندفع الخصومة غدا في يد
استحسننا في صيغته في الدعوى الدور والاراضي في كتاب الدعوى
في يد عين ادعى ان شتره من فلام الغائب وصدق
فيه لا يؤمر بالسليم اليه ان حكم على الغائب كما اذا ادعى

انه يشترى الوديعة والمودع وحده والمودع كجلاو المودع
الورثة في نوع في الحقة الى مس عشرين دعوى البرزانية
ان بينه الارث لا تسلم الا على ختم وهو وارث او دايين او مومن
او موصي له ولو حضر بعد المدعي عليه جلاو اب وهو مفر او
لا فلا ثبات نسب بالبنية عند القاضي بحضرة ذلك الرجل في القام
والعشرين من الفصول في الخصم في اثبات النسب من
الوارث والوصي والموصي له والعزم للثبوت او على الميت في اول
دعوى البرزانية لو لم يكن للميت وارث فجا مدعي الدين
على الميت نصب القاضي وكيل نظر المدعي كخانة ادب القاضي
للمضاف فظاهر انه وكيل بيت المال ليس بخصم في البحر الرافعي
في التبنات في اواخر القضاء قال انه ادعى قوم على الميت
ديونا فاراد ان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا الا بحضرة وارث
او وصي وليس لهم ان يثبتوا على غريم للميت عليه دين ولا موصي له
ولا على غريم له على الميت دين ستر ادب القاضي في اواخر باب
اثبات الدين والحقوق على الميت ودعوى الدين على المودع
لا يلزم بخلاف دعوى الورثة عليه في الحيط البرزاني في الفصل
السادس عشر في كتاب الدعوى اذا تقدم الرجل الى القاضي
قادعي عنده ان رجلا اوصى اليه وذكر ان له بينة على ذلك
واراد ثبات الوصية فان القاضي لا يسمع من شهوده الا
بحضرة الحفلة لانه البينة انما تسلم على خصم حاضرا والخصم في ذلك
الوارث او رجل للميت عليه دين او قبله حق او رجل له قبل
الميت حق او رجل اوصى له بوصية شرح ادب القاضي في باب الرضا
يبريد ان يثبت وصية ادعى المشتري ان البايع كان غفوق
فقبل البيع يقبل ويسترد الثمن وكذا لو برهن البايع
بغير غفوق فقبل البيع يقبل لانه يابى انكار البيع لانه بيع

المشتري بغير غفوق ادعى البايع انه باع بالبيعة و اذا
قال المشتري بعد ما قبض العبد ان البايع كان غفوقا ودبره
او كان له الاصل يقيم اقراره على نفسه ولا يتعدى الى بايعه
بلا بينة ولا قوة موقوف فان برهن رجوع بالثمن واستقر الولاء
على البايع ان برهن على كونه وانما اقر بالبيع قبله من غلام ان
صدقه غلام اخذ العبد لانه كذبه بقدر القتادى في الساب
الحامس من البيوع اخذ لقطه ثم ضاعت فوجد
في يده اخذ فلاحصومة بينهما بخلاف الوديعة والفوق ان
للتبني ولانية اخذ اللقطه كالاول بخلاف الوديعة انما
من الفصولين ادعى على رجل انه كفل غلاما غايبا
بكذا وادى الكفيل ذلك المال الطالب وانكر المطلب
الا داء فبرهن عليه الكفيل والطالب غايب يقبل ويحكم
على الغايب والحاضر طالب الدين ككفيل بدينه
فبرهن الكفيل ان المديون اذاه يقبل فينصب الكفيل
خصما عن المديون او لا يمكن دفع الدين الا بهذه الحاس
من الفصولين احد الورثة يصلح خصما عن المورث
فيما له عليه ويظهر ذلك في حق الكل الا انه لا يقبل حصته
فقط وخصمها اذا ثبت حق الكفيل انما يثبت له ادعاه
وقضيه بما له وما ادعى حصته فقط وخصمها فلا يثبت حق
الباقين في التامر والعشرين من الفصولين ولو برهن
انه كان لابي له على هذه الفروقات وخصمها الغايب بخصم
عليه بالكل ولا يحتاج الى اعادة لوضر الغايب بلا خلاف لاننا
احد الورثة خصما عن الكل في الجامع الصوري ادعى على ذي البدان
الدائر التي في يده ميراث من ابيه بينه وبين الغايب ابيه
فانكر فبرهن الحاضر على مدعاه بخصم حصته وستر كذا

في يد المالك الى حصص الغائب مطلقا عند الامام والامام هو الذي
 حفر انما قال الامام وان منكم ابرز منه وبوضع على يد عدل ولو نقلا
 لا شك انه يؤخذ منه عندهما واختلف على قوله وان حفر الغائب
 لا يحتاج الى اقرار في الظاهر الرواية لا انتصاب احد الورثة خصا على
 البقية فيما لم يثبت وعليه وروي المضاف انه يكاف والاول اصح
برازيه في اوائل كتاب الدعوى غضب قنا فبرهن على
 آخر انه قن ففقد له ثم المعضوب منه برهن على غاصبه القن
 ملك لا يقبل بنية اذ دعوى الملك المطلق لا تقبل الا على ذل الذي ادعى كقن
 على غيره من اليد انك غضبت مني تسع في حق الضمان الا يرى انه
 ودعواه على الغاصب الاول نصه ولو كان العين في يد الغاصب ولو غاصب
 برهن المعضوب منه على المقتضى له انه هذا القن ملكي يقبل وكذا لو
 برهن عليه ان القن ملكي غضب مني فلان يقبل ودعوى الغضب
 على غيره من اليد يقبل لا دعوى الملك غضب شاة فذبحها
 حتى لم ينقطع حق المالك استحققت يبراء الغاصب واستحققت
 عين المعضوب وغاصبه باقي في مسائل الاستحقاق وهذا الخلق
 ثم في كذا ذكر طراد الدين في فصوله يمكن الموافقة
 بانه كلام فيما اذا لم يثبت انه ملك المعضوب منه فلا خلاف
 وانه اعلم في الثالث من الفصولين لو غضب طراد فشتواه
 او برافطه او ثوبا في طه قضا فاستحق لم يبرأ غاصبه لا استحق
 منه غير ما غضب ولو برهن المستحق ان اللحم كان له والثوب والبر
 يبرأ الغاصب ومن غضب ثوبا فقط ولم يخطه او شاة فذبحها
 لم ينقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عين ما
 غضب ولو شري شاة فذبحها وسلبها فبرهن رجل ان زله
 طراد في وجهه وجده كله له فكم له بها يرجع المشتري على يديه
 لانه استحق اصل الشاة الا يرى ان من غصبها وذبحها

في يد المالك

في يد المالك الى حصص الغائب مطلقا عند الامام والامام هو الذي
 حفر انما قال الامام وان منكم ابرز منه وبوضع على يد عدل ولو نقلا
 لا شك انه يؤخذ منه عندهما واختلف على قوله وان حفر الغائب
 لا يحتاج الى اقرار في الظاهر الرواية لا انتصاب احد الورثة خصا على
 البقية فيما لم يثبت وعليه وروي المضاف انه يكاف والاول اصح
برازيه في اوائل كتاب الدعوى غضب قنا فبرهن على
 آخر انه قن ففقد له ثم المعضوب منه برهن على غاصبه القن
 ملك لا يقبل بنية اذ دعوى الملك المطلق لا تقبل الا على ذل الذي ادعى كقن
 على غيره من اليد انك غضبت مني تسع في حق الضمان الا يرى انه
 ودعواه على الغاصب الاول نصه ولو كان العين في يد الغاصب ولو غاصب
 برهن المعضوب منه على المقتضى له انه هذا القن ملكي يقبل وكذا لو
 برهن عليه ان القن ملكي غضب مني فلان يقبل ودعوى الغضب
 على غيره من اليد يقبل لا دعوى الملك غضب شاة فذبحها
 حتى لم ينقطع حق المالك استحققت يبرأ الغاصب واستحققت
 عين المعضوب وغاصبه باقي في مسائل الاستحقاق وهذا الخلق
 ثم في كذا ذكر طراد الدين في فصوله يمكن الموافقة
 بانه كلام فيما اذا لم يثبت انه ملك المعضوب منه فلا خلاف
 وانه اعلم في الثالث من الفصولين لو غضب طراد فشتواه
 او برافطه او ثوبا في طه قضا فاستحق لم يبرأ غاصبه لا استحق
 منه غير ما غضب ولو برهن المستحق ان اللحم كان له والثوب والبر
 يبرأ الغاصب ومن غضب ثوبا فقط ولم يخطه او شاة فذبحها
 لم ينقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عين ما
 غضب ولو شري شاة فذبحها وسلبها فبرهن رجل ان زله
 طراد في وجهه وجده كله له فكم له بها يرجع المشتري على يديه
 لانه استحق اصل الشاة الا يرى ان من غصبها وذبحها

في يد المالك الى حصص الغائب مطلقا عند الامام والامام هو الذي
 حفر انما قال الامام وان منكم ابرز منه وبوضع على يد عدل ولو نقلا
 لا شك انه يؤخذ منه عندهما واختلف على قوله وان حفر الغائب
 لا يحتاج الى اقرار في الظاهر الرواية لا انتصاب احد الورثة خصا على
 البقية فيما لم يثبت وعليه وروي المضاف انه يكاف والاول اصح
برازيه في اوائل كتاب الدعوى غضب قنا فبرهن على
 آخر انه قن ففقد له ثم المعضوب منه برهن على غاصبه القن
 ملك لا يقبل بنية اذ دعوى الملك المطلق لا تقبل الا على ذل الذي ادعى كقن
 على غيره من اليد انك غضبت مني تسع في حق الضمان الا يرى انه
 ودعواه على الغاصب الاول نصه ولو كان العين في يد الغاصب ولو غاصب
 برهن المعضوب منه على المقتضى له انه هذا القن ملكي يقبل وكذا لو
 برهن عليه ان القن ملكي غضب مني فلان يقبل ودعوى الغضب
 على غيره من اليد يقبل لا دعوى الملك غضب شاة فذبحها
 حتى لم ينقطع حق المالك استحققت يبرأ الغاصب واستحققت
 عين المعضوب وغاصبه باقي في مسائل الاستحقاق وهذا الخلق
 ثم في كذا ذكر طراد الدين في فصوله يمكن الموافقة
 بانه كلام فيما اذا لم يثبت انه ملك المعضوب منه فلا خلاف
 وانه اعلم في الثالث من الفصولين لو غضب طراد فشتواه
 او برافطه او ثوبا في طه قضا فاستحق لم يبرأ غاصبه لا استحق
 منه غير ما غضب ولو برهن المستحق ان اللحم كان له والثوب والبر
 يبرأ الغاصب ومن غضب ثوبا فقط ولم يخطه او شاة فذبحها
 لم ينقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عين ما
 غضب ولو شري شاة فذبحها وسلبها فبرهن رجل ان زله
 طراد في وجهه وجده كله له فكم له بها يرجع المشتري على يديه
 لانه استحق اصل الشاة الا يرى ان من غصبها وذبحها

استجعت الاجازة في سائر الامور ^{في سائر الامور} المعقود عليه وان تكون الاجازة قبل المذمة حتى لو كان كالكذا
خاص الغاصب في المعقود وكلب القاني ان يقضي له
بالملك ثم اجاز البيع لا تصح اجازته وذكر الحنفى ان الاجازة
صحيتها في ظاهر الرواية وانما يدانها او ما يوافقها
منه فقال المدعى عليه في الدار كانت له وقتها على كذا وكذا
والمدعى كسيفه لا يحذف وعند محمد يحذف وهو المختار بناء على ان
غصب الدار يتحقق عنده والقوى على قوله فانه المقتضى
في كتاب الدعوى باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البايع
الدار ان ادعى الدار لا يصح لانه ليس في يده فاشبه دعوى المعقود
على الغاصب حال كونه العين في يده فغاصب الغاصب وان
اراد ضمانه فعلى الخلاف المعروف ان العقار هل يضمنه بالبيع
والتسليم ام لا فمن قال بالضمنا قال بغير الدعوى ومن قال
لم يضمن الدعوى وقد ذكره ابي ابي داود اجازة البيع واخذ
التم له ذلك بشرا بطله المذكورة في اجازة بيع الفضول
برهن رجل على الغاصب ان العبد ملكه ^{فان قيل} له وحكم عليه
ثم جاء المعقود منه وبرهن على الغاصب ان العبد ملكه
لا يقبل لانه دعوى الملك المطلق لا تصح الا على من اليد ولو
ادعى انه غصب منه تصح الدعوى في حق الضمان الا يرى ان
الدعوى الضمان على الغاصب صحيحة وان كان العين في يده
فغاصب الغاصب في اواخر الفصل الخامس عشر من دعوى
البرازية لو اراد ان يخاصم عليه دين للميت فله قبضه لو
لم يكن الميت مدفونا وصى اولاد له فله ففوتنا بخاصم لا يقضي
وانما يقضي وصيه ولو ادعى مدبوزا الى الوصي بغير اوصلا
لا لولا الوصي فخرج الى بعض ورثة بغير اوصى من حيث ظاهره

الذي في يده بالمعقود

عبد له يدى الف والعبء حتى انكره المدعى عليه تشترط
حضرة العبد الا ان يكون العبد ميتا او صغيرا لا يعبر عنه فلا
تشترط حضرة ويجزم بالارش عنه لبرهنه ووجه البرزوز
والحرز وغيرهما لا تشترط حضرة الحيوان في طلب ارش وكذا
لو ادعى جراحا دانية او خوقا في ثوب لا تشترط احضارها لان
المدعى في الحقيقة للجزء الغائب في او اخر نوع من تشترط حضرة
في الحس عشر من دعوى البرازية وما كان في باب الكفاية فموت
من له الحق يسقط الحق من له العطاء او امانات قبل ان يأخذ
وكالفاضي اذ امانات قبل ان يسوف في الرزق لا يكون له ثوبها
حق المطالبة فثبت المال شرح ادب القاني في اقول باب الرجل
يفيب عمارته رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلانا من
فلاة الفلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالمضومة فيها ومن
وفي كل حق له وتقبضه وامام البينة على الوكالة على ذلك حجة
قال ابو حنيفة لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة
وان اقام البينة على الوكالة والدين جدد يقضي بالوكالة و
يعيد البينة على الدين وقال محمد اذا اقام البينة على الكل جدد
يقضي بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول ابو حنيفة
منطرب ظاهر قوله انه تقبل البينة على الكل الا ان القاضي
يقضي بالوكالة او لا ثم يقضي بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة على
المال ويلزم القاضي الترتيب في القضاء ولا ح البينة وهذا
استسار عن ابي حنيفة انه قال اخذ بانه بالقياس لظهور
وجه القياس فانه البينة على المال لا تقبل الا من خصم وهو محال
مشتري شيئا فذهب به بيا فادان برده لا تقبل البينة على ذلك
بالم يثبت الغيب في المال ومحمد اخذ بالاستحسان في الحاجة للناس

على اثبات امره
وما يتحقق بها

والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي او الموصى عليه على الدين
والوصاية جلة والوارث اذا اقام البينة على النكاح وموت
الموت والدین عند رج حنیفة شیعة ما اثبات المصنوع او
لانتم تقبل البينة على الحق قاضيا في فصل التوكيل بالجنونة
من كتاب الوكالة وفي البيع قبل قبضه والبدل باج فبطلانها
البينة كدعوى الرهن وبعد قبضه شقة فاحضرة المشتري
فقط والاخذ بالشفقة نظير الاستحقاق كذا وفي للمشتري
ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع فيه لانه غائب
والمشتري غائب الغائب ونصح الدعوى على الغائب
وان لم يكن العين فيه لانه يدعي الفعل في الثالث من القسوس
في المشتري رجل باع امته وبرا حصل فقال
البائع ليس هذا الجبل مني وهو من غيري فقلت عند المشتري
لاقل من سنة اشهر فادعاه البائع جازت دعوته وردت
الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام او اعتقها
المشتري فحقبة باطل ويرد ما الى البائع ويضمن في المورث
قبضتها ويرجع جميع الثمن على البائع خلاصة العاشر من كتاب
الدعوى باع جارية فقلت لاقل من سنة اشهر من
وقت الشراء فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع انها
حصلت مني لكن بعثها لضرورة او مخافة فحقبة اعتبار
الحق الدله قنبه في باب ما يبطل دعوى المدعي من كتاب الدعوى
وقال ليس الدله مني ثم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم نفاه
لا تصح براءته في العاشر من كتاب الدعوى ولد له ولد فنفاه
او ان الولادة او بعده بيوم او يومين صح وان كنت حتى
بعض ايام ثم نفى لا يصح وكذا اذا اولدت جارية بنتي هي ام
ولدت وسكت عند التهنيد ببراءة في النسخ من كتاب النكاح

والاستغنى

ولا يثبت في الزوج ام ولد له بشرة بالجنونة فليعلم انما ليست بجواز
ان يكون حاملا للمول فلا يكون نزوحها صحيحا فان نكحها جاز
لان في الحمل نكاح جواز النكاح كما ثبتنا فلا نزول بالثبوت
فانه ولدت لاقبل من سنة اشهر فهو المولى لانام المولود كان
على فراش المولى والنكاح فاسد لانه ظهر ان زوجها ونحو بطنها
ولد ثابت النسب في المولى ولو اولدت لاكم من سنة اشهر فهو
من الزوج لان المولود حصل على فراش الزوج فانه انما المولى
عقب باقراره وهو ولد الزوج لما قلنا ولو اوجبت في الدعوى
النسب من كتاب الدعوى واذا اولدت جارية الرجل فادعاه
المولى وابوه كان المولود المولى ولو طعن جارية امراته او جارية
والده او عبده فقلت واذا عاه لا يثبت النسب ويورد
عند الله للشبهة فان قال احمل الى المولى لا يثبت النسب الا ان
يصدق المولى في الاحلال وفي ان المولود منه فان صدقه في الام من
جمعا يثبت النسب والا فلا فان كذب المولى ثم ملك الجارية بوجاهة
الدهر يثبت النسب قاضيا في فصل الاستتلاذ والعناق
ادعي انه ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسب الاب والام والميت
ليبره معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس ثابت عند القاض
فيشترط البينة ليعلم ادعي ان اخوه لابه وامه وشهدوا ولم
يذكر والام المولى والحكم لا يقبل قول يشترط ذكر الجد في الاخ لا يشترط
ذكر اسم الجد وخبره اما لو ادعي انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم ابيه وجهه
في اواخر الفصل السادس من الفضولين واعلم بان يشترط في دعوى
بنوة العم ودعوى العمومة ببيان النسب الى ان يثبت في الجد الاعلى ثم
نحو ما للجلال في مختصر اسباب دعوى المصوبة وارث
حقوق اقرب وارث آخر قاسم ما بينه على موجب اقراره اذا اقر بغير
المال فنقد في حق المال لان حق النسب اذ فيه تحيل النسب على الغير

فمن ادعى ان المولى من المولى
لا في الاحلال في العلم من المصوبة
وغیره انه لو لم يصدق في الاحلال
لا يثبت النسب حواذير

لعدم التوفيق وقيل لانه ذكر في
بين ان اخوه لابه وامه وشهدوا ولم
يشترط ذكر الجد صح

اقر بان بعد فلو صدق القول الاول فقتسم ما بينهما بحسب ما اقر
ولو كذب فلو دفع الاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كذا
فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي
يده فيضمن ويدفع اليه حق الكل لانه مختار في التسليم ولو قرأه سلم
بغير حق فيضمن في التاسع والعشرين من الفصولين جامع القضاة
جارية ولدت ولده بعد موت السيد فاقترع بعض الورثة ان ابن الميت
لم يثبت له في الميراث ولا يثبت النسب وكذلك له شهادته اثنان
الاقرار لو كان من اثنين او ثلثة ما دام واحد يحيد ذلك
ولو شهد اثنان ثبتت نسبة وجازت الشهادة كما تارة
في التاسع والعشرين من كتاب الاقرار مات وترك اخوين
فاقر احدهما باخ واكم الآخر فاعطى الاخ القول بغير ما بيده
في قول اصحابنا وعند ابن ابي ليلى يعطيه ثلث ما بيده كذا
في التاسع والعشرين من الفصولين الواردة له كانه واحد
فاقر به ابن اخ للميت لا يثبت نسبة الميت خلا فلا يبرئ يوسف
وان نفى واجمع انه يشارك في الارث في الحل والربو
انكر ما افعل الله عن ان كتب له بخط فانكر المدعي عليه ان يكون خطه
فامر ان يكتب مكان بين الخطين شاهدة يدل على ان كاتبها
واحد لا يحكم عليه ان لا يكون اعلى مما قال هذا خطي وانا كتيبه
لكن ليس على هذا المال وانه القول قوله ولا شيء عليه كذا ثم
قال وذكر محمد في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم
في مشد وقال لم نوبه الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار وتناول
ما يقول انه لو كتب لا على الرسم في العمل من الفصولين اذا
كتب شخص ورقة بخطه في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه
بخطه المبلغ واختره في خطه ولم يشهد عليه ايجاب اذ كتب على رسم
المسكون بغيره المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان

ط
لحق وقوع الثلث عليها بافناء من ليس باهل
قام الكاتب بكتابة صك الطلاق فكنت
ثم اوتاه عالم بعد ذلك وخرج الطلاق له في خود
الرب في الدانة لكن القاضي لا يصدق لقيام
التصديق ومثله في الاقرار بالمال لو قال
كان الاقرار بناء على سبب لم يثبت
سببا للوجوب في نوع آخر في القام
في اهل الطلاق
البراديه

ثم في هذه لفظة بن الفلان كذا اذا قرأه اقرار بغيره وان لم
يكتب من هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه فإني اشهد به
باع بالمداهم وافخذ الخطه بالمداهم فاعلوا جيب عليه المداهم
لكن القاضي لا يصدق وان برهن على ان العقد كان ماله
قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني وعبد الفندي
برأيه في نوع الرابع من الثالث عشر من كتاب البيوع
صحت اقراره بالغ وقاسم العوضي فانه كان حرا متعازلا
فستد ولم يقبل قوله بده انه كان غيبا بالغ وان لم يكن مريضا
ويعلم ان مثله لا يحتكم لم يجر فستد ولم يقبل قوله انه بالغ
قال السيد الشهيد في واقعاته ومعه المسئلة بنين
ان بعد اثني عشر سنة يشترط من اقر نصرة الاقرار بالبلوغ
وهو ان لا يكون بحال لا يحتكم مثله بل يكون بحال يحتكم مثله
فما وى شهيد له من هذه المسئلة ان لم يكون مراهقا
بان كان لا يحتكم مثله عادة لا يصح اقراره بالبلوغ وقبل
ثنتي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثنتي عشر
سنة ان كان مثله يحتكم عادة يصح عاوية في احكام
الصبيان من فصل الثالث والثلاثين قبل لم قنت فلانا
فقال كان هذا في اللوح مكتوبا بغيره اليه الا انه يقر بالقل
عمد او لو قال المفقور كان لا يكون اقرارا بغيره الاقرار
رجل قال صحته جميع ما هو داخل منزله لامرأته بده ثم مات
صاحبه اقراره قضاء فانه علمت المرأة بسبب من سبب الملك
من سبب او مته كان لها ذلك والابن في الاقرار لا يملك قاض
حاز في كتاب الاقرار وذكر في باب ما يبطل حوى المدعي ايضا
مفصلا رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته
غير ما عليه في الشباب مات وترك ابنا فقال الابن ان

وانما الذي يجب حوالته ورد عن الربا
ان كان قائما لا رد ضمانية قال بعض الفضلاء
وقد علمت ان العقد المذكور مخلوق به
حق العبد وهو رد عنه ان كان باقيا
او رد ضمانية ان كان متملكا حق الشرع
وهو رد عنه بنقض العقد استبان
المنتهى عنه شرعا وبراء العبد انما يكون
فيما يملكه وهو الذم في الثابت في الذمة
ولا يثبت في براءة عنه لان المالك لا يراه
منه واما في ماله يملكه وهو حق الشرع
فلا عمل لارائه فيه لان ليس حقا له وقد
نقر لعدم التصور بعد الهلاك
وكلام من الذم موقوف فيه لارائه او لعل
بقوله كان رده كحق الشرع او ما ذكره
البرادوي من ان الثالث بالاسم يترك
في الذمة وهو ضمانية قابل لارائه فيكون
يجب القطع بان الضمان الثابت بالاسم
في الذمة يرفع الاقرار عنه واما حق الشرع
فلصاحبه لا دخل فيه للعبد فكيف
يصور ببراءة حوى سرح الكتاب
في كتاب القضاء وكذا في القنية في باب
ما يقع به البراءة من كتاب المدائني

فذلك تركه ابنتي فني هذه السند فتوى وحكم لها العبد على
 ما علمت المرأة ضار لها بذلك الزوج ابا يبيع صبيها او متهبه
 او مكره كانت في سنة من سنة والا حجاج هذه الاقرار وما
 لم يكن لها فيه ملك لا يكون بيعها ملكا بهذه الاقرار فيها
 وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الملب واما الحكم اذا شهد
 الشهود على ذلك الاقرار حكم بالاقرار بجميع ما كان في
 المنزل يوم الاقرار من الواقعات التي منه في الاقرار بعبارة
 النون و في النون ازل رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف
 به او جميع ما ينسب اليه ففلا يكون هذا اقرارا ولو قال جميع
 ما لي او جميع ما ملكه ففلا يكون منه لا يجوز الا بالسند خلاصة
 في الفصل الاول من كتاب الاقرار وهو اقرار بتمامه لا يكون له مثله
 لكنه ليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه الفلام ثبت
 منه انه كان مريضا لانه النسب ما يلزمه حاشية في قوله
 به ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والولد لانه
 اقر بايديته وليس فيه تحصيل النسب على الغير ويقبل اقرار المرأة
بالوالدين والزوج والولد كما يتبين ولا يقبل بالولد لانه فيه تحصيل
النسب على الغير وهو الزوج اقول هذا انما في المرأة التي يكون لها
 او معتدة لا يقبل اقرارها بالولد الا بتصديق زوجها واما اذا
 لم يكن لها زوج اوليست بمعتدة يصح اقرارها بالولد لانه فيه
الزما على نفسها ووجهه في نفسه كذا هو انش صدر الشريعة
 وقرن النسب من غير الوالدين كذا الاخ والعلم لا يقبل اقراره في
 النسب لانه فيه حمل النسب على الغير في بعض حواش صدر الشريعة
 اذا كان المخول عبد للمعتر ثبت نسبه كذا الاقرار ولو كان
 عبد الغير لثبت له تصديق معروفه قال لان النسب المعروف
 لا يصحبه لها اقول هذا في ذات الزوج كذا هو ما لم يكن مكره

ولا معتدة بغيره ان لم يكن المال لها فلا الزام على احد في ثبوت
 نسبها من المخوة في حقها على ما ذكر في السندية وغيره ما يقبل
 لا يثبت منها ايضا في التاسع والعشرين من الفصولين و
 لو ادعى ارثا بانه اخيه فبغيره من مخالفات مثل شهوده بكم
 حي واثبت كذا واثبت است فقالوا اسمناه المهورث
 يقول انه وارث لا تقبل هذه الشهادة او لا يثبت ارثه
 باقرار الميت لحمل النسب على الغير لكن لو اقراره وارثه
 وله ابن فمات ثم مات المخرولا وارثه فكل مال للمخول
 حكم الوصية لانه قوله ذلك وصية حتى لو قال هو قريبي
 ومات المخرول تركت امرأته فله الربع والباقي للمخول
 اقول جيل له ابن ان فلانا اخي لا يعتبر اقراره في حق الثبات
 النسب فلو مات ابنه ثم مات المخرول بجميع ما له للمخول لرضا
 بانه باخذ هو مال ضار كوصي له بجميع المال وليس شرط صرف
 المال الى المخول ان يكون اقراره في حال عدم الوارث ولكن
 في اتي حال اقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك المخول
 ولو كان المخول معروف النسب فقال المخول ابن ابني علي
 ومات ولا وارث فله المهورث لما مر من رضاه فيغيره معنى
 الوصية في اواخر الفصل العاشر من الفصولين قال واثبت
 صبيته فاعترفوا وكبر اقراره كل واحد منهما الا في اخوه لا يبد
 وانه لم يصدقا في ذلك وكذلك كان مع السبي امرأة فاعتقت
 وادعت انه ابنها وصدة قهره ذلك لم يصدقا كذا وما اذا
 كان مع السبي جل فاعترف ثم ادعى انه الصبي ابنه ثبت نسبه
 منه فانه كان الصبي من غير عن نفسه او كان بالغ لم يثبت النسب
 الا بتصديق وانما يثبت عند التصديق اذا كان مختلا في نفسه ولم
 سره يكن الولد معروف النسب بغيره ثم اذا مات اقرت المرأة له

قوله المخول له انه وارثي وصية

لان قوله وارثي وصية

ليس يثبت له الوارث في حال عدم الوارث

وصدقها لم يثبت النسب ولكنها بنوا ثمانية اهل لم يكن لها وارث
معروف فانه شهدت امرأة على ذلك وصدقها الولد ثبت
نسبها وانما شرط صدق الولد لانه اذا كان مكنه بالمال لم يثبت
النسب الا بجملة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست بجملة تامة
وان لم تشهد لها امرأة وصدقها زوجها انه منه يثبت النسب
منها اما من الزوج باقراره فانه يقر على نفسه واذا ثبت منه
ثبت منها تبعاً المسألة للرجل في باب الجبل والملك والكافر
في كتاب الدعوى ملخصاً واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين
لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني وانني اقررت بالقبض
كاذباً وطلب بين الموهوب وذكر الشئ الامام المرحوم في قوله
رحم الله في المرافعة انه يحلف الموهوب في قول له في قوله له
انه ويحلف في قول لي بصدقه رحمه الله وكذا في كل موضع اذا ادعى
انه كاذباً فبما اقر به لا اقر قبض الثمن في المشتري وغيره
اذا ادعى انه كاذباً في اقراره او اقرار الواهب يقبض الهبة
ثم ادعى انه كاذباً في اقراره وادعى اختلاف المشتري بانه
لقد نقدت الثمن وطلب بين الموهوب بانه لقد قبضت
الهبة باذن الواهب على قول لي حينئذ وعجز رخصها الله ليس
ان يستلحقه وعلى قول لي يوسف والشافعي له ذلك ذكره
الخلافة في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلافاً بين يوسف
والشافعي يعرض ذلك الى راسر القاص والمفتي فاضمان في
باب اليمين في كتاب الدعوى مات غم ابنين فقال غريمي ومعت
الى المورث وصدقه احد يمانه الاخر ياخذ من العزم نصف
الدين ثم المقرضين للعزم اذ قبض نصف الدين ناكه بالحق
مقرض المورث لم يملكه فمقتل قبض المورث قبضاً بغير حق فيصير
المورث المقرض بالدين في الزكاة فيطالب به فصولين في كتاب

الوكلاء الفصل الرابع والثلاثين اقرار ابن ميت له على اخيه
بقبض ابيه نصف الاشئ له والنصف للاخر ولا بد من بيع المقر على الميت
بنصف ما قبض انه تصادق الاشئ على اشترائه ام لا فقبض منها
لانه لو رجع على اخيه ليرجع اخوه على العزم فيرجع العزم على المقر
بقدر ذلك در مقرر اقرار الرقيق ملخصاً ولو مات عن
ابنين وكانت المرأة المورثة عبيدين فاقضهاهما واقتر
الا صغرة اباهما العتق من في يده واقتر الاكبر ان اعتق من في
يده وكذا في الا صغرة الاقرار منها معا يضمن الاكبر للاصغر يضمن
قبضه من في يده لانه القسمة من غير المكيل والموزون معاوضة
ولست باقرار بعين الحق فكان كل واحد منهما بالقسمة لانه
نصف عين حقة ونصف عوض عما تركه على صاحبه فلهما نصيب
على حصة من يده الا صغرة يضمن للاصغر تصادقاً على الاكبر
اخذ نصف العبد من الاصغر بنصف لانه المعاوضة بالمال بالكتاب
على الاكبر ونصف العبد الذي كان في يده وقد عجز عنه رده
فلهما نصيب من المكيل للعتق في اواخر باب اقرار الوارث
والعزم بالدين على المورثة او بالاعتقاد في كتاب تصرفات
المرضى والوارث وانما ثبت اقرار بالدين عليه لاخر ولم يعط
ولم يقض قاض حتى شهد ادين للرب دين عند قاض تقبل
ثبت الدين عليه وعلى غيره مما ولد قاضي عليها ثم شهد لم يقبل
من عاتق شهداءات فتاوى الله اقرار وانما ثبت بانه الميت او ص
لغلازة يكذا وانكر المورث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان
المقران به هل يقبل شهداوتها بالدين ام لا انكر الميت التي لم
توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين في اخر
القسم اقرار المورثة بالدين قبل يمينه كله وقبل حقه بعض
اذا ادعى رجل ديناً على ميت واقتر بعض المورثة من قول

في حجت

وقا

مط

حصر

اصحابنا ابو حنيفة رحمه الله تعالى في جميع الدين فانه القصد ابو
 الليث هو القياس لكن الخيارات عندى انه يؤخذ منه ما يخص
 الدين وهو قول الشعبي البصري وابن ابي ليلى وسفيان
 الثوري وغيرهم مما تقدم من هذا القول بعد الضرر وذكر
 شمس الائمة الخداني ايضا قال ما يكون منازاة سنة لا
 يشترط في الكتب وهو ان يقبل القاضي عليه باقراره او يقر
 الاقرار لا يحل الدين في نصيب بل بكل بعضه القاض ويظهر
 ذلك بسند ذكرنا في الزيادات وهي ان احد الورثة اذا
 اقر بالدين ثم شربه هو ورجل من الدين كان على الميت فانه
 يقبل ويشترط شهادة هذا المقر ولو كان الدين بكل في نصيب
 بجزا اقراره فزعم ان لا يقبل شهادته كما فيه من دفع المعوم
 قال رحمه الله وسنرى ان يحفظ هذه الزيادات في عظيم فانه فيها
 فائدة عظيمة كذا في العاوية ورغز في قبول باب الشهادة
 وله برهن لا يأخذ الا بالجمعة وفاقا باخذ بالجمعة لو ظهر
 بهم حكمة عند القاضي اما اذا اظهر باحد هم باخذ من جميع ما في يده
 فصول في الناس والعشرين دراية في طريق بعض المساج
 احد الورثة اذا اقر بالدين وتبع الورثة غائب او غيب
 بعض الزكاة غاصب يؤخذ جميع الدين في نصيب المقر
 بالاجماع ولو ثبت الدين جميع الورثة ثم غاب بعضهم او
 غصب بعض الزكاة غاصب يؤخذ جميع الدين من هذا الباب
 والحاضر استر وسنة في الخامس بعد سنة اوراق تحتها
 لو قال اصالحك من حقت يكون اقرارا والبيان الى المقر
 ولو قال وعواك لا يكون اقرارا وجيز في باب ما يكون اقرارا
 وما لا يكون اقرارا في كتاب الاقرار
 كل مرض صاره احب واقراره ثم مات عند حكم حكم المرض

بشرحات المرض يعتبر الثلث كالميت والصدق والعق
 والندبر والمحاباة قد رما لا يتعابن الناس فيه وما شابه
 وكذا كذا اذا ابراه غريم او عفى عن دم الخطاء ولو عفى عن
 دم عبد يجزى انما رعايته في اواخر الشريعة من الثلثين من الوصايا
 حد مرض الموت تكلموا فيه والخيار للفقهاء انه اذا كان الغالب
 من الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش
 او لم يكن ثم اقرار المصطبرات ويعتبر في كونها
 صاحبة فراش العجز عن المعصاة الداخلية وفي عقد العجز
 عن المعصاة الخارجية والمرأة في حال الطلق كالمريض
 والمراد به وجع يقترن به العضاة لولا ان المعبرة مرض
 الموت يتصل به الموت والمرض الذي يتعقبه السكون في
 حكم الصحة مرض يتعقبه البراءة في الشريعة كتاب
 الطلاق سئل عن رجل له علي ورثة دين فابراه
 قال لم يجز وقال لم يكن له عليه شيء ثم مات جاز اقراره
 قضاء لا ديانة فصول في كتاب العدة في احكام
 المرض مريض اقر لامرأة بصدقاتها ومات
 ثم ساعدت واقامت الورثة بينة على اصال صداقتها
 اليها في صحة وقضى بها بطل حقا في الكفر وفي ثمن الصغر
 لا اقر لامرأة في فرضه بغير الف درهم ومدين وزوجها باقي
 درهم ومات فقامت بينة انها وصيت مائة لزوجها
 في حيوة لا تقبل لانه علم كنهها باقراره المتأخر عنها
 قبلة في باب المتوفيات من الهموس اقر مرضه يقين
 بعينه لامرأة ثم حوره فلو صدقة الورثة بطل عتقه
 لو كذبوه عتق من الثلث كذا هذا ما جلا في باب
 ان المريض لو اقر لامرأة بعين ومدين بقبلة الهموس

حد مرض الموت

مطلب
احبة في مرض الموت

في حيوة خلاصة الى تصديق بعد موت بخلاف الوصية بما
زاو على الثلث فانه لا ينفذ الا باجارة الورثة بعد موت
المريض مريض اقر لوارثه بدين فصدق الورثة اهاب
كفي وقد يقر في حيوة بلا حاجة الى تصديق بعد موت
وصولين في كتاب العنق فاحكام المرضي اقر في مرض
موته انه باع عبده فز فلان وقبض المثلث في صحة صدقة
المشتري عنه صدق في البيع لاني قبض المثلث الا في الثلث
بزاز في الثالث من كتاب الاقرار ولو باع المريض
عنه ثمان عيان ماله فز اجبني ثم اقر باستيفاء الثمن صح
جميع ماله ثمان فانه في اواخر الفصل الحادي والعشرين
من كتاب الاقرار تفلا في الحاشية مريض اقر ببيع قنينة
في حرة والعق في يده او بدينه المشتري ويقبض ثمنه لم يصدق
في قبض ثمنه الا في مات الف قبل مرضه فصول ليس في
كتاب الاقرار فاحكام المرضي واما اقرار المريض
بالابراء بان اقر المريض انه كان ابراء فلان فالدن
الذي عليه في صحة لا يجوز لانه لا يملك انشاء الابراء
للحال فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء الدين
لانه اقرار يقبض الدين وانه يملك انشاء القبض
فيملك الاقرار عنه بالاقرار وانه اعلم بدائع في اقرار
المريض ولو اقر باستيفاء دين الصديق في المرض صح ولو
كان عليه دين الصديق لم يكن اما اذا اقر باستيفاء دين
اذا انه في المرض لا يصح ان عليه دين الصديق وانه لم يكن عليه دين
الصديق جاز قبض المثلث في اقرار المريض من كتاب الاقرار
الاصل في مسائل اقرار المريض باستيفاء الدين انه
لا اقر باستيفاء دينه اقر به باستيفاء ولو عليه

فانه

دين

دين معروف سواء وجب الدين الذي اقر يقبضه بلا عاها
مال كمن او بلا عاها ليس بال كبدل الصلح عن دم كدم والمهر
ويجوز ولو دينا وجب ما عرضه وعليه دين معروف او دين
وجب في عرضه بعبارة الشهود فلو كان دين اقر يقبض
بلا عاها هو مال لم يجز اقراره بقبضه ولو بلا عاها ليس
بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف فصول
في كتاب الاقرار في احكام المرضي مريض اقر لامرأته بدين
المهر صح اقراره الى مهر المثل فاذا اقر لها بدين كذا حتى صح
الاقرار ثم قامت البينة بعد موته انه اقر او وصيت
المهر لزوجها في حال حيوة حصية صحية قالوا لا تقبل البينة
على المصيبة او اقرار الزوج لهما في المرض بالمرثانية
ظهير به في نزع في اقرار المريض من كتاب الاقرار كذا مهر
معروف فاقري مرض موته باريد منه او اقر في مهرها
او اقر لها بمهر اخر او اقر لها بمهر بعد الابراء لا يبرئ من
منها ولو كانت له امرأة فزوج اقر في مرض موته او
امرأتين في عقة بغير وان كان مستغنيا باحد مهرها فانه
في باب اقرار المريض مريضة اقرت انها وصيت
مهر لزوجها في صحته ينفذ ان لا يصح لانه وصية للوارث
على ما مر فلم يجز الا انه يصدقها الورثة ولو للمريض دين
على وارثه فاقتر يقبضه لم يجز سواء وجب الدين في حرة
او لا على المريض دين او لا المريض وارثان مات
احدهما فاقتر ان لي على الميت كذا وقد قبضت في صحته صح
اذا لامرأة فمكح في اقر لامرأة بمهر يصح الى مهر مثلها كذا
وقبل البيع مريضة قالت لزوجها لا مهر لي
صح اقرارها وقد مر في كتاب المصيبة ان لا يصح

اقرت بقبض مهرها فلو كانت وهي زوجة او معتدة
 لم يكن اقرارها والا بان طلقها قبل دخولها
 او معتدة لم يثبت في حق طهارة النكاح الا فيما فصل
 من غناه بها برئ الزوج من الاقل مما اقرت بقبضه ومن
 ميراثه فصول في كتاب الاقرار من احكام الميراث
 اقرار الجاني ثم مات المقر له ثم مات الميراث فوارث
 الاجنبى المقر له ورثة الميراث لا يجوز ذلك الا اقراره في قول
 ابو يوسف الاول وجاز في قول الاخر وهو قول محمد بن
 وهو محال لو قال اقر الميراث بقبضه يد انه لفلان الا ان
 وقال الاجنبى هو لفلان وارث الميراث لم يكن له فيه حق على
 قول ابو يوسف الاول واقرار الميراث باطل وعلى قول الاخر
 اقراره صحيح في الفصول الحادية في اقرار الميراث وغيره
 اقرار الميراث بغير وارثه يوم موته غير وارث واقرار
 قس ما ذكروه في مرض مولاه وطلاق الميراث ورواية الميراث
 في مرض يموتان فيه يكونان غارين ويجوز انما قوله في
 غيره قبلة فصول في اول كتاب الوصايا احكام
 المرض ونحو الاصل لو اقر الميراث بدين لولده فليكن
 صحيحا غير وارث صحيح صورته اقراره بدين ثم ولد له
 ابن ولو اقر بغير وارث ثم صار وارثا عند الموت ان
 كان بسبب القرابة لم يصح صورته اقرارا بدين كافر فاسلم
 عند موته ولو كان لولي الموالات او لاجنبى فصارت
 زوجته لم يبطل اقراره بخلاف ماله وحب له في فرض
 موته او وصي له بوصية ثم تزوجها ثم ماتت ان تبطل الحجة
 في الوصية الا اقر بقبض الدين من الوارث لا يصح اذا كان من
 ميراث الموت فلا يصح في اول الفصل الرابع من كتاب الاقرار

شعيل

المعينة في باب اقرار المريض لو ارث كونه وارثا او
 غيره وارثا يوم اقر لا يوم مات لكن بشرط ان يستمر كونه
 المقر فاما وقت اقراره فتدورث المقر له وانما هو غير
 للمقر يوم اقر بان كان سبب الوارث بينهما قائما وقت
 اقراره لم يكن الاقرار اقرارا للوارث فلا يصح لو كان المقر
 مريضا لم يكن الاقرار اقرارا للوارث وعن هذا قالوا ان
 المريض اذا اقر حاله برث بالنسبة القابلة يوم اقر فلو
 مات قبل موت المقر او ارثه الاب قبل موت المقر
 يصح الاقرار اقرارا للمريض لا بيه وهو فصح ثم اعتق ثمة
 الاب جاز لا به للمولى لا لغيره بخلاف الوصية لابنه وهو فصح
 ثم اعتق فانها تبطل لانها في الابن اقرارا لاجنبى وله ابن ثم
 مات الابن فورثه الاخ لم يجز اقراره لوجود اللاحقة يوم
 اقر ولو وصي لاجنبى ثم تزوجها مات لم يجز الوصية لبقاء
 عدم موته وهي نكحة في الحمل **مدائيات** رجل
 اقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا واخذ فله في
 ان يجيب ذلك من الاصل هو او القضاوى او ابل الكفالة
 رجل له على رجل الف درهم فرض فضا على مائة منها الى اجل
 صح الخط والمائة حاله وان كان المستقرض حيا لمائة
 الى الاجل فاجتاز في الصرف من كتاب يسوع من عليه الدين
 الموقل اذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض
 من يد الغايض عا د المال من اجل الاجل فاسقطا منها
 بقصد او اناسقطا حكما للقضاء من قبل من له الاجل و
 في المسقى عن محمد رحمه الله على الف درهم حاله فقال
 له رب الدين انه دفعت التي غدا تسبانه فالحق في ان لا
 موفقة عنك سنة وان لم تدفع غدا تسبانه فالحق عليك

وانما يكون بيننا وبيننا
 بينهما وقت اقراره صح

على حالها فهذا جائز وجيز في اول كتاب الدائيات
 اذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل كان
 لم يورث الميت اذ لا يقضى دينه ما لم يقضوا دين الميت لان
 صدق يورث الميت لا يورث بدفع الدين الى الوراث حال قيام
 الدين على الميت في الشارة والعشرين من العصولين
 الوارث اذ اقضى دين الميت من مال نفسه كان له ان
 يرجع في التركة فاجتبه في فصل ما يجوز فيه السلم
 وفي الفداء ايضا رجل له عند رجل الف درهم ودفعه
 الى غريم المودع فله المودع الحيا وان شاء اجاز القضاء
 ولا شيء له على المودع وان شاء ضمن المودع ملك المودع
 باء الضمان سابقا على الدفع الى الغريم وبين ان يقضى
 دين الغريم الى المودع ضامن بدفع المودعة الى غريم صاحب
 المودعة صورة ما ذكره كتاب الكفالة رجل دفع الى رجل
 الف درهم وقال له اقض بهذا ما وجب لفلان على تة الدين
 ولا تدفعها الا بخفض من فلان فذمها اليه بخفضه فلا
 ضمان الا ترى ان في ارجح من الوكيل الذي راعى من ان الدائم
 اثنتي عشرة في بدو وقد دفعها الى غريم صاحب الامانة وخبره
 في الثاني من كتاب الدائيات فحق في دين غيره فيكون
 له ما على المكلوب فريض جازي وفي بخلافه وقال
 ولو اعطى الوكيل بالبيع الامر التمس من ماله قضاء غريم المشتري
 على ان يكون التمس له كان القضاء على هذا ما سدا ويرجع اليه
 على الامر باعطائه وكما ظهر على المشتري على حاله فبينة الدائيات
 طلب دينه العشرة في المدين فاعطاه الف من حنطة
 لم يجرها منه سرى ولم يقبل انها خصة الدين فهو يبيع بالدين
 وان كان فبينة اقل من الدين فان كان الشري بها معلوما

سواء كان بغير امره فيكون حراما
 وانما يجرى في كفالة الاكل
 صحيح

يكون بغيره بغيره بغيره الدين والافلايح بغيره فبينة
 الدائيات ابن سماء في الثاني استوفى فذكر كيلة او وزنا
 ثم انقطع بغير الى ان يدخل الحديث الا ان يترافعا على فبينة
 كمن استوفى طعاما في بلد فيه الطعام رخصت ثم التقيا
 في بلد فيه الطعام قال ليس له الطلب بل يوفى المطلوب
 ليعطيه في تلك البلد ومن ثم استوفى طعاما بالعرف
 ولغيره بكة عليه فبينة بالعرف يوم الحصة وليس عليه ان
 يرجع معه الى الواقع لافذه وقال الثاني عليه فبينة يوم
 اقضيه وبشر عن الثاني اقضى طعاما او غصب ثم التقيا
 في بلد الطعام فيه قال او رخص يستوفى منه بغيره
 يوفيه في مكانه الاخذ وقال الثاني وايرها طلب فبينة التي في
 البلد حال الحصة اقضى بها والقول فيها قول المطلوب
 ولو كان فانما في يده الزمة اخذه ولا يقضى بالقبض
 في نوع القرض من كتاب البيوع رجل على او عشرة دراهم
 فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قال او اشترى من المدين
 شيئا بثلثة العشرة ويقضى المبيع ثم يبيع من المدين بثلثة
 عشر الى سنة فينقضي الخبر بر عن ارام ومثل هذا مروى عن رجل
 انه عثم امر بذكر رجل طلب من رجل دراهم ليقضه بده
 دوارة فوضع المستوفى متاعا بين المقرض ويقول
 للمقرض بعث منك هذا المتاع بانه درهم فبينة في القرض
 ويدفع الدراهم اليه وباخذ المتاع لم يقول المستوفى بعني
 هذا المتاع بانه وعشرين فينبليهم حتى يصل للمستوفى
 مائة درهم ويهدو اليه متاعا ويجب للمقرض مائة وعشرون
 درهما والا وثق والا حوط ان يقول المستوفى بدها
 المعاملة كل مقال وشرط كان بيننا فبينة كذا ثم يقضى

مطل

بيع المتاع وهذه السئلة دليل على صحة البيع والتمسك به
 لم يكن له فاء شرط في البيع هذا اذا كان المتاع المستقضى
 فانه كان المتاع المستقضى وليس المستقضى شي وبيريد ان
 يفرض عشرة ثلثة عشر الى اجل فانه المستقضى يبيع المستقضى
 سلة ثلثة عشر وسلة السلة الى المستقضى ثم ان
 المستقضى يبيع السلة الاجنبى عشرة ويدفع السلة الى الاجنبى
 ثم الاجنبى يبيع السلة من القرض عشرة وياخذ منه عشرة
 ويدفعها الى المستقضى خيرة الاجنبى من الثمن الذى كان عليه
 للمستقضى ففصل السلة الى القرض عشرة والمقرض على
 المستقضى ثلثة عشر الى اجل وحيلة اخرى ان يبيع المستقضى
 من المستقضى سلة ثلثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلة
 الى المستقضى ثم يبيعها المستقضى من الاجنبى ثم المستقضى
 يقبل البيع مع الاجنبى قبل القبض او بعده ثم يبيعها
 المستقضى من القرض عشرة وياخذ عشرة فيحصل
 للمستقضى عشرة وعليه القرض ثلثة عشر وتصل السلة
 الى المقرض عشرة والمقرض وان كان مستترا باباع باقل
 مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لتحلل البيع الثانى
 وهو البيع الذى جرى بين المستقضى والاجنبى وحيلة
 اخرى ان يبيع المقرض من المستقضى سلة بشئ من اجل يدفع
 السلة الى المستقضى بالاشترى ثم ان المستقضى يبيعها
 غيره باقل مما اشترى ثم ذككت العينة ببيعها من المقرض بما
 اشترى لتصل السلة اليه ببيعها وياخذ الثمن ويدفعه الى المستقضى
 فيحصل المستقضى ويحصل الرجح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة
 التى ذكرها محمد بن ابي نعالى وقال شيخنا شيخنا شيخنا
 ببيع السلة الذى يجرى في اسواقنا وعراى يرسفانية قال الشيخ

العينة جائزة ما يجوز به وقال اوجه كان الفراض عن الام
 فاشترى في فضل فيما يجوز فرائض الربوا كتاب البيوع
 قال الدين الدين بعد المطالبة اذهب واستطفي
 كل شهر عشرة فليس يتأجيل لانه امر بالاعطاء فابدا
 على ان لو باع بانه الى سنة على ان يؤدى اليه كل شهر كذا
 البيع في شروط الخصاف عليه مؤجل فقال جعله حالا او قال
 ابطلت الاجل او قال تركت هذا الاجل فخذ اكله بطل
 الاجل ويصير مال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل بترت
 من الاجل فمال مؤجل ففناه قبل اجله بترى وليس
 للمطالب ان ياتي القبول ولو رده بالبرائة عاد مؤجلا
 ولو اشترى شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد
 الاجل ولو تقابلا لا يعود ولو كان هذا الدين كغيره لا يعود
 الكفالة في الوجهين فنية في باب ما يتعلق بالاجل كتاب
 الدائيات ولا يجوز للمدين ان يفتني دين بعض الغراء
 دون سواه كما كان الدين في العصى او في الرضى الا ما استوفى
 في مرضه ولو اشترى شيئا في مرضه بخره ففناه حواه
 الا محل في او اخر كتاب الاقرار **شهادات** في ثوابه
 الاسلام بمرارة الدين او اشهد البائع بالملك لشتره بغير
 في بخره بانه قال هذا العين ملكه لاني بعته منه او قال كان
 ملكا لي قبضته منه ثم كان المدعى في دعواه او عن الشراء منه
 لا تقبل لانه شهادة على فعل نفع في الفصل الثاني من الفضل
 القواعد الوكيل يقيض الدين بخره شهادة بالدين بخلاف
 الوكيل بالقبضه الا اذا عمل قبل ان يخلص عناية في
 الفصل الثاني من كتاب الثاني من كتاب القضاء او في
 بسبب قرض او نحوه وشهد ادين مطلق قبل قبضه

المحارر الآن ان لا يجوز الا باحدى عشر
 ونصف
 فمما في الحديث
 في المباحث

كان الشاهدات
 شهادة على فعل نفسه
 لا تقبل لانه شهادة على فعل نفع في الفصل الثاني من الفضل
 القواعد الوكيل يقيض الدين بخره شهادة بالدين بخلاف
 الوكيل بالقبضه الا اذا عمل قبل ان يخلص عناية في
 الفصل الثاني من كتاب الثاني من كتاب القضاء او في
 بسبب قرض او نحوه وشهد ادين مطلق قبل قبضه

لا في حين او عام متبعب وشهدا بطلان
 اقول الفرق بين العيدين والدين ان العيدين لا يقبل الزيادة في
 الجمل وحكم المطلق ان يستحق بزيادة والكلمة بسبب خلاف
 فبغيره على سبب كذا بالمشهور بالملك المطلق بخلاف
 الدين لانه لا يقبل الزيادة فلا كذا ب فافترق في الحادي
 عشر من المصنفين وفي الجوامع من كتابها وطلعا وشهدا
 سبب معين يقبل في العكس لا في الاجناس مثال الحاكم المطلق
 بطلاق الملك لكلمة بسبب الذي شهد الم سبب اخر لان
 حاله في حقن وان قال بان لا يقبل بشي اصلا وفي الاصلية الشهادة
 بالملك المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب كاشرا انما لا تقبل
 اذا كان دعوى شرا من اجل معلوم وهو غلظ من غلظ
 اما اذا قال شتر منه من رجل او قال خرجت تقبل الشهادة
 على الملك المطلق وذكر التواتر يقبل لا تقبل وانما هو جوهل
 لانه لا يشهد شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل بزيادة في الملك
 في كتاب الشهادة وشهادة الوكيد او الدالين اذا قالوا نحن
 بعنا هذا الشيء او الوكيلان بالنكاح والخلع اذا قالوا نحن
 فعلنا هذا الخلع والنكاح لا تقبل ما لو لم يشهد الوكيلان
 بالبيع او النكاح انما ملكوه او ملكه تقبل بزيادة في نوع في
 الشهادة على فعل فغير كتاب الشهادة وفي المتنق شهده
 ان قبض منه القاض الفاض هو نيك وقالوا نحن ورتنا ملكات
 ان قالوا كان رب المال حاضر اقبل والا لا بزيادة في الخل الزور
 ونحو ذلك زوج امرأة من رجل بحضرة شهود واجازت
 العقد ثم اختلف في الحكم تقبل شهادة الفضول لها اذا لم
 يصف العقد الى نف فبني في باب شهادة الرجل على شيء حصل
 حصل بغيره لرجل على رجل دين فشهد انه ابتراه ووجهه

وهذا هو الحكم في الشهادة
 وفيه خمسة اقسام

او يصدق

او يصدق عليه ثم رخصنا بزيادة كتاب الرجوع عن الشهادة
 وشهادة الرمي على البيت جائزة لانه ولو بعد القول وان لم يجمع
 طلق البقرة آخر الوصايا اما لشهادة الوصي للبيت بغيره
 ما بعد ما اخرج القاض عن الوصاية قبل المصونة او بعد
 لا تقبل وكذا الشهادة الوصي للبيت بعد ما ادركت الورثة
 لا تقبل وثلث المستند على ان القاض اذا غل الوصي ينزل
 في شهادة المودعين وامثاله في شهادة الزور انية شهادة
 الوصي للبيت والورثة كلهم كبارا وصغارا لا يقبل من الدين و
 الوديع له حتى يبرأ الغريم والمودع يدفع الدين والوديع
 اليه وشهادة للبيت بعد القول لا تقبل وان لم يجمع بخلاف الكليل
 اذا شهد له كل قبل المصونة وقبل القضاء بانه تقبل
 وعندنا يوسف لا تقبل جامع الفتاوى في الشهادة وفي التهمة
 وفي زماننا لا تقبل التزكية بغيره الضيق اختار القضاء
 استخلاف الشهود وحج اختاره ابن ابي ليلى لحصول غلبة
 الظن انتهى في مناقب الكروري في باب الي يوسف اعلم ان خلق
 الدعوى والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر
 في فناء ور القاعدى وخزانة المقيمين ان السطام اذا امر
 قضائه بتخليق الشهود يجب على العلماء ان ينصروا السطام
 ويقولوا له لا تخلق قضائك امر الا اطاعوك يلزم منه
 سحق الخالق وان خصوك يلزم منه سحقك الى آخر ما فيها اشياء
 في الشهادة ذكر في فتاوى طبرستان الشهادة على عقدة
 بالغسل كالدين والهيئة والصدق في بطلان الاختلاف في الزمان
 والمكان الا عند حجة في البيع والاجارية والصلح والخلع لا يبطلها
 الاختلاف فيها وكذا لو شهد احدهما على العقد والا فغيره
 بغيره وكذلك القرض وان كان تمامه بالقبض في الخامس عشر من

في كتاب الشهادة
 في باب الشهادة
 في باب الشهادة

شهادة الوصي

شهادة الوكيل

الزهدية

لان العمل بالمنسوخ حرام

كشف الاسرار

شرح المنار
 في اصول
 في اصول

والبينة تشهد انه استقرض ثمن فلان في يوم كذا في بلد كذا او في بلد كذا
فبرهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان
آخر لا تقبل لانه لم يكن فيه في صورة ومعنى وقوله كذا كذا
كذا انفي معنى واصل ما ذكر في التواتر غير الثاني شهد عليه يقول
او فعل بفرم عليه بكس اجابة او بيع او كتابة او طلاق او عتاق
او قتل او قصاص في مكان وزمان وخصاه خبرين المشهود عليه
انه لم يكن ثم يوشك لا تقبل كونه خارجا الى بلد اخر التواتر
وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسرع اليه عليه
ويقتضي بفرار الذمة لانه لم يفرم تكذيب الثابت بالضرورة
والغوريات فلا يدخل انك عندنا ايا كلام الشاكي كذا
كل بينة قامت على ان خلافا لم يقبل ولم يفعل ولم يفر من اية
في نفع الشهادة على النفي من كتاب الشهادات اذا وكل
المسلم الذم في حقه فشهد به وراهل الذمة على اية
حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك لانه الوكيل نائب
غير الموكل وهذه البينة في الحفوة انما يقوم على الموكل
هو مسلم فلا يكون شهادة اهل الذمة حجة عليه ولو كان
المسلم هو الموكل والذم في صاحب الحق فشهد عليه قوم من
اهل الذمة جاز ذلك لان الاكراه في هذه البينة على
صاحب الحق ووز الوكيل فان الوكيل نائب وسترته النفي
اذا اوصى الى مسلم فشهد قوم من اهل الذمة عليه حتى قبلت
الشهادة لان الاكراه على الميت او على ورثة ووز الوكيل
وهم من اهل الذمة فكانت شهادة اهل الذمة في ذلك
مقبولة فكذا كانت مبناه المبسوط للحسن في كتاب الوكالة
ولو وكل كافر مسلما بحفوة فشهد عليه كافر من اهل الذمة
قبلت البينة من المبسوط للحسن في كتاب الوكالة

طال
كل بينة قامت على انه لم يفعل
او لم يقبل ولم يفر

طال
ولو كل الذم مسلما بحفوة
فشهد عليه اهل الذمة

طال
الذم اوصى المسلم
فشهد عليه اهل الذمة

من كتاب

من كتاب الشهادات شهد نفراننا من عبدنا ما دون
نفراتنا بالدين لرجل ومولا مسلم تقبل وان كان الموكل
ينصرف به فانه يباع بالدين لانه يلحقه الفرح حكما لا عقودا
ثم المحيط بالحسن في باب الشهادة على الوكالة واذا شهد
شاهدان من اهل الكفر على شهادة شاهد من اهل الا
سلام على كافر لا تقبل وكذلك اذا شهد على فضاة فان
من فضاة المسلمين ككافر لا تقبل ومنه الجواز ما لو شهد على
كافر بما لا فضاة تقبل شهادتهما ونظيره ما قال محمد كافر
مات واوصى لرجل مسلم فشهد كافر من يدين على الميت
فاز النافذ يقبل شهادتهما وفي الظاهرية وان كان الوكيل
مسلم لم يبعد كافر اذ له ما بالبيع والشراء فشهد عليه
شاهدان من كافر من بشره او بيع جازت شهادتهما عليه ولو
كان الموكل كافرا والمعبود المادون مسلما لا تقبل شهادة الكفار
ولو كان الكافر وكل مسلمان او بيع لم يجز على الوكيل من
البينة الاسلام ولو كان مسلما وكل كافر فكذا اجزته
على الوكيل الشهود في الكفر وخبره قال ابو حنيفة وابو يوسف
اذا وكل النفراتي مسلما او يبيع له ثوبا او يشتري له ثوبا
فشهد عليه نفراننا بالبيع وهو صحيح ذلك جاز وكذا الشراء
موتد زاده في كل المتعلق بالشهادة ولو وكل كافر
مسلمان او بيع لم يجز على الوكيل في ذلك شهادة الكافر
لان الوكيل بالشراء والبيع في حقوق العقد كالعاقدة لنفسه
فانما يقوم هذه البينة على المسلم ولو وكل مسلم كافرا فكذا
جازت شهادته الكفار على الوكيل لانه بمنزلة العاقدة
لنفسه في المحيط المبسوط للحسن في كتاب الوكالة
من كتاب الشهادات ذكر في القنية نقل المحيط الى

طال
شهد نفراننا من عبدنا
ما دون نصران في عبدنا مسلم

طال
شهد ذميان على شاهد مسلمين
على كافر

طال
عبد كافر ما دون كاشه
عليه كافر اذ بيع
عبد مسلم ما دون كافر
شهد عليه كافر اذ بيع
مسلم وكل كافر
بغير

طال
الاصل اذا كان خذوة
بيد رخصا

الاصل في الشهادة اذا كانت امرأة محدثة بغير اقرار
 على شهادتها والمرأة التي تخرج من بينها لقضاء حاجتها او
 لاجل الحام وكثرة تكرار محدثة شرعا لا تحل للرجال
 ثم زينة الفساق في الشهادة على الشراة وفي المنطق
 بعد ما نقرر ان ثم بابعه المشتري ثم اتجه ثم وعظمى تدولته
 عشرة ابدع الباعة كلهم نصارى ثم اسلم واحد منهم ثم لوى
 العبد انه من الاصل واقام على ذلك شهيد او ان نصارى
 قال زفر مح لا يقبل بينة سواء اسلم اولهم او آخرهم او
 او سطرهم حتى يقيم البينة في المسلمين وقال ابو يوسف ان كان
 المشتري الاخر هو الذي اسلم لا يقبل بينة وان كان غيره اسلم
 اخفى ونزادوا الشئ فيما بينهم حتى ينتهي اليه السلم فلا يؤخذ
 بروايتهم ولا يقبل الباعة ثانيا ركانه في الحاد عشرة الشهادة
 شهادة اميل الذمة بعضهم على بعض مقبولة وفي التبريد
 اذا كانوا اعدوا ولا بد منهم ثانيا ركانه في اول الفصل للمؤلف
 وفي الصغرى اذا شهد احد المرأة حل لها عدل ان تعدد
 تنزوج بزواج آخر وكذا اذا شهد عند رجل عدل وقال
 الشهادة ولا اخبار عنه وفي المرأة كالشهادة والاخبار
 عند ما وفي شهادات فتاوى فاضيلة ولو شهد عند
 المرأة واحد عدل زوجا او برة او بطلا ولا يما يحل
 لها ان تنزوج وفي الذخيرة واذا غاب الرجل عن امراته فاعلم
 فاجتبر ما عدل ان زوجا حلقها ثلثا او مات عنها فلا ان
 تعدد وتنزوج بزواج آخر وان كان الكفر فاسفا حرت و
 في اخبار العدل بالكلية انما يعتمد على حجة اذا حال عاينه ميتا
 او حيا عدل جنازة اما اذا حال اجبر في حيزه لا يعتمد
 على حجة في اول الفصل الثالث عشر في الفصول التجارية

تخير الخدم

عبد تدولته ابدع الباعة
 كلهم نصارى ثم اسلم
 اءد لهم ثم ادعوا حرة

بشرط الشهادة اميل الذمة
 العدة في ذمة
 م اتفقت عليهم او اختلفت
 وان اختلفا اي الذي ومثله
 او الشاهد والمشهد عليه الذميان
 ملية اي فيها او بها او من جهتها
 يعني ذمتها
 خبر ما عدل بطلاق
 زوجها الغائب
 الملقح
 الا اذا رضى

وذكر

الاربي انه القضاة بشهادة واحد عدل
 لا يقفد وبشهادة الفاسقين لا يقفد

في فصل في القضاء بالمواديت
 من ادب القاضي في مواقع الدراية
 لاشتم
 سيج في حيز رجل او
 على له ان يشهد

مطل
 اجبر ما رجل عدل
 ورجلا بكيونة

وذكر في العيون في الاجرة المرافعة عدل زوجا او برة
 او بتطبيق اياها على التزوج ولو سيج من عند الرجل
 رجل آخر عدل ان يشهد قال ثانيا باب الدين فثبت بغير
 الواحد بخلاف النكاح والفسق وبكذا ذكر فاضيلة
 طهير الدين في فتاوى في الحل للمؤيد امرأة الغائب اذا
 اجبر ما رجل عدل او جبر ما رجلا بكيونة فانه كان الذي
 اجبر ما بكونه شهيدانه عاين موته او جنازته وكان عدلا
 وسعها ان تعدد وتنزوج بزواج آخر هذا اذا لم يورخا فانه
 ارخا وتاريخ شهود كميونة متافق فشهدا دفعا او لم يورخا
 حانه حصل في انتقال العدة في كتاب الطلاق ولا جبر
 شهادة الاجانس لان اداء الشهادة لا يفتقر بل فقط الشهادة
 حتى اذا قال ان هذا اجبر ما عدل لا يقبل ذلك منه ولغرض
 الشهادة لا يتحقق في الاجانس من الكيسه والحس في باب
 من لا يجوز شهادته في كتاب الشهادات قال المحقق
 شهودى غيب وطلب بين محمد على عليه فقال له القائل
 ان احضرت شهيدا بعد الخلف لا سيج شهادته فقال المحقق
 فليكن خلف المحقق عليه ثم اقام المحقق بعد ذلك بينة
 شهادته ثم تعدد الفتاوى في ذلك الباب الثاني في كتاب
 شهادات او لا يقبل شهادة من يظهر شتم اصحابه
 صل الله عليه وسلم فاضيلة فيمن لا يقبل شهادته في عقد
 وفي النوازل الشهادة على امرأة لا يعرفها قال ابن رشد
 بن الحسن باسليمان الجورجاني عن هذه المسئلة فقال لا
 يجوز ان يشهد عنه عدل لان امره غلانة ومهل شتمها
 ومجهول اختلاف الشايع محمد الله فيه منهم مسلم بن
 واليه حال الامام حواهمزاه واما النوازل في كتاب

في من لا يجوز شهادته في كتاب الشهادات
 في من لا يجوز شهادته في كتاب الشهادات

شهادة من شتم الاصحاب
 وهي متفق
 الشهادة على امرأة
 لا يعرفها

روية شتى في صحة ما رواه الشيخ الاصحح في كتابه في وجوبها
 في الفصل الاول من الشهادتين تقبل شهادة المعتقد
 للمعتقد كما روي ان الحسن بن علي روى عن جده موسى بن علي
 رضى عنه شريحا بدعي له فقال شريحا انت بشارت
 فقال علي مكان الحسن بن علي فقال مكان الحسن بن علي
 في باب الرابع من كتاب الشهادتين اذا اشهد الوصي بدعي
 والورثة صفارا وبعضهم يفتار لا تقبل شهادته لانه
 يثبت بشارته حق نفسه ولو كانت الورثة كبارا
 جاز في شهادته ولو شهد بدعي على الميت جازة شهادته
 على كل حال فانما فيمن لا تقبل شهادته للثمة من اصحاب
 الحرم ركوب بحر الهند لانه مخاطر نفق ودينه منسكين
 والركوب ويكثر سوء احوالهم وعدم اهل المال ومثله لا
 يبالي بشهادة الزور فقد القضاوي في الرابع من الشهادتين
 حال ولو ان شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا
 شهدنا في فاضلنا في القضاة الشهادتنا انه حق في هذه الاجل
 بالف درهم او بحق في الحقوق وسماه او قالوا ان شهدنا
 مانع الكوفة ان شهدنا بكذا ولم يسموا القاضي في هذه
 هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم ونسبوه لانه
 القضاة عقد في العقود واما ان شهدوا به ولم يسموا القاضي
 العاقد لا يصح معلوما فلا يقبل وليس هذا هو الموضع
 وحده بل في جميع الايام يعمل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا
 الفاعل لا تقبل شريحا ادب القاضي في باب الشهادة على
 الحقوق رجل شهد على قضاء ابيه لرجل قال ابو جعفر
 لا يجوز شهادته الرجل على القضاء ابيه ويجوز شهادته
 على شهادته ابيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله اذا شهد ابن

شهادة الوصي
 بدعي لا يثبت

شهد على القضاء قاض
 ولم يسموا القاضي

القضاء عقد العهود

اذا شهدوا على فعل
 ولم يسموا الفاعل

القاضي

القضاة على فعله بل انما يسموا القاضي على فعله لا على فعله
 عند ابي حنيفة روى على قضاء ابيه لها قال وقيل قول ابي حنيفة
 يجوز قال وبنافذة قاضين في فصل يمين لا تقبل شهادته
 للثمة رجل روى على رجل فشهد له على ابناء القاض قال محمد
 روى القاضي يقبل شهادته الابنين ولو شهد ابن ابيهما
 فغنى للمدعي على ابيه عليه لا تقبل شهادته وتتم الحكم لغيره
 ذكر في الفصل للامام الاصحح في شريحا قال في حقه
 اليه بين شهدا على النكاح فاشهدا القاضيه يمين كتمانها
 فقال لا اغانه يقبل شهادتهما لانه يحل لها الشهادة على
 النكاح بناء على التامع وبناء على انها رايها يمكن
 في موضع وقيل لا تقبل لانها لما قال القاضيه يمين العقد
 يمين المعاج انهما يشهدان على التامع ولو شهدا او قال
 شهدا لانا سمعنا لا تقبل شهادتهما فلماذا شهدا قال
 صاحب العدة لو شهدا عند القاضي وقال لا شهدنا فلام
 مات احدهما بكذا كان من تثق به جازت شهادتهما بالصح
 والمضيق يجوز ذلك ايضا وفيه اختلاف المشايخ وقال
 الامام طهبر الدين على النكاح والنسب وشتر وقال سمعت
 ذلك من قوم لم ينصوا اجتماعهم على الكذب لا تقبل
 وقيل تقبل نهية في الفصل الاول من الشهادتين شهدا
 بالبشرى وسمي الشئ تقبل وان لم يسموا او اختلفوا في الشئ
 ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض الشئ تقبل
 الشهادة على الشراء المحرود والبس في يد البائع تقبل وان كان
 في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدوا انهم اشتروا والبائع ملكه
 او ملك هذا المدعي اشتراه ففلان بكذا ونقده الشئ او ان
 اشتراه وقبضه وان شهدوا انهم اشتروه وسلم تقبل وان

وبنافذة

شهد للمدعي
 ابناء القاض

انه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالشهادة لانهم لم
 لا تقبل من الوجهين للخصم في باب الشهادة في ابيس والشهادة
 من كتاب الشهادة وانما في القاسم الضعيف رحمه الله والشهادة
 على طلاق امرأة او مطلقا او قال لا كان ذلك عام او جازت
 شهادتهما وتاخيرهما لا يوجب شهادتهما قال رضي وينبغي ان يكون
 ذلك وهما اذا علموا ان بكما امساك الزوجات والامام
 لان الدعوى ليس بشرط لهذه الشهادة فاذا اقرضها ما ولو
 فسقة قاضين في فصل من لا تقبل شهادته للمنفقة قال العبد
 انه دخلت دار من الرخص او من ثوبها فانت حر
 ففعل العبد ذلك فشهد الرجلان او ابناهما على تحقيق الفصل
 تقبل ولو قال ان كلمتهما عدي فهذا او مسترثوبه فشهد على
 تحقيق الفصل لا تقبل ولو قال العبد انه كلمت فلانا وفلان
 فانت حر فشهد انه كلمهما لا تقبل حلف بعقوب عبيده على
 ان لا يستقرض فشهد انهما اقرضاه لا تقبل ولو شهد انه
 طلب منها الاقرض الا انها لم يعرفناه تقبل ان استقرضت
 في فلان فعبده في فشهد رجل واب العبد انه استقرض في فلان
 كذا او الخالف بغير تقبل بزاز في نوع في الشهادة على فعل نفع
 ولو اختلفا في الطلاق فشهد احدهما على تطلقين والاخر على
 اثنت او شهد احدهما على تطلقين والاخر على تطلقين لا تقبل
 في قول ابى وقال صاحباه وليس ليلى جازت شهادتهما على الاقل
 ولو شهد احدهما على تطلقين والاخر على تطلقين ونصف او شهد
 احدهما على تطلقين والاخر على تطلقين وتطلقين جازت شهادتهما على
 الاقل عند الكل ولو شهد احدهما ان قال لها انت وشهد الاخر
 انه قال لها انت برة لا تقبل عند الكل لانها اختلفا في لفظ لا
 في وان كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهد احدهما

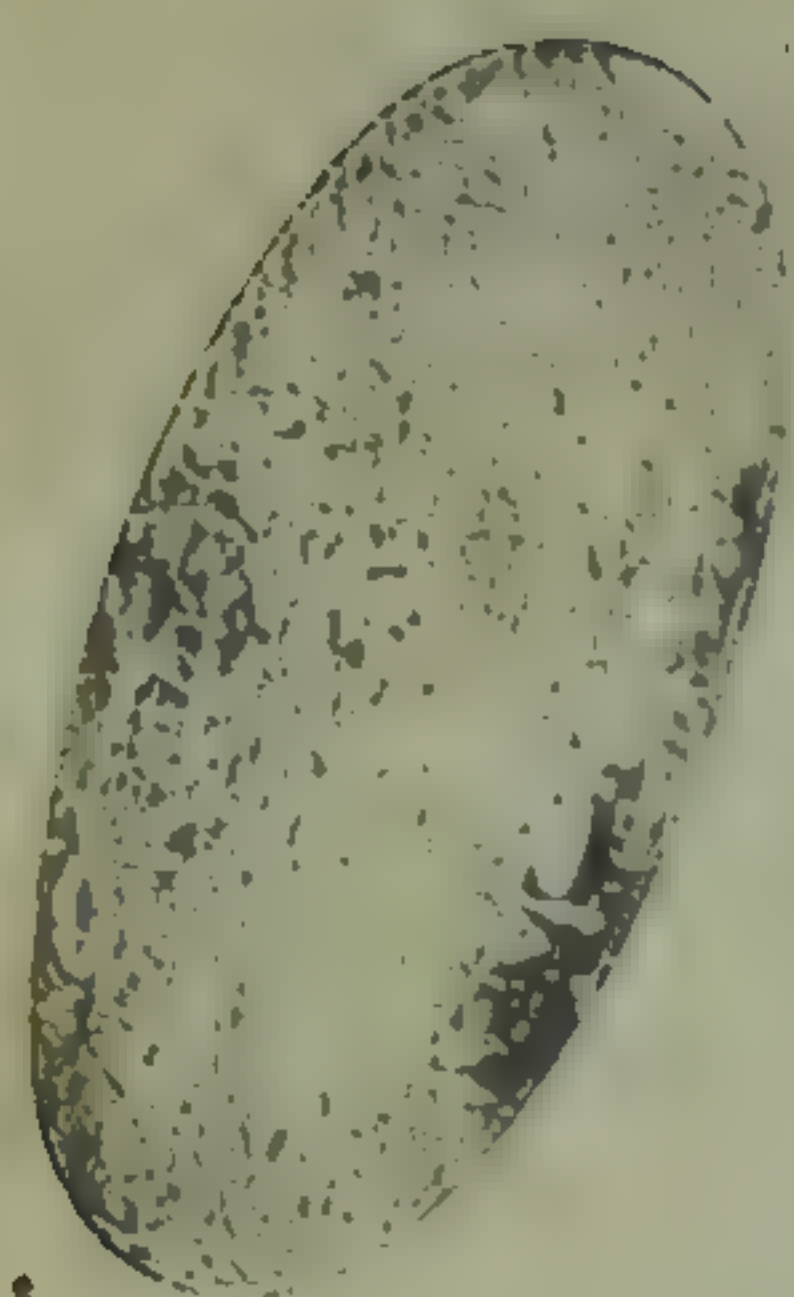
في حق المال لا في حق العبد
 لان فيه شهادة الاب لابنه

انه طلقها

شهادتهما دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه
 طلقها ان كلمت فلانا وقد كلمت لا تقبل عند الكل قاضين
 في الفصل الاول في باب الشهادة التي يكذب الكاذب شهادته
 شهيد الابن على ابيهما بطلاق امهما ان جحدت الطلاق تقبل
 شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه اشكال فان
 الطلاق حق المدعى وبسوى فيه وجود الدعوى وعدمه فلو
 انعمه الدعوى تقبل فكل اذا وجدته قلنا نعم هو حق الله
 تعالى ذكرت كل مسلم لها بغيرها حتى تلك الامتنان
 بعد فتعبر الدعوى اذا وجدت ولا تعبر الفائدة اذا قدمت
 الدعوى شهيد الابن ان امراته ارتدت والعياذ بالله
 تعالى ان كانت امها حية لا تقبل لان فيه نفع للام وهو
 انه فاع الضرة عنها وان كانت ميتة ان ادعى الاب ذلك
 لا تقبل لان الفرق تقع باقراره فاشتر الشهادة في نقاط
 الفتاة ونفقة العدة فكانت للاب وان جحد الاب
 تقبل لان فيه ضرر له بزر والزوجية وان فيه نفع فذاك
 محذور مشوب بضر بزاز في نوع في الشهادة على النفي
 يجوز الاستشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصول عند
 من عرض او سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح
 الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح مينة المفتي في الشهادة
 على الشهادة شهود الفروع يجب ان يذكروا الاسماء
 الشهود والاصول والسم ابهام وجد بهم خلاصة السابع
 في الشهادة ان ادعى الاداء وشهد احدهما اداه و
 الاخر ان الدائين اقر يقبضه لا تقبل لان احدهما شهد بالغير
 والاخر بالقول في الحادي عشر من الفصولين فقلت
 احدهما بالبنكاح والاخر بالبرفج فقلت لا تخادعها

كذا الرتبة والعظيمة وكثيرها ولو شهد احد بها بالحق و
 والاخر باليمين او مائة ومانتين او مطلقا وثلثين او ثلاث
 ردت لاختلاف المعينين كما اذا ادعى عسبا لم يقتل منه
 احد منهما بالآخر بالاقرار به حيث لا تقبل خلاف ما اذا
 شهد بالاقرار به حيث تقبل در غرض الاختلاف في
الشهادة ادعى قتل او شهيد به واقر انه اقرب به تتر
 اذا اقرار بترك لا القتل ولو ادعى قضاء دينه وشهد
 انه اقرب باستيفاء تقبل ولو شهد احد بها بالاداء والاخر باقراره
 بالاستيفاء تترد كما في الغصب في الحاد عشر الفصولين
 في قتل او السرقة ادعى الفاضل شهد احد بها بالف عليه الاقر
 باقراره به له عليه تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط ان
 اختلاف الشاهد بين الدين لا يمنع القبول واختلافهما
 في السبب او في المشهود به لو عينيا يمنع القبول بما رزق الرابع
في الشهادات ولو ادعى على رجل الفاء وامام شامدين شهد
 احد هما ان له عليه الف درهم وشهد الآخر على اقراره بالف درهم
 قالوا اجازت شهادتهما قول ابو يوسف رحمه الله تعالى
 حاز في الشهادة التي كالف الف على قال ولو ان رجلا احتج
 الا ان يخرج المشهود اليه ضيقا فاستأجره فاداهما لم يبرأ
 لم تقبل شهادتهما ولو اكلوا طعاما قبلت شهادتهما وهو قول
 ابو يوسف وقال محمد لا تقبل شهادتهما فيها جسيما قال الفقيه
 ان كانت لهم قوة المشي او مال يسير كان به فلا تقبل شهادتهما
 كما قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله وان لم يكن لهم قوة المشي
 ولا طاقة الكراهة ينبغي ان تقبل شهادتهما فان كان الطعام
 كسيرا لم يبرأ وكسيرا كان عنده طعام حتى يقدم اليهم فاكلوا
 فقبلت شهادتهما ثم نزل في الشهادات وان كان مسلما

ادعى الوكالة ثم تغيرت بكل حق له الكوفة واحضر غريبا
 مسلما واقام عليه شهيدا فاعترافا لا تقبل لان هذه شهادة
 نصراني قامت على السلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوصاية
 والوكالة والفرق ان الايعاض غالبا يكون حال الموت في
 دورهم والمسلم لا يغير في دورهم عند موتهم غالبا
 فقبلت شهادتهما كما ذكرنا عيانا لمقدم البلان اما الوكالة
 فتتغير خارج دورهم غالبا والمسلمون في الطفرة خارج دورهم
 فيمكن اشهاد المسلمين عليها فلا ضرورة الى قبول شهادة
 اهل الذمة في المحيط البرهان في الفصل الحادي عشر من كتاب
 الشهادة رجل ادعى انه وصي نصراني واقام بينة نصرانية
 واحضر خصما مسلما لا تقضي بالوصاية قياسا ويقنع التمسك
 وهو قولهما وكحقيق قولهما بان ذكره الاحتجاج بدل على ان
 قول الجرحي حلفا فتم كرها وقيل لا بل الاحتجاج قولهم
 جسيما وكحقيق الشيء بان ذكره لا يدل على نفي الحكم فيما عداه
 لانه كره لو اقام بينة نصرانية انه ابن النصرانية كونه ابوه توفي
 واحضر غريبا مسلما يقر بالمال وانكر نسبه لا تقبل قياسا
 وتقبل استمسكانا في المحيط للامام السجستاني في باب الشهادة
 على الوكالة كالمعصية رجل باع عبدا وهداه الى المشتري ثم ادعى العبد
 انه المشتري اعتقه فانكر المشتري فشهد البايح به كلف لم تقبل
 شهادته لانه يبريه به ان يبطل حق الرد ولو وجد المشتري به
 عيبا قابضنا في فضل لا تقبل شهادته للثبوت رجل باع
 عبدا وهداه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري
 وانكر المشتري فشهد البايح للمدعي لا تقبل شهادته لانه فيه
 بتعبه العهدة في نفسه من الحمل المبرور من المشتري شهد بغيره
 على نصراني انه مات مسلما وليس ميراث يجب لاحد الا بعد



المستحقين الشيء بالمال

شهادتهما ولا تجزئ مسلما ولا غير الشاقي انه لا تقبل في الحجة
 و يقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني غير ابن نصراني
 وابن مسلم غير ابن مسلم نصرانيين على ان مات مسلما
 ومثال الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم
 واذا قضى به بجملة مسلما ويصلي عليه مسلم باع عبد اخر نصراني
 فاستحق نصراني بشهادة نصرانيين لا تقبل لانه لو قضى
 لرجع بالعقود على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه فمسلما
 مسلم ووجد المشتري به عيبا وبهرهن نصرانيين على انه كان موعبا
 فهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني بمرده على
 النصراني بالعيب وليس له ان يبرده على المسلم حتى يبرهن على العيب
 عنده بشاهدين مسلمين وعنده نصراني قال لعبد المسلم
 انت حر انه دخلت هذه الدار فشهد نصرانيا به فحققوا
 لا تقبل بانه في نوع في الشهادة على النفي مسلم قال انه دخل
 عنده هذه الدار فماتت وقال نصراني انه دخل هذه الدار
 هذه الدار فامرته طالق فشهد نصرانيا به انه دخل بها فبطلت
 فانه كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة وان كان العبد
 نصرانيا قبلت الشهادة على الطلاق المرأة ولا تقبل على
 عتق العبد تانا فانه في الفصل عشر من كتاب الشهادات
 ولو شهد القنان بعد التحرر ان البائع قبض الثمن تقبل لا لو
 شهد ان الثمن كذا ولو شهد الدالان وقال نحن بغنا لا تقبل
 وكنه الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالانكاح باثباته لا تقبل و
 لو شهد انما امرته تقبل والحجة ان شهد انما انكاح ولا يكره
 اليك كانه من التسهيل شرح اللطائف قبيل كتاب العروس
 ان كان ثمنها ولا تقبل شهادة العدد ان كانت العدة بسبب
 الدنيا تقبل ان كانت بسبب الدين والعدد وس

مطلب مسلم باع عبد من نصراني

الحائز

يقع

يقع بانه وجره بقره وقيل بقره بالعرف فانه المقتضى
 في الشهادة ان شاهد اذ اذوت شهادة لعله ثم زالت
 العدة في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة العبد والكافر
 على مسلم والاعمى والعقبي اذا شهدوا فردت شهادتهم
 ثم زال الانفسه وانقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد
 عند مزرقة او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في العتق
 لشهادة في الشهادات ومن ردت لعله ثم زالت لا تقبل
 الا في اربعة مواضع عبودت شهادته ثم عتق كافر اسلم اعلم
 ابصر صحا ردت شهادته ثم بلغ غا عا دوا الاداء تقبل وفي
 النصاب شهد المولى لعبده فردت ثم عتق غا عا دها لا تقبل
 لانه المردود وشهادة بخلاف الادبوعه ولو فاسقا فردت ثم
 تاب واعاد لا تقبل بخلاف المملوك وشهادة او العتق لو الزوج
 ثم عتق وبلغ وابانها وشهدوا تقبل ولو بصير عند التحلل
 وعلم عند الاداء لا تقبل خلافا للشاقي رحمه الله ولا تقبل
 اتفاقا في النصاب شهادة الاعمى تقبل فيما تجزئ في الشهادة
 بالتسامع كالنصب والموت بترابيه في الثاني من كتاب
 الشهادات واذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا
 على وجهين ان شهدا على موته ولم يفسر شيئا تقبل مطلقا
 سواء كان موته شهورا او لم يكن وان فسر او قال لم يخبر
 موته ان كان موته مشهورا قال الحنفية تقبل شهادتهما
 وقال بعض مشايخنا لا تقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت
 المرسل شهدا لا تقبل بالاجماع ولو اجمعه في الفصل الاول
 من كتاب الشهادات اذا شهد الاجير الاستاذة وهو اجير
 شهد فلم ترد شهادته لم تكن معتد حتى يفسد شهرته ثم عتق
 شهادته لانه شهادته لم تكن مقبولة فحكم بفساد شهرته

شهدا على موت رجل

شهادتهما ولا تجزئ مسلما من الميثاق لا تقبل في الحيوة
 و يقبل بعد الموت بخلاف مالومات نصراني غير ان نصراني
 وابن مسلم من غير حق الابن المسلم نصرانيين على ان مات مسلما
 ومثال الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم
 واذا قضى به كجند مسلما ويصلي عليه مسلم باع عبد اخر نصراني
 فاستحق نصراني بشهادة نصرانيين لا تلقن له لانه لو قضى
 لرجع بالنفس على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مسلم
 مسلم وجده المشتري به عيبا وبهرهن نصرانيين على انه كان موصيا
 بهذه العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني بمرده على
 النصراني بالغيب وليس له ان يبرده على المسلم حتى يبرهن على العيب
 عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال لعبد المسلم
 انت حر انه وخذت هذه الدار فشهد نصرانيان بتحقق
 لا تقبل بزازيه في نوع في الشهادة على النفي مسلم قال انه دخل
 عنده بهذه الدار فهدمها وقال نصراني انه دخل هذه العبد
 بهذه الدار فامر انه طالق فشهد نصرانيان انه دخل بها باليمين
 فانه كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة وان كان العبد
 نصرانيا قبلت الشهادة على الطلاق المرددة ولا تقبل على
 عتق العبد تاما فانه في الفصل عشر من كتاب الشهادات
 ولو شهد القنان بعد التجران في البايغ قبض العتق تقبل لا لو
 شهد ان العتق كذا ولو شهد الدالان وقال اني بغنا لا تقبل
 وكذا لو كبلان ولو شهد الوكيلان بالانكاح باثباته لا تقبل
 لو شهد انما امراته تقبل والحكمة ان شهد بالانكاح ولا يكره
 اليك كالة في التسهيل شرح اللطائف في كتاب الدعوى
 فمن شهد انما تقبل شهادة العدد ان كانت العدة بسبب
 الدنيا تقبل ان كانت بسبب الدين والعدد من

مطل مسلم باع عبد من نصراني

الحاثير

يخرج

يخرج انما يخرج بغيره وقيل بغيره بالعرف وخزانة القسطنطين
 في الشهادة ان الشاهد اذا ردت شهادته لعلته ثم زالت
 العلة في تلك الى دنة لم تقبل الا في اربعة العبد والكافر
 على مسلم والاعلى والعقبى اذا شهد واقردت شهادته تمام
 ثم زال الابع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد
 عند مزرقة او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في العتق
 لم يشاهد في الشهادات ومن ردت لعلته ثم زالت لا تقبل
 الا في اربعة مواضع عند ردت شهادته ثم عتق كافر مسلم اعلى
 ابصر صح ردت شهادته ثم بلغ غا عا دوا الا اذا تقبل وفي
 النصاب شهد المولى لعبد مزرود ثم عتق غا عا دوا لا تقبل
 لان المردود وشهادة بخلاف الادبوع ولو فاسقا فزدت ثم
 تاب واعاد لا تقبل كحل المكد وشهادة او الصقي لو الزوج
 ثم عتق وبلغ وابانها وشهدوا تقبل ولو بصير عند التحل
 وعلم عند الاداء لا تقبل خلافا للثاني رده في الحرة ولا تقبل
 اتفاقا وفي النصاب شهادة الاعلى تقبل فيما تجزئ في الشهادة
 بالتمام كالناب والموت بزازيه في الثاني من كتاب
 الشهادات وان اذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا
 على وجهين ان شهد اعلى مونة ولم يفر شهادته تقبل مطلقا
 سواء كان مونة شهورا او لم يكن وان فسر او قال لم يخبر
 موته ان كان مونة مشهرا قال المختص تقبل شهادتهما
 وقال بعض من يحننا لا تقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت
 الرجل شهدوا لا تقبل بالاجماع ولو الجدة في الفصل الاول
 من كتاب الشهادات اذا شهد الاجل الاستادة وهو غير
 شهد فلم ترد شهادته لم تكن تعدل حتى متى كثر ثم شهد
 شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم يفر شهادته

شهد اعلى موت رجل

كمن شهد لامرأة ثم طلقها قبل التعليل لا تقبل شهادته
 ان شهد ولم يكن اجبر ان صار اجبر قبل القضاء بطلت
 شهادته لان قيام الشهادة الوقت القضاء شرطا لجاز
 القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو اذن
 القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجبر ان صار اجبر ان مضت مدة
 الاجارة لا تقضي تبطل الشهادة وان لم يكن اجبر عند الشهادة
 ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال
 الشهادة فلو ان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة
 بعد انقضائه مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وكما لو
 شهد لامرأة علم بمراد القاضي شهادته حتى ابانها ثم اعاد الشهادة
 جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأة
 ثم اعادها بعد البيونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت
 في هذه الى دونه وكل شهادته ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك
 ايد او كذا كذا في مسئلة الاجبر فاضمان في فصل لا تقبل شهادته
 لثبوت كتاب الشهادت شهد انه اخر منه يوم كذا او
 صنع شيئا في مكان كذا فبرهنه عليه ان لم يكن في ذلك
 اليوم في مكان ذكره الاول او كان في مكان كذا لا تقبل لانها
 قامت على النفي لان قولها كان في مكان كذا انفي معنى ولو كان
 اثباتا صورة اذ العرض نفى ما قامت عليه البينة الاولى في الشهادته
 عشرة في القبولين شهد انه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد
 ان هذا وارثه اربنا تقبل ولم يكن تت قضا وقولها لا وارث
 له غيره بكل على قولها لا وارث له غيره بكل على قولها لا وارث
 له غيره ثم علما وارثا اخر فشهد به فانه تقبل لان قوله لا وارث
 له غيره ليس من معنى الشهادة لانه لا قال ان شهد انه اخره وو
 لا في اوله كجزا من يعلم ما لم يعلم فلاتنا فتن في

الا ان اربنا كذا في الكلام
 وقد قرئ الاشباه والبرزخية

قرئ البزخية في فصله في
 ان لا تشرع في التماس
 كونه في ذلك المكان الزمان
 لا تسع له عدل عليه

#

الزوجين فصل في خات فادعت امرأة انها امرأة البنت
 وانكر الولد نكاحا فبرهنه ان مات وهي امرأتها ولا وارث
 له من النساء غيرا وحكم لها بالارث واحكمت ثم برهن الولد
 انه طلقها في نكحة فبقيت المرأة لاثبت هو وان شهد انه
 مات وهي امراته لان قوله مات وهي امراته زيادة لا
 يحتاج اليها فاقولها لو قال كانت امراته كفى للحكم بالارث فذكر
 بهذه الزيادة ونكره سواء فلو انعدمت هذه الزيادة لم يجب
 عليه ما شئ لانها شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبها بل صدقتهما
 الولد حيث برهن على الطلاق كذا ابنه في الحكم المكون وهذا اصل
 محمد في قضيتين اثبتا من ذكر شيئا مولا زعم
 للقضاء ثم ظهر بخلافه فثبتا ومنه ذكر شيئا لا يحتاج اليه للقضاء
 ثم ظهر بخلافه لم يثبتا من انه مولى المولاة لو مات فادعى رجل
 ارثه بسبب الولاء فشهد ان له ولواء المولاة وانه وارث
 لانعلم له وارثا غيره فحكم له بالارث فاتفق وهو معسر ثم برهن
 آخر انه نقص ولواء الاول والى هذا الشا ومات وهذا الثاني
 حوله ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني و
 يجزى الثاني قضيتين اثبتا هذين الاولين والمشهد له الاول
 لانه ظهر كذب الشاهد بين الاولين فيما للحكم به بتعلق وبيان
 في مسئلة الولاء قولها هو وارث لا وارث له غيره امر لا يرد
 منه للحكم له بالارث لانها لو شهدت باصل الولاء ولم يقول لانه
 وارث لا للحكم له بالارث فوارث بقوله لانه مولاة ووارثه
 اليوم فظهر كذبها فنفينا بخلاف شهادته النكاح المتقدم و
 فرق بين الولاء وبين النكاح في اثر ما قول الشاهد ووارثه
 في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرث على كل حال بل قد
 يورثه فاما المرأة فهي وارثه على كل حال لا يجزى

مدار
 شهادة الكافر حجة في حق الكافر
 دون المسلم فثبت الدين بهذه
 الشهادة في حق استحقاق نصيب
 الكافر وابطال يده عليه لا في حق
 استحقاق نصيب المسلم وابطال
 يده عليه

المربوب اذا مات الكافر وترك الميراث لم يورثه من ماله
 بينهما ثم اسلم احداهما ثم جاء كافر وادعى لنفسه ونبأ على الميت
 واقام على ذلك فثبت ما بين كافرين قال في الكتاب اجوز
 ذكره في حقه الكافر خاصة لان شهادة الكافر حجة في حق
 الكافر دون المسلم فثبت الدين بهذه الشهادة في حق استحقاق
 نصيب الكافر وابطال يده عليه لا في حق استحقاق نصيب
 المسلم وابطال يده عليه الحديث البراءة في الفصل عشر من كتاب
الشهادات شهد امرأة بامرأة بفساد ونسبها وهي
 حاضرة فقال لها الشهود هل تعرفون المدعى عليها فقالوا
 لا لا تقبل شهادتها ولو قالوا نحن نثبت الشهادة على امرأة بفساد
 كذا او كذا لان ربي امر هذه المرأة بغير ما لا يحل شهادتهم
 على المستامة فكانت على المدعى اقامة البينة ان يثبت هي بخلاف
 الاول اذا قرأوا في الاول بالجملة فثبتت شهادتهم كذا
 في التاسع من الفصولين ادعى الفاعل وقال حسنة من
 ثمن فم شريه مني وحسنة ثمن متاع شريه وشهد بجنسائه
 مطلقا تقبل في حسنة وذكر السبب ليس بشرط وهذا
 نفس على انه في الدعوى الدينية بسبب لو شهد به مطلقا
 يقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه اعني وكذا في نقد
النفاء في الباب الشهادات شهد الزانية مات
 في هذه الدار او قال كانت لابي لا تقبل لعدم الجور وقال
 الامم الثاني آخر تقبل ولو قال كان في يدي ابيه ولا يبي مات
 وترك ميراثا او كانت لابي او في يدي او دعوا او
 اعارضا او رخصنا منه تقبل اجماعا وكذا لو قال كانت لابي
 في يدي ابيه يوم مات تقبل ولو قال انما لابي في يدي ابيه
 ولو مات وترك ميراثا له قبل على الخلاف واختار

الفصل في ما لا يقبل من الشهادات في الجاهل وقص المصلحة في
 العين كالشرب دل انه لا فرق في كونه اياهم بين العين و
 القفار بزيادة في التامر والكتاب المدعوس ادعى
 المدعي ان ابيها الدين وشهد وال بالابراء تقبل لاحتمال
 حصول الابراء بالاستيفاء ولو ادعى المدعي بوزن الابراء و
 شهد وانما المدعى صالح مع المدعى عليه بما لم يعلم تقبل شهادته
 ان كان الصالح بجنس الحق بحصول الابراء غير المتحقق بالاستيفاء
 وغير المتحقق بالاستيفاء فثبت في باب الاختلاف الواقع بين
 الشهادات في كتاب الشهادات اقام ان يدين على
الصالح فالتجاء بها القاض الى بيان التاريخ فقال احدهما اظن
 انه كان منذ سبعة اشهر واقل او اكثر وقال الآخر
 اظن انه منذ ثلث سنين او ازيد لا تقبل لما اختلفا
 بهذا الاختلاف الفاضل وان كان لا يحتمل حازه الى بيان التاريخ
 فثبت في باب اختلاف الشهود من الشهادات ادعى
بعتق القن لا تقبل عند ابي ج بدو وزد دعواه خلافا لهما
ان خلاف ابي ج مدعى الشهادة بالعتق الحاصل من جهة مولاه
اما لو شهد انه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا ادعى الشاهد
بكرية الاصل مشادة بكرية امه والشهادة بكرية امه
 بكرية الفرج وهي حق الله تعالى فتقبل حسنة كما في الطلاق
 وعق الامم الشيخ ان دعوى القن بشرط ابي ج
 في حرية الاصل ولا في العتق العارض لا يكلف على عتق
 القن حسنة بدو الدعوى وفاقا وعق الامم والطلاق
بدو الدعوى قبل كلف ولا قبل لا كلف فثبتا من عند الفتوى
 الثاني عشر من الفصولين وبعد شهادة رب الدين
 بما هو من جنس دينه كذا ذكره في الوكالة والجامع ولو شهد

والدعوى

انما والتناقض لا يمنع من الدعوى
 وان شهادة لا في حوز الاصل

لمد يوزن بعد حصة لم تقبل شهادته لانه لا يثبت له قبول
المديون في حيوته ويتعلق بعد وفاته كما في الحائنه قلت
وهي شارج الدعيانية غير المحيطة انها تقبل لمديون اذا كان
مغفل وتقبل غير الحلو في القبول وهو كلام الحائنه
والى اصل القبول مع البلط ربا لا اتفاق وعده بعد الكونه
بالاتفاق والخلاف في حالة الاعراض مع الحيوة ولم ارجع
رجح احد القولين والله اعلم والامم الزبلي اقتصر على القول
بالقبول اذا كان مغفلاً واما شهادته المديون رتب الدين
فمقبولة كما في شرح الوجع بانه معين المفتي في كتاب
الشهادة كقبولها على شاهد اعلى رجل انه كفيل بهذا المال
لا تقبل وقيل تقبل فبنيه في باب من تقبل شهادته ومن
لا تقبل الكفيل بنفسه المدعى عليه شاهد ان المدعى عليه قضى
المال الذي كانت الدعوى والكفالة لا تقبل في الصحة
بما رتب في نوع في الشهادة على النقيض الفصل الثاني في
الشهادات رجل شهد رجلاً على شهادته فانه كان الذي
له المال والذي عليه المال حاضر من عند الاشهاد ويقول شاهد
ان فلاناً بين فلاناً بهذا اقر عند من ان فلاناً بين فلاناً بهذا
عليه الف درهم كان الاشهاد صحيحاً وان كان بين واحد
حاضر والاخر غائب او ميتا يبقى له ان يثبت الغائب منهما
او الميت منهما الى ابيه وجده وقبيلته والى ما يعرف به لان
مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في ادائها
الاعلام باقضي الاسكان يشترط في الاشهاد فاصبحت في اقر
فصل في الشهادة على الشهادة وعن ابن مقبل لو سأل اقر
امرأة حر واراد الحجاب وشهد عنده اشادة انها فلانة وذكر
نسبها لم يجز ان يشهد عليها اطلاق الجواب الخلاق وقال لم

يجز

يجز ان يشهد عليها الا اذا رأتى شخصاً حاله اقر رصانح يجوز
ان يشهد على اقر رصانح شرط ثوبه شخصاً الارزنية وجها
حسرت حر وجها وقالت ان فلانة بنت فلان بن فلان و
وميت الزوجي مهرى فلان يحتاج الشهود الى شهادته عدلين
انها فلانة بنت فلان ما دامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد
البها فانه ماتت فيحتاج الشهود الى شهادته عدلين بنسبها
في ادائه الفصل التاسع من الفضولين لو رأتى رجلاً يظن
على امرأة ويسمى من الناس انها زوجة وسعدت بشهادتها
زوجته وان لم يباين العقد شهد انكاح فاشهدا
العقود فخرتم في العقد فقالوا لا فاشهادها تقبل لانه يحل
لها الشهادة بالنكاح بتسامع او بناء على انها رأتا بها كذا
في موضع وقيل لا تقبل لانها لما قال لم يباين العقد تبين للعدلين
انها اشهدا بتسامع ولو شهدا وقالوا سمعنا لا تقبل
فلكذا اشهدا شهدا بنسب او نكاح وقالوا سمعنا
في قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل
وفي اشارة الى انه القبول اصرح في الثاني عشر
من الفضولين رجلاً شهد ان فلاناً
قد مات وهذه كانت امرأته وشهد اخوانه ان كان طلقها
قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
الزوجية اوله وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله
اوله لانه الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام علي السغدري
وما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله كجبل كانه
طلق ثم تزوج فاصبح في ادائه فصل في الدعوى بخلاف
الشهادة من كتاب الدعوى وان ادعى احد العدلين
والقبض والاخر الهبة والقبض فثبت الزعم والقبض

مثل

في الزمان

كتب الشهادتين من الرهينة او في القياس وجهه انه الشهادة
 تقدر على الرهينة والرهين لا يجب فكما السبب المحجب
 للملك العين اقوى وجه الاستحسان انه الرهن عقد ضمان والرهينة
 عقد تبرع وعقد الضمان اقوى من عقد التبرع ولانه ثبت بدلين
 الموهوب والدين والرهينة لا يثبت الا بالاداء واجدا فكما الرهن
 اولى من الرهينة وكذلك الرهن اولى من الصدقة في المبيع والمضحي
في باب اختلاف الاداءات في كتاب الدعوى ادعى المشتري
بيعا بانيا والبايع مع الوفاء قال القول للبايع وان اقام البينة
 فالبينة بينة مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى احداهما البيع او المصلحة عن
 طوع وادعى الآخر غير كره فبينة مدعى الكره اولى وكذا اذا ادعى الاخر
 غير طوع والاخر غير كره فبينة الكره اولى في باب البيعتين المتقاربتين
وتبين في كتاب الشهادة ادعى البايع وفاء والمشتري
باتا او عكس قال القول لمدعى البات قال وكتب اغني الابدان ان
 القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن الا ان ائمة بخار يذكروا اجابوا
 خوفا فقتلهم في واد في الفصل الثامن من الفصولين ادعى جارا
 انه ملك غاب عنى منذ ثمانية اشهر وقال ذوالبيد مشترية منذ
 سبعة عشر شهرا واقاما البينة فبينة المدعى اولى ولو ادعت
 امرأة البراءة عنى المهر بشرط او عانا الزوج مطلقة واقاما
 البينة فبينة المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا فيصير الابراء مدعى
 بينة الزوج اولى في باب البيعتين المتقاربتين
 ان كتاب الشهادة برهن انه له ولد في ملكه وبرهن ذوالبيد انه له
 ولد في ملكه يابو حكم بلذر البيد لانه خصم عن تنافي الملك ومنه ويده
 يد المتعلق منه فكان خصم وبرهن على الشايع والمدعى فيه حكم
 في هذا في التنازع في الفصولين رجل مات وترك مالا وبنين
 ناقصا من البينة ان كان حبة فاعققة وان ولد له واقامت

واعلم ايضا ان بعض الذين ترجح
 على بعض من وجوه آخر سوى الوجه
 المذكورة **مثلا** الذين الثابت ببيتها
 على نفي اني بشهادة المسلمين مقدم
 على الثابت بشهادة اهل الذمة
 والذين الثابت بدعوى المسلم عليه
 يقدم على الذين الثابت عليه
 بدعوى كافر وان كان هو دها
 كاذب والمكاتب اذا مات عن وفاء
 عليه دين لا جنى ايضا يقدم دين
 الاجنبى على دين المولى
خاتمة الواثق العجم

البينة البينة ان كان الاصل ذكر في حلاء الاصل ان البينة
 بينة البينة فاضمان في او اجاب ما يبطل دعوى المدعى في كتاب
الدعوى ثم ادعى اعلم ان الاصل دار الاسلام هو كونه مدعى
 ان دار الاصل واقام بينة لا تقبل بينة اذ القول له فلا حاجة الى
 البينة لكن لو ادعى احد عليه الرق واقام البينة فلا تقبل بينة
 على قوله الاصل في باب البينة الرق في الفصل التاسع والستين
في الفصولين ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال مضارب
 او مضاربة كان القول لرب المال لانه المضارب يدعى عليك
 المال والبينة للمضارب به يجعل كانه اعطاه مضاربة ثم اقرضه
 من مضاربة فاضمان وان اختلف الزوجان في البيت الذي كان
 فيه كل واحد يدعى انه كان القول في ذلك قول الزوج وان
 اقامت المرأة بينة او اقاما جميعا يقضى بينة المرأة لانهما جازية
في باب حرج الساب للغانم في كتاب النكاح فان كان الزكي
 اثنين فعدلهما واحدهما وجوه الاخر قال ابو جعفر وابو يوسف
 الحرج اولى لانه اعتمد على دليل غير تكايل حال فكان الحرج اولى بحاله
 عدله اثنان وجوه اثنان كان الحرج اولى في قولهم وقال محمد
 رحمه الله اذا عدلهم واحد وجوه الاخر القائل يتوفى ويقضى
 بشهادتهم ولا بد شهادتهم بل ينتظران وجوههم في ثبت
 الحرج وان لم يجرهم الاخر بل عدلهم اقر ببيت العدالة واجوبهم
 واحد وعدلهم اثنان ببيت عدالة في قولهم لانه قول اثنين جوا
 مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان وجوه اثنان وعدلهم
 عشرة كان الحرج اولى لان قول الاثنين بسوى قول الواحد في
 في دعوى الملك اذا اقام احد المدعين اثنين واقام الاخر عشرة
 لا تبرح صاحب العشرة فاضمان في لا تقبل شهادة اربعة
 ثم القائل ان شاء الله بين تكذيبه العلاء بينة بين تكذيبه

ولو اخذنا بعد التقاضي في قدم عيب المبيع وحده فانه يقول لمن رعى قدمه وهو المشتري والبينة لمن رعى
معدونه وهو البائع لان العيب حادث ومحدث يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت تصرف البائع
ولو اقام كل واحد منهما بينة على ما ادعاه فبينة القدم اولى من بينة الحادث كما في البيهقي الا اذا كان

عيبا بينا لا يخفى على الناس فيكون له الرد ^{والاخذ الرد من بيع بحر اربع}
والاخذ الرد من بيع بحر اربع ^{من كتاب التبع}
صحة الفتاوى في باب سائر العيوب

السايط ما زار سوقا غي ودخى الي
ديوارا اسنك او تدس كنه التي بول
ومراد له جميع سوا بيط وساباطات كلور

احسن
وحده القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك
وان اختلفا فبرهن احداهما على القدم
والاخر على الحادث اولى بزمانيه
في كتاب الحيض

هذا الباب الذي اخرجته محدث وقال الاخر كانه كذلك
في القديم فالقول للمدعي كونه متمسكا بالاصل حجج والبينة
بوجه من يدعي انه محدث فان اقاما البينة فبينة من يدعي انه
محدث اولى في قدم على كونه قال رضي الله عنه والعقب حصول الاول

قبينه في باب التفرقات والمحدثات في طريق العامة
من كتاب الكراهية والاستحسان برهن على ثبوت معتقوله لا
المعتق والاخر على انه حر وله عليه ولادة المولادة خولاء المولادة
اول برهن انه اسبق هذا وهو بملكه وبرهن الاخر كانه كذلك

فان صدق العبد احداهما فهو اولى به ان كذبها فالولاء بينهما
ولو برهن كل منهما على اعتناقه بالف وهو بملكه لا اثر لتقدير
العبد ولا ثوره جندها وكل منهما عليه الف وان لم يدر احد
البنتين مالا فبينة مدعي المال اولى ولا ثوره له صدق العبد

اولا بزمانيه في نزع في دعوى العبد من الزكركه فكذا في الدعوى
بائع الوصي من الزكركه شيئا فقالت الورثة بانه بغير فاحش
وقال المشتري بل بعدل فالقول له ادعي عليه محمد وادعي له

ارنا من جهة ابيه فاقام واليه البينة انه اشتراه من وصيه بمثل
القيمة واقام المدعي بينة ان قيمته زيادة على ما اثنى عليه
فقبل البينة المثبتة للزيادة اولى وقال فيهم المثبتة لقله القيمة

قبينه في باب الاختلاف بين المتبايعين من كتاب الدعوى
ادعي ان الوصي باع الزكركه بالقبض ورغم الوصي ان البيع كان
بالعدل فالقول قول الوصي متمسكا بالاصل ولو برهن على انه
اشتراه من وصيه بالعدل والوصي بعد بلونه على انه كان بالقبض
المشتري اولى لانه ثبت الزيادة والاكثر على انه مثبت

القول على ما في اول برانيه في اواخر الفصل الاول من
كتاب الدعوى رجل اقام البينة على امرأة انه زوجها
ابرا منه قبل بلوغها واقامت هي بينة انه زوجها منه
بعد بلوغها بغير رضا فبينة اولى لان البلوغ معنى حادث
ثبتت بينتهما فكانت بغيرها اكثر اثباتا لم يثبت فساد
النكاح ضرورة ولو اوجبني الفصل الرابع من كتاب
النكاح وفي الحيلة ادعي داراني يد غيره انه مكره وانما به
باعتها من حال بلوغه بلاء رضاه وزعم ذو البهانه باعها
منه في نكاح الابن المدعي فالقول للابن وان برهن ذوله
على مدعاه بتمثل المثل تندفع عنه الحفومة وان برهنه ذوله

فخرج بينة ذي اليد في الثامن من شهادة البرانيه
وصي باع شيئا فادعي الورثة على المشتري ان الوصي باعه
منك بعد الغول فلم يصب المبيع واقام المشتري بينة انه
كان وصيا وقت الشراء فبينة المشتري اولى لما فيها

من اثبات فقاذا الشراء وسبق التاريخ و بينة
المغل اولى من بينة البيع وكذا الطلاق والقاق من الوكيل
قبينه في باب البينتين المتقاربتين من كتاب الشهادة

وله قامت بينة على عزل الوكيل و بينة على بيعه فبينة
المغل اولى والبيع باطل الا انه بوقت البيع قبل وقت
العزل و بينة في باب البينتين المتقاربتين من الشهادة

رجل مات وترك مالا فادعي بعض الورثة مينا من
عباد الزكركه انه المورث ومهيه منه في سمه وقبضه و بينة
الورثة قالوا كانه ذكركه في المرض فانه القول قول بزمانيه
الهيئة في المرض وان اقاموا البينة فالعيب بينة من يدعي
الهيئة في الصحة كذا ذكر في الجرح الصغير وذكر الشقة في الصحة

امرأة ماتت واختلف الزوج ورثتها في مهرها الذي كان عليه
وادعى الزوج انها ممت منه في صحته وادعى الورثة انه
المهرية كانت في فرض موتها فانه القول يكون قول الزوج
لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق
الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قول الآخر بهذا بخالف
رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم
نقصوا قواعدا على انه المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوط
فكان القول قول من ينكر السقوط ولا الهمة حادث
والاصل في الحوادث ان يحال الى اقرب الاوقات قابضها
فيما يتعلق بالنكاح في كتاب الدعوى اقر لورثة بشي
ثم مات فقال المقول في صحته وقال بقية الورثة لا بل اقر
في مرضه قال قول الورثة والبنية للمقول ولو لا بنية فله
تخليف الورثة حصوله في كتاب الاقرار في احكام المرضي ولو
قال بقية في صفري وقال بل بيعت في الكبر والقول لمعنى
التسفير لانه الاصل والبنية لمعنى الكبر لاثباته العارض
بما في آخر الفصل الاول في كتاب الدعوى باع صبيوة
وله فاقام المشتري بنية انه باعها في صفوه بنين المثل
والابن اقام بنية انه باعها في حال البلوغ فبنية المشتري
اولى بنية الابن اولى ولو اقام البائع بنية اني بيعتها
في صفري واقام المشتري بنية انك بيعتها بعد البلوغ فبنية
المشتري اولى لانه ثبتت العارض في باب البنين المتفق
في كتاب السنن مات غرضه وادعى ابنه
ابنه ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابني في الميراث
فقال المولى بل مات اخوك قبل موت ابني قال قول
والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت

في

في تاريخ موت الاقارب او انظر ما بينت بنية من يدعى
في زيادة الارث والقول من ينكر فبنية في باب الدعوى والا
خلاف في الكوارث في كتاب الدعوى كمن تعارضت
بنية البار والاعساب قد مت بنية البار لانه فيها
زيادة العلم اللهم الا ان يدعى المدعى ان موته وهو يقول
المسرة بعدة واقام البنية فانه تقدم لانه فيها امر
احادثا وهو حدوث في باب المال بين السهام في فصل
الحبس في كتاب ادب القاضي رجل ادعى على اخيه ان ضرب
بطن امته وماتت بغيره وقال المدعى عليه في الدفع
انها خرجت الى التسوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو
اقام البنية انها ماتت بعد الضرب يصح والتمام البنية بهذا
على الصحة والاخر على الموت بالغير بنية الصحة اولى فله
في آخر كتاب الدعوى وادعى يد رجل اقام رجل البنية انه اشترى
من فلان غير ذي اليد بالف درهم وهو يملكها ونقده العشر
اقام آخر البنية فلانا اخوه وبها منه واقبضها واقام آخر
البنية على الصحة فمضى رجل آخر واقام آخر البنية انه ورثها من
ابيه فان القاضي يقضي بينهم ارتباطا ولو ادعى اذ ذلك من
رجل واحد يقضي للمشتري ويخرج بنية البيع قابضها في
دعوى الكاث بسبب في كتاب الدعوى اذا اختلف
المتبايعان احدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الف و
انه كان يدعى الف وبشرط فاسد او اجل فاسد كان
القول قول مدعى الصحة والبنية مدعى الف وابتفاق
الروايات وان كان مدعى الف ويدعى الف ولمعنى
العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم فمضى
والآخر يدعى البيع بالف درهم فمضى بنية رويته في ح

الفاد

في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الصحة البينة
بينة الآخر كما في الوجه الاول في رواية القول قول
من يدعي العتد فاصحابه في فضل احكام البيع العتد
وان اختلف قاض على احد هما ان البيع كان تلجئة والاخر ينكر
التلجئة لا يقبل قول من يدعي التلجئة الا بينة ولا بينة الاخر
وصورة التلجئة في البيع ان يقول لرجل لغيره اني ابيع دارى
منك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة وليشهد
على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا
بمنزلة بيع المأزر ومع محمد حرامته في التلجئة اذا قبض المشتري
العقد فاعتقه لان بينة العتد ولا بينة المشتري في الكسوة
لانه في الحكم بمنزلة بشرط الخيار لها في الفصل المزبور
ادعت امرأة ان زوجها طلقها في مرض موت وماتت و
هي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة ان الطلاق
كان في الصحة فالقول لها وادع برهنا وقتنا وقتنا واصدا
فبينة الورثة على طلاقها في الصحة اولى شهدا ان فلانا
مات وكانت زوجته واخا ان كان طلقها قبل الموت
وقال الفضل بينة الزوجية اولى ويجعل كانه طلقها ثم زوجها
وقال السعدي رحمه الله بينة الطلاق اولى لان الطلاق
يكون بعد النكاح وقيل ان كانت ورثتها وهي تدعى
عقدها فالقول ما قول الفضل وعليه الفتوى والا فالقول
على ما قاله السعدي برأيه في الزوجية من كتاب الشهادتين
ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابنة من
العتد ليق حال صحتها واقام بينة واقام الورثة بينة انها
ابنة من مرض موتها فبينة الصحة اولى وقيل بينة الوارث
اولى في التبيين المتصاوتين في كتاب الشهادتين

ادعى على رجل ان ينفذ الدار التي في يده وقف عليه
مطلقا ودوا ليد ادعى ان بالغى اشتراها بالواقع وارفع
واقاما البينة فبينة الوقف اولى ان ثبت ذل
تاريخا سابقا على الوقف فبينة الوقف اولى قوله
الوقف ادعى على وارث واقفه الذي في يده كحدود
ان وقف على كذا وقفنا صحبا واقام البينة واقام
الوارث بينة على الفساد والوقف قائم كانه الفاسد
في الوقف فبينة الفاسد اولى لانه اكثر اثباتا
وان كان لمفع في الكل او غيره فبينة الصحة اولى وعلى
هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في الصحة البيع
فساده في الباب المزبور باع ارضا فادعى المشتري
اخذها على المشتري ان البائع معتوه وانا وصيد وقال المشتري
بل عاقل واقاما فبينة العتد اولى ولو ظهر جنونه
وهو مفيق كجدة الا فاقه وقت بيعه فالقول له وبينة
الافاقه اولى من بينة الجنون وعزاي يوسف ادعى
الشراء الدار منه فشهد شاهدان ان كان محمدا عنه
ما باعه واخا ان كان عاقل فبينة العقل وضحة البيع
اولى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد
فاده فاما يجعل القول لمن يدعى الصحة مع البين
فبينة في باب الاختلاف بين المتبايعين في كتاب
الدعوى المنفق قال البوع اذا قال القدر
قد ردت فالقول قوله مع بينة ولا اجرة ولو اعطاه
القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس
هو ثوبنا فاحذره رب الثوب فالاصح ان يسو له ثوبا
ذكر محمد لو دفع الى الحياط ثوبا ليقطعه قباء ودفع الى البطانة

فجاء به فقال رب الله ليس في بيده ما يقدر به
مع بيده انما بطانته وبيع له رب الثوب لاسبها لانه قد وقع له
الخطا طيل بطانته وكذلك القصار من الوجيز للحرى باب
اختلاف الاجور المستاجر كتاب الاحداث رجل كان
فقه القاهى عليه وقتل اناس بشتى منه شيا فقال
المشتري كنت اشتريته قبل كذا عليك وقال لا بل بعد ما
حجر على قال قول المحجور عليك لانه البيع حادث فيضيق
الا اقرب الاحوال فانه اقاما البيعة فالبيعة بينه المشتري
لمعينين اهدى ان ثبت الصحة وبيته مثبت الصحة اولى
في جميع الاحوال والثاني ان ثبت سبق التاريخ قال وكذا
لو اطلق منه حجر ثم قال اشتريته منى حالة الحجر وقال المشتري
بل اشتريته منك بعد الاطلاق قال قول قول المشتري وذلك
لما قلت يدعى انه او احادنا فيضيق الى اقرب الاوقات
قال الخصاف في هذه المسئلة نظير يري به والله تعالى اعلم
مسائل الجسود وهو جنى طلق امراته او اعتق امته او
باع شيئا ثم قال فعلت ذلك والماضى وقالت المرأة بل
بل فعلته بعد ما بلغت وكذلك الامانة والمشتري قال قول
حرمنا قول القبي ولم يعبه المعنى الذي ذكرناه بل قال لانه
اضاف التصرف الى حالة معهودة منافية للصحة وهذا
المعنى موجود في سنده المفسر كمن وجبه الغرق بينهما ان
البيعتي محجور عليه مطلقا غير ترو وفاضلة التصرف
الى حالة الصبا كانه انكارا من الصحة والقول قول المنكر
انما المفسر لانه غلبت محجور مطلقا لانه ليس محجور غير تصرف
في التصرف في كماله ان يكون نافعا ويحتمل ان يكون مقصرا فكلما
كانت حاله لم يكن الاضافة الى حالة الفساد وانكارا فكلما

شجر

اخترا

المشتري من غير ان يكون له من حقه شيء او ان يشرع ادب القضي
للخصاف في ما اوجز باب الجرح بسبب الفساد وفيه منقوشة
الذخيرة صبي باع او اشترى وقال انما بالغ ثم قال بعد ذلك
لم اكن بالغ فانه قال اول ما في قتي يبلغ منه في ذلك الوقت
لم يلقفت الى محجوره ولم يوقت له وقتا واثنى عشر
سنة هكذا ذكره الباب الاول من بيع الوقات ومنها
واقعة اخرى وهي ان يشتري ما بعد بلوغه اثني عشر سنة ان
لا يكون كمال الاجل فكلما ذكر هذه الحقيقة في قسمة فتاوى
القاضي احكام العتق للاسترقاق في مسائل البيوع رجل
اقر لوارثه بشي ومات ثم اختلف المورثون وبقية الورثة
فقال المورث كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا
بل كان في المرض كانه القول قول من يدعى انه كان في المرض
فانه اقاما جميعا البيعة فبيته المورث اولى وان لم يكن للمورث
بيته وارا اختلاف الورثة كانه له ذلك تاتار فانه
في الفصل الحادى والعشرين من كتاب الاقرار اختلف
في قية المنعصوب قال قول للمناصب مع كنية ما قبله
الا عشرة مينة المفسر في مسائل الرد والاسترداد من
كتاب العقب اذا اختلف رب المال مع المضارب
فقال المضارب رددت عليك راس المال بعد ما
اقتنتنا وانكر رب المال كانه القول قول رب المال لانه
المضارب يدعى انه مالى به نصيبه من الربح ورب المال
يدعى انه قال المضارب لانه لم يرد عليه راس المال من قبل
كل واحد منهما فانه اقاما البيعة اقام رب المال البيعة
اقر انه لم يرد عليه راس المال واقام المضارب البيعة
اقر رب المال انه لم يرد عليه راس المال

ان اذ كان تاريخ احد الما سبق بغيره في التاريخ
كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا بغيره
لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان
تاريخ المضارب سابقا فلا يرد عليه في ذلك الوقت
الا ان المضارب لما اخطأ في اداءه فقد رد اذ كان
و بطلت البراءة سواء وهذا يصح اطلاقا في جنس هذه
المسائل وان اذ كان تاريخها سواء او اطلقا بغيره
ببينة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك
فاضيانه في فصل دعوى المتقول واذا اقتصت المضارب
ورب المال واخذ كل واحد منها حصته ثم اختلفا في حال
المضارب قد كنت دفعت راس المال الى رب المال
وانكر رب المال فالقول قول رب المال ولا يكون انكر رب
المال بقية الرجح قرارا بقبض راس المال وقول في الكتب
القول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال
في خلوص الحصة التي قبضها لنفسه من الذخيرة فاما
في حق براءة المضارب عن راس المال فالقول قول المضارب
ثم اذا اختلفا انتفى البتة عن المضارب بخلقه وانتفى
قبض رب المال راس المال بخلقه ايضا وكان الفاعل مال
المضارب قد هلك فنصرف الهلاك الى الرجح وكان
ما قبضه رب المال من الخمسة ثم راس المال الخمسة التي
قبضها المضارب ثم راس المال ايضا فيرد على رب المال
ان كان كانت فاقمة وان كانت هالكة عندها لرب المال
في راس المال في الفصل السابع والعشرين من مضاربة
انما كان تاريخه وان قال المشتري اشترت البناء بجملة
مشتري الارض بعد ذلك او قال اشترت الارض

ببينة المشتري في البناء او قال اشترت البناء بجملة
الارض فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صا مقصودا
قال الشفع لابل اشترتها معا في صفقة واحدة في القياس
يكون للقول قول المشتري وفي الاستسكان يكون القول
قول الشفع لانه المشتري ينكر الشفع عن البناء لتفريق
الصفقة بعد قيام سبب الشفع لظاهره اذ لا يقبل قول
ولو قال المشتري وحب لي البناء وما اخذ الشفع الارض
بدون البناء وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف و
قال الحار وهو الشفع اشترت الكل بعقد واحد كان
القول قول الشفع يستبان فانه اقاما البينة كانت
البينة بينة المشتري في قول ابي يوسف لانه لم يحتاج
الى البينة وعلى قول حجة البينة بينة الشفع وادعى
المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد وادعى الشفع
انه اشتراه منفردا كان القول قول المشتري فاضيانه
في ترتيب الشفعة من كتاب الشفع ولو اشترى غلة وسلم
اليه البايح موزونا فوزنه في بيته فوجد نافعا فاراد
انه لم يرد بغيره بقدر الشفعة من القول للمشتري مع بيته لانه
منكر للقبض حواجره قوله الشفعة في الكتاب في الباب
الاول من كتاب البيوع رجل قال لغيره قد كنت اودع
ادعني الف درهم فضاغت وقال ذلك الغير كذبت ما
اسم وعنت انما غضبتها او قال اخذتها بغيري وما غلها
ضما عليه لو قال اخذتها وديعة فضاغت وقال صاحب
المال لابل اخذتها غضا فالقول قول صاحب المال
لو دعيه ضام ولو قال صاحب المال اودعها فادعني
الرجل لابل اخذتها بغيري فادعني فالقول قول

خلا والمسلم الاول في حيط البراءة في الفصل السابع
 ثم كتاب الودية ملخصا وكذا في باب الاستثناء وقرأه
 الهداية وكذا في اول الفصل الخامس من ودية الخلاصة امرأة
 وميت مهرها وزوجها وقالت انا مدركه ثم قالت
 لم اكن مدركه وكذا ثبت فيما قلت قالوا ان كانت
 المدركات في ذلك الوقت او كانت بها علامة المدركات
 لا تصدق انها لم تكن مدركه وان لم تكن كذلك كان القول
 قوله ما عدا دية في معرفة حد البلوغ في الفصل الثالث
 والثلثين نقله عن شمس قاضيها ادعى خلعهما وهي تنكر
 قال قول لها وتطلق باقرار الزوج لانه اقرب لطلاق ثم ادعى
 البطل او سقوطا المهر فتنكر قال قول لها العتق
 زن دعوى مهر ونفقة عدة من كنهه من الطلاق دأده و
 ادعى الزوج الخلع وليس لها بينة قول قول زن يا شدة
 حق مهر وقول قول شمس بشدة درجته في الثاني والعشرين
 من العنقولين قال الطالب هو مومر عا ودر على الله داء
 فقال موبون انا مومر قال بعضهم القول للمدعيون وقال
 بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال القرض ومن
 المتاع قال قول له على البار وعليه الفتوى وان لم يكن بدلا
 عما هو مال كله القول للمدعيون وفي النفقة القول للزوج
 في العشرين من الفتاوى في اول فصل في الحبس كتاب
 القضاء وضع الى حوزة مشطا واستأجره لمقابلة
 فحنت المدة فجاء المقرض بالمشط وطلب اجرا منى فقال
 مستحق من الكتاب ليس به مشط قال قول للكتاب
 في الاية فلا تفر من الاجرة لانه ينكر حفظ عينه ووجوب
 القول للمقرض في عين المشط في غير ما يشهد

امرأة اقرت انها مدركه وميت مهرها
 من زوجها قالوا انظر الى قدح فان كان
 قدحا قد المدركات هو اقرارها حتى
 لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركه
 لم يقبل قولها وان لم يكن قدحا قد
 المدركات لا يصح اقرارها قال مولانا
 وينبغي للقاضي ان يحيط في ذلك
 وبها على سبيلها ويقول لها ايم
 ذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر
 بالبلوغ ان القاضي يسأل عن وجهه
 ويحيط في ذلك قاضيها
 في حبس امرأة نفسها بالمهر في باب
 في ذمة المهر

بينة اذا القابض اعلم به اقول قالوا القول للقابض في قدر
 ما قبض وصفه بقبضه فنهى الشكل بالواراد المشتمل
 ر البيع بعيت وقال البائع البيع غيره يصح في البائع كالمشتمل
 لانه قابض فالحج ان يفصل بين القول للمالك في قبضه
 اذا وجهه القابض والا فلا قابض كقبض المصنوع و
 زقا العسل في مشد الاختلاف في وزن الرق في البيع
 الفاسد قال احمد تعالى نظره جعل امر امره ببدل المومر
 اليها كسوتها او دينها لها عليه الى شهر فقبض شهر فاختلفا في
 المومر قال قول للزوج في ضرورة الامر ببدلها والقول
 للمرأة في وصو الكسوة والدين في التاسع عشر من الفتاوى
 امرأة قالت للزوج ما تروى جنتي بغير شهود وقال الزوج
 لا بل تروى جنتك بشهود قال قول للزوج ولو قالت المرأة
 تروى جنتي وانا صبيحة وقال الزوج تروى جنتك وانت بالوقت
 قال قول قول المرأة الاصل في حبس هذه المسائل عام قبل
 هذا في فصل الشهادة في النكاح ان الزوجين اذا اختلفا
 في صحة العقد قال قول قول من يدعي الصحة الشهادة الظاهر
 له وبعد ذلك ان كان مدعى الصحة المرأة يفرق بينهما وجعل
 كان الزوج اقر بشئ من منه حادثة كانه قال انت على احوالهم
 للمالك فيفرق بينهما ولها عليه نصف المهر ان لم يدخل بها جميع
 المهر ان دخل بها وعليها العدة واذا اختلفا في وجود اصل
 النكاح قال قول قول المومر في الحيط البراءة في نوع في صحة
 العقد وفيه من الفصل الحادي والعشرين في كتاب
 النكاح اذا قالت المرأة لزوجها تروى جنتي وانا صبيحة
 فلما وقال الزوج تروى جنتك بعد القضاء العدة قال قول
 قول الزوج ويقض بالنكاح بينهما لانه لا دخل في وقعه

قول

صحة العقد فالزوج يدعي صحة العقد فالحق قول من قبله
 المقام معه وان تدعي كجاءها ان علمت وقت القضاء
 انها كانت منقضية العدة بسببها فالحق قول من قبله
 وابق يوسف الاول لان القضاء اثبت بينهما النكاح
 مبتداه وهي في ان الوقت كانت حالبة غير العدة لحمل النكاح
 وان علمت ان الوقت القضاء كانت في العدة لا بسببها
 ذلك بالاتفاق لان القضاء ايا اثبت النكاح في محله
 ومعتدة الغير ليس بحمل للقضاء في الحمل المزبور وان اختلفت
 المكاتب والمولى في حال الكتابة فالقول قول المكاتب
 ولا يخالف عنه ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمهم الله بنحو الفائم والصحيح قول لان هذا عقد على العتق
 بغير عوض ولا يجري فيه الخلف كالعقود على مال والله اعلم بصحتها
في احوال كتاب المكاتب وفي نواويس سماعي يوسفي
 رجل باع عبده بغيره بغير امواله وسد الى المشتري ومات
 في يد المشتري فجاء المولى بعبده فطلب ثمنه وقال قد كنت
 اخرجت البيع لا يقبل قول الابينة ولو قال كان باع بام
 قبل قوله وجيزة الفتاوى في احوال النوع الاول في الفصل
البناء من البيوع وان كان رب الدار امره بالبناء فيها
 لبيعه في الاجل فانقضا في البناء واختلفا في مقدار النفقة
 فالقول قول رب الدار والبنية بينة الكتاب وان انكر
 البناء اول الامر بالبناء فالقول قول رب الدار خلاصه في
 الاختلاف في الاجارة في كتاب الاجارة اذا استأجر بيت
 فظانته ثم اختلف بعد الخروج في مناع الركن فحسبها
 في احوالها فلكا للظن ان وعلى هذا القصار والمحدود
 في احوالها في الاجارة والادوات في احوالها في كتاب

وان كان رب الدار امره بالبناء
 فانقضا

في احوالها

الاجارة صغيرة التي زوجها طبر الاب والجد اذا قالت
 بعد البلوغ كنت ردت حين يبلغ الخبر وكذبها الزوج
 فانه القول قول لان المكاتب ثابت عليها فاني بما قالت من زيد
 ابطال المكاتب الثابت عليها فكانت مدعية صورة
 فلا يقبل منها اسناد الفسخ حتى لو قالت عند القاضي
 ادركت ادركت الا ان وضعت حج وقيل على كبري
 وهو كذب وانما ادركت قبل هذا الوقت فقال له
 لا تقصد في الاسناد وتجاوز لها ان تكذب كيدا يبطل حقها
 ان رخصت الى ان الاختلاف لو كان في البلوغ فانه القول
 قولها كما في الواجبة رجل زوج ولية فردت النكاح
 فادعي الزوج انها صغيرة وادعت في انها بالغة
 فالقول قولها كما ان كانت مرا حقة لانها اذا كانت فموت
 لانها كان الخبر يميل الشبهة فيقبل خبرها لانها منكرة
 وقوع المكاتب عليها انتهى في البحر الرائق في باب الاولياء
 والاكتفاء من كتاب النكاح في شرح قول القول لها ان
 اختلفا في السكوت اذا ادعى الوصي ان الميت ترك
 رقبته فانفقت عليهم الى وميت كذا ثم قالوا وكذا في الابن
 قال محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن وقال
 ابو يوسف القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو قالوا
 احياه كما قال القول قول الوصي ضمانات للعاظم في باب
مسائل الوصي والولي والقانع وادخل في الصغير فطلب
 ماله من الوصي وقال الوصي ضاع مني كما قال القول قول الوصي
 امين وان قال انفقت عليك ماله يصح في نفقة
 في تلك المدة ولا يقبل قول فيما يكذب الظاهر في احوالها

الصغير

في هذه فقال الوصي مات ابوك منذ عشر سنين وقال
اليتيم منذ عشر سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن
واختلف الشايع فيه قال شمس الاثر الحسيني رحمه الله
في الكتاب قول محمد واما علي قول ابي يوسف فالقول قول
الوصي وهذه اربع مسائل احدها هذه والثانية اذا
ادعى الوصي ان الميت تركت رقيقا انقضت عليهم
الي وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن قال محمد والحسين
زياد رحمهم الله القول قول الابن وقال ابو يوسف القول
قول الوصي واجمعوا على ان العبد لو كان اوصيا كان
القول قول الوصي والسنة الثالثة اذا ادعى الوصي ان
غلاما لليتيم ابني محباه برجل فاعطيت وجهه اربعين دينارا
والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف
وفي قول محمد والحسين القول قول الابن باق الوصي بيته
على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو قال استأجرت رجلا
لم يرد بكونه مضمنا والسنة الرابعة اذا قال الوصي
اديت فراجلك رثك عشر سنين منذ مات ابوك
كل سنة الف درهم وقال اليتيم انما مات ابي منذ عشر
سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لا الوصي
بل علي بن ابي طالب وهو ينكر وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله القول قول الوصي لان اليتيم ادعى عليه وموجب
تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قول في هذه المسائل
في فصل نكح فوات الوصي وصايا الحايضة غير محرم ايضا
ادعى الوصي ان اباه خلف كذا وكذا غلاما ثم انقضت
الدية كذا ثم ماتوا فانه كان مثل هذا الميت يكون
القول قول الوصي في قول الوصي وان كان لا يعرف

ولا يثبت له القول ولا يكون له الاثبات في هذه الرقبة
لا يكون القول قول له في اذنيه في النوع في نكح فوات الاب
والوصي والقاضي في كتاب الوصايا ولو قال رب المال
هو فريض وادعى القايض المضاينة فانه كان بعد ما
تصرف فالقول لرب المال والبنية بينة ايضا والمضارب
ضامه وقيل بالتصرف فالقول له ولاضاينة عليه اي القايض
تربيع البنات للغانم في اول المضاربة قال في كتابين
بخشبة است ومروءة الكفر شوي في كونه كجشيد
در حال ميت بود ودر شوي نيكه اندر عرض ميت بود
قول قول بود ذكر في حجة كتاب الملقط ان القول
قول الزوج وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على
ان القول قول الورثة قبل اليتيم ان الاصل في النكاح
ان يحال اقرب الاوقات قلنا بلى ولكن في حوادث
مستوية في النص واما اذا كان احد من الحادتين صحيحا
والاخرى غاسقة فلا الاثر في الورثة لو ادعوا
فساؤا الحجة بسبب آخر غير وقوعها في الحرم كان
كان القول قول الزوج والاثر في ابي يوسف لو ادعى شرا
الجارية في ذي اليد يوم النكاح وادعى يد يقول كان البيع
بشرط مفقود في يوم النكاح ان القول قول المشتري والبنية
على البايع على الفاء وكذا احدها فاعده في النكاح وان
ملك الرهن فقال المالك بملك عند الرهن وقال المستر
بملك قبل ان يارهنه او بعد ما رهنه وافضل كان القول
قول الرهن مع بنية فاصحاب في فصل قبض
قال العجز كتاب الرهن رجل اشترى حلة من رجل
المرأة وسعدت فماتت المرأة فادعى الزوج ورثتها

انه دفع على وجه العارية او التملك قاله في قول الزوج
مع البين بانه دفع الحلي اليها على وجه العارية جواهر الفنا
في الثالث في من كتاب الدعوى الشري ارضانم انت
عن انشاء العتيق وقال المستر على شريتها على انهما
جر يمان فاذا هي انقص وقال الباي بيعتها كما هي
ما شرطت كذا شيئا كانه القول قول الباي في انكار
الشرط مع بينة قاضيه في الشرط المفردة في الزوج
هكذا العتيق المستاجر على حفظ ثم قال الاجير يملك
بعد ما مولى اوجه وقال المستاجر هكذا بعد شرط القول
للمستاجر لانه لزوم الاجير بترديه فيل الفصل الثالث
من كتاب الاجارة ولو كان الموهوب الجارية فادار
الواهب الرجوع فقال الموهوب له وصيتها صغيرة
فكرت وازادت جزا وقال الواجب لابل وصيتها
كذلك كذا قاله قول الواجب وكذا في كل زيادة متولدة
اذا في البناء والخطة وغيرهما القول للموهوب له
في الفنا والفصول في اخ كتاب الهبة
اقامت بينة زوجها حلق بطلاقها
لا يشرب الخمر الا باذنها وانها اذنت له مرة فشرب
ثم شرب مرة اخرى بغير اذنها طلق واخام الزوج
انه الحلف انما كان على لفظ حتى تاذنه وانما لم يطلق
بشرب مرة اخرى تقبل كلتا البينتين وتثبت
اليمينان وتطلق المرأة لانه العمل بالبينة واجب
ما يمكن قيل كيف تقبل البينتين وما انقضت اليمين
في الاوادة قلنا في باب حرة الزوج ينظر البينة
في قول الخصم لانه هذا هو الحق تعالى مقتضاها

حقا انه شاع على خلاف البينتين لا يعتبر كما لو اقام انه
طلقها واحدة واقامت انه طلقها شنتين تطلق
ثلاث وان نفقا انه التملك لم يكن الا مرة واحدة وكذا
لو قامت بينة انه طلق امراته قبضت وانما جده او كذا في
عتاق الامة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله
ما صدر في كتاب الطلاق رجل وامرأة في دار
او تحت المرأة انه الدار دارها وان الرجل حسبها
وادعى الرجل انه الدار داره وهي امراته واقام
كل واحد منهما البينة تقبل بينة المرأة على دعوى الدار
ويقضي لها وتقبل بينة الرجل على دعوى النكاح ويقتضى
بقيتها بوجهة له لانه لا يمكن قبول البينتين في كل
وجه في كل باب على ولا يمكن قبول بينة في دعوى الرجوع
نقد الفنا والفصول في الرابع من كتاب الدعوى ولو كانت
الدار في يد رجل امرأة فاقامت المرأة البينة ان
الدار لها وان الرجل حسبها واقام الرجل البينة
ان الدار له والمرأة امراته شرعها بالظن فيهم
ودفع اليها ولم يقع البينة لانه في ثمانية يقضي بالدار
والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة اقامت
البينة على يد الرجل والرجل لم يقع البينة على حرة
فيقضي بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل
في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل اقام البينة
انه الاصل والسئلة كما لها يقضي بحرية الرجل ويطلق
المرأة ويقضي بالدار للمرأة لاننا ما قضينا بالنكاح
صار الرجل في الدار صاحب يده والمرأة في الدار
بالدار كما لو اختلف الزوجان في يد المرأة كانت

الدار للزوج في قولنا في حقه واما ما بالبر
يقضي بينة المرأة فانما في فصل احكام الزوجين
في متاع البيت من كتاب النكاح وذكر ابن شهاب
في النواوير لو اقام الرجل بينة ان الدار له والمكرمة
امنه وانما بنت المرأة البينة ان الدار لها والرجل
عدها وليست الدار في ايدها قال دار بينهما
تصان وان كانت في يدها تترك في يدها
البنتين في الدار وحكم كل واحد منهما بالحرية ولا يملك
بينته احدهما على صاحبه ما يرق لمكانه التفاضل قال
رحم الله من يفتي ان الدار اذا كانت في يدها
يقضي بينة الخارج لانه بينة صاحب البينة المالك
المطلق لا تراض بينة الخارج فما جئنا به او اخر
وعور المنقول من كتاب الدعوى ويجوز
الصلح مع التفرقة لانه حق العبد بدراج في فصل ما يرجع
الى المصالح عنه من كتاب الصلح الصلح ينقض
بنقضها صالح غن العشرة بالجنس ثم نقضنا
الصلح لا ينقض الصلح لانه الصلح كجنس حقه النفاذ
والساقط لا يعود استنادا رحمه الله وهو الاشبه
بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بيع المعاي
وضعت بنقضها وجواب الساجين تحول
على هذا اذا كان بيع استيفاء البعض واستحاط
البعض بنقضها فبينه في كتاب الصلح وفي
المنتقى في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل والشراء بعد
الصلح باطل والشراء الاخير اصح والاول باطل وان كان

الصلح الاول ثم التفرقة بعد ذلك اجتزأت الشراء الاخير وطلبت
الصلح الاول قال رحمه الله قال القاضي الامام الاستاذ حجة
قوله في المنتقى بعد الصلح باطل المراد الصلح الذي هو سقاط
اما اذا كان الصلح على موصوف ثم اصطلح على موصوف آخر فالتفرقة
هو الثاني والمنتقى الاول كالبيع خلاصه قبل الثالث
من البيع وفي الشراعية الصلح بعد الحلف لا يجوز ثانيا وثانيا
في الفصل العاشر من كتاب الصلح على صاحب على سكنى دار
مائة سنة صح وانما او حتى يموت لا يحاق الا حاقه
بما فيه في اول الصلح ولو صالح على ثياب لانه كانت
معينة بخار الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان
كانت غير معينة فلا يجوز الصلح حرياني بجميع شرايط
السلم لانه الثياب لا يثبت دين في الذمة الا على اعتبار
شرايط السلم شرح الطحاوي للاستبسما في كتاب الصلح
رحل ادعى عبدا او صالحا على درهم او دنائره حاله اتم حله
جاز سواء كان العبد قانيا او حاكما او صالحا على طعم
ان كان مقبوضا قبل التفرق جاز عينا كان او دينا وان
كان موقفا ان كان العبد قانيا يجوز وهو عين بدین
وان كان حاكما لا يجوز لانه يكون دينا بدین وفي الثياب
الموجلة ان كان العبد قانيا يجوز وفي المالك لا ما تر خلاصه
في الثاني من كتاب الصلح ومن بعد صلح بعد ما كان ينكر
اقره ان الصلح لا يغير صورة المسئلة لو ادعى شخص على
شخص شيء فانكره ثم صالح بعد ذلك على شيء ثم بعد الصلح اقر
بما كان ادعى عليه فلا ينعقد ذلك الصلح بهذه الاقر بعد انكر
شرح الوهبانية للمصنف في الصلح صالح احد اليه ليعين في دفع
العمد على مائة جاز ولا يثبت له الاخر فيها وان كان القتل خطا

يشترك فيها لانه الدين وجبت لهما بسبب اتحاد في ملة
 معية فصارت مشتركة بينهما واحدا في الدين اذا صلح
 عن نصيبه كان للآخر ان يشترك فيما منبض فاما المال في
 العتصاف وجب بعقد المصالح فاما انقلب حق الاثر
 كالاثر عقد الصلح من المصلحة الشرعية في باب الصلح عزم
 العهد من كتاب الصلح بكي بركي دعوى كرد وبر وجهي
 درست و صلح درست كرد وبر صد درم بعد از چند
 كاه همان دعوى باز كرد و مدعى عليه را از صلح فرستاد
 شده بود باز صلح كرد و بر صد پنجاه درم بعد از اين
 از صلح پشيم ياد آمدش مى كويد من زيادت از صد درم
 كه صلح اول بوده است ندعم نتواند زير كه صلح دوم
 مبطل صلح اول بود قاعده في كتاب الدعوى
 ابراهه غم الدين ليصلح مئة عند امرأة وقال لها اني
 مني في المهر فاصطلي معك غابرة و قيل براء لان الابرار
 في الاول لانه مقصور على اصلاح المهر واصلاح المهر مستحق
 عليه ديانة و بذل المال فيها هو مستحق عليه حد
 الرشوة فتنه في الهبة صلح غم دعوى كرم او دار
 على در اعم و صلح عمر مائة على نصفها خالص قبل
 الاختراق ليس بشرط مينة المقتضى في الصلح ولو صلح
 غم الف درهم على مائة درهم واخر انا قبل القبض
 لم يبطل الصلح و كذا كذا كل صلح وقع على بعض الدين
 لانه حفظ غاية البيان في باب الصلح في الدين من كتاب
 ومن امر ما دام نصف دين عليه عند اعلی انه سرى ما زاد
 قبل برى و ان لم يف عا دینه و ان لم يوفى لم يعد
 لو صدق من دینه على نصف بدفعه اليه عند اهورى

غم الدين لا يبرأ منه
 بغير دفع المهر

مشقة والاعى المالحج
 قال عم دوا نجابوا بخلاف
 الابرار صح

من ابرار و صلح عمر مائة
 على نصفها خالص قبل
 الاختراق ليس بشرط مينة
 المقتضى في الصلح ولو صلح
 غم الف درهم على مائة درهم
 واخر انا قبل القبض لم يبطل
 الصلح و كذا كذا كل صلح وقع
 على بعض الدين لانه حفظ
 غاية البيان في باب الصلح في
 الدين من كتاب

فاقضى على انه لم يدفعه اذ اكل عليه و ان ابراهه غم
 لم يدفع على ان يعطيه ما بقى خذ اهورى ادى الباقي
 اولاه لو خلق صرحا كان ادب الى كذا او اذا اومى لا
 يصح و قايه في كتاب الصلح ادى عليه فاد السبع
 بعد قبض السبع فصول عن دعوى الفاد على دنانير
 لم يصح حتى لو وجد ثمنه بعد الصلح شمس فتنه في الصلح
 قال لغريمه ان علمت لا عمل كذا الخوازم يقول ان قطعت قبضتي
 هذا وان علمت متاعى هذا الى منزلة فانت برى من
 العشرة التي لي عليك ففسخ و فعل ذلك هل براء
 قال نعم و ان كان هذا من حيث الصورة تعليق البراءة
 بالشروط لكن يمكن حمل على الاجارة فحمل عليها حتى لو ذكر علما
 لا يجوز الاجارة عليه كذا يقول ان تمت او قصدت
 او نظرت لا يبرأ من اجارة القاعدة قوم دخلوا على
 رجل في بيته ليلا و نهبا راوشهر و اعطيه السلام حتى
 صاح مع المجر جاز عند ابر حنيفة رحمه الله و عنه هما لا يجوز
 لان عنده الاكرام لا يتحقق فغير السلام و عنه هما يتحقق
 و ان كان دون السلام مما لا يقتل سر بيا فانه كان مباحا
 مصر لا يكون مكره و جاز صلح بالاجماع و ان كان بلبيل او
 في مغارة كان مكرها من المحيط في باب الصلح الفاسد
 من كتاب الصلح و كذا ان الهبة المستفاد صلح المحبس
 في السجين لانه سرق و كذا حازم كان حبه الوالى او صبا
 شرط فالصلح باطل لانه مكره و ان كان حبه القاني فالصلح
 جائز و حنيفة في باب الصلح الجاني و الفاسد من كتاب
 الصلح جرج رجلا عند افساكي فنه فلاج اما ان يبرئ او
 منها فانه مباح من ابراهه او من الفرية او من الشبهة

فوجى فنه الصورة ان قيل
 ببرى على الكا و ان لم يبرئ
 فاكل عليه كالحا المشتة
 الاولى فنه بالاجماع
 صدر السبعة

من القطع او من اليد او من الجناية لا غير باب الصلح اتم بغير
 بحيث بقي له اثر وان براء بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح
 لانه ظهر ان البراء لم يبق عليه من الجناية الا عتبات
 عنه لانه لم يبق له اثر فلا يبق عليه قصاص ولا ارث
 وانما يستوجب عليه التعزير والتاديب كمن ضرب على رأسه
 فابيضت عينه ثم انجل البياض او حلق بجمته فثبتت
 مكانها اخضر والاعتناء من غير التعزير لا يصح ومتى بقي
 له اثر ونقص بق الصلح على الجواز لانه الصلح عن نقص ثلث
 فيه جائز فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح وجوب
 الدية عنه اذ هو روح خلا فلهما وهي مسئلة العفو عن الجناية
 تعرف في الديات فانه صاكي عن الاشياء طنة وما
 يكذب منها فالصلح جائز ان مات منها لانه الصلح وقع
 عن القائم وما يكذب منها وهو سرية واما اذا صاكي
 عن الجناية نحو الصلح في الفصول كلها الا اذا برئ بحيث
 لم يبق له اثر لانه الجناية اسم عام يتناول النفس ومادونها
 ثم المحيط للشرس في باب الصلح عدم العود كتاب الصلح
 ملحقا ولو عفا الولي والوصي عر دم ولده الصغير لم يكره
 لانه بترع فيها لا يملكه التبرع بحق الصغير ولو صاكي في
 القصاص للصغير على مال اقل من الدية جاز الصلح ومن
 الدية لانها يملكه الصلح والعفو على مال لانه معاوضة
 مال بالنيس فكان فيه نفع للصغير فوقع الصلح ناقضا
 منها فقرر ان بدل الصلح لا يطاع الدية لانه الدية مقدرة
 شرعا والا حشر من عن العجز العقل في البدل المقدرة
 فلم يصر القليل معفوا منها كالكثرة فلم يصح الحذف والصلح عن
 القصاص بعد وقوعه لا يمكن لانه فتنن الدية فصار كالكل

باب الصلح بالغ اذا باع وخطم النمر ودمها لم يصح لانه النمر مقدرة
 شرعا ولو ملكه الحبيب في يده بخرمه انه يبيع بالشرع الى تمام
 القيمة فكذا اهدام المحيط للشرس في باب العفو عن الجناية
 ثم كتاب القصاص واللاب انه يصالح عر دم عر دم وجب
 لانه الصغير والمعفو على الدية وله صلح على اقل منها
 فعلى القائل تمام الدية وكذا كسر ياد من النفس من الكافي
 للحاكم الرشيد في باب الصلح في الجنايات في كتاب الصلح
 اذا ادعى على انسان مالا او حقا في شيء فصالح على ما لم
 يتبين انه لم يكن ذلك المال عليه وذلك للمعنى لم يكن ثابتا
 كانه للمدعي عليه حتى استرداد ذلك المال من وجه الضمان
 في الفصل الثامن من كتاب الصلح ادعى على آخر بالارث
 ثم ابيه فصول على مال ثم ادعى المدعي عليه ان ما بقي كان
 اشتراه من ابيه او ادعى الدين وصالح ثم ادعى المدعي الصلح
 الانشاء او الابرار قبل الصلح لا يبرئ وفي الاصل ادعى المدعي
 الاصل فأنكره المدعى وصلى وصلى ثم برهن على الانشاء
 قبل يقبل وقبل لا يبرأ في الرابع عشر من كتاب الدعوى
 رجل ادعى على رجل مالا فجد فاعطاه مع الجحد او صاكا
 عر دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البينة المدعي قال قبل
 الصلح او قال قبل ان يقبض مني المال ليس قبل فلام
 شيء فالصلح والقضاء ما مضى ولو اقام المدعي عليه
 البينة ان المدعي اقر بعد الصلح وقضاء المال لم يكن له قبل
 فلام شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقضي
 بجنة المدعي حتى اقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي انه
 ليس له قبل فلام شيء بطل عنه المال فلا يقضي عليه شيء
 في ضمائر في باب ما يطل وعور من كتاب الدعوى

وإذا كان يقضي النفس مادونه كذا الوصي فيادون
 انما في النفس الصلح والدية والوصي كذا في
 اوساى محمد في الصلح والدية والوصي كذا في
 اذا وجب دم من يبيع نفسه من الجنايات
 فيما دون النفس فموت من الجنايات
 البزازية في اواخر كتاب الصلح في النفس
 يستوفيه فيما دونها ويصلح لاني النفس
 صلح انتهى في صلح الاب والوصي

واذا جرى الصلح بين المدينين في وقت السلم
 ابرأ كل واحد منهما لصاحبه عن الدعوى ثم ظهر ان الصلح
 وقع باطلا بفسخ الاثمة فارد الكس من ان يدين ما ادعى
 لا يصح دعواه للابراء السابق والمختار ان يدين
 ابرأ في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمقتضى الفتاوى في فصل ما يكره
 فيه قبض بدل الصلح في كتاب الصلح
 وذكر في الخاتمة والتمام والعمادية والحافظية انه لا يجوز
 ان يصالح الوصي مع الغريم عن حق الميت او العقيم باقل
 من الحق اذ كان الخصم مفرأ به مقتضيا عليه والوصي بكنة عدالة
 عليه والاجابة لا في الاول منلف لبعض الحق فلا يجوز
 في الثاني محصل لبعض بقدر الامكان وفيه من النظر ما لا يخفى
 فحوز واما صلح مع المدعي على الميت فبالعكس لا ينظر فيه
 واما الوصي نظرية واما البنية المستورة فعلى اصل الامام
 كالعادلة وقيل حتى في الحكم كالتعدي ذكره في الحافظة اورد
 او صيا في الصلح لوله دين افضا له ابو اود صيته على بعض
 فلو جوب الدين بمعاقدته اية هو وصيته من الخط وحسنه
 عند ابرأ ومحمد بن محمد بن ابرأ لا عند ابي يوسف كقول ابرأ
 المشترى في النذر ولو لم يكن بمعاقدته لم يجر للبرئ في الساج
 والعشرين من المصنفين وفي كتاب الشروا اذ ادعى
 رجل دعوى في دار يقيم فقبل ان يقيم البنية ليس للوصي
 ان يصالح وبعد ما جاء بالبينة العادلة وكسوف الوصي به المهر
 له ان يصالح قال شمس الاثمة الحسن حاكيا عن شمس الاثمة الملائكة
 اذ اعلم الوصي قبل اقامة البينة اذ اعلم انه لو اقام المدعي
 البينة غلب في الصلح بعد ذلك اما اذا علم انه لا يبرغب
 في الصلح بعد اقامة البينة لا بائس بانه يصالح قبل اقامة

البينة

البينة في النذر في المهر صاوية في اخر الفصل الخامس في كتاب
 الصلح
 رجل اودع رجلا شيئا فقال
 اودع ناعث الوديعه او ردونها عليك والكرها فيها
 الرد او الهلاك كانه القول للمودع مع البينين ولا شيء
 عليه فان صالحا صاحب الوديعه بعد ذلك على شيء فهو على
 وجهه احد جان يدين صاحب المال الا بداع فقال المسترغ
 ما اودعته شيئا فادعى على شيء معلوم حاز الصلح في
 قوله لان الصلح يمكن جوازه على زعم المدعي صار غنا صيا
 بالجوذ ويجوز الصلح مع الوديعه الثاني اذا ادعى صاحب
 المال الوديعه وطالبه بالرد فاقتر المسترغ بالوديعه
 وسكت ولم يقبل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الا
 استهلك ثم صالح على شيء معلوم حاز الصلح فقولهم
 جميعا والوجه الثالث اذا ادعى المال عليه الاستهلاك
 والمودع يدعي الرد او الهلاك ثم صالح على شيء حاز
 الصلح في قول محمد والابو يوسف الآخر واختلفوا في قول ابي
 حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف
 الاول عليه الفتوى والجمعوا على انه لو صالح بعد حلف
 المسترغ انه رد او ملك لا يجوز الصلح اما الخلاف فيها اذا
 كان الصلح قبل عين المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع
 الرد او الهلاك وصاحب الوديعه لا يصدق في ذلك
 ولا يكتبه بل سكت ذكر الكوفي انه لا يجوز هذا الصلح في
 قول ابو يوسف الاول والآخر ويجوز في قول محمد والادعي
 صاحب المال الاستهلاك المودع لم يصدق في ذلك
 ولم يكتبه فصالح على شيء ذكرنا انه هذا الصلح فقولهم
 فانه اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل

صاحب

الصلح انما يملك او ردها فلم يملك الصلح في قولنا 2
رحم وقال صاحب المال قلت انك تارة تقول قول
صاحب المال ولا يبطل الصلح فافهم ان في صلح العمل
كتاب الصلح ولو ادعى المصروف هلاك الوديعة وكذا
صاحبها ثم صلح على راحم لم يجوز قول ابو يوسف و
قال محمد رحمه هو جائز وكذا العارية والاجارة والمضاربة
والبيعة وكل شئ فيه ايمان واختلف المتأخرون
على قول ابو حنيفة رحمه الله منهم من قال كقول ابو يوسف
ومنهم من قال كقول محمد وهو المقتضى ولو اجمعت في الفصل
الثاني من كتاب الصلح اعلم الورثة اذا صلح
على الميراث وبراء ابراء عاما مطلقا ثم ظهر من التركة
شئ لم يكن ظاهرا وقت الصلح بل له ان يدعي نصيبه بعد
البراء العام قال لا روية عن اصحابنا في هذه المسئلة
قال ابو بكر الاشعث لقائل ان يقول المولى ذلك ولقائل
ان يقول له ذلك وهو اللاحق في مستغقات اجازت
المحيط في المال مسئلة وعلى هذا الوبراء احد الورثة
الباقى ثم ادعى التركة ومحمد باقى الورثة لا تسمع دعواه
ولو اقر وبراء التركة فيمرون بالرد عليه بجميع القتاوى
قبل فصل فيما يستر فافهم قبض بدل الصلح في كتاب
الصلح وكذا في التركة في المال وسمى كتاب الصلح
ولا فتاوى رشيد الدين عليه رحمة لو صلح احد الورثة
من التركة على شئ والى راحم وقبض الراحم ادعى عقارا
من التركة ان الاب ومحمد في حال صحة وسلم الراحم قصه اخرى
او لم يكن العقار المنسوبه عليه وقت الصلح اما اذا اقام
على العقار ثم ادعى الحصة فانه لا يقبل في الفصل الرابع ورين

من التركة امرأة صاحب غير ميراث زوجها على مال مسلم
لم يظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم لم يرها حصة من التركة
في حصة من التركة ويؤخذ من بدل الصلح قوله الفتيان قبل
التحريم في كتاب الصلح بكي ان ورثة غائب است
حاضر ان زن ميت راخرج كردند لو كان التخرج على
مالهم على ان نصيبها لهم جاز ولو قبض التركة على الزين
الكل بشرطه كالميراث الكل لو قبض على اجازة الغائب وقضاء
القاضي في اواخر التركة والعشرين من القبولين ولو
صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو منحه لموه على
مقدار معلوم مالهم او اعطوه في ذلك من مالهم لم يكن
الورثة سبيل عليه او ما في يده ليس من التركة بل من جميع
بانه اياهم فلو اعطوه من التركة فله على اخذ من يده لتقدم
حقه على الارث في الفصل الثموني رجل مات وادعى
لرجل بنت مال وترك ورثة صفارا وكبارا فصالح
بعض الورثة الموصى له الوصية على راحم معلومة
على ان يسلم لخذ الورثة حق الموصى له فانه او مالو
صلح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين
ولا شئ من النقود يجوز الصلح وان كان فيها دين على رجل
لا يجوز الموصى له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث و
ان كان في التركة نقد فكافا كان ثلث النقد مثل بدل
الصلح او اكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث
النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الاقراض
وان اقرق قبل القبض بطل في النقد فافهم في الفصل
الاول من كتاب الصلح وفي الميراث ان التخرج باطل اذا
كان في التركة دين وقد ذكرنا معناه وذليله ولو لم يذكر

في صحت التخرج ان في التركة ديناً او لا فانما يصح
 وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سئل عن صحة التخرج
 يفتى بالصحة ويجعل على وجود شرائطها كما لو ذكر في
 الفتوى جعل باع ماله يفتى بالصحة وان جعل له غير حافل
 والاصل فيه ما ذكره الاستاذ وان المطلق يكون على الكمال
 الخالي عن العوارض المانعة من الجواز فالصحة بالجموع من الدين
 هو الاصل ولا يثبت بلامعرض وجود العارض بمرأته
 في السادس من كتاب الصلح في **اختلاف التركة** تركتها
 دين لم يستغرق فست نجا الغريم فانه يأخذ من كل منهم
 حقه من الدين وهذا اذا اخذهم جملة واحدة القضي ماله يوظف
 باحدهم اخذ منه جميع ما بيده للورثة اخذ التركة لا تقسم
 ودفع الدين والوصية ببالهم لو مستغرة بدين
 فنقده ورثته لا اختلاف التركة بغير الدين على قبحه
 حق الاختلاف وان لم يملكوها بخلاف فلا جني لو نقد لا يجزئ
 الدين على القبول او ليس للاجنبي ولاية استخلاص التركة بخلاف
 الورثة ولو قالوا التوبة ولم يكن المال نقد افلما يبيعونها
 للدين ولو زانه عليها فلم يستخلصها باءاد دينه
 كله لا يقدر تركته كحق جني يقدره مولاه بارثه لورثه
 الورثة اداء دينه لبقى تركته لهم فانفقوا عليه وكلوا
 قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلم يترك له
 اختلافوا فلولوا ببيعها له دينه ووصاياه ولا يثبت له
 قوطم جاز لاحد الورثة استخلاص العيس من التركة باءاد دينه
 الى الغرماء ولو اد بعض الورثة استخلاص شي من التركة لنفسه
 ونفاه عتبه الى الآخر ليس له ذلك لانه حق الورثة متعلق
 بعين مال الميت حق الغرماء متعلق عاليا لا بعينه في الكمال

مسألة
 الورثة يستحقون التركة المستغرقة
 بالدين وبغيره لا بالدين فنبه
 في باب تبين الكمال
 للورثة من كتاب
 الوصايا

والعشرين من الفصلين عليه دين غير مستغرق
 فلهما صرم ورثته ببيع حصته لغيره لا ببيع حصته
 غيره للدين لانها ملك الورثة الا اذا اد الدين لم يستغرق
في الفصل الثامن في ذكر في ادب القضاة
 للمخالف في باب العيين اذا قال المدعي له دين فانه
 في المدعى لا في الجبس لكن استخلف قال ابو جرح لا يجيب
 القاضي وقال ابو يوسف يجيب وحال محمد مضطرب وما
 كانت المسئلة مجتهدا فيها بكتبه القاضي فانه راجع للميل
 الى قول ابو حنيفة لا يجفد اراي الميل الى قول ابو يوسف
 بخلافه نعم الفتاوى في فصل مسائل الاستخلاص من كتاب
 الدعوى فانه وحده يثبت ويران كرده است وما نده
 وحكم سائده كانه الزان جهت من راست فانه يجز
 على البناء ان كان قادرا ذكره في فتاوى سمرقند
 قاعدية في كتاب الدعوى المختار انه لا يجز او المراء
 على بناء ملكه الخامس والثلاثين من الفصلين ومن
 صله مقتضيا عليه التسع دعواه بعده فانه الا ان يبرهن
 على ابطال القضاء باءاد على آخر دارا بالارث وبعين
 وقضى له ثم ادعى المحقق عليه الشراء من مورثه او ادعى الخراج
 الشراء من ماله ووبرهن وقضى له ووبرهن المدعي
 عليه على شرائها من ماله او من المدعي قبل او قضى عليه
 بالدية فبرهن على تناجها عنه بمرأته في الرابع من القضاة
 ومن اخذ القضاء بمرثوة فالصحة ان لا يبيع قاضيا ولو
 قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتى في الفصل الاول من الفصلين
 واطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السطوة
 والاستعانة بالخوانه او بالاستعانة حق قبل الدين

وذكر التناهي في فتاواه القاضي اذا حكم
 بالقول الضعيف لا ينفذ حكمه لانه القضاة
 قد منعهم من ذلك الحكم بالقول الضعيف
 وفي العمادة القول الضعيف يتقوى
 بالحق ما لم يكن القاضي ممنوعا من الحكم
 بالقول الضعيف من قضاة حرة الكمال

مسألة

عن الاستيفاء بالقاضي كمن لا يقضي به الا اذا خرج بالقاضي
وبعض الشايع لم يطلع له ذلك قالوا انه ذهب الى
السلطان ولا واخذت بعده ارشد مما اخذ من كل القاضي
يلزمه ضمان الزيادة وادان قال له اخضر وخرود ولم يحضر
وثبت كمرده عنه القاضي بعباقبة على قدر مرده نزل به
في الثاني من كتاب القضاء القاضي اذا لم يقع له الاخذ
على فتاوى اهل مفره فنبعث الفتوى الى مقره لا يات
بتأخر القضاء اما اذا اقر الحكم فمنا من المدعي عليه فاعلم
المدعي بالبعد ففعل بالجاح القاضي فالفقه ياتم ففعله
في العاشر من كتاب القضاء لو قال قاض ففتيت عليه
برجم او ضرب فافعد وسك ففعله لانه ايمن وكذا كان
كتابا به حجة وورده محمد اخي يعاين المأمور بالحجة اقبلت وعلى
قياسه لا يقبل كتابا به ايضا وله يفتي لقضاء القضاء
الا في كتابهم للضرورة قبل عالى عدلا وسك سهل
شرح الاشارات قبل كتاب الدعوى اذا كان في
المصر فامنا به كل واحد منهما في محلة على حدة فوقت
المقصود بين رجلين احد بهما في محلة والاخر في محلة اخرى
والمدعي يريد ان يخاصمه الى قاضي محلة والاخر باباه قال ابو
العبرة للمدعي وقال محمد لابل للمدعي عليه وعلى الفتوى في
الفصل الاول من العاديه ولو تنازع الجندی والبلدى
في قضية واراد كل واحد يحكم قاضيه فالعبرة لقاضي المدعي
عليه ولا يابى قاضي الجندی الى المحلة البلدى وسويع العمل
عسكري نزل به في الرابع من كتاب القضاء ولا يابى للفتي
ان يبعث الخصمين الى المحلة ان طلع منها المصالحه فان
قائم لم يطلع ولم يرضى بذكر فلا يرد الى الصلح وتير كرها

على

على المصونة وينفذ القضاء في صحت زمامت الحجة لا حجة
الفقهاء في ادب القاض و يفتي للقاضي انه اذا استنقم
اليه اجاز ان يولي الامام ان لا يعجل بالقضاء بينهم ويده ففهم
قليلا قليلا لكي يسطر الا القضاء وان كان يحق كارتيا
يعصر سبب للعدوة بينهم الوقات الحسامية ادب القاض
بعلامات العيين انه يولي اقام البينة على الافلاس قبل الحبس
فيه روايتان قال الامام الفقيه الصحيح انما يقبل قال
ان يفتي ان يكره مغوينا الراي القاضي اد اعلم القاضي ان
سنة ولا يقبل ان علم انه ليس يقبل وفي تعارض البينتين
بينة البيا راو له في الفتاوى في اوائل فصل في الحبس
من كتاب القضاء اطلق القاضي الحبس لا فلاسه ثم ادى
عليه اخو حاله وادى ان مواسر لا يجب حتى يعلم غناه بزيادة
العاشر القضاء ان اقام المدعي بينة على الاعا بعد الحبس
في الروايات الظاهرة لا تقبل الا بعد مضي مدة واختلف
الروايات في تلك المدة والحاصل انه يفوتس الراي القاضي
ان وقع عنده بعد ستة اشهر انه مقتر ديدم الحبس وان
وقع عنه قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا
اذا كان امره مشكلا فان كان فقره ظاهرا بسال القاض
عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلاس ويختل سبيله بحفرة
حصته وانما يسئل عن عشرة عن جبرانه واصله قاته واهل
سوقه من الثقات دون الفاد فان قالوا لا تعرف له حالا
كفى ولا يشترط لفظ الشهادة فيجوز الفتاوى في الحبس من كتاب
القضاء وذكر القاضي سأل القاضي عن الحبس بعد مقرر
فاقر بالاعا راقه منه كفلا بنفقه وخلاه ان كان ضاحك
الدين غائب نزل به في العاشر من كتاب القضاء يسئل اذا

حبس شخص به بين و غلبه رب الدين فكذلك المحبس
 المدة الشرعية وكشف القضي عن حاله فلم يظهر له سوجور ومنه
 ان يطلق احباب القضي اذا حبس الغريم فبما يحبس منه ومنه
 مدة يراها القضي بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له مال
 لا ظهره بسبل عن حاله ممن له به جنة فان اجنزه بعجزه حتى
 سبيله سواء كان خصمه حاضر او لا لكن اذا كان خصمه غائبا
 يستوثق منه بكفيل ان يسر والا فلا فاني الهداية
 اذا ثبت اخلاص المحبس بعد المدة والسؤال فانه يطلق
 بلا كفيل الا ان مال اليتيم يحس في البرازيه والمحقق به مال الو
 قف وفيما اذا كان رب الدين غائبا بالاشباه في القضاء
 نائب القضي اذا سبب البينة او الاقرار وكبت بذلك القضي
 لا يقضي بل يكلف المدعي اعادة البينة مثبتة القضي في آخر
 كتاب القاضي الى القاضي وفي ادب القاضي للمدة السنية
 النائب يقضي بما شهد واعنه الاصل يقضي بما شهد واعنه
 النائب خلاصة في الرابع من القضاء وقعت للقاضي
 حادثة او لولده فاناب من هو اصل الانابة وحضره عند
 وقضى له او لولده جاز فحقه للامام الذي قلده او لولده الامام
 جاز مينة المفتي قبيل مسائل كتاب القاضي لا القاضي ان
 اختصم غريبا من اصل ولاية اخرى عند قاضي اهل
 هذه البلدة قال يصح قضاؤه ويكون ههنا بمنزلة المحكم
 منها خلاصة في الرابع من كتاب القضاء اربعة حصل لولده
 بالقاضي ينزل وصاب البصر والسمع والعقل والردة في
 الفصل الاول في الفصول الخمسة اذا اذن للقاضي بالاخلاص
 له ان يستأجر وله ايضا ان يستأجر ثم وثم والاذن الاول
 لا يملك بغيره ولا جافة الى امضاء الاصل ولو ارادوا ان يشيخوا

وكذا الامم

مسألة

في قضاء الخليفة عند الاصل فهو كاشيات قضاء قاضي آخر
 عنه القاضي بزاز في نوع في الامضاء السلطان اذا قل
 رجلا قضاء بلدة ثم بعد ايام قلده القضاء لا في ولم يتعرض
 لعزل الاول الاظهر والاشبه ان لا يعزل بزاز في النوع
 في تعليق عزل القاضي وقال بعض المشايخ رحمه الله اذ عزل
 السلطان القاضي انزل نائبه بخلاف موت القاضي لانه
 نائب السلطان او نائب العامة الا ترى ان لا يعزل بموت
 القاضي وعليه كثير من المشايخ فيمن كره في نوع في عزل القاضي
 من كتاب القضاء رجل لا يحبس المدعى والحضومة فامر
 القاضي برجلين فعلاه المدعى والحضومة ثم شهد له على
 تلك المدعى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانها
 علماء بامر القاضي ولا يابأس بذلك للقاضي بل هو جائز
 فمن لا يقدر على الحضومة ولا يحسنها حضو صا على قول
 ابو يوسف رحمه الله القاضي ناظر او يند من النظر واحياء
 الحق وقاضيتان في فصل فمن لا يقبل شهادته للمنة
 من كتاب الشهادات فان ارسل القاضي فلم يجد المدعى
 عليه وقال المدعى انه توارى عني وتسل ان يتر الباب فانه
 يكلف اقامة البينة انه في بينة فانه شهد اثنان وقال
 رايتاه اليوم او امس او منذ ثلثة ايام فانه يقبل بما لم يحن
 وان كانت الرواية قد تقاومت لا يقبل وحده مغرض
 الى ان القضي ولا يقدر بثلاثة ايام فانه حصل العلم انه في
 البيت ولا يحضر بغير الساب الذي مزججه السكة والدار
 الذي من جانب السطح وبئر الدار المستأجرة وكذا دار اخرى
 ان ساكنيها والكعبة للسكن فانه قال الحنفية في الباب
 ان حبس في داره لا يحضر قال ابو يوسف في بيعته رسول

حيث لا يعزل نائبه في النوع
 ان لا يعزل القاضي في النوع
 والقاضي في النوع
 والقاضي في النوع
 والقاضي في النوع

ما شئت الا اني اكلوني ظاهر
الذهب عندنا لا يجوز
الذهب للفقير ما يافاه
مما هو عليه
مما هو عليه
الذهب

[illegible]

الحفص بن محمد بن سبب الدين يملك

ايشا بعض الغرام على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة
في بقية القاضى ماله بينهم البعض وهذه المسئلة دليل على ان
للقاضى الرقيق دين القايك حبس المديون وغائب
الطالب فقال المديون انا اودى المال فالقاضى انشأ له
ووضع عند عدل وان شاء اخذ منه كفلا ثقة بنفسه

و بعد کماله و این است که
باغبان القطاع شافع غرته
ولا یجزی لابن ابریس
واحد فرابوره و اجداده
خمس و اربع و العشرین
خمس و اربع و اربعین

سلام القضاء و التفتيش

على ان القاضى قبض وبيع الغائب مع جميعه
لو كانت غير الصوفه وبيعها غائب وخفيف فدايم
الى القاضى لبيعها وذكر في القاضى ولا يبيع مال الغائب
وقبه لو كان المدين غائبا لا يبيع حروقه بدينه عند ابا
وقالا يبيعها واما العقار فلا يبيع عند ابا
في الظاهر وسنها ان يبيع حروقه وعلى هذا الخلاف يبيع
حروقه نفقه امراته في العقار سنها واتباعه الكاش
م المصولين واما الناصرية ولومات ولا يعلم وارث
فباع القاضى داره يجوز ولو ظهر الوارث فالباع ماض
تأنا حائذ في العطل ان يشرع كتابا في القاضى مات
ولا يعلم له وارث فباع القاضى داره جاز ولو علم بوضع
الوارث جاز ويكوز خطاه الا ترى ان لوباع الابن جوزه
الحاس المصولين يبيع القاضى ما يتسارع اليه القاضى
في المال الغائب كالتجارة وكوز حج القاضى في فضل ما يجوز
للقاضى في كتاب القضاء ذكر الحرفا وادعى دينه تركه
كل الورثة كبا غيب في البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن
الموت في الاثبات ولا يذهب القاضى بغير القاضى وصيت
واذا لم يكن منقطعا لا ينصب نيز في الفضل السح
في كتاب ادا القاضى لو قال الوارث انا لا ارضى الدين
لا يبيع التركة بل اسلم التركة الى الدين وقبض القاضى في بيع
التركة من المال الزبور كمان وعرض حرق وحرق عليه
دين فاحتج ورثة الكبار من البيع وقضاء الدين وقالوا
لرب الدين سلمنا التركة اليك قبل ينصب الحاكم وصيا
فقبل لا بل يامر الورثة بالبيع فان استغوا اجسهم
المسقط على الرهن واذا حبس ولم يبيع الا ان ينصب

وصيا

وصيه وبيعهم مع نيز في كتاب الوصايا
انكره ادا استغرقت بالدين خولا لا يبيع القاضى للورثة
اذا ملك الورثة فلا يجوز لهم ولا لانه البيع ورثه القضا
لغيب اذا مات وترك مال لا يملكه اذ يترتب مدة
حتى يفسد الوارث فان لم يفسد يبيع بيت المال ويصرف
الى القاضى ونفقة الابنام فلو صرف في غير الوارث
يقضى بالتمسك بالمال ثم يخرج من القاضى قبيل الشافعي
ترك مالا بيد رجل نفقه او عقارا او غيره فادعى رجل ان
ذلك له او ادعى الميت او عصبه منه الميت وصدقه و
البيد تركه وانه لا يعلم الميت تركه وانه تركه
وارثا غائبا فان القاضى لا يدفع الى المدعى شيئا ما قرأ في
البيد وكيل في بيت المال بعد التلوم والانتظار في
او الفصل الثامن والعشرين من المصولين
ان قلت ما الفرق بين الحكم والشروط
وهل الشبوت حكم ولا واذ اقلت بان الشبوت حكم فهل
هو عين الحكم ويستلزمه ظاهر او على التقديرين فهل ذلك
عام في جميع حكم الشبوت ام لا جواز ان الشبوت هو قيام
الحجة على شبوت السبب عند الحاكم فاذ ثبت بالبينة
ان السيد اعتق شقيقا له في عبدا وانه النكاح كان بغير
ولي او بصدوق فانه اذ الشريك باع حصته من حبي
في بيت الشفعة او انما زوجه للميت حتى تتركه وكوز
ذلك في شبوت اسباب الحكم فان بقيت عند الحكم بينة
او لم تبقى ولكن بقي عليه ان المال يخصم من له مطعون او حقا
وكوز ذلك فلا ينبغي ان يختلف في هذا انه ليس بشبوت
لوجود الرتبة او لعدم الاعتداد وانه قامت الحجة

السبب
اذا ثبت دوام المحنة على شئ
عند الحكم

الحكم او انتفت الربية ووجدت السيرة طاهرة من هذا
 وجب ان يعتقد ان حكمه قد اخرج من قول الفقهاء من اجل ان
 الصحيح ان الشبوت حكم يرد في هذه الصورة الخاصة وليس
 ذلك في جميع صور الشبوت قال برهان الدين صاحب
 المحيط والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوع
 ثبت عندي يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى او صرح عندي
 او علمت فهذا الحكم هو المختار ولى الكبر لو قال ثبت
 عندي ان لم يرد على هذا اذا قال بعض شايخنا لا يكون
 حكما وقال بعضهم من هذا القاضى ابو عامر العامرى صاحب المحاسن
 وشمس الائمة الحكمة ان بارز الحكم والقضى عليه ولعله ان يكون في
 صورة خاصة كما ذكرنا في فتاوى رشيد الدين قوله
 ثبت عندي حكم كلس الاولى ان يبين ان الشبوت بالبينة
 او بالقرار اذا كان سببه كما في بقية قول القرائى والقول
 ان الشاى يرى ان حقيقة الحكم حقايرة بحقيقة الشبوت ومع
 تغاير الحقايق لا يمكن القول بحصول احد المتباينين عند
 حصول الاخر الا ان يجوز بالملازمة والضرورة خبر عزى
 لا احتمال ان يكون عند حصول الاخر رتبة ما كانا به في حق
 حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه حكم في هذه الصور كما في
 غيرها التي حكم الحاكم فيها بطريق الاثبات اما الصور التي عليها
 كنبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص ونبوت
 الدين عنده في الذمة وعقد القراض ونبوت السرقة
 للقطع فالشبوت الكامل في هذه الصور جميعا لا يستلزم
 اثناء حكم من جهة الحاكم بل احكام هذه الصور مفردة في الشرع
 بوجاهة وظنفة الحكم في هذه الصور انما هو التيقن وسبب
 في هذا ما يفتاى عند التيقن فاحكام والمضى سواء وليس

وإذا كان ما ثبت عنده من الخبر
 وكذا إذا قال ثبت عندي
 وكذا إذا قال ثبت عندي

في احكام الشريعة التي عليها
 وظيفة الحاكم التيقن
 في ما عدا التيقن فالحاكم والمضى
 سواء

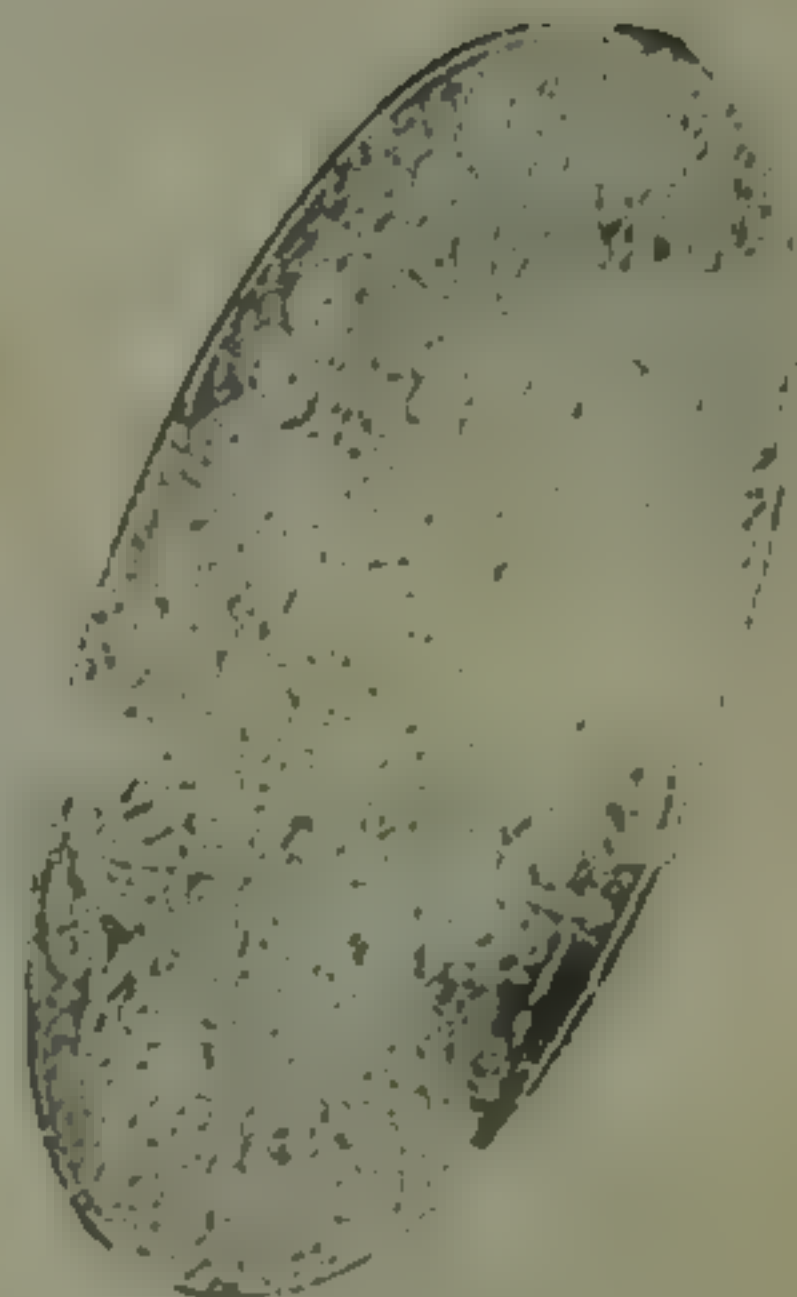
صونا

وان المسئلة اذا كان فيها قول مسجل
 خير المقتضى والقاضى يجوز للمقتضى والقاضى
 الاقتضاء والقضاء باخذها من جهة القاضى
 في كتاب التوقيف

فمنها حكم استتاب شخص الشرح في الحاكم املا البتة بل هذه
 احكام تمنع اسبابه كانه في حكم او لا نعم الذي يقف على الحاكم
 لتفقد مع انه غير مختص به في الدين وشبهه فله دفع التلذذ
 القيمة والمديون الدين وسبب البائع المبيع يستغنى عن منفعة
 حاكم او غيره وانما يحتاج الى الحاكم في الصور التي عليها اذا كانت
 تقتصر الى نظر واجتهاد وتحرير اسباب كفسخ الاثارة اذا ما توفرت
 للناس يؤول الى التمايز والفتال كالمدة والتعازير مع
 ان التعازير العتمة التي يقتصر غير الحكم قطعا وقد يستلزم
 قد تكون الصورة قابلة للاستلزام الحكم واخر لا تكون قابلة
 من تقدم بيان في صور الاجماع فان القول بان الشبوت حكم في
 جميع الصور خطأ فطعا فانه يتعين تخصيص هذه العبارة و
 تاويل كلام العامر ومثل على معنى صحيح وهو بين لمن انضمت
 من معين الحكم **كتاب القاضى الى القاضى** يجوز كتاب
 القاضى في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقيق شرطه
 كتاب القاضى فيه من اعلام المشهود وبغير ذلك ثانيا رتبة
 في اواخر الفصل الرابع والعشرين من كتاب ادب القاضى
 ويقبل فيها لابطسب شجرة كالمدين والعقار والنكاح و
 الطلاق والعناق والوحيبة والنب والمقصود والامانة
 والمضاربة المحودتين والشفعة والوكالة والوفاء والقتل
 اذا كان موجبه المال والولاية كالمستقول في المختار لاني حدو
 فود عز في باب كتاب القاضى لا يقبل كتاب قاضى رفاق
 او قرية الى قاضى مدينة فيها مبشر وجماعة لانه قاضى الرستاق ليس
 بقاضى وما يفعل هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء وقد
 فتاوى في التام من القضاء في اجرة قاضى قرية ارباب
 حكمت الى قاضى بلده قال في الاحوال الخطير لا يقبل امامي في الحكم

مكتوب القاضى الى القاضى
 من كتاب الادب والخط

فقبل ان كان شهوده الاصل عد ولا يخلو من التوراة القام
اباكت للمدعي كتابا ثم حضر له المكتوب اليه قبل ان يقف
المكتوب اليه بكتابه لا يقضي بكتابه كما لو حضر شاهد الاصل قبل
يقضي بشهادة الفرع في قضيتي من فصل كتاب القاض في كتاب
الشهادات اما القاض في كتابه ينبغي ان يكون معلوما لان
الحجة كتاب القاض ولا بد ان يعلم المكتوب اليه كتاب القاض
حتى يقبل واعلامه يكون بكتابه اسم القاض واسم ابيه واسم جده او
قبيلة لانه اعلام الانسان ان كان غابا بهذه الاشياء او
لم يذكر اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم
ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلة فغده ان حقيقته لا يحصل التوثيق
وسباني الكلام فبعد ان شانه وان كان مشهورا كالتق
بالاسم الذي كان مشهورا به كذا لانه كتابه ما زاد على ذلك
للتوثيق واذا حصل التعريف به وانه كالتق بذكر من الخطا
البرهان في احوال حصل كتاب القاض الى القاض جدار بين
كريمين لرعيين انهم فاستعدى احدهما الى الحاكم عند اباه صاحب
البناء فامر الحاكم البناء بغير المسعدى على ان يبنى حده او ياخذ
الاجر منها فبني كانه ان ياخذ الاجر منها جميعا براتبه في نوعه كناية
الحايط المشتركة في كتاب الخطا جدار بين رعيين انهم
ولا احد هما بنات وشوة فادع صاحب العيال ان يبنياه
وابي الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقهاء ان يثبت ربح
انه تعالى في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما مشرة قال مر لانا
ويفني ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الحدار يحمل العترة
يختل بكن لكل واحد منها ان يبنى في نصيب مشرة لا يجبر الابي على
البناء وان كان اصل الحايط لا يحمل العترة على هذه الوجهة فم
الابن البناء في نصيبه جدار اول الخطا في كتاب القاض وان يصام



صاحب الفضل فصل كان لصاحب العلم ان يامر بالبناء ليعني
عليه العلم من الخطا ليعني ليس العلم اذا انهم لم يخلوا من ياتوا
صاحب الفضل بالبناء لكن يقال لصاحب العلم ان يخل
ان يثبت حتى تبين موضع عترة وليس لصاحب الفضل ان
يسكن حتى يعطى قيمة بيا الفضل وهو العلم ليس علمه و
الفضل كالحصن في يده ولا يشبه الحايط لانه ان يخلو من
اما الفضل فلا وسقف الفضل بجل الامة لصاحب الفضل
ولصاحب العلم سكناه منه المضي في سائر عمارة
الحايط المشتركة في كتاب القسمة اذا اراد الرعي احد
طرفة في طريق العامة لا يضر بالعمامة فالجرح من يملكها بالحق
رحمة الله تعالى ان لكل واحد من احاد المسلمين حق المنع وحق
الطرح وحق حرمه الله حق الخصومة في المنع وحق الرفع
فقال ابو يوسف رحمه الله ليس له حق المنع ولا حق الرفع اما اذا
كان بغير المسلمين ولكل واحد من المسلمين حق المنع والرفع جميعا
فجاء الفتاوى في فصل سائر ينطه بالبطريق في كتاب القسمة
حد القديم انما يحفظا اقرانه وراه هذا الوقت كيف كان بجل
اقصى الوقت الذي يحفظ الناس حد القديم وبني عليه الامر في
تصرف الانسان في ملكه على وجه يتقرر جواره الفصل الخامس
والعشرين من القنولين وفي الاجناس قال هشام قلت
لحم رحمه الله ما تقول في رجل له داران خديهما يمتد والآخرى بسيرة
وبينهما طريق المسلمين فبني طرفة فوق الطريق عليها قال
في قول ان كان البناء لا يضر بالطريق لا يابس به وان خاضع ليه
البناء احداهما وان خاضع قبل البناء فله منو طامس البناء
الحيطان داران مثلا صقانه جعل احد صاحبهما في داره
وكان في القديم سكناه وفي ذلك من علي صاحب الدار

مطل حد القديم

الاخوة قال ابو القاسم او كان في حوزة الدواب لا يملكه الا
 بمنع وان كان حوازة البر فلهي ومنع هذا خلاف ما ذكره في
 حوزة من تصرف ملكه ليس للاخر منه وان كان يتصرف به
 التصرف ثم اذا حوز دار الحار وعلم انها حوزت بسبب الاصل
 هل يضمن صاحب الاصل قال ظهير الدين لا يضمن لان فضل
 الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما يضمن بالتسبب وهو
 اذ قال الدواب فاذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف
 ما لو ساق الدابة الى ذرع غيره حتى افسده لان بالتسوق
 متعدي فضمن حوز الضمانات للعام في الفصل الاول من
 الباب الحادي عشر حايط مال الدار فقوم فاشهد عليه يوم
 احدهم ثم سقط الحايط وانلف شيئا من القوم ومن غيرهم كان
 ضامنا وكذا العلو اذا هوى او انضدع فاشهد اهل الفضل
 على اهل العلو وكذا الحايط اعلاه لرجل واسطه لاه وهذا
 بخلاف الحايط اذا كان مائلا الى الطريق في الحكمين احدهما ان
 الاستشهاد على الحايط المائل الى ملكك انما يكون في المالك
 لاه غيره وفي الطريق يبيع من كل احد والثاني ان في الحايط
 المائل الى ملكك ان لو اخره صاحب الملك بعد الاستشهاد
 او براءه يبيع من المائل الى الطريق لا يبيع التاجر والابراء
 الذي اشهد في جنابة الحايط جنابات الحائز احده
 مستراحا في سكة نافذة برضى الجائر ثم قبل تمام العمارة منه
 وليس له فيه ضرر بين فله من المنع فيه في نية الفقرات و
 الحوادث في كتاب الكراهية رجل له دار في سكة فظهر هذه
 الدار في سكة اخرى غير نافذة اراد ان يجعل له اربابا
 هذه السكة فاستفوا فيه والصحيح انه يمنع عن ذلك اذ لم يكن
 له طريق في هذه السكة فانما كان في اواخر باب الحايط

مطلب
 فعل الدواب لا يضاف اليه

فرضت ان دخلها
 ملكه

الكامل

لو فتح كوة في ساحة وكوها
 لا يمنع والفتوى على انه ان كانت
 الكوة للمنظر والساحة موضع
 البناء يمنع
 في كتاب الكراهية

من كتاب

من كتاب الكراهية
 حواره ومقارنه وتبيل ثمة الى اهل في اواخر الفصل
 الخامس من القضاة ليس غريب مات في بيت رجل فمات
 وارث معروف وخلفه مالا فاحص البيت فقهر له ان
 يتصدق به على نفسه مسألة المصنف في مسائل الاصول
 اللعظ وفي الجامع الصغير الحامي قاضي او امين باع
 عبد الغرما واخذ المال ففزع واستوفى العبد لم يضمن
 ورجع المشتري على الغرما ولو امر القاهم ببيعوه وبادوا
 ثم استوفوا او مات قبل القبض ففزع الثمن رجوع المشتري
 على الوصي ورجع الوصي على الغرما فانما كانه قبل الفصل
 الثامن والعشرين من كتاب ارباب القاضين وفي الحايط اذا
 اراد القاض ان يكتب السجل وياخذ على ذلك اجر باخذ
 حقه اربابا يجوز اخذه لغيره وكذا لو تولى القسرة بنفسه
 باجو ولو اخذ الاربعة مباشرة تكاح العنصر ليس ذلك
 لانه واجب عليه وما لا يجب عليه مباشرة حيازا اخذ للماجرة عليه
 واذا باع باليتم لا ياخذ شيئا ولو اخذ واذا باع
 لا يتخذ بيوعه يفعل القاض في مال التجميع الميت الغريب ما
 يفضل في اللقطة الا ان اراد ان يضر المالك بعد التصديق
 يدفع من بيت المال حلاصة في الباب من القضاء القاضي
 اذا اخذ الرشوة قبل يبطل جميع قضاياه وان قضاه
 بجهل لا يلزم بيق امينا ويبطل القضاء الذي اخذ
 فيه الرشوة لانه لما اخذ الرشوة صار مستأجرا على القضاء
 ولا يجوز له على القضاء بل لا القضاء ولا عظم الطاعة وهو
 واجب عليه فيبطل به القضاء ومن غيره محسار استهزاء

في كتاب الكراهية
 في اواخر باب الحايط
 على نفسه لا يضمن
 في كتاب الكراهية
 في اواخر باب الحايط
 في كتاب الكراهية
 في اواخر باب الحايط
 في كتاب الكراهية
 في اواخر باب الحايط
 في كتاب الكراهية
 في اواخر باب الحايط

ولا يستأجر على القضاء بطر

او اسطفا فضل في الجبر في كتاب القضاء يجب ان يعلم ان حرم
 ظهور الزنا عند القاضي الاقرار والبينة اما علم القاضي فليس
 بحجة في الثواب وكذلك في سائر الحدود والخالف له في رجل
 كحد السرقة و حد الشرب علم القاضي ليس بحجة حتى لا يجوز
للقاضي ان يقضي معلمي هذه المواقف وهذا استنبط ان تانها
في اول الفصل الثالث من كتاب الحدود وفي فصول عطا
 بن حمزة مثل عن عليه الف درهم دين حسنة لرجل للرجل
 ثلثانية واللاخر ما يثاب كيف يقسم ماله بينهم قال هو يقضي
 دين كل واحد منهم كما اراد ويقدم من اراد ولو شتر مرار اولاً
 حتى قائم له ولاية علم نفسه واموال قبله فان غاب بحيث لا يدري
 اين حوله من المال حسنة والف دين قال الابر يقضي
 من هذا المال للجصص لانه القاض له ولاية في المال الغيب
 في اوقات الحقوق كلها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم جميع

الغمام

مات وترك امرأة بها حبلى فانه كانت الولادة قريبة فبسط
 ليضع القسيه عن علم وان لم تكن قريبة فلا ينتظر لان في ذلك تأخير
 حواء المقتبين في القسيه العوات انه كانت لحفظ الاملاكت
 فالقسيه على قدر الملكه وان كانت لحفظ الانفس حتى على
 الرخوس وخرج عليها الواجب في القسيه ما اذا عزم السلطان
 اهل قرية فاتمها يقسم على هذا وهي في كماله اننا نجايد
 في قناري قار في الهداية اذا حيف الغرق فاتفقوا
 على القاء بعض الامتعة منها فالتقوا فالتقوا بعد الررس
 لانها لحفظ الانفس انتهى مشاه في اول كتاب القسيه
 في الارض المشتركة اذا بناها احد لها صاحبها رفع
 بناك فانه القاضي يقسم الارض بينهما فوقع في البناء في
 نصيب الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او يباخذ البناء بالقسيه
 اذا رضى صاحبها بذلك فافترنا في قسيه الوصي والامير
 في كتاب القسيه وسئل الفقه ابو جعفر عن عمر داه امر

قلت وما في الولا العجبة قد علم ان
لا توضع على الارض الاميرية ولا على ارض
الكلاء لان كلا منهما ليست بملك فستكون
حرة العبادى في كذا انفسه

عمر دار احمد

لا يقسم الكتب

لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينقسم
بالمهاياة ولو اراد واحد ان يقسم
بالوراق ليس له ذلك ولا يسمع هذا
الكلام منه ولا يقسم بوجه من الوجوه
ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك
الرضا وان راضوا جميعا فالقاضي
لا يأمر بذلك ولو كان مصحفا
لواحد وسهم من ثلثه وثلثين سهم منه
لاخر فانه يوطى يوما من ثلثه وثلثين
يوما حتى ينتفع ولو كان كتابا اذا تجدد
كثيره كشرح المبسوط فانه لا يقسم ايضا
ولا يسبيل للقسمه في ذلك وكذا
في كل جنس مختلف ولا يأمر الحاكم
بذلك ولو راضيا ان يقوم الكتب
وياخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالترتيب
يجوز والا فلا **جواب الفتوى**
في الباب الرابع

وهي خراب ثم مات الرجل وترك ابنته المراه فقال
الابن العارفة ميراث بيننا وقالت المراه العارفة والدار
لما قال ان كان الزوج عمر الدار باذنها فالعارفة لها والنصف
دينا عليها وتقوم حصه الابن وهو بناء على ما قلنا وان كان
عمره بغير اذنها لنفسه فالعارفة ميراث فتقوم المراه وقية
نصفية من العارفة ان شاءت وسلت العارفة كل ما لها ولم
ينقل عنه ماله عمره بالمرأة بلا ذنها قال النسفي العارفة للمرأة
شي على ما مر النفقة وهو متطوع في ذلك قال نجم الدين
على هذا التفضيل للجواب في عارفة كرم امراته وسبب ميراثها
من العارفة البرمانية في فصل الخامس في كتاب الميراث والارث
الغلط في القسم باذني غيبا فيسبب بحثه في كل تحت تقوم
المقوم لا يسع وان فاحت ان قسم بالقضاء لا بالرضاء يست
اتفاقا بترتيب في الثاني من كتاب القسم اذا اقسمت القوم
شي ميراثا او غيره ذلك ثم طهر الغيب الفاضل في القسم
ان كانت القصة بقضاء القاضي تبطل عنه الكل وان كانت
بالترافع اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان قاتل قاتل
باز للمغبوع ان يبطل القصة فله وجه وان قاتل ليس له ان يبطل
فله وجه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
من الغلط والغيب وله ان يبطل القصة لو كانت القصة بقضاء
القاضي وهو الصحيح فان ثبتنا ذلك ومن لم يزل القصة من كتاب
القصة وذكر القاضي الامام الاجل الاسيوطي في شرح ادب القاضي
ان دعوى الغلط بعد القصة غير الصحيحة اذا كانت القصة بالترافع
وبعض الشايخ قالوا ان قسم كما لو كانت القصة بقضاء القاضي
في شرح الادب في باب الاستيفاء وفتيحه في هذا الفصل فقال
انما لم يجز كل واحد منها بالاستيفاء اما اذا اقر به ذلك

وانما

وانما قسم القصة في العقب وخيرة في الفصل الثامن
من القسم وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وغفل غيب
الكل ان كان محض اعلى حصة او حصة كانت الورثة كلهم صغارا
لا يجوز قسمه اسلا كما لو باع مال احد البعدين من الاخوة والاب
له قسم مال اولاده الصغار حازر كالبيع والحيثه للوصي اذا كان
الصغير اثنين لم يبيع الوصي حصه الصغيرين مشاعا من رجل
ثم يقاسم مع المشتري حصه الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يبيع
حصه الصغير الذي باع حتى يتارحق احد بهما والاخر **والوجه**
الثاني ان كانت الورثة كلهم كبارا بعضهم حاضرا وبعضهم
غيب فقام الحضور افوز نصيبهم حازرت القصة وان
كانت التركة عروضا فاحاز العقار مثلا لان القسم كالبيع وليس
للوصي البيع ولا لانه البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف
المنقول والثالث ان تكون الورثة صغارا وكبارا او كبارا
غيب لا يجوز قسمه في العقار لما مر وكذا ان العروضا لان
الوصي ليس له ولاية القسم والعروضا على الكبار الغيب
كالبيع وفاعل كان الكل صغارا ولو كان الكل صغارا قد ذكر
انه لا يجوز قسمه فكذا هذه **والدفع** اذا كانوا صغارا وكبارا
حضر او غفل نصيب الكبار وهم حاضرون قد فقه البيهقي
نصيب الصغار ولم يوز نصيب كل واحد من الصغار حازر
الى منى اذا غفل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم
بين الكل فالقصة في الكل فاسدة واما اذا دفع الى الكبار نصيبهم
وامسك حصه الصغار جلد ثم قسم حصه الصغار فيما بينهم
فالقصة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القصة فيما بينهم
واما وصي الام والعم والاخ يقاسم لولد بالصغير منقول
ورحمة الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب

فلما ادعى احد المتقاسمين دينه في التركة
صح دعواه لانه لا تنقض اذ الدين
يتعلق بالمعنى والقسمه تضادق
القصة ولو ادعى عينا باي
سبب كان لم يسمع للمتقاضي
اذا الاقدام على القسمه اعتراف
بكون المقسوم مشتركا ههنا
في القسم قبل الفصل في المهاياة

قصة عقارة على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير غير الام
 العتار والنسول جميعا في السوس من وصايا الخلاصة فقسمة الورثة
 لا يترك اليكم وفيهم صنفان غائب لا يصح الا باجارة الغائب
 ولي الصغير او جيز الصغير بعد البلوغ او باجارة الحاكم قبل البلوغ
 فلو مات الصغير والغائب فاجازته ورثته جازت الامة
 محمد بن ابي جهم او اخو قسمة البرازية طردي بن ابي جهم بالثلاث
 او بالف مرسلة او وارث اخر بعد القسمة ترد وان قال
 الورثة نفوذى الدين والوصية او حصص الوارث من مالنا
 ولا تنقص القسمة ففيها اذا ظهر من اموالهم بالالف مرسلة
 لم يترك لان حقها في المال لا في العين وفيها اذا ظهر وارث
 او حوصلي بالثلاث لم يترك بل تنقص القسمة لأحقها
 مستحق بعين التركة الا اذا رضى الوارث والموصي له بذلك
 فانه قضى واحد من الورثة صحة الوفاة في نظر ادى يرجع في
 التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاضى من مالهم
 لقيام مقام الغرم وان على ان لا يرجع في التركة مضت
 القسمة **برازية في الفصل الثالث من كتاب القسمة كتاب**
الفرار اما الكلام في اولاد الاحوة والاحوات لام فهو ان
 اولادهم اقربهم ولا يفضل الذكر على الانثى في رواية شاذة
 عن ابي يوسف مثله بنت الاخ لام وابن الاحوت لام فهو ان
 المال بينهما كلاصول فصخان وعند ابي يوسف على تلك الرواية
 اثلاثا بخلاف الاصول سماوية في الفوايض ثم الذين يورثون
 ذوى الارحام اصناف ثلثة صنف منهم سبعة اهل القرابة
 وهم ابو يوسف وابو يوسف ومحمد بن زفر وعيسى بن ابيان جهم
 وانهم سبعة اهل الترتيل وهم علقمة والشيخ ومسروق بن عيسى
 ومنهم سبعة اهل الترتيل وهم علقمة والشيخ ومسروق بن عيسى

ذوى الارحام

ثم اعلم بان المعبر في اولاد العتار
 عدد رؤسهم دون عدد رؤس آبائهم
 حتى لو ترك ابراهيم اخ لام وام ومحمد
 بن اخ لام وام اولاد لام فاما
 بينهم على احوالهم لا سبعة من هذا
 بالاجماع كما ذكرنا في قول الكتاب
 في بيع الفوايض للشيخ الامام

فلما وقع الشك في الوارث
 صار هذا الاضباعا فكان مكانه

بيت المال بروضة العلماء
 للمؤيد رضى في كتاب الرابع فيما يخص
 اسكنوا في الفرائض

وفي مسائل الفوايض من شرائط العقل
 الذي يتعلق به حرمان الميراث
 ان يكون المباشر للعقل مختاريا
 حتى ان القبي او المجنون اذا قل
 مورثه لا يحرم عن الميراث لان
 حرمان الميراث عقوبة وهما ليسا
 من اهل العقوبة احكام العتار
 في مسائل الفرائض

واذا حكم البنا اهل الكفر في القسمة
 قسمنا بينهم على حكمنا دون حكمهم
 ما ارعاه في الوارث

الوصي في الوصاية كمال الوكيل
 في الوكالة تنفذ الوصاية

والوصي كالسولي ومن اتصف
 بالامانة والافتقار بنصبه القاضي
 وصيا سواء كان من اقاربهم
 او من غيبتهم فقام في
 آخر كتاب الوصايا

ويقيم بن ابي جهم وابو جهم فاسم بن سلام وشريك
 والحسن بن ابي جهم وابو جهم فاسم بن سلام وشريك
 المثل منقولة المدلى به الاستحقاق وبيان ذلك فيما اذا
 ترك ابنة ابنة وابنة اخنت فعلى قول اهل القرابة المال
 لابنة الابنة لانها اقرب وعلى قول اهل الترتيل المال بينهما
 فصخان بمنزلة ما لو ترك ابنة واخنت والصنف الثالث
 يسمون اهل الرحم منهم حسن بن جهم ونوع بن وراج سموا به
 بذلك لانهم سوا بين الاقرب والابعد في الاستحقاق
 ثم المصلحة طرقت في باب ذوى الارحام وان اجتمع اولاد الاخوة
 المتفرقات او بنات الاحوة المتفرقات فغلبت ابنة يوسف
 تركت لاب وام اولى وعند محمد بغير الاصول كما لو تركت
 بنت اخنت لاب وام وبنت اخنت الاب وبنت اخنت
 ام فغلبت ابنة يوسف المال كله لبنت الاخنت لاب وام
 وعند محمد بينهما اخنسا حسن المال لبنت الاخنت الاب
 وحل لبنت الاخنت لام وثلاثة اخماسه لبنت الاخنت
 لاب وام فرضا وادكا كانت تركت ثلث اخوات متفرقات
 ولو تركت بنت الاخ لام وام وبنت اخ لام وبنت
 اخ لام فغلبت ابنة يوسف المال كله لبنت الاخ لام وام وعند
 محمد سوا المال لبنت الاخ لام والباقي لبنت الاخ لام
 وام ولا شئ لبنت الاخ لام كما تركت ثلث اخوة متفرقات
 مرفوعة الكافي **كتاب الوصايا** الوصاية حال حيوة
 وكان كالوكالة بعد موته وصاية لاه النظر المعاني برازية
 في نوع فيما يكون توكيلا من كتاب الوكالة قال اذا فوخت
 المرأة ولها اولاد صغار ولها زوج و هو اب يتولاه و
 تركت ميراثا من عقارات ومناج وغير ذلك او وصت

الى رجل وعليها دين لا تاس فلو صيرها ان يبيع من تركتها بالقبض
 بها عليها من الدين وكذلك لو صيرها في ابواب البر والانس
 شتى فما يحتاج ان يباع فيه من تركتها فلو صيرها ان يبيع من
 تركتها ما ينفذ به وصاياها فاذا فرغ من الدين او الوصية
 كان الاب اولى بحصة يورثه الاولاد الصغار والام
 لان قضاء الدين وينفذ الوصية وحفظ التركة لتنفيذها
 حق الميت والميت في حال حيوة كانه اولى بتنفيذ حقوقه
 من غير ما فله وصايا به صونها فاذا فرغت التركة من حقها
 كانت الاب اولى لانه الباقي مال الولد والاب مقدم على الام
 في التصرفات في مال الولد فله ان يعا وصي الام ثم قال في
 الكتاب كان الاب اولى اذا كان هو ضاملا كونه اذا
 لم يكن مبتدرا من غير ما يستحق للرجل على قول من يبرح خاذا كان
 يملك الا يملك المقر في مال اليتيم ويوضع ياله في يد
 عدل الى وقت الحاجة اولى وقت بلوغ الصغير في باب
الرجل يريد ان يكتب وصية من مختصر شرح ادب القاضي
لا يجوز وصية الصبي اذا لم يكن مراصقا وكذا ان كان من ثمنها
عندنا ما يمتنع من فضل فيما يجوز وصية من كتاب الوصايا
في الذخيرة الوصي اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره
 بابا خاصة في اول الفصل الثامن والثلاثين من الوصايا
 ولو نصب القاضي وصيا وعين له اجر العدة جاز في
 باب تصرفات الاب من الوصايا وصي الوصي وصي في التركة
 وكذا اذا وصي اليه احداهما لم يمتنع الا بجر لو دفع الوصي المال
 الى الصبي قبل استيناس الرشد او تلفه ضمن الوصي بجميع القادري
 في الفصل تفرغ الوصي والاب من كتاب الوصايا وصي القاضي
 اذا عزل فليس ينبغي ان ينعزل الا بعلم القاضي كوكيل محاض

والاب مقدم على الام
 في التصرفات في مال الولد

في النقص

في الفصل الاول من الفصولين او وصت بتكفيها من غيرها
 الذي على زوجها مال وصية باطله وان لم يكن لها مال فله
 او جيب في نيب المال والثاني على الزوج كالكسوة لقام
 النكاح حتى جوي التوارث ويقول الثاني نأخذ في الرابع
 ثم وصايا البر ازيد ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق
 فان لم يترك مالا يكفن على من يجب عليه النفقة في حيوة الا
 الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول ابو يوسف وجيب الكفن
 على الزوج وان تركت مالا وعليه القنوق فليصير من غسل
 الميت من كتاب الصلوة اذا ماتت المرأة وترك زوجها
 ووصت بنصف ماله للاجنبي كانه للاجنبي نصف ماله
 للزوج ثلث المال وسدس لبيت المال لانه الاجنبي يأخذ ثلث
 المال او لا يلامنا زعة يبغي ثلثا المال يأخذ الزوج ونصف
 ما بقي وهو الثلث ينبغي ثلث فبأخذ الاجنبي تمام وصية
 وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو وصت
 المرأة بنصف ماله لزوجها ولم توص بوصية اخرى كانه
 بجميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية
 فاجنبهم في فصل قبيل جرحه وصية وفيمن لا يجوز من
 الوصايا وان اوصى لبيت فلانه وهو ابو قبيلة لا يجوز
 فنهى باطله وان لا ينامهم او عبا منهم او زناهم او اولادهم
 فلهنهم والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا الاكحوصون
 للفقراء منهم ضاققة ان كانوا الاكحوصون مطلقا لا بجر
 في باب الوصية للأقارب وغيرهم من الوصايا والصبي
 انهم اذا كانوا مائة وما دونهم فانهم قد كحوصون وان
 كانوا اكثر من ذلك فانهم لا كحوصون خزانة المقيمين
 الوصايا في المحيط روي المعلق عن ابي يوسف ان الوصي

ارادة اوصت الى زوجها ان يكفنها
 من مهرها الذي عليه قال امرها
 ومنهيا في باب الكفن باطل
 كذا في المحيط الحصري
 في كتاب الثاني من كتاب الوصايا
 فالكفن

وكان الذي يقول هذا اذا لم يجز فان اجاز
 فهو يبي النصف والاولى للزوج والربع
 الباقي لبيت المال كذا في التكملة في آخر
 الفصل الثاني من الوصايا
 وان اوصت لرجل بنصف ماله
 ولم يجز الزوج فله نصف لم النصف
 وللزوج الثلث وان اوصى لبيت المال
 حصة القادري في كتاب الوصايا

والفقير انهم اذا كانوا مائة وما دونهم
 فانهم قد كحوصون وان كانوا اكثر
 من مائة فانهم لا كحوصون

او خلا مال اليتيم بمال نفقة لا يقضي وفي المتن في الوصي
 لو خلا مال اليتيم بمال نفقة لا يقضي اذا ضاع او بطل الوصي
 في فصل في الضمان لا يقضي الوصي بموت مجهلا ولو خلا
 بماله ضمنه وصلى الاب بموت مجهلا وقبل لا كوصي في البيع
 والعشر من الفصول الوصي باع ثم ادعى انه باع
 بغيره فاحسن تسريح واخذ له على البيع لا ينفع دعوى الغشاد
 وكذا متولى الوقف اذا اجر الوقف ثم ادعى انه اجر باخل
 من اجر المثل وكل من باع ثم ادعى فاداه تسريح وتقصه
 هذا لا ينفع دعواه قال اسنادنا فعليه هذا يحتاج الى الفرق
 بين هذا وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد الغير ثم زعم
 ابياع او المشتري انه باع بغير امر المالك لا تسريح فنية في باب
 ما يبطل دعوى المدين في كتاب الدعوى وفي النوازل
 الوصي اذا نفقذ الوصية من مال نفقة يرجع في مال الميت
 هو المختار في واقعات النطق في الايضاح في باب معاملة
 الوصي للورثة وعليه بين الوصي يصدق في كفى المثل
 وكذا لو كفت منه مال واراد الرجوع فله ذلك وكذا الورثة
 من ماله ان يرجع وكذا الواهب لو كفت من ماله كذا الوصفي
 الوارث الوصي وينا من ماله كان له ان يرجع في مال الميت
 كذا الورثة في كل ما بالنفقة او كسوة بشهادة الشهود له
 ان يرجع في مال الصغير وانما شرط شهادة الشهود ولا
 قول الوصي معتبر في الاتفاق لكن لا يقبل الرجوع في مال الميت
 الا بالبيعة خلاصة في الفصل السادس في كتاب الوصايا
 وصلى انفق على الصغير من مال نفقة ولم يشهد بالرجوع وقت
 الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المتفق المالم يرجع في الوصي
 اختلاف في فيما يتعلق باتفاق الاب والوصي في كتاب الوصايا
 في الثانية

وفي الثانية ولا يجوز للوصي ان يجر لنفقة بمال اليتيم والميت
 فان فعل ورجع ضمن من اس المال ويقصد في الرجوع ان قول
 في حنفية ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف يسلم له الرجوع ولا
 يقصد في شيء وللوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له ان
 ان يزوج نفقة اليتيم فانما حاربه في الرجوع في غير الوصي
 في مال اليتيم في الفصل الحادي والثلاثين في كتاب الوصايا
 لو قضى الوصي ديون نفقة بمال اليتيم لا يجوز له فعل الاب
 وذلك جاز لان الوصي لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفقة
 بل القيمة والاب يملك ذلك ما ينما في فصل نفقة مات
 الوصي في مال اليتيم في كتاب الوصايا القاضى باجر الوصي
 بالاجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الرجوع
 اوصى بغير اليتيم وترك ابنين فانفق الوصية على اليتيم
 بدون اذن القاضي يجوز ان كان في عياله ما هو صغير لا يحمل
 القبض عبقة في آخر الوصي رجل مات وترك ورثة ولم
 يرض الى احد فباعته امراته دارا من تركته وكفنته بغير
 اذن فبطلت الورثة فالباع في نفقة باجائز ان لم يكن على الميت
 دين محيط بعد ذلك ينظر انه كفتته بقبض مثله ترجع في
 مال الميت وان كفتته باكثر من كفى المثل لا ترجع ولا ترجع
 بعد كفى المثل ايضا وان قال قائل انما ترجع بعد كفى
 المثل فله وجه وكفى المثل ثبابة خروج العبد من خلاصة
 في المراجع من الوصايا احد الورثة اذا قبض شيئا من التركة
 فضاء عنه ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف
 الضياع والوصي يقبض مطلقا واحده الورثة لو قبض شيئا
 للميت على رجل او ودية له عند رجل فضاء عنه ويضمن
 في آخر الفصل السادس في الوصايا خلاصة في وصايا

خلاصة كفى المثل

شرح الطحاوي أحد الورثة إذا قبض جميع التركة فملك
في يده من غير جناية فانه كان على الميت دين او ع الورثة
صغير لا يقضى وان لم يكن دين او الورثة كبار ضمن حصته
الباقين من احكام المصنار للاستمر وشي في مسائل القدر
ذكر في فتاوى سمرقند اذا تصرف واحد من اهل السكة
في مال الميت في البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم
انه لم يرضع الامر الى القاضي فصب وصيا الوصي ياخذ
المال ويصرفه في ابوابه الى بدعي من يقرر في جانيه للم
للقروية وهذا من نوع استسكان وبه يفتي تاجران
في الفصل التاسع والثلاثين من الوصايا الاب اذا مات
جدهما يضمن وقيل لا يضمن كالوصي والقض او اوضح
احوال اليتامى في بيته ومات ولا يدري اين المال و
انه لم يتيقن ضمن لانه مودع ولو دمع القاضي الى حرمه ثم
ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وللقاتل ولا ي
ايداع مال اليتامى في الفصل السابع والعشرين من العاديات
اقرار الوصي بدين على الميت او عين او وصية باطل الوصي
اذا صالح عن حق الميت او على حق الصغير على رجل فان كان
الى على عليه حق المال او عليه بنية او كانه وقضى عليه
بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك
يجوز في الفصل الثموني من العاديات واذا اوصى ان يدفع الى
اشارة كذا انه ليقبله القرائن على غيره فنده الوصية
باطلة قال ان كان القاري معتبا ينبغي ان يجوز الوصية لغيره
في المصلحة دون الاجر وقيل لا يجوز وان كان القاري
معتبا قال ابو نصر تاجران في الفصل التاسع
من الوصايا ان كان الوصيا رجل قال في صحة او في مرض

ان من وصية ميت مغلظة كذا ان يكون يوسف ان قال سمعت
ابا حنيفة رحمه يقول ان هذه وصية وكنت ثلثة ثلثة ثلثة
لم يقل حدثت الموت وكذا قال لفلان الف درهم
ثم ثلثي ماله وصية وان لم يذكر فيها الموت وكذا قال لفلان
الف درهم ثم قال او من يصف ما في او من ربع على ماله
قال ذلك في نسخة او في مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية
فتكون وصية فانهما فيما يكون وصية وفيما لا يكون حرا
الوصايا اذا كان في التركة دين والوصي يعلم ولا يبينه على
ذلك ما اذا يصنع الوصي فيه احوال والتحكيم والوصي
يودع عنه من له الدين من جنس الدين ويبيع شيئا منه
بجنس الدين ثم يقول للورثة خذوه انتم باسنة واد
الوديعة والثلث من مائة المفق في تصرف الوصي في الوصايا
ان كانت الورثة كبارا غنيا وليس على الميت دين
ولا وصية فلو وصى ان يبيع غير العقار استسكانا لا يجوز
العقار بفتح عليه التمسك والتلف فكان البيع حفظا وكفينا
ويملك اجابة الكل فانه كان بعض الورثة حنفيا وبعضهم
غائبا او احد منهم غائب فانه الوصي يملك نصيب الغائب
من العروض والمنقول والرفيق لاجل الحفظ واد اهلك بيع
نصيب الغائب بملك بيع نصيب كذا ايضا في قول الجرح
وعنه صاحبه لا يملك ومعه اربع مسائل احدى ما جاز
والثانية اذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فانه
الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل ويملك جميع
الباقية عند ابا حنيفة وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان
في التركة وصية بالمرسل فانه الوصي يملك البيع
ما ينفع به الموصية ويملك بيع ما زاد عليه عند

خط

والاحلام لانها يرثان قاضيا في فضل من جود وصية
 وحي من لا يجوز من الوصية ولو قال في ثلثه اشترط ان يترك
 واري بهذه كل شهر عشرة وراحم خبر السالكين في
 الدار وقفا كقولهم وقفت داري بعد موتي فخانه او
 الاحكام في الوقف وله ان وقف الواقعات بعلامة الموت
 رجل اوصى بحجرة معينة لمعتق يسكن فيها ويدخل
 بالخير فخذ اوصية لها بالسكنى ووزن الرقبة نقد الفداوى
 في الباب الاول من الوصايا لادوى يسكن داره
 لمحل ولا مال له غيرهما فاراد الورثة ان يبيعوا الثلثين
 روى عن ابي حنيفة انه ليس لهم ذلك قال ابو يوسف
 لهم ذلك لان الوصية بالسكنى ووزن الوصية بالرقبة
 ولو اوصى لكل الدار لم يكن له الا الثلث وكان حكم بيع الثلثين
 فكذا اذا اوصى له يسكنها ووجه قول ابي حنيفة في ثلث السكنى
 شايخ وفي بيع الثلثين منها ابطال حقه في السكنى فيها
 باعوه فممن يجرى حكم السائل لغير النسب في الرابع من الوصايا
 المبسوطة ولو اوصى بان يخدم عبده احد ورثة سبعة ثم
 يعتق جاز ان اجازة ببيعة الورثة وان لم يجرى وبطلت
 الوصية بالعتق لانه الوصية بالعتق في ضمن الوصية للورثة
 وبناء عليها والوصية بالخدمة لاحد الورثة لا تجزى الا
 باجازتهم فاذا بطلت الوصية للورثة بطل ما في ثمنها
 كالوصية بالمحابة ولو اوصى ان يخدمهم سبعة ثم يعتق
 جاز وان كرهوا او بعضهم من المحيط للخرى في اول باب
 الوصية يعتق العبد بعد الخدمة من الوصايا اذا اخرج عن القيام
 بام الميت فاقام الحاكم فيما لا ينزل الاول اما لو اقام
 في الاوقاف بغيره في فتاوى الفضل وصى بغيره القيام

بامر

بامر الميت فاقام الحاكم فيما اخرج ثم قال الدوى بعد ايام
 حضرت قاروا على القيام بامر الميت هل يعينه الحاكم
 الى مكانه قال هو وصى على حاله لا يحتاج الى اعادة الحاكم
 ثانيا فانه في اواخر الفصل اوصى في الثلثين من الوصايا
 اعلم ان الاوصياء ثلثة امين قاروا على القيام بما اوصى
 اليه فانه يغير رئيس للقاضي عزله وامين عاين فالتفت
 بضم الدوى بعينه وفسق او كافرا وعنده فنجب عزله
 اقامة غيره فخرانه المقتضى في الاوصياء من الوصايا بالبقاء
 ان يعزل وصى الميت العدل الكافي وله عزل وصى القاضي
 العدل كخالف القينة خلافا لما في التهمة اشباه من العدل
 القاضي اذا اتهم الوصى قال ابو يوسف القدر معه غيره
 ولا يخرجه قال ابو يوسف يخرجه وهو الظاهر وعليه
 الغنى في لانه الوصى قائم مقام الميت ولو كان الاب
 حيا وصيغ منه على مال وله الصغير فان القاضي يخرجه
 الحال من يده حال الوصى او قاضيا في قبيل كتاب القينة
 الوصى لا يورث في النكاح الصغير والصغيرة سوا الوصى الب
 الاب بالنكاح او لم يوص الا اذا كان الوصى وليا في ملكه يجمع
 القناوى في اواسط فصل تصرف الوصى الاب في كتاب
 الوصايا وفي الحائبة لكل من الاب الوصى تزويج امة الصغير
 والصغيرة وليس لكل منها تزويج عبدا وكل منها ولا تزويج
 طمة لكل منها عبدا وكل منها استسنانا الا في رواية
 ابو يوسف ومثله في الغينة في ادب الاوصياء في النكاح ومن
 محمد بن سفيان رحمه الله ان الوصى اذا اوصى دينيا على الميت وليس
 ببيعة من الوصاية وان كانت له بينة ينصب القاضي
 حتى يقاوم البينة عليه ثم القاضي باختياره يشاء ترك

وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء اعادة الاول
الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر كذا في كمال القاضى
للبيت في مقدار الدين الذي يدعى صاحبه ولا يخرج الوصى الوصاية
وبه اذ الشايع وعليه الفتوى فاصحنا في اذ اخرج كتاب الوصاية
وذكر في آخر وصايا شرح الطحاوى الباب اذا كان محتاجا لالباش
ان ياكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون مصنونا عليه
والوصى ليس له ان ياكل من مال الصغير وان كان محتاجا الى
اذا كانت له اوجة في ذلك فياكل قدر اوجه حاجته
زاده فضل من الائمة وشي في المسائل المتعلقة ببيع الاب
اذا طلب مال البيت احد باللف والاخر باللف وماله والاول
املى في الثاني بانه من الذي لا يشتري عليه من الجود والمنع
منية المقتضى في الوصاية رجل استباع مال البيت الوصى
باللف ورجل آخر استباع باللف وماله والاول املى في الثاني
قالوا ينبغي للوصى ان يبيع من الاول وكلت رجل استباع
مال البيت بنمانية واخر استباعه بعشرة والاول املى في
الوصى فواجه من الاول وكلت متولى الوقف فاصحنا
في بيع الوصى من كتاب البيوع ولو اشترى الوصى مال البيت
نفسه جاز في قول ابو حنيفة رحمه الله اذ كان جيرا للبيت وتفسير
اجيزية في غير العقار ما قال شمس الائمة الحسنى رحمه الله ان يبيع مال
نفسه من البيت ما سوى خمسة عشر بعشرة وان يشترى لنفسه
ما سوى عشرة بخمسة عشر وتفسير اجيزية في العقار عند
البعض ان يشترى لنفسه بضعف القيمة وان يبيع من البيت
بضعف القيمة في بيع الوصى ونشر انه من بيع الحائز في البسط
وليس له اعتاقه ولا على مال ولا بوجه من نفسه لانه
لا يعتاق ولا يضر من يبيع من نفسه وكل من مال ليس الا جعل

تفسير اجيزية

منه

افته للعبد مدبرنا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتاق على مال
شما يجوز كل منها اذ ب الاوصياء في آخر العتاق الوصى
لا يقرب مال البيت على ما تذهب له القرض مع هذا الا يكون هذا الثاني
لا حتى لا يستحق القول فلهذا في آخر الفصل الخامس من كتاب
الوصايا ذكر في بيوع جميع النوازل مثل تخم الدين المنفى رحم
عليه الاب عفار الابن الصغير بالغين القاضى قال
لا يجوز قبل ان يبيع وسلم ثم فاقم هو بنفسه ان يبيعه
وقوله اذا اراد الائمة واذا فقال ان سبق منه الاقرار
بالبيع بمن المثل وكتب ذلك في الحضانة اشهد على
ذلك لم تستقم وعدها للثنا فصل قال نعم الدين ورجل على
جواب الائمة من كذا او من كذا او من كذا الاجل الحمد لانه محمد بن
عليه الله السهمى والقاضى الامام ابو بكر عمر الزهرى وغيرهم
على الاطلاق ان للاب دعوى وقال ذلك محمد بن علي ان
اطلق البيع ولم يقر به الاقرار ووقف عند الدعوى الى
بعث ولم يعلم بالغين او علمت بالغين ولم يعلم ان البيع لا
يجوز وسئل نعم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشتري
وهو كرم حتى ادر كذا الثمر والعنب ثم استرده البائع بغير
ضمان للمشتري ان يجلس لنفسه قدر حصة الاكار لعله ويطلب
اجرا لعل فقال لا وليست ذلك لان المنافع لا تقوم الا بالعقد
وهو ما كان اكارا بل عمل لنفسه وراثت جواب محمد الائمة رحمه الله
اذا لم يمتح اجماع المثل لعله ولا اعرف لهذا اوجها وانا اقول ان
ما في الباب ان هذا العقد وقع فاسد او في العقد الفاسد اذا
انقضى به القبض وتعرف المشتري في المشتري منع ذلك في
البيع ووجب على المشتري قيمة المثل على من فنى القاضى قال
هنا لا امتناع للمشتري من دفع الثمن او ايقض عليه بالرد ولا

11

عن وقع القيمة سارا راضيا بالرد ففسخ العقد الاصل كالا فانه
 كذا ذكره في مجموع النوازل وينظر في ادخاله في بيع اجماع في الفوائد
 ايضا وذكره في بيع العدة اذا باع الاب مال ابنة الصغير
 ادعى ان فيه غيبا لا يسمع ورايت في موضع آخر اذا حصل بيع الاب
 فبين فاشترى فالحق في غيب تاثيره الصغير حتى يدعى على المشتري
 ويثبت ملكة الصغير ولا يسمع دعوى الاب فورا كذا في موضع
 آخر فله ادعى الابن بعد البلوغ ان والده باع ملكه في قال
 الصغير فيبين فالحق فانه كانت قيمة يوم باع مائة ومئة
 باع بمائة في ثمة الخمسين وروى على ملكه وقال الله على عليه لابل
 كانت قيمة حين فانه حكم الحال او المثل في المدة قد رما يتبدل
 فيها الاسعار وان كانت مدة تتبدل فيها الاسعار فالحق
 قول المشتري وان اقاما بينة فالبيت المشتبة للزيادة او لى
 احكام الصغار في مسائل البيع والشراء والاب ان يقر بمال
 طفله وله دفعه مقاربة وبغضه وان يوافق ببيع وشراؤه
 استيجار وان يودع ماله ويكاتب فانه ويرجع اتمه لا فسخ
 ويرجع ماله بدينه وبدين نفسه فله حاكمه حتى قد رما يوافق
 من دينه وله ان يعمل بمضاربة ويبيع ان يشترط عليه ابتداء
 والاصة في ديانته ويكره المشتري كلمة للعتق فناء وكذا لو
 شاركه ورأس ماله اقل من مال العتق فانه يشترط بالرجوع كما شرط
 والا صدق ديانته لا فناء فالرجوع على قدر رأس ماله ما فناء
 لانه لا يستحق الا بالشرط فام يشترط الشرع عند القاضي لا يقتضي
 له بقاء الوصي في ذلك كله وليس للاب تجر فنه بمال وخيره ولا
 يجب ماله ولو يوافق ولا اقر اتمه في الاصل والحق ان يوافق
 المشتري والوقف والغائب في البيع والعشرين من الفقدان
 قبل او في بوضايا وكتب في حقيقته ان عبده فلان حر بعد مائة

بينت المشتبة للزيادة اولى
 احكام الاب في تصرفه مال طفله

ولم يسم

وم يسم ولد مسلمات وجه ورثة تدبره استحقاق الورثة
 عليهم ان اقر الوارث باكان في كتاب الوصية عتق العبد
 الا ان يخرج من ثلث ماله وتعلم السعاية فيها زاد على الثلث
 او اكان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط بماله ليعتق في
 جميع قيمته ثم اختلصوا في قيمة المديونية كان قنا وقال بعضهم
 قيمة المديونية قيمة لو كان قنا وقال بعضهم ينظر في قدر
 من مائة عمره فيجعل قيمته ذاك وقال الفقهاء ان لا يثبت
 قيمة المديونية بغير قيمة لو كان قنا وهذا ذكر الشيخ
 المعروف في بجزاير زاده رحمه الله في قال عليه الفتوى
 فقد الفتاوى في التدبير في كتاب العتاق ويدفع الوصي
 ماله الى مال الصغير من مائة لانه من التجارة وفيه اشعار
 بانه لا يخذله مضاربة وعند محمد رحمه الله ان اذا اذن على ان
 له عشرة وراحم من الزرع فانه مضاربة فاسدة ولا فسخ
 وعلى هذا القياس ينبغي له ان يخرج نفسه في عمل من اعماله
 باقل الاجور كما قال الحنفى وله استأجر الصغير لنفسه
 ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة اذا كان باجوة لا يتعاقب فيها
 كما اذا استأجر شيئا من مال لنفسه كما في الذخيرة فنه
 في آخر كتاب الوصايا وفي مختارات النوازل ويجوز
 بيع الوصي وشراؤه بالدين العسير ولا يجوز بالفاشش
 لان ولا يثبت نظرية في القيمة للراعي ولو باع الوصي مال
 الصبي بفاحش الغبن قال الفقيه حلاء الدين المروزي يبطل
 البيع حتى لا يملك المشتري البيع بالقبض وقال محمد بن الحلي
 بل يفسد البيع قلت فملك المشتري المبيع بالقبض فكيف
 على كل من التباين بين الفسخ ما دام البيع قائما في يد المشتري
 ادب الاوصياء في البيع ينبغي ان يكون الوصي في الاصل

على البصر كقول في الساج والعشرين من الصلوات
باع الوصية صبيحة للدين فثبت ان قيمتها اكثر فالباع بالجل ولا
يحتاج الى فتح الحكم فلو باعها ثانيا بثلثي الثمن الثاني
اراد ب الاوصياء الباع ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته
ويطعم الناس يحوز فالفقر والغنى في ذلك سواء فحاشا
النوازل في الوصايا ولو اوصى بالثلث في وجهه الخير يعرف
الى القنطرة او بناء المسجد او طبعة العلم رجل اوصى بان يتخذ
طعاما بعد موته ليطعم الناس ثلثة ايام الوصية باطله بالاجماع
او وصى لمصلح فترت خلافا فالوصية باطله خلافا في المصلحة
والفضل الاول في كتاب الوصايا ولو اوصى باحتياز الطعام
للانتم بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه ابو
جعفر في ذلك في الثلث ويجوز للذين يطول مقامهم عنده
والذي يحكي من مكان بعيد يمدى فيه الاغنياء والفقراء و
لا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فانه فضل الطعام
شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ
الامام ابي بكر البجلي رحمه رجل اوصى بان يتخذ الطعام بعد
موته للناس ثلثة ايام قال الوصية باطله فاضرب في اذيل
الوصايا اوصى مكانه او ام ولد او مدبره حاشا ثانيا
برازيه في الاوصياء والغول ولو وصى مكانه نفقة اولام
ولد نفقة او مدبر نفقة حاشا الكل استرنا ولو اوصى
لعبد الحق او لامة القننة ثم مات جازت الوصية
في قولهم الا انه عند ابيه حنفية في الوصية للفقير يعق ثمنه حاشا
ويجب عليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر الزكاة
فستقامان ويترادان الفضل وعندهما يعق العبد كله
فمن الوصية او لا الى العتق فانه فضل من الثلث شئ

كان

من الصلوات فاضرب في ثلثي ثلثي ثلثي
فمن لا يجوز وفي جميع النوازل الوصية للعبد بعين من
البيان ماله لا نفق ولو ثبتت ماله تصح سلفا وتكون وصية
بالعتق اخرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج
بقتضه عتق وسعى ببقية قيمته او من لعبده شئ من الماله
المرسلة والى ما في المرسلة قال الامام الشافعي رحمه الله
كالوصية بالعبد برأيه في بيعه في الظاهر من الوصايا الوصية
بالكفن والدفن والنقل من موضع الى موضع وبطريق قبره و
بالبناء عليه وبيع ماله من بقره القراز على قبره باطله
وصايا الوصية في ماله ما يجوز به الوصية وما لا يجوز به اذ
القاضي الذي يودع ماله اليتيم ويعير ويضع خلاصه في ثيابات
الوصى ولم يكن للميت وصى فلا يبيع وهو كبيع العروس من ولدها
الا انه لو باع الزكاة لدين او وصية لم يحز خلاف وصى الاب وصية
لولد لا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يقول ماله من قبل يغيره اقول
المصحح عندي انه لا يغيره لانه كوصى وهو اشق منه بنفسه
القاضي فكيف يغيره ويبيعي ان يبقى به نفسا وعتاة الزمان قال
ولو كافيا لا يعدل ليعزل ولعله لا غير كاف يعق اليه كافيا وذكر
انه ليس للقاضي منه بل الوصى ولا الضم الا اذا خاف بدله او اوج
الفضل السابع والعشرين من الصلوات ولا يجوز الوصية
لوارثه اي وارث يرث من الوصى عند الموت والمعركة واثنا
او غير وارث وقت الموت لانه من الوصية ولا يجوز للعاقل
عامة الكائن او فاضلا بعد ان يكره مباشرة اجماع الحضرات في الوصايا
او وصى بوصايا في مرضه ثم مات ووارثه ثم مات بعد ذلك سنة
منه على وصاياه الاولى ماله يرجع عنها انه لم يكن قال في وصية
من مرضى هذا الوصية كبره من اربعين دينار وكتب بعد

من ان من يمارى بميرم فانه كان قال ذلك ثم جزم ما تيسر
وصاياهم في الفصل الاول من وصايا الفتاوى الكبرى بسلامة
الباء او من يوصى بها وكتب لها سكاثم مرض بعد ذلك
بوصاياهم ايضا وكتب صكاثم لم يذكر في الفتاوى الثانية
رجع عن الوصية الاولى بعمل بها جميعا او من يوصى به ثم جزم قال
محمد ان الطبق عليه الجنون حتى يبلغ سبعة اشهر عن وصيته باطله
وان افاق قبل ذلك لم يجره اوصى على حاله وروى عنه انه قال
انه افاق قبل السنة لم يجره لو كان صحيحا او من ابى يوسف
انه وقت شهر او غيره وابايت كثيرة جمعها في كتاب فتاوى القضاة
والفتوى على انه لا يوقت فيه شيء بل يقضى الى ما يرى القاضي
كما هو قول ابي حنيفة رحمه الله ان تمت الحاقبة الى التوقيت فالقوة
على ان الجنون المطلق في حق المقررات يقدر بسنة لانه لما كان
عليه الفتوى القبول الاربعه ولم يقف منه استكمال جنونه
حينئذ في الصلوة الجنون مقدرا بما ذكرنا في صلوة فتاوى
الفتوى في صلوة هذا الكتاب شيء ثبت اوصى بوصيته
وغير بعض رقبته ثم يوسف وصار معناه حاشا لك ذلك
فانما ثم افاق ثم مات فالوصية بالملء الا لا يبر لانه لا يبر
لا يملك الرجوع عنه اراد به اذا اطلق ذلك حتى صار مطبقا على
ما احتراه من الفضل المبرور بسلامة النور العبد الموصى به منه
الانسان اذا قتل خطا واخذت فيه واشترى بوا عبدا
اخر ثبت حق الموصى له بائنة فيه من غير تجديد فافهم ان في
سائل الشروط في الوقت من كتاب الوقت ذكره سماه ابو
الستيفر واذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد البلوغ وانكر اليتيم فانه
يصدق في الابائنية فقول مالك في قول ابي حنيفة واصحابه
في عبده وزفر وسفيان يصدق في لانه ابن وكل ابن القبول

خط

بنون مطلق

لعله مع عبده من كتاب المولى والبنات وبنات
والهبة اية يجوز للمولى والاب من مال البقي يدين انفسها
عند الامام ابي حنيفة ومحمد استثنى لانه من باب الحفظ
فثبت يضمن اذا ضاع الاب او وصاه من الرهن الاب
اذا رخص مال ولده الصغير بين نفسه الرهن وكذا الوصى
ذكره في الاصل وذكر الفتوى ابو الليث ان هذا استثنى ان
القياس ان لا يجوز في الاب والوصى جميعا في ابي يوسف
انه اخذ بالقياس فافهم ان في فصل العدل في باب الرهن
من كتاب الرهن يجوز للمسلم ان يوصى لغيره الضار لان
الوصية لغيره لم يثبت بعينه بخلاف بناء البيعة فان
ذلك معصية وكل انسان على بناءها يكون انما فافهم ان
قيما يجوز وصية وفيما لا يجوز من كتاب الوصايا والراى
الرجل بان يكفى صوة بغيره للاف فانه يكفى الوسط من
غيره عرف ولا تقيد من الحل المبرور وله اوصى لقائه ان جازت
الورثة جازت والا فلا في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا
وقال ابي يوسف وزفر لا يجوز له الوصية وان لم يجر الورثة
وله اوصى لقائه وليس له وارث في سول القاتل جازت الوصية
في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا والله ولا يجوز في قول ابي يوسف
وله اوصى لكتاب قاتله او لم يبر قاتله او لام وله قاتله لا يجوز
الا باجازه الورثة من الحل المبرور جرح اوصى عنه مودة لم يبق
عنده قاتله والقتل ملة كان باطلا في قياس قول ابي حنيفة ومحمد
المبرور اوصى بكنة عنه سنة بطلاقه وطلاق غائب فانه
العبد بكنة سنة بعد جرحه وله اوصى بطلاق بكنة عنه هذه
السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته فافهم ان
في فصل مسائل مختلفة من كتاب الوصايا وله اوصى بطلاق

شيخ

لا يشترط في مال البنت ان يكون له مال او قد دفع صداق
 المهر في له بالذمة ان يكن بنفسه قال ابو بكر الاسكاف يجوز له
 ذلك في مال ابو بكر بن ابي سعيد و ابو القاسم ليس ذلك في مال
 ابو بكر بن رجل اوصى لاهل العلم بنده قالوا لا يدخل في هذه الوصية
 اهل الفقه و اهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل
 كلام سحيا و غيره لان هؤلاء ليسوا من اهل الفقه لا لطلب العلم
 في العلم الكبري و عن بعض اصحاب الفضل بن رجل اوصى بانه يباع كنية
 ما خاير جاس العلم و يدق كنية كنب العلم و فتن كنية و كان فيها
 كنية الكلام فكتبوا الى ابو القاسم العطار ان يكتب العلم فاجاب ان الكلام
 هل يكون في العلم حتى تدق كنية مع كنية العلم فاجاب ان كنية الكلام
 تباع لانه خارج عن العلم في العلم الكبري و رجل قال في هذه البقرة
 بجازهم ان يتصدقوا ببقية ما ورثه اخذ الفقهاء ابو الليث لانه
 الوصي له ان كان معلوما ما يشترط اوصية الوصية فتقول الموصي له
 فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس كما ان يتصدق اما في الصدقة
 المقصود و هو القرية و وقع القيمة صدقة و قرينة كذا في العين
 في العلم الكبري و لا يملك الوصي اقراض مال البنت فان اقترض كان
 صانعا و المعاضع يملك الاقراض و اخذوا المشايخ في الاب
 الاختلاف الروايتين على ابي حنيفة و الصحيح ان الاب بمنزلة
 الوصي لا بمنزلة القاض و لو اخذ الوصي مال البنت فزنا بنفسه
 لا يجوز و يكون ذلك و بنا عليه و عن محمد بن ابي بكر بن محمد
 مال البنت في قول ابي و مال محمد و اما انما اراد ان لو فعل ذلك و هو
 قادر على القضاء لا بائس به فاجبت ان تصرفات الوصي
 هي اذ في دنيا فانك الورثة تقبل جنية و لو لا بنت فلكيف
 في قوله في التام و العشرين من الفضولين و اما اصل العلم
 في قوله فيما يدعيه الا في هذا بل الاول اذ في قضاء دين

كان

كتب الكلام خارج عن العلم

في البنت من ان البنت مسهكت مال او قد دفع صداق
 البنت اذ في اذ في جعل عبده الا في من غير احوال و الزيادة
 في ان في اذ في اذ في اذ في وقت لا يصلح للمرأة في الخامسة
 في الا اتفاق على ختم البنت السادسة اذ في اذ في البنت في الحياة
 و ان تركه ديور فقتلها ما عينه الابعة اذ في الاتفاق عليه في مال
 البنت نفه حال ثبته مال و اذ في الرجوع اليها اذ في الاتفاق
 على رقيقه الذين ماتوا النسيئة ان يزوج ثم كذا في ان كان مضافا
 العائنة اذ في اذ في عبده بجاني احوال في اذ في قضاء دين البنت
 من مال بعد بيع الزكاة قبل قبض ثمنها الثانية عشر اذ في اذ
 في زوج البنت امرأة و دفع مهرها من مال و هي ميتة البنت في قناري
 العقابي من الوصايا و ذكر صايبا و هو ان كل شيء كان مستحقا عليه
 فانه يصدر في فيه و ما لا نكاح استباه من كتاب الوصايا و الوصية
 في كل بيع مال البنت و يوكل في تقاضي ديور البنت و امواله و يخرج
 للبنت مال و يبيع له و يودع له مال و مال ابو حنيفة يودع في طهره
 و يبيع له من مال ان كان له مال فبنته في باب تصرفات الاب
 و الام و الوصي من كتاب الوصايا طبع السلطان في مال البنت
 فما عطي البعض من مال ان امكن له دفع بلا اعطاء من الاطلاق
 في التنازل ان خاف النقل او قطع عضو لا يضمن و ان خاف
 الحبس او القيد يضمن خاف ان لم يدفع ما اخذ مالا ان كان باخذ
 البعض و ترك ما فيه كفاية لانه مع البعض و ان خاف اخذ كل
 له ان يدفع البعض اقله قوله تعالى و كان و انهم ملك ما اخذ الانية
 هذا و اذ في الوصي اما السلطان اذ اخذ بنفسه لا خافه على الوصي
 مات عن بنتين و عصبة فطلب السلطان من الزكاة و لم يفر بالعصبة
 فغرم للسلطان باثر البنتين حتى تركت المتوفى اذ في الوصي
 الوصي على كل شخص الزكاة الا بما غرم فذا محسوب على كل شخص

لا على نصيب العصبه خاضعة الوصي او المولى كجانبه دار
 اليتيم ولو لم يتوارثوا اذ انت المولى لزوجها وفي النوازل
 من مال اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهد اليه ماله انما خاف
 لا يضره وكذا المصاريب والشايج اخذوا به القول في
 قسمة النسق النصف الوصي على باب القامى بعض ما اعطى
 على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذ لم يترد على ابو المثل كتر
 في القامى من الوصايا لا بعض الوصي ما النصف في المصاهرات
 بين اليتيم او اليتيم وغيره في ثياب الخاطب او الخفية والحيات
 المعتادة واليه ايا المهددة في الاعياد وغيره من مال اليتيم او
 اليتيم مما هو مستعارف وان كان له مال متناهية النسخة
 من مال الصغير لم يشره للاقارب وكبيران والحكام فكلوا من ذلك
 لم بعض اذ لم يسرف مثله وكذا الواكحة ضيافه لم يرد
 البقي ومن عنده من الصبيان وكذا العبدى وحيد الورى
 بعض فيها قبة في باب تعرف الاب والام والوصي من كتاب
 الوصايا رجل له عبد فاص ان يخدم ولد من سنة ثم يعطى
 جازت الوصية وكذا ماله على قدر ميراثها ذكر الامام او النسخة
 انما تبطل الوصية اذا مال في الوصية كذا ماله على السواء
 كان احد ما ذكر او الاخر انش تبطل الوصية ولو كان ذكرين جازت
 الوصية خزانة المفتين في كتاب الوصايا وذكر في الفتاوى
 لو اوصى بانه يعقب عبده بعد خدمة لولده سنة يجوز الوصية
 ويجوز ماله على قدر ميراثها الا ان يقول في وصية كذا ماله على
 السواء فبطلت الوصية اذ كان احد ولد به ذكر او والاخر
 انش لان لو جاز ذلك لاشتر كان الخدمة وصارت الوصية
 لغوا ما اذا كانا ذكرين جاز ذلك وصا سبيل سبيل
 الميراث في وصية لا يجوز التزوج بهذه الامه لانها

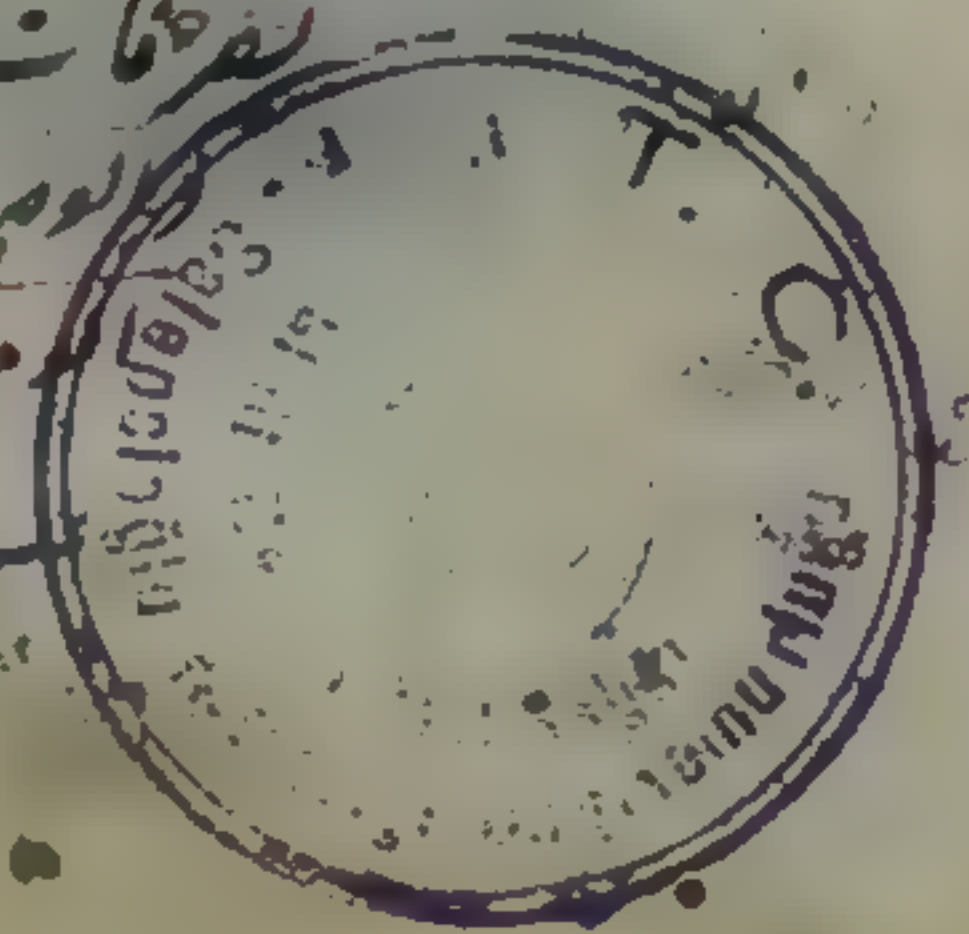
مطلق الوصي ما النصف في المصاهرات

باقية على ملك ميت هذه الى وقت انفاذ عتقها ولو اوصى
 ان يخدمهم ثم هو حر لم يعق الا ان يعقده فانه لا يملك
 الا انفاق بعد المدة لانه ليس باهل له ولم يعط عتقه بشرط
 عملا يعق من كبط العسرى الوصية بالعتق للعبد بعد كدنة
 من كتاب الوصايا رجل قال لامرئ عند الوصية اذ اهدمت
 ابني هذا وابنتي هذه يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان
 طلاقا والبنت كبيرين كذا ماله على تزوج الابنة ويصير
 الكاين ثمن التجارة وان كانا صغيرين حتى يدر كمالا يستغنيا
 الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فحريته
 الابنة وبقي الابن كذا ماله حريته لان شرط العتق عند ماله
 حرة يستغنيا فلا يعق عند استغناء احدهما وكذا الدكانا
 صغيرين فاذا ركت احدهما كذا ماله حريته حتى يدر كمالا
 فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت
 معتقة بكونها وقد وقع الياس عن ذلك فاستبان في
 فصل التعليق في كتاب العتاق وفي النسق اذا اشترى
 الموصى بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خير اليتيم او
 الشراء وان كان الغلام خير اليتيم جعلته لليتيم ولم يخرجه
 لنفسه وفي غريب الرواية والجامع في الفتاوى من مجموع
 النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وابعده عن كماله
 اليتيم قال كنت اشتريت الغلام لي فالرجل وقال الوصي
 اشتريت لي خلاشي كذا من الرجل يكون الرجل كذا لليتيم وارج
 تعنى المال بعتق الوصي ادب الاوصياء في كتاب البيع
 الام والاف وسائر المحام لا يملك الا انفاق على المصارع
 فالحكم الامام الحاكم لانه ليس له ولاية التصرف في المال
 ان انفقوا حقه في الحكم ليعلم بالولاية وفي الامام كذا

انه انفس فيا لاله للصغير منه فلهما العتق او يوحى
 كراهية الجاهل ما يخالفه وتأويله هو ما حصل من القتال
 والقتل انه اذا كان من جنس النصفه فكانت في حوزة
 لا وان لم يكن طعنا ما كان كانه راحم ملكه ان كان في حوزة
 والا لا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملكه البيع والانتفاق
 الا بعد ان يجعل الحاكم وصيا من نفقات الترانة مات
 في زوجة واولاد صغار فلهما بيع شي من منصفه لانه
 التركة في جنس النصفه ووزيره ووجبه نفقات
 قتيه في باب تصرف الاب والام والوصي في كتاب
 الوصايا وعن الثاني وصي يتيم ذرع بذر البتيم في ارض
 البتيم واشهد انه خاص للبتيم ففرقا عليه وان استأجر الارض
 لنفخ فانه كان جزر البتيم فاجعل الابو البتيم والزرع للوصي
 وان الزرع جزر البتيم فاجعل الزرع له ذلك السند على
 ان الوصي يملك الاستقراض من مال البتيم وان استقرض
 البتيم من البتيم وذرع في ارض نفخ فالزرع للوصي لانه
 ذرع لنفخ وكذلك ان ذرع بذر نفخ في ارض البتيم
 وان ذرع بذر البتيم في ارض البتيم وقال في حوزة البتيم
 فانه كان ذرع ذكرك في حوزة البتيم لم يصدق فانه في حوزة
 تصرفات الاب والوصي في كتاب الوصايا وفي الخلاصة
 مريض قال ان جاء رجل يدين على ما بين الدرهم والكنيسة
 فاعطوه قال ان لم يقبله الا عطاء ميراث الوصي او ميراث رجل
 بعينه كانت الوصية باطله فبعض كركي في اخر الوصايا
 انه يصح للمسيح لا يجوز عند الشائخ خلافا لما روي عن قتادة
 انه قال ينبغي عليه جازا مما اوصى به من الدين على حدة
 في حق الوصي ثلث ماله للوصية جازا لما بين ثلثة قال محمد

وعن محمد فيمن مات عن ابنين
 صغير وكبير وترك الفا فانفق الكبير
 على النصف من ماله ووليس يوصي
 قال في حوزة البتيم ذكرك وان كان
 يترك طعنا ما اراد فاطعه والوصي
 الكبير لا يضمن استحقاقا من وصايا
 البنات في حوزة البتيم ذكرك
 كتاب الوصايا

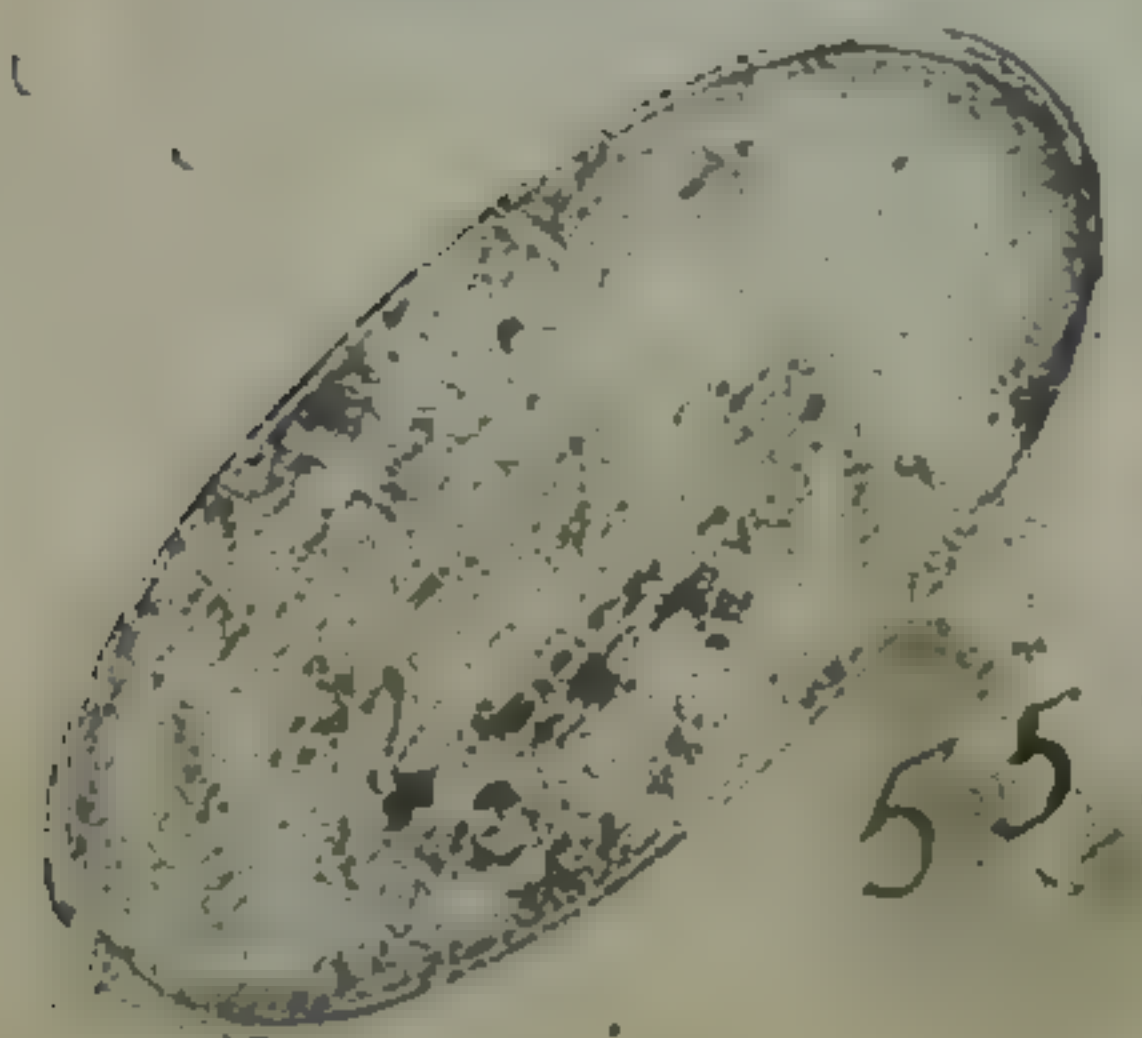
اللا



5525

وصي ثلث ماله للوصية جازا على بيت المقدس و
 يصرف الى سراجه ويذكر ذلك الوصي ثلث ماله للثغور فله
 طلع في القياس وفي الاستحقاق جعله في مساكين الثغور
 براز في اخر نوع في الرجوع في كتاب الوصايا وفي حوزة
 الوصي ثلث ماله ليس في السبي جازا ولو اوصى لسراج
 المسجد لا يبرأ من ماله من الوصايا وفي حوزة البتيم
 عن محمد في ارض الوصي ثلث ماله في جميع نفقات هذه
 الدار وهو الثلث فاذا انصبت من الدار النصف فله
 النصف كله الثانية ان خرج النصف من ثلث ماله قال
 محمد في البيع مخالف للوصية فانه من قال لغيره بعت من
 فلان جميع نفقات من هذه الدار هو الثلث كذا في حوزة
 كذا نصيب النصف فالبيع يقع على الثلث ثمانية
 في الفصل الثاني من الوصايا التصرفات المقبولة
 لاحكامها قبل الموت من المرنحل يعبر فيها اجازة الولاية
 قبل الموت لا واية فيها مريض حوزة في حوزة
 الولاية قبل موت فالقن لا يبيع في شيء جامع الفضولين
 في حوزة المرنحل من احكام المرضي في الذميرة ابراء الوصي
 عن الدين ان وجب لعقد وجب عند ما وصي ولا يبيع عند
 الشائخ وان وجب لا يعقد ولا يبيع
 عند الكل في حوزة في حوزة
 تصرفات الاب

الخمر
 ذمي اوصي الى مسك كره له مقاسمة
 ولكن بوط من اهل المدينة من يبايعهم
 الخمر فتخوز اما على اصل النصفه
 فطاهر فان هذه المسك لو وكل قتيلا
 بيع الخمر جاز فلهذا القسمة
 واما عند فلان المذني يصير وكيل
 له في هذا جاز لان تصرفه
 يكون واقعا المذني لا الميم
 وصار كما لو وكل المذني
 في حوزة مسلما ان بوط المذني
 بقتل الخمر فقام سم
 جاز فلهذا هذا الجاز
 ماله وكل ذميا بقتل الخمر
 لان قسمة وكيله تقسمة وهذا
 بخلافه
 في حوزة الوصي في باب
 قسمة الذمي من حوزة



القانونا مقرة في الاراضى لاربابها ملكية واحدة فذلك هو الحق
فيها الابادة او نائية



فيصح ببيع عبد قيمته ألف بالوف والفاضل على ألف وجب بالشرع
عند الرضا به بدون ان يعايله شيء من المال
كسف الاسرار في فضل
في حكم الامر

والزوج تخلص بين السمسرة على
رشتی نہی

المقدم

الضر لا يصح لازما بالرضا والاذن
وبغير الاذن والرضا بجميعه بطريق الاولى
فأعدي في السبع

وحي ودره سابع
الحال حرامد
وكموز الذي يلعب به الصبيان يوكل وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة
واما اذا كان فهذا الصنيع حرام
خزانة المفاسد في السباقة
في احكامها الكراهية

التفرجات الموسومة بين الخلق باسباب مختلفة كمن اكل هذا الطعام فله كذا
او عليه وهو الالوج وما سمي بالاكل ولا يؤكل مما يشرب منه
كطابق وجفت واللعب بالبيض والجوز

فہم صورتہ و جہر اور زہ اولیٰ حب اللہ کتب اولیٰ جہر و جہر طہ کے کتب ایندو
کتابتہ کتب اولیٰ جہر و جہر طہ کے کتب ایندو

يا هو الذي لا يشتر ايديكم اكل التمسك خلال اولو اسر
سبحه في مصر فماتوا بالناس والاعمال
من قبا — انذره

وایا بکمال
وایا بکمال
وایا بکمال
وایا بکمال

